سوال سجاوندی

علی

شرح جامی

حسبنا الله ونعم الوکیل

تالیف

شیخ الحدیث حضرت مولانا مفتی محمد زاہد عزیز خیل



مکتبہ رحمانیہ

محلہ جنگی قصہ خوانی پشاور

0302-6209815

0316-9400041

سوالِ سجاوندی

علیٰ

شرح شرح جامی

تالیف

مولوی محمد زاہد عزیز خیل

ناشر

مکتبہ رحمانیہ محلّہ جنگی پشاور

نام کتاب ـــــ سوالِ سجاوندی

تالیف ـــــ مولوی محمد زاهد عزیز خیل

تعداد ـــــ

باهتمام ـــــ شهزاده عفی عنه

تعداد صفحات ـــــ ٤٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واجب الوجود ذي الكرم والفضل والجود الاول بلا ابتداء والأخر بلا انتهاء المتصور بالوجوه المنزه عن التصور بالكنوه الذي دبر الانام بتدبيره القوي وقدر الاحكام بتقديره الخفي وهدى عباده الي الرشاد و أنطقهم بالسنة حداد الذي اسبغ إنعامه علي العباد وانذر هم عن لقاء يوم التناد الذي لايغني فيه المال والبنون واللداد وجعل مصالح معاشهم بالقول محوطة ومناجح معادهم بالعلم منوطة لم يزل ولايزال صاحب نعوت الكمال من صفات الجلال والجمال المنزه عن سمات النقصان والحدوث والزوال والصلوة والسلام علي اكمل مظاهر الحق في مراي الخلق نبي الرحمة وشفيع الامة الذي فضله الله بالعلم تفضيلا وانزل عليه القرآن تنزيلا وبعثه هاديا ونذيرا انقذبه الانسانية من جاهليتها الي نور العلم وبصرها طريق الحق والرشاد وعلي آله كنوز الهدي وعلي اصحابه بدور الدجى وعلي اتباعه واشياعه الي يوم الدين اما بعد:

فيقول افقر العباد الي ربه الباري المجروح بسهام الغموم المطروح في زوايا الهموم الاسيف الذي لاعماد له الا السيئات ولاقوام له الا الخطيئات محمد زاهد عزيز خيل الافغاني هذه حاشية متعلقة بحل الفوائد الضيائيه اقتصرت فيها غاية الاقتصار لان من كلفني بكتابة هذه الحاشية من بعض العلماء والطلباء وبعض من يخدم العلم من تجار الكتب الاسلامية مثل شهزاده صاحب المكتبة الرحمانية طلبوا مني الأختصار ولو اردت التفصيل لصارت هذه الحاشية في عشر مجلدات وكتبتها حين تراكم الهموم والغموم علي من اجل صولة امريكا علي افغانستان الهم اهلك اليهود والنصارى والمشركين ومن اعانهم من مرتدي الافغانستان الذين هم أئمة الكفر الارتداد هم اشد كفراً من اليهود والنصارى عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين.

قوله: الحمد قيل هو الثناء باللسان علي الجميل الاختياري تعلق بالنعمة او غيرها فان قيل ذكر اللسان بعد الثناء مستدرك لان الثناء عبارة عن ذكر الخير باللسان فبعد ذكر الثناء لاحاجة الي ذكر اللسان لوجوده في ضمن الثاء قلنا هذا بناء علي تجريد الثناء من قيد اللسان او نقول انه تصريح بما علم ضمناً فلايكون مستدركاً فان قيل تعريف الحمد لايكون جامعاً لافراده لانه قيد الجميل بالاختياري فيخرج عنه ثناء الله تعالي على صفاته الذاتية لان صفاته تعالي وان كانت جميلة ولاكنها ليست اختيارية لانه ثبت في اسفار المتكلمين ان صفات الله تعالي قديمة وليست صادرة عنه تعالى بالاختيار لان اثر الفاعل المختار يكون حادثا لكونه مسبوقا بالارادة قلنا معنى الاختياري هاهنا ان يكون صادرا عن الفاعل المختار ولو في غير ذلك ولاشك انه الله تعالي في غير صفاته او نقول ان معنى الاختياري ليس هو الصادرة بالاختيار بل معناه الاستقلال ولو اضطراريا ولاشك ان ذاته تعالى مستقل في تلك الصفات غير محتاج الي الغير في ايجاب هذه الصفات او نقول ان الحمد بصفاته تعالى الذاتية راجعة الي الحمد على الافعال الاختيارة الصادرة عنه تعالى بواسطة تلك الصفات وهذا الجواب منقول من سيد الشريف الجرجاني واجاب بعضهم ان اطلاق الحمد علي هذا الثناء انما هو بطريق المجاز وهذا التعريف للحمد الحقيقي فلا بأس بعدم شموله قوله: لوليه فان قيل لا يصح اضافة الولي الي الضمير الحمد لان الولي عبارة عن الناصر

والمتصرف وناصر الحمد ومتصرفه هو العبد لان الحمد صدر منه فلا يحصل المقصود وهو ثبوت الحمد لواجب الوجود قلنا ليس الولي هاهنا بمعني ناصر الحمد ومتصرفه بل المراد منه محب الحمد لان الولي يأتي بمعني المحب ايضا ولاشك انه تعالي محب كل حمد لرجوعه اليه او نقول الولي هاهنا بمعني الحري أي اللائق ولاشك انه تعالى لائق الحمد وان سلمنا ان الولي هاهنا بمعني الناصر والمتصرف فلانسلم انه تعالى ليس بناصر الحمد ومتصرفه بل هو ناصره ومتصرفه لان حمد العبد راجع الى الله تعالي بناء علي انه خالق افعال العباد كما هو مذهب اهل السنة والجماعة فان قيل مالباعث علي الشارح حيث قال لوليه ولم يقل لله مع انه اخصر من قوله لوليه قلنا ذلك لرعاية السجع مع نبيه او نقول لان الولي متحمل لمعان ثلاثة كما ذكرناها آنفا فيحصل للسامع لذات ثلاثة وحصول لذات ثلاثة خير من حصول لذة واحدة قوله: والصلوة وهي عند الجمهور حقيقة لغوية في الدعاء ثم نقلت في الشرع الى الأركان المخصوصة فتكون فيها حقيقة شرعية وتستعمل في الرحمة مجازاً بعلاقة ان الدعاء سبب الرحمة وعند جار الله الزمخشري حقيقة لغوية في تحريك الصلوين ثم نقلت الي الاركان المخصوصة لوجود التحريك المذكور فيها واستعمالها في الدعاء بطريق الاستعارة تشبيها للداعي بالمصلي في التخشع قوله: علي نبيه لفظ النبي اما مأخوذ من النبوة أي الرفعة فيكون معناه الرفيع ولاشك انه عليه السلام مرتفع علي سائر الخلائق او مأخوذ من الانباء وهو الاخبار فمعناه المخبر ولاشك انه اخبر الينا بالشرائع والاحكام فان قيل لم لم يصرح باسمه عليه السلام قلنا ذلك للاجلال والتعظيم لان في عدم التصريح باسمه عليه تعظيم واجلال له كما لا يخفى او نقول انما لم يصرح باسمه عليه السلام تنبيها علي انه فيما ذكر من وصف النبوة في مرتبة الشهرة لايتبادر الذهن من هذه الصفة الا اليه عليه السلام فان قيل لم اختار هذه الصفة من بين صفاته عليه السلام مع انه له صفات كثيرة قلنا لان هذه الصفة مستلزمة لسائر الصفات الكمالية لان من يكون نبياً يكون مستجمعاً لجميع الصفات الكمالية للبشر فان قيل هذا الاستلزام كما هو موجود في ذكر صفة النبوة كذلك موجود في ذكر صفة الرسالة ايضا فلم لم يذكر الرسول مكان النبي مع ان فيه تصريحا بكونه عليه رسولاً لان الرسالة فوق النبوة قلنا انما اختار صفة النبوة دون الرسالة لوجهين الاول لرعاية السجع مع قوله لوليه والثاني ليلزم الصلوة علي الرسول بالطريق الأولى لانه اخص من النبي قوله: وعلى آله قيل اصله اهل فابدل الهاء بالهمزة فصار أأل ثم ابدلت الهمزة الثانيه بالالف فصار آل كما في آمن اصله أأمن والدليل علي هذا الاصل تصغيره اهيل فيعلم ان اصله اهل لان بالتصغير يرد الشيء الى اصله وقيل اصله أول و تصغيره أويل ثم ابدل الواو بالالف فصار آل واما اهيل فهو تصغير اهل فالآل والاهل كلمتان اخريان ثم ان كان المراد بالآل اهل بيته عليه السلام فذكر الاصحاب بعده تعميم بعد التخصيص وان كان المراد منه كل مؤمن تقي فذكر الاصحاب بعد تخصيص بعد التعميم وان كان المراد منه اقربائه النسبية فبين الآل والاصحاب نسبة العموم والخصوص من وجه قوله: واصحابه وهم الذين ادركوا صحبة النبي عليه السلام في حال الايمان ولو ساعة وماتوا عليه وهو اما جمع صاحب كالاطهار جمع طاهر او جمع صحب بكسر الحاء كانمار جمع نمر اوجمع صحب بسكون الحاء كالانهار جمع نهر قوله: المتادبين صفة الآل والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتفسير للابهام الناشي منه تقدير وعلى آله المتادبين و اصحابه المتأدبين حذف الوصف الاول اختصاراً وفيه براعة الاستهلال لان علم النحو من العلوم الادبية

قوله: بآدابه اي بمثل جنس ادبه ثم الادب حفاظة حد كل شيء واداب النبي عليه السلام هو الحلم و الورع و التقوى قوله: فهذا فان قيل هذه من اسماء الاشارة فهو يقتضي المشار اليه فما هو قلنا ذلك هي المعاني الحاضرة في ذهن الشارح فان قيل هذه انما يشاربه الي المحسوس والمعاني غير محسوسة بل هي معقولة قلنا انها محسوسة حكماً وان لم تكن محسوسة حقيقة لانها حاضرة في ذهن الشارح بكمال الحضور كانها محسوسة ثم ان الاشارة الي المعاني الحاضرة في الذهن سواء كانت الخطبة ابتدائية او الحاقية ولايشار الي الموجود في الخارج لان الموجود فيه هي النقوش وهي لاتكون مشاراً اليه لان المشار اليه في الخطبة مايكون مقصوداً بالتدوين وهو لايكون الاالمعاني لاالنقوش قوله: فوائد وافية الفوائد جمع فائدة مثل نواصر جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم اوجاه اومال ومعني الوافية الكاملة التامة قوله:بحل مشكلات الظرف متعلق بمحذوف وهو قوله.متعلقة ثم هونعت ثان لقوله فوائد فان قيل المشكلات جمع مشكل وهو ضد النص فيعلم ان شرحه يحل المشكل منَ الكافية دون الخفي والجمل والكنائي مع انه كما يحل المشكل كذلك يحل الخفي والجمل والكنائي واجاب عنه الناكت بقوله مشتبهات وحاصل جوابه هو ان المراد من المشكل المعني اللغوي وهو المشتبه وهو يصدق علي الكل قوله: الكافية ثم التاء في الكافية اما للمبالغة او للنقل من الوصفية الي الاسمية ان كان صفة للكتاب او للتانيث ان كانت صفة للرسالة قوله: للعلامة التاء ليست للتانيث بل لتاكيد المبالغة لان نفس المبالغة تفهم من الصيغة لان هذه الصيغة موضوعة للمبالغة ثم العلامة في اللغة = بسيار دانا = وفي الاصطلاح قيل العالم بالعلوم المتعددة وقيل من صنف خمس كتب وقيل من صنف كتاباً في كل علم من العلوم وقيل من هوجامع المعقولات والمنقولات وقيل من لايكون علمه خارجا من قوانين العلوم اي لايكون مبتدعا في علم من العلوم قوله: المشتهر اماصيغة اسم الفاعل ويكون لازمياً أي اشتهاره قائم به لا متعدياً والا فسد المعني المراد او صيغة اسم المفعول قوله: في المشارق والمغارب الاول جمع مشرق والثاني جمع مغرب وايرادهما بصيغة الجمع باعتبار المطالع لان للشمس من اول السرطان الي اول الجدي في كل يوم مطلعاً ثم قوله المشارق والمغارب كناية عن جميع وجه الارض قوله: الشيخ ثم هو في اللغة من جاوز عمره ستين سنة وفي الاصطلاح قيل من صنف خمس كتب في علم من العلوم وفي اصطلاح اهل السنة والجماعة من يحي السنة ويميت البدعة وفي اصطلاح اهل التصوف من يحي العظام وهي رميم والمراد من هذ الاحياء هو احياء للطائف الخمسة بالاذكار الالهية قوله: ابن حاجب وانما لقب بهذا اللقب لان اباه كان حاجباً لسلطان زمانه قوله: تغمد الله فيه استعارات ثلاثة الاولي مكنية وهي في تشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات والثانية تخيلية وهي في اثبات الغمد الذي هو من لوازم السيف للشيخ والثالثة تبعية وهي في الفعل أي تغمد لان الاستعارة في الفعل تبعية وفي الاسم اصلية قوله: بغفرانه المراد من الغفران هاهنا ستر الذنوب بمحض فضل الله والتغمد ستر الذنوب مطلقاً أي سواء كان بمحض فضل الله او بحسنات العبد فكون الغفران سببا للتغمد انما هو من قبيل سببية الاخص للاعم فلايرد عليه ايراد الاتحاد بين السبب والمسبب قوله: بحبوحة جنانه ومعني بحبوحة هو الشيء المتوسط بين الافراط والتفريط وجنان بكسر الجيم جمع جنة لابفتح الجيم لان معناه حينئذ القلب ويكون مفرداً قوله: نظمتها أي جمعت تلك الفوائد فالنظم هو جمع اللؤلؤ في الخيط وهاهنا استعير للجمع والتاليف ففي هذه الاستعارة اشارة الي ان كلامه كالدرر في الصفاء

والجلاء قوله: في سلك التقرير السلك هو الخيط والتقرير هو التلفظ بالالفاظ حسبما يقتضيه العقل والمقام واضافة السلك الي التقرير من قبيل اضافة المشبه به الي المشبه فالمعني جمعت الالفاظ الدالة علي تلك الفوائد في التلفظ الذي هو كالسلك الذي تجمع فيها اللآلي قوله: وسمط التحرير والسمط ايضا عبارة عن الخيط ولكن الفرق بين السلك والسمط هو ان السلك عبارة عن مطلق الخيط سواء كان فيه اللآلي اولا والسمط عبارة عن الخيط الذي يكون فيه اللآلي والتحرير عبارة عن التقويم واضافة السمط الي التحرير ايضامن قبيل اضافة المشبه به الي المشبه فيكون جمعت الالفاظ الدالة علي تلك الفوائد في التقويم الذي كالسمط الذي فيه اللآلي فذكر السمط بعد السلك ترق وتدرج من الادنى الى الاعلى قوله : التلهف والتاسف كلاهما بمعنى واحد وهو الكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا في الصحاح وقيل التلهف الحسرة والحزن علي فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن علي نزول امر مكروه وقيل التلهف الاضطراب بفعل ماكان فعله حراماً والتاسف الاضطراب بترك ماكان فعله واجبا قوله: لانه لهذا الجمع والتاليف تعليل للنسبة الي ضياء الدين ولفظ الجمع امامقحم أي زائد من سهو الناسخ او لفظ الجمع راجع الي سلك التقرير ولفظ التاليف راجع الي سمط التحرير وعلي كلا التوجيهين لاتكرار في كلامه فلايرد عليه اعتراض الاستدراك قوله: كالعلة الغائية انما قال كالعلة الغائية لانه لم يكن عين العلة الغائية لانها ما تكون مقدما في التصور ومؤخرا في الوجود الخارجي وولده ليس كذلك لانه متقدم بكلا التقدمين واما كونه كالعلة الغائية فلكونه باعثا علي تاليف هذا الشرح قوله: وسائر المبتدئين فان قيل السائر معناه الجميع فيدخل فيه الولد ايضا فيكون ذكره فيما قبل عبثا قلنا السائر كما يكون بمعني الجميع كذلك يكون بمعني الباقي ايضا وهاهنا بمعني الباقي قوله: وهو حسبي ونعم الوكيل فان قيل الواو في و نعم الوكيل للعطف فهو اما ان يكون معطوفا ان الواو في ونعم الوكيل اما ان يكون معطوفا على قوله وهو حسبي اوقوله حسبي فقط ولايصح واحد منهما لانه يلزم علي الاول عطف الانشاء علي الخبر وعلي الثاني ان كان العطف بدون تاويل حسبي بيحسبني يكون عطف الجملة علي المفرد وان كان مع التأويل المذكور يلزم عطف الانشاء علي الخبر والكل باطل قلنا انه معطوف علي هو حسبي وهو ان كان خبرا لفظا لكنه انشاء معني لان المقصود به انشاء الكفاية دون الاخبار عنها فيكون عطف الانشاء لفظاً ومعنيً علي الانشاء معنيً وهو جائز او نقول انه معطوف علي حسبي بعد التأويل بيحسبني وعطف الانشاء علي الخبر الذي له محل من الاعراب جائز ووجه الجواز هو ان الجملة اذا كانت في محل الاعراب تكون ملحوظة اجمالاً فتكون بمنزلة المفردات فلاتكون الخبرية والانشائية ملحوظة فيها ... والله اعلم

قوله: اعلم أن الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته. جواب سؤال مقدر وهو انه ما النكتة في مخالفة المصنف عن السلف حث صدروا كتبهم بحمد الله تعالى ولم يصدر المصنف كتابه وهو به وحاصل جوابه هو أن النكتة في ذلك هضم النفس. قوله:هذه دفع وهم من يتوهم لانسلم عدم تصدير المصنف رسالته بحمد الله بل صدرها فان الشافية في علم الصرف قد صدرها المصنف بحمد الله؟ وحاصل الدفع انه ليس المراد من رسالته مطلق الرسالة المصنف بل المراد منها هي هذه الرسالة اعني الكافية. قوله: بان جعله جزء منها جواب سؤال مقدر وهو أن هذا الاعتراض غير وارد لأنه يحتمل أن يصدرها بحمد الله لسانا وان لم يصدرها به كتابة فلم يقع المخالفة من السلف وحاصل جوابه هو أن مراد المعترض المخالفة في الجزئية بان المصنف جعل الحمد جزء من كتبهم والمصنف لم يجعله جزء من كتابه والجزئية إنما تكون بالكتابة فالاعتراض وارد. قوله: للتخيل أن كتابه هذا بين بهذا السبب المفضي إلى ذلك الهضم الذي ترك لأجله الحمد يعني أن السبب المفضي إلى ذلك الهضم تخيل المصنف وإيقاعه في ذهنه أن كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدره بحمد الله كما صدروا كتبهم. قوله: من حيث أن كتابه جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم أن كتابه ليس ككتب السلف بل كتابه ككتب السلف لأنه كما أن كتب السلف مشتملة علي المسائل فكذلك كتاب المصنف أيضا مشتمل علي المسائل؟ وحاصل جوابه أن في كتابه حيثيتين الأولى حيثية الاشتمال علي المسائل والثانية حيثية انه منسوب إلى المصنف فالمراد أن كتابه ليس ككتب السلف من حيث انه كتابه لامن حيث الاشتمال علي المسائل. قوله: ككتب السلف اعلم أن لكتب السلف أيضا حيثيتين الأول حيثية الاشتمال علي المسائل والثانية حيثية أنها منسوبة إليهم وهاهنا اعتبر معها الحيثية الثانية لان كتابه من حيث أنها كتابه ليس ككتب السلف من حيث أنها كتبهم ولاكن الشارح لم يذكر قيد الحيثية في جانب المشبه به وهو كتب السلف اكتفاءً بذكره في جانب المشبه. قوله: ولا يلزم من ذلك عدم الإبتداء به مطلقا حتى يكون بتركه جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم من عدم جعل الحمد جزء من الكتاب ترك العمل بالحديث المشهور الوارد في شان الحمد وهو قوله عليه السلام (كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اقطع واجزم) فلا معني للهضم بترك العمل المأمور به الشرعي فكيف تقول أن في ترك الحمد هضم وحاصل جوابه أن المأمور به في الحديث هو الإتيان بالحمد مطلقا سواء كان بالقول أو بالكتابة أو بالقلب فالابتداء بالحمد عام في الحديث المذكور وهاهنا قد انتفي الخاص وهو عدم الابتداء بطريق الكتابة ولاشك أن انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام فيحتمل أن يأتي المصنف بالحمد بطريق القول أو بالقلب فلا يلزم ترك العمل بالحديث وعدم الابتداء بالحمد. قوله: وبدء بتعريف الكلمة والكلام جواب سؤال مقدر وهو أن المقصود في هذا الكتاب هو البحث

أن يبدأ المصنف ببحثها لا بتعريف الكلمة عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فينبغي أن يبدأ المصنف ببحثها لا بتعريف الكلمة والكلام فالاشتغال بتعريفهما اشتغال بما لا يعنى وحاصل جوابه أن المصنف يبحث في هذا الكتاب عن أحوال الكلمة والكلام بطريق القصد بأنها مقصودة في هذا الفن والبحث عن أحوال الشيء موقوف علي معرفة ذلك الشيء فكان تعريف الكلمة والكلام موقوفا عليه للمقصود والموقوف عليه للمقصود وان لم يكن مقصوداً بالذات لكنه يكون مقصوداً بالعرض فالاشتغال بتعريف الكلمة والكلام لا يكون اشتغالاً بما لا يعني بل يكون اشتغالاً بما يعني. قوله: فمتي لم يعرفا اعترض عليه التاشكندي أن قوله يعرفا لا يخلو أما أن يكون من المعرفة أو يكون من التعريف ويرد علي كل من الشقين اعتراض أما علي الشق الأول فهو انه لا يستلزم الدليل المدعي لان المدعى هو ضرورة تعريفهما و الدليل يدل علي أن معرفتهما ضروري بأي وجه كان ولا يدل علي أن تعريفهما ضروري و أما علي الشق الثاني فلأنه لا نسلم أن البحث عن أحوالهما موقوف علي تعريفهما بل هو موقوف علي مطلق معرفتهما؟ ثم أجاب باختيار الشق الأول بان يعرفا من المعرفة ولكن لما وجب معرفتهما بوجه من الوجوه لا جل توقف البحث عن أحوالهما عليها أورد المصنف الوجه المخصوص وهو تعريفهما لاستلزام هذا الوجه ما هو الواجب وهو معرفتهما مطلقاً لان مطلق المعرفة لا تحصل إلا في ضمن وجه خاص ولكن يرد علي جوابه انا لا نسلم أن أيراد هذا الوجه الخاص لاستلزام ما هو الواجب وهو مطلق المعرفة بأي وجه كان لان الواجب قد حصل قبل هذا الوجه وهو تعريفهما لان تعريفهما موقوف علي تصورهما بوجه من الوجوه لان توجه الذهن إلى المجهول المطلق محال فلابد أولا من تصورهما بوجه ما ثم تعريفهما وإذا حصل تصورهما بوجه ما قبل التعريف حصل ما هو الواجب وهو مطلق المعرفة ويمكن أن يجاب عن اصل الاعتراض باختيار الشق الثاني وهو أن يعرفا من التعريف وان قلت لا نسلم أن البحث عن أحوال الكلمة والكلام موقوف علي تعريفهما بل هو موقوف علي مطلق معرفتهما بأي وجه كان قلنا المراد من البحث ليس مطلق البحث بل المراد منه البحث علي وجه البصيرة ولاشك أن البحث عن أحوالهما علي وجه البصيرة موقوف علي تعريفهما. قوله:وقدم الكلمة علي الكلام جواب سؤال مقدر وهو ان كل واحد من الكلمة والكلام موضوع لعلم النحو فتقديم الكلمة في التعريف علي الكلام ليس إلا ترجيح بلا مرجح بل ذلك ترجيح المرجوح لان الكلام مفيد لفائدة تامة بخلاف الكلمة وحاصل جوابه أن الكلمة جزء من الكلام بحسب الأفراد وكذا بحسب المفهوم فان أفراد الكلمة جزء من أفراد الكلام وكذا مفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام والجزء يكون مقدماً علي الكل طبعاً فقدم وضعاً ليطابق الوضع الطبع فالتقديم طبعاً وجه الترجيح فيكون ترجيحاً مع المرجح واما كون أفراد الكلمة جزء من أفراد الكلام فظاهر فان زيداً فرد الكلمة وهو جزء من فرد الكلام وهو زيد قائم و أما مفهوم الكلمة ففيه احتمالين الأول

أن يكون المراد من مفهوم الكلمة هو مفهوم ما صدق عليه للكلمة ويكون المراد من مفهوم الكلام أيضا مفهوم ما صدق عليه للكلام فان ما صدق عليه للكلام هو زيد قائم ولما كان زيد جزء من زيد قائم كان مفهوم زيد أيضا جزء من زيد قائم والاحتمال الثاني هو أن المراد من مفهوم الكلمة هو المفهوم الإجمالي للكلمة فانه جزء من المفهوم التفصيلي للكلام لان الكلمة مذكور في المفهوم التفصيلي للكلام ولاشك أن الكلمة تدل على مفهومها إجمالا لان المفهوم الإجمالي عبارة عما يؤدي بلفظ المعرف بالفتح والمفهوم التفصيلي عبارة عما يؤدي بلفظ المعرف بالكسر لان الإجمال عبارة عن التعبير عن الأمور المتعددة بلفظ واحد والتفصيل عبارة عن التعبير عن الأمور المتعددة بألفاظ متعددة لا بلفظ واحد. قوله: لكون أفرادها جزء من أفراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه اعلم أن الضمير في أفراد وكذا في مفهومها راجع إلى الكلمة ولكن أجاع الضمير الأول إلى الكلمة إنما هو باعتبار المفهوم لان الأفراد إنما هي للمفهوم لا للفظ الكلمة وإذا كانت إضافة الأفراد إلى ضمير الكلمة باعتبار المفهوم فلا يلزم كون الأفراد أفراد للفظ الكلمة وإرجاع الضمير الثاني إنما هو للكلمة ولكن باعتبار لفظ الكلمة لان المفهوم إنما يكون للفظ الكلمة لا لمفهوم الكلمة وإلا لزم أن يكون للمفهوم مفهوم وذلك باطل. قوله: فقال الكلمة. اعلم أن في هذا الفاء إحتمالين الأول أن تكون هذا للتفصيل فيكون قوله فقال الكلمة تفصيلا لقوله وقدم الكلمة لان في قوله وقدم الكلمة إجمالا بانه ما كيفية تقديم الكلمة ففصلها بقوله فقال الكلمة ولا غبار علي هذا الاحتمال و الاحتمال الثاني أن تكون للعطف فيكون قوله فقال الكلمة معطوفا علي قوله وقدم الكلمة ولكن لابد أن يقدر الإرادة قبل قوله وقدم الكلمة بان يقال واراد تقديم الكلمة فقال الكلمة ووجه الضرورة إلى تقدير الإرادة قبل قوله وقدم الكلمة هو انه يلزم علي عدم تقدير الإرادة عطف الشيء علي نفسه لانه لامغايرة بين التقديم وبين قوله فقال الكلمة ولان الفاء يقتضي الترتيب في الوجود وليس هاهنا ترتيب لان زمان التقديم هو بعينه زمان القول المذكور واما علي تقدير إرادة فتوجد المغايرة وكذا الترتيب لان زمان الإرادة مقدم علي زمان ذلك القول. قوله: قيل هي والكلام مشتقان من الكلم اعلم انه وقع الاختلاف في الكلمة والكلام بأنهما مشتقان أم لا فعند الجمهور غير مشتقين عن شيء لا عن لفظ الكلم ولا عن غيره لوجوه ثلاثة الأول أن مدار الاشتقاق علي التكلفات وفي القول علي عدم الاشتقاق استراحة عن تلك التكلفات والثاني عدم وجود الباعث علي الاشتقاق والثالث إن فرض اشتقاقهما يكونان مشتقين من الكلم وفي الاشتقاق لابد من المناسبة لفظا ومعنىً وهاهنا وان وجدت المناسبة بحسب اللفظ ولكن ليست بموجودة بحسب المعنى و أما عند البعض فالكلمة والكلام مشتقان من الكلم لان مدار الاشتقاق علي وجود التناسب بين الكلمات وهو أمر مستحسن كاد أن يصير إلى مرتبة الوجوب قوله: بتسكين اللام دفع وهم من يتوهم أن الكلم يكون مقروء بكسر اللام

فحينئذ هو جنس والكلمة فرد له واشتقاق الفرد عن الجنس غير معهود في كلام العرب بل ممنوع وحاصل الدفع انه ليس بكسر اللام بل بتسكين اللام فلا يكون جنسا فصح الاشتقاق. قوله: لتأثير معانيهما في النفوس جواب سؤال مقدر وهو انه إذا كان الكلم بتسكين اللام فايضا لا يصح اشتقاق الكلمة و الكلام منه لانّ الاشتقاق عبارة عن وجدان المناسبة بين الكلمتين في اللفظ والمعنى وهاهنا وجدت المناسبة في اللفظ لان الكلمة و الكلام شريكان مع الكلم في الحروف الأصلية ولكن لم توجد المناسبة في المعني لان الكلمة وكذا الكلام ما يتكلم به الإنسان قليلاً كان أو كثيرا والكلم هو الجرح وحاصل جوابه هو أن المناسبة باعتبار المعني اعم من أن يكون باعتبار المعني المطابقي أو التضمني أو الالتزامي وهاهنا وان لم توجد باعتبار المعنيين الأولين لكنها موجودة باعتبار المعني الالتزامي لان معني الالتزامي للكلم التأثير لان معناه المطابقي الجرح ولاشك أن تأثير الألم لازم مع الجرح لان الجرح يفيد الألم في البدن والمعني الالتزامي لهما أيضا تأثير الألم في البدن لان الكلمات السيئة وكذا الكلام السيئ يفيد الألم في البدن. فان قلت لا نسلم أن تأثير الألم في البدن معنى الالتزامي لهما لان المعتبر في الدلالة الالتزامية البين بمعني الأخص وهو امتناع انفكاك تصور الملزوم عن تصور اللازم بل كلما تصور الملزوم يكون تصور اللازم معه موجودا البتة وهاهنا ليس كذلك لانا كثير نتلفظ بالكلمات ونتصور معانيها ولم يخطر ببالنا تأثير الألم في البدن فلا يكون معني التزاميا؟ قلنا اصطلاح النحوي مغاير عن اصطلاح المنطقي لان ما ذكرته هو اصطلاح المنطقي واما اصطلاح النحوي فهو أن المعتبر في الدلالة الالتزامية مطلق اللزوم سواء كان بينا أو غير بين ولاشك أن مطلق اللزوم موجود فتأثير الألم معني التزامي لهما. قوله: وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح الغرض من نقل هذا الشعر هو إيراد الدليل علي أن التشبيه بين الكلمة والكلام وبين الكلم الذي معناه الجرح يقيني لان الشاعر عبر عن تأثيرهما بالجرح الذي هو معني الكلم فلو لم يكن علاقة التشبيه بين كلمة والكلام وبين الكلم موجودة لما عبر عن تأثير هما بالجرح فلما عبر علم منه وجود التشبيه. قوله:والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ولما كان مقصود الشارح توضيح ما في المتن والموجود في كلام الماتن هو لفظ الكلمة وهو لفظ مركب من اجزاء ثلاثة الجزء الأول اللام والجزء الثاني الكلم والجزء الثالث التاء فأشار الشارح إلى كل واحد منها وقدم الكلم علي اللام والتاء مع أن اللام مقدم في التلفظ لان الكلم معروض واللام والتاء عارضان والمعروض مقدم علي العارض طبعا فقدم في الذكر أيضا ليطابق الوضع الطبع ثم المقصود من بيان الكلم إظهار الخلاف الواقع بين الجمهور والبعض والمقصود من بيان اللام والتاء هو دفع الاعتراض كما سيأتي فيما بعد ثم انه وقع الخلاف بين الجمهور والبعض في إن الكلم جنس أم جمع فعند الجمهور جنس والكلمة فرده وهم علي ذلك لثلاثة أدلة الأول ما ذكره الشارح بقوله بدليل قوله تعالي (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ

الطَيِّب)الآية طريق الاستدلال هو أن في هذه الآية وقع لفظ الطيب صفة الكلم وهو مفرد فلو كان الكلم جمعا لما كان صفته مفردا لان الجمع لا توصف بوصف المفرد المذكر لان صفته إما أن يكون جمعا باعتبار أن الموصوف جمع أو يكون صفته واحدة مؤنثة باعتبار أن الموصوف الذي هو جمع يكون مفردا مؤنثا بتاويل الجماعة فلو كان الكلم جمعا لكان صفته الطيبات أو الطيبة ولما لم يكن واحدا منهما علم أن الكلم ليس بجمع بل جنس والدليل الثاني هو أن تصغير الكلم ياتي كُلَيْمٌ من دون رده إلى كلمة فلو كان جمعا فلو كان جمعا لكان في تصغيره احتياج الي رده إلى الأصل وهو كلمة لان تصغير الجمع لا يصح بل يرد حين التصغير إلى الأصل وهو المفرد لئلا يلزم اجتماع الفرعين أحدهما الجمعية والثاني التصغير والدليل الثالث لهم هو انه يقع تميزا للعدد الأوسط كما يقال قرأت أربعة عشر كلما فلو كان جمعا لما وقع تميزا للعدد الأوسط لأن تميز عدد الأوسط يكون مفرد فاذا وقع تميز لذلك علم انه مفرد جنس وليس بجمع. قوله: وقيل جمع حيث لا يقع إلا علي الثلاث فصاعدا هذا هو بيان مذهب البعض فعندهم لفظ الكلم جمع كلمة وليس بجنس وحاصل دليلهم الذي ذكره الشارح هو إن الكلم لا يطلق إلا علي الثلاث وما زاد علي الثلاث ولا يطلق عل الواحد والاثنين فلو كان جنسا لكان يطلق علي الواحد والاثنين ايضا لان الجنس يقع علي القليل والكثير قوله: والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم هذا جواب من جانب البعض عن الدليل الأول للجمهور بان الكلم الطيب في الآية المذكورة مؤول ببعض الكلم بان الطيب صفة لفظ البعض لا صفة لفظ الكلم ولاشك أن لفظ البعض مفرد ووجه هذا التأويل هو أن الصاعد إلى المحل الإجابة بعض الكلمات لا كل الكلمات وذلك البعض هي الكلمات الحسنة وأجابوا عن الدليل الثاني للجمهور بان تصغيره ليس كليم بل كلمة و أجابوا عن الدليل الثالث لهم بان تميز العدد الأوسط ليس كلما بل كلمة والحق هو المذهب الجمهور فلا بدمن الجواب عن دليل البعض فهو أن نقول إن إطلاق الكلم علي الثلاث فصاعدا فإنما هو بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع و أما بحسب الوضع فيطلق علي الواحد والاثنين أيضا ثم لابد من الرد علي أج وبتهم عن دلائل الجمهور فالرد علي الجواب الأول هو انه لا حاجة إلى تقدير البعض لان البعضية تفهم من توصيف الكلم بوصف الطيب واما الرد علي الجواب الثاني والثالث فهو أن نقول إن قولكم أن تصغيره كلمة و إن تميز العدد الأوسط هو كلمة مجرد تحكم ليس لكم علي ذلك دليل قوله: واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما جواب سؤال مقدر وهو أن لفظ الكلمة لأجل انه ليس باسم فاعل ولا باسم مفعول فلامحالة تكون اللأم فيه حرفية ثم لاجل كون لفظ الكلمة مبتداء لايجوز ان تكون اللام فيه زائدا وإلا لزم نكارة المبتداء وهو باطل فيكون غير زائد وهو علي اربعة اقسام الجنسي والاستغراقي والعهد الخارجي والعهد الذهني ولايصح واحد منها في هذا المقام لانها لوكانت للجنس فتكون بها اشارة الي جنس

الكلمة والحال ان التاء للوحدة الفردية فبينهما منافات وكذا لوكانت للاستغراق لانها تدل علي الكثرة والتاء تدل علي الوحدة الفردية فبينهما ايضا منافاة وكذا لايجوز ان تكون للعهد الخارجي لانه ليس هاهنا كلمة معينة حتي يشار بها اليها وكذا لايجوز ان تكون للعهد الذهني لان مدخول لام العهد الذهني يكون في قوة النكرة فيلزم حينئذ نكارة المبتداء وحاصل جوابه ان اللام للجنس والتاء للوحدة ولامنافاة بينهما لان بينهما اتصاف فان الجنس يتصف بالوحدة والواحد يتصف بالجنسية والاتصاف يقتضي عدم المنافاة ولكن ينبغي ان يعلم ان الاتصاف انما هو بين الجنس والوحدة الجنسية لابين الجنس والوحدة الفرديةولكن لما نقلت الكلمة من المعني اللغوي وهو مايتكلم به الانسان الي المعني الاصطلاحي نقلت التاء ايضا من الوحدة الفردية الي الوحدة الجنسية فلامنافات بين اللام والتاء قوله: ويمكن حملها علي العهد الخارجي هذا هو الجواب الثاني وحاصله انا سلمنا ان التاء للوحدة الفردية ولم تنقل الي الوحدة الجنسية لكن اللام في الكلمة ليست للجنس حتي يلزم المنافات بل للعهد الخارجي فالمعهود به فرد الكلمة. قوله: بإرادة الكلمة المذكورة علي السنة النحاة جواب سؤال مقدر وهو أن الشرط في اللام العهد الخارجي سبق ذكر المعهود والكلمة الجارية علي السنة النحاة ليست بمذكورة سابقا وحاصل جوابه هو انه لا يشترط في العهد الخارجي سبق ذكر المعهود بل الشرط فيه العلم بالمعهود ولاشك أن الكلمة النحوية معلومة معلومة للمخاطب بالقرائن لان المعلم والمتعلم كليهما نحويان والكتاب كتاب النحو فإن قيل انه لما كان اللام للعهد فيكون المراد الفرد المعهود من الكلمة مثل زيد مثلاً فلزم من ذلك تعريف الأخص بالأعم لان هذا التعريف شامل لزيد وعمر وبكر وغير هم قلنا ليس المراد من الفرد فرد الكلمة المصطلحة لان فردها هو زيد مثلا فيلزم ذلك المحذور بل المراد من الفرد هو فرد الكلمة اللغوية اعني ما يتكلم به الإنسان فيكون الكلمة الاصطلاحية فردا من الكلمة اللغوية فيكون ذلك التعريف للكلمة الاصطلاحية التي هي فرد من الكلمة اللغوية والمعهود باللام فردها وهي الكلمة الاصطلاحية ولما كان الجواب الأول منقولاً عن الشارحين السابقين لم يذكره بما يدل علي الضعف وكان الجواب الثاني منقولاً عن الشارح دون الشارحين السابقين ذكر بيمكن الذي يدل علي الضعف هضماً لنفسه قوله: اللفظ في اللغة الرمي أي مطلقاً سواء كان من الفم أو من غيره يقال أكلت التمرة ولفظت النواة هذا هو الدليل علي أن اللفظ في اللغة بمعني مطلق الرمي سواء كان من الفم أو من غيره وحاصله أن الدليل علي ذلك قول العرب حيث يقولون أكلت التمرة ولفظت النواة قوله: أي رميتها جواب سؤال مقدر وهو أن الدليل لا يطابق المدعي لان المدعى هو إن اللفظ في اللغة مطلق الرمي والمعلوم من الدليل هو أن اللفظ بمعني الرمي من الفم فلا يطابق الدليل مع المدعى والمثال مع الممثل وإنما كان اللفظ في هذا المثال بمعني الرمي من الفم لان الأكل قرينة علي أن المراد من

اللفظ هو الرمي من الفم فمدعى المعترض مركب من جزئين الأول أن معنى لفظت هـو الرمي من الفم والثاني أن الأكل قرينة علي أن المراد من لفظت الرمي من الفم ت فالشارح منع الجزء الأول وهو أن لفظت بمعني مطلق الرمي لا الرمي من الفم حيث قال رمتـها بذكر الرمي مطلقا وأما منع الجزء الثاني فلم يذكره في الشرح بل معتبر في الجـواب مـن دون ذكره وحاصله لا نسلم أن الأكل قرينة بدليل أن عادة العرب جاريـة علـي انهـم يخرجون النواة باليد من التمرة او من الفم ثم يلقونها فالاكل لايكون قرينة فاللفظ المذكور في ذلك المثال بمعني مطلق الرمي من دون تقيده بقيد من الفم اومن غيره قوله: ثم نقـل في عرف النحاة جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ الكلمة مبتداء ولفظ خبره والخبر يكـون محمولا علي المبتداء فيلزم هاهنا حمل صرف الوصف علي الذات وحاصل جوابه ان اللفظ المذكور في كلام المصنف ليس بالمعني اللغوي حتي لزم ذلك المحذور بل المراد منه المعـني الاصطلاحي لان اللفظ نقل في عرف النحاة الي مايتلفظ به الانسان ولاشـك ان لفـظ بالمعني الاصطلاحي من قبيل الذات مع الوصف لانه لان كلمة ما تعبير عن الذات واعتبر معه تلفظ الانسان وتكلمه فيكون كالمشتق فيصح الحمل قوله: ابتداء او بعد جعله بمعـني الملفوظ هذا بيان الاختلاف الواقع في نقل اللفظ من المعني اللغوي الي المعني الاصـطلاحي بان فيه مذهبين الاول ان ذلك النقل ابتدائي أي نقل من معني مطلق الرمي الي مايتلفظ به الانسان اولا وبالذات من دون جعله اولاً بمعني الملفوظ فالعلاقة بين المعنيين السـببية لان الرمي سبب لوجود مايتلفظ به الانسان لان ذلك لا يوجد من دون الرمي من الفم فـف هذا النقل حسن من وجه استراحة عن مؤنة تعدد النقل وقبح من وجه عدم قرب العلاقة لان علاقة السببية ليست بقريبة لان السبب لايحمل علي المسبب ولا بـالعكس فلايقـال الصلوة وقت ولاعكسه والمذهب الثاني هو ان النقـل مـن المعـني اللغـوي الي المعـني الاصطلاحي ثانوي بان جعل لفظ اولا بمعني الملفوظ فهذا هو النقـل الاول ثم نقـل الي مايتلفظ به الانسان وهذا هو النقل الثاني فحينئذ المعني المنقول عنه هو الملفوظ معناه المرمي مطلقاً والمنقول اليه المعني الاصطلاحي والعلاقة حينئذ العموم والخصوص بان المعني المنقول عنه عام والمنقول اليه خاص وفيه ايضا حسن وقبح امّا الحسن فهو ان فيه قرب العلاقة لان بين العام والخاص حمل واما القبح فهو ان فيه تحمل مؤنة تعدد النقل قوله: مـايتلفظ بـه الانسان فان قيل هذا التعريف دوري وكل ما هذا شانه فهو باطل فهذا التعريف باطل اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان المذكور في تعريفه هو يتلفظ فمعرفة اللفظ موقـوف علي معرفة يتلفظ و معرفة يتلفظ موقوف علي معرفة اللفظ اما لأن اللفظ مبدئه فيكـون جزء منه والكل يكون موقوفا علي الجزء في المعرفة واما ان اللفظ مجرد ويتلفظ مزيدفيـه ومعرفة المزيد يكون موقوفا علي المجرد؟ قلنا المراد من اللفظ المعني الاصطلاحي والمراد من يتلفظ المعني اللغوي وهو التكلم وهذا ليس بموقوف علي المعني الاصطلاحي بل موقـوف

علي المعني اللغوي للفظ فلا دور قوله: حقيقة او حكماً مهملاً كان او موضوعاً مفرداً كان او مركبا المقصود من هذه التعميمات الثلاثة دفع الاعتراضات الثلاثة الاول ان تعريف اللفظ ليس بجامع لافراده لانه خرج عنه المنوي فانه لفظ مع انه لايتلفظ به الانسان لعدم كونه من مقولة الحرف والصوت والثاني ان ذكر قيد الوضع في تعريف الكلمة مستدرك لان المقصود منه اخراج اللفظ المهمل وهو خرج بقوله لفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ الموضوع والثالث ان ذكر قيد الافراد مستدرك لان المقصود به اخراج المركبات من تعريف الكلمة وهي خرجت بقوله لفظ لان المتبادرمنه اللفظ المفرد دون الاعم منه ومن المركب فاجاب عن الاول بالتعميم الاول وحاصله ان المراد من من تلفظ الانسان اعم من ان يكون حقيقة او يكون حكماً والمنوي وان لم يكن من قبيل مايتلفظ به حقيقة لكنه من قبيل مايتلفظ به حكماً فدخل المنوي في التعريف ومعني التلفظ الحقيقي ظاهر ومعني التلفظ الحكمي ستعرفه عن قريب واجاب عن الثاني بالتعميم الثاني بان المراد من اللفظ ليس معناه المتبادر وهو اللفظ الموضوع بل المراد منه اعم سواء كان موضوعا اومهملاً واجاب عن الثالث بالتعميم الثالث وحاصله ان المراد من اللفظ ليس معناه المتبادر وهو اللفظ المفرد بل المراد منه مطلق اللفظ الشامل للمفرد والمركب فعلم ان قيد الوضع وكذا الافراد ليسا بمستدركين بل اليهما حاجة لاخراج المهمل بالاول والمركب بالثاني . قوله: واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب هذا تفسير اللفظ الحقيقي والحكمي فان قيل المذكور فيما سبق امور ستة الحقيقي والحكمي والموضوع والمهمل والمفرد والمركب فلم فسر الشارح الاولين فقط دون الاربعة الباقية قلنا تركه لاجل ظهور هذه الاربعة فان قيل كما ان هذه الاربعة ظاهرة فكذلك اللفظ الحقيقي ايضا ظاهر فينبغي ان يتركه قلنا انما ذكر لتوضيح الحكمي لان الاشياء تعرف باضدادها او نقول النكتة للفار لا للقار قوله:اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلاً معناه أي في وقت من الاوقات بخلاف المحذوف فانه قد يتلفظ به في بعض الا حيان او معناه لا عقلاً ولا نقلاً والمقصود منه جواب سؤال مقدر وهو ان المنوي من أي جهة ليس بلفظ حقيقي وحاصل جوابه هو ان اللفظ الحقيقي هو ما يكون من مقولة الحرف والصوت والمنوي ليس كذلك فلا يكون لفظا حقيقيا ومعني المقولة في كلام الشارح هو المحمول يعني ان المنوي لايحمل عليه حرف ولاصوت فلايقال المنوي حرف اوصوت وذكر بعضهم اعتراضا وجوابا علي ذكر الصوت بعد الحرف بان ذكر الصوت بعد الحرف مستدرك لان الحرف قسم الكلمة وهي قسم اللفظ والصوت لازم له فيكون لازماً للكلمة ايضا فيكون لازما للحرف ايضا فاذا لم يكن المنوي من مقولة الحرف لايكون من مقولة الصوت ايضا ثم اجاب ذلك البعض بان الصوت اعم من الحرف للزومه مع الاسم والفعل ايضا فهذا ذكر العام بعد الخاص وذلك جائز ولكن ما يخطر ببالي هو ان ذكر الصوت بعد الحرف لدفع

الاعتراض وهو ان عدم كونِ المنوي من مقولة الحرف لايلزم منه الايكون لفظا حقيقياً لان الشيء انما يكون لفظا حقيقيا اذا كان من مقولة الحرف او الاسم او الفعل واما اذا لم يكن من واحد من هذه المقولات فحينئذ لايكون حقيقيا فالتفريب غير تابع فاجاب بقوله والصوت بعد قوله الحرف وحاصلهُ انِ المراد من الحرف ليس مقابل الاسم والفعل بل المراد منه اعم أي سواء كان موجوداً علي حدة او في ضمن الاسم اولفعل وذلك العموم علم من ذكر صوت الذي هو الازم الاعم الشامل للثلاثة قوله ولم يوضع له لفظ جواب سؤال مقدرٍ وهو لانسلم ان المنوي ليس من مقولة الحرف لان المنوي في زيد ضرب هو وفي اضربْ ولاتضرب انت فكيف تقول ليس من مقولة الحرف والصوت وحاصل جوابه ان اللفظ هو وانت وامثالهما ليست بموضوعة للمنوي فلايكون من مقولة الحرف والصوت قوله:وانما عبروا عنه باستعارة اللفظ المنفصلجواب سؤال وهو انه اذا لم يوضع للمنوي لفظ هو وانت وامثاله فلم عبروا عنه بها فاذا عبرو عنه بها علم ان هذه الالفاظ موضوعة للمنوي وحاصل جوابه هو ان تعبير عن الشيء قد يكون بالوضع وقد يكون بالاستعارة وهاهنا التعبير من قبيل الاستعارة فهم يعبرون عن المنوي بهذه الالفاظ بطريق الاستعارة لا بطريق الوضع قوله: واجروا عليه احكام اللفظ جواب سؤال مقدرٍ وهو ان المنوي لما لم يكن من قبيل اللفظ الحقيقي فباي وجه يقال له اللفظ الحكمي اذ لم يلزم من انتفاء اللفظ الحقيقي اثبات اللفظ الحكمي وحاصل جوابه هو انِ وجه ذلك هو انه يجري علي المنوي احكام اللفظ الحقيقي مثل كونه فاعلا وكونه مفعولاً مالم يسم فاعله وكونه مسند اليه وكونه مؤكداً وكونه معطوف عليه وكلما يجري عليه احكام الغير فله حكم ذلك الغير ولاشك انِ هذه الاحكام احكام اللفظ الحقيقي فاذا اجريت ها علي المنوي يكون ايضا لفظاً حكماً ويمكن ان يقال في بيان غرض الشارح من قوله واجروا عليه الخ وبيان غرض قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت بان مدعي الشارح في حق المنوي مركب من جزئين احدهما ان المنوي ليس بلفظ حقيقي والاخر ان المنوي لفظ حكمي فاثبت الشارح الجزءالاول بقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت واللفظ الحقيقي هومايكون من مقولة الحرف والصوت واثبت الجزء الثاني بقوله واجروا عليه احكام اللفظ ان المنوي اجريت عليه احكام اللفظ و كلما اجري عليه حكم الغير فله حكم ذلك الغير قوله:فكان لفظاً حكما لا حقيقة الفاء للتفريع وقوله لفظاً حكماً تفريع علي القريب وهو قوله واجبروا عليه احكام اللفظ وقوله لا حقيقة تفريع علي البعيد وهو قوله اذ ليس من مقولة الحرف و الصوت ففي كلام الشارح اللف والنشر الغير المرتب وان كان الاصل هو ايراد اللف والنشر المرتب لان قوله لا حقيقة عدمي و قوله لفظاً حكماً وجودي والوجودي يكون اشرف من العدمي فيكون احق بالتقديم وايضا قرب بعض النتيجة او الي دليله وفي المرتب يكونْ جميع النتيجة بعيدا عنِ الدليل و ايضا المقصود اللفظ الحكمي والمقصود يستحق

التقديم علي غير المقصود قوله: والمحذوف لفظ حقيقة جواب سؤال مقدر وهو ان المحذوف مثل المنوي في التلفظ فان كل واحد منهما لايتلفظ به والثبوة فان كل واحد منهما يكون ثابتا في النية فما الوجه لعد المحذوف من قبيل الحقيقي وعد المنوي من قبيل الحكمي وحاصل جوابه هو سلمنا انهما متساويان في الثبوة في النية ولكن لانسلم مساواتهما في عدم التلفظ ايضا بل المنوي لايتلفظ به في وقت من الاوقات واما المحذوف فيتلفظ به في بعض الاحيان وايضا فيه رد علي المصنف حيث قال في الايضاح شرح المفصل ان المنوي من قبيل المحذوف ولما كان هذا غير مرضي للشارح فرد عليه بان بينهما فرق وذكر وجه الفرق بقوله لانه قد يتلفظ الخ حاصله ان بينهما فرق لان المحذوف يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وهو حين ابرازه واظهاره بخلاف المنوي فانه لا يتلفظ به في وقت من الاوقات لعدم امكان ابرازه واظهاره في الخارج ولكن الحق هو قول المصنف فان كل واحد منهما لايمكن ان يتلفظ به لانه كما ان المنوي مغاير عن الضمير البارز من حيث هو بارز فلذا يكون لفظ هو امثاله مستعاراً فكذلك المحذوف من حيث انه محذوف مغاير عن الذي اظهر وذكر من حيث انه مذكور ولذا لا يكون اللفظ الذي ذكر مكان المحذوف عين المحذوف فلا فرق بيهما فان قيل اذا لم يكن بينهما فرق فلم لايقال للمنوي محذوف فينبغي ان يقال له محذوف لامنوي قلنا وجه ذلك هو ان المنوي لايكون ضمير الفاعل فلصون اللسان عن التلفظ بحذف الفاعل لايقال له محذوف بل يقال له منوي فان قيل اذاكانَ المنوي من قبيل المحذوف فما الوجه لعد المحذوف من قبيل اللفظ الحقيقي والمنوي من قبيل اللفظ الحكمي قلنا ذلك بناء علي مجرد اصطلاحهم بان اصطلاحهم جري علي ذلك ولا مناقشة في الاصطلاح. قوله: لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان اعلم التقليل المفهوم من لفظ قد راجع اما الي المفعول وهو المحذوف فيكون المعني انه يتلفظ ببعض المحذوف او راجع الي الفاعل وهو الانسان فيكون المعني ان المحذوف يتلفظ به بعض الانسان وليس براجع الي الفعل وهو التلفظ لان ذلك يفهم من قوله بعض الاحيان واذا كان كذلك فلايكون ذكر لفظ بعض الاحيان بعد قد مستدركا قوله: وكلمات الله تعالي داخلة فيه اذ هي جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الكلمة لايكون جامعا لافراده لخروج كلمات الله وكذا كلمات الملائكة والجن لان الماخوذ في التعريف لفظ وهو عبارة عما يتلفظ به الانسان وحاصل جوابه هو ان هذه الكلمات داخلة في تعريف اللفظ لانها ايضا مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان بالفعل اذاكانت منقولة الينا او من شانها ان يتلفظ به الانسان علي تقدير عدم نقلها الينا قوله: والدوال الاربع فيه رد علي الشارح الرضي حيث جعل قوله لفظ قيداً لاخراج الدوال الاربع فانه قال في شرح الكافية واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع علي معني مفرد وليست بكلمات انتهي كلامه فرد عليه الشارح بقوله والدوال الاربع الي اخره وحاصله

ان الدوال الاربع غير داخلة في اللفظ الذي هو جزء اول في التعريف فاذا لم تكن داخلة فلا حاجة الي ايراد قيد لاخراجها ووجه الرد هو ان الاخراج يقتضي سبق الدخول واذا لم يوجد الدخول لايوجد الاخراج ايضا والجواب من جانب الرضي هو انه ليس مراده الاخراج حتي يقتضي سبق الدخول بل مراده الاحتراز عن الدخول ولاشك انه لايقتضي سبق الدخول ويعلم هذا من كلام الشارح الرضي حيث قال ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان عاما من الفصل بوجه وهو هاهنا كذلك لان الموضوع للمعني المفرد قديكون لفظا وقد لايكون انتهي كلامه ويعلم من كلامه جواب اعتراض اخر كان يرد هاهنا وهو ان الاحتراز لايناسب بالجنس لان المناسب مع الجنس هو الشمول لا الاحتراز وحاصل ذلك الجواب هو انه اذاكان بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه يصح حينئذ الاحتراز بالجنس لانه يمكن ان يقدر كل واحد جنساً وفصلا فيمكن ان يقدر الوضع جنساً لشموله الدوال واللفظ فصلاً لاخراجها وان يقدر اللفظ جنساً لشموله المهملات والوضع فصلا لاخراجها قوله: وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الكافية مأخوذة من المفصل وقال صاحب المفصل في تعريف الكلمة لفظة مكان الفظ فلم خالف عنه المصنف وحاصل جوابه ان وجه المخالفة هو ان صاحب المفصل قصد الوحدة في الكلمة بان الكلمة هي ما تكون لفظاً واحدا لا لفظان فلذا اورد التاء وقال لفظة فعنده لايكون عبد الله حين العلمية كلمة لعدم.كونه لفظاواحد بل لفظان واما ابن الحاجب فلم يقصد الوحدة في الكلمة اعني لايشترط عنده في الكلمة ان تكون لفظا واحداً فلذا كان لفظ عبدالله حين العلمية كلمة عنده واذا لم يكن المصنف قاصداً للوحدة في الكلمة فلاحاجة الي ايراد التاء فلذا قال لفظ قوله: والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق جواب سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتداء والخبر واجب في التذكير والتانيث وهاهنا لم توجد المطابقة لكون المبتداء مؤنثا والخبر مذكر فيجب علي المصنف ايراد التاء في الخبر وحاصل جوابه ان المطابقة في التذكير والتانيث واجب في مادة اشتقاق الخبر وهاهنا الخبر ليس بمشتق فلاحاجة الي ايراد التاء في الخبر ثم اعلم ان وجوب المطابقة بين المبتداء والخبر مشروط بشروط ستة الاول ان يكون الخبر مشتقيا فلايرد الاعتراض بقوله الكلمة لفظ والثاني ان يكون الخبر حاملاً لضمير المبتداء فلا يرد الاعتراض بقوله وزينب وسقر وماه وجور ممتنع لان الضمير في ممتنع راجع الي الصرف لا الي هذه الاسماء والثالث ان يكون المبتداء والخبر اسمين ظاهرين فلايرد الاعتراض بقوله وهي اسم وفعل وحرف والرابع ان لايكون الخبر صفة خاصة للمؤنث فلايرد بقولهم المرأة حائض والخامس ان لايكون الخبر اسم الفضيل مستعمل بمن فلايرد بقولهم الصلوة خير من النوم والسادس ان لايكون الخبر ممايستوي فيه المذكر والمؤنث فلايرد الاعتراض بقولهم المرأة صبوو قوله: مع كون اللفظ اخصر جواب سؤال وهو ان المطابقة مع كون الخبر غير مشتقي وان كانت

غير لازمة لكن لاشك انها امر مستحسن فلم ترك المصنف الامر المستحسن وحاصل جوابه هو ان وجه ترك ذلك المستحسن هو ان لفظ اخصر من لفظة و لوقال لفظة لقال وضعت لمعني مفردة فيلزم التطويل فلاجل حصول الاختصار قال لفظ دون لفظة فان قيل لفظ الاخصر صيغة اسم التفضيل وهو موضوع للزيادة فيعلم منه ان بذكر لفظ حصل زيادة الاختصار وليس الامر كذلك بل حصل به نفس الاختصار لازيادة الاختصار نقول اسم التفضيل قد يجيء بمعني نفس الفعل من دون الزيادة وهاهنا ايضا من هذا القبيل اونقول لانسلم عدم حصول زيادة الاختصار بل حاصل لانه لوقال لفظة بالتاء لقال وضعت ومفردة لانهما صفتان للفظ فبذكر لفظ حصل نفس الاختصار ايضا بسقوط تائه والزيادة ايضا سقوط التاء من وضع ومفرد قوله: الوضع تخصيص شي بشيء بحيث متي اطلق اواحس الشي الاول هذا هو بيان المعني الاصطلاحي للوضع ولما كان المعني الغوي غير مقصود في العلوم بل المقصود فيها المعني الاصطلاحي لم يتعرض الشارح الي بيان المعني اللغوي للوضع ولماكان تعين المشتقات وابهامها باعتبار تعين المبادي وابهامها بين الشارح المبدء وهو الوضع وان كان المذكور في كلام المصنف هو وضع الذي هو فعل ثم ان وضع بصيغة الفعل مشتمل علي ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة والشارح بين الحدث فقط وهو الوضع ولم يبين النسبة لانها تعلم بماقايسة الحدث لان تعين النسبة يكون بتعين الطرف واما الزمان فلاحاجة الي بيانه لانه لايراد بصيغة فعل اذا ذكرت في التعريفات الزمان والالزم تقييد الماهية باحد الازمنة الثلاثة وهو باطل فان قيل لوقال متي احس بدون ذكر قوله اطلق لكان كافيا لان احس مأخوذ من الاحساس والاحساس يتناول السمع لانه نوع من الاحساس والسمع يدل علي الاطلاق لان السمع لايكون بدون الاطلاق قلنا ان ذكر احس وانكان كافيا لكن ذكر معه اطلق اشارة الي قسمي الوضع بان الوضع علي قسمين وضع الالفاظ ووضع غيرالالفاظ كدوال الاربع اونقول في الجواب دلالة السمع علي الاطلاق التزامية والدلالة الالتزامية محجورة في التعريفات قوله:فهم منه الشيء الثاني اعلم ان فهم الشي الثاني مشروط بثلاثة شروط الاول شرط علم المخاطب بوضع الشي الاول لشيء الثاني والثاني شرط سمعه بان يسمع المخاطب الشي الاول اذا كان اللفظ والثالث شرط عدم عروض العارض بان لا يعرض للمخاطب جنون اوسكر اوموت لان عند عروض هذه الامور بعد السمع متصلا لايفهم المعني قوله: متي اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة فان قيل ان قيد احس ايضا معتبر في تعريف الوضع فينبغي ان يقول متي اطلق او احس قلنا ان اعتبار قيد احس في تعريف الوضع انما هو لتناول تعريف الوضع وضع غير لفظ كاالدول الاربعة والحرف لفظ فلا حاجة الي ذكر احس فان قيل ينبغي ان يقول اذا اطلق مع ضميمة بدون ذكر الضم لان الضم يفهم من لفظ الضميمة قلنا هذا بناء علي تجريد لفظ ضميمة من معني الضم فيكون المعني اذا اطلق مع ضم كلمة اخري قوله:

واجيب بان المراد متي اطلق اطلاق صحيحا هذا جواب الشارح الهندي قوله: ولايبعد ان يقال المراد باطلاق هذا جواب الشارح عن ذلك الاعتراض قوله: فلاحاجة الي اعتبار قيد زائد هذا رد من الشارح علي جواب الشارح الهندي حاصله ان في جواب الشارح الهندي اعتبار قيد الزائد وهو قيد صحيحا لانه اراد من الاطلاق الااطلاق الصحيح فليس هذا الاعتبار لقيد زائد واذا صح الكلام من دون اعتبارقيد زائد فلاحاجة الي اعتباره ولاشك ان الكلام صحيح بدون اعتبار ذلك القيد بان يراد من الاطلاق الاستعمال المذكور كمافي جواب الشارح والجواب من جانب الشارح الهندي وهو ان الشارح الهندي ايضا لم يعتبر قيدا زائدا بل اكتفي بلمتبادر بان المتبادر من الاطلاق هو اطلاق الصحيح ولم يعتبر مع الاطلاق قيد الصحيح واجاب عصام الدين عن هذا الاعتراض بان المراد بالفهم عند اطلاق اللفظ اعم من ان يكون ذلك الفهم بطريق الاجمال او يكون بطريق التفصيل ولاشك ان عند الاطلاق علي الحرف يفهم المعنى بطريق الاجمال وان لم يكن مفهوما بطريق التفصيل فصدق تعريف الوضع علي وضع الحرف قوله: المعني ما يقصد بالشيء هذا بيان المعني الاصطلاحي للمعني للمعني وذكر بالشيء ولم يقل بلفظ ليشمل تعريف المعني لمعني غير اللفظ كالدوال الاربع ثم المراد من ما يقصد بالشي اعم من ان يكون مطابقيا او تضمينا او الالتزاميا ولكن المراد من القصد الارادة فان المعني التضمني والالتزامي لايكونان مقصودين بل المقصود انما يكون المعني المطابقي فقط ولاكنهما مرادين ثم قيد الامكان معتبر في تعريف المعني أي مايمكن ان يقصد سواء قصد بالفعل او من شانه ان يقصد وذلك لشمول التعريف معني المضمرات واسماء الاشارات عند من يقول ان معانيها مفهومات كلية واستعمالها في الجزئيات فانه لم يقصد منهاالمفهومات الكلية بل افردها وجزئياتها فان المفهومات الكلية وان لم يقصد بالفعل ولكن يمكن ان يقصد وكذا ليشمل التعريف المعني الذي لم يقصد بشيء ويكون قائما بالذهن ثم ان الشارح قدم بيان معني الاصطلاحي للمعني علي بيان المعني اللغوي وانكان المناسب ان يقدم بيان المعني اللغوي علي بيان المعني الاصطلاحي الا انه لماكان في المعني الاصطلاحي اختصار وكان في المعني اللغوي تطويل كان المعني اللغوي بمنزلة الجزء والمعني الاصطلاحي بمنزلة الكل والجزء يكون مقدما علي الكل طبعاً فقدم في الوضع و الذكر ليطابق الوضع و الذكر ثم ان المعني اللغوي وان لم يكن مقصودا في العلوم ولاكن ذكره الشارح لبيان النقلين الابتدائي والثانوي فان في نقله وقع اختلاف فقال بعضهم ان لفظ المعني صيغة الظرف او المصدر نقل اولا من غير جعلة بمعني اسم المفعول الي مايقصد بالشيء ولم يذكر الشارح هذا المذهب لظهوره وقال بعضهم انه صيغة الظرف او المصدر جعل بمعني اسم المفعول ثم نقل الي مايقصد بشيء وَالشارح ذكر هذا المذهب حيث قال في مابعد بمعني اسم المفعول قوله: مفعل اسم مكان بمعني القصد مقصود الشارح من هذه العبارة امور ثلاثة الاول بيان المعني

اللغوي للمعني والثاني بيان صيغة المعني وهما الظاهرن يعلمان من كلامه بادي التامل والثالث جواب سوال مقدر وهو ان المعني لايخلو ان يكون صيغة اسم الظرف فيكون معناه مقصود أي مكان القصد او يكون صيغة المصدر الميمي فيكون معناه نفس القصد او يكون الصفة اسم المفعول فيكون معناه المقصود والكل باطل اما البطلان الاول فلان المعني اذاكان صيغة الظرف يكون المعني المتن هكذا الكلمة لفظ وضع لمكان القصد وهذا باطل لان المعني ليس مكان القصد بل مكان القصد هو اللفظ لانه هو الذي يقصد منه المعني واما بطلان الثاني فلانه لوكان المعني صيغة المصدر الميمي يكون معني المتن هكذا الكلمة لفظ وضع لقصد وهو نسبة بين القاصد والمقصود والمعني ليس نفس القصد بل احد الطرفين وهو المقصود واما بطلان الثالث فلعدم مساعدة الصيغة لان المعني من ثلاثي المجرد واسم المفعول من الثلاثي المجرد انما يكون علي وزن مفعول ولفظ المعني ليس علي وزن مفعول وحاصل جوابه هو انه يصح الكل اما الاول والثاني فلان المعني اذاكان الصيغة الظرف ومصدر ميمي يكون بمعني اسم المفعول ومعناه المقصود فيكون معني المتن ان الكلمة لفظ وضع لمقصود واماالثالث فلانه علي وزن مفعول في الاصل وان لم يكن علي وزنه في الحال لانه كان في الاصل معنوي علي وزن مفعول ثم ابدل الواو بالياء وابدال ضمة ماقبل الواو بلكسرة لمناسبة الياءوادغم الياء في الياء فصار معني بتشديد الياء مثل مرمي كان في الاصل مرموي علي وزن مفعول ثم خفف في معني بان حذف منه احد اليايين وابدل الكسرة فتحة وابدل الياء الفا فصار معني بالتخفيف قوله: ولما كان المعني مأخوذا في الوضع فذكر المعني بعده مبني علي تجريده عنه جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر المعني بعد ذكر الوضع مستدرك لان المعني مأخوذ في الوضع لان المراد من الشيء الثاني في تعريف الوضع هو المعني وحاصل جوابه هو ان ذكر المعني بعد الوضع مبني علي تجريد الوضع من المعني فيكون معني الوضع هو تخصيص الشيء فاذا جرد الوضع عن المعني ولم يوجد في الوضع لايكون ذكر المعني بعد الوضع مستدركا فان قلت التجريد خلاف الاصل فما النكتة في ارتكابه فينبغي ان لايذكر قوله لمعنيً بل اكتفي بذكر المعني في ضمن الوضع لانه لايحتاج حينئذ الي التجريد الذي هو خلاف الاصل

قلنا المعني قيد لاخراج حروف الهجاء من تعريف الكلمة والتصريح بقيود التعريف واجب عند اصحاب التعريف اونقول ان ذكر المعني في تعريف الكلمة انما هو ليصح جعل قوله مفرد صفة للمعني فانه لو لم يذكر المعني لم يذهب الي ان مفرد صفة للمعني قوله: فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع بيان فائدة قيد الوضع بان فائدته هي ان به يخرج المهملات مثل جسق وديز و الالفاظ الدالة بالطبع مثل اُح اُح الدالة علي وجع الصدر اذ ليس في هذين القسمين من الفظ وضع فان قيل المناسب هو ان يبين اخراج المهملات

والالفاظ الدالة بالطبع في بحث الوضع دون بحث المعني لان خروجهما انما هو بقيد الوضع فقط قلنا انما ذكر اخراجهما في بحث المعني للتنبيه علي انه ليس في هذين القسمين وضع لاتجريدي ولا غير تجريدي ولو ذكر اخراجهما في بحث الوضع لعلم انه ليس فيهما وضع غير تجريدي اما انه ليس فيهما وضع تجريدي فلايعلم لان وجود الوضع التجريدي انما علم بعد ذكر المعني قوله: اذا لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا فان قيل ينبغي ان يقول بهما لان المذكور شئان المهملات والالفاظ الدالة بالطبع قلنا الضمير ليس براجع الي كليهما حتي يجب ايراد ضمير التثنية بل راجع الي الالفاظ الدالة بالطبع فقط لاهتمام شانها فصح ايراد ضمير الواحدة دون التثنية فان قيل ان ذكر التخصيص بعد الوضع مستدرك لان التخصيص ليس الاوضع قلنا فيه اشارة الي انه ليس فيها وضع غير تجريدي ووضع تجريدي فالمراد من الوضع هو الوضع الغير التجريدي والمراد من التخصيص هو الوضع التجريدي ومعني قوله اصلا هو انه ليس فيها وضع عام ولاخاص او معناه انه لست بموضوعة لاللمعني ولا لغير المعني قوله: الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعني واذا كانت موضوعة لغرض وهو التركيب فلا يكون فيها وضع غير تجريدي بل يكون فيها وضع تجريدي لعدم وضعها للمعني اعلم ان قوله الموضوعة لغرض التركيب ليس دليل البقاء بل هو جواب سؤال مقدر وهو ان بقيد الوضع لما خرجت المهملات فيخرج به حروف الهجاء ايضا لانها ايضا من المهملات فلا يصح قوله وبقيت وحاصل جوابه لانسلم ان حروف الهجاء من المهملات لان المهمل عبارة عما لا يكون موضوعا وحروف الهجاءموضوعة لغرض التركيب فلا تخرج بقيد الوضع فصح قوله وبقيت وما قيل انها مهملات كمانقل عن صاحب تفسير الكواشي فالمراد منه انها مهمل باعتبار عدم الوضع للمعني فالاهمال فيها باعتبار المعني لا مطلقا وقوله لا بازاء معني ايضا جواب سؤال مقدر وهو ان حروف الهجاء لما كانت موضوعة فدخولها واجب في تعريف الكلمة لان اللفظ الموضوع منحصر في الكلمة و الكلام وهذه الحروف لاتكون كلاما لعدم وجود الاسناد فيها فتكون من قبيل الكلمة وحاصل جوابه ان الذي يجب دخوله في تعريف الكلمة هوما كان موضوعا للمعني وليس وضع هذه الحروف للمعني بل لغرض التركيب. قوله: المعني ما يتعلق به القصد فان قيل هذا مخالف لماسبق لانه قال فيماسبق المعني مايقصد بالشيء وقال هاهنا ما يتعلق به القصد والمعني بالتفسير الثاني اعم منه بالتفسير الاول فكان في كلام الشارح تناقض قلنا اللام في لفظ القصد للعهد فيكون التقدير مايتعلق به القصد المعهود وهو القصد بالشيء فلامخالفة بين التفسيرين او نقول في الجواب ان هاهنا تقدير عبارة اخري وهومن الشي فيكون التقدير مايتعلق به القصد من الشيء فلايكون المعني بالتفسير الثاني عاما فان قيل لم لم يقل مايقصد بشيء حتي لايكون الاحتياج الي هذين الجوابين قلنا بعض الشارحين فسروا المعني بالاول وبعضهم فسروه بالثاني فالشارح جمع بين التفسيرين

تنبيها علي ترادف بين التفسيرين قوله: فان قلت قد وضع بعض الكلمات هذا الاعتراض وان كان واردا علي قيد الافراد ولاكنه لما كان ناشيا من الاعتراض الاول واعتراضا علي جوابه وشريكامعه في الجواب المنعي فلذا اورده بعد الاعتراض الاول وقدمه علـي محلـه قوله: وقد اجيب عن الاشكالين اعلم ان الظاهر هو ان يقدم الجواب المنعي علي الجـواب التسليمي لان في تاخير الجواب المنعي انكار بعد الاقرار وقرار بعد التسليم والانكار بعـد الاقرار باطل واما اذا قدم المنعي واخر التسليمي ففيه اقرار بعد الانكار وتسليم بعد الفرار وذلك جائز لكن الشارح قدم التسليمي علي المنعي لان في الجوابين الاولـين تسـليم ان بعض الالفاظ موضوعة للبعض للاخر وفي الجواب الاخير منع ذلك وانما فعل ذلك لاجل ان الجواب المنعي اذا كان حقا دون التسليمي فيجب تاخيره لان في تقديمه يلزم العـدول والاعراض عن الحق بالتسليم وذلك باطل وهاهنا الجواب المنعي حق فهو احق بان يـؤخر لئلا يلزم من تقديمه العدول عن الحق بالتسليم.قوله: ولايخفي عليك ان هذا الحكم ونقول في الجواب عن هذا الاعتراض ان الجواب المنعي مبني علي مـذهب المتقـدمين وعنـدهم الوضع والموضوع له امركلا هما عامان في امثال الضمائر وما ذكرته من الاعتراض فمبني علي مذهب المتأخرين قوله: فان الوضع فيها وان كان عاما اعلم ان الوضـع باعتبـار احتمال العقل علي اربعة اقسام وباعتبار التحقق علي ثلاثة اقسام لان الوضـع ان كـان للكثير بماهو كثير بمرئتيه الامر الكلي فالوضع والموضوع له كلاهما عامان وهذا هو القسم الاول من الوضع مثل وضع جموع اسماء الاشارات مثل هؤلاء فانه موضوع للكثير وهـو افراد المفرد المذكر بماهو كثير ولكي بواسطة الامر الكلي وهو المفرد المـذكر وان كـان الوضع لكل واحد من اللكثير لا للكثير بما هو كثير فالوضع عام والموضوع له خاص مثل مفردات اسماء الاشارة مثل هذا فانه موضوع لكل واحد من افراد المفرد المـذكر ولكـن بمرئتية المفرد المذكر وان كان الوضع لواحد بما هو واحد سواء كان كليا او جزئيا مثـال الاول كالانسان ومثال الثاني مثل زيد فان كل واحد منهما موضوع للواحد وهو الحيوان الناطق في الاول والحيوان الناطق مع التشخص في الثاني فليس هاهنا مرئتية الامر الكلـي فيكون الوضع خاصا وليس الوضع للكثير بما هو كثير فالموضوع له ايضا خاص وان كان الوضع للكثير بما هو كثير بدون مرئتية الامر الكلي فالموضوع له عام والوضع خاص وهذا القسم غير متحقق وقد ينقسم الوضع بتقسيم آخر وهو ان الوضع علـي قسـمين الاول الوضع النوعي والثاني الوضع الشخصي لان الوضع ان كان بمرئتية الامر الكلي في جانب الموضوع فوضع نوعي والا فوضع شخصي ثم ان الوضع النوعي علي قسـمين الاول في الحقائق والثاني في المجازات فالاول عبارة عن الذي يكون المرعي هناك في الامر الكلي حال اللفظ و الثاني ما يكون المرعي حال القرينة والعلاقة لا حال اللفظ مثال الاول المشـتقات ومثال الثاني الالفاظ المجازية ثم اله فرق بين الوضع العام والوضع النوعي لان مرئتية الكلي

في الوضع العام انما هو في جانب الموضوع له وفي الوضع النوعي في جانب الموضوع قوله: وهو اما مجرور اعلم ان ضمير راجع الي مطلق المفرد بان يقطع النظر هناك عن الاعرابات الثلاثة من الرفع والنصب والجر ليصح فيه الترديد المذكور في كلام الشارح وليس الضمير راجعاً الي المفرد المرفوع او المنصوب او المجرور لانه لايصح حينئذ فيه ترديد الشارح قوله: وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع هذا اشارة الي الاعتراض الوارد علي جعل مفرد صفة للمعني ووجه ذلك الايهام هي قاعدة مشهورة وهي ان الفعل اوشبهه اذا نسبت الي شيء موصوف بوصف فلابد ان يكون ذلك الوصف ثابتا لذلك الشيء قبل الفعل او شبهه مثل ضربت زيداً قائماً فان ثبوت القيام لزيد انما هو قبل وقوع الضرب عليه وهاهنا ايضاً نسب الفعل وهو وضع الي شيء وهو المعني وذلك الشيء موصوف بوصف الافراد فلامحالة يكون الافراد في المعني مقدما علي الوضع هو باطل لان الافراد بعد الوضع بالبعدية الذاتية ومقارنا معه بالزمان لكون الوضع علة للافراد قوله: فينبغي ان يرتكب فيه تجوز هذا جواب عن ذلك الاعتراض وحاصله هو ان اتصاف المعني بالافراد قبل الوضع انما هو بطريق المجاز بالمشارفة أي باعتبار مايؤل ليه لان المعني يؤل الي الافراد بعد الوضع فوصف به قبل الوضع بطريق المجاز وذلك جائز و انما الممنوع هو اتصافه بالإفراد قبل الوضع بطريق الحقيقة فان قيل حصول ذلك المفاد وهو ان المعني موصوف بالافراد قبل الوضع بطريق الحقيقة فلم قال الشارح يوهم بل ينبغي ان يقال يلزم فان الدلالة علي ذلك المفاد ظاهرة واجاب عنه عصام الدين جوابين الاول ان استعمال لفظ الايهام ليس لاجل ضعف الدلالة لان تلك الدلالة قوية لانها بطريق الحقيقة بل قال ذلك لضعف المفاد والجواب الثاني هو ان استعمال لفظ الايهام انما هو لضعف الدلالة لان تلك الدلالة وان كانت بطريق الحقيقة ولكن لما كانت ارادة التجوز ظاهرة حكم علي تلك الدلالة بالضعف حيث استعمل في حقه لفظ الايهام فان قيل ارتكاب المجاز لدفع الاعتراض المذكور ضروري فيجب علي الشارح ان يورد فيجب مكان فينبغي لان صيغة ينبغي انما تستعمل في مقام عدم الضرورة وهذا مقام الضرورة قلنا انما قال كذلك لان ذلك التجوز لدفع ذلك الاعتراض ليس بضروري لانه يمكن دفع ذلك الاعتراض بطريق اخر غير ارتكاب المجاز وهو ان يقال مراد المصنف من الافراد ليس الافراد الحاصل بغير ذلك الوضع بل مراده الافراد الحاصل بذلك الوضع بان يكون المعني الكلمة لفظ وضع لمعني مفرد بذلك الوضع وهذا الجواب مذكور في العقد النامي قوله: كما يرتكب في مثل من قتل جواب سؤال مقدر وهو ان المجاز خلاف الظاهر فلابد من شاهد في كلام فصيح وحاصل جوابه ان الشاهد موجود في كلام فصيح وهوقوله عليه السلام من قبل قتيلاً فله سلبه فان النبي عليه السلام سمي الشخص الكافر المحارب بالقتيل قبل قتله بطريق المجاز بالمشارفة أي باعتبار مايؤل اليه لان رجوعه كان الي القتل لاجل غلبة الصحابة ومغلوبية الكفار هناك.

قوله: ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد اعتراض علي المصنف وهو انه لما جعل مفرد علي تقدير الرفع صفة اللفظ فيكون صفة ثانية له ولفظ وضع صفته الاول فما النكتة في ايراد احد الوصفين جملة وهي وضع وايراد الآخر مفرداً وهو لفظ مفرد لان المخالفة اذا وقعت من العمدة لايكون الا للنكتة لان فعل الحكيم لايخلو عن الحكمة وهاهنا ايضا وقعت المخالفة من العمدة لان المصنف عمدة قوله: وكان النكتة فيه التنبيه علي تقدم الوضع علي الافراد وهذا جواب عن ذلك الاعتراض وحاصله هو ان النكتة في ذلك الايراد هو التنبيه علي ان الوضع مقدم علي الافراد والمراد من التقدم هو التقدم بحسب الذات دون الزمان لان الوضع علة الافراد واذا كان كذلك كان الوضع مقدما علي الافراد بالتقدم الذاتيّ لان التقدم الذاتي عبارة عن ان يكون المقدم محتاجا اليه للمتاخر ويكون علة تامة له وتخلف المعلول عن العلة باطلة فاذا وجدت العلة وجد المعلول ايضا فلامحالة يكون الافراد مقارناً مع الوضع بحسب الزمان بان يكونا مقارنين في الزمان واجاب عصام الدين عن الاعتراض بجواب اخر وحاصله هو ان الفعل اصل في العمل لوضعه للعمل فلما كان هاهنا لوصف الوضع معمول متعدد الاول الضمير المستكن في وضع والثاني الظ ف هو قوله لمعني اختار المصنف لهذا الوصف صيغة الفعل لتعدد معمول والاصل في الصفة الإفراد فاختار في الصفة التي ليس معمولها متعدد بل واحد وهو الضمير المستكن في مفرد صيغة الافراد بان قال مفرد ولم يقل افرد ولاجل وجود هذا الجواب الثاني ذكر الشارح الجواب الاول بلفظ كان الذي يستعمل للشك اشارة الي ان النكتة المذكورة من التنبيه المذكور ليست ثابتة علي طريق الجزم واليقين بلْ ثابتة بطريق الشك لوجود النكتة الاخرى ثم انه كما لابد من النكتة لايراد احد الوصفين جملة والاخر مفرداً فكذلك لابد من النكتة لتقدم وصف الوضع علي وصف الافراد قال عبدالغفور في بيان النكتة لذلك بان التنبيه المذكور وهو التنبيه علي ان الوضع مقدم علي الافراد كما هي نكتة لايراد احد الوصفين جملة والاخر مفرداً فكذلك التنبيه المذكور نكتة لتقدم وصف الوضع علي وصف الافراد في الذكر بان ذكر وصف الوضع اولاً وذكر وصف الافراد ثانيا للتنبيه علي ان الوضع مقدم بالذات علي الافراد وذكر عصام لذلك ثلاث نكات الاولى هو ان المصنف لوقدم وصف الافراد علي وصف الوضع لاوهمت ذلك بان الافراد مقدم علي الوضع وليس الامر كذلك والثانية ان المصنف لما ذكر الإفراد بعد الوضع فيحتمل ان يكون صفة للمعني وصفة للفظ وحالاً عن المعني او حالاً عن الضمير المستكن فذكره الافراد بعد الوضع انما هو ليذهب ذهن السامع كل مذهب ممكن ولوذكره قبل الوضع لكان صفة للفظ فقط والثالثة انه لو ذكره مقدما لكان مستغنياً عن ذكر الوضع لان الافراد مستلزم للوضع لانه لايكون الافراد بدون الوضع فيكون ذكر الوضع حينئذ مستدركا واذا ذكر الوضع قبل الافراد لايلزم استدراك ذكر الافراد لان الوضع يوجدً

بدون الافراد ايضا كما في المركب قوله: حيث اتيّ بصيغة الماضي جواب سؤال مقدر وهوان التنبيه المذكور من أي شيء يفهم حاصل جوابه هو ان ذلك يفهم من ايراد صيغة الماضي فان الماضي يدل على الزمان المقدم فاذا ذكر الوضع علي صيغة الماضي علم منه ان الوضع مقدم علي الافراد ولكن ينبغي ان يعلم ان صيغة الماضي انما تدل علي التقدم الزماني والمطلوب هاهنا هو ان الوضع مقدم علي الافراد بالتقدم الذاتيّ فلابد لدلالة صيغة الماضي علي التقدم الذاتيّ من ان يستعار صيغة الماضي من المعني الحقيقي وهو التقدم الزماني الي المعني المجازي وهو التقدم الذاتيّ قوله: وان لم يساعده رسم الخط يرد عليه ان رسم الخط لالم يساعد النصب فلاوجه لايراد احتمال النصب واجاب عنه التاشكندي بان رسم الخط علي قسمين للمتاخرين وللمتقدمين فرسم خط المتأخرين انما هو بالالف واما رسم خط المتقدمين فهو بلا الف فالمراد من عدم مساعدة رسم الخط هو عدم مساعدة رسم خط المتاخرين واما رسم خط المتقدمين فيساعد النصب فالنصب ليس بمخالف عن مطلق رسم الخط حتى لايصح ايراده بل يخالفه رسم الخط الخاص وهو لايمنع ايراده قوله: او من المعني ولكن حالية مفرد عن المعني انما هو بناء علي مذهب بعض النحاة الذين يقولون انه لايشترط في ذي الحال ان يكون معرفة اونكرة مخصصة بل يجوز اتيان الحال من النكرة المحضة لان المعني في كلام المصنف نكرة محضة فان قيل لوكان مفرداً حالاً عن المعني لكان مقدماً عليه لان ذي الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه واجاب عنه عبد الغفور ان ذلك انما هو في ذي الحال النكرة اذا لم يكن ذو الحال مجرورا واما اذا كان مجرورا فلايقدم عليه وهاهنا الذوالحال مجرور قوله: فانه مفعول به بواسطة اللام جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح ان يقع مفردا حالاً من المعني لان المعني ليس بفاعل لاحقيقة ولاحكماً وكذا ليس بمفعول لانه يكون من المنصوبات وحاصل جوابه هو ان الحال مايبين هيئة الفاعل والمفعول به سواء كان المفعول به بلاواسطة حرف الجر اوبواسطة حرف الجر ولاشك ان المعني مفعول به بواسطة حرف الجر فصح ان يقع مفردا حالاً منه قوله: ووجه صحته ان الوضع وانكان مقدماً جواب سؤال مقدر وهو ان اللفظ مفرداً لايصح ان يقع حالاً من الضمير المستكن في وضع ولامن المعني لانه يكون العامل في ذي الحال علي كلا التقديرين وضع والشرط في الحال هو اتحاد زمان الحال وزمان عامل ذي الحال وهاهنا منتف لان الوضع مقدم علي الافراد كمامر فيما سبق وحاصل جوابه هو ان الثابت هو تقدم الوضع علي الافراد بالذات لكون الوضع علة للافراد والعلة تكون مقدمة علي المعمول بالذات والشرط انما هو الاتحاد الزماني وهو ثابت بين الوضع والافراد لان الوضع علة الافراد والمعلول يكون مقارناً مع العلة في الزمان لئلا يلزم تخلف المعلول عن العلة قوله: وقيد الافراد بيان فائدة قيد الافراد في تعريف الكلمة بان فائدته اخراج المركبات مطلقا فانها وان كانت موضوعة للمعني اماباعتبار الاجزاء وهي المفردات او بالوضع

النوعي لكن وضعها ليس لمعنى مفرد قوله: فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الكلمة ليس بجامع ولامانع اما الاول فلان كل واحد من الرجل وقائمة وبصري كلمة لوجود علامات الكلمة فيها فان كل واحد منها لفظة واحدة وهو من علامات الكلمة ومعني لفظة واحدة هو ان يتلفظ به دفعة واحدة وايضا كل واحد منها معرب باعراب واحد وهو ايضا من علامات الكلمة فتكون داخلة في المعرف وهو الكلمة مع خروجها عن التعريف لان المأخوذ في التعريف قيد الافراد ومعاني هذه الثلاثة لم تكن مفردة لدلالة جزء اللفظ منها علي جزء معناها فان الرجل مثلا اللام فيه دال علي التعريف ورجل دال علي معناه وهو مذكر من بني آدم يتجاوز من حد الصغر الي حد الكبر واما الثاني فلان عبدالله علما وامثاله مثل حيوان ناطق علما مركبات لان علامات المركب موجود في عبد الله وامثاله فانه لايقال له لفظة واحدة لان التلفظ به لايكون دفعة واحدة وهو من علامات المركب وكذا اعرب باعرابين مع انه يصدق عليه تعريف الكلمة لانه يصدق عليه انه أي عبد الله لفظ وضع لمعني مفرد لان معناه العلمي مفرد لعدم دلالة جزء اللفظ علي جزء ذلك المعني وحاصل جوابه هو ان خروج الرجل وقائمة وبصري غير مضر بل التزامنا خرجه لكونها مركبات لان كل واحد منها مركب من الكلمتين ولماقال المعترض ان كل واحد منها لفظة واحدة واعرب باعراب واحد فاجاب الشارح بان كون كل واحد منها لفظة واحدة واعراب باعراب واحد ليس لاجل انها كلمات بل ذلك لاجل شدة الامتزاج بين الكلمتين في كل واحد منها يعد لفظة واحدة ومعربا باعراب واحد واما دخول عبد الله علماً في التعريف فلايضر بل التزامنا دخوله لانه كلمة لعدم دلالة جزء اللفظ علي جزء المعني ولما قال المعترض ان عبدالله ليس لفظة واحدة وكذا اعرب باعرابين وهذا من علامات المركب فنقول في الجواب لانسلم ان كون الكلمة لفظة واحدة من علامات الكلمة لان المصنف لم يقصد الوحدة في الكلمة واما كونه معربا باعرابين فليس ذلك لاجل انه مركب بل ذلك لانه كان باعتبار الوضع السابق مركباً من الكلمتين فاعتبر في الاعراب الوضع السابق فلذا اعرب باعرابين قوله: وامثالها فان قيل ذكر امثالها لغو لانه معطوف علي قائمة وهي معطوف علي الرجل فيكون قائمة تحت المثل المضاف الي الرجل فيكون التقدير ومثل قائمة فيكون ذكر امثالها لغواً قلنا نسلم ان امثالها معطوف علي قائمة ولكن لانسلم ان قائمة معطوف علي الرجل حتى يكون ذكر امثالها مستدركاً بل قائمة معطوف علي مثل الرجل فلايكون ذكر امثالها مستدركا وقال امثالها ولم يقل امثالهما لان المذكور غير الرجل شيئان الاول بصري والثاني قائمة ولكن لما كان بصري وقائمة متحدين في الحكم اكتفي بذكر امثال قائمة لان امثالها امثال بصري ايضا او ان الضمير في امثالها راجه الي كليهما ولكن لما كانا متحدين في الحكم صار كانها شيء واحد فلذا ارجع اليهما ضمير المفرد والشارح لم يدخل قائمة

وبصري مع الرجل في مثل واحد بان عطفهما علي الرجل لاعلي مثل الرجل لاجل ان الرجل وهما نوعان متباينان لان اللام في الرجل من حروف المعاني بالاتفاق واماالتاء في قائمة والياء في بصري فقد وقع فيهما اختلاف قال جماعة من النحويين الي انهما من الحروف المعاني وقال جماعة اخري منهم انهما من الحروف المباني فثبت التباين النوعي بين الرجل وبينهما قوله: ولايخفي علي الفطن العارف هذا اعتراض علي ابن الحاجب وهو ان الغرض من علم النحو هو بيان احوال اواخر الكلم الثلاث من حيث الاعراب والبناء فما يكون معرباً باعرابين مثل عبد الله علماً نيبغي ان يخرجه المصنف عن تعريف الكلمة واخراجه انمايكون بذكر التاء في لفظ بان يقال لفظة والتاء للوحدة فيكون معناه لفظة واحدة وما يكون معرب باعراب واحد مثل الرجل وبصري وقائمة ينبغي ان يدخله في تعريف الكلمة وادخاله في التعريف انما يكون بترك قيد الافراد ففي تعريف ابن الحاجب خلل من وجهين الاول ادخال عبد الله والثاني اخراج مثل الرجل وقائمة وبصري والجواب عن المصنف انما فعل كذلك للتنبيه علي ان رعاية المعني ليس بمتروك بالكلية فان عبد الله علما وان كان لفظه معرب باعرابين لكن لما كان معناه مفردا ادخله في تعريف الكلمة والرجل وقائمة وبصري وان كان كل واحد منها معرب باعراب واحد لكن معانيها مركبة فاخرجها المصنف عن تعريف الكلمة ولما نبه بهذا علي ان رعاية المعني ليس بمتروك في علم النحو بالكلية اندفع وهم من يتوهم ان بحث النحوي انما يكون من الالفاظ مطلقاً سواء كان موضوعة او مهملة قوله:وما اورده صاحب المفصل في تعريف لكلمة حيث قال اعتراض علي صاحب المفصل بان الغرض من علم النحو هو معرفة احوال اواخر الكلم الثلاث من حيث الإعراب والبناءفما كان معرب باعرابين ينبغي اخراجه من تعريف الكلمة مثل عبد الله علماً وعمل صاحب المفصل بهذا حيث اخرج عبد الله علماً عن تعريف الكلمة بذكر التاء في لفظ حيث قال في تعريف الكلمة لفظة وما يكون معربا باعراب واحد مثل الرجل وقائمة و بصري ينبغي ادخاله في تعريف الكلمة بترك لفظ مفرد في تعريف الكلمة وصاحب المفصل لم يعمل بهذا فانه اخرج مثل هذه الكلمات الثلاثة من تعريف الكلمة وصاحب المفصل لم يعمل بهذا فانه اخرج مثل هذه الكلمات الثلاثة من تعريف الكلمة بسبب ذكر قيد الافراد في تعريف الكلمة ففي تعريف صاحب المفصل خلل من وجه واحد و الجواب هو ان مثل الرجل وقائمة وبصري مركبات لفظاً ومعنيً وكونها معربة باعراب واحد ليس لاجل انها كلمات بل ذلك لشدة الامتزاج ومايناسب ادخاله هو مايكون اعرابه باعراب واحد لاجل كونها كلمة واذا كان الامر كذلك فالمناسب اخراج مثل الرجل و قائمة وبصري عن تعريف الكلمة لا ادخال هذه الالفاظ المذكورة قوله: واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة جواب سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل اخذ الدلالة في تعريف الكلمة فلم لم ياخذه المصنف مع ان كتابه ماخوذ من المفصل وحاصل جوابه هو ان

المذكور في تعريف الكلمة الوضع وهو يستلزم الدلالة فالمصنف اكتفي بالزوم فلذالم يأخذه او تقرير السؤال هكذا ان الجمهوراخذوا في تعريف الكلمة الدلالة والمصنف خالف عنهم حيث لم يذكر الدلالة في تعريف الكلمة والمخالفة عن الجمهور في قوة الخطاء وحاصل جوابه وهو ان المصنف لم يخالف الجمهور لان المذكور في تعريف الكلمة الوضع وهو يستلزم الدلالة فذكر الوضع كذكر الدلالة فلذا اكتفي عن ذكر الدلالة بذكر الوضع فالمخالفة عن الجمهور ليست بواقعة منه او تقرير الاعتراض هكذا ان الدلالة لاتخلوا اما ان تكون معتبرة في تعريف الكلمة او لاتكون معتبرة فيه فان كان الاول فلزم ان يكون تعريف المصنف قاصراً لعدم اخذه ما هو معتبر في التعريف وان كان الثاني فلزم اشتمال تعريف صاحب المفصل علي الامر المستدرك لانه يكون ذكر الدلالة في تعريف صاحب المفصل لغواً ومستدركا وحاصل جوابه هو انا نختار الشق الاول بان الدلالة معتبرة في التعريف ولكن لايلزم القصور في تعريف المصنف لان المذكور في التعريف الوضع وهو يستلزم الدلالة فاكتفي المصنف عن ذكر الدلالة لان الوضع لماكان مذكوراً كان ذكر الدلالة ايضا معه حكماً قوله: لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل جواب سؤال مقدر وهو كما ان الوضع تستلزم الدلالة كذلك الدلالة تستلزم الوضع فذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف المفصل مستدرك و حاصل جوابه هو لانسلم ان الدلالة مستلزم للوضع لان الوضع خاص والدلالة عام لانه قد يكون بالعقل وقد يكون بالطبع ولا وضع هناك واستلزام العام للخاص غير مسلم لان العام قد يوجد في ضمن الخاص الاخر بدون العام فالدلالة لاتستلزم الوضع فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في تعريف صاحب المفصل فلا استدراك في قوله: أي الكلمة جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله وهي لايخلو اما ان يكون راجعاً الي الفظ الكلمة او الي مفهومها وكلاهما باطلان امالاول فلانه يكون المقسم حينئذ الي هذه الاقسام الثلاثة الكلمة وهو باطل لان الكلمة اسم لدخول اللام عليها فيلزم التقسيم الي نفسه وهو التقسيم الي الاسم والي غيره وهو الفعل والحرف واما الثاني فلان المفهوم مذكر فيلزم عدم المطابقة بين الراجع والمرجع وحاصل جوابه هو ان الضمير راجع الي الكلمة ولكن التقسيم باعتبار المفهوم ولاشك ان مفهوم الكلمة لفظ وضع لمعني مفرد اعم من كل واحد فيصح التقسيم قوله: أي منقسمة جواب عن اسئلة اربعة الاول ان قوله هي مبتداء واسم وفعل وحرف خبره واذا لم يكن المبتداء والخبر اسمين ظاهرين فالمطابقة هناك وان لم يكن واجبا ولكنه حسن وهاهنا المبتداء ضمير والخبر اسم ظاهر فالمطابقة وان لم يكن واجباً ولكنه حسن وهاهنا لا يوجد والثاني انه لايصح هذا الحكم لان الكلمة من حيث هي هي اعم من كل واحد من هذه الاقسام فلايستقيم الحمل والثالث ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر يكون رعاية الخبر اولي لان الخبر داخل والمرجع خارج ورعاية الداخل اولي من رعاية الخارج وايضا

الخبر يكون محط الفائدة دون المرجع والرابع ان الجمع بحرف الجمع كا الجمع بلفظ الجمع ليعلم من هذا الحكم ان الكلمة عبارة عن مجموع هذه الاقسام وليس كل واحد كلمة وحاصل جوابه هو ان الخبر ليس اسم وفعل وحرف بل الخبر محذوف وهو منقسمة لعلي هذا لايرد واحد من تلك الاعتراضات كما هو الظاهر ويمكن ان يقال ان قول الشارح منقسمة جواب سؤال مقدر وهو ان ضمير هي الراجع الي الكلمة مبتداء وكل واحد من اسم وفعل وحرف خبره والخبر يكون محمولا علي المبتداء وهاهنا لايصح الحمل لان الكلمة جنس وكل واحد من هذه الاقسام نوعه وحمل النوع علي الجنس لايصح لانه لايقال الحيوان انسان لان مفاد الحمل صدق الخبر علي جميع افراد المبتداء فيفهم منه ان كل فرد من افراد الكلمة اسم وفعل وحرف وليس الامر كذلك بل بعض افراد ها اسم والبعض الاخر منها فعل والبعض الاخر منها حرف وحاصل جوابه هو انا نسلم ان ضمير هي مبتداء واسم وفعل وحرف خبره ولكن اذا حمل الانواع علي الجنس يراد به التقسيم لاالحمل الذي هو عبارة عن صدق الخبر علي جميع افراد المبتداء او يقال ان قوله أي منقسمة دفع وهم من يتوهم بأن هذا الخبر أي اسم وفعل وحرف قصد به بيان حكم المبتداء مع ان الامر ليس كذلك لان حكم الشيء يكون من عوارض ذلك الشيء والاسم والفعل والحرف ليست من عوارض الكلمة بل هي انواع الكلمة وحاصل الدفع هو انه ليس المقصود بهذا الخبر بيان حكم الكلمة بل المقصود به تكميل التعريف بتصوير ها ثانيا بضم القيود اليها لتحصل اقسام لها فالتصوير الاول للكلمة حصل بالتعريف والثاني حصل بالتقسيم لان بالتعريف يعلم الشيء باعتبار الوجود الذهني و بالتقسيم يعلم الشيء باعتبار الوجود الخارجي والاحتمال الاخير في غرض الشارح يعلم من كلام عصام الدين قوله: الي هذه الاقسام رد علي الشارح الهندي حيث قال ان هي مبتداء واسم وفعل وحرف خبره والربط مقدم علي العطف لانه اجري علي كل واحد من هذه الثلاثة اعراب عليحدة وهذا اثر تقدم الربط علي العطف فرد الشارح عليه بان العطف مقدم علي الربط حيث اورد هذه الثلاثة بصيغة الجمع بقوله الي هذه الاقسام الثلاثة ووجه الرد هو ان هذا مقام التقسيم وفيه لابد من اداة الحصر وليس هاهنا اداة الحصر موجودة فلابد من ان يكون العطف مقدما علي الربط ليفيد الحصر او عبارته جواب سؤال مقدر وهو ان هذا المقام مقام الحصر فينبغي ان يذكر المصنف ادات الحصر ولم يذكر ها وحاصل جوابه هو ان هاهنا العطف مقدم علي الربط وهذا تقديم يفيد الحصر فلا حاجة الي ايراد اداة الحصر او جواب سؤال اخر وهو ان هذا المقام لما كان مقام التقسيم فالتقسيم علي نوعين تقسيم الكلي الي الجزئيات وتقسيم الكل الي الاجزاء فهذا التقسيم من اي قبيل وحاصل جوابه هو ان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلي الي الجزئيات وذلك يفهم من اطلاق الاقسام علي هذه الثلاثة لان القسم انما يطلق علي الجزئي لاعلي الجزء او جواب سؤال اخر وهو ان خبر

المبتداء لما كان محذوفاً فالاشتغال بقوله اسم وفعل وحرف اشتغال بما لايعني وحاصل جوابه لانسلم انه اشتغال بما لايعني بل هذا بيان الاقسام قوله: ومنحصرة فيها جواب السؤالين الاول ان الدليل المذكور في كلام المصنف بقوله لانها الخ لايخلو اما ان يكون للحصر او يكون للتقسيم لاسبيل الي كل واحد اما الاول فلان دعوي الحصرغير موجودة في كلام المصنف واذا لم يكن دعوي الحصر موجودة فلايصح ايراد دليله ايضا واما الثاني فلان التقسيم عبارة عن ضم القيود المختلفة الي مركلي لتحصيل الاقسام المتعددة وهو تصوير محض ليس بحكم والدليل انما يورد للحكم لاللتصوير والثاني ان اللام الجارة في قوله لانها لايخلو اما ان يكون متعلقه فعل عاماً او خاصاً لاسبيل الي كل واحد امالاول فلفساد المعني واما الثاني فللزوم الابهام في المتعلق وحاصل جوابه ان الدليل لدعوي الحصر ودعوي الحصر في كلام المصنف وان لم يكن موجودة لفظاً لكنها موجودة تقدير فصح ايراد الدليل لها واللام ايضا متعلق بذلك أي بقوله منحصرة وهو فعل خاص ولايلزم الابهام لوجود القرينة علي هذا الفعل الخاص وهو ان هذا مقام التقسيم والغالب فيه الانحصار وبما ذكرنا من القرينة اندفع اعتراض اخر وهو ان التقدير خلاف الاصل فلابد له من قرينة فما هي وحاصل الدفع ان القرينة موجودة وهو مقام التقسيم فانه قرينة علي ذلك المقدر قوله: لماكانت موضوعة لمعني والوضع يستلزم الدلالة جواب عن الاسئلة الثلاثة الاول ان حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة باعتبار الدلالة وعدم الدلالة باطل لانها ليست مأخوذة في مفهوم الكلمة فلايصح نسبتها الي الكلمة في وجه الحصر والثاني هو ان المشهور ان الكلمة منحصرة في هذه الاقسام الثلاثة بالحصر العقلي وكلام المصنف في وجه الحصر يخالف ذلك لانه يعلم منه ان الحصر استقرائي لان العقل يجوز القسم الرابع وهو ان تكون الكلمة غير دالة علي المعني اصلاً لابنفسه ولا بواسطة ضم الضميمة والثالث ان حمل الحرف علي الثاني لا يصح لانه حمل الخاص علي العام لان الثاني وهو مالايدل علي معني بنفسه قسمان الاول ملايدل علي المعني اصلا والثاني مايدل علي المعني ولاكن بواسطة ضم ضميمة وحاصل جوابه هو لانسلم عدم اخذ الدلالة في مفهوم الوضع لانها وان لم تكن مأخوذة مطابقة لكنها مأخوذة بالالتزام لان المذكور في تعريف الدلالة الوضع وهو يستلزم الدلالة لانه اذا وجد الوضع وجدت الدلالة فصح حصر الكلمة في تلك الاقسام باعتبار الدلالة وعدم الدلالة وايضا لما كانت الدلالة مأخوذة في مفهوم الكلمة صح كون هذا الحصر عقلياً لان ما لايدل علي المعني ليس بكلمة فلايكون قسماً منها لان الشي اذا لم يكن دالاً استحال ان يكون كلمة فلايكون العقل مجوزاً للقسم الآخر وايضا صح حمل الحرف علي الثاني لان الثاني ليس بعام بل يكون المراد ما لايدل بنفسه ولكن يدل بواسطة الغير وما لايدل اصلا ليس بداخل في الثاني لعدم دخوله في الكلمة. قوله: فهي اما من صفتها في غرض الشارح من هذه العبارة نظر باديّ ونظرٌ دقيق اما بالنظر البادي فغرضه من قوله اما من صفتها

جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في لانها راجع الي الكلمة فهو ذات اسم ان وقوله ان تدل خبره والخبر يكون محمولاً علي الاسم وهاهنا لايصح الحمل لانه يلزم حمل الوصف علي الذات لان ان الداخلة علي تدل مصدرية فتجعل تدل بمعني الدلالة وحاصل جوابه هو ان قوله ان تدل ليس بخبر لان بل هو خبر المبتداء المحذوف وهو من صفتها ثم ان هذا المبتداء مع الخبر جملة اسمية خبر ان فلا يلزم حمل الوصف علي الذات وعلي هذا حمل عبارة الشارح بعض الشروح والحواشي واما بالنظر الدقيق فغرض الشارح من قوله فهي جواب سؤال مقدر وهو ان قول الشارح لما كانت الخ شرط وقول المصنف اما ان تدل جزائه والجزاء يكون جملة وهذا مفرد لانه قد دخل عليه ان المصدرية وهي تجعل مدخولها بتأويل المصدر فيكون بتأويل الدلالة وحاصل جوابه هو ان قوله ان تدل بحذف المبتداء وهو ضمير فهي فكان الجزاء جملة لامفردا غرضه من قوله ومن صفتها جواب سؤال مقدر وهو ان ضمير فهي راجع الي الكلمة فهو ذات وان تدل لاجل دخول ان المصدرية يصير بتاويل الدلالة فيلزم حمل الوصف علي الذات وهو باطل وحاصل جوابه ان قوله ان تدل ليس خبر لقوله فهي بل هو خبر المبتداء المحذوف وهو قوله من صفتها فيصح الحمل ثم ان هذا المبتداء مع الخبر خبر للمبتداء الاول وهو قوله فهي اعلم ان هاهنا وجه آخر لصحة الحمل ذكره عصام الدين نقلاً من مير سيد السند وهو انه فرق بين المصدر الصريحي والمصدر التأويلي بحيث لايصح حمل الاول علي الذات ويصح حمل ان تدل علي الضمير في انها علي النظر البادي يصح حمله علي فهي علي النظر الدقيق من دون الحاجة الي تقدير قوله من صفتها ووجه الفرق هو ان المصدر الصريحي خال عن شائبة الذات فلايصح حمله علي الذات وفي الثاني شائبة الذات فيصح حمله علي الذات قوله: كائن في نفس تقدير كائن رد علي الشارح الرضي وفي جره رد علي الشارح الهندي اما الرد علي الرضي فهو ان الرضي قال ان قوله في نفسها ظرف لغوٌ متعلق بقوله تدل فرد عليه بانه ظرف مستقر متعلق بمحذوف وهو كائن ووجه الرد هو انه يلزم ارتكاب المجاز وهو جعل في بمعني الباء علي تقدير تعلقه بتدل وهو مهجور في التعريفات ولزوم ذلك لان في لاتقع صلة الدلالة بل صلتها الباء واما لرد علي الشارح الهندي فهو انه يقول ان لفظ كائن منصوب بان يقال كائنا علي انه حال من المعني فرد عليه بانه مجرور ووجه الرد هو ان الحال يكون قيداً لعامل ذي الحال وعامله هاهنا تدل والتقيد لايناسب التعريف لان الاصل في التعريفات العموم والاطلاق دون التقيد قوله: والمراد بكون المعني في نفسها المقصود منه الرد علي الشارح الهندي حيث فسر كون المعني في نفس الكلمة بان المراد منه ان يكون ذلك المعني مدلولا للكلمة بخلاف الحرف فان معناه ليس حاصل فيه بل حاصل في غيره أي مدلول لغيره فرد عليه الشارح بان معناه ليس ماذكرته بل معناه ان يكون ذلك المعني مدلولاً للكلمة بدون احتياج الي كلمة أخري بخلاف الحرف فانه يدل علي معناه ولكن بواسطة

ضم الضميمة ووجه الرد هو انه لو كان معناه ماذكرته لزم التكرار في كلام المصنف لان ذلك المعني يؤدي بقوله ان لاتدل علي معنيً او غرضه جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم التكرار في كلام المصنف لان معني قوله كائن في نفسها هو ان يكون ذلك المعني مدلولا عليه للكلمة وهذا معني قوله ان تدل علي معني وحاصل جوابه لانسلم لزوم التكرار لان معني قوله كائن في نفسها هو ان تدل عليه الكلمة بنفسها بدون الاحتياج الي ضم الكلمة الاخري ومعني قوله ان تدل علي معنيً هو ان يكون المعني مدلولاً للكلمة مطلقا أي سواء كان بنفسها او بواسطة كلمة اخري او جواب سؤال وهو انه يدخل في هذا القسم الحرف لانه ايضا يدل علي معني في نفسها لان معني قوله كائن في نفسها هو ان يكون ذلك المعني مدلولاً للكلمة مطلقاً ولاشك ان معني الحرف ايضا مدلولا للحرف وان كان دلالته عليه بواسطة ضم الضميمة وحاصل جوابه هو انه ليس معني قوله كائن في نفسها ماذكرته بل معناه ان تدل الكلمة عليه بنفسها من دون الاحتياج الي ضم كلمة أخرى فيخرج الحرف عن هذا القسم او جواب سؤال اخر علي ماذكره بعض الشروح وهو ان ظرفية الكلمة لاتصح للمعني لان الظرف علي قسمين زمان ومكان والكلمة ليس بواحد منها وحاصل جوابه ان في في كلام المصنف ليست للظرفية بل بمعني الباء ويمكن ان يكون تقرير جوابه هكذا بان في للظرفية ولكن الظرفية علي نوعين حقيقي واعتباري ظرفية الكلمة اعتباري فكما ان الظرف يكون محيطاً بالمظروف ولايكون محتاج الي شيء اخر فكذلك يكون الكلمة الاسمية والفعلية دالة بمعناها بدون الاحتياج الي ضم كلمة اخري قوله: القسم جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ الثاني صفة الكلمة وهي مؤنث فينبغي ان يقول المصنف الثانية لتحصيل المطابقة بين الموصوف والصفة وحاصل جوابه لانسلم ان الثاني صفة الكلمة بل هو صفة القسم ولاشك ان القسم مذكر قوله: اعني الابتداء والانتهاء المراد منها الابتداء الجزئي والانتهاء الجزئي لا المطلق لان الابتداء والانتهاء المطلق من المعاني الاسمية يدل عليهما لفظ ابتداء وانتهاء لاكلمة من والي بل هما يدلان علي الجزئين قوله: وانما سمي هذا القسم حرفاً جواب سؤال مقدر وهو انه لم سمي الحرف حرفاً وحاصل جوابه هو ان الحرف في اللغة عبارة عن الطرف والحرف ايضا يقع في طرف الكلام مثل ان زيداً قائم قوله: أي جانب مقابل للاسم والفعل جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولك زيد في الدار فان في حرف وقع في وسط الكلام وحاصل جوابهُ هو ان المراد من كون الحرف في طرف هوكونه في جانب مقابل للاسم والفعل فالطرف بمعني الجانب المقابل قوله: حيث يقعانُ عمدة جواب سؤال مقدر وهو ان الحرف غير مستقل والاسم والفعل مستقلان وغير المستقل لايمكن ان يقابل المستقل وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المقابلة ان الحرف يفيد مفادهما بل المراد انهما يقعان عمدة في الكلام وهو لايقع عمدة فيه فان قيل العمدة عبارة عن المسند اليه فيلزم ان يكون الفعل ايضا مسند اليه وهو باطل قلنا المراد من

العمدة ليس كون الشي مسنداً اليه بل المراد من العمدة ان يحصل منه الكلام ولاشك ان الكلام يحصل من الاسم والفعل ولايحصل من الحرف او نقول سلمنا ان العمدة عبارة عن المسند اليه ولكن المراد منه هاهنا المسند والمسند اليه كليهما من قبيل ذكر الخاص وارادة العام قوله: والقسم الاول جواب سؤال مقدر وهو ان الاول صفة الكلمة وهي مؤنث فينبغي ان يقول الالى ليطابق الصفة مع الموصوف وحاصل جوابه هو انه ليس الاول صفة الكلمة بل للقسم وهو مذكر فلذا اورد الصفة ايضا مذكراً قوله: ذلك المعني جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله يقترن لايخلو اما ان يكون راجعا الي لفظ القسم الاول اوالي معناه لاسبيل الي كل واحد منهما اماالاول فلانه يلزم ان يكون الاقتران صفة لفظ القسم الاول وهو باطل لان الاقتران انما هو صفة المعني واما الثاني فلانه يلزم حينئذ خلو الجملة التي وقعت خبراً عن عائد المبتداء وهو القسم الاول وحاصل جوابه هو انانختار الشق الثاني بان الضمير راجع الي معني القسم الاول ولا يلزم خلو الجملة عن عائد المبتداء لان ارجاع الضمير الي المعني ارجاع الي اللفظ ويمكن بيان هذا الجواب بتقرير اخر وهو انا نختار الشق الاول وهو ان الضمير راجع الي لفظ القسم الاول ولانسلم ان الاقتران ليس بصفة للفظ بل صفته لانه المقترن بالواسطة فذكر قوله ذلك المعني انما هو لدفع الوهم بان لايتوهم ان الاقتران صفة اللفظ بالذات فذكر المعني للتنبيه علي ان نسبة الاقتران الي اللفظ انما هو بطريق التسامحقوله: في الفهم جواب سؤال مقدر وهو انه يدخل في الفعل المصادر لان معني كل مصدر لامحالة يكون واقعا في احد الازمنة الثلاثةفيكون مقترنا بذلك الزمان وحاصل جوابه هو ان الاقتران علي نوعين الاول الاقتران بحسب التحقيق والوجود بان يكون وجوده وتحققه واقعا في احد الازمنة الثلاثة والثاني الاقتران بحسب الفهم بان يكون فهمه مقترن مع فهم احد الازمنة الثلاث كما في الفعل فان فهم الحدث من الفعل يكون مقارنا مع فهم الزمان الذي وقع فيه ذلك الحدث والمنفي في مفهوم الاسم هو الاقتران الثاني لا الاقتران الاول والموجود في المصادر هو الاقتران الاول واما الاقتران الثاني فلايوجد في المصادر فلا تدخل في الفعل قوله: عنها جواب سؤال مقدر وهو انه يدخل في الفعل ضارب في مثل قولهم زيد ضارب الآن فان معناه مقترن مع احد الازمنة الثلاثة وهو زمان الحال وذلك الاقتران ثابت في الفهم وحاصل جوابه هو ان المراد من الاقتران في الفهم هو ان يكون فهم احد الازمنة من ذلك اللفظ دون لفظ اخر وفي المثال المذكور الزمان الحال لايفهم من لفظ ضارب بل يفهم من لفظ اخر وهو لفظ الآن فلايدخل ضارب في ذلك المثال في الفعل قوله: اعني الماضي والحال والاستقبال بيان الازمنة الثلاثة قوله: أي حين يفهم ذلك المعني عنها جواب سؤال مقدر وهو ان اقتران معنى الفعل باحد الازمنة الثلاثة باطل لان الزمان جزء من معني الفعل لان معني الفعل مركب من الحدث والزمان والنسبة فلو اقترن معني الفعل باحد الازمنة الثلاثة للزم اقتران الزمان

بالزمان وحاصل جوابه هو ان المراد من معني الفعل ليس معناه المطابقي حتى لزم اقتران الزمان بالزمان بل المراد منه المعني التزامني اعني الحدث فلا يلزم من اقتران معني الفعل اقتران الزمان بالزمان أو يقال في تقرير الاعتراض أن تعريف الفعل يصدق علي لفظ الماضي أيضا لانه يدل علي أحد الأزمنة الثلاثة فيهم من لفظه أحد الأزمنة الثلاثة وحاصل جوابه هو إن المراد من المقارنة هو أن يكون من قبيل مقارنة الجزء بالكل فان الزمان جزء من معني الفعل والزمان في لفظ الماضي ليس جزء من معناه بل ذلك تمام معناه أو غرض الشارح من هذه العبارة جواب عن الاعتراضين الأول أن الذهن بسيط لا يدرك في آن واحد أمرين فكيف يفهم من اللفظ الحدث والزمان معا والثاني أن المتبادر إن الباء في قوله بأحد الأزمنة الثلاثة للسببية بقرينة قوله بالإسناد في تعريف الكلام فيلزم منه أن معني الفعل مقترن بشيء آخر بسبب أحد الأزمنة الثلاثة وهذا باطل وحاصل جوابه هو ان فهمه إنما يكون مقارناً له فيكون فهمه بالتبعية والمحال هو فهم الأمرين قصدا والباء للمصاحبة بقرينة وقوعها صلة الاقتران والباء إذا وقع صلة الاقتران تكون للمصاحبة لا للسببية قوله: وهو مأخوذ من السمو وهو العلو جواب سؤال مقدر وهو انه لم سمي هذا القسم بالاسم حاصل جوابه هو انه إنما سمي هذا القسم بالاسم لانه مأخوذ من السمو وهو العلو وانما يقال لهذا القسم اسم لأنه أيضا عال علي أخويه ووجه استعلائه علي أخويه هو انه يتركب منه وحده الكلام ولا يتركب من الفعل وحده وكذا من الحرف وحده فيكون الاسم ناقصا واويا قال جار بردي اصله سموٌ بوزن قنوٌ حذفت الواو كما في يد ودم اصله يدو ودموٌ تخفيفا لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها ونقل سكون الميم إلى السين لتعاقب الحركات الإعرابية عليها بعد حذف الواو واتي همزة الوصل في أوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن انتهي كلامه وهذا هو مذهب البصريين قوله: حيث يتركب منه وحده الكلام لان أخويه وفي كلامه تقدير المضاف في قوله منه فتقديره من نوعه لان الكلام لا يتركب من الاسم الواحد فلا يصح كلامه بدون تقدير المضاف واما بعد تقدير المضاف صح كلامه لأنه لاشك أن الكلام مثل زيد قائم مركب من نوع الاسم لان كل واحد من جزئيه اسم وقيل من الوسم وهو العلامة لان علامة علي مسماه جواب ثان عن ذلك السؤال بان الاسم إنما يقال له اسم لانه مأخوذ من الوسم ومعني الوسم العلامة ويقال للاسم اسم لانه أيضا يكون علامة علي معناه مثل زيد فانه علامة عل مسماه فيكون الاسم علي هذا التقدير مثال واوي حذف منه الواو واتي بالهمزة الوصلية لئلا يلزم الابتداء بالساكن وهذا هو مذهب الكوفيين وانما ذكره الشارح بلفظ قيل إشارة إلى ضعفه ووجه الضعف هو أن كل واحد من الفعل والحرف أيضا علامة علي معناه فينبغي أن يسمي كل واحد منها بالاسم ووجه التسمية وان لم يشترط فيه الاطراد ولكن الأولى هو أن يمتاز عن مقابله وأيضا أبنية الاشتقاق تدل علي انه ناقص واوي لا مثال واوي فإنها يجيء هكذا سمي

يسمي ولو كان مثالاً لجاءت أبنية الاشتقاق وسم يسم قوله: سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر جواب سؤال مقدر وهو انه لم سمي هذا القسم بالفعل وحاصل جوابه هو أن هذا القسم الذي هو فعل اصطلاحي متضمن للفعل اللغوي الذي هو مصدره والفعل كان اسماً للمصدر ثم سمي هذا القسم بالفعل لاجل ذلك التضمن فهذا من قبيل تسمية المتضمن بصيغة اسم الفاعل باسم المتضمَن بصيغة اسم المفعول قوله:لكنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة هذا الاستدراك لدفع وهم من يتوهم أن المتبادر من المعني في تعريف الفعل المعني المطابقي وهو غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فدفع ذلك بقوله لكنه مقترن حاصله أن المراد من ذلك المعني معناه التضمني لان المقترن ليس إلا المعني التضمني قوله: فالكلمة مشتركة اعترض عليه عصام الدين أن ذكر قدر المشترك في هذه التعريفات مما لا حاجة إليه لان مقصوده هو بيان انه قد علم حد كل واحد منها بمعني المعرف الجامع المانع فانه لا يتوقف علي أن يكون في هذه الحدود قدر مشترك بل ليتحقق الحد بذلك المعني بوجود المميز بدون قدر المشترك ثم أجاب عنه بما حاصله أن مقصوده وانكان يحصل بدون بيان القدر المشترك لكن الشارح ذكر القدر المشترك لانه أراد تحقيق التعريف لكل وتوضيحه قوله: وليس المراد بالحد هاهنا جواب سؤال مقدر وهو ان اطلاق الحد علي هذه المفهومات لايصح لان الحد عبارة عما اشتمل علي ذاتيات المحدود والذاتي هو مابه قوام الذات فاطلاق الحد علي مفهوم الفعل صحيح لان امتيازه عن الحرف بالاستقلال وهو وجودي وامتيازه عن الاسم بالاقتران وهو ايضا وجودي والوجودي يمكن ان يكون ذاتيا للشي ولا يصح اطلاقه علي مفهوم الاسم والحرف لان امتياز الاسم عن الفعل بعدم الاقتران وهو عدمي والعدمي لايمكن ان يكون ذاتياً لانه لايكون للعدمي قوام وحصول في نفسه فكيف يحصل به قوام شيء اخر والحرف يمتاز عن الاسم والفعل بعدم الاستقلال وهو عدمي فلايكون ذاتيا وحاصل جوابه هو ان في الحد اصطلاحين الاول اصطلاح اهل الميزان فعندهم الحد عبارة عما اشتمل علي الذاتيات والثاني اصطلاح اهل العربية فعندهم الحد عبارة عن المعرف الجامع المانع سواء كان مشتملاً علي الذاتيات اوالعرضيات وطلاق الحدود علي هذه المفهومات بمعنى معرفات جامعة ومانعة وليس اطلاق الحدود عليها باصطلاح اهل الميزان قوله: ولله در المصنف حيث اشار جواب سؤال مقدر وهو ان حدود هذه الاقسام الثلاثة لاتخلوا اما ان تكون معلومة قبل قوله وقد علم بذالك حد كل واحد منها اولاتكون معلومة فعلى الاول يلزم تحصيل الحاصل لانه يعلم بهذا القول تلك الحدود وايضا يعلم الحدود بتصريح الآتي علي حد كل واحد ويلزم من ذلك التكرار ايضا وعلي الثاني يلزم الكذب وحاصل جوابه هو ان تلك الحدود معلومة قبل قوله وقد علم بذلك حد كل واحد ومنها فلا يلزم الكذب ولكن يعلم هذه الحدود قبل هذا القول بطريق الاشارة ويعلم هذه الحدود من هذا القول بطريق التنبيه ويعلم هذه الحدود من التعريفات الاتية بطريق التصريح ولما كانت طرق العلم متغايرة لايلزم تحصيل الحاصل ولا التكرار وانما كانا

لازمين لو كان العلم علي هذه الحدود في المواضع الثلاثة بطريق واحد وليس الامر كذلك قوله: بناء على تفاوة مراتب الطبائع جواب سؤال مقدر وهو ان مافعله المصنف وان لم يكن من قبيل لتكرار ولكن من قبيل الاستدراك لان الاشارة الي تلك الحدود في ضمن وجه الحصر كانت كافية فما الحاجة الى التنبيه ثانياً والى التصريح ثالثاً حاصل جوابه لانسلم لزوم الاستدراك لان فيه رعاية الطبائع الطلبة فان الاشارة تكفي للذكي والتنبيه للمتوسط والتصريح للغبي قوله: في اللغة مايتكلم به قليلاً كان او كثيرا والمعني اللغوي وان كان غير مقصودة في العلوم ولكن لما كان المعني اللغوي للكلام منظور النظر لكونه مشتركا بين الكلمة و الكلام فهما مترادفان لغة ذكره الشارح وذكره هاهنا ولم يذكره في بحث الكلمة لانه كثيراً يكتفي باللاحق عن السابق وقال تاشكندي في التعميم الشارح حيث قال قليلا كان او كثيرا اشارة الي ان المعني اللغوي اعم من المعني الاصطلاحي وعمومه من وجوه ثلاثة الاول ان المعني اللغوي صادق على المهمل دون المعني الاصطلاحي والثاني ان المعني اللغوي صادق علي ما لايكون فيه نسبة اصلا مثل زيد ولايصدق عليه المعني الاصطلاحي والثالث ان المعني اللغوي صادق على مافيه نسبة اضافية او توصيفية مثل غلام زيد ورجل فاضل دون المعني الاصطلاحي قوله: في اصطلاح جواب سؤال مقدر وهو لانسلم ان معني الكلام هو ماتضمن كلمتين بل معناه ما بين دفتين قليلا كان اوكثيراً وحاصل جوابه هو ان مرادنا هو ان معني الكلام في الاصطلاح ما تضمن كلمتين وما ذكرته فهو معناه في الشرع قوله: النحاة جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان معني الكلام في الاصطلاح هو ماذكره المصنف بل معناه في الاصطلاح العلم الباحث عن احوال لمبدء والمعاد وحاصل جوابه هو ان المراد من الاصطلاح هو اصطلاح النحاة ولاشك ان في اصطلاح النحاة الكلام عبارة عما ذكره المصنف و ما ذكرته في الاعتراض فانما هو اصطلاح علم الكلام قوله: أي لفظ تضمن جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ما في تعريف الكلام يكون عبارة عن الشي لان من وما من الفاظ العموم فيصدق التعريف علي الجدار وعلي القرطاس الذين كتب فيهما زيد قائم لان كل منهما شيء تضمن كلمتين وحاصل جوابه هو ان المراد من كلمة لفظ لان كلمة ما ومن كما تجيئان للعموم فكذلك تجيئان للخصوص ايضا وهاهنا كلمة ما للخصوص والقرينة علي الخصوص هو المقام لان هذا مقام تعريف الكلام وهو قسم من اللفظ والمعتبر في تعريفات الاقسام المقسم فلامحالة يكون المراد من كلمة اللفظ فلا يصدق التعريف علي الجدار والقرطاس لانهما ليسا من قبيل اللفظ او يقال في تقرير الاعتراض والجواب هكذا بان المتبادر من الاعتراض والجواب هكذا بان المتبادر من كلمة ما هو ان تكون موصولة لكثر ما الموصولة فكان المبتداء والخبر في عبارة المصنف معرفتين فينبغي ان ياتي بضمير الفصل بان يقول الكلام هو ما تضمن وحاصل جوابه هو ان كلمة ما ليست موصولة بل هي موصوفة بان يكون المراد منها لفظ فيكون الخبر نكرة فلاحاجة الي ايراد ضمير الفصل والقرينة علي كونها موصوفة

لاموصولة هو ان الاصل في الخبر التنكير دون التعريف او يقال في تقرير الاعتراض والجواب هكذا بان المراد من كلمة ما في تعريف الكلام لايخلو اما ان يكون المراد منها الكلمة او الكلام الذي هو مركب تام او مركب ناقص والكل باطل لانه يلزم علي الاول والثالث تعريف الشي بالمباين وعلي الثاني يلزم تعريف الشي بنفسه وحاصل جوابه هو ان المراد من كلمة ما الامر اعم من الكل وهو لفظ فانه اعم من الكل لكونه مقسما لهذه الثلاثة ولايلزم علي هذا التقدير شي من المحذور قوله: حقيقة او حكما جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الكلام لايكون جامعا لافراده لخروج قولهم جسق مهمل فان جسق ليس بكلمة لعدم وضعه للمعني وقولهم زيد ابوه قائم فانه مركب من كلمة وهو زيدومن جملة وهي ابوه قائم واضرب ولاتضرب لان المنوي فيهما ليس بكلمة وحاصل جوابه هو ان الكلمتين اعم من ان تكون حقيقة او حكما والكلمة الحكمية عبارة عن الكلمة التي يصح في موقعها وضع الكلمة الحقيقية فانه يصح ان يقال في الاول هذا مهمل ويقال في الثاني زيد قائم الاب بالاضافة والركن في المركب الاضافي هو المضاف واما المضاف اليه فامر خارج وفي الثالث والرابع يصح وضع انت موضع المنوي فصدق تعريف الكلام علي هذه المواد قوله: أي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتظمن اسم فاعل هو المجموع جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان الكلام متضمن كلمتين لانه لوكان كذلك للزم الاتحاد بين المتضمن بصيغة اسم الفاعل والمتضمَن بصيغة اسم المفعول لان الكلام هو بعينه الكلمتين مثل زَيد قائم فان هذا الكلام هو بعينه هذان الكلمتان وحاصل جوابه هو انه وان لم يكن فرق باعتبار الذات لكن بينهما فرق بالاعتبار فان المتضمن كلمتان بالهيئة الاجتماعية أي بان تكونا معروضتين للهيئة الاجتماعية والمتضمَن بصيغة اسم المفعول كلمتان بالهيئة الافتراقية ولا شك ان المجموع من حيث المجموع مغاير لكل واحد منهما او يقال في تقرير الاعتراض بان تعريف الكلام وان كان صادقا علي الكلام الذي يكون مركبا من اكثر من الكلمتين لان المتضمن بصيغة اسم الفاعل هناك هو الكل والمتضمن بصيغة المفعول هوالجزء لان الكلمتين تكونا جزء من الكلمات والجزء يكون مغايراعن الكل بالذات فلايلزم الاتحادبين المتضمن بصيغة اسم الفاعل والمتضمَن

بصيغة اسم المفعول ولكن لايصدق على الكلام الذي يكون مركباً من الكلمتين لانه لايكون متضمناً للكلمتين والالزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمَن لان الكل هو بعينه الكلمتان وحاصل جوابه لانسلم عدم صدقه علي الكلام الذي يكون مركبا من الكلمتين بل يصدق عليه ولايلزم الاتحاد لان المتضمن بصيغة اسم الفاعل الكلمتان بالهيئة الاجتماعية والمتضمن الكلمتان بالهيئة الافتراقية أي كل واحدة منهما فالتغاير الاعتباري موجود فلايلزم الاتحاد المذكور قوله: أي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين جواب اسئلة ثلاثة الاول ان المشهور عند النحاة ان لفظ بالاسناد في تعريف الكلام مفعول

مطلق ولايصدق عليه تعريفه لان الفعل المذكور وهو تضمن ليس بمشتمل علي الاسناد من قبيل اشتمال الكل علي الجزء بل ذلك مشتمل بذلك الاشتمال علي تضمنا والثاني ان المتقرر في صحائف النحاة هو ان الجار والمجرور اذا وقعا في كلام العرب فلابد من اعراب محلي لذلك فما هو هاهنا والثالث ان المتبادر ان بالاسناد يكون متعلقا بقوله تضمن وهو لا يصح بل صلة التضمن تقع اللام وحاصل جوابه هو ان بالاسناد ليس مفعولا مطلقا باعتبار ذاته حتي لزم صدق تعريف المفعول المطلق عليه بل هو مفعول مطلق باعتبار موصوف متعلقه فان متعلقه هو حاصلاً وهو صفة تضمناً وهو مفعول مطلق وايضا علم اعرابه بانه نصب لانه مفعول مطلق باعتبار موصوف متعلقه وليس متعلقا بالتضمن بل متعلق بحاصلاً و يقع صلته الباء قوله: والاسناد نسبة احدى الكلمتين فان قيل النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهما صفتان للمدلول فكيف يصح اضافته الي الكلمة لانها لفظ قلنا المراد من النسبة هاهنا المعني اللغوي وهو الضم ولاشك ان الضم صفة اللفظ اونقول عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ مدلول فتقدير العبارة هو ان النسبة عبارة عن نسبة مدلول احدى الكلمتين والمدلول هو المعني فصح اضافة النسبة اليه او نقول ذلك من قبيل احراء صفة المدلول علي الدال وذلك من المسامحات المشهورة الملتحقة بالحقائق المتعارفة فحينئذ لاحاجة الي اخذ المعني اللغوي من النسبة او حذف المضاف في عبارة المصنف قوله: حقيقة أو حكماً جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الاسناد لايكون جامعا لافراده لخروج الاسناد الموجود في قولهم جسق مهمَل لان جسق ليس بكلمة والاسناد في قولهم زيد ابوه قائم لان ابوه قائم جملة والاسناد في قولهم اضرب ولاتضرب وحاصل جوابه ان الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقة او حكماً ولاشك ان جسق وابوه قائم والمنوي كلمة حكمية لانه يصح وضع الكلمة الحقيقة موضعها وانما ذكر هذا التعميم ثانيا لان التعميم الاول كا في تعريف الكلام وهذا التعميم في تعريف الاسناد ولايغني من قيد في تعريف شيء قيدٌ في تعريف شيء آخر قوله: فائدة تامة جواب سؤال مقدر وهو انه يدخل في تعريف الاسناد الاضافة لانها ايضا نسبة احدي الكلمتين الي الاخرى بحيث تفيد المخاطب وحاصل جوابه هو ان المراد من الفائدة ليس مطلق الفائدة بل المراد منها الفائدة التامة وفي الاضافة لا تكون الفائدة تامة بل ناقصة والمراد من الفائدة التامة هو انه لوسكت المتكلم علي تلك النسبة لم يكن لاهل العرف مجالا لتخطية و نسبة الي القصور في باب الفائدة قوله: فان كل واحد منهما تضمن كلمتين جواب سؤال مقدر وهو ان كل واحد من اضرب ولاتضرب كلمة واحدة فكيف يكون كلاما وحاصل جوابهٔ لانسلم ان كل واحد منها كلمة واحدة بل كل واحد منهما كلمتين ولكن احدي الكلمتين ملفوظة والاخري منوية قوله: وبينهما اسناد جواب سؤال مقدر وهو ان الكلمتين في لاتضرب كلتاهما ملفوظتان احدهما كلمة لا والثانية كلمة تضرب فلايصح قولك احديها ملفوظة والاخري منوية وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الكلمتين مطلق الكلمتين بل المراد اللتين يكون بينهما اسنادوكلمة لا ليست كذلك

بل الاسناد بين تضرب والمنوي قوله: يفيد المخاطب فائدة تامة هذا صفة كاشفة للاسناد لان ذكر الاسناد يغني عن ذكر قوله يفيد المخاطب فائدة تامة لان الاسناد لايكون الا كذلك قوله:وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا هذا جواب عن اعتراض الشارح الرضي حيث اعتراض على المصنف بانه يجب على المصنف ان يقول في تعريف الكلام ماتضمن كلمتين او اكثر ليعم التعريف زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وحاصل جوابه هو انه لاحاجة الى زيادة قوله او اكثر لان الكلمتين المذكورتين في تعريف الكلام لماكانتا اعم من ان تكون حقيقة او حكما دخل في تعريف الكلام زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وكذا زيد قائم ابوه قوله: اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر الغرض منه بيان الاختلاف الواقع بين المصنف وبين صاحب المفصل بان كلام المصنف ظاهر في يان ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام لانه قال في تعريف الكلام ما تضمن كلمتين أي لفظ تضمن كلمتين ولاشك ان ضربت زيداً قائماً ايضا لفظ تضمن كلمتين واما كلام صاحب المفصل فصريح في ان الكلام في ضربت زيداً قائماً هو ضربت فقط واما متعلقات المسند وهي زيدا وقائما فخارجة عن الكلام لانه قال في تعريف الكلام الكلام هو مركب من كلمتين حيث اورد ضمير الفصل بين المبتداء والخبر وهو يفيد حصر المسند اليه في المسند فيكون معناه ان الكلام منحصر في المركب من كلمتين و يمكن التطبيق بين كلام المصنف وبين كلام صاحب المفصل اما بالتأويل في كلام المصنف بان في كلام المصنف تقدير قيد فقط بعد قوله ما تضمن كلمتين فيكون التقدير الكلام ما تضمن كلمتين فقط او بالتأويل في كلام صاحب المفصل بان الكلمتين في تعريف صاحب المفصل اعم من ان تكون حقيقة او حكما والمسند مع متعلقاته كلمة حكماً او الغرض منه اعتراض علي المصنف بان المصنف خالف عن صاحب المفصل مع ان كتاب صاحب المفصل مأخذ للكتاب المصنف وكتاب المصنف فرعه ومخالفة الفرع عن الاصل في قوة الخطاء وانما خالف المصنف عنه لان ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام عند المصنف وعند صاحب المفصل الكلام هو ضربت فقط و اما المتعلقات فخارجة والجواب من جانب المصنف هو انا لانسلم مخالفة المصنف عن صاحب المفصل لان في تعريف المصنف تقدير قيد فقط بعد قوله كلمتين فالكلام عند المصنف ايضا هو ضربت فقط في ضربت زيداً قائما واما المتعلقات فخارجة كما هي خارجة عند صاحب المفصل او غرضه جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الكلام ليس بجامع لافراده لخروج ضربت زيداً قائماً فانه كلام مع انه ليس بتضمن كلمتين بل تضمن كلمات وحاصل جوابه هو ان الكلام عند المصنف عبارة فيه اسناد واحد سواء كانت فيه كلمتين اوكلمات ولاشك ان في المثال المذكور اسناد لانه واحد قال في تعريف الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فهذا التعريف يصدق علي ما تركب من كلمتين وكذا علي ما تركب من اكثر من كلمتين لان كل واحد منهما ما تضمن كلمتين واما عند صاحب المفصل فليس ضربت زيداً قائما بمجموعة كلام بل المتعلقات خارجة بل الكلام هو ضربت فقط فلا يرد عليه

ذلك الاعتراض وانما يرد ذلك على المصنف لان عنده مجموع قوله ضربت زيدا قائما كلام قوله: ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب جواب سؤال مقدر وهوانه لم يعرف المصنف الجملة كما عرف الكلام مع انه يبحث في هذا الكتاب عن احوال كليهما فينبغي ان يعرفها وحاصل جوابه هو ان الكلام والجملة مترادفان عند صاحب المفصل وصاحب اللباب فتعريف الكلام تعريف لها فلا حاجة الي تعريفها عليحدة . قوله: وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك جواب سؤال مقدر وهو ان الجواب المذكور لايطابق السؤال لان السؤال والاعتراض وارد على المصنف والترادف ثابت عند صاحب المفصل وحاصل جوابه هو ان كلام المصنف ايضا يدل علي الترادف بينهما فانه ذكر الاسناد في تعريف الكلام مطلقاً ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته حتي يكون الكلام اخص من الجملة فاذا ثبت الترادف بينهما عند المصنف ايضا فالجواب السابق يكون مطابقاً للسؤال ويمكن ان يقال في غرض الشارح من قوله ثم اعلم ان صاحب الخ بان غرضه جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف قسم فيما بعد الكلام الي قسمين الاول الجملة الاسمية والثاني الجملة الفعلية حيث قال ولايايتي ذلك الي في اسمين او اسم وفعل فالاول جملة اسمية والثاني جملة فعلية وهذا التقسيم لايصح لان المنقسم الى هذين القسمين الجملة والكلام مغاير عن الجملة وحاصل جوابه هو ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الي الترادف الكلام والجملة فاقسام الجملة بعينها اقسام الكلام ثم ورد عليه ان الجواب غير مطابق مع الاعتراض لان الاعتراض ورد علي المصنف لانه قسم الكلام الي هذين القسمين والترادف انما هو عند صاحب المفصل وصاحب اللباب فاجاب بقوله وكلام المصنف ايضا ينظر الخ وحاصل جوابه ان الترادف عند المصنف ايضا ثابت لانه ذكر الإسناد في تعريف الكلام مطلقاً ولم يقيده بقيد كونه مقصوداً قوله: ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته اعلم ان الإسناد المقصود لذاته هو الاسناد الذي يقصد به المتكلم الافادة للمخاطب فائدة تامة اولاً وبالذات سواء توقف الافادة علي اسناد اخر او لا و اما الاسناد الغير المقصود لذاته فهو الذي يكون موقوفاً عليه لاسناد اخر وذلك الاخر يكون مقصوداً لذاته مثل زيد ابوه قائم فان هاهنا اسنادين الاول بين زيد وابوه قائم وهو مقصود لانه قصد به الافادة والثاني الاسناد بين ابوه وقائم وهو ليس بمقصود لذاته بل هو موقوف عليه للاسناد المقصود قوله: وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد غرض الشارح من نقل قول صاحب بعض الحواشي الاعتراض عليه فصاحب بعض الحواشي هو الشارح الهندي والمراد من بعض الحواشي الشرح الهندي فانه قال الشارح الهندي ان المراد من الاسناد المذكور في تعريف الكلام في عبارة المصنف هو الاسناد المقصود بان يكون اللام في الاسناد للعهد فحينئذ يكون الكلام عند المصنف اخص من الجملة كما هو مذهب صاحب التسهيل فاعترض عليه المصنف بقوله وحينئذ يكون الكلام عند المصنف اخص من الجملة وحاصله انه لما كان المراد من الاسناد المذكور في تعريف الكلام الاسناد المقصود كان الكلام اخص من الجملة فينبغي

للمصنف ان يذكر تعريف الجملة ايضا لانه يبحث في هذا لكتاب عن احوالها ايضا كما يحث في هذا الكتاب عن احوال الكلام وايضا يرد علي الشارح الهندي اعتراض اخر وهو ان تقيد الاسناد بالمقصود مما لاقرينة عليه والتقيد من دون وجود القرينة لايجوز والجواب من جانب الشارح الهندي عن الاعتراض الاول وهو انا سلمنا ان المصنف يبحث في هذا الكتاب عن احوال الكلام والجملة كليهما ولكن لم يذكر تعريف الجملة لان تعريف الجملة والكلام شريكان في جميع الاجزاء فكانا تعريفهما واحد الا ان في تعريف الجملة قيد الاطلاق مع النسبة ففيه فرق بين التعريفين واكتفي المصنف بشهرة ذلك القيد فلم يذكر تعريف الجملة والجواب عن الاعتراض الثاني الذي لم يذكره الشارح لظهوره هو انا لانسلم عدم وجود القرينة علي ذلك التقيد بل القرينة موجودة وهي القاعدة المشهورة وهي ان الشيء اذا ذكر مطلقاً ينصرف الى الفرد الكامل وهاهنا ايضا ذكر الاسناد مطلقا فيكون منصرفاً الي الفرد الكامل وهو الاسناد المقصود قوله: أي لايحصل جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح نسبة الاتيان الي الكلام لان الاتيان انما يتصور من ذوي الارواح والكلام ليس منهم حاصل جوابه هو ان المراد من الاتيان هو الحصول ويصح نسبة الحصول الي الكلام ايضاً لانه يتصور من غير ذوي الارواح ايضاً فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان قيل لما كان المراد من الاتيان الحصول فلم لم يذكر المصنف الحصول اولا قلنا لان فيه كناية وهي ابلغ من الصريح او نقول لان كلام البلغاء مشحون بالمجازات والكنايات قوله: أي الكلام دفع وهم من يتوهم أن في ذلك يكون اشارة الي الاسناد او التضمن لانهما قريبان والكلام بعيد وذلك موضوع للبعيد ولكن قد يستعمل بعض اسماء الاشارة في موضع بعض اخر وهذا التقسيم وان كان يجري في الاسناد والتضمن ايضا كما يجري في الكلام لكن لايناسب لان البحث مسوق للكلام فدفع ذلك الوهم بانه اشارة الي الكلام ولذلك اورد اسم الاشارة للبعيد دون ماهو للقريب قوله: الا في ضمن غرض الشارح من زيادة لفظ ضمن في هذا القسم والقسم الثاني جواب سؤال مقدر وهو ان الكلام عين الاسمين وكذلك عين الفعل والاسم فظرفية الاسمين في الاول واسم وفعل في الثاني للكلام ظرفية الشيء لنفسه وذلك باطل بداهة وحاصل جوابه هو لانسلم انه ظرفية الشيء لنفسه بل ذلك ظرفية الاخص للاعم وهو صحيح فان الكلام عام والاسمين خاص وكذا اسم وفعل خاص اخر فهذا العام قديكون موجوداً في ضمن الخاص الاول وقد يكون موجوداً في ضمن الخاص الثاني فلايلزم ظرفية الشيء لنفسه ويمكن ان يجاب بان لي في كلام المصنف ليست للظرفية بل هي بمعني من او يجاب بوجه اخر وهو ان في بمعني الباء ثم ان الباء للملابسة وهي ما يكون مدخولها ركنا لما قبله مثل قول الفقهاء النكاح ينعقد بايجاب وقبول معناه ان الايجاب والقبول من اركان النكاح فكذلك هاهنا معناه ان الاسمين في الاول من اركان الكلام وان الاسم و الفعل في الثاني من اركان الكلام قوله: احدهما مسند والاخر مسند اليه جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان الكلام يحصل من اسمين

فان زيدا وعمروا اسمان وليسا بكلام وحاصل جوابه هو ان المراد من الاسمين ليس مطلق الاسمين بل المراد ان يكون احدهما مسند والاخر مسند إليه مثل زيد قائم وما ذكرته من المثال فليس فيه أحدهما مسند والاخر مسند اليه قوله: وفي بعض النسخ اوفي فعل واسم اما وجه النسخة المذكورة التي قدم فيها الاسم علي الفعل فلشرف الاسم واما وجه بعض النسخ فلان تقديم الفعل لازم فيما اذا تركب الكلام من اسم وفعل لان تقدم الفعل علي الفاعل من الواجبات قوله: فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام جواب سؤال مقدر وهو انه لم اورد المصنف في تقسيم الكل ام اداة الحصر وهي لا النافية و الا الاستثنائية ولم يردها في تقسيم الكلمة وحاصل جوابه هو ان العقل في الكلام مجوز لاقسام اخر لان التركيب الثاني يرتقي الي ستة فلابد لايراد اداة الحصر لاخراج ماعدا من هذين القسمين وفي الكلمة العقل ليس مجوز للقسم الآخر فلاحاجة هناك الى ايراد اداة الحصر فلذا لم يردها هناك قوله: المسند اليه مفقود اعلم ان المراد من المسند اليه ذات المسند اليه وهو مايصلح لان يكون مسنداً اليه بالفعل لان المسند والمسند اليه متضايفان فاذا وجد احدهما يكون اللآخر ايضا موجوداً واذا انتفي احدهما انتفي الآخر ولايمكن ان يكون المسند موجوداً بدون المسند اليه ولا بالعكس قوله: ونحو يازيد بتقدير ادعو زيدا جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم تركب الكلام من اسم وحرف بل يتركب منهما مثل يازيد فان الاول حرف والثاني اسم وحاصل جوابه ان طرفي الكلام أي المسند والمسند اليه وهما الفعل والفاعل مقدران فالكلام ادعو فان ادعو فعل والضمير المنوي فيه فاعل واما المنادي فمن من متعلقات الكلام وليس جزء من الكلام فالتركيب هاهنا متحقق من اسم وفعل لامن اسم وحرف قوله: أي كلمة جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ما في تعريف الاسم لايخلو اما ان يكون عبارة عن اللفظ او عن الشيء اوّ عن الاسم لاسبيل الى كل واحد منها اما الاول فلان كلمة ما لو كانت عبارة عن اللفظ لزم صدق تعريف الاسم علي زيد قائم لانه ايضا لفظ دل علي معنى في نفسه فلايكون التعريف مانعاً عن دخول الغير وهو زيد قائم ولوكان عبارةعن الشي يصدق تعريف الاسم علي الدوال الاربع لانها ايضا شي دل علي معني في نفسه ولوكان عبارة عن الاسم لزم اخذ المحدود في الحد وهذا تعريف الشيء بنفسه وحاصل جوابه هو ان المراد من كلمة ما هي كلمة فلايلزم شيء من المحذور والقرينة علي هذه الايرادة هو ان المعتبر في مفهوم الاقسام انما هو المقسم او يقال في تقرير الاعتراض والجواب هكذا بان المتبادر من كلمة ما هو ان تكون موصولة لكثرة استعمالها فلابد من ضمير الفصل بين المبتداء والخبر لانهما معرفتان علي هذا التقدير وحاصل جوابه ان كلمة ما ليست موصولة بل هي موصوفة بمعني كلمة لان الاصل في الخبر التنكير وما الموصوفة تكون نكرة قوله: دلت فان قيل ما الحاجة الي ايراد دلت لان المقصود تفسير كلمة ما وهو حصل بقوله كلمة قلنا انما اورد دلت لكراهية وجود الموصوف بدون الصفة فان قيل ما وجه تانيثها قلنا لان الموصوف وهي الكلمة مؤنث فلذا أول دل بدلت قوله:

أي في نفس ما دل جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في نفسه لايخلو اما ان يكون راجعا الي الكلمة اوالي المعني او الي الاسم والكل باطل ام الاول فلانه يفوت المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع كلمة وهي مؤنث والضمير مذكر وايضا يلزم المخالفة من المصنف لانه ارجع الضمير في الايضاح شرحه المفصل الي المعني واما الثاني فلانه يلزم ظرفية الشي لنفسه وايضا لايطابق المفصل وهو تعريف الاسم المجمل وهو وجه الحصر لان الضمير المضاف اليه للفظ النفس راجع الي الكلمة وايضا يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لانه اذا نسب المعني الي شيء بكلمة في لابد ان يكون ذلك الشي دالاً علي المعني فالضمير اذا كان راجعاً للمعني يلزم ان يكون المعني مدلولاً لنفسه وهو باطل واما الثالث فلانه يلزم حينئذ اخذ المحدود في الحد وايضا فاتت المطابقة بين الاجمال والتفصيل لان الضمير في وجه الحصر راجع الي الكلمة وايضا يلزم المخالفة من المصنف لانه ارجع الضمير في الايضاح شرح المفصل الي المعني وحاصل جوابه هو ان الضمير راجع الي مادل ولاتلـزم المخالفة من المصنف لان مآلهما واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فالمخالفة وان كانت لازمة بحسب اللفظ ولكن ليست لازمة بحسب المعني لان المآل واحد ولا بأس بالمخالفة بحسب اللفظ قوله: يعني الكلمة جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير لما كان راجعاً الي مادل فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان مادل فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان مادل شيئين الاول كلمة ما والثاني دل وايضا خالف التفصيل الاجمال لان الضمير في الاجمال راجع الي الكلمة وصار فقط في التفصيل راجعاً الي مادل و حاصل جوابه ان المرجع ما دون مادل فطابق الضمير المرجع وكذا طابق التفصيل مع الاجمال قوله: فتذكير الضمير بناء علي لفظ الموصول جواب سؤال مقدر وهو انه لما فسرت كلمة ما بالكلمة فحينئذ لايطابق الضمير مع المرجع لان المرجع حينئذ مؤنث والضمير في نفسه مذكر وهذا الاعتراض كما يرد علي ضمير في نفسه فكذلك يرد علي ضمير دل في مادل الرجع الي كلمة ما كما يفهم من كلام عصمة الله السمرقندي فلذا ينبغي ان يراد بالضمير مطلق الضمير في قوله مادل علي معني في نفسه ليشمل كلا الضميرين وحاصل جوابه هو ان لكلمة ما في مادل اعتبارين الاول اعتبار اللفظ والثاني اعتبار المعني فباعتبار اللفظ مذكر لعدم وجود علامة التأنيث في لفظه وباعتبار المعني مؤنث لان المراد منه الكلمة فتذكير الضمير مبني علي لفظ الموصول وهو كلمة ما ولفظه مذكر فطابق الراجع مع المرجع واعترض عليه عصام الدين بان كلمة ما ليس عبارة عن لفظ الكلمة حتي يكون مؤنثا باعتبار المعني بل عبارة عن المفهوم الذي تكون الكلمة عبارة عنه ومفهوم الكلمة ليس بمؤنث لذاته بل تانيثه يكون حين ارجاع الضمير المؤنث اليه باعتبار لفظ الكلمة فيكون كلمة ما مذكراً باعتبار اللفظ والمعني وارجاع الضمير المذكر اليه ليس باعتبار اللفظ فقط بل ارجاعه باعتبار الفظ والمعني معا فالاعتراض ليس بوارد فلاحاجة الي جواب الشارح ويمكن ان يجاب عن اعتراض عصام الدين بان نقول المفهوم يكون تابعا للفظ في التذكير والتانيث فاذا كان لفظ الكلمة مؤنثا

يكون مفهومه ايضا مؤنثا فيكون ارجاع الضمير باعتبار اللفظ فقط دون المعني او نقول جواب الشارح بعد التزول يعني ان سلمنا ان كلمة ما مؤنث باعتبار المعني فنقول ان ارجاع الضمير المذكر اليه انما قو باعتبار لفظ كلمة ما فان قيل بين كلامي الشارح تناقض لانه علم من تفسير كلمة ما بقوله اي كلمة انها موصوفة لانه عبر عنها بالنكرة ثم قال ثانيا علي لفظ الموصول فانه صريح في انّ كلمة ما موصولة و حاصل جوابه هو انه لما كان فيها احتمالان فنبه اولاً علي احتمال الموصوفة وثانيا علي احتمال الموصولية او نقول في الجواب بانا لانسلم انه يعلم من تفسير الشارح ان كلمة ماموصوفة بل عنده موصولة فقط ولكن فسرها بالنكرة لا لاجل انها موصوفة بل لاجل انها موصولة ولكن الموصول للعهد الذهني لا للعهد الخارجي فلاتناقض بين كلاميه قوله: قال المصنف رحمه الله في الايضاح شرح المفصل في نقل قول المصنف اغراض اربعة الاول التوطية الي بيان معني كون المعني في نفسه اي في نفس المعني والثاني بيان انه يجوز الضمير في نفسه ان يرجع الي المعني بان يصرف في عن معني الظرفية الي معني الاعتبار والثالث الاشارة الي الاعتراض الوارد علي الشارح بانك ارجعت الضمير في كلام المصنف الي الكلمة فهذا توجيه كلام الغير بما لايرضي به قائله لان المصنف ارجع الضمير في الأيضاح الي المعني ثم اجاب عن هذا الاعتراض في الآخر بان مآلهما واحد وهو الاستقلال بالمفهومية والرابع يجيب عن الاعتراض الرضي علي المصنف حيث قال الرضي بعد نقل الكلام المذكور للمصنف وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف علي معنيً في غيره نقيض قولهم علي معني في نفسه ولايقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غير ها كذا بل يقال لافي نفسها انتهي كلامه بعبارته وحاصل اعتراضه علي المصنف هو ان تشبيه المصنف المعني بالدار لايصح لان قوله علي معني في نفسه يستعمل في مقابلة قوله علي معنيً في غيره بان يكون المعني تابعا للغير ولا يقال الدار في غيرها حكمها هكذا بل يقال الدار لافي نفسها حكمها كذا فاذا جاء الفرق بين المعني والدار فلايصح التشبيه فالشارح ينقل قول المصنف لذلك الاعترض ثم يجيب عنه في محصوله وسنذكره هناك إن شاء الله تعالي قوله: أي ما دل علي معنيً باعتباره في نفسه جواب سؤالين لانه لماكان مرجع الضمير في نفسه هو المعني عند المصنف ورد عليه ثلاثة اعتراضات الاول انه يلزم الظرفية الشيء لنفسه وذلك باطل والثاني انه يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لاجل قاعدة مشهورة وهي ان المعني اذا نسب الي شيء بواسطة في يكون ذلك المعني مدلولاً لذلك الشيء والثالث انه اذا كان الضمير راجعا الي المعني صار تقدير تعريف الحرف هكذا الحرف مادل علي معني في غيره اي في غير المعني ولامعني لهذا الكلام فاجاب المصنف عن الاعتراضين الاولين بقوله أي مادل علي معني باعتباره في نفسه حاصل جوابه هو ان هذين الاعتراضين انما كانا واردين لوكان في للظرفية وليس كذلك بل هي هاهنا بمعني الاعتبار فمعني كون المعني في نفسه هو اعتباره في نفسه لااعتباره لغيره واذا كانت للاعتبار التفت الظرفية فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه

وكذا لم يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لان القاعدة انما هي فيما اذا كانت في للظرفية واجاب عن الثالث بقوله الآتي ولذلك قيل الحرف الخ ونذكره إنشاء الله قوله: وبالنظر اليه في نفسه جواب سؤال مقدر وهو ان جعل في بمعني الاعتبار لايصح لفساد المعني لان الاعتبار عبارة عن القياس كما قال الله تعالي(فاعتبروا يا اولى الابصار وحاصل جوابه هو ان الاعتبار ليس بمعني القياس بل بمعني النظر قوله: كقولك الدار في نفسها حكمها جواب سؤال مقدر وهو ان في لما كان بمعني الاعتبار فكان مجازاً والمجاز خلاف الاصل فلا بد له من شاهد في كلام العرب وحاصل جوابه هو ان الشاهد موجود وهو قول العرب الدار في نفسها حكمها كذا فان في هاهنا بمعني الاعتبار فكان معناه الدار باعتباره في نفسه من دون اعتبار كونه قريب السوق والمسجد او بعيد عنهما حكمها كذا قوله: ولذلك قيل الحرف ما دل علي معنيً في غيره أي حاصل في غيره أي باعتبار متعلقه هذا هو الجواب عن الاعتراض الثالث وحاصله انه اذا كان في في تعريف الاسم بمعني الاعتبار كانت هي في تعريف الحرف ايضا بمعني الاعتبار ولاشك انه يصح حينئذ معني تعريف الحرف فانه يصير معني كون معني الحرف في غيره هو ان لايكون معناه معتبراً في نفسه بل يكون اعتباره لغيره وهو المتعلق فان معني الحرف يكون معتبراً لتعرف حال المتعلق قوله: ومحصوله ما ذكره بعض المحقيقين والمراد من بعض المحقيقين هو السيد الشريف قال المحشي عبد الرحمن ذكر السيد الشريف هذا في حاشية الرضي وغيره ولم يذكر الغير وقال المحرم الافندي ذكر هذا في حاشية المطول ولكن لاتناقض بين كلاميهما لانه لعل يكون المراد من غيره في حاشية عبد الرحمن هو الحاشية المطول فيكون ذكر هذا في موضوعين في حاشية الرضي وفي حاشية المطول وذكر عبد الرحمان كليهما بان يكون مراده من غير هو حاشية المطول وذكر المحرم الافندي موضعا واحدا وهو حاشية المطول والضمير ف محصوله راجع الي كلام المصنف أي محصول كلام المصنف فمراده ان ماذكره السيد الشريف ليس من نفسه بل هو مأخوذ من كلام المصنف ففرض بعض المحقيقين في ذلك المحصول هو ايضاح كلام المصنف فان كلام المصنف في الايضاح كان مجملا ففصله بعض المحققين وغرض الشارح من ذلك المحصول هو الجواب عن السؤالين الاول ان تعريف الاسم لايكون جامعاً لافراده لخروج بعض الاسماء مثل الاسماء اللازم الاضافة والموصولات لان كل واحد منهما ليس باعتباره في نفسه بل باعتبار الغير وهو المضاف اليه في الاول والصلة في الثاني والاعتراض الثاني هو ان تشبيه المعني بالدار لايصح لان في مقابلة قوله في نفسه يأتي قوله في غيره وفي مقابلة قوله في نفسها يأتي قوله لا في نفسها وحاصل جوابه عن الاول هو ان المراد من قوله باعتباره في نفسه هو ان لايكون ذلك المعني الاسمي آلة لتعرف حال الغير ولاشك ان اسماء اللازمة مثل فوق وتحت ليست آلة لتعرف حال الغير بل المضاف اليه يكون آلة يكون آلة لتعرف حاله وكذا الموصول ليس آلة لتعرف حال الغير وكذا الموصول ليس آلة لتعرف حال الغير بل الصلة تكون آلة لتعرف حاله وحاصل جوابه عن الثاني هو ان

مقصود المصنف هو التشبيه بين المعني والدار في بعض الوجوه وهو اعتبار الانضمام امر خارج معهما تارة وعدم اعتبار الامر الخارج معهما تارة وليس الضروري في التشبيه هو الاشتراك بين المشبه والمشبه به في جميع الوجوه قوله: ملحوظا في ذاته جواب سؤال مقدر وهو ان قصد الشيء علي نوعين احدهما ان يقصد الشيء لحصول شيء اخر كالوضوء للصلوة والثاني ان يقصد لحصول نفسه كالصلوة فاي معنيً مراد هاهنا وحاصل جوابه هو ان المراد المعني الثاني او تقرير الاعتراض هكذا وهو ان معني الحرف ايضا مقصودا فلايخرج عن المعني الاسمي والفعلي وحاصل جوابه هو ان المراد من القصد ليس مطلق القصد حتي يشمل المعني الحرفي بل المراد منه القصد لحصول نفس ذلك المعني فخرج عنه المعني الحرفي قوله: يصلح ان يحكم عليه وبه جواب سؤال مقدر وهو انه لماكان المراد من الادراك القصدي هو ان يكون ملحوظا في ذاته هو ان يكون مستقلاً في التعقل بان لايكون تعقله موقوفا علي تعقل الامر الاخر فحينئذ يخرج عن المدرك القصدي الذي هو المعني الاسمي والفعلي الاسماء المتضايفة مثل الاب والابن لان تعقل كل واحد منهما موقوف علي تعقل الاخر وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من كونه ملحوظا لذاته هو الاستقلال في التعقل بل معناه هو ان يكون صالحاً لان حكم عليه اوبه ثم ان الواو في قوله وبه بمعني او لمانعة الخلو يعني لايكون ذلك المعني خالياً عن احدهما سواء يجتمعا فيه كما في الاسم اولا كما في الفعل وليس الواو بمعناه والالزم كون المعني الفعلي محكوماً عليه وهو باطل قوله: وآلة لملاحظة غيره جواب سؤال وهو ان المدرك تبعا عل نوعين احدهما ان لايكون ملابسا بالقصد اصلا والثاني ان يقصد لحصول شيء اخر فاي المعني مراد هاهنا وحاصل جوابه هو ان المراد المعني الثاني اويقال في تقرير الاعتراض هكذا بانه لايصدق علي المعني الحرفي لان المدرك تبعاً عبارة عما لايتعلق به القصد اصلاً والمعني الحرفي ليس كذلك فانه يتعلق به القصد ليكون آلة لتعرف حال الغير وحاصل جوابه هو ان المدرك تبعاً هاهنا ليس المراد منه ذلك المعني بل معناه هاهنا هو ان يتعلق به القصد لحصول شيء اخر بان يكون آلة لتعرف حال شي اخر او يقال في تقرير الاعتراض هكذا وهو انه يدخل في المعني الحرفي التوابع مثل الصفة والتاكيد وغيرهما لانها ايضا تكون مدركة تبعا للمتبوعات وحاصل جوابه هو ان المراد من المدرك تبعا هو ان يكون آلة لملاحظة الغير والتوابع ليست كذلك فلاتدخل في المعني الحرفي قوله: فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل لما كان المعني المدرك القصدي والمعني المدرك التبعي من قبيل الكلي وتوضيح الكلي انما يكون بالجزئي فاورد لهما مثالاً جزئيا وهو الابتداء فانه يكون مثالا للمدرك القصدي باعتبار ومثالا لمدرك تبعي باعتبار آخر قوله: وبالذات جواب سؤال مقدر وهو ان المعني الحرفي ايضا يكون ملحوظاً للعقل قصدا فينبغي ان يكون مستقلا وحاصل جوابه هو ان المراد من القصد هاهنا هو ان يكون لحصول نفسه والقصد في المعني الحرفي انما يكون لحصول غيره قوله: ملحوظاً في ذاته جواب سؤال مقدر وهو انه يخرج المعني التضمني من هذا المعني الاسمي لان المعني التضمني

لايكون مستقلا بالمفهومية بل يكون فهمه في ضمن فهم المعني المطابقي وحاصل جوابه هو ان المراد من الاستقلال في الفهم هو ان يكون ذلك المعني ملحوظا في ذاته اي بان لايكون آلة لتعرف حال الغير ولاشك ان المعني التضمني كذلك لانه لايكون آلة لتعرف حال الغير قوله: ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً جواب سؤال مقدر وهو ان الابتداء من جنس النسبة بين المبتدء به وهو الفعل وبين المبتدء منه وهو المكان فيتوقف تعقله علي تعقلهما بالبداهة فلايكون معنى مستقلا وحاصل جوابه ان توقف الابتداء علي قسمين اجمالي وتفصيلي فالاول عبارة عن التوقف علي فعل ما ومكان ما لاعلي الفعل المعين والمكان المعين والثاني عبارة عن التوقف علي فعل معين ومكان معين والاول لايضر بالاستقلال والثاني يضر بالاستقلال ووجه ذلك هو انه لابد في الثاني من ذكرهما فيكون غير مستقل للاحتياج الي ضم امر اخر واما الاول فلا يحتاج فيه إلي ذكرهما فلايكون محتاجا الي ضم الضميمة وتوقف الابتداء اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات اجمالي فحينئذ ياتي معه تعقل المتعلق بدون ذكره قوله: فلاحاجة في الدلالة عليه الي ضم جواب سؤال مقدر وهو ان الحصر المذكور بقوله فقط باطل لان الابتداء بهذا الاعتبار كما هو مدلول لفظ الابتداء فكذلك هو مدلول لفظ الاول ايضا وحاصل جوابه هو ان هذا الحصر اضافي بالاضافة الي الكلمة التي تحتاج في الدلالة الي ضم كلمة اخرى مثل من قوله: لتدل علي متعلقه جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ الابتداء ايضا يحتاج الي ضم كلمة اخري فانه لايفيد فائدة تامة من دون كلمة اخري حاصل جوابه هو ان المراد من عدم احتياج لفظ الابتداء هو عدم احتياجه الي ضم كلمة تدل علي متعلقه واما الاحتياج في الافادة فثابت في كليهما قوله: وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معني كائنا في نفس الكلمة جواب سؤالين الاول انه يلزم التكرار في تعريف الاسم وكذا في تعريف الفعل الذي سيأتي ذكره في بحث الفعل لان معني قوله كائن في نفسه هو ان يكون المعني مدلول الكلمة وهذا بعينه معني قوله ما دل علي معني والثاني ان تعريف الاسم صادق علي الحرف وكذا تعريف الفعل ايضا لان معني الحرف ايضا يكون مدلول الحرف وحاصل جوابه هو ان المراد بقوله مادل علي معني هو ان يكون المعني مدلول الكلمة سواء كان محتاجة في الدلالة الي انضمام كلمة اخري اولا ومعني قوله كائن في نفسه هو ان يكون المعني مدلول الكلمة المقيدة بعدم الاحتياج الي كلمة اخرى فلا يلزم التكرار وايضا لايصدق التعريف علي الحرف لانه ليس له معنىً كائنا في نفسه بالمعني الذي ذكرناه قوله: الدالة عليه جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان معني الاسم والفعل في نفس الكلمة فان نصر كلمة وليس فيه معنيُ الاسم وهو زيد ولامعني الفعل وهو ضرب وحاصل جوابه هو انه ليس المراد ان معني الفعل والاسم في نفس مطلق الكلمة بل المراد هو في نفس الكلمة الدالة علي ذلك المعني ولاشك ان معني زيد ثابت في نفس زيد ومعني ضرب ثابت في نفس ضرب قوله: وجعله آلة لتعرف حالهما جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان الابتداء حالة بل هي تثبت الحالة للغير بان يجعل

السير مبتدء به والبصرة مبتدء منه وحاصل جوابه سلمنا ان الابتداء بنفسه ليس بحالة ولكن انما اطلق عليه الحالة لادني ملابسة وهو انه آلة لتعرف حالهما فلذا اطلق عليه الحالة قوله: ولايمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه جواب سؤال مقدر وهو وهو انه لما كان الابتداء معني غير مستقل فعدم الاستقلال علي نوعين احدهما بالنسبة الي التصور بان يكون الشيء محتاجا في تصوره الي تصور شي اخر ولا يمكن تصوره بدون ذلك الشيء والثاني عدم الاستقلال بالنسبة الي الدلالة بان لايدل علي المعني من دون ذكر شيء آخر معه فاي النوعين مراد ههنا وحاصل جوابه هو ان الابتداء غير مستقل علي كلا نوعي عدم الاستقلال فلا يمكن تصور الابتداء الا مع تصور المتعلق ولا يمكن بدونه وكذا لايدل اللفظ عليه وهو من الابعد ذكر المتعلق معه من السير والبصرة فاشار الشارح الي نوع الاول بقوله ولايمكن ان يتعقل واشار الي الثاني بقوله ولا ان يدل ثم ان الذكر في عبارة الشارح مقروء بضم الذال وهو عبارة عن التعقل لان تعقل الابتداء انما هو موقوف علي تعقل المتعلق لاعلي ذكره وليس مقروء علي كسر الذال اذ ليس التعقل موقوفا علي الذكر اي التلفظ فاذا كان حال الابتداء كذلك كان حال كل معني حرفي كذلك قوله: والحاصل والمراد من الحاصل ليس حاصل جميع ماذكره بعض المحقيقين بل بعض كلامه وهو قوله فالابتداء اذا لاحظه الخ وغرضه من الحاصل جواب عن اسئلة اربعة الاول انه اذا تعقل الابتداء بهذين الملاحظتين يكون مستقلاً وغير مستقل لانه يصير مستقلاً بالملاحظة الاولي وغير مستقل بالملاحظة الثانية فلزم اجتماع المتنافيين وهما الاستقلال وعدم الاستقلال في شيء واحد وهو الابتداء والثاني ان ضمير في لاحظه الاول وكذا في لاحظه الثاني راجع الي الابتداء فيعلم منه ان الفرق بين المعني الاسمي والمعني الحرفي انما في للحاظ فقط دون الذات وهو باطل لان الفرق ثابت بينهما باعتبار الذات والثالث انه لماكان الابتداء مستقلاً فينبغي ان يكون كلمة من ايضا مستقلاً لان معناه الابتداء مع انه باطل لان كلمة من حرف فيكون غير مستقل والرابع هو ان الاستقلال وعدم الاستقلال متنافيان فكيف يكفي لهما مثال واحد وحاصل جوابه هو ان الاستقلال وعدم الاستقلال انما هو بجهتين لابجهة واحدة واجتماع المتنافيين انما لايجوز اذا كان بجهة واحدة واما اذا كان بجهتين فجائز وايضا ان الضمير في لاحظه الاولي راجع الي الابتداء بمعني الاسمي وفي لاحظه الثاني راجع اليه بمعني الحرفي من قبيل صنعة الاستخدام والاول من قبيل الكليات والثاني من قبيل الجزئيات والفرق بين الكلي والجزئي ثابت بالذات لافي اللحاظ فقط ومعني من ليس الابتداء الكلي بل معناه الابتداء الجزئي والمستقل هو الابتداء الكلي الذي هو معني اسمي ولابتداء الجزئي معني حرفي فلذا لايكون كلمة من مستقلاً وايضا الابتداء مثال لهما لكن لا بالجهة الواحدة حتي لايصح مثالاً للمتنافيين بل مثالهما بالجهتين فيصح ان يكون مثالاً لهما لاحدهما بجهة وللاخر بجهة اخري وهذا الجواب من الاسئلة الاربعة يستنبط من الحاصل بشرط التأمل الصادق...قوله: المخصوصة جواب سؤال مقدر وهو ان الابتداء لايثبت الا بالمتعلق لانه

نسبة تقتضي الطرفين فبأي طريق يكون احد معنييه كليا والاخر جزئيا وحاصل جوابه ان طريقه التفصيل فالابتداء اذا أخذ بطريق الاجمال ولم يلاحظ الخصوصيات فيه يكون كليا واذا أخذ بطريق التفصيل بان تلاحظ الخصوصيات فيها يكون جزئيا قوله: المتعلقة جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله ان

طريقه التعلق وعدم التعلق فاذا اخذ الابتداء من حيث التعلق بان يكون متعلقاً بشيء خاص لاجل كونه آلة لتعرف حال ذلك الشيء يكون جزئيا واذا اخذ من حيث هوهو بدون جعله آلة لتعرف حال الغير يكون كليا قوله: وذلك المعني الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ جواب سؤال مقدر وهو ان مقصود ناقي هذا المقام الاستقلال وعدم الاستقلال والمفهوم من الحاصل الكلية والجزئية وهما ليسا من مقصودنا و حاصل جوابه هو ان الاستقلال لازم مع الكلية وعدم الاستقلا لازم مع الجزئية فاذا ثبت من الحاصل الملزوم ثبت اللازم ايضا لان الملزوم لا ينفك عن اللازم قوله: بل تلك الجزئيات كلمة بل هاهنا ليس للاعراض بل هي للعلاوة علي قوله ولايصح ان يكون محكوما عليه وبه قوله: لتكون آلات لملاحظة احوالها وبهذا ظهر الفرق بين الفعل والحرف فان في الفعل مذهبين الأول ان تعقل الفعل موقوف علي فاعل ما وهو لايضر باستقلاله والفرق بين الفعل والحرف علي هذا المذهب ظاهر لان في الفعل توقف لكن علي فاعل ما والمعني الحرفي يكون موقوفا علي متعلق مخصوص معين والمراد من توقف الفعل والحرف هو التوقف في التعقل والثاني ان تعقل الفعل يكون موقوفا عل علي فاعل معين فالفرق علي هذا المذهب لايكون باعتبار التعين والابهام بل بكون الحرف آلة لتعرف حال الغير وبعدم كون الفعل آلة لتعرف حال الغير فبقوله لتكون آلات الخ ثبت الفرق بين الفعل والحرف علي المذهب الثاني قوله: وهذا هو المراد بقولهم جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الحرف وهو قولهم الحرف كلمة تدل علي معني في غيرها لايصح بل فاسدٌ لان معناه هو ان معني الحرف لايكون مدلولاً لكلمة الحرف بل يكون مدلولا لغير الكلمة وهذا المعني فاسد لان معني الحرف ايضا يكون مدلولاً لكلمة الحرف ولكن بواسطة الغير وحاصل جوابه هو إنه ليس المراد من قوله في غيرها ان يكون ذلك المعني مدلولا لغير الكلمة بل معناه هو ان يكون آلة لتعرف حال الغير وهذا المعني صحيح قوله: واذا عرفت هذا علمت ان المراد جواب سؤال مقدر حاصله انك ارجعت الضمير في تعريف المصنف الي الكلمة بان الضمير في نفسه راجع ي الكلمة فهذا توجيه كلام الغير بما لايرضي به قائله لان المصنف ارجع ضمير في نفسه الي المعني في الايضاح شرح المفصل وحاصل جوابه هوانه ليس هذا توجيه كلام الغير بما لايرضي به قائله لانه لامخالفة بحسب المعني فان مآل كلا الارجاعين الي امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية قوله: وهذا هو الظاهر ليكون الكلام علي طبق ماسبق هذه العبارة في الواقع مؤخر عن قوله تنبيها علي صحة ارادة كلا المعنيين وغرضه جواب سؤال مقدر وهو انه لما

كان في كلام المصنف صحة ارادة كلا المعنيين فلم اختار الشارح المعني الأول أي بان ارجع الضمير الي الكلمة دون المعني وحاصل جوابه هو ان هذا ظاهر لان فيه موافقة مع وجه الحصر فان الضمير المجرور في وجه الحصر راجع الي الكلمة ولم تكن الموافقة موجودة في المعني الثاني قوله ولكن عبارة المفصل ظاهر في المعني جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المعني الأول ظاهراً ينبغي ان يختاره المصنف في الايضاح وحاصل جوابه هو ان ظهوره ليس مطلقا بل ظهوره انما هو في عبارة المصنف في الكافية لوجود وجه الحصر فيها وليس الظهور موجودا في المفصل لعدم وجود وجه الحصر هناك فعبارة المفصل ظاهرة في المعني الاخير أي ارجاع الضمير الي المعني لعدم وجود وجه الحصر مع قرب المعني والأصل في المرجع القرب قوله: وبما سبق من التحقيق ظهر انه لايختل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الاسم غير جامع لخروج اسماء الاضافة منها مثل ذو فان معناه صاحب مال فهو لايدل علي هذا المعني بدون انضمام كلمة اخري اليه وهو لفظ المال فهو لا يدل علي معنً في نفسه بل يحتاج في الدلالة عليه الي انضمام كلمة اخري مثل المال وحاصل جوابه هو ان اعتراضك انما كان واردا لو كان معاني هذه الاسماء جزئية وبان يكون معني ذو صاحب شيء خاص وهو المال ومعني فوق فوق الشيء خاص وتحت تحت شيء خاص وليس الامر كذلك بل معانيها كلية فان معني ذو هو صاحب مطلق الشيء فاذا كانت معانيها كلية لايكون الاحتياج الي ذكر المتعلق معها لان تعقل المتعلق يحصل اجمالاً ولو كانت جزئية فيكون الاحتياج موجودا في تعقلها الي ذكر المتعلق قوله: لكن لما جرت العادة باستعمالها جواب سؤال مقدر وهو انه لماكانت معاني هذه الاسماء منستقلة فلم لم تستعمل هذه الاسماء بدون الاضافة الي مُعين ولما لزم استعمالها مضافة الي المضاف اليه المعين يكون تعقل معانيها موقوفا علي ذكر المضاف اليه المعين فثبت ان معانيها غير مستقلة فخرجت هذه الاسماء عن حد الاسم وحاصل جوابه هو انما كانت معانيها غير مستقلة لو كانت الاضافة الي المضاف اليه المعين لاجل فهم معاني هذه الاسماء وليس الامر كذلك لان معانيها الكلية تفهم من دون ذكر المضاف اليه المعين بل الاضافة الي المضاف اليه المعين انما هي لتعين المضاف اليه ولتعين انما هو لافادة المخاطب لان المخاطب عالم بالمعاني الكلية وغير عالم بالمضاف اليه المعين قوله: لأنها الغرض من وضعها جواب سؤالِ مقدر وهو انه ما السر في هذه العادة وهي استعمالها مضافة الي متعلقات مخصوصة ولِمَ لم يستَعملو ها منسوبة الي متعلقات عامة ليكون استعمالها علي سبيل العموم ايضا كما ان وضعها علي سبيل العموم وحاصل جوابه هو ان السر في تلك العادة هو ان الغرض من وضعها للمعاني الكلية هو ان يستعملوها في متعلقات مخصوصة فلا تذكر تلك الاسماء بدون تلك المتعلقات المخصوصة قوله:ولما كان الفعل دالاً جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر قوله غير مقترن في تعريف الفعل مستدرك لانه اورده لاخراج الفعل وهو خارج بقوله في نفسه لان معني في نفسه الاستقلال ومعني الفعل غير مستقل لانه مركب من المستقل وهو الحدث والزمان وغير المستقل وهي النسبة

والمركب من المستقل وغير المستقل يكون غير مستقل لان النتيجة تكون تابعة للاخس الارزل وحاصل جوابه ان الاعتراض انما كان واردا لوكان المراد من المعني المذكور في تعريف الاسم المعني المطابقي وليس كذلك بل المراد منه المعني الاعم من المطابقي والتضمني ولاشك ان المعني التضمني للفعل مستقل فلايخرج بقوله في نفسه فلابد من ذكر قوله غير مقترن لاخراجه فلايكون مستدركا او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان المعني المذكور في تعريف الاسم لايخلو اما ان يكون المراد منه المعني المطابقي او التضمني او الالتزامي او الاعم والكل باطل لان علي الأول يلزم استدراك قوله غير مقترن لان الفعل خرج بقوله في نفسه لعدم استقلال معناه المطابقي واما الثاني فلانه يخرج عن التعريف الاسماء التي تكون معانيها بسيطة واما الثالث فلان المعني الالتزامي مهجور في التعريفات واما الرابع فلان العام لايكون موجوداً الا في ضمن الخاص فيلزم عليه مايلزم علي الخاص وحاصل جوابه هو انا لا نأخذ واحداً من هذه الاحتمالات الاربعة بل نأخذ من المعني المعني الاعم من المطابقي والتضمني وحينئذ لا يلزم شيء من هذه المحذورات قوله: اعني الحدث جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كانَ المراد المعني التضمني فلايخرج الفعل عن تعريف الاسم بقوله غير مقترنٍ لان المعني التضمني للفعل هو الزمان وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والا لزم اقتران الزمان بالزمان وذلك باطل وحاصل جوابهِ هو ان عدم الاقتران في التعريف الاسم انما هو بطريق السلب الكلي بان لايكون واحداً من معاينة مقترنا باحد الازمنة الثلاثة فيخرج الفعل لان الاقتران في الفعل موجود بطريق الايجاب الجزئي لان بعض معانيه هو الحدث ولاشك انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولاشك ان الايجاب نقيض السلب الكلي قوله: في الفهم عن لفظ الفعل قد عرفت فائدة هذين القيدين في وجه الحصر بان فائدة الأول دفع اشكالالمصادر والثاني دفع اشكال زيد ضارب الآن قوله: أي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من الباء في قوله باحد الازمنة باء السببية لكثرة استعمالها وبقرينة قوله بالاسناد في تعريف الكلام فيكون المعني ان معني الاسم لايكون مقترناً مع شيء اخر بسبب احد الازمنة الثلاثة ومعني الفعل يكون مقترنا مع شيء اخر بسبب احد الازمنة الثلاثة وفساد هذا المعني ظاهر وحاصل جوابه هو ان الباء ليست للسببية بل للمصاحبة ويكون الباء بمعني مع بقرينة انها واقعة في صلة الاقتران قوله: والمراد بعدم الاقتران ان يكون جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الاسم ليس بجامع ولامانع وكل تعريف هكذا شانه يكون باطلاً اما الكبرى فظاهرة لان الجامعية والمانعية من شروط التعريف واما الصغرى فلان اسماء الافعال من قبيل الاسم فالمعرف صادق عليها ولايصدق التعريف عليها لان المذكور في تعريف الاسم عدم الاقتران باحد الازمنة الثلاثة واسماء الافعال تكون مقترنة باحد الازمنة الازمنة الثلاثة ودخل فيه الافعال المنسلخه عن الزمان لان معانيها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة وحاصل جوابه هو انا لانسلم صغرى دليلك لان المراد من عدم الاقتران المذكور في تعريف الاسم هو ان يكون

بحسب الوضع الأول بان لاتكون معانيها الحالية مقترنة بحسب الوضع الأول سواء اقترن الوضع الثاني او لا ولاشك ان معاني اسماء الافعال لم تكن مقترنة بحسب الوضع الاول وانما اقترنت بحسب الوضع الثاني فصار التعريف جامعاً والافعال المنسلخة عن الزمان كانت معانيها مقترنة بحسب الوضع الأول وانما لاتكون مقترنة بحسب الوضع الثاني فيخرج عن تعريف الاسم فصار تعريف الاسم مانعا عن دخول الغير سواء كان النقل فيها صريحا المراد من النقل الصريح هو ان يستعمل مصدرا ايضا مثل رويدا فانه مستعمل مصدرا ايضا كما في قوله تعالي (امهلم رويدا)أي مهلهم مهلاً والمصدر الغير الصريحي عبارة عما لم يستعمل مصدرا قوله: فانه وان لم يستعمل مصدراً الا انه علي وزن جواب سؤال مقدر وهو ان عد هيهات من المصادر الأصلية لايصح لانها ليس بمصدر في الأصل وحاصل جوابه ان المصدر للاصل اعم من ان يكون حقيقة وهو ان يستعمل مصدراً او حكماً وهو ان لا يستعمل مصدرا ولكنه يكون علي وزن المصدر ولاشك ان هيهات علي وزن قوقات وهو مصدر فيكون هيهات مصدراً حكما قوله: الأفعال المنسلخة عن الزمان في هذه العبارة قلب اصله الزمان المنسلخ عن الافعال لان الزمان يكون منسلخا عن الفعل لا ان الفعل يكون منسلخا اعلم ان الافعال المنسلخة عن الزمان ثلاثة أقسام الأول الافعال المقاربة انسلخت عن الزمان لتدل علي مطلق القرب والثاني افعال مدح وذم وانما انسلخت عن الزمان لتدل علي دوام المدح والذم والثالث فعلي التعجب وانما انسلخت عن الزمان لتدل علي دوام التعجب قوله: وخرج عنه المضارع ايضا فانه عل تقدير اشتراكه بين الحال جواب سؤال مقدر وهو ان التعريف الاسم لايكون مانعا عن دخول الغير فانه يدخل فيه الفعل المضارع لانّه ايضا لايكون مقترنا باحد الازمنة الثلاثة بل يكون مقترناً بالزمانين أي الحال والاستقبال ففي كلام الشارح جوابان الأول مذكور اشارة والثاني مذكور صراحة وحاصل الأول هوان الاقتران في المضارع بالزمانين انما يكون لوكان المضارع مشتركا بين الحال والاستقبال وليس كذلك لانه يجوز ان يكون حقيقة في الحال ومجازاً في الاستقبال فمعناه مقترن بزمان واحد وهو الحال ويجوز ان يكون حقيقة في الاستقبال ومجازاً في الحال والي هذا الجواب اشاربقوله فانه علي تقدير اشتراكه فانه يعلم من لفظ التقدير ان هاهنا تقدير اخر ايضا موجودا وهو عدم اشتراكه بينهما وحاصل جوابه الثاني هو ان سلمنا ان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فايضا لايصدق عليه تعريف الاسم لان المراد من احد الازمنة في تعريف الاسم اعم من ان يكون قصداً اوضمنا فمعني الاسم يكون غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة سواء كان قصداً اوضمناً والمضارع معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ضمناً لان الزمان الواحد يكون موجودا في ضمن الزمانين قوله: اذ لايقدح في الدلالة علي احد معين الدلالة اعلم ان قوله يقدح فعل مجهول معناه يمنع ولفظ الدلالة مفعول مالم يسم فاعله ليقدح فمعني كلامه اذ لايمنع في الدلالة علي احد معين الدلالة علي ماسواه قوله: نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواه دفع وهم نشاء من قوله اذ لايقدح

الدلالة الخ وهو انه لمالم يكن الدلالة علي احد معين مانعا عن الدلالة علي ماسواه يكون في ارادة واحد معين ايضا لايكون مانعا عن ارادة ماسواه فالمتوهم قاس الارادة علي الدلالة وحاصل الدفع هو ان المنع في الارادة موجود ولايصح قياسها علي الدلالة لوجود الفرق بينهما فالقياس يكون قياسا مع الفارق فان الدلالة عبارة عن فهم المعني سواء كان مرادا او لا والارادة هو كون المعني مرادا ومقصودا مثل لفظ العين فانه يدل علي جميع معانيه ومع ان المراد منها يكون واحدا معينا قوله: اراد ان يذكر جواب سؤال مقدر كان يرد علي هذا الشرط والجزاء لولم يزد لفظ الارادة وهو ان الجزء وهو قوله ذكر بعض خواصه علي تقدير عدم ذكر الارادة لايترتب علي الشرط وهو الفرع عن بيان حد الاسم لان ترتب الجزاء علي الشرط عبارة عن ان يكون الجزاء لازما من لوازم الشرط وليس ذكر الخواص لازما مع الفراغ عن بيان حد الاسم واما ارادة ذكر الخواص فلازمة مع الفراغ المذكور لان ذكرالخواص من تتمة التعريف ولاشك ان كل متكلم يريد اتمام كلامه فعلي تقدير ذكر الارادة في جانب الجزاء لايرد ذلك السؤال و ورود هذا السؤال نكتة لعدول الشارح عن العبارة المشهورة هاهنا وهي قولهم لما فرغ المصنف عن بيان حد الاسم شرع في الخواص ويمكن الجواب عن العبارة المشهورة بان هذا اللزوم عارض اعتباري بان التزم المصنف علي نفسه ان عند الفراغ عن البحث يشرع لامحالة في بحث اخر او يقال هذه القضية ليست بلزومية حتي يستدعي اللزوم بل اتفاقية قوله: يفيد زيادة معرفة به جواب سؤالين الأول ان قوله ومن خواصه اشتغال بما لايعني لان المقصود هو بيان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فكان الأصل ان لا يذكر تعريف الاسم ولكن ذكره لاجل ان البحث عن احوال الشيء يكون مسبوقا بمعرفته والثاني ان التقسيم من تتمة التعريف فكان كالجزء منه فذكر الخواص بينهما فصل بالاجنبي وحاصل جوابه هو ان ذكر الخواص يفيد زيادة معرفة الاسم فكان تتمة للتعريف كالتقسيم فلايكون الاشتغال به اشتغالا بما لايعني وكذا لم يلزم الفصل بالاجنبي وانما كان ذكر الخواص والتقسيم من تتمة التعريف لان بالتعريف يعلم الشيء باعتبار الوجود ذهني وبالخواص والتقسيم يعلم الشيء باعتبار الوجود الخارجي وعلم من هذا وجه افادة ذكر الخواص زيادة معرفة قوله: منبها بصيغة جمع الكثرة علي كثرتها جواب سؤال مقدر وهو ان صيغة الخواص صيغة الجمع الكثرة والمذكور في الكتاب خمسة خواص فينبغي أن يذكر صيغة جمع القلة وحاصل جوابه هو ان الاتيان بصيغة جمع الكثرة انما هو للتنبيه علي ان خواص الاسم كثيرة وتي بمن التبعيضية للتنبيه علي ان المذكور بعض من تلك الخواص الكثيرة فان قيل لم لم يذكر جميع الخواص قلنا لان المقصود من ذكر الخواص ايضاح التعريف وهو يحصل بهذا البعض فان قيل ماوجه تخصيص هذا البعض لَم لم يذكر مكانه البعض الاخر قلنا انما خص هذا البعض بالذكر لشهرتها ولعظمتها لان كل واحد منها يتناول خواصا كثيرة فان اللام يتناول انواعا كثيرة للتعريف والجر يتناول جر جميع الحروف الجارة والتنوين يتناول جميع انواعه والاضافة

تناول التعريف والتخصيص وكون الاسم مضافا ومضافا اليه والاسناد يتناول كونه موصوفا وذا حال لانهما في الواقع مسند اليه ومفعول مالم يسم فاعله والتميز لان التميز من النسبة يكون فاعلاً في المعني قوله: أي لام التعريف جواب سؤال مقدر وهو ان جعل دخول اللام من خواص الاسم غير صحيح لان اللام كما يدخل علي الاسم كذلك يدخل علي غيره ايضا مثل لام الابتداء نحو ان زيدا ليقوم ولام الامر نحو ليضرب وحاصل جوابه هو ان المراد من اللام ليس مطلق اللام بل المراد منه لام التعريف اما بان اللام في لفظ اللام للعهد والمعهود به لام التعريف واما انه عوض عن المضاف اليه وهو التعريف قوله: ولو قال دخول حرف التعريف اعتراض علي المصنف وهو كما ان لام التعريف من خواص الاسم فكذلك ميم التعريف ايضا من خواص الاسم فلوقال المصنف دخول حرف التعريف مكان دخول اللام لكان قوله شاملاً للميم في قوله عليه السلام "ليس من امبرامصيام في امسفر"فان الميم في المواضع الثلاثة في هذا الحديث للتعريف قوله: لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته جواب عن ذلك الاعتراض وهو انا سلمنا ان ميم التعريف ايضا من خواص الاسم ولكن المصنف لم يتعرض له بان يذكر دخول حرف التعريف مكان دخول اللام لعدم شهرة الميم في التعريف فان اتيانه للتعريف غير مشهور واجاب جمال الدين عن هذا الاعتراض بجواب اخر وهو ان الميم ليس حرف تعريف عليحدة بل هو بدل من اللام فكان قوله عليه السلام في الأصل ليس من البر الصيام في السفر ثم حذف اللام وابدل الميم عنها لثقل اللام علي حميري قوله: وفي اختياره اللام اشارة الي ان المختار جواب سؤال مقدر وهو انه مالوجه للمصنف في اختياره دخول اللام علي قوله دخول الالف واللام وحاصل جوابه هو ان فيه اشارة الي ان المختار عنده مذهب سيبويه وهو ان اداة التعريف اللام وحدها لاالهمزة فقط ولا لمجموع مهنما ودليله علي ذلك هو ان التعريف يقابل التنكير وادات التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذا يكون ادات التعريف ايضا حرفا واحداً وهو اللام فان قيل كما ان اللام حرف واحد فكذلك الهمزة ايضا واحد فلم لم يجعل الهمزة قلنا الهمزة تسقط في الدرج والعلامة لاتسقط قوله: زيدت عليها همزة الوصل جواب سؤال مقدر هو انه لما كان حرف التعريف هي اللام وحده فلم زيدت الهمزة عليها وحاصل جوابه هو ان اللام كانت ساكنة والابتداء بالساكن متعذر فزيدت عليها الهمزة لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله: واما الخليل فقد ذهب الي انها أل كهل ودليله علي ذلك هو انه لو لم يكن دخل للهمزة في التعريف لكانت مكسورة لان الأصل في همزات الوصل الكسر فلما لم تكن مكسورة علم ان لها دخل في التعريف و ايضا ادات التعريف قياس علي ادات الاستفهام لان اداة الاستفهام تكون لطلب التعريف وهذه الادات تكون لتعين فكان بينهما تناسب فلما كان للاستفهام حرف مركب وهو هل يكون للتعريف ايضا حرف مركب وهو أل قوله: والمبرد الي انها الهمزة المفتوحة وحدها ودليله علي ذلك هو قياس ادات التعريف علي ادات الاستفهام للمناسبة المذكورة ولكن علي الهمزة بان ادات الاستفهام

حرف واحد وهي الهمزة فتكون ادات التعريف ايضا حرفا واحدا وهي همـــزة التعريـــف قوله: زيدت اللام للفرق بينها وبين جواب سؤال مقدر هو انه لما كانت ادات التعريـــف الهمزة فقط فما الحاجة الي زيادة اللام وحاصل جوابه ان الحاجة الي زيادة اللام انما هو للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام قوله: وانما اختص دخول حرف التعريف هـــذا دليل اختصاص دخول حرف التعريف بالاسم وحاصله هو ان حرف التعريف وضع لتعين المعني المستقل بان اشير به الي المعني المستقل يدل اللفظ علي ذلك المعني بالمطابقة فلـــذلك شرطان الأول ان يكون مستقلا والثاني ان يكون مدلولا بالمطابقة وهما موجودان في المعني الاسم فقط دون الفعل والحرف فان الحرف معناه غير مستقل والفعل وان كان معناه التضمني مستقلا لكن اللفظ الفعل يدل عليه تضمنا لامطابقة لان معنـــاه المطـــابقي غـــير مستقل وهذا دليل اورده الشيخ الرضي والشارح تبعه في ذلك واعترض عليه عصام الدين اولاً بقوله عندي الاسد الرامي والثاني بالحسن وصيغة للصفة المشبهة ففي الاسد الرامـــي اللام ليس للتعين المعني المطابقي لان المراد منه المعني المجازي وهو الرجل الشجاع وفي صفة انما بتعين الذات فقط دون الصفة والنسبة مع انهما معتبران في مفهومها ففيه اللام لـــتعين المعني المستقل ولكن يدل عليه اللفظ تضمنا ثم ذكر دليلا من عند نفسه علي اختصـــاص حرف التعريف بالاسم وحاصله وهو ان التعريف والتنكير يتواردان علي اللفظ أي قديرد عليه التعريف وقد يرد عليه التنكير فعلامتهما ايضا كذلك فلما لم يكن في الفعل علامـــة التنكير وهو التنوين لاتكون علامة التعريف ايضا والجواب عن الأول هو ان المـــراد مـــن كون المعني مدلولا مطابقة هو ان لايكون مدلولا بطريق التضمن سواء كان دلالته عليـــه بطريق الحقيقة او بطريق المجاز واذا كان من دلالة المطابقة هذا فيكون معني عنـــد الاســـد الرامي داخلاً فيه و عن الثاني في الصفة يتعين النسبة والصفة ايضا بواسطة تعين الذات فان قيل لانسلم ان دخول اللام مختص بالاسم بل يدخل الفعل ايضا كما في قـــول الشـــاعر

شعر:

يقول الخني وابغض العجم ناطقاً الي ابناء صوت الحمار اليجدع

فان يجدع فعل وقد دخل عليه اللام قلنا لانسلم ان ذلك اللام حرف التعريف بل هو إسم موصول أي الف واللام الاسمي دخل علي صريح الفعل لاجل مشابهته باسم المفعـــول او نقول ان ذلك لاجل الضرورة الشعري والشعراء يجوزهم ما لايجوز لغيرهم فهم مرفـــوع القلم في شريعة اهل العربية وهذان الجوابان يستفادان من كلام الشيخ الرضي قوله: وهذه الخاصة ليست شاملة دفع وهم من يتوهم ان هذه الخاصة تكون شاملة بنـــاء علـــي ان الأصل في الخواص الشمول والامر ليس كذلك لان دخول اللام لايوجـــد في الضـــمائر واسماء الاشارة والموصولات فدفع ذلك الوهم بانها خاصة غير شاملة او جـــواب ســـؤال مقدر وهو انا لانسلم إن دخول اللام خاصة الاسم لانه لوكان خاصة الاسم لكان موجوداً

في كل اسم مع ان الضمائر واسماء الاشارات والموصولات اسماء وليس فيها دخول اللام وحاصل الدفع هو ان وجود الخاصة في كل ما يوجد فيه ذو الخاصة ضروري في الخاصة الشاملة والدخول اللام خاصة غير شاملة فلاباس بعدم وجودها في جميع افراد الاسم قوله في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا اعلم ان لفظا وتقديرا قيدان لحرف الجر بان يكون حرف الجر ملفوظا مثل مررت بزيد وان يكون مقدرا مثل غلام زيد فانه كان في الأصل غلام لزيد وليسا قيدين للمجرور به لانه ليس بمنحصر في القسمين بل على ثلاثة أقسام الأول لفظا مثل غلام زيد والثاني تقديرا مثل غلام موسى والثالث محلا مثل غلام هؤلاء والقرينة على انهما قيدين لحرف الجر هو قوله كما في الاضافة المعنوية فان في الاضافة تقدير الجر لاتقدير المجرور بل هو يكون موجودا لفظا قوله يختص بالاسم فاذاكان حرف الجر الذى هو مؤثر مختصا بالاسم يكون اثره ايض مختصابالاسم لئلا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر الاكتسابي وهوالذى يكون اثره باعتبار الغير كالعوامل النحوية فا ن اثره باعتبار المتكلم واما في المؤثر الطبعي فيجوز التخلف وهوالذى يكون مركزه وقالبه كاالشمس والقمر فانهما مؤثران طيعيان في الضوء فلذا وقع التخلف فانهما في السماء واثرهما وهو الضوء في الارض ووجه الجواز انهما مؤثران قويان قوله: فينبغي ان يدخل الاسم دون الفعل لان افضاء الفعل الي الفعل لايجوز لانه يلزم افضاء الشيء الي نفسه وافضاء العرض الي العرض وكون الفعل مفعولاً وهو لايجوز لان المفعول لايكون الا الاسم قوله : واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية جواب سؤال مقدر وهو ان الدليل لايطابق المدعي لان المدعي عام وهو اختصاص مطلق الجر بالاسم سواء كان اثر حرف الجر اولا كما في اللفظية فان الجر في المضاف اليه ليس اثر حرف الجر بل اثر المضاف والدليل خاص فانه يثبت به اختصاص الجر الذي يكون اثر للحرف الجر ولايثبت به اختصاص في المضاف اليه للاضافة اللفظية لان الجر هناك ليس اثر حرف الجر لان حرف الجر ليس في الاضافة اللفظية عند الجمهور لالفظاً ولا تقديراً وحاصل جوابه هو كما ان الدليل خاص فكذلك المدعي خاص لان هذا الدليل ليس لكل المدعي بل هو دليل لمدعي الخاص وهو ان الجر الذي يكون اثر حرف الجر مختص بالاسم واما الدليل لاختصاص الجر الذي يكون في الاضافة اللفظية فهو ان الاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوي فينبغي ان لايخالف الاضافة اللفظية عن الاضافة المعنوية لان الفرع لايخالف الاصل فاذاكان الاصل وهو الاضافة المعنوية مختصا بالاسم ولم يوجد في غير الاسم فيكون الاضافة الفظي ايضا مختصا بالاسم لايكون موجوداً في غير الاسم فاذاكان الاضافة اللفظي مختصة بالاسم يكون الجر الحاصل للمضاف اليه ايضا مختص بالاسم وانما كانت الاضافة الفظية فرع الاضافة المعنوي لان فوائد الاضافة المعنوية كثيرة وهي التعريف والتخصيص والتخفيف وفائدة الاضافة اللفظية التخفيف فقط قوله: بان يختص بما يخالف جواب سؤال مقدر كان السائل يسئل كيف يكون المخالفة فبين الشارح المخالفة بانها تكون بطريقين الاول بان يختص الاضافة اللفظية

بالفعل الذي هو مخالف عن الاسم الذي اختص به الاضافة المعنوية فالمراد من كلمة في الموضع الاول الفعل والمراد منها في الموضع الثاني الاسم وقوله اعني الفعل تفسير لكلمة ما في الموضع الاول والطريق الثاني هو ان يزيد الفرع الذي هو الاضافة اللفظية على الاصل الذي هو الاضافة المعنوية فان يعم الاضافة اللفظية الاسم والفعل كليهما فهي حينئذ تكون عامة من الاضافة المعنوية لانها مختصة بالاسم فان قيل لاحاجة الي هذا الي اعتذار لان الجر مطلقاً اثر حرف الجر لان حرف الجر كما هو مقدر في الاضافة المعنوية كذلك مقدر في الاضافة اللفظية ايضا فالدليل يطابق المدعيْ لان كل واحد منهما عام قلت الاعتذار المذكور انما هو علي مذهب الجمهور فان عندهم ليس في الاضافة اللفظية حرف الجر لالفظا ولا تقديراً واما عند المصنف فحرف الجر موجود في كل واحد منهما فلاحاجة الي الاعتذار عنده قوله: وسيجيء في اخر الكتاب انشاء الله تعالي تعريفه وبيان اقسامه اعلم ان التنوين في اللغة جعل الشيء ذانون وفي الاصطلاح هو نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة لا لتاكيد الفعل واقسامه خمسة الاول التمكن وهو الذي يدل علي امكانية كلمة للاعرابات الثلاثة مثل التنوين في زيد في قولك جائني زيدٌ فلايدخل علي غير المنصرف والجمع المؤنث السالم ووجه اختصاصه بالاسم هو ان المتمكن وغير المتمكن من اقسام الاسم وهو دال علي التمكن فيكون هو ايضا مختصا بالاسم والثاني التنوين التنكيري وهو الذي يدل علي ان مدخوله نكرة مثل صه بالتنوين فان معناه اسكت سكوت ما واما بدون التنوين فمعناه اسكت سكوت الآن فهو مفارق بين المعرفة والنكرة ووجه اختصاصه بالاسم هو ان التنكير والتعريف مجريان في الاسم دون الفعل فيكون هو ايضا في الاسم دون الفعل والثالث العوضي وهو الذي يكون عوضا عن المضاف اليه مثل يومئذ فان هذا التنوين عوض عن المضاف اليه وهي الجملة المحذوفة فانه كان في الاصل يوم اذ كان كذا فحذفت الجملة وهي كان كذا وعوض عنها التنوين في اذ ووجه اختصاصه بالاسم وهو ان المضاف انما يكون الاسم فقط فيكون التنوين العوضي في اخره فقط دون اخر الفعل والرابع التنوين المقابلة وهو مايكون في اخر الجمع المؤنث السالم ليكون مقابلاً لنون الجمع المذكر السالم مثل مسلمون فان الالف في المسلمات علامة الجمع كما ان الواو في المسلمون علامة الجمع ولم يكن في الجمع المؤنث مايكون مقابلاً لنون الجمع المذكر السالم فزيد في اخر الجمع المؤنث السالم التنوين ليكون مقابلا لذلك النون ووجه اختصاصه بالاسم هو ان الجمع المؤنث السالم يكون في الاسم لافي الفعل فيكو ذلك التنوين في الاسم فقط والخامس تنوين الترنم وهو مايورد في اخر الابيات والمصارع لتحسين الصوت وهو ليس بمختص بالاسم بل يجري في الفعل والحرف ايضا لعدم تخصيص تحسين الصوت بالاسم قوله: وهو بالرفع عطف علي الدخول جواب سؤال مقدر هو ان المبادر ان قوله والاسناد يكون عطفا علي اللام ومنشاء التبادر هو ان الاتيانَ بالنمط السابق امر مستحسن ولاشك ان الجر والتنوين معطوفان علي اللام فيكون الاسناد ايضا معطوفا علي اللام فاذا كان

معطوفا علي اللام يكون تقديره ومنها دخول الاسناد وهذا لايصح لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او الحوق في الاخر وهما يتصوران في اللفظ والاسناد من الامور المعنوية فلا يصح اضافة الدخول الي اسناد وحاصل جوابه هو ان الاسناد عطف علي الدخول لا علي مدخول الدخول وهو اللام فيكون تقدير العبارة ومنها الاسناد وماذكرته من ان الاتيان بالنمط السابق مستحسن فهو في ما اذا امكن الاتيان به واما اذا لم يمكن كما في هذا المقام فلايكون امرا مستحسن قوله: لان المتبادر من الدخول الذكر اعلم ان اللفظ المتبادر انما يستعمل في ما اذا كان هناك احتمال اخر ولاشك ان في الدخول احتمالين الاول ان الدخول نسبة بين الداخل والمدخول فيه ومعناه الثاني الذكر في الاول ثم ان استعمال الدخول في الذكر في الاول كثير و لكن قديستعمل في اللحوق ايضاكما قالوا ومنها دخول التنوين مع ان التنوين في الاخر قوله: والمراد به كون الشيء مسند اليه جواب سؤال مقدر هو ان قوله الاسناد مبتداء وقوله فيما سبق من خواصه خبره بسبب العطف وخبرية من خواصه للاسناد غير صحيح لان الشرط في الخبر هو ان يفيد مالايفيد المبتداء وخواصية كون الاسم مسنداً اليه مستفاد من قوله اليه لان الضمير راجع الي الاسم فلافائدة في قوله ومن خواصه وحاصل جوابه هو ان هذا الاعتراض انما كان واردا لوكان الضمير في قوله اليه راجعا الي الاسم بل هو راجع الي الشيء فلايستفاد منه الخواصية قوله: لان الفعل وضع لان يكون مسندا اعلم ان اللام في قوله لان يكون ليس صلة الوضع حتي يلزم ان الفعل موضوع لكونه مسنداً ويقال في الاعتراض لانسلم ان الفعل موضوع لذلك بل هو موضوع للحدث والنسبة والزمان بل هو للغرض فيكون المعني ان وضع الفعل وان كان للحدث والنسبة والزمان لكن الغرض من وضعه هو ان يكون مسنداً فقط وعلي هذا لايرد ذلك الاعتراض قوله: يلزم خلاف وضعه وعبارة الشارح هاهنا بحذف المضاف وهو لفظ الغرض فيكون التقدير يلزم خلاف غرض وضعه ولم يذكر عدم كون الحرف مسندا اليه لظهوره لان الشرط في المسند اليه هو ان يكون مستقلاً والحرف غير مستقل قوله: اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر جواب سؤال مقدر هو ان المراد من الاضافة لايخلو اما ان يكون المراد ذاتها بانها خاصة باعتبار ذاتها او يكون خاصة باعتبار الطرفين فلايخلو اما ان يكون المراد المضاف او المراد المضاف اليه او المراد كلاهما والشقوق الاربعة كلها باطلة اما الاول فلان الاضافة نسبة بين الطرفين فلايمكن ان تكون خاصة لان الخاصة يحمل علي ذي الخاصة والاضافة لاتحمل علي الاسم واما الثاني فهومنقوض بقولهم مررت بزيد فان مررت فعل مضاف الي زيد واما الثالث فهو منقوض بقوله تعالي (يوم ينفع الصادقين صدقهم) فان ينفع في هذه الجملة وقعت مضافا اليه واما الرابع فهومنقوض بكليهما وحاصل جوابه هو انا نختار الشق الثاني بان المراد منه المضاف أي كون الشيء مضافا ولكن بتقدير حرف الجر وفي مررت بزيد حرف الجر ملفوظ لامقدر قوله: لان الفعل او الجملة بين عصام الدين وجه الترديد بانه اذا كان المضاف اليه جملة اسمية ففيه

اتفاق علي ان المضاف اليه الجملة الاسمية بتمامها ولكن اذا كان المضاف اليه الجملة الفعلية كما في هذه الآية ففيه اختلاف قيل المضاف اليه الفعل وقيل المضاف اليه الجملة الفعلية بتمامها فلوجود هذا الاختلاف اورد الشارح الكلام علي طريق الترديد وقال عبد الغفور الي القول الاول ذهب المصنف والي القول الثاني ذهب بعض النحاة قوله. وقد يقال هذا بتاويل المصدر جواب ثان عن ذلك الاعتراض وحاصله انا نختار الشق الرابع وهو ان المراد المضاف والمضاف اليه كليهما ونعتبر في المضاف ان يكون بتقدير حرف الجر فلايرد النقض بقولهم مررت بزيد واما هذه الاية فهو ان الفعل او الجملة مؤلة بالمصدر بتقدير ان المصدرية والمصدر من الاسماء فلم يلزم كون الفعل او الجملة مضاف اليه فان قيل ان هذا في كلام الشارح اشارة الي الفعل والجملة وهما اثنان فلايطابق اسم الاشارة مع المشار اليه اجاب عنه عصام بان الاشارة اليها انما هي باعتبار كل واحد وهو مفرد لفظا واعترض علي الجواب الاول التاشكندي بانه لما كان المراد من الاضافة المضاف وجار وقوع الجملة او الفعل مضافا اليه فيلزم ان لايختص الجر ايضا بالاسم لان المضاف اليه اذا وجد في غير الاسم يكون الجر ايضا موجودا في ذلك الغير قلنا ان الجر في الجملة والفعل انما هو الجر محلا وهو ليس مختص بالاسم بل المختص بالاسم الجر لفظا او تقديرا فلاباس بوجود الجر المحلي فيغير الاسم قوله: أي الاسم قسمان في غرض الشارح احتمالان وذكر هذين الاحتمالين المحرم الافندي بطريق الاجمال حيث قال يشير الي ان الخبر المحذوف او الي ان الخبر متعدد بالعطف والي انه من تقسيم الجنس الي نوعية انتهي كلامه فالاحتمال الاول هو ان غرضه جواب سؤالين الاول ان قوله هو مبتداء وقوله معرب خبره والخبر يكون محمولا علي المبتداء فيلزم من هذا حمل الخاص علي العام لان الاسم عم من المعرب وذا باطل والثاني ان التقسيم علي نوعين الاول تقسيم الكلي الي جزئياته والثاني تقسيم الكل الي اجزائه فهذا التقسيم من أي قبيل وحاصل جوابه هو لانسلم ان قوله معرب خبر بل الخبر محذوف وهو قوله قسمان فلايلزم حمل الخاص علي العام ولما اطلق علي المعرب والمبني قسمان علم انه من قبيل تقسيم الكلي الي جزئياته لان القسم يطلق علي الجزئي لاعلي الجزء والاحتمال الثاني هو ان غرضه جواب سؤالين الاول ان قوله هو مبتداء وقوله معرب ومبني كل واحد منهما خبره والخبر يكون محمولا علي المبتداء وحمل هذا الخبر علي هذا المبتداء لايجوز لان الحمل عبارة عن صدق الخبر علي جميع افراد المبتداء وليس كل واحد من افراد الاسم معربا ومبنيا بل بعضها معرب وبعضها مبني والثاني ان الاسم معرب ومبني وليس له قسما آخر فينبغي للمصنف ان يأتي باداة الحصر وحاصل جوابه هو ان العطف هاهنا مقدم علي الربط فالخبر يكون مجموع المعرب والمبني لاكل واحد منهما وحينئذ يصح الحمل وايضا تقديم العطف علي الربط يفيد الحصر فلاحاجة الي ايراد اداة الحصر وعلي هذا الاحتمال لايكون الخبر محذوفا بل مذكور وهو معرب ومبني وذكر قسمان انما هو للاشارة الي ان العطف مقدم علي الربط ثم ان المعرب والمبني ليسا قسمين للاسم لان

القسم يكون اخصا مطلقا من المقسم وبين الاسم وبين المعرب وكذا بين الاسم وبين المبنى نسبة عموم وخصوص من وجه بل هما قيدين للقسمين فالمقسم الاسم المطلق واما الاسم المقيد بالمعربية فقسم واحد والأسم المقيد بالمنية قسم آخر قوله: الذي هو قسم من الاسم جواب سؤال مقدر هو ان تعريف المعرب لايكون جامعا لافراده لخروج المضارع عنه لان المركب في تعريف المعرب صفة الاسم والمضارع ليس باسم وايضا لانسلم ان المعرب قسم من الاسم لان قسم الشيء يكون اخص منه والمعرب اعم من الاسم لتناوله الفعل المضارع وحاصل جوابه هو ان هذا التعريف ليس لمطلق المعرب الشامل للفعل المضارع بل تعريف الاسم المعرب فالمضارع ليس بداخل في المعرف فلاباس بعدم دخوله في التعريف بل خروجه ضروري عنه ولما كان المراد من المعرب هاهنا الاسم المعرب كان القسم هو الاسم المقيد بقيد المعرب فالمعرب قيد القسم وليس بقسم ولاشك ان الاسم المقيد بقيد المعرب اخص من الاسم قوله: أي الاسم جواب سؤال مقدر هو ان تعريف الاسم المعرب لايكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه ضرب في قولهم ضرب زيد واضرب ومن في قولهم سرت من البصرة فان كل واحد مركب مع غيره وتركيب الاول والثالث ظاهر واما الثاني فلانه مركب مع المنوي وكل لم يشبه مبني الاصل لانها من قبيل المبني الاصل فلو شابهت مبني الاصل لزم مشابهة الشيء بنفسه وهو باطل وحاصل جوابه ان المركب في التعريف صفة الموصوف المحذوف وهو الاسم وهذه الثلاثة المذكورة في الاعتراض ليست باسم قوله: الذي ركب جواب سؤال مقدر هو ان المبتداء والخبر اذاكانا معرفتين لابد من ضمير الفصل بينهما لدفع التباس الخبر باصفة وهاهنا لم يوجد ضمير الفصل فيجب علي المصنف ان يأتي بضمير الفصل وحاصل جوابه نسلم ان المبتداء معرفة ولكن لانسلم ان الخبر ايضا معرفة وانما كان معرفة لوكان اللام فيه الحرفية وليس كذلك بل اللام اسمي من الموصولات وهو لايفيد التعريف في الشي الاخر فلايكون الخبر معرفة فلذا لم يرد ضمير الفصل قوله: مع غيره جواب اسئلة ثلاثة الاول انه لايصح توصيف الاسم بالمركب لان الاسم مفرد وهو مالا يدل جزئه علي جزء معناه والمركب هو مادل جزئه علي جزء معناه فتوصيف الاسم بالمركب من قبيل توصيف احد المتباينين بالمتباين الاخر وهو باطل والثاني ان هذا التعريف لايصدق علي فرد من افراد الاسم المعرب لان كل فردمن افراده مفرد مفرد لامركب والثالث ان تعريف الاسم المعرب لايكون مانعا عن دخول الغير لانه يدخل فيه بعلبك فانه مركب من بعل وبك ولم يشبه مبني الاصل مع انه ليس باسم معرب بل مبني لعدم وجود العامل معه وحاصل جوابه هو ان للمركب معنيين معني لغوي وهو المنضم مع الغير ومعنيً اصطلاحي وهاهو مادل جزئه علي جزء معناه والمراد من المركب في تعريف الاسم هو المعني اللغوي ولاشك ان الاسم مركب بالمعني اللغوي يكون منضما الي الغير في الكلام فصح التوصيف وكذا كل فرد من افراد الاسم المعرب وكذا خرج منه بعلبك لانه ليس بمركب مع الغير بل هو مركب من الغير قوله: تركيبا يتحقق معه عامله جواب سؤال

هو ان المراد من التركيب مع الغير لايخلو اما ان يكون المراد منه التركيب مع مقدر بان يراد من الغير العامل او يراد من التركيب مع الغير هو التركيب مع مطلق الغير العامل كان عاملاً او لا وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يخرج حينئذ عن تعريف الاسم المعرب سواء المبتداء والخبر لانهما لايكونان مركبين مع العامل لان عاملها معنوي وهو الابتداء ولايتصور تركيب اللفظمع المعني واما الثاني فلانه يدخل في تعريف المعرب حينئذ غلام في غلام زيد مع انه مبني لانَّهَ ايضا مركب مع الغير وهوزيد وحاصل جوابه هو انا نختار الشق الثاني بان المراد من التركيب مع الغير هو التركيب مع مطلق الغير ولكن بشرط ان يتحقق معه عامله فلايخرج عن التعريف المبتداء والخبر لان العامل متحقق معهما وكذا لايدخل غلام في غلام زيد لان في هذا التركيب لم يتحقق عامل غلام وايضا فيه رد علي الفاضل الهندي وصاحب المتوسط فان الفاضل الهندي اجاب عن غلام زيد بان المراد من الغير هو العامل والغلام في غلام زيد ليس بمركب مع معامله لان المضاف اليه هوزيد ليس بعامل في المضاف وان كان المضاف عاملاً في المضاف اليه فرد عليه بان المراد من التركيب هو التركيب مع مطلق الغير بشرط تحقق العامل ووجه الرد هو انه يخرج علي هذا المبتداء والخبر عن التعريف لان عاملها معنوي ولايمكن تركيب اللفظ مع المعني وصاحب المتوسط اجاب عن غلام زيد بان المراد من التركيب في تعريف المعرب هو التركيب الاسنادي وليس في غلام زيد تركيب اسنادي بل فيه تركيب اضافي فرد عليه الشارح بان المراد من التركيب هو التركيب مع مطلق الغير بشرط تحقق العامل ووجه الرد هو انه يخرج حينئذ عن التعريف المضاف اليه وسائر المعمولات قوله: عند المصنف واما عند صاحب المفصل فالاسماء المعدودة العارية عن المشابهة بمبني الاصل معربة قوله: اي لم يناسب جواب سوال مقدر وهو ان الاسم المبني مقابل للاسم المعرب واذا ذكر قيد وجودا في تعريف احد المتقابلين يذكر ذلك القيد عدما في تعريف المقابل الآخر والمصنف ذكر في تعريف المبني قيد المناسبة وجودا بانه ماناسب مبني الاصل فينبغي ان يذكر في تعريف المعرب قيد المناسبة عدماً وحاصل جوابه هو ان المراد من المشابهة هي المناسبة فالمناسبة معتبرة في تعريف المعرب عدماً وفي تعريف المبني وجوداً او تقرير الاعتراض هكذا بان تعريف الاسم المعرب لايكون مانعاً عن دخول الغير لانه يدخل فيه اين في قولهم اين زيد فاين مركب تركيبا يتحقق معه عامله وايضا لم يشبه مبني الاصل لان المشابهة عبارة عن الاشتراك في الوصف وليس الاشتراك في الوصف موجوداً بين اين وبين مبني الاصل مع انه مبني وحاصل جوابه هو ان المراد من المشابهة هي المناسبة ولاشك ان اين وان لم يكن مشابهاً بمبني الاصل لكنه مناسب مع مبني الاصل وذلك لان اين متضمن لمعني الاستفهام وهو معني الحرف أي الهمزة الذي هو مبني الاصل فبسبب وجود المناسبة خرج عن تعريف المعرب فان قيل ان ارادة المناسبة من المشابهة مجاز وفي المجاز لابد من وجود العلاقة والقرينة فما هما قلنا العلاقة هي ان المشابهة خاص والمناسبة عام فهو من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان علي اربعة اقسام

الاول المجانسة وهو عبارة عن الاشتراك في الجنس كالاشتراك بين الانسان والحمار في الحيوان والثاني المماثلة وهو عبارة عن الاشتراك في النوع مثل اشتراك زيد و عمرو في الانسان والثالث لمشاكلة وهو عبارة عن الاشتراك في الشكل والصورة و الرابع المشابهة وهو عبارة عن الاشتراك في الوصف واما القرينة فهي ان المصنف ذكر في تعريف المبني المناسبة فيكون المراد من المشابهة في تعريف المعرب المناسبة لان الشيء اذا اعتبر في تعريف احد المتقابلين وجوداً يكون معتبراً في تعريف المقابل الآخر عدماً قوله: مناسبة مؤثرة في منع الاعراب جواب سؤال مقدر هو ان تعريف المعرب لايكون جامعاً لافراده لخروج غير المنصرف فانه قسم من الاسم المعرب مع ان تعريف المعرب لايصدق عليه لان المأخوذ في تعريف الاسم المعرب المشابهة وكان المراد منها المناسبة فغير المنصرف مناسب مع مبني الاصل لانه يناسب الفعل الماضي وكذا الامر الحاضر في وجود الفرعيتين و حاصل جوابه هو ان المراد من المناسبة ليس مطلق المناسبة بل المراد منها المناسبة الخاصة وهي ما يكون مؤثراً في منع الاعراب ومناسبة غير المنصرف ليس بمؤثر في منع الاعراب لوجود المعارض فان مناسبته في وجود الفرعيتين انما هو مع مطلق الفعل فمناسبته مع الماضي والامر الحاضر يقتضي البناء ومناسبته مع المضارع يقتضي الاعراب والشيء لايكون مؤثراً عند وجود المعارض اوتقرير الإعتراض هكذا لما كان المراد من المشابهة المناسبة فلايوجد معرب في كلام العرب اصلاً لان كل اسم يناسب مبني الاصل في ان كل واحد منهما كلمة او لفظ وحاصل جوابه هو ان هذا الاعتراض انما كان وارداً لوكان المراد من المناسبة مطلق المناسبة وليس الامر كذلك بل المراد منه المناسبة المؤثرة في منع الأعراب ولاشك ان مثل هذه المناسبة لاتوجد لكل اسم فلايلزم كون كل اسم مبنيا ثم ان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب اذا ذكر في كتب النحو يراد منها ما ذكر ها صاحب المفصل من ان المناسبة المؤثرة تحصل باحد الامور الستة وسيجيء بيانها في بحث المبنيات فتكون المناسبة معلومة فاندفع مايرد انه اذا كان المراد المناسبة امؤثر فهي مجهولة فلزم التعريف بالمجهول وذلك باطل ووجه الاندفاع ظاهر قوله: أي المبني الذي هو الاصل في البناء جواب سؤال مقدر هو ان لفظ المبني اسم مفعول وهو لايضاف الا الي مفعول مالم يسم فاعله او الي الظرف وهاهنا مضاف الي لفظ الاصل فلابد ان يكون لفظ الاصل اما مفعول مالم يسم فاعله لاسم المفعول فيكون معناه مبني من حيث الاصل بان يكون اصله مبنياً او يكون معناه مبني في الاصل وعلي كلاالتقديرين يدخل في مبني الاصل الفعل المضارع لانه مبني من حيث الاصل وكذا مبني في الاصل لان اصله ماض وهو مبني فينبغي ان يبني الاسم لمشابهة الفعل المضارع وليس الامر كذلك وايضا يخرج عن مبني الاصل الفعل الماضي والحروف لانهما بنفسهما مبنيان لا ان اصلهما مبني فان الحروف لا اصل لها واما الماضي فاصله المصدر وهو ليس من المبنيات وايضا يلزم علي هذا ان يكون ضارب في قولهم زيد ضارب مبنيا لانه مشابه مبني الاصل وهو الفعل المضارع وايضا لزم الخلاف من الاجماع المركب لا

الاصل عند الجمهور ثلاثة الامر و الماضي والحروف وعند البعض اربعة الثلاثة هي
المذكورة والرابع الجملة من حيث هي فهذا اجماع منهم علي ابطال القول الاخر وحاصل
جوابه هو ان ماذكرته من ان المضاف اليه اسم المفعول اما مفعول مالم يسم فاعله او
الظرف انما هو في الاضافة بمعني اللام وهاهنا الاضافة بيانية فيكون معناه مبني هو الاصل في
البناء فيكون معني كلام المصنف ان اسم المعرب المركب الذي لم يشبه المبني الذي هو
الاصل في البناء فلايدخل في مبني الاصل الفعل المضارع فلايلزم شيء من تلك المحذورات
قوله: وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف فيه رد علي صاحب المفصل حيث عد الجملة
من قبيل مبني الاصل ومعني مبني الاصل هو ما لايكون معربا لالفظا ولا تقديرا ولا محلا
واما اسم المبني فهو مالا يكون معربا لفظا وتقديرا ولكن يقع معربا محلا وقيد الامر بقوله
بغير اللام ليخرج عنه الامر باللام لانه ليس بمبني الاصل بل هو معرب واعترض عليه
عصام الدين بانه لاحاجة الي التقيد بقوله بغير اللام لان الامر باللام انما يقال له امر عند
اهل التصريف واما عند النحاة فهو ليس قسم من الامر بل هو مضارع مجزوم واجاب عنه
جمال الدين بانا لانسلم انه لاحاجة الي ذلك التقيد بل الحاجة ماسة اليه لان الامر في عرف
النحاة حقيقة في الامر المقرون باللام فانه صرح بذلك المحقق التفتازاني في شرح المفتاح
والسيد الشريف في ترجمته الشريفية وهما اعرف بعرف اهل الفن ممن قال لاحاجة الي قوله
بغير اللام وهو عصام الدين وبعض الشارحين زعم ان ما قاله عصام الدين حق فاجابوا
عن اعتراضه بوجه آخر حاصله بان ذلك التقيد انما هو لرعاية المبتدي فانه يظن بل يعتقد
ان الامر مع اللام ايضا امر لانه خرج الآن من علم التصريف وفي علم التصريف الامر
باللام من اقسام الامر قوله: اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة جواب سؤال
مقدر هو ان الكافية لابن الحاجب مأخوذة من المفصل وصاحب الكشاف لم يذكر في
المفصل في تعريف الاسم المعرب التركيب حيث قال المعرب مالم يشبه مبني الاصل فلم
خالف عنه المصنف حيث ذكر التركيب في التعريف وحاصل جوابه هو انما خالف عنه
المصنف لان الاسماء المعدودة العارية من المشابهة مثل زيد وعمرو وبكر معربة عند صاحب
الكشاف وعند المصنف مبنية فترك صاحب الكشاف قيد التركيب في التعريف لادخال
اسماء المعدودة في التعريف ولما لم تكن الاسماء المعدودة عند المصنف معربة فلاخراجها عن
التعريف ذكر قيد التركيب قوله: وليس النزاع في المعرب الذي جواب سؤال مقدر هو
انه لايصح جعل الاسماء المعدودة معربة لان المعرب صيغة اسم المفعول مأخوذ من الاعراب
ومعناه مايعطي له الاعراب بان يكون الاعراب واقعة عليه بالفعل والاسماء المعدودة ليس
كذلك لعدم وقوع الاعراب عليها بالفعل بل يتلفظ بها بالسكون فكيف يجعل صاحب
الكشاف الاسماء المعدودة معربة وحاصل جوابه هو ان المعرب علي نوعين معرب لغوي
ومعرب اصطلاحي فوقوع الاعراب انما هو علي المعرب اللغوي لا علي المعرب
الاصطلاحي وصاحب الكشاف لايجعل الاسماء المعدودة معربة لغوية لانه لانزاع في المعرب

اللغوي بل فيه اتفاق بانه ما وقع عليه الاعراب بالفعل وان الاسماء المعدودة ليست منه بل النزاع في المعرب الاصطلاحي وصاحب الكشاف انما يجعل الاسماء المعدودة معربة اصطلاحية قوله: فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية يعني ان المعتبر في المعرب الاصطلاحي عند صاحب الكشاف امر واحد وهو صلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وذلك يحصل بعدم المشابهة مع مبني الاصل لان الاسم اذا لم يكن مشابها مع مبني الاصل فهو صالح لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهذا المعني موجود في الاسماء المعدودة لانها ايضا لعدم مشابهتا بمبني الاصل صالحة لاستحقاق الاعراب بعد التركيب فتكون معربة واما المصنف فالمعتبر في المعرب الاصطلاحي عنده امران الاول الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب والثاني حصول الاستحقاق بالفعل فالاول يحصل بعدم المشابهة مع مبني الاصل والثاني يحصل بالتركيب فلذا ذكر التركيب في تعريف المعرب فالاسماء المعدودة وان وجدت فيها الامر الاول ولكن لم يوجد فيها الامر الثاني فلذا كانت مبنية عند المصنف قوله: وانما عدل المصنف عما هو المشهور جواب سؤال مقدر هو ان الجمهور عرفوا المعرب بانه ما اختلف آخره باختلاف العومل والمصنفُ عدلَ عن تعريفهم وعرفه بغير ما عرفوا به فما وجه عدول المصنف عن تعريف الجمهور وحاصل جوابه هو ان في تعريف الجمهور تقدم الشيء علي نفسه وهو باطل وذلك لان الاختلاف المذكور أي اختلاف اخر المعرب باختلاف العوامل غرض ومقصود من معرفة المعرب وغرض الشيء يكون مؤخرا عن معرفة الشيء فيكون الاختلاف المذكور مؤخراً عن معرفة المعرب ولما كان معرفة المعرب بالاختلاف لزم تقدم الاختلاف علي نفسه وذلك باطل قوله: من لم تتبع لغة العرب جواب سؤال مقدر هو انا لانسلم ان الغرض من علم النحو هو معرفة احوال اواخر الكلم الثلاث لجوازً ان يعًرف ذلك من استعمال العرب وحاصل جوابه هو ان غرض علم النحو ذلك انما هو بالنسبة الي من لم يعرف احوال الاواخر بالتتبع والاستعمال فانه يعرف تلك الاحوال بواسطة علم النحو وليس ذلك غرضه مطلقا لان العالم باحكام لغة العرب بالتتبع والاستعمال لاحاجة له الي استعمال علم النحو قوله: معتدا بها جواب سؤال مقدر هو لانسلم انه لافائدة للعارف في علم النحو لانه له فائدة معرفة الاصطلاحات النحوية فانها لاتعرف الا بالنحو وحاصل جوابه هو ان المراد من الفائدة المنفية ليست مطلق الفائدة بل المراد الفائدة المعتدة بها وهي معرفة الاحكام لانها الفائدة الاصلية واما فائدة معرفة الاصطلاحية فليست معتدة بها لانها ليست فائدة اصلية لانها لاتكون مقصودة بالذات انما المقصود منها الاحكام قوله: أي من جملة جواب سؤال مقدر وهو لانسلم ان حكم المعرب هو ان يختلف اخره باختلاف العوامل لان بعض الاسماء المعدودة اذا ركبت مع عامله ابتداءً فحكمه حدوث الاعراب لا الاختلاف المذكور وحاصل جوابه هو انه ليس المراد ان حكم المعرب هو الاختلاف فقط حتي يكون شموله ضروريا لكل فرد من افراد المعرب بل المراد هو ان بعض احكامه الاختلاف المذكور بتقدير من التبعيضية في كلام

فبعض احكامه الاختلاف وبعض احكامه حدوث الاعراب قوله: احكام المعرب المصنف جواب سؤال مقدر هو ان تقدير من لايصح لان من تدخل علي المتعدد ولفظ حكمه مفرد فلايصح دخول من عليه وحاصل جوابه ان المفرد هاهنا بمعني الجمع فالحكم متعدد فيصح دخول من عليه ويمكن تقرير اصل الاعتراض بطريق آخر وهو ان المتبادر من معني اضافة الحكم الي ضمير المعرب ان تكون تلك الاضافة للاستغراق فيكون المعني ان مجموع احكامه هو الاختلاف المذكور وليس له حكم سواه وهذا باطل لانه له احكام اخر مثل حدوث الاعراب وحاصل جوابه هو ان الاضافة ليست للاستغراق بل هو للجنس الغير المعين فهو في قوة البعضية قوله: واثاره جواب سؤال مقدر هو انه لايصح حمل الاختلاف علي قوله وحكمه لان الحكم عبارة عن خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء او التخير والاختلاف المذكور مباين عنه فلايصح الحمل لان في الحمل لابد من الاتحاد وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الحكم الخطاب المذكور حتي لايصح الحمل بل المراد منه هو الحكم بمعني الاثر وحينئذ يصح الحمل لان الاختلاف اثر اعترض عليه عصام الدين بان الحكم بمعني الاثر وان اتي بهٖ اقوام بعد اقوام ولكن ليس هو اصطلاحا لاحد ولم اعثر عليه في فن من الفنون واجاب عنه التاشكندي بانا لانسلم انه ليس اصطلاح لاحد بل هو اصطلاح اهل اصول الفقه قوله: المترتبة عليه جواب سؤال مقدر هو انه لما كان المراد من الحكم الاثر لايصح اضافته الي الضمير المعرب لان الاختلاف اثر العامل لا اثر المعرب وحاصل جوابه هو ان الحكم وان كان اثرا للعامل فعلاقته مع العامل هي العلية ولكن المعرب محله فعلاقته مع المعرب المحلية فلعلاقة المحلية اضاف الحكم الي المعرب فالحكم يترتب علي المعرب وهو محله قوله: من حيث هو معرب جواب سوال مقدر وهو انا لانسلم ان حكم المعرب اختلاف الآخر لان الفاعل معرب مع ان حكمه الرفع لا الاختلاف وكذا المفعول معرب وحكمه النصب وكذا غير المنصرف معرب وحكمه عدم الدخول الكسرة والتنوين والمنصرف معرب وحكمه دخول الكسرة والتنوين وهكذا باقي الاسماء المعربة وحاصل جوابه هو ان حكمه الاختلاف انما هو من حيث هومعرب لا من حيث انه فاعل او مفعول او غير ذلك ولاشك ان المعرب من حيث هو معرب حكمه الاختلاف قوله: أي الحرف الذي هو آخر المعرب جواب سؤال مقدر هو ان هذا الحكم لايتناول المثني وجمع المذكر السالم فان في آخرهما نون وهو لايختلف باختلاف العوامل لابنفسه ولاحركته وحاصل جوابه هو ان المراد من الآخر هو آخر المعرب والنون في المثني وجمع المذكر ليس آخر المعرب بل هو كلمة عليحدة فآخر المثني الالف والياء وآخر الجمع الواو والياء ولاشك انها تختلف باختلاف العوامل قوله: ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر جواب سؤال مقدر هو ان هذا الحكم لايتناول زيد في قولنا جاءني زيد رئيت زيدا مررت بزيد فان زيدٌ معربٌ مع آخره وهو الدال لم يختلف باختلاف العوامل وحاصل جوابه هو ان اختلاف الآخر اعم من ان يكون ذاتا اذاكان الاعراب بالحروف اوصفة اذا كان

الاعراب بالحركة فالمراد بالاختلاف ذاتاً هو ان يتبدل حرف بحرف والاختلاف صفة هو ان يتبدل صفة بصفة قوله: حقيقة او حكما جواب سؤال مقدر هو ان الاعراب في نحو رئيت مسلمين ومررت بمسلمين بالحرف مع انه لم يختلف اخره وهو الياء وحاصل جوابه هو ان الاختلاف ذاتا اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهاهنا وان لم يوجد الاختلاف الحقيقي لكن الاختلاف الحكمي موجود لان الياء بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر قوله: او صفة بان يتبدل صفة بصفة يرد عليه ان اطلاق الصفة علي الحركة لايصح لان الصفة تكون قائمة بالموصوف والحركة ليست قائمة بالحرف بل تكون قائمة بمن قام به الحرف وهو المتكلم وايضا الصفة تكون محمولة علي الموصوف والحركة لاتحمل علي الموصوف واجاب عنه عبد الغفور بان اطلاق الصفة علي الحركة ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز فكما ان الصفة تكون تابعة للموصوف.فكذلك الحركة تكون تابعة للحرف في التلفظ فالمراد من الصفة هاهنا هي الحالة الشبيهة بالصفة ومشابهتها بالصفة انما هي في التبعية في التلفظ قوله: حقيقة او حكما جواب سؤال مقدر هو ان الاعراب في قولنا رئيت احمد ومررب باحمد بالحركة مع ان اخره لم يختلف باختلاف العوامل وحاصل جوابه هو ان الاختلاف عم من ان يكون حقيقة او حكما وهاهنا وان لم يوجد الاول لكن الثاني موجوداً لان الفتحة بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر قوله: أي بسبب اختلاف العوامل فيه اشارة الي ان الباء في قوله باختلاف العوامل سببية فيكون اختلاف العوامل سببا لاختلاف الاخر يرد عليه انا لانسلم ان اختلاف سبب لاختلاف الاخر بل سببه الاعراب وايضا بين كلامي الشارح تناقض فانه يعلم من هذا القول ان السبب لاختلاف آخر المعرب هو اختلاف ويعلم من قوله الآتيَ في تعريف الاعراب ان السبب لاختلاف الآخر هو الاعراب اجاب عنه عبد الرحمن بان المراد من السبب هاهنا السبب البعيد واما الاعراب فهو سبب قريب فاندفع المحذوران قوله: الداخلة عليه جواب سؤال مقدر هو انا لانسلم ان الاختلاف في الآخر بسبب اختلاف العوامل حكم المعرب لانه لوكانَ حكماً للمعرب لكان مختصا بالمعرب ولان حكم الشيء يكون خاصة له واختلاف الآخر هاهنا ليس بمختص بالاسم المعرب فانه كما يوجد في المعرب كذلك يوجد في المبني ايضا فلايكون حكماً للمعرب فانه يجوز عند النحاة ضمة من وفتحته وكسرته فيما اذا قال السائل جاءني زيد فقال المجيب منُ بضم النون لمتابعة ضمة زيد واذا قال السائل رئيت زيداً فقال المجيب منَ بفتح النون لمتابعة فتحة زيد واذا قال مررت بزيد فقال المجيب منِ بكسر النون لمتابعة كسرة زيد فان من مبني مع انه اختلف آخره باختلاف العوامل وهي حركات الدال وحاصل جوابه هو ان المعتبر في حكم المعرب ليس مطلق اختلاف الآخر بل المعتبر الاختلاف الذي يكون بسبب العوامل الداخلة علي ذلك الاسم الذي اختلف آخره باختلاف العوامل والاختلاف في مادة الاعتراض هو انما سبب اختلاف العوامل ولكن ليست ذلك العوامل دخلة علي ذلك الاسم لان الاسم في مادة النقض هو

من والعوامل هي حركات الدال وتلك الحركات لم تكن داخلة عليه او تقرير الاعتراض هكذا بانا لا نسلم ان اختلاف العوامل سبب لاختلاف آخر المعرب فان اختلاف العوامل موجود في قولنا جاء رئيت ب ومع ذلك لم يختلف به اخر المعرب وهو زيد اذا وقع غير مركب وحاصل جوابه هو انه ليس مطلق الاختلاف سبب لاختلاف الآخر بل السبب هو اختلاف العوامل الداخلة علي الاسم المعرب وفي مادة النقض تلك العوامل ليست داخلة علي الاسم المعرب قوله: في العمل جواب سؤال مقدر هو انا لانسلم ان آخر المعرب يختلف باختلاف العوامل بل الا ختلاف قد يكون موجودا ولايكون آخر المعرب مختلفا مثل ان زيداً مضروب وضربت زيداً واني ضارب زيداً فان اختلاف العوامل موجود بالحرفية والفعلية والاسمية مع ان آخر زيد لم يختلف بل علي حالة واحدة وهو النصب وحاصل جوابه هو ان المراد من اختلاف العوامل هو الاختلاف في العمل وهاهنا الاختلاف في العمل ليس بموجود بل الموجود هو الاختلاف بالاسمية والفعلية والحرفية قوله: بان يعمل بعض منها خلاف مايعمل البعض الآخر جواب سؤال مقدر وان هاهنا الاختلاف في العمل ايضا موجود لان عمل الفعل بالذات لوضعه للعمل وعمل الاسم والحرف لمشابهة الفعل لعدم وضعهما للعمل وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من اختلاف العمل ماذكرته بل المراد منه هو ان يعمل بعض منها بخلاف مايعمل البعض الآخر ومثل هذا الاختلاف ليس بموجود في مادة النقض لان الكل يعمل النصب قوله: وانما خصصنا هذا هو بيان فائدة التقيد بقوله في العمل بان فائدته دفع الاعتراض وقد او ضحنا الاعتراض والجواب مفصلاً قوله: نصب علي التميز جواب سؤال مقدر هو ان المتبادر ان لفظا وتقديرا منصوبان علي انهما مصدران أي من قبيل المفعول المطلق ولايصدق عليهما تعريفه لان الفعل المذكور وهو يختلف ليس بمشتمل عليهما اشتمال الكل علي الجزء بل هو مشتمل بذلك الاشتمال علي الاختلاف وحاصل جوابه هو انهما منصوبان علي التميز عن نسبة يختلف الي آخره قوله: أي يختلف لفظ آخره او تقديره فيه اشارة الي ان هذا التميز محول عن الفاعل لان التميز عن النسبة الي الفاعل يكون فاعلاً وهاهنا ايضا هو تميز عن نسبة يختلف الي الفاعل فيكون ذلك فاعلاً في المعني قوله: او علي المصدرية أي يختلف اختلاف جواب ثان عن ذلك الاعتراض بان لفظاً وتقديرا منصوبان علي انهما من قبيل المفعول المطلق لكن باعتبار المضاف فانهما كانا في الاصل اختلاف لفظ واختلاف تقدير فالمفعول المطلق هو لفظ اختلاف ولاشك ان يختلف مشتمل عليه من قبيل اشتمال الكل علي الجزء ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه ويمكن ان يقرر كلام الشارح بطريق آخر وهو انه ورد اولاً بان لفظاً وتقديرا منصوبان وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبهما فاجاب اولاً بان نصبهما علي انهما تميزان وثانيا بان نصبهما علي المصدرية فورد علي الجواب الثاني بان المصدر المفعول المطلق هو مايكون الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل علي جزء والفعل المذكور هاهنا هو يختلف وهو ليس بمشتمل عليهما

بذلك الاشتمال فاجاب عنه بان مصدريتهما باعتبار المضاف المحذوف وهولفظ اختلاف ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه قوله: مثنيً او مجموعاً فان قيل ان لفظ مسلمين لايخلو اما مقروء بفتح الميم او بكسر الميم فان كان الاول فهو مثنيً قوله مجموعا وان كان مقروء بفتح الميم فهو مجموع فلايصح قوله مثنيً قلنا المراد هو هذا النقش مع قطع النظر عن فتح الميم وكسرها وهذا النقش يشمل الجمع والمثني كليهما قوله: فليكن هذا الحكم أي حدوث الاعراب بدخول العامل قوله: من هذا القبيل أي من جملة الاحكام التي لم تذكر هاهنا قوله: غاية الامر ان هذا الحكم وهو قوله وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل قوله: أي حركة او حرف جواب سؤال مقدر هو ان كلمة مامن الفاظ العموم فيكون المراد منها الشيء فيصدق تعريف الاعرابُ علـيٰ العامـل والمعـني المقتضي للاعراب والاسناد لان بهذه الامور ايضا يختلف آخر المعرب وحاصل جوابه هـو ان كلمة كما تجيء للعموم فكذلك تجيء للخصوص ايضا وهاهنا للخصوص بـان المـراد منها الحركة او الحرف فيخرج تلك الامور عن التعريف فصار التعريف مانعاً عن دخـول الغير فان قيل نسلم ان كلمة ما تجيء للخصوص ولكن لابد عند ارادة المعني الخاص منها من القرينة لان الخصوص خلاف الظاهر الذي هو العموم وارادة خلاف الظاهر لايجـوز بدون القرينة فما هي اجاب عنه عبد الغفور اولاً بان القرينة موجودة وهي الشهرة امـر الاعراب بانه حركة اوحرف وثانياً ان القرينة هو ذكر اصناف الاعراب فيما بعد فان قيل ارادة الحركة والحرف معا من كلمة مالا يجوز لانه يلزم ارادة الفردين المختلفين باعتبـار الماهية عن لفظ واحد وذلك غير جائز قلنا المراد من كلمة ما هو الحركة فقط ولكن بحذف المعطوف وهو الحرف فقوله حركة تفسير كلمة ما وقوله او حرف بيان المعطوف فان قيل اذا اريد الحركة او الحرف فايضا يرد النقض بالعامل الذي هو حرف واحد مثـل البـاء الجارة فانه حرف يختلف به آخر المعرب فصدق عليه تعريف الاعراب قلنـا المـراد مـن الحركة والحرف ما يكون في الآخر والباء يكون في الاول او نقول المراد من الحرف هـو الحرف من حروف المباني والباء من حروف المعاني فلايصدق عليه تعريف الاعراب قولـه: من حيث هو معرب جواب سؤال مقدر هو ان تعريف الاعراب لايكون مانعا عن دخول الغير لانه يدخل فيه كسرة غلاميْ فان بهذه الكسرة اختلف آخر المعرب وهو غلامـي في جاءني غلامي وحاصل جوابه هو ان المراد من اختلاف المعرب بالاعراب هو ان يكون من حيث هو معرب واختلاف آخر غلامي بتلك الكسرة ليس من حيث انه معرب بل هـو لاجل اقتضاء ياء المتكلم كسرة ماقبلها قوله: ذاتاً او صفة جواب سؤال مقـدر هـو ان تعريف الاعراب ليس بجامع لخروج الاعراب بالحركة عنه كما في قولنا جاء ني زيد رئيت زيدا ولم يختلف آخر زيد وهو الدال وحاصل جوابه هو ان اختلاف الاخر اعـم مـن ان يكون ذاتا كما في الاعراب بالحرف او صفة كما في الاعراب بالحركة قولـه:أي بتلـك الحركة او الحرف بيان لمرجع الضمير المجرورفي قوله به بانه راجع الي الحركة او الحـرف

والحركة وان كانت مؤنثاً ولكن ارجاع الضمير المذكر اليه باعتبار لفظ كلمة ما فانها باعتبار اللفظ مذكر قوله: وحين يراد بما الموصولة هذا بيان فائدة تفسير كلمة ما بقوله اي حركة او حرف فان قيل ان بين كلامي الشارح تناقض لانه فسر كلمة ما فيما سبق بالنكرة وهي حركة فيعلم الها موصوفة واطلق عليها هاهنا موصولة فيعلم منه الها موصولة اشار جمال الدين الي جوابه بالها موصولة ولكن تفسيرها فيما سبق بالنكرة انما هو لاجل ان الموصول عهد ذهني لالها وقعت خبرا والاصل في الخبر التنكير او نقول الها موصوفة وفي تفسيرها بالنكرة اشارة ال كونه موصوفة ولكن اطلق عليها موصولة هاهنا للاشارة الي جواز كولها موصولة ولكن الاولى كولها موصوفة لتكون نكرة لان الاصل في الخبر التنكير قوله: ولو ابقيت جواب ثان عن اعتراض العامل والمعني المقتضي للاعراب وحاصل ان الباء في قوله به للسببية والمتبادر من السبب هو السبب القريب فيكون المعني ان الاعراب سبب قريب للاختلاف فيخرج العامل لوجود ثلاثة وسائط بين العامل ولاختلاف الأول الاسناد والثاني المعني المقتضي والثالث الاعراب وكذا يخرج المعني المقتضي لانه ايضا بعيد لوجود واسطة هو الاعراب واما الاعراب فسبب قريب للاختلاف لعدم وجود واسطة بينه وبين الاختلاف قوله: وبقيد الحيثية بيان فائدة قيد الحيثية لاخراج حركة غلامي قوله: لانه معرب جواب سؤال مقدر هو انه لاحاجة الي قيد الحيثية لاخراج حركة غلامي لانه خارج بقوله اختلف آخره فانّ الضمير في آخره راجع الي المعرب ولفظ غلامي في غلامي ليس بمعرب بل مبني فتلك الحركة لم يختلف آخر المعرب بل آخر المبني وحاصل جوابه هو ان غلام في غلامي وان كان مبنياً علي مذهب بعض النحاة لكن عند المصنف معرب فلابد لاخراج حركته وهي الكسرة من قيد الحيثية ودليل بعض النحاة علي بنائه هو انه مضاف الي المبني وهو ياء المتكلم وبين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال والامتزاج فصار آخر الغلام في الوسط و لايجري الاعراب في الوسط ودليل المصنف علي اعرابه هو انه مضاف والاضافة من اعظم خواص الاسم فيكون معرباً قوله: وبهذا القدر جواب سؤال مقدر هو ان قوله ليدل لا يخلوا اما ان يكون داخلاً في التعريف او خارجاً عنه فان كان داخلاً في التعريف فلابد من شيء محترز عنه بهذا القيد لان القيود المأخوذة في التعريفات انما تكون للاحتراز وان كان خارجاً فيكون ذكره مستدركاً وحاصل جوابه هو انه داخل في التعريف ولكن لانسلم ان القيود المأخوذة انما تكون للاحتراز بل قد يؤخذ القيد لفائدة أخرى وهاهنا ايضا كذلك فان فائدته هو التنبيه علي اختلاف وضع الاعراب بان فائدته هو الدلالة علي المعاني المعتورة قوله: فكان اراد جواب سؤال مقدر هو ان جعل قوله ليدل داخلاً في تعريف الاعراب توجيه قول الغير بما لا يرضيٰ به قائله فان القائل وهو المصنف قال في شرح الكافية المسمي باماني الكافية ليس هذا من تمام الحد فيعلم من هذا القول ان ذلك القول خارج من التعريف وحاصل جوابه هو انه ليس مراد المصنف هو انه ليس من اجزاء الحد بل مراده هو انه ليس له دخل في الجامعية والمانعية وان كان داخلاً ف يالحد

وايضاً فيه رد علي دليل الشارح الهندي فان يقول ان قوله ليدل خارج عن التعريف بدليل قول المصنف في شرح هذا الكتاب حيث قال ليس هذا من تمام الحد بان معناه انه خارج عن الحد وحاصل الرد عليه هو ان معناه ليس كذلك بل معناه انه ليس له دخل في الجامعية والمانعية وان كان داخلاً في التعريف قوله: لانه خارج عن الحد هذا رد علي الشارح الهندي فانه ذهب الي ان قوله ليدل خارج من الحد ليس من اجزائه وان اللام في قوله ليدل متعلق بامر خارج عن اجزاء التعريف وهو وضع فيكون التقدير وضع الاعراب ليدل علي المعاني المعتورة عليه قوله:المفهوم من فحوى الكلام ووجه الفهم هو ان الكلام في الالفاظ الموضوعة قوله: فانه بعيد هذا هو وجه الرد وحاصله هو ان اخراج قوله ليدل من اجزاء التعريف وتعلقه بامر خارج بعيد عن الفهم غاية البعد اما نفس البعد فلانه لانظر لوضع الاعراب هاهنا لاقصداً ولاتبعا هكذا قال المحرم الافندي واما غاية البعد فلان الذهن لا يسبق الي انه متعلق بوضع الاعراب هكذا قاله جمال الدين قوله: فاللام متعلق هذا تفريع علي قوله لانه خارج عن الحد قوله: الاختلاف او مابه الاختلاف اشار بهذا الترديد الي المذهبين في الاعراب الاول ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف لان الاعراب مقابل البناء والبناء عبارة عن نفس القرار دون ما به القرار فيكون الاعراب ايضا عبارة عن نفس الاختلاف لامابه الاختلاف والمذهب الثاني هو ان الاعراب عبارة عما يتحقق به الاختلاف كا الحركة والحرف لان الاعراب دال علي المعاني المعتورة وهي مابه الاختلاف لانفس الاختلاف فيكون دالها ايضا مابه الاختلاف لانفس الاختلاف لتحصل الموافقة بين الدال والمدلول والمصنف اختار المذهب الثاني لانه قال في تعريف الاعراب ما اختلف آخره به فان قيل لما كان المختار هو المذهب الثاني عند المصنف فينبغي للشارح ان يقدم قوله مابه الاختلاف علي قوله الاختلاف قلنا وان كان المختار عند المصنف هوالمذهب الثاني فينبغي ان يقدم قوله مابه الاختلاف علي قوله الاختلاف ولكن لما كان الاختلاف جزء مـا بـه الاختلاف والجزء يكون مقدماً عل الكل طبعاً فقدمه وضعاً وذكراً ليوافق الوضع الطبع قوله: يعني الفاعلية هذا رد علي الشيخ الرضي لانه قال ان هذه المعاني هي كون الاسم عمدة وكون الاسم فضلة من دون واسطة حرف الجر وكون الاسم فضلة بواسطة حرف الجر ووجه الرد ان ماقاله الشيخ الرضي مخالف لقول المصنف لانه قال فالرفع علم الفاعلية الخ فانه يعلم منه ان المعاني هي الفاعلية والمفعوليه والاضافة واما ما قال الشارح فهو موافق لما قاله المصنف كما هو الظاهر قوله: علي صيغة اسم الفاعل فيه رد عل الشارح الهندي فانه قال ان معتورة علي صيغة اسم المفعول لدفع الاعتراضين الواردين عليه علي تقدير جعله صيغة اسم الفاعل الاول ان معتورة متعد بنفسه فلاحاجة الي تعديته بكلمة علي والثاني انه بمعني الاخذ وصلته اما الباء او اللامُ كما يقال اخذبه واخذله فاجاب بان هذين الاعتراضين انما كان واردين لوكان صيغة اسم الفاعل وليس كذلك بل هوصيغة اسم المفعول فيكون لازمياً لان المتعدي الي المفعول الواحد بنفسه اذا اُخذ منه اسم المفعول يصير

لازمياً فصح تعديته بكلمة علي وكذا يصح حينئذ ان تكون صلته كلمة علي لان في اسم المفعول معني الوقوع وكلمة علي تقع صلة الوقوعَ فرد عليه الشارح بقوله علي صيغة اسم الفاعل ووجه الرد هوان الاصل في الفعل وشبه الفعل الاسناد الي الفاعل واما الاسناد الي المفعول فهو خلاف الاصل ولاشك انه يكون الاسناد الي المفعول علي تقدير كونه صيغة اسم المفعول وايضا لوكان علي صيغة اسم المفعول يلزم خلاف مقصود المصنف لان مقصوده هو توصيف المعاني بصفة الاعتوار بان بعض المعاني طارياً علي البعض الآخر وهذا المعني انما يحصل اذاكان معتورة صيغة اسم الفاعل واما اذا كان صيغة اسم المفعول يكون المعني ان الاسم المعرب يكون طارياً علي هذه المعاني فلايدل علي البدلية بين تلك المعاني لان طريان المعرب اعم من ان يكون علي هذه المعاني مجتمعة اوواحدة بعد واحدة وايضا ان المعرب ذات وهذه المعاني اوصاف والمناسب هوطريان الوصف علي الذات لاالعكس فلما كان معتورة علي صيغة اسم الفاعل عند الشارح فورد عليه الاعتراضان المذكوران فاجاب عنه بقوله: علي تضمين مثل معني الورود و حاصل جوابه هو ان معتورة متضمن معني الورود والاستلاء فيكون معناه ليدل علي المعاني الواردة عليه أي علي الاسم المعرب ومستولية عليه ولاشك ان الورود والاستلاء لازميان فيصح تعديتهما بكلمة علي وايضا يقع صلتهما كلمة علي قوله: يقال اعتور والشيء جواب سؤال مقدر هو ان الواو في قوله متعورة وكذا في قوله اعتور متحرك مفتوح ما قبلها فينبغي ان يبدل بالالف مع ان ذلك لايبدل علي الالف وحاصل جوابه هو ان اعتور بمعني تعاور ومعتور بمعني متعاور وفي تعاور ومتعاور لايبدل الواو بالالف لعدم كون ماقبله مفتوحا فكذا لايبدل في اعتور ومعتور ايضا للمشاركة المعنوية قوله: أي اخذه جماعة توطية الي بيان وجه الاختلاف للاعراب قوله: فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب جواب سؤال مقدر هو انه لم وضع الاعراب مختلفا بان وضعت لكل معنيٍ علامة ولم لم يجعل علامة واحدة لجميع تلك المعاني كالرفع بان وضعت لدلالة علي الفاعلية والمفعولية والاضافة اويجعل النصب هكذا او الجر فتحصل القلة في الاعراب الذي هو عرض والاصل فيه القلة وحاصل جوابه هو ان الاعراب علامة دالة علي المعاني ولما كانت هذه المعاني متضادة غير مجتمعة في محل واحد فلايكفي لها العلامة الوحدة فينبغي ان تكون لها علامات ايضا مختلفة متضادة فاذا لم تجتمعَ هذه المعاني ينبغي ان لايجمع علاماتها ايضا لان الأصل هو ان الدال بحسب المدلول فلاجل ذلك وضع اصل الاعراب للدلالة علي تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني قوله: فوضع اصل الاعراب تفريع علي قوله فاذا تداولت المعاني الخ.

قوله: وانما جعل الاعراب جواب سؤال مقدر هو انه ينبغي ان يكون جريان الاعراب في وسط الاسم علي قياس الفعل لان التميزُ في الأفعال انما هو بحركة العين وحاصل جوابه هو ان الاسم دال علي نفس المسمي واعرابه يدل علي صفة ذلك المسمي ولاشك ان الصفة تكون متاخرة عن المسمي فينبغي ان يكون دالها ايضا متاخراً عن دال المسمي ليكون الدال

علي وفق المدلول مثل جاءني زيد فان زيد يدل علي نفس المسمي وهو الشخص المعين واعرابه وهو الرفع يدل علي صفة هذا المسمي وهي الفاعلية او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان للاسم المحلة ثلاثة الاول والوسط والآخر فلم خص الاعراب بالآخر وحاصل جوابه ظاهر او يقال في تقرير الاعتراض هكذا ان الاعراب اثر العامل ولاشك ان العامل انما يكون في اول الاسم فينبغي ان يكون الاعراب ايضا في اول الاسم ليكون الاثر علي وفق المؤثر وحاصل جوابه ظاهر يرد علي قوله في آخر الاسم بانا لانسلم ان الاعراب في آخر الاسم لان البعض من الاعراب هو الاعراب بالحرف وليس هو في آخر الاسم بل نفس الآخر فاجاب عصام الدين بان المراد منه الاعراب بالحركة الذي هو الاصل فيكون الاعراب بالحرف تابعاً له وثانيا ان المراد مطلق الاعراب سواء كان بالحركة او بالحرف ولكن اعم من ان يكون ذلك التأخير حقيقة كما في الاعراب بالحركة اوحكما كما في الاعراب بالحرف وانما كان التأخر في الاعراب بالحرف حكماً لان فيه التأخر عن الاكثر ولاشك ان الاكثر في حكم الكل فان قيل الحركة لاتكون متأخرة عن الكلمة بل تكون مع الآخر اجاب عنه صاحب الكشف بان الحركة بعض الحرف فان الضمة مثلاً بعض الواو فاذا اتي بها تكون بعد الكلمة بحسب الزمان ولكن من فرط اتصالها بها يتوهم انها مع الآخر والي هذا الجواب اشار عصام الدين بقوله وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها فصاحب الكشف موضح لجوابه قوله: وهو مأخوذ فيه اشارة الي بيان المعني اللغوي للاعراب بان معناه اللغوي هو الايضاح قوله: من اعربه أي مصدر اعربه وهو الاعراب ولكن الاعراب المشتق هو الاعراب الاصطلاحي و الاعراب المشتق منه هو الاعراب اللغوي قوله: او من عربت هذا هو بيان الاحتمال الثاني في المعني اللغوي للاعراب قوله: علي ان يكون الهمزة جواب سؤال مقدر هو ان تسمية الاعراب الاصطلاحي باسم الاعراب علي الاحتمال الاول صحيح لوجود المناسبة لان الاعراب الاصطلاحي ايضا يوضح المعاني ولكن تسمية بالاعراب باعتبار الاحتمال الثاني لايصح لان معناه علي هذا الاحتمال هو الافساد فليس المناسبة موجودة لان الاعراب الاصطلاحي لايفيد الفساد لانه ليس بمفسد بل مصحح وحاصل جوابه ليس معني الاعراب علي الاحتمال الثاني الافساد بل معناه ازالة الافساد لان الهمزة للسلب ولاشك في وجود المناسبة حينئذ لان الاعراب يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض آخر قوله: أي انواع اعراب الاسم جواب سؤال مقدر هو ان حصر انواع الاعراب في هذه الثلاثة لايصح لوجود نوع رابع للاعراب وهو الجزم وحاصل جوابه ليس المراد انواع مطلق الاعراب سواء كان اعراب الاسم او الفعل بل المراد انواع اعراب الاسم ولاشك ان انواع اعراب الاسم ثلاثة واما الجزم فهو اعراب الفعل قوله: ثلاثة جواب سؤال مقدر هو ان قوله وانواعه مبتداء وقوله رفع ونصب وجر كل واحد منهما خبر ولايصح خبرية كل واحد من هذا المبتداء لان الخبر يكون محمولا علي المبتداء وهاهنا لايصح الحمل لانه يلزم حمل المفرد علي الجمع وذلك باطل وحاصل

جوابه ان هذا الاعتراض انما كان واردا لو كان كل واحد منهما خبراً كما قلت وليس الامر كذلك بل الخبر مجموع الثلاثة بطريق تقديم العطف علي الربط ففي تقدير ثلاثة اشارة الي ان العطف مقدم علي الربط قوله: هذه الاسماء الثلاثة جواب سؤال مقدر هو لم لم يقل المصنف الرفع والنصب والجر والواو والالف والياء لان هذه الثلاثة ايضاً من قبل الاعراب وحاصل جوابه هو ان الرفع والنصب والجر ليست مختصة بالحركات الثلاثة بل شاملة لتلك الحروف الثلاثة ايضا فلاحاجة الي ذكر تلك الحروف بخلاف الضمة والفتحة جواب سؤال مقدر هو انه لم لم يقل ضمة وفتحة وكسرة مكان رفع ونصب وجر وحاصل جوابه هو انّ كلامنا في الاعراب وهذه لاتختص بالاعراب بل شاملة للحركات البنائية ايضا بل استعمالها في الحركات البنائية اكثر من استعمالها في الحركات الاعرابية قوله: حركة كان دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد بالرفع الحركة لانها الاصلي في الاعراب فلايعلم حال الاعراب بالحرف وحاصل الدفع ان المراد من الرفع الحركة قوله: اي علامته جواب سؤالين الاول انا لانسلم ان الرفع علم الفاعلية لان علم الشيء يكون محمولاً علي ذلك الشيء والرفع لايحمل علي الفاعل فلايقال الفاعل رفع والثاني ان اطلاق العلم علي الحركات الاعرابية وكذا الحروف الاعرابية لايصح لان العلم قسم من الاسم والحروف الاعرابية من قبيل الحرف واما الحركات الاعرابية فلانها ليست بكلمة وحاصل جوابه هو ان هذين الاعتراضين انما كانا واردين لوكان المراد من العلم المعنى الاصطلاحي الذي هو قسم من المعرفة وليس الامر كذلك بل المراد من العلم هو المعنى اللغوي أي العلامة ولايشترط في العلامة الحمل علي ذي العلامة وكذا يصح اطلاق العلامة علي الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية قوله: كون الشيء فاعلاً جواب اسئلة ثلاثة الاول انا لانسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشيء لاتنفك عن الشيء والرفع ينفك عن الفاعل فان زيداً في جاءني زيد فاعل وفيه رفع واذا قيل رئيت زيداً انفك عنه الرفع والثاني هوان الاصل في العبارة الاختصار فينبغي ان يقول المصنف علم الفاعل بدون ذكر الياء والتاء والثالث ان المتبادر ان الياء في الفاعلية للنسبة فيكون المعنى ان الرفع علامة الشيء المنسوب الي الفاعل مع ان الرفع ليس علامة الشيء المنسوب الي الفاعل بل علامة الفاعل وحاصل جوابه هو ان الرفع علامة كون الشيء فاعلاً أي علامة هذا الوصف لا علامة ذات الفاعل وهو زيد فلاباس بانفكاكه عن زيد واذا كان علامة هذا الوصف فلو قيل علامة الفاعل لكان علامة لذات الفاعل وليس الامر كذلك وايضا ان الياء ليست للنسبة حتى يلزم كون الرفع علامة الشيء المنسوب الي الفاعل بل مصدرية قوله: حقيقة او حكماً جواب سؤال مقدر هو ان علامة الشيء تكون مختصة بذلك الشيء والرفع لايختص بالفاعل لوجوده في غيره وهو المبتداء والخبر وغيرهما من المرفوعات وحاصل جوابه هو ان الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وباقي المرفوعات من قبيل الفاعل الحكمي والمراد بالفاعل الحكمي هو مايكون فيه خاصة الفاعل وللفاعل خاصتان:

احديهما ان يكون مسنداً اليه وثانيهما ان يكون جزء ثانياً من الجملة ولاشك ان في بعض المرفوعات الخاصة الاولي موجودة وفي بعضها الخاصة الثانية موجودة قوله: يشمل هذا هو بيان العلة لتعميم الفاعل من الحقيقي والحكمي قوله:أي علامة كون الشيء مفعولاً حقيقاً اوحكماً هذا بمثل مامر سؤالا وجوابا قوله كون الشيء مضاف اليه جواب سؤال مقدر هو انا لانسلم ان الجر علم الاضافة لان الاضافة موجودة في غلام في مثل جاءني غلام زيدٌ مع ان الجر ليس فيه بموجود في غلام بل هو مرفوع لكونه فاعلا وحاصل جوابه هو ان المراد من الاضافة هو كون الشيء مضافا اليه وغلام في ذلك ليس بمضاف اليه بل هو مضاف قوله: و اذا كانت الاضافة جواب سؤال مقدر هو انه مالوجه للمصنف حيث غير الاسلوب بان الحق الياء المصدرية بالفاعلية والمفعولية ولم يلحقها بالاضافة وحاصل جوابه هو ان الحاق الياء انما يكون ليصير اللفظ بالحاقها مصدرا والاضافة بنفسها مصدر فلاحاجة فيها الي الحاق الياء المصدرية بخلاف الفاعلية والمفعولية قوله: وانمااُختص الرفع جواب سؤال مقدر هو انه لم اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه ولم لم يعكس وحاصل جوابه ظاهر قوله: لانه واحد أي باعتبار النوع قوله: فاعطي الثقيل رعاية للتعادل قوله: لانها خمسة باعتبار النوع ثم ان اختصاص الرفع بالفاعل انما هو اضافي بالنسبة الي المفعول وملحاقاتها والمضاف اليه لابالنسبة الي ملحقات الفاعل وكذا النصب مختص بالنسبة الي الفاعل وملحقاته والمضاف اليه لابالنسبة اليملحقات المفعول قوله: لفظياً كان دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد من العامل العامل اللفظي لقوته فلايكون هذا التعريف للعامل المعنوي وحاصل الدفع ان المراد من العامل اعم فيكون تعريف لكليهما قولــه: أي يحصل جواب سؤالين الاول ان تعريف العامل لايكون مانعا عن دخول الغيــر لــدخول المعرب فيه لان قيام المعاني المعتورة ليس الابالمعرب والثاني ان يتقوم مشتق من القيام وهــو يتصور من ذوي الروح والمعاني ليست كذلك وحاصل جوابه ان المراد من يتقوم هو يحصل ولاشك ان حصول المعاني انما يكون بالعامل لابالمعرب وكذا الحصول يتصور من غير ذوي الروح ايضا فهذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله: أي معني فيه اشارة الي ان اللام في المعني في عبارة الماتن للعهد الذهني قوله: من المعاني المعتورة جواب سؤال مقدر هــو ان تعريف العامل لايكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه حرف المضارعة لان به ايضــا يحصل المعني المقتضي للاعراب لان به يحصل مشابهة المضارع مع اسم الفاعل وتلك المشابهة تقتضي الاعراب في المضارع لان المضارع انما صار معربا لاجل تلك المشــابهة وحاصــل جوابه هو ان المراد من المعني المقتضي للاعراب ليس مطلق المعني بل المراد منه المعني الخاص وهو ان يكون من المعاني المعتورة علي المعرب من الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله: ففــي جاءني زيد جاء عامل جواب سؤال مقدر هو ان توصيف المعني بالاقتضاء لايصــح لان الاقتضاء من خواص ذي الروح وهذه المعاني الثلاثة المعتورة علي المعرب ليست مــن ذي الروح وحاصل جوابه هو ان الاقتضاء علي نوعين ذاتي وهو مايكون ثابتاً لشيء من دون

دخل الاصطلاح فيه وهو من خواص ذي الروح وغير ذاتي وهو مايكون فيه دخل الاصطلاح وهذا يتحقق في غير ذوي الروح ايضا ولاشك ان اقتضاء الاعراب ليس بحسب الذات بل بحسب الاصطلاح بان النحاة جعلوا هذه العلامات لهذه المعاني قوله: أي الذي لم يكن شيء جواب سؤال مقدر هو ان هذا منقوض بقولهم جاءني غلام زيد ورئيت غلام زيد ومررت بغلام زيد فانّ غلامٌ في هذه الامثلة ليس بمفرد بل مضاف ومع ذلك اعرب بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المفرد مقابل المضاف بل المراد منه مقابل المثني والمجموع فالغلام في تلك الامثلة داخل في المفرد فلانقض به قوله: وكذا جواب سؤال مقدر هو ان الجمع معطوف علي المفرد فهذا من قبيل عطف المساوي علي المساوي اوْ عطفُ المشبه علي المشبه به وحاصل جوابه انه من قبيل الثاني اوفيه دفع وهم من يتوهم ان المتبادر في العطف هو ان يكون المعطوف مساويا مع المعطوف عليه فيكون هذا العطف ايضا كذلك وليس الامر كذلك وحاصل الدفع هو انه من قبيل عطف المشبه علي المشبه به لان الجمع المكسر مشابه بالمفرد في ان صيغة كل جمع مكسر يكون مغايرةً عن صيغة الجمع المكسر الآخر كما ان صيغة المفرد تكون مغايرة عن صيغة المفرد الآخر قوله: أي الذي لم يكن بناء الواحد فيه جواب سؤال مقدر هو ان ذكر الجمع المكسر بعد المفرد مستدرك لان الجمع المكسر مفرد لان الكسر مُعناه النقصان فالجمع اذا وقع فيه نقصان يصير مفرداً وحاصل جوابه هو ان الكسر ليس بمعناه اللغوي وهو النقصان بل المراد منه معناه الاصطلاحي وهو ان لايكون صيغة الواحد فيه سالمة فلايكون الجمع المكسر مفرداً فليس ذكره بعده بمستدرك او يقال في تقرير الاعتراض هكذا ان المكسر مأخوذ من الكسر ومعناه النقصان فيكون معناه الجمع الذي جمع بسبب النقصان في مفرده فلايتناول الجمع الذي يكون بالزيادة مثل الرجال فانه جمع بزيادة الالف وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المكسر معناه اللغوي بل المراد منه معناه الاصطلاحي وهو ما لم يكن فيه بناء الواحد سالماً سواء كان بالزيادة مثل رجال او بنقصان مثل طلبة بنقصان الف المفرد قوله: فالاعراب في هذين القسمين جواب سؤال مقدر هو انه ما الوجه للمصنف بان قدم في بيان اصناف اعراب الاسم هذين القسمين منَ الاسْم الاول المفرد المنصرف والثاني الجمع المكسر المنصرف وحاصل جوابه ان اعرابهما اصل من وجهين فلاجل اصالة اعرابهما قدم هذين القسمين من الاسم المعرب علي باقي الاقسام قوله: ان يكون بالحركة وذلك لوجوه ثلاثة الاول ان في الحركة خفة والثاني إن الحركات ابعاض للحروف الاعرابية واجزائها ولاشك ان الجزء اصل من الكل والثالث ان الاصل في الاعراب ان يكون خارجاً عارضاً لان مدلول الاعراب وهي المعاني المعتورة عارضة فينبغي ان يكون دالها ايضا كذلك ليوافق الدال مع المدلول قوله: ان يكون بالحركات الثلاث وذلك لان الاعراب دال علي المعاني وهي مختلفة فينبغي ان يكون الدال عليها ايضا مختلفا ليوافق الدال مع المدلوله وانما اختص هذا النوع من الاعراب بهذين القسمين من الاسم

لان بين هذا النوع من الاعراب وبين هذين القسمين مناسبة في الاصالة فان المفرد اصل بالنسبة الي المثني والمجموع والجمع المكسر اصل من الجمع السالم لان الاصل ان يوجد التغاير بين الجموع والمفردات والتغاير التام موجود بين الجموع المكسرة وبين مفرداتها لعدم سلامة بنائها فيها لابين الجموع السالمة والمفردات لسلامة بنائها فيها والمنصرف اصل بالنسبة الي غير المنصرف وهذا النوع من الاعراب اصل لاجل انه اعراب بالحركة ولانه بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة قوله: أي حالة الرفع جواب سؤال مقدر هو ان نصب قوله رفعاً ونصباً وجراً لا يخلو اما ان يكون علي الظرفية او علي الحالية او علي المصدرية لان النصب بطريق آخر غير ظاهر والشقوق الثلاثة باسرها باطلة اما الاول فلان الظرف اما زمان او مكان وهذه الثلاثة ليست بواحد منها واما الثاني فلان الحال يكون محمولا علي ذي الحال وهاهنا لايصح حمل هذه الثلاثة علي المفرد المنصرف والجمع المكسر واما الثالث فلان الفعل وهو يعربان ليس بمشتمل عليها من قبيل اشتمال الكل عل الجزء بل اشتماله انما هو علي الاعراب وحاصل جوابه هو انها منصوبة علي الظرفية ولكن باعتبار المضاف وهو الحالة فكان التقدير حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قوله: فنصب قوله رفعاً هذا تفريع علي التقدير الذي قدره الشارح قوله: بتقدير مضاف هذا بيان وجه صحة ظرفية هذه الاسماء الثلاثة قوله: ويحتمل النصب جواب ثان عن ذلك الاعتراض وحاصله انها منصوبة علي الحالية من الضمير المستكن في الظرف الراجع ال المفرد المنصرف والجمع المكسر ويكون الرفع بمعني المرفوع ثم يكون المرفوع بمعني مرفوعين وهكذا الحال في النصب والجر قوله: او المصدرية جواب ثالث عن ذلك الاعتراض حاصله انها منصوبة علي المصدرية ولكن باعتبار المضاف فالتقدير اعراب رفع واعراب نصب واعراب جر ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه قوله: وهو مايكون بالالف والتاء جواب سؤال مقدر هو ان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ليست بجمع المؤنث لان مفرداتها مذكر مع انها معربة بهذا النوع من الاعراب وارضون وستون وقلون وشبون كل واحد منها جمع المؤنث لتانيث مفرداتها مع انها ليست معربة بهذا النوع من الاعراب حاصل جوابه هو ان الاعتراض انما كان واردا لوكان المراد من الجمع المؤنث المعني اللغوي بل المراد منه المعني الاصطلاحي وهو يكون بالالف والتاء سواء كان مفرده مذكر او مؤنثا فالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات داخلة في الجمع المؤنث السالم وارضون والسنون وقلون وبثون خارجة منه قوله: رفعاً جواب سؤال مقدر وهو انه لزم اجتماع الحركتين المختلفين علي حرف واحد وهو باطل و حاصل جوابه انه انما كان باطلاً لوكان هذا الاجتماع في زمان واحد ولَيس كذلك لان الضمة انما هي في حال الرفع والكسر في حال النصب والجر قوله: فان النصب جواب سؤال مقدر وهو ان الكسرة انما هي للجر لاللنصب بل للنصب الفتحة فكيف تقول نصبا وجراً وحاصل جوابه ان حال النصب في هذا الجمع تابعاً للجر فيكون كليهما

قوله: اجراءً للفرع جواب سؤال مقدر وهو ان الاصل ان يكون الاعراب بالكسرة بالحركات المختلفة في الاحوال الثلاثة اذا كان بالحركة او بالحروف المختلفة في الاحوال الثلاثة اذا كان بالحروف فلمَ جعل حال النصب تابعا لحال الجر ولم يجعل بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة حاصل جوابه ان ذلك لاجراء الفرع الذي هو الجمع المؤنث مجرى الاصل وهو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه تابعا للجر فلولم يكن تابعا في الفرع للزم زيادة الفرع علي الاصل وذلك مما لايجوز فان قيل زيادة الفرع علي الاصل علي هذا التقدير ايضا ثابتة لان الفرع معرب بالحركة والاصل معرب بالحرف قلنا لانسلم لزوم الزيادة لان الاصل في الجمع ليس الاعراب بالحركة بل الاصل فيه الاعراب بالحرف لان الجمع فرع وكذا الاعراب بالحرف ولاشك ان اعطاء الفرع للفرع اصل ولو سلم ان الاعراب بالحركة اصل مطلقاً فنقول ان زيادة الفرع علي الاصل انما لايجوز بلاضرورة واما عند الضرورة فتجوز والضرورة هاهنا هو عدم وجدان الحرف الصالح للاعراب ف في آخر الجمع المؤنث السالم قوله: نصباً وجراً هذا مثل مامر سؤالاً وجوابا قوله: كما سنذكره فان قيل ان ذكر تابعية الجر للنصب ذكر هاهنا فلايصح قوله كما سنذكره قلنا في كلامه تقدير أي كما سنذكر وجهه ولاشك ان وجهه مذكور في بحث غير المنصرف وهو مشابهته مع الفعل في وجود الفرعيتين قوله:بكسر الكاف دفع وهم من يتوهم انه مقروء بفتح الكاف مع انه لايصح اضافة الحم الي المذكر فدفع ذلك الوهم بانه مقروء بكسر الكاف فيكون مضافاً الي المؤنث قوله: الذي يستهجن ذكره صفة كاشفة لقوله المنكر قوله: اذاصله فوه دليل لقوله وهو اجوف واوي وفوه بفتح الفاء وسكون العين وهو الواو ثم حذف الهاء خلاف القياس وابدلت الواو بعد ذلك بالميم فصار فم ثم انه لابد هاهنا من بيان علة ابدال الواو بالميم والمناسبة بينهما لانه لابد للابدال من هذين الامرين اما العلة فهي انه لو لم يبدل الواو بالميم للزم وقوع الاعراب علي الواو كما في يد ودم فيكون الواو حينئذ متحركا ومفتوحاً ماقبله فيبدل بالالف وبعد الابدال اذا اضيف الي ياء المتكلم يجتمعان الساكنان الالف والياء فيحذف الالف فتصير الكلمة المعربة علي حرف واحد وهو لايجوزفلابد من ابدال الواو بالميم واما المناسبة بينهما فلانهما شفويتان وحرفا لين وهذه العلة تكون موجودة عند الاضافة الي ياء المتكلم وعند الاضافة الي غيره فليس فية خوف الحذف فيعود الي اصله وهو الواو قوله: وانما اضيف ذوي الى الاسم الظاهر جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث غير الاسلوب بان اضاف ذو الي اسم الجنس وهو مال واضاف الباقي من الاسماء الستة الي الضمير حاصل جوابه هو ان الوجه لذلك هو ان ذو وسيلة لتوصيف الشيء باسم الجنس لان وضعه لذلك فلايضاف الا الي اسم الجنس قوله: فاعراب هذه جواب اسولة ثلاثة الاول ان الحكم علي هذه الاسماء الستة بالواو لغوٌ لانها معربة بالواو فلاحاجة الي قوله بالواو لان الشرط في الخبر هو ان يفيد مالايفيده المبتداء والواو هاهنا يعلم من المبتداء والثاني ان الحكم علي هذه الاسماء لايصح

بالالف والياء لان هذه الاسماء مشتملة بالواو واذا كان معها واو فكيف تكون بالالف والياء والالزم اجتماع الاعرابات المختلفة في محل واحد في حالة واحدة والثالث ان في كلام المصنف قصور لان المقصود هو بيان اعراب هذه الاسماء الستة سواء كانت مضافة الي الضمير او اسم ظاهر والمصنف ذكر اعرابها اذاكانت مضافة الي الضمير فلايعلم اعرابها اذا كانت مضافة الي الاسم الظاهر وحاصل جوابه هو ان المراد من اخوك وابوك الخ في بيان هذا الحكم هو هذه الاسماء مطلقا مع قطع النظر عن هذه الخصوصيات فلايلزم حينئذ الاستدراك وكذا لا استحالة فيه وكذا علم حكم هذه الاسماء سواء كانت مضافة الي الضمير او اسم ظاهر ولكن يرد عليه ان قول الشارح ايضا لايدل علي العموم بل يدل علي مايدل عليه قول المصنف لان الشارح ذكر كلمة هذه فيكون اشارة الي ما ذكره المصنف واجيب عنه ان كلمة هذه في عبارة الشارح زائدة فان قيل اذا كان المراد من هذه الاسماء المطلقة مع قطع النظر عن الخصوصيات فلم اضافها المصنف الي الضميرقلنا انما اتي بالاضافة الي الضمير لمقابلة ذومال فانه مضاف الي الاسم الظاهر قوله: رفعا جواب سؤال مقدر و هو انه يلزم اجتماع الواو والالف والياء في اسم واحد في حالة واحدة وهو باطل وحاصل جوابه ليس مراده ان هذه الحروف الثلاثة تكون موجودة في حالة واحدة بل مراده ان الواو في حالة الرفع والالف في حالة النصب والياء في حالة الجر قوله: لكن لامطلقاً بل جواب سؤال مقدر و هو انه لما كان المراد هذه الاسماء مع قطع النظر عن الخصوصيات فيدخل فيها مصغرات هذه الاسماء وكذا المثني والمجموع من هذه فيعلم ان اعرابها ايضا كذلك وليس الامر كذلك حاصل جوابه هو ان قيد مكبرة وقيد موحدة معتبر فلاتدخل هذه الامور قوله: وانما لم يصرح بهذين جواب سؤال مقدر و هو انه لما كان هذان القيدان معتبرين فلم لم يذكر هما المصنف وحاصل جوابهٌ هو انّ هذين القيدين يعلمان من الامثلة فلم يذكرهما المصنف اكتفاء بالامثلة قوله: فاعرابها بالحركات لانها اذا لم تكن مضافة لايظهر حرف لانه يحذف لالتقاء الساكنين وهما هذا الحرف والتنوين قوله: فحالها كحالها فيكون اعرابها تقديرياً كما قال المصنف فيما بعد التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي قوله: ولم يكتف في هذا الشرط جواب سؤال مقدر و هو انه لم لم يكتف في هذا الشرط اعني الاضافة بالمثال لان الاضافة معلومة من المثال كما اكتفي في شرط مكبرة وشرط موحدة وحاصل جوابه ان الوجه لعدم الاكتفاء في هذا الشرط بالمثال للزوم التوهم بان الشرط هو اضافتها الي الكاف فقط مع ان الامر ليس كذلك قوله: وانما جعل اعراب جواب سؤال مقدر و هو ان الاصل في المفرد الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف وحاصل جوابه هو ان ذلك لئلا يلزم المنافرة بين هذه المفردات وبين المثني والجمع المذكر السالم في العوارض وهي الاعرابات مع وجود المناسبة باعتبار الاخذ لان المثني والجمع مأخوذ ان من المفرد فاذا كانت بينهما مناسبة باعتبار الاخذ فينبغي ان يكون بينهما مناسبة باعتبار العوارض ايضا قوله وانما اختاروا اسماء الستة جواب سؤال مقدر و هو ان

دفع المنافرة يحصل باقل من ستة اسماء ايضا فلم اختاروا ستة اسماء كذلك وجوابه ظاهر قوله: وانما اختاروا هذه الاسماء جوابُ سؤال مقدر و هو انه ما الوجه لاختيار هذه الستة دون غير ها مع ان المقصود يحصل بستة غيرها وحاصل جوابه ان الوجه لذلك الاختيار هو وجود المناسبة بين هذه الستة وبين المثني والجمع قوله: ولوجود حرف صالح جواب سؤال مقدر و هو ان الابناء عن التعدد كما هو موجود في هذه الاسماء كذلك موجود في غيرها من الاسماء مثل والد وولد وابن وعم وام فلم اختاروا هذه مكان تلك الاسماء وحاصل جوابه هو ان في آخر هذه الاسماء الحرف الصالح للاعراب موجود وليس في آخر ما ذكرته وجود حرف صالح قوله : حين الاعراب جواب سؤال مقدر و هو ان الحرف الصالح للاعراب موجود في آخر يد ودم ايضا فينبغي ان يجعلهُ من قَبِيل الاسماء الستة وحاصل جوابه هو ان الضروري هو وجود الحرف الصالح حين الاعراب وليس في آخر هذين الاسمين وجود الحرف الصالح حين الاعراب قوله: سماعاً بخلاف جواب سؤال مقدر و هو انه ما الوجه لان اعيد الحرف الصالح للاعراب في الاسماء الستة حين الاعرابَ ولم يُعيد في يد ودم فينبغي ان يعيد فيهما ايضا وحاصل جوابه هو ان الوجه للاعادة في الاسماء الستة انما هو السماع من العرب ولم يوجد السماع في الاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم قوله: وما يلحق به جواب اسولة ثلاثة الاول انه لايصح عطف كلا علي المثني لان كلا ايضا مثني باعتبار انه لايقع الاعلي اثنين فيكون من قبيل عطف الشيء علي نفسه والثاني ان ذكر كلا بعد المثني مستدرك لانه داخل مثني باعتبار وقوعه علي اثنين والثالث ان المراد بالمثني لايخلو اما ان يكون لفظه او يكون المراد ما صدق عليه المثني فان كان المراد لفظه فهو معرب بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث ولكن تكون تلك الحركات تقديرية فلايصح قوله بالف والياء وان كان المراد ماصدق عليه المثني فيكون ذكر كلا مستدركاً لانه ايضا يصدق عليه المثني لوقوعه علي اثنين وحاصل جوابه هو انا لانسلم ان كلا من افراد المثني لان معناه وان كان معني التثنية ولكن ليس له مفرد منٍ لفظه والمثني هو ما يكون له مفرد من لفظه ولكنٍ لما كان معناه معني التثنية كان ملحقا بالمثني فيصح العطف وكذا لايكون ذكره مستدركا وايضا المراد من المثني ماصدق عليه المثني وكلا ليس مما يصدق عليه المثني وهذه الاسولة الثلاثة مع جوابها كما تجري في ذكر كلا بعد المثني فكذلك تجري في ذكر اثنان واثنتان بعد المثني فيعلم حالهما بالمقايسة قوله: وكذا كلتا دفع وهم وان هذا الاعراب يكون لكلا دون كلتا ومنشاء الوهم هو ان المصنف ذكر كلا دون كلتا فدفع ذلك الوهم بان ذلك الاعراب لكلتا ايضا قوله: ولم يذكر جواب سؤال مقدر و هو انه لما كان اعراب كلتا مثل اعراب كلا فلم لم يذكر كلتا وحاصل جوابه هوَ ان كلتا فرع كلا فذكر الاصل كذكر الفرع لان المقصود من الذكرمعلومية الحكم ويعلم حكم الفرع من حكم الاصل قوله: أي حال جواب سؤال مقدر و هو ان قولــه مضافا منصوب وللنصب طرق عديدة فباي طريق هو منصوب وحاصل جوابه ان طريق نصبه

الحالية قوله: كون كلا وكلتا جواب سؤالين الاول ان المذكور قبل قوله مضافا امران المثني وكلا فيكون قوله مضافا حالاً عن كليهما وهو باطل لفوت المطابقة بين الحال وذي الحال لان ذي لحال امران والحال مفرد والثاني انه إذا كان مضافا من المثني وكلا فيلـزم تقيد اعراب المثني بهذا النوع من الاعراب بكونه مضافاً وليس الامر كذلك لان هذا النوع من الاعراب ثابت للمثني مطلقا سواء كان مضافا اوغير مضاف وحاصل جوابه هو ان قولـه مضافا ليس حال من الامرين بل من كلا فقط فاندفع المحذورّان وذكر الشارح لفظ كلتـا مع كلا تبعا لا انه حال عن كليهما لعدم ذكر كلتا ولفوات المطابقة حينئذ ايضـا قولـه: الاعراب بالحركات لان الاصل في المفرد الاعراب بالحركة قوله: الاعرابُ بالحروف لان الاصل في المثني الاعراب بالحرف قوله المظهر الذي هو الاصل لكونه غير محتاج الي شيء بخلاف المضمر فانه محتاج الي المرجع قوله: لفظه الذي هو الاصل لان لفظه مفرد والمفـرد يكون اصلاً قوله: بالحركات التي هي الاصل وقد ذكرنا وجه اصالة اعـراب بالحركـة بالنسبة الي الاعراب بالحرف في بحث قول المصنف فالمفرد المنصرف الخ قوله: لكن تكون حركاته دفع وهم من يتوهم وهو انه لما روعي الاصول في حين الاضافة الي المظهر روعي فيه اصل آخر وهو ان تكون تلك الحركات لفظية لاتقديرية لان الاعراب لفظـي اصـل بالنسبة الي الاعراب التقديري وحاصل الدفع هو ان تلك الحركات تكـون تقديريـة ولم يراعي هذا الاصل قوله: لان آخره الف هذا هو بيان علة تقدير هذه الحركـات قولـه: تسقط بالتقاء جواب سؤال مقدر و هو انا لانسلم وجود الالف في حـين الاضـافة الي الاسم الظاهر وحاصل جوابهٔ ان الالف كان موجودا اولاً ثم اسقطت لالتقـاء السـاكنين قوله: فان هذه الالفاظ جواب سؤال مقدر و هو ان هذه الالفاظ أي اثنان واثنتان وثنتان مفردة والالف والنون في آخر هما ليسا للتثنية بل هما من نفس الكلمة فينبغي ان تعـرب بالحركات لان الاصل في المفرد الاعراب بالحركة وحاصل جوابه ان هـذه الالفـاظ وان كانت مفردةً ولكن ملحقة بالمثني لاجل ان صورتها صورة المثني معناها معني المثني فلاجـل الالحاق اعربت بالحروف دون الحركات او غرضه من هذا الكلام هو اقامة الدليل علـي ان هذه الالفاظ ملحقة بالمثني بان وجه الحاقها هو المشابهة باعتبار الصورة ولاجل ان معناها معني المثني قوله: المفتوح ماقبلها فيه اشارة الي الفرق بين المثني وبين الجمع المذكر السالم في حالة النصب والجر قوله: كما سيجيء أي وجهه فلايرد مايرد قوله: والمراد به جـواب سؤالٌ مقدر و هو ان مثل هذا النوع من الاعراب موجود في سنون وارضون مـع انهمـا ليسا من قبيل الجمع المذكر لكون مفردهما مؤنثا فلايصح تخصيص هذا النوع من الاعراب بالجمع المذكر السالم وحاصل جوابه ان المراد من الجمع المذكر ليس معناه اللغـوي وهـو مايكون مفرده مذكرا بل المراد منه المعني الاصطلاحي وهو ما جمع بالواو والنون او اليـاء والنون سواء كان مفرده مذكراً او مؤنثا فسنون وارضون داخلان في الجمع المذكر السالم فلاينتقض التخصيص المذكور قوله: جمع ذو دفع وهم من يتوهم ان ألو يكـون مثـل

عشرون واخواتها في عدم كونها جمعاً فدفع ذلك بانه ليس من قبيل عشرون واخواتها بل هو جمع ومفرده ذو قوله: عن لفظه جواب سؤال مقدر و هو انه اذا كان له مفرد فلايكون ملحقا بالجمع المذكر السالم بل عين الجمع وحاصل جوابه هو ان الضروري في الجمع المذكر السالم هو ان يكون له مفردا من لفظه وذو ليس من لفظ ألو فيكون ملحقا بالجمع المذكر السالم قوله: اي نظائرها جواب سؤال مقدر و هو انه لايصح اطلاق الاخوات علي هذه الاسماء لانها تستعمل في ذوي الروح وهذه الاسماء الفاظ وحاصل جوابه هو ان المراد منه المعني المجازي وهو للنظائر ومعناه الاشباه والمشابهة لازمة مع الاخوات فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله: وليس عشرون جواب سؤال مقدر و هو ان ذكر عشرون واخواتها بعد الجمع المذكر السالم مستدرك لانها ايضا من قبيل الجمع لان عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة واربعون جمع اربعة وعلي هذا القياس وحاصل جوابه هو انا لانسلم ان عشرون جمع عشرة والا لصح اطلاق عشرون علي ثلاثين لان اقل افراد الجمع ثلاثة ويصح اطلاق ثلاثون علي تسعة وعلي هذا القياس البواقي مع ان اللوازم منتفية فيكون الملزومات ايضا منتفية قوله: وايضا هذه الالفاظ جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله لانسلم ان عشرون واخواتها جمع لان هذه الاسماء تدل علي افراد معينة والجمع لايدل علي الافراد المعينة لانه لاتعين في افراد الجموع قوله: المكسور ماقبلها اشارة الي الفرق بين المثني والجمع في حالتي النصب والجر قوله: وانما جعل اعراب المثني جواب سؤال مقدر و هو انه ما الوجه لجعل اعراب المثني والجمع بالحروف مع ان الاصل في الاعراب هو الاعراب بالحركة وحاصل جوابه هو ان ذلك لحصول التناسب بين المعرب واعرابه فان المثني والمجموع فرعان للواحد فاعطي لهما الاعراب بالحروف ليكون اعرابهما فرعا لاعراب الواحد كما انهما فرعان للواحد فيحصل التناسب قوله: وفي آخر هما جواب سؤال مقدر و هو انه كما ان المثني والجمع المذكر السالم فرعان للواحد فكذلك الجمع المؤنث السالم ايضا فرع للواحد فينبغي ان يعرب الجمع المؤنث السالم بالحروف وحاصل جوابه هو ان في آخر المثني والمجموع حرف صالح للاعراب وليس في آخر الجمع المؤنث السالم حرف صالح للاعراب فلاجل الضرورة اعطي لها الاعراب بالحركة قوله: ولما جعل اعرابهما جواب سؤال مقدر و هو ان اعراب المثني والجمع المذكر السالم علي خلاف القياس لان نصب الجمع المذكر السالم بالياء ولقياس يقتضي الالف فينبغي ان يعطي له الالف ورفع المثني بالالف والقياس يقتضي الواو ونصب المثني بالياء والقياس يقتضي الالف فينبغي ان يعطي له الواو حالة الرفع والالف حالة النصب وحاصل الجواب ظاهر قوله: لانه الضمير المرفوع جواب سؤال مقدر و هو انه لم يجعل الواو علامة الرفع في المثني والالف علامة الرفع في الجمع وحاصل جوابه هو انه قياس علي الفعل قوله: لخفة الفتحة جواب سؤال مقدر و هو ان الفرق كما يحصل بهذا الطريق فكذلك يحصل بالعكس فلم لم يعكس وحاصله جوابه ان في هذا الطريق رعاية التعادل كما يظهر ذلك بادني تامل قوله:

وحملوا النصب علي الجر جواب سؤال مقدر و هو انه ما الوجه بان حملوا النصب علي الجر ولم لم يحملوه علي الرفع وحاصل جوابه ان جعل الياء للنصب ليس الا بطريق الاستعارة ولابد في الاستعارة من المناسبة بين المستعار منه وبين المستعار له والمناسبة موجودة بين النصب والجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام لابين الرفع والنصب قوله: لوقوع كل واحد منهما فضلة فان قيل لانسلم ان كل واحد منهما فضلة فان قيل لانسلم ان كل واحد من النصب والجر يقع فضلة في الكلام لان كون الشيء فضلة او عمدة انما هو في الاسم والنصب والجر ليسا من قبيل الاسم قلنا ان في عبارة المصنف حذف المضاف وهو لفظ موصوف فيكون التقدير لوقوع موصوف كل واحد منهما فضلة في الكلام والموصوف بهما يكون الاسم المنصوب والاسم المجرور قوله: اشير الي تقسيمه اليهما جواب سؤال مقدر و هو ان بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري فرع تقسيم مطلق الاعراب الي اللفظي والتقديري ولم يوجد ذلك وحاصل جوابه لانسلم ان التقسيم الي اليهما لم يوجد لان الوجود اعم من ان يكون قصداً او اشارة وذلك التقسيم وان لم يوجد قصدا لكنه وجد اشارة لانه اشار الي هذا التقسيم في بيان حكم المعرب حيث قال لفظاً او تقديراً قوله: ولماكان التقديري جواب سؤال مقدر و هو انه ينبغي ان يقدم المصنف بيان الاعراب اللفظي بيان الاعراب التقديري لوجوه اربعة الاول لانه اصل لكونه غير محتاج الي التقدير والثاني لانه كثير والعزة للتكاثر والثالث لانه مقدم في الاجمال في حكم المعرب لانه قال هناك لفظا او تقديراً والرابع لان الاعراب علامة والاصل في العلامة الظهور وحاصل جوابه هو انه الاعراب التقديري اقل وكل ما يكون اقل فضبطه اسهل اما كونه اقل فلانه في موضعين موضع التعذر وموضع الاستثقال ويمكن ان يبين جواب الشارح بتقرير آخر وهو ان الاعراب التقديري اقل فبتقديمه يحصل الاختصار في بيان الاعراب الفظي بقوله واللفظي فيما عداه ولايحصل الاختصار علي تقدير تاخيره كما هو الظاهر وايضا يمكن ان يبين جواب الشارح بتقرير آخر وهو انه لما كان الاعراب التقديري اقل ذكره اولاً لانه حينئذ كان بمنزلة الجزء وكان الاعراب اللفظي بمنزلة الكل والجزء يكون مقدماً علي الكل طبعاً فقدم هاهنا وضعاً وذكراً ليوافق الوضع والذكر الطبع قوله: أي تقدير الاعراب جواب سؤال مقدر و هو انه يلزم الخروج عن البحث لان بحثنا انما هو في الاعراب لافي التقدير مطلقاً حاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بتقدير المضاف اليه وهو لفظ الاعراب فكان في الاصل تقدير الاعراب ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام فاللام في التقدير عوض عن المضاف اليه وايضا فيه رد علي الشارح الهندي لانه اجاب عن هذا الاعتراض بان عبارة المصنف بتقدير الموصوف فكان عبارته في الاصل هكذا الاعراب التقديري ووجه الرد هو ان في جواب الشارح الهندي كثرة الحذف لان فيه حذف الموصوف وهو الاعراب وياء النسبة من التقدير والحذف خلاف الاصل فالقلة في الحذف اولى من الكثرة ويمكن بيان السؤال بتقرير آخر وهو ان ما تذكره من التقدير

عند التعذر والاستثقال منقوض بقوله تعالي(واسئل القرية) فان في هذه الاية تقدير لفظ اهل ولم يوجد التعذر ولا الاستثقال وحاصل جوابه هو ان المراد من التقدير ليس مطلق التقدير بل المراد من التقدير هو تقدير الاعراب فالعبارة بحذف المضاف اليه وفي الاية المذكورة ليس تقدير الاعراب بل فيه تقدير لفظ الاهل قوله: أي في الاسم جواب سؤال مقدر و هو ان كلمة ما تكون للعموم فيتناول الفعل ايضا فينبغي ان يقدر الاعراب في مثل رمي ودعي لان فيهما ايضا تعذر الاعراب مع الهما من قبيل مبني الاصل وحاصل جوابه هو انه ليست كلمة ما هاهنا للعموم بل هاهنا للخصوص فان المراد منه الاسم لان كلمة ما كما تجيء للعموم فكذلك تجيء للخصوص فلايتناول الفعل فان قيل ان اتيانها للخصوص انما يكون عند القرينة فماهي قلنا القرينة مقام البحث لان بحثنا انما هوفي الاسم قوله: المعرب جواب سؤال مقدر و هو ان تعذر الاعراب موجود في هذا فينبغي ان يقدر فيه الاعراب وهو اسم ايضًا وحاصل جوابه هو ان المراد من الاسم ليس مطلق الاسم بل المراد منه الاسم المعرب وهذا ليس باسم معرب به هو اسم مبني قوله: الاعراب فيه جواب سؤال مقدر و هو ان الضمير في تعذر لايخلو اما ان يكون راجعا الي الاعراب او يكون راجعاً الي الكلمة ما وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لايوجد حينئذ العائد الي كلمة ما واما الثاني فلانه يصير المعني هكذا تعذر الاسم المعرب فاذا تعذر الاسمُ المعرب فكيف يصح تقدير الاعراب لانه لابد للتقدير من المقدر فيه واذا تعذر المقدر فيه كيف يصح التقدير وحاصل جوابه هو انا نختار الشق الاول والعائد الي كلمة ما محذوف وهو الضمير المجرور في قوله فيه أي في الاسم المعرب قوله: أي امتنع جواب سؤال مقدر و هو انه لايصح مقابلة التعذر مع الاستثقال لانهما بمعني واحد لان التعذر عبارة عن كون الشي بحيث يكون الوصول اليه بمشقة وهذا معني الاستثقال وحاصل جوابه هو ان للتعذر معنيان احدهما ما ذكرته وثانيهما الامتناع بان لايمكن الوصول الي ذلك الشي اصلاً والمراد منه هاهنا هذا المعني فيصح مقابلته مع الاستثقال قوله: ظهوره في لفظه جواب سؤالين الاول هو انه لما كان تعذر بمعني امتنع فيكون المعني ان الاعراب يكون ممتنعا واذا كان ممتنعا فكيف يصح تفسير كلمة بالاسم المعرب لان امتناع الاعراب انما يكون في الاسم المبني والثاني انه لايصح حينئذ تقدير الاعراب لان تقدير الشي فرع لوجوده فاذا امتنع الاعراب فكيف يصح تقديره وحاصل جوابه هو ان المراد من الامتناع ليس امتناع نفس الاعراب بل المراد منه امتناع ظهور الاعراب ولاشك ان ظهور الاعراب قديمتنع في الاسم المعرب وما لايكون ممتنعا فيه هونفس الاعراب فصح تفسير كلمة ما بالاسم المعرب وايضا صح تقديره في لفظه الخ واندفع اعتراض آخر وهو انه لما امتنع الاعرا ب في عصا وغلامي ينبغي ان يكونا مبنيين ووجه الاندفاع ظاهر قوله: وذلك اذا لم جواب سؤال مقدر و هو ان ذكر الاستثقال يغني عن ذكر التعذر لانه اذا ثبت التقدير في الادني وهو الاستثقال يثبت في الاعلي بطريق الاولى فينبغي ان يكتفي المصنف بذكر الاستثقال ولم يذكر التعذر

وحاصل جوابه هو انه انما لم يكتفي بذكر الاستثقال لاجل ان محل كل واحد منهما مغاير عن محل الآخر فان التعذر يكون في الاعراب بالحركة والاستثقال يكون في الاعراب بالحركة وكذا في الإعراب بالحرف قوله: كما في الاسم المعرب جواب سؤال مقدر و هو ان الكاف في كعصا بمعني مثل فيكون مضافا الي لفظ عصا والمضاف اليه يكون خارجا فيعلم حكم امثال عصا وهي موسى وعيسى ولم يعلم حال عصا بان الاعراب فيه تقديري ام لا وحاصل جوابه هو ان المراد من مثل عصا الامر الكلي وهو الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة ولاشك ان هذا الامر الكلي يصدق علي عصا وامثاله فيعلم حكم الكل قوله: سواء كانت موجودة جواب سؤال مقدر و هو انه اذا اوريد من مثل عصا الامر الكلي المذكور فايضا لايتناول عصا لان الماخوذ في الامر الكلي هو ان يكون في آخر ذلك الاسم المعرب الف وليس في آخره عصا الف وحاصل جوابه هو ان المراد من وجود الالف في آخر ذلك الاسم هو وجوده في الاصل سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا المعرف باللام او حذفت مثل عصا بالتنوين فان الالف حذفت لاجل التقاء الساكنين بين الالف والتنوين قوله: وكما في الاسم المعرب جواب سؤال مقدر و هو ان غلامي معطوف علي عصا في قوله كعصا فيكون غلامي ايضا مدخولا للكاف الجارة وهذه الكاف بمعني مثل فيكون مضافا الي غلامي فيكون التقدير مثل غلامي والمضاف اليه يكون خارجا فيعلم حكم امثال غلامي مثل سلامي وكلامي وغير ذلك ولايعلم حكم غلامي وحاصل جوابه هو ان المراد من مثل غلامي ليس معناه الاضافي بل المراد منه الامر الكلي وهو الاسم المعرب بالحركة المضاف الي ياء المتكلم ولاشك ان هذا الامر الكلي يشمل الكل فيعلم منه حكم الكل قوله: فانه لما اشتغل الفاء لتعليل تطبيق المثال مع المثل قوله: غير مرضي هذا رد علي هذا البعض ووجه الرد هو ان الكسرة الواحدة لاتكفي لكلا الامرين والا لزم توارد المؤثرين علي اثر واحد وهو باطل وايضا ان هذه الكسرة بنائية قبل دخول العامل فلو جعلت اعرابا بعد دخول العامل لصارت اعرابية ايضا وبينهما منافات وايضا هذه الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلايجوز ان تكون اثرا للعامل بان يصير اعرابا لانه تحصيل الحاصل وهو باطل وذكر الرد بقوله غير مرضي ففيه اشارة الي وجود الوجه لمذهب هذا البعض وهو انه اذا دخل عليه العامل تزول الكسرة الاول وتوجد كسرة الثانيه لاجل العامل وتكون اعرابية فقط لان الياء يقتضي وجود الكسرة فيما قبلها سواء كانت تلك الكسرة بنائية او اعرابية وتكون هذه الكسرة اثر العامل فقط ولايلزم عليه محذور من المحذورات المذكورة ولكن هذا الوجه ضعيف ووجه الضعف هوان هذا من قبيل زوال الاثر مع بقاء المؤثر لان الكسرة الاولي كانت اثرا للياء وقد زالت والياء باقية وهذا لايجوز قوله: أي في الاحوال الثلاث جواب سؤال مقدر و هو ان مطلقا منصوب وللنصب طرق عديدة فهو باي طريق منصوب وحاصل جوابه هو ان نصبه علي الظرفية قوله: يعني كون الاعراب دفع وهم من يتوهم وهو ان قوله مطلقا يكون قيد

للاسم الاخير وهو غلامي فقط لقربه فلم يعلم حال عصاً وحاصل الدفع انه قيد لهما فعلم حال كليهما قوله: أي تقدير الاعراب هذا بيان لحاصل العطف قوله: كما في الاسم الذي هذا جواب سؤال مثل مامر قوله: سواء كانت محذوفة جواب سؤال مقدر و هو ان هذا الامر الكلي لايشمل قاض لان الياء ليست موجودة في قاض او يقال في تقرير الاعتراض ان المثال لايطابق المثال مع الممثل لان الممثل هو الاسم الذي يكون في آخره ياء وليس في آخر قاض ياء وحاصل جوابه هو ان المراد من وجود الياء في الآخر هو ان تكون الياء موجودة في آخره في الاصل سواء كانت محذوفة بعد ذلك مثل قاض اوغير محذوفة مثل القاضي فاندفع الاعتراض بكلا تقريريه قوله: اي في حالتي الرفع والجر جواب سؤال مقدر و هو ان قوله رفعا وجرا منصوبان علي الظرفية لتقدير الاعراب ولايصح ظرفيتهما لان الظرف اما زمان او مكان وهو ليس بواحد منهما وحاصل جوابه انهما ظرفان باعتبار المضاف وهو زمان ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه قوله: لافي حالة النصب جواب سؤال مقدر و هو ان قوله رفعاً وجراً قيدان والقيد قد يكون احترازيا وقديكون اتفاقيا فهما من اي قبيل وحاصل جوابه هو انهما من قبيل القيد الاحترازي وفيهما احتراز عن حالة النصب قوله: لاستثقال الضمة هذا تعليل لتقدير الاعراب في حالتي الرفع والجر دون حالة النصب قول: عطف علي قوله كقاض تعين للمعطوف عليه لقوله ونحو مسلمي وايضا فيه رد علي الشارح الهندي فانه قال انه عطف علي قاض فيكون داخلا تحت الكاف فيكون التقدير كنحو مسلمي فورد علي الشارح الهندي بانّه يلزم حينئذ الاستدراك لان مفاد الكاف ونحو واحد فاجاب الشارح الهندي عنه بانا لانسلم لزوم الاستدراك لان مفاد الكاف هو اشتراك مسلمي مع قاض في تقدير الاعراب ومفاد نحو هو انه يدل علي ان المراد من مسلمي ليس هذا الخاص بل المراد منه كل جمع مذكر سالم يكون مضافا الي ياء المتكلم ووجه الرد علي الشارح الهندي هو انا لانسلم ان مفاد كل واحد مغاير عن الآخر بل واحد وهو الاشتراك مع قاض في تقدير الاعراب لاجل الاستثقال واما العموم فيفهم من لفظ مسلمي لانه مثال قوله: يعني تقدير الاعراب جواب السؤالين الاول ان الاصل في العبارة الاختصار فينبغي للمصنف ان لايذكر لفظ نحو ويعطف مسلمي علي قاض فيكون داخلاً تحت الكاف والثاني هو انه ماالوجه للمصنف حيث اورد لتقدير الاعراب لاجل التعذر مثالين كليهما للاعراب بالحركة واورد لتقدير الاعراب لاجل الاستثقال مثالين احدهما للاعراب بالحركة وهو قاض والثاني للاعراب بالحرف وهو مسلمي وحاصل جوابه عن الاول هو انه انما اورد نحو ولم يُدخل مسلمي مع قاض تحت الكاف للتنبيه علي ان مسلمي نوع آخر لان في قاض تقدير اعراب بالحركة وفي مسلمي تقدير الاعراب بالحرف وعن الثاني هو ان تقدير الاعراب لاجل التعذر مختص بنوع واحد وهو الاعراب بالحركة فلذا اورد كلا المثالين لتقدير الاعراب بالحركة واما تقدير الاعراب من جهة الاستثقال فهو ليس مختصا بنوع

واحد بل جار في النوعين فلذا اورد احد المثال للاعراب بالحركة والثاني للاعراب بالحرف قوله: فان الادغام جواب سؤال مقدر و هو انه .كما وقع التغير في الـواو وهـو تغيره بالقلب فكذلك وقع التغير في الياء ايضا بالادغام فكيف يكون الياء باقيا في اللفـظ دون الواو وحاصل جوبه ان بين القلب والادغام فرق فان القلب يخرج الواو عن حقيقة بخلاف الادغام فانه لايخرج الياء عن حقيقة فيكون الياء باقياً في اللفظ فصار الاعراب به لفظيـاً ولايكون الواو باقيا فيكون الاعراب به تقديريا قوله: وقد يكون جواب سؤال مقدر و هو ان الاعراب بالحرف كما يكون تقديرياً في حالة الرفع فكذلك يكون تقديريا في الاحـوال الثلاث فلم لم يتعرض اليه المصنف وحاصل جوابه هو ان تقـدير الاعـراب بـالحرف في الاحوال الثلاث قليل في غاية القلة والمصنف انما هو في صدد بيان الكلية او الاكثرية دون الجزئية قوله: أي المتلفظ به جواب سؤال مقدر و هو ان تخصيص الاعراب اللفظي بما عدا المذكور لايصح لان الاعراب اللفظي موجود في هذين الموضعين أي التعذر والاستثقال لان اللفظ اعم من الحقيقي و الحكمي والاعراب في هذين الموضعين وان لم يكن لفظياً حقيقة ولكنه لفظي حكماً لانه يجري عليه احكام الاعراب اللفظي الحقيقي لان الحقيقي كما يدل علي المعاني المعتورة فكذلك اللفظي الحكمي وما يجري عليه احكام الغير فله حكم ذلـك الغير وحاصل جوابه هو ان اللفظ يعم الحقيقي واللفظي ولكن اذا لم يؤل باسم المفعـول واما اذا اول باسم المفعول وهو المتلفظ به فلايشمل الحكمي بل يكون مختصـا بـالحقيقي فصح ان الاعراب اللفظي يكون فيما عدا هذين الموضعين قوله: يعني فيما عـدا مـاذكر جواب سؤال مقدر و هو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير الواحـد والمرجع امران الاول التعذر والثاني الاستثقال وحاصل جوابه هو ان هذين الامرين مؤلان بتأويل ماذكر فيكون الضمير راجعا الي ما ذكر ولاشك ان ماذكر مفرد فثبت المطابقة بين الراجع والمرجع قوله: مما تعذر فيه الاعراب دفع وهم من يتوهم بان يكون مما ذكر هـو جميع ماذكر فيلزم منه ان يكون اعراب المفرد المنصرف مطلقا وكذا الجمع المكسر تقديريا لانها ايضا بعض مما ذكر وحاصل الدفع هوانه ليس المراد مما ذكر جميع ماذكر بل المراد منه الخاص وهو ما يكون فيه الاعراب متعذرا اومستثقلاً قوله: ولما ذكر في تفصـيل المعـرب جواب اسولة اربعة الاول ان المقصود هاهنا بيان المرفوعات والمنصـوبات والمجـرورات فينبغي ان لايذكر غير المنصرف لانه ليس من اقسام هذه الثلاثة والثاني ان المذكور فيمـا بعد هو التفصيل وهو يقتضي الاجمال وليس الاجمال بموجود سابقا اجاب الشارح عنـها بقوله ولما ذكر الخ حاصل جوابه هو انا سلمنا ان المقصود هاهنا هـو بيـان المرفوعـات والمنصوبات والمجرورات ولكن المصنف ذكرفي تفصيل المعرب المنصرف وغيرالمنصرف ولم يعلم المبتدي بمعني المنصرف وغير المنصرف فلذا عرف غير المنصرف ويعلم به المنصـرف ايضا فاندفع الاول وكذا الثاني لانه لما كان المنصرف وغير المنصرف مذكورين في تفصيل المعرب فذلك اجمال لبحث غير المنصرف والثالث هوما الوجه للمصنف حيث ذكر تعريف

غير المنصرف ولم يذكر تعريف المنصرف فينبغي ان يذكره ايضا اجاب عنه بقوله وبمعرفته يعرف المنصرف الخ وذلك لان الشي يعرف بالضد والرابع هوانه كما يعرف المنصرف بتعريف غير المنصرف فكذلك غير المنصرف ايضا يعرف بمعرفة المنصرف فلم لم يعكس اجاب عنه بقوله اقل من المنصرف الخ يعني ان غير المنصرف اقل من المنصرف فضبطه اسهل واما المنصرف فكثير فلايكون ضبطه اسهل قوله:أي اسم جواب سؤالين الاول ان المتبادر من كلمة ما هو ان تكون موصولة لكثرة استعمالها موصولة فصار الخبر معرفة مع ان المبتداء نكرة لان غير لايصير معرفة بالاضافة بل يصير نكرة مخصصة وذلك لتوغل غير في الابهام فلزم كون الخبر معرفة مع تنكير المبتداء وذلك لايجوز في شريعة اهل العربية والثاني ان كلمة ما الموصولة عامة فيصدق التعريف علي ضربت لان ايضا الشي الذي فيه علتان احدهما الوصف وثانيهما التأنيث وحاصل جوابه هو ان كلمة ما موصوفة بمعني اسم فلا يلزم تعريف الخبر وكذا لايصدق التعريف علي ضربت قوله: معرب جواب سؤال مقدر و هو ان تعريف غير المنصرف لايكون مانعا عن دخول الغير لدخول حضار وتمار فيه لان كل واحد منهما اسم فيه علتان العلمية لكونها علمين لكوكبين والتأنيث مع انهما مبنيان وحاصل جوابه هو ان المراد من كلمة ما ليس مطلق الاسم بل المراد منه الاسم المعرب وهما مبنيان فلايصدق عليهما تعريف غير المنصرف قوله: تؤثران جواب سؤال مقدر و هو ان تعريف غير المنصرف لايكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه ضاربة لانه أيضا اسم معرب فيه علتان الوصف والتأنيث وحاصل جوابه هو ان المراد من العلتان في تعريف غير المنصرف ليس مطلق علتين بل مقيدتان بقيد التأثير بان تكونان مؤثرتين والتأنيث في ضاربة غير مؤثر لان الشرط لتاثير التانيث العلمية وضاربة ليست بعلم لان العلمية لاتجامع الوصفية قوله: باجتماعهما جواب سؤال مقدر و هو ان تعريف غير المنصرف لايصدق علي فرد من افراد غير المنصرف فانهٗ لم يجتمع في فرد من افراده علتان بان تكون كل واحدة منهما مؤثرة فان في طلحة علتان العلمية والتأنيث وليست كل واحدة منهما مؤثرة فانه لوكان كذلك لكان زيد غير منصرف لوجود العلمية وحاصل جوابه هو انه ليس المراد ان كل واحدة منهما مؤثرة بانفرادها بل المراد انهما مؤثرتان باجتماعهما ولاشك ان التاثير بالاجتماع موجود في كل فرد من افراد غير المنصرف قوله: واستجماع شرائطهما جواب سؤال مقدر و هو ان تعريف غير المنصرف لايكون مانعاً عن دخول الغير فانه يدخل فيه نوح لأنه يصدق عليه انه اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما وهما العلمية والعجمة فانهما مؤثرتان باجتماعهما كما في ابراهيم فانه غيرمنصرف للعجمة والعلمية وحاصل جوابه هو ان المراد من العلتين هوان تكونا مؤثرتين باجتماعهما مع استجماع شرائطهما لا اجتماعهما بدون الاستجماع وليس في نوح استجماع شرائطهما لان شرط العجمة هو تحرك الاوسط او الزيادة علي الثلاثة ولم يوجد في نوح واحد منهما فلايصدق عليه التعريف قوله: اثراً فيه اشارة الي ان الشرائط ليست

لوجود العلل بل لتاثيرهما وهو منع الكسرة والتنوين فعلي هذا لايردان تحرك الاوسط اوالزيادة علي الثلاثة ليس من شرط العجمة لان المشروط لايوجد بدون الشرط مع ان العجمة موجودة في نوح وليس فيه هذا الشرط قوله: بان تؤثر وحدها جواب سؤال مقدر و هو ان القيام عبارة عن الاستواء وهو انما يتصور في الاجسام وذوي الارواح والعلل من قبيل المعاني فهي اعراض فلاتصح نسبة القيام اليها وحاصل جوابه هو ان المراد من القيام هو التأثير بان تؤثر العلة الواحدة وحدها تاثير العلتين قوله: مجموع ما في هذين البيتين جواب سؤال مقدر و هو ان ضمير هي راجع الي العلل التسع ومبتداء وقوله عدل خبره والخبر يكونُ محمولاً علي المبتداء وهاهنا لايصح الحمل لانه يلزم حمل الواحد علي المتعدد وذلك لايجوز وحاصل جوابه ان هذا المحذور انما كان لازماً لوكان الربط والحكم مقدماً علي العطف وليس كذلك بل العطف مقدم علي الربط فيكون الخبر مجموع العدل والوصف الي اخره لاكل واحد فيكون من قبيل حمل المتعدد علي المتعدد قوله: من الامور التسعة جواب سؤال مقدر و هو ان البعض من المذكور في البيت الواو وثم وهذا القول تقريب فيلزم انها ايضًا علل تسع وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المجموع هو مجموع ما في البيت باسرها بل المجموع من الامور التسعة قوله: حتي يقال هذا اشارة الي الاعتراض الذي دفعه بقوله مجموع ما الخ قوله: شعر عدل الخ هذا الشعر لأبي سعيد الانباري واوله :

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

قوله: والعدول جواب سؤالين الاول انه ما الوجه للمصنف انه عدل من الواو الي ثم مع كونه اخصر واصلا في العطف والثاني ان ثم يفيد التراخي الحكم فيعلم منه ان علية الجمع عقيب العلل الاول وليس الامر كذلك وحاصل جوابه هو ان وجه العدول هو مجرد المحافظة علي الوزن من دون قصد التراخي فجردت ثم عن التراخي واريد بها مجرد المشاركة

قوله: فقوله زائدةً منصوب . اعلم أنه ورد علىقوله زائدةً بأنه لا يخلو إما أن يكون بالرفع على أنه صفة النون أو بالنصب حالا منه ولا يصح واحد منهما أما لاول فلأنه يلزم عدم المطابقة بين الموصوف و الصفة فى التعريف و التنكير و كذا فى التذكير التأنيث فإن النون معرفة ومذكر و زائدة نكرة و مؤنث و اما الثانيِ فلان الحال اما عن الفاعل او المفعول، و النون ليس بواحد منهما؟ فاجاب الشارح الهندي باختيار الشق الاول بأنه صفة للنون و أما الجواب عن المطابقة في التعريف و التنكير هو أن اللام في النون زائدة ليس للتعريف فلا يكون النون معرفة بل نكرة والقرينة عليه هو تنكير باقي العلل او أن اللام في النون للعهد الذهني و المعرف بلام العهد الذهني يجواز وصفه بالنكرة او أنه صفة علي حذف الموصول فيكون التقدير و النون التي هي زائدة فالصفة الموصول مع الصلة فيكون الصفة معرفة و اما الجواب عن المطابقة في التذكير و التانيث فنقول أن النون مؤل باالكلمة فيكون مؤنثافرد عليه الشارح بقوله منصوب علي أنه حال ووجه الرد هو أن في توجيه الشارح الهندي تكلف كما هو الظاهر و ليس في توجيه الشارح تكلف و ايضا اجاب الشارح بقوله منصوب علي أنه حال من النون واما قول المعترض أنه لا يكون حالا عن النون لأنه ليس بفاعل ولا مفعول فاجاب عنه الشارح بقوله : اذا لمعني وتمنع النون . وحاصل جوابه وهو أن النون و إن لم يكن فاعلاً لفظا لكنه فاعل معنى ويفهم هذا الفعل من البيت السوابق حيث قال موانع الصرف تسع الخ وليس مراد الشارح بأنه فاعل لفعل محذوف فقد اخطاء بعض الشارحين حيث قال أنه فاعل فعل محذوف فهذا توجيه كلام الغير بما لايرضي به قائله فان لايعلم من كلام الشارح أنه فاعل فعل محذوف. قوله: و قوله ألف فاعل الظرف . هذا هو التوجيه الذي ذكره صاحب غاية التحقيق لقوله الف و غرض الشارح الرد عليه فيما بعد بقوله ولا يخفي أنه لا يفهم الخ فصاحب غاية التحقيق يقول إن في قوله الف احتمالين الاول ان الف فاعل الظرف وهو من قبلها فيكون جملة فعلية علي هذا التقدير و الاحتمال الثاني هو انه مبتداء و الظرف خبره ويكون جملة اسمية وعلي كل تقدير اي سواء كانت جملة فعلية او جملة اسمية هي حال فان كانت حالاً عن النون فيكون زائدة وهذه الجملة حالين مترادفين و ان كانت حالاً عن ضمير زائدة يكونان حالين متداخلين قوله: المتقدم جواب سؤال مقدر وهو ان جعل الف مبتداء لا يصح لأنه نكرة وحاصل جوابه ان المبتداء وان كان نكرة لكن تخصصت بتقديم الخبر عليه فصح وقوعها مبتداء. قوله: ولا يخفى . هذا هو الرد علي توجيه صاحب غاية التحقيق وحاصل هذا الرد هو أن يفهم من هذاالتوجيه زيادة النون فقط بأن تكون زائدة ولا يفهم زيادة الالف مع أنها ايضا زائدة و الجواب من جانب صاحب غاية هو إنا سلمنا أنه يفهم من توجيه صاحب غاية التحقيق هو زيادة النون فقط دون الالف و إنما صرح بزيادة النون دون الالف لأن في زيادة النون و جود الوهم لا نها ليس من حروف العلة فالاصالة فيها كثيرة فلدفع ذلك الوهم صرح بزيادة

النون و اما الألف فليس وهم في زيادتها لأنها من حروف العلة والاصالة فيها قليلة. قوله: من هذا التوجيه .فان قيل أن رد الشارح علي كلا التوجيهين الاول أن يكون الألف فاعل الظرف و الثاني أن يكون الألف مبتداء فان فهم زيادة النون فقط يفهم من كلا التوجيهين لامن احدهما فينبغي أن يذكر التوجيهين لا التوجيه؟ قلنا السلام في التوجيه للجنس فيصدق علي القليل و الكثير فلا حاجة الى ذكر التثنية. قوله: و لو جعل الألف . هذا هو توجيه الشارح و حاصله أن الألف فاعل زائدة و اما الظرف.و هو من قبلها متعلق بزائدة فحينئذ يفهم زيادتهما. قوله: و اريد بزيادة الألف .جواب سؤال مقدر وهو أن التوجيه الشارح ايضا لا يصح لأنه علي توجيهه يفهم زيادة الألف فقط دون النون علي عكس توجيه صاحب غاية التحقيق لأنه يصير المعني هكذا أن النون تمنع الصرف حال كونها زائدة من قبلها ألف و حاصل جوابه هو أن هذا الاعتراض إنما كان واردا لوكان المراد من قبلية الألف من النون هو القبلية باعتبار الوجود و ليس كذلك بل المراد من قبليتها هو باعتبار الزيادة يعني أن الألف مقدم علي النون في وصف الزيادة فيكونان مشتركين في وصف الزيادة ولكن يكون الألف مقدما علي النون في هذا الوصف فيفهم من توجيه الشارح زيادتهما لازيادة الألف فقط. قوله: وهذا كما قلت . جواب سؤال مقدر وهو إن فهم مثل هذه الزيادة بعيد لا يدل عليه وضع ولا قاعدة و حاصل جوابه هو أن الدال ليس منحصراً في الوضع و القاعدة بل قد يكون الدال العرف و الدال ههنا العرف فان هذا المعنى يفهم باعتبار العرف فاذا وجد عليمثل هذه الزيادة العرف فلا يكون فهم مثل هذه الزيادة بعيداً و الشاهد عليه قولهم جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فان اخوه فاعل راكبا ويفهم من بحسب العرف أن زيد و اخوه شريكان في وصف الركوب ولكن اخوه مقدم عليه في هذا الوصف قوله: اثنان وهما الحكاية و التركيب و الاول عبارة عن وزن الفعل لانه يكون حكاية عن الفعل الي الاسم و اما التركيب فالمراد منه الأسباب الثمانية فان كل واحد منها لا يؤثر بدون التركيب في بعضها حكما كما في الجمع ألفي التانيث قوله: احد عشر تسعة منها هذه المذكورة و العاشر اعتبار الاصل في مثل احمد إذا جعل علما اولاً ثم نكر و الحادي عشر الألف المشابه لا ألف التأنيث مثل الألف في ارطى ليس للتانيث لأن مؤنث ارطاة.بل هو للالحاق بجعفر.قوله: الى ما هو الصواب . اعلم أن النزاع بين المذهب الاول و بين المذهب الحق لفظي و ليس في المعنون و الحقيقة نزاع بينهما لأن المذهب الاول جمع هذه العلل التسعة في العلتين و فصلها المذهب الحق و اما النزاع بين المذهب الثاني و المذهب الحق فايضا لفظي لأن ذلك الألف داخل علي المذهب الحق في ألف التانيث المقصورة و امااعتبار الوصف الاصلي فهو عند من اعتبره وهو سيبويه داخل في الوصف فان اعتبره الدخول المذكور تصير الأسباب تسعة و باعتبار عدم الدخول تصير الأسباب احد عشر.قوله: ثم انه ذكر . جواب سؤال مقدروهو أن المثال إنما يورد لإيضاح الممثل و المثال الواحد

لذلك فما الحاجة الي تعدد الامثلة؟ و حاصل جوابه إن هذه الامثلة لم تورد لابيان ... المنصرف حتى يكفي له مثال واحد بل هذه الامثلة إنما هي للعلل التسع ولا شك ان ... متعددة فتعدد الامثلة بناء على تعدد المثل. قوله على ترتيب . جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لتقديم عمر على احمد وكذا احمر علي طلحة وهكذا البواقي؟ و حاصل جوابه هو إنما اختار هذا لترتيب ليكون ذكر الأمثلة علي ترتيب ذكر المثل في السبب. قوله وفي إيراد زينب . جواب سؤال مقدر وهو إن ذكر زينب بعد طلحة مستدرك لأن طلحة كما هو مثال للتانيث كذلك هو مثالٌ للمعرفة. حاصل جوابه نسلم أن طلحة كان كافيا لما ولكن أورد زينب للإشارة الى قسمي التأنيث بأن التأنيث علي قسمين لفظي و معنوي والأول مثال الأول و الثاني مثال للثاني. قوله: أي حكم غير المنصرف . دفع وهم من يتوهم أن يكون الضمير في حكمه راجع الي احمد لقربه. وحاصل الدفع هو إن هذا الحكم راجع الى غير المنصرف لعدم اختصاصه بأحمد بل شامل بجميع الأسماء الغير المنصرفة . قوله: والأثر . هذا بيان المعني المراد للحكم هاهنا لان الحكم مشترك بين المعاني الكثيرة. قوله: المترتب عليه . جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من الحكم الأثر فلا يصح إضافته إلى ضمير الغيرِ المنصرف لان ذلكَ الأثر وهو أن لاكسرة ولاتنوين ليس لغير المنصرف بل هو اثر العلتين وحصل جوابه هو إن إضافة الأثر إلى ضمير غير المنصرف لادني ملا بسته وهي إن غير المنصرف محل لذلك الاثر فلهذا الاثرعلاقة الحلية مع غير المنصرف و علاقة العلية مع العلتين فلا جل العلاقة الأولى أضيف الي ضمير غير المنصرف. قوله من حيث اشتماله . جواب سؤال مقدر وهو أن انحصار حكم غير المنصرف في عدم الكسرة و التنوين لا يصح لأنه له أحكام آخر أيضا مثل الرفع و كذا النصب و الجر و يكون هو بالفتحة . و حاصل جوابه هو أن المراد من حكمه هو حكمه من حيث اشتماله علي علتين و لا شك أن حكمه من هذه الحيثية منحصرة في أن لا كسرة و لا تنوين و اما الرفع و النصب والجر فليست من هذه الحيثية فان الرفع حكمه من حيث الفاعلية و النصب من حيث المفعولية و الجر من حيث الإضافة. قوله : فيه .. جواب سؤال مقدر وهو أن لا في قوله لا كسرة لنفي الجنس فيقتضي الاسم و الخبر وكسرة اسمه و ليس له خبر فبقي بلا خبر وهو باطل؟ وحاصل جوابه هو إن خبره محذوف فإن قيل أن إن في قوله أن لا كسرة مشبهة بالفعل يقتضي الاسم و الخبر فلا التي لنفي الجنس مع الاسم و الخبر إن فرض اسما له بقي بلا خبر وإن فرض خبرا بقي بلا اسم؟ قلنا أن إن مخففة من المثقلة وهو يعمل في ضمير الشان المقدر فاسمه ذلك الضمير و خبره هذه الجملة. قوله: الذي هو علامة التمكن .. جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمسلمات إذا جعلت علما فانه حينئذ غير منصرف لوجود السببين العلمية و التأنيث ومع ذلك لا يمنع منه التنوين؟ و حاصل جوابه هو أن المراد من التنوين ليس مطلق بل التنوين الذي يكون للتمكن وهو التنوين الذي يدل علي امكنية الكلمة للاعرابات الثلاثة و

التنوين في مسلمات إنما للمقابلة. قوله: أي لا يمتنع. جواب سؤال مقدر وهو ان الجواز عبارة عن استواء الطرفين بان يكون الضرورة مسلوبة عن الطرفين اي الوجود و العدم بان لايكون و جود الشيء ضروريا ولاعدمه و هاهنا الشيء هو الانصراف فيكون معنى كلام المصنف ان الانصراف و عدم الانصراف كلاهما مستويان لاجل الضرورة و التناسب فجعل التناسب علة للجواز صحيح و اما الضرورة فلا يصح جعله علة للجواز لان عند الضرورة لا يكون الصرف و عدم الصرف مستويان بل الصرف يكون واجبا و عدم الانصراف يكون ممنوعا وحاصل جوابه هو ان للجواز معنيين الأول انه يأتي بمعنى الإمكان الخاص بان يكون في الشيء سلب الضرورة عن طرفي الوجود و العدم والثاني الإمكان العام وهو ان يكون فيه سلب الضرورة عن احد الطرفين اي الوجود او العدم مع التعميم في الطرف المقابل فان حكم بان عدم الشيء لا يكون ضروريا سواء كان عدمه ضروريا اولا فهو الامكان العام المقيد بجانب العدم و في كلام المصنف الجواز بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب العدم فان حكم فيه ان عدم الانصراف ليس بضروري عند الضرورة و التناسب سواء كان الانصراف ضرورياً كما في صورة الضرورة الشعرية أولا يكون هو أيضا ضروريا كما في صورة التناسب فإذا كان المراد من الجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود صح جينئذ جعل كل واحد من الضرورة و التناسب علة له والما لايصح جعل الضرورة علة و ليس المراد منه الامكان الخاص كما حمله المعترض عليه فمعني كلام الشارح أي لا يمتنع هو ان عدم الانصراف لايكون ضروريا سواء كان وجوده ضروريا كما في صورة الضرورة او لايكون ضروريا كما في صورة التناسب. قوله: أي جعله. جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم انه يجوز صرف غير المنصرف لاجل الضرورة او التناسب لان غير المنصرف عبارة عن الاسم المعرب يكون فيه علتان و سبب الضرورة و التناسب انما يدخل عليه الكسرة و التنوين ولا يلزم خلوه لاجل الضرورة او التناسب عن العلتين حتى يكون منصرفا وحاصل جوابه ان مراد المصنف من الصرف ليس معناه الحقيقي وهو ان لايكون فيه علتان بل المراد من الصرف هو ان يكون في حكم المنصرف فان حكم المنصرف هو انه يدخل عليه الكسرة و التنوين ففي وقت الضرورةو التناسب يدخل عل غيرالمنصرف ايضاً الكسرة و التنوين لانه يصير منصرفا حقيقة وجعل غير المنصرف في حكم المنصرف هو المعني العرفي للانصراف لان المنصرف في العرف هو مادخل عليه الكسرة والتنوين ويقال لهذاالمعني المعني الاصطلاحي للانصراف فالانصراف علي نوعين حقيقي وهو مالايكون فيه علتان و عرفي وهو ما دخله الكسرة و التنوين فهذا الجواب بناء علي ان المراد من الصرف المعني الاصطلاحي ولكن لا الإصطلاحي الحقيقي و لكن الاصطلاحي العرفي. قوله: عند المصنف. انماقيده بقوله عندالمصنف لان غير المنصرف عندغير المنصرف كا العلامة جار الله زمخشري عبارة عما لا يدخله الكسرة و التنوين فبادخال الكسرة و التنوين او احدهما يصير منصرفا حقيقة لا بد خلله

وقيل المراد بالصرف . هذا هوالجواب الثاني وحاصله ان المراد من الانصراف معناه الاصطلاحي وهو ما لايكون فيه علتان بل المراد منه معناه اللغوي وهو التغير لا شك ان بالضرورة او التناسب يقع في غير المنصرف التغير. قوله: و الضمير في صرفه. جواب سؤال مقدر وهو انه اذا اريد من الصرف معناه الغوي يكون معناه و تغيره اي تغير غير المنصرف لاجل الضرورة او التناسب ولا يتصور تغيره الا بجعله منصرفا و قدعلمت ان بسبب الضرورة و التناسب لايصيرمنصرفا فالاعتراض لايدفع على ارادة المعني الغوي و حاصل جوابه هو ان اعتراضك انما كان واردا لوكان الضمير في صرفه راجعا الي غير المنصرف و ليس الامر كذلك بل هو راجع الي حكمه ولاشك ان حكمه وهو عدم دخول الكسرة و التنوين يتغير بسبب اذخال الكسرة و التنوين يتغير بسبب ادخال الكسرة و التنوين لاجل الضرورة او التناسب. قوله: أي لضرورة وزن . اشارة الي امرين الاول هو ان اللام في الضرورة عوض عن المضاف اليه والثاني ان الضرورة على قسمين احدهما ما يكون لوزن الشعر و الثاني ما يكون لرعاية القافية. قوله: رعاية القافية . اعلم ان القافية عند الخليل عبارة من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن. قوله: اعد ذكر نعمان . لفظ نعمان ان كان يفتح النون فهو جبل بقرب عرفات او هو واد بطريق الطائف تخرج الى العرفات وان كان بضم النون فالمراد منه الامام ابو حنيفة رحمه الله. قوله: كما يحكم به سلامة . جواب سؤال مقدر كان سائلا يسئل ينبغي للشارح ان يبين كيف يخرج الزحاف الشعر من السلاسة و حاصل جوابه هو انه لا يمكن بيانه باللسان و لكن يعلم بالطبع فهو من قبيل الوجدانيات. قوله: فان حرف الروي . الروي في اللغة عبارة عن التمام و في الاصطلاح عبارة عن الحرف الذي تكرر في آخر الابيات و انما يقال له الروي لاجل انه به يتم البيت. قوله: ليحصل التناسب . جواب سؤال مقدر وهو ان التناسب مفعول له لجواز و المفعوله للشي يكون علة له و العلة تكون متقدمة على المعلول و التناسب ليس متقدم على جواز الصرف لان التناسب يكون مؤخرا عن الصرف والصرف يكون متاخرا عن جوازه فلايكون علة فلا يكون مفعولا له ايضا و حاصل جوابه هو ان المفعول له على قسمين الاول هو ما فعل بسبب وجوده الفعل مثل قعدت عن الحرب جبناً والثاني هو ما فعل الفعل لتحصيل و التناسب ليس من قبيل القسم الاول حتي يجب وجوده بل هو من قبيل الثاني فيكون متاخراً عن الصرف وجوازه لانه يحصل بالصرف.قوله: لان رعاية التناسب . جواب سؤال مقدر وهو ان رعاية التناسب ليس بضروري فكيف يجوز صرف غير المنصرف لاجله وحاصل جوابه هو ان التناسب وان لم يصل الى حد الضرورة ولكن لا شك في كونه اهم فلذا جاز انصراف غيرالمنصرف لحصول التناسب. قوله: حيث صرف . هذا تعليل لمطابقة المثال مع المنمثل قوله: فقوله سلاسلاً . هذا تفريع على ذلك التعليل و ايضا فيه اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل

امر واحد و هو غير المنصرف والمذكور في المثال امران سلا سلاً واغلالاً فالثاني لايكون غيرمنصرف وحاصل جوابه هو ان الممثل لهذا المثال ليس غير المنصرف فقط بل الممثل هو مجموع غير المنصرف والمنصرف فيطابق المثال مع الممثل.قوله: التي تقوم . جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ماتكون موصوفة بقرينة قوله في تعريف غير المنصرف مافيه علتان فان كلمة ما هناك موصوفة فيلزم حينئذ كون المبتداء نكرة وذلك باطل وحاصل جوابه هو ان كلمة ما ههنا موصولة بقرينة انها واقعة موقع المبتداء و الاصل في المبتداء التعريف واذا كانت موصولة فلم يلزم كون ال المبتداء نكرة.قوله: علتان . جواب سؤال مقدر وهو ان قوله مايقوم مبتداء وكلمة ما عامة والخبر وهو الجمع خاص فيلزم حمل الخاص على العام و ذلك لا يجوز و حاصل جوابه ان هذا انما كان لازما لوكان الربط مقدما على العطف وليس كذلك بل العطف مقدم علي الربط فالخبر ليس كل و احد من الجمع والفي التانيث بل الخبر مجموعهما.قوله: مكررتان .جواب سؤال مقدروهو ان غير المنصرف انما منه منع الكسرة والتنوين لاجل انه مشابه بالفعل في وجود الفرعيتين وهذه المشابهة انما تحصل اذا وجدت في الاسم علتان ولا تحصل لوجود العلة الوحدة وحاصل جوابه هو ان كل واحد من هذين العلتين مكررة فيكون كل واحد منهما علتين حكما فاذا وجدت العلة الواحدة من هذين العلة في الاسم فكانه وجدت فيه العلتان فيكون الاسم مشابها بالفعل في وجود الفرعيتين فصح عدم انصرافه ومنع الكسرة والتنوين منه.قوله: البالغ الي صيغة . جواب سؤال مقدر وهو لانسلم ان الجمع علة لغير الانصراف فضلاً من ان يكون قائما مقام السببينً فان رجال جمع مع ان جمعيته ليس بسبب لغير الانصراف و حاصل جوابه هو ان المراد من الجمع ليس مطلق الجمع بل المراد منه الجمع البالغ الي صيغة منتهي الجموع و رجال ليس كذلك. قوله: فانه قد نكر . هذا دليل لاشتراط الجمع بان يكون صيغة منتهي الجموع وحاصل هذا الدليل هو ان قيام الجمع مقام السببين انما هو لاجل تكرار الجمعية فيه وُ التكرار انما يكون فيه اذا كان علي صيغة منتهي الجموع.قوله: حقيقة اكالب . جواب سؤال مقدر وهو ان مساجد ومصابيح من قبيل الجمع البالغ الي صيغة منتهي الجموع و ليس فيهما تكرار الجمعية وحاصل جوابه هو ان تكرار الجمعية عم من ان يكون حقيقة او حكماً مثال الحقيقي اكالب و اساور و اناعيم فان الاول جمع اكلب وهو جمع كلب و الثاني جمع اسورة وهو جمع سوار والثالث جمع انعام وهو جمع نعم .قوله: الموافقة في عدد الحروف . فيه اشارة الي بيان الجمعية الحكمية بان الجمع الحكمي عبارة عن الجمع الذي لايكون فيه تكرار الجمعية حقيقة ولكن يكون موافقا مع الجمع الذي فيه الجمعية مكررة حقيقة في عدد الحروفو الحركات والسكنات اي يكون علي وزن ذلك الجمع مثل مساجد فانه جمع مسجد لم يتكرر فيه الجمعية ولكنه موافق مع الاعيم قوله: وثانيتهما التانيث . جواب سؤال مقدر وهو ان عد الفا التانيث من اسباب منع الصرف لايصحلان اسباب منع

الصرف ليست الا من قبيل الاوصاف و الفا التانيث ذات وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف قلب تقديره تانيث الفين فيكون السبب التانيث وهو من قبيل الاوصاف قوله: أي كل واحد منهما . دفع وهم من يتوهم ان السبب الثاني من السببين الذين يقوم احدهما مقام السببين مجموع الالفين فدفع ذلك الوهم بان السبب كل واحد منهما لا مجموعهما. قوله: لانها لازمتان . هذا دليل وجود التكرار في التانيث بالفي التانيث و حاصله انهما لازمتان لكلمة فيجعل لزومهما تانيثا اخر فثبت في تانيثهما تكرار وذلك التكرار وان لم يكن حقيقة لكنه حكما وايضا فيه اشارة الي الفرق بين التاء والفي التانيث وايضا فيه جواب سؤال مقدر وهو كما ان كل واحد من الفي التانيث للتانيث فكذلك التاء ايضا للتانيث فينبغي ان يكون تانيثه قائما مقام السببين وحاصل جوابه ان بين التاء والفي التانيث فرق فان في الفين لزوم فجعل لزومهما بمنزلة تانيث آخر وليس في التاء لزوم حتي يجعل لزومها بمنزلة تانيث آخر ويقوم التانيث بالتاء مقام السببين قوله: بخلاف التاء . جواب سؤال مقدر وهو ان التاء اذا دخلت في الوضع العلمي تكون لازمة للكلمة فينبغي ان يقوم التانيث بالتاء مقام السببين وحاصل جوابه هو ان لزوم الالف انما هو لزوم وضعي أي يكون لازما مع الكلمة بحسب اصل الوضع بخلاف لزوم التاء فانه عارضي فليس فيه قوة مثل قوة اللزوم الوضعي فلذا لايجعل لزوم التاء بمنزلة تانيث اخر ولا يقوم تانيثه مقام السببين قوله: العدل مصدر . جواب سؤال مقدر وهو ان العدل علي وزن فعْل بسكون العين وهذا الوزن من اوزان الصفة المشبهة مثل صعب فيكون ذات مع الوصف فلا يصح حمل خروجه عليه لان مصدر فهو وصف صرف فيلزم حمل الوصف علي الذات مع الوصف وهو باطل لعدم الاتحاد وحاصل جوابه هو ان فعل بسكون العين وزن مشترك بين الصفة المشبه و المصدر فالعدل هاهنا مصدر فيكون هو ايضا وصف صرف فصح الحمل. قوله: مبني للمفعول . جواب اسولة ثلاثة الاول ان العدل لما كان مصدراً فلا يصح عده من اسباب منع الصرف لان اسباب منع الصرف من قبيل اوصاف الاسم العدل بمعني الاخراج صفة المتكلم لاصفة الاسم والثاني ان تفسير العدل بالخروج لايصح لان العدل صفة المتكلم بمعني الاخراج والخروج صفة اللفظ فيلزم تفسير الصفة احد المتباينين بصفة المتباين الاخر و الثالث ان العدل وان كان مصدراً فمع ذلك لا يصح حمل الخروج عليه لان العدل صفة المتكلم والخروج صفة اللفظ فيلزم حمل صفة احد المتباينين علي صفة المتباين الآخروذلك لايجوزلعدم الاتحاد وحاصل جوابه ان العدل مصدر مبني للمفعول وحينئذ يكون صفة للفظ فصح عده من اسباب منع الصرف وكذاصح تفسير بالخروج وكذا صح الحمل لوجود الاتحاد لكون كليهما صفتين للفظ.

قوله: أي كون الاسم معدولاً . جواب أسئلة ثلاثة الاول ان العدل اذا كان مبنيا للمفعول يكون بمعن المعدول وهو ذات مع الوصف فلا يصح عده من اسباب منع الصرف لان اسبابه من قبيل الاوصاف والثاني انه لا يصح حمل الخروج عليه للزوم حمل

الوصف الصرف علي الذات مع الوصف و الثالث المعدول متعدي والخروج لازمي فيلزم تفسير المتعدي بالازمي وهو باطل لانه تفسير احد المتباينين بالمتباين الآخر و حاصل جوابه هو ان المراد من المعدول ليس معناه بل المراد منه كون الاسم معدولاً ولاشك ان الكون المذكور وصف فصح عده من اسباب منع الصرف وكذا صح حمل الخروج عليه وكذا صح تفسيره بالخروج لان الكون ايضا لازمي.قوله: اي كونه مخرجا . جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان العدل بمعني كون الاسم معدولاً فلا يصح حمل الخروج عليه لان كونَ الاسم معدولاً من قبيل الحاصل المصدر والخروج مصدر فيلزم حمل المصدر علي الحاصل بالمصدر وهو لا يجوز وحاصل جوابه هو ان المراد من الخروج ايضا الحاصل بالمصدر فلا يلزم حمل المصدر علي الحاصل بالمصدر قوله: اي عن صورته . جواب سؤال مقدر وهو ان الاسم عبارةعن المادة و الصورة جميعا و الصيغة ايضا عبارة عنهما كما يقال في علم الصرف ان ضرب فعل ماض فان مرادهم هو ضرب بمجموع المادة و الصيغة فيلزم حينئذ خروج الكل عن الكل وذلك باطل وحاصل جوابه هو ان المراد من الصيغة هي الصيغة عند النحاة وهو عندهم عبارة عن الصورة فقط فلا يلزم خروج الكل عن الكل ولكن يكون المراد من الإسم المادة فقط لا المجموع من المادة و الصورة والالزم خروج الكل عن الجزء وذلك ايضا باطل وخروج الجزء عن الجزء الآخر جائز اذا كان ذلك الجزء الاخر مشتملاً علي هذا الجزءِ ولاشك ان الصورة تكون مشتملة علي المادة. قوله: التي يقتضي الاصل . جواب سؤال مقدر وهو ان الياء في قوله الاصلية لنسبة فتكون الصيغة منسوبة ويكون الاصل منسوباً اليهٖ ولابد بين المنسوب و المنسوب اليه من المناسبة فما هو وحاصل جوابه هو ان الاصل مقتض لصيغة اسم الفاعل و تلك الصيغة مقتضاه. قوله: والقاعدة . هذا هو تعين المعني المراد من الاصل بان معناه المراد ههنا هي القاعدة. قوله: ولايخفي . جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف العدل لايكون مانعاً عن دخول المشتقات مثل ضارب ومضروب فيه لأنها ايضاً تكون خارجة عن الصيغة الاصلية فان ضارب و كذا مضروب خارجان من الصيغة الاصلية وهي ضرب مع انها لا تكون من قبيل العدل و حاصل جوابه انها خارجة باضافة الصيغة في تعريف العدل الى ضمير الاسم بان في العدل تكون الصيغة الاول لذلك الاسم وليس صيغة المصدر في المشتقات صيغة المشتقات فالاسم المعدول يكون خارجا عن الصيغة التي تكون ثابتة له بخلاف المشتق فانه يكون خارجاً عن صيغة المصدر وصيغة المصدر ليس صيغة المشتقى والدليل علي ان صيغة المصدر لا يكون صيغة المشتقي هو ان معني المصدر لايكون معني المشتقات اما في العدل فصيغة المعدول عنه صيغة المعدول لاجل ان معني المعدول عنه هو معني المعدول .قوله: وان المتبادر . جواب سؤال مقدر وهو انه يدخل في تعريف العدل الاسماء المحذوفة الإعجاز مثل يد و دم فانهما مخرجانٌ عن صيغتهما الاصلية وهو يدى ودمى فلا يكون تعريف العدل مانعاً عن دخول الغير لان اسماء المحذوفة الاعجاز ليست

من قبيل العدل وحاصل جوابه هو ان المتبادر من خروج الاسم عن صيغته الاصلية هو ان تكون المادة باقية وفي الاسماء المحذوفة ليست المادة باقية لوجود الحذف في اواخرها ووجه التبادر هوان المصنف تعرض الى خروج الاسم عن الصيغة ولم يتعرض الى المادة فعلم انها تكون باقية . قوله: وان خروجه . جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف العدل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه مغيرات قياسية وهي المغيرات الصرفية مثل مرمي بتشديد الياء فانه كان في الاصل مرموي فخرج عن هذه الصيغة الى مرمي مع بقاء المادة مع انها ليست من قبيل العدل والاكان مرمي غير منصرف لوجود السببينفيه العدل والوصف فاجاب بقوله وان خروجه الخ. قوله: أي مغايرة . جواب سؤال مقدر وهو ان اخرى صيغة اسم تفضيل معناه اشد تاخرا وهو غير موجود ههنا لان صيغة المعدول لايكون اشد تاخرا عن صيغة المعدول عنه.وحاصل جوابه هو ان اسم تفضيل نقل عن معناه التفضيل الي معني المغايرة ولاشك ان صيغة المعدول تكون مغايرة عن صيغة المعدول عنه. قوله: ولايبعد . جواب سؤال مقدر وهو ان المغايرة باعتبار الصيغة موجودة في المغيرات القياسية فان صيغة مرمي مغايرة عن صيغة مرموي فلا تخرج عن تعريف العدل وحاصل جوابه هو ان المراد من المغايرة هي ان لاتكون الصيغة الثانية داخلة تحت القاعدة بل تكون مخالفة عنها وتكون الصيغة الاولي داخلة تحت قاعدة فان ثلث معدول من ثلاثة ثلاثة فالصيغة الثانية وهي ثلاثة ثلاثة موافق القاعدة لانه كما يكون في معناه تكرار كذلك في اللفظ أيضا تكرار واما ثلث فمخالف لان في معناه تكرار ولم يكن في لفظه تكرار والقاعدة تقتضي ان يكون في اللفظ تكرار عند و جود التكرار في المعني واما في المغيرات القياسية فكلاهما داخلتان تحت القاعدة فانه كما ان مرمي داخل تحت قاعدة الاعلال فكذلك مرموي داخل تحت القاعدة وهي ان اسم المفعول من الثلاثي المجرد يكون علي وزن مفعول. قوله: واما المغيرات الشاذة . جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف العدل لايكون مانعا عن دخول الدخول المغيرات الشاذة فيه فان في المغيرات الشاذة ايضا يكون خروج الاسم عن الصيغة الاصلية مع بقاء المادة و تكون الصيغة الثانية مغايرة عن الصيغة الاولى بدخول الاولى تحت قاعدة و عدم دخول الثانية تحت قاعدة مثل اقوس و انيب فالاول جمع قوس و الثاني جمع ناب فالقوس والناب جمعا اولا علي اقواس و انياب ثم خرج اقوس وانيب من الاقواس والانياب و المادة باقية والمغايرة ايضا ثابتة فان اقواس و انياب داخلتان تحت القاعدة و اقوس و انيب ليسا بداخلين تحت القاعدة لان القاعدة هي ان الاجوف يجمع علي افعال لا علي افعل مثل ثوب فانه يجمع علي اثواب لا علي اثوب وحاصل جوابه هوان اعتراضك انما كان و اردا لوكان اقوس و انيب خارجين عن اقواس و انياب وليس الامر كذلك بل جمع القوس والناب اولا علي اقوس و انيب ولاجل ان اقوس و انيب جمع قوس وناب ابتداء يقال لها الجموع الشاذة و لوكان مخرجين عن اقواس وانياب فما سميت بالجموع الشاذة. قوله: فان الظاهر ..

ووجه الظهور هوان الاخراج انما يعتبر عند الحاجة ولاحاجة في اقوس وانيب الي اعتبار الاخراج واعتبار الاخراج شرط في العدل. قوله: قال بعض الشارحين. في غرض الشارح من نقل كلام بعض الشارحين احتمالان الاول ان غرضه جواب عن جميع الاعتراضات السابقة وحاصله هو ان هذا تعريف الشي بالاعم و المقصود منه تميز المعرف وهو العدل عن بعض ماعداه وهي الاسباب الباقية فلاباس بعدم كونه مانعا عن دخول الغير لان المقصود وهو الامتياز عن بعض ماعداه حاصل فلاباس بعدم كونه مانعا عن دخول الغير والاحتمال الثاني هوان غرضه من نقل قول بعض الشارحين الاعتراض علي المصنف فان الاجوبة المذكورة في كلام الشارح منقولة عن المصنف ذكرها في شرح الكافية وهو امالي الكافية وحاصله ان هذه الاجوبة تكلفات لاحاجة اليها لان تعريف الشي بالاعم جائز اذا كان المقصود تميز المعرفعن بعض ماعداه فيمكن ان يقال ان هاهنا المقصود هو تميز العدل عن بعض ماعداه وهي الاسباب الباقية فلا باس بعدم مانعيته عن دخول الغير لان ذلك التميز المقصود قد حصل و الجواب من جانب المصنف هو ان فيما قاله بعض الشارحين تكلف واحد فوق تلك تكلفات لان فيه عدول عن المذهب المختار وهو عدم جواز التعريف بالاعم الى المذهب الغير المختار وهو جواز تعريف بالاعم والمذهب الاول هو مذهب المتاخرين والثاني مذهب المتقديمن و المصنف من المتاخرين قوله: واعلم انا نعلم قطعاً . اعلم ان العدل علي قسمين تحقيقي و تقديري فالعدل التقديري في تفسيره اتفاق بين العامة و المحققين فانهم جميعا يقولون بانه خروج مقدر عن اصل مقدر و الخروج المقدر عبارة عما يكون العلم بمنع الصرف مقدما من العلم بالعدل ولايكون العدل سابقا علي غير الانصراف بل يكون من فرضياتهم و اعتبارهم لضرورة منع الصرف والاصل المقدر هو ما لا يكون الدليل غير منع الصرف موجودا علي وجوده بل الدليل علي وجوده هو منع الصرف فقط واما في تفسير العدل التحقيقي فوقع فيه الاختلاف بين العامة و بين المحققين فمذهب العامة هو ان العدل التحقيقي عبارة عن الخروج المحقق عن الاصل المحقق ومذهب المحققين هو عبارة عن الخروج المقدر عن الاصل المحقق والخروج المحقق عبارة عما يكون العلم به مقدما من العلم بغير الانصراف ولايكون من فرضياتهم و اعتباراتهم بل اخبروا عند غير الانصراف عن العدل السابق والاصل المحقق عبارة عما يكون الدليل غير منع الصرف موجودا علي وجوده فالفرق بين العدل التحقيقي و العدل التقديري عند العامة انما هو باعتبار الخروج والاصل كليهما فالخروج والاصل محققان في الاصل كليهما في الاول ومقدران في الثاني وعند المحققين الفرق بينهما انما باعتبار الاصل فقط بان الاصل في الاول محقق وفي الثاني مقدر واما الخروج ففي كليهما مقدر واستدل العامة بوجوه ثلاثة الاول ان قوله تحقيقا وتقديرا فيما بعد صفة الخروج وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول محققا وفي الثاني مقدرا واعتبارا و الثاني هو ان الخروج لوكان في كليهما تقديريا و اعتباريا لكان مطلق العدل اعتباريا و

تقديرياً فتقسيمه الي العدل التحقيقي و العدل التقديري تقسيم الشي الي نفسه و الي غيره و ذلك باطل والثالث هو ان في العدل يكون الدليل موجودا علي وجود الاصل ووجود الدليل علي وجود الاصل هو بعينه دليل علي وجود الفرع ووجود الدليل علي وجود الفرع هو بعينه دليل علي وجود الخروج فاذا وجد الدليل علي وجود الخروج غير منع الصرف يكون الخروج محققا لا مقدرا واستدل المحققين لكون الخروج اعتباريا في العدل التحقيقي بان العدل من الاسباب الضرورية الاعتبارية بحيث يكون العلم بالسبب بعد العلم بالحكم بانه غير منصرف فلوكان الخروج في العدل التحقيقي محققا لايكون العدل من الاسباب الضرورية الاعتبارية والمختار عند الشارح هو مذهب المحققين فلابد من الجواب عن دلائل العامة، فالجواب عن الوجه الاول هو ان تحقيقا وتقديرا صفتان للخروج ولكن لا بحاله بل بحال متعلقه وهو الاصل والجواب عن الثاني هو ان تقسيم العدل ايضا باعتبار حال متعلق الخروج وهو الاصل لا باعتبار حال نفس الخروج والجواب عن الثالث هو انا نسلم ان الدليل علي وجود الاصل دليل علي وجود الفرع ولكن لانسلم ان وجود الدليل علي وجود الفرع دليل علي وجود الخروج لانه يجوز ان يكون الاصل موجوداً وكذا الفرع ايضا موجودا من غير اعتبار خروج الفرع عن ذلك الاصل كما في اقوس وانيب فان الاصل وهو اقواس و انياب موجود و كذا الفرع وهو اقوس و انيوب موجود وليس فيه اعتبار اخراج هذا الفرع من الاصل قوله ولم يصح للاعتبار إلا العدل . وذلك لان الاسباب الاخرى لها علامات ظاهرة في اللفظ فلا يجري الفرض والاعتبار فيها. قوله: لا انهم كما هو مذهب العامة فانهم يقولون النحاة تخبروا عن العدل الذي كان موجوداً سابقاً . قوله: ولكن لابد في اعتبار العدل . جواب سؤال مقدر وهو ان العدل لما كان فرضياً واعتبارياً في جميع المواد فلا يصح تقسيمه الي العدل التحقيقي و العدل التقديري لان تقسيمه حينئذ الي العدل التقديري تقسيم الي نفسه و تقسيمه الي العدل تحقيقي تقسيم الي غيره وحاصل جوابه هو ان هذا التقسيم انما هوباعتبار حال المعدول عنه بانه قديكون محققا و قد يكون مقدراً. قوله: وثانيهما اعتبار . ولدفع السؤال المذكور وان كان الامر الاول كافيا من دون حاجة الي الامر الثاني ولكن ذكر الثاني ايضا تبعا لانه كثير اما يذكر الشي بتبعية شئ آخر . قوله: فعلي هذا . أي فعلي ان تقسيم العدل الي التحقيقي و التقديري باعتبار الاصل لا باعتبار نفسه.قوله: بلاخلاف .و ذلك لوجود السمع فيها من العرب.قوله: خلاف .فعند البعض لا يجوز لعدم و جودالسمع فيها وعند البعض الاخر يجوز لانها وان لم تكن مسموعة لكنهاملحقة بالاول. قوله: لان الوصفية العرضية . جواب سؤال مقدر وهو ان عدم انصرافهما بالعدل مستقيم ولكن عدم انصرافهمابالوصف فلا يستقيم لان الشرط لتاثير الوصف في غير الانصراف هي الاصالة و الوصفية فيهما عارضية لانهما معدولان من ثلاثة ثلاثة وهما من اسماء الاعداد ولا وصفية في الاسماءالاعداد لان معناها

الوحدات بل الوصفية انما عرضت لها بالتركيب وحاصل جوابه هو ان ثلاث ومثلث
معدولين عن ثلاثة ثلاثة حين استعمال ثلاثة ثلاثة في التركيب فكانت الوصفية العارضية
موجود ة ف ثلاثة ثلاثة ولكن صارت هذه الوصفية العارضية في ثلث و مثلث اصلية
لاعتبار ها فيما وضعا له لان العدل وضع ثان فاستقام لاجل العدل. قوله: و اخر جمع
اخرى . وانما لم يتعرض المصنف الي بيان العدل في أخرى الذي هو مؤنث واخر الذي هو
مذكر وان كان العدل موجود فيهما ايضا لاجل انه لاحاجة في أخرى الي العدل لان في
آخره الف مقصورة وهو قائم مقام السببين وكذا لاحاجة الى العدل في اخر لوجود
السببين فيه غير العدل وهما وزن الفعل والوصفية الاصلية .قوله: لان معناه .جواب
سؤال مقدر وهو لانسلم ان اخر اسم تفضيل لان معناه غير كما يقال جاءني آخر زيد
أي غير زيدٍ وحاصل جوابه هو ان غير معناه المنقول اليه واما معناه الاصلي فهو اشد
تاخرا ولاشك نه منعى تفضيلي فصح كونه اسم تفضيل .قوله: وقياس اسم تفضيل
هذا هو بيان العدل في اخر وانما كان القياس في اسم التفضيل ان يكون مستعملاً باحد
الطرق الثلاثة لاجل ان وضع اسم تفضيل انما هو تفضيل شيءعلي الغير فلا بد من ذكر
ذلك الغير وهو المفضل عليه وذكره انما يحصل بكل واحد من هذه الطرق الثلاثة اما مع
من والاضافة فظاهرلان المفضل يكون مضافا اليه في الاضافة ومدخول من في صورة من
واما مع اللام فيكون ذكر المفضل عليه حكماً لانه يشارباللام الي معين بتعين المفضل
عليه.قوله: فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام . ويؤيد هذا المذهب لزوم المطابقة مع
الموصوف افراداً و تثنية وجمعاً و تذكيراً و تانيثا يقال رجل آخر و رجلان آخران و رجال
آخرون و امراة اخرى ووجه اتائيد هو ان اسم تفضيل المستعمل باللام يجب مطابقته مع
الموصوف في تلك الامور فلما كان اخرى ايضاً واجب المطابقة مع الموصوف علم انه
معدول عما فيه اللام قوله: وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من . والتائيد لهذا
المذهب هو مطابقة المعدول مع المعدول عنه تعريفاً و تنكيراً وهذه المطابقة انما تحصل اذا
كان اخر معدولاً عن اُخرمن لان اخر نكرة فيكون المعدول عنه ايضا نكرة والنكرة
يكون مستعملة بمن لان المستعمل باللام معرفة فعلم من تنكير اُخر انه معدول عن اخرمن
لا عن الاُخر.قوله: أي عن آخر من . لفظ آخر مذكرا لاجمع مؤنث و انما جعل
المعدول عنه مذكراً لان اسم التفضيل المستعمل بمن لايكون الامفردا مذكرا .قوله: وانما
لم يذهب . جواب سؤال مقدر وهو ان هاهنا احتمال ثالث وهو ان يكون عما يكون
معدولاً مضافا وحاصل جوابهُ ظاهر. قوله: جمع جمعاء . بين الدليل علي وجود الاصل
في جمع غير منع الصرف ليكون فيه العدل تحقيقا. قوله: وان صارت . جواب سؤال
مقدر وهو ان غير انصراف جمع لاجل العدل مستقيم ولكن غير انصرافه لاجل الوصفية
غير مُستقيم لانه ليس بوصف لان معناه كل وحاصل جوابه انه وصف في الاصل ثم صار
بمعني كل في باب التاكيد و المعتبر هو كونه وصفاً في الاصل .قوله: و في اجمع و اخواته

دفع وهم من يتوهم انه لما كان احد السببين في جمع العدل يكون في الجمع ايضا العدل فدفع ذلك الوهم بانه ليس فيه العدل بل فيه احد السببين وزن الفعل ولآخر الصفة . الاصلية او فيه جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان احد السببين في جمع العدل يكون في الجمع ايضا احد السببين العدل مع انه فيه وزن الفعل ايضا فيلزم اجتماع العدل ووزن الفعل مع انهما متضادان لايجتمعان و حاصل جوابه هو انه ليس احد السببين فيه العدل بل احد السببين فيه وزن الفعل فلا يلزم ذلك الاجتماع الحرام في شريعة اهل العربية. قوله: وعلي ما ذكرنا . وفي المراد مما ذكرنا احتمالان الاول ان يكون المراد منه قوله ولكن لابد في اعتبار العدل من الامرين الخ. و الاحتمال الثاني هو ان يكون المراد منه قوله فاذا اعتبر اخراجها الخ. قوله: لا يرد الجموع . وحاصل ذلك الايراد هو انه كما ان الدليل موجود علي وجود الاصل في هذه الامثلة المذكورة في عبارة المصنف فكذلك الدليل موجود علي وجود الاصل في اقوس وانيب هو ان الاجوف لايجمع علي افعل بل يجمع علي افعال فعلم ان اصل اقوس وانيب معدولان من اقواس وانياب مع انه لا قائل بوجود العدل فيهما وحاصل جوابه هو ان مجرد وجود الاصل لايكفي بل لابد من اعتبار الاخراج ولم يوجد فيهما اعتبار الاخراج لعدم الحاجة الى ذلك. قوله: ولاقاعدة . جواب سؤال مقدر وهو ان اطلاق اسم الشاذ لايتوقف علي ماذكره لانه يجوز ان يكون شذوذ اقوس و انيب لاجل مخالفة قاعدة فيجوز ان يكونان معدولين ومع ذلك يطلق عليها اسم المعدول وحاصل جوابه هو انه لايكون للاسم المعدول قاعدة حتي يكون بمخالفتها شاذاً. قوله: ومن هذا تبين الفرق . وهو ان الشاذ مايكون له قاعدة ويخالف عنها والمعدول هو مالايكون له قاعدة او ذلك الفرق هو ان المعدول هوما اعتبر فيه الاخراج عما هو الاصل ولم يعتبر الاخراج في الشاذ.قوله: أي خروجا . جواب سؤال مقدر وهو ان تقديرا مفعول مطلق لقوله خروجه ولايصدق عليه تعريف المطلق لان الواجب في المفعول المطلق هو ان يكون معنى الفعل اوشبهه مشتملاً عليه من قبيل اشتمال الكل علي الجزء ومعني خروجه ليس مشتملاً علي تقديرا وحاصل جوابه هوان تقديرا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف وهو خروجا وليس هو بنفسه مفعول مطلق حتي يجب الاشتمال المذكور فان قيل ان كون خروجا مفعول مطلق لقوله خروجه ايضا لايصح لان خروجه عين خروجا ليس بمشتمل عليه قلنا: ان خروجه مصدر عامل يكون بتقدير ان مع الفعل فيكون تقديره ان خرج فيكون مشتملا بهذ الاعتبار. قوله: عن اصل مقدر . فيه اشارة الي التقديرا صفة للخروج باعتبار متعلقه وهو الاصل. فان قيل ان تقديرا يصح جعله صفة بحاله فماالحاجة الى جعله صفة بحال متعلقه قلنا: انما جعله صفة بحال متعلقه للمقابلة مع قوله تحقيقاً. قوله: مفروض . دفع وهم ان يكون المراد من المقدر المحذوف لانه ياتي بمعني المحذوف ايضا وهذا المعني لايصح لانه ليس كلامنا في حذف الاصل وذكره و حاصل الدفع ان المقدر كما ياتي بمعني

المحذوف فكذلك ياتي بمعنى المفروض والمراد منه هاهنا المفروض. قوله: يكون الداعي اشارة الى ان الفرض ها هنا مع الداعي لابدون الداعي لان الفرض قديكون مع الداعي وقديكون بدون ولم يعلم هاهنا اي نوع مراد منه فرفع الشارح ذلك الابهام.قوله: لانهما لما وجدا .فان قيل انهما لما وجدا غير منصرفين وهو عبارة عما فيه علتان فلا يصح قوله ولم يوجد فيهما قلنا المراد منه هو انهما لما وجدا اعراهما اعراب غير المنصرف. قوله ومثل باب قطام . فان قيل باب قطام معطوف علي عمرو فيكون داخلاً تحت الكاف لا حاجة الى لفظ مثله قلنا لانسلم ان ذكر لفظ مثل باعتبار انه زيادة من جانب الشارح بل هو بيان لحاصل العطف ولكن ذكر لفظ مثل مكان الكاف، ولو سلمنا ان زيادة من جانب الشارح ففيه فائدة وهي التنبيه علي ان هذا العدل ليس كعدل عمر فان عدل عمر انما هو باعتبار منع الصرف وهذا العدل انما لاجل الحمل علي النظائر.قوله عن قاطمة وهي المرأةالتي عضت علي الاسنان حين المنازعة مع المرءة الاخرى . قوله: واراد ببابها جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ باب مضاف الي قطام و المضاف اليه يكون قيدا خارجا والمقصود بالحكم انما يكون المضاف فيعلم حال امثال قطام مثل غلاب ولم يعلم حال قطام و حاصل جوابه هو ان المراد من باب قطام هاهنا الامر الكلي وهو صادق علي قطام و امثاله جميعا فيعلم حكم الكل.قوله: علما للاعيان . جواب سؤال مقدر و هو انه لما كان المراد من باب قطام الامر الكلي و هو كل ما هو علي فعال فيدخل فيه نزال وتراك من اسماء الافعال لانهما ايضا علي وزن فعال وكذا يدخل فيه الصفة مثل فساق بمعنى فاسقة وكذا يدخل فيه فجار الذي هو مصدر مع ان هذه من المبنيات وكلامنا في المعربات وحاصل جوابه ان المراد ممايكون علي وزن فعال هو ان يكون علماً للاعيان وما ذكر في الاعتراض من المواد ليست من قبيل العلم للاعيان و ان كان بعضها علماً للمصدر لفجار. قوله: من غير ذوات الراء . جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان ماهو علي وزن فعال علماً للاعيان المؤنثة من قبيل المعرب عند بني تميم ومن قبيل المبني عند حجازيين بل عند بني تميم ايضاً من قبيل المبني مثل حضار وطمار ودفار فانها مبنية عند هم ايضا وحاصل جوابه هو ان المراد مما هو علي وزن فعال علماً للاعيان المؤنثة هو ما يكون من غير ذوات الراء ولاشك ان غير ذوات عند بني تميم معرب و اما ذوات ففي بنائه اتفاق. قوله: في لغة . جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح ظرفية بني تميم لباب قطام لان الظرف علي نوعين حقيقي كالزمان والمكان و اعتباري لظرفية الصفات للموصوفات مثل زيد في كرمه وبني تميم ليس بواحد وحاصل جوابه هو ان في كلام المصنف تقدير المضاف وهو لفظ لغة فيكون الظرف لباب قطام اللغة وهو وصف فيكون ظرفاً اعتباريا فانه يقال باب قطام الذي هو لغة بني تميم فاللغة صفة معنوية لباب قطام.قوله: فانهم اعتبروا . جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان لا يعتبر العدل في قطام وامثاله لانه لاحاجة الي اعتبارالعدل فيها فان العلتين لمنع الصرف موجودان احدهما العلمية و الثاني

التانيث فلاحاجة الى اعتبار العدل وحاصل جوابه هو ان اعتبار العدل ليس لمنع الصرف حتى تقول لاحاجة اليه بل اعتباره انما هو للحمل علي النظائر والحمل علي النظائر طريق شائع. قوله: فانهما مبنيتان . استئناف واقع في جواب سؤال السائل كان سائلاً سئل ان اعتبار العدل في غير ذوات الراء انما كان للحمل علي النظائر فالعدل في ذوات الراء من اي وجه فاجاب بان اعتبار العدل في ذوات الراء انما هو للبناء. قوله: لتحصيل سبب البناء . ينبغي ان يفهم ان بناء ذوات الراء ليس لاجل هذه الاسباب الثلاثة فقط والالزم ان يكون غير ذوات الراء ايضا مبنيا لوجود الاسباب الثلاثة فيها ايضا بل مع ذلك سبب اخر للبناء وهو الراء لانه حرف ثقيل فناسبه التخفيف والبناء اخف لان فيه يكون السلوك علي طريق واحد. قوله: ليس في محله .والجواب انه انما ذكره للتنبيه علي ان العدل ليس بمنحصرفي منع الصرف او نقول ان ذكره انما هو بطريق الاستطراد او تقدير نقول انما ذكره لاجل اشتراكه مع عمر في تقدير العدل او نقول انه نظير في هذالمقام .قوله: وانما قال في تميم . بيان لفائدة قيد بني تميم .قوله: والمرادمن بني تميم .جواب سؤال مقدر وهوانا لا نسلم ان في باب قطام عدل تقديري لان العدل فيه فرع العدل في ذوات الراء ولاشك ان العدل في ذات الراء منتف فانه قال بعض بني تميم ان ذوات الراء غير منصرفة فلاحاجة الي العدل لوجود السببين العلمية و التانيث وحاصل جوابه ان المراد من بني تميم ليس كل بني تميم بل المراد منهم اكثرهم ولاشك ان عند الاكثر ذوات الراء مبنية فاعتبر فيما عدا ها حملاً علي ذوات الراء.قوله: وهو كون الاسم . جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح عد الوصف من اسباب منع الصرف لان اسباب منع الصرف انما يكون اوصافاً لا والوصف ذات لانه عبارة عن الاسم الدال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وحاصل جوابه هوان المراد من الوصف هو كون من قبيل الذات الاسم الخ. و لاشك انه من قبيل اوصاف الاسم فصح عده من اسباب منع الصرف فالوصف يطلق علي الصفة وهو الاسم الدال الخ وعلي الوصفية وهو كون الاسم الخ فالاعتراض مبني علي الاطلاق الاول والجواب مبني علي الاطلاق الثاني .قوله: سواء كانت هذه الدلالة . جواب ثلاثة اسؤلة الاول ان تعريف الوصف لايكون جامعا لافراده لخروج الوصف العارض مثل اربع في مررت بنسوة اربع لان المتبادر من الدلالة المذكورة في تعريف الوصف هي الدلالة بحسب الوضع لان الوضع لازم عادي للدلالة و الدلالة في الوصف العارض ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال والثاني: ان تقسيم الوصف الي الوصف الاصل و الوصف العارض تقسيم الشي الي نفسه والي غيره لان لما كان المراد من الدلالة ما يكون بحسب الوضع فانحصر الوصف في الاصل فتقسيمه اليه تقسيم الي نفسه وتقسيمه الي الوصف العارض تقسيم الي غيره والثالث: ان ذكرالشرط وهو ان يكون في الاصل مستدرك لاحاجة اليه لان الوضع لما كان مأخوذاً في مفهوم الوصف فلا حاجة لي اشتراطه و حاصل جوابه هو انه ليس المراد

من الدلالة الفرد المتبادر وهو ما يكون بحسب الوضع بل المراد منها مطلق الدلالة سواء كان بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فيشمل التعريف الوصف العارض وكذا صح التقسيم و كذا لم يكن بيان الشرط مستدركاً. قوله: في سببية منع الصرف. جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان كونه في الاصل شرط الوصف لان الوصف لوكان مشروطاً بذلك الشرط يلزم ان لا يكون الوصف موجودا بدون ذلك الوصف لان من انتفاء الشرط يلزم انتفاء المشروط مع ان اربع في مررت بنسوة موجود والشرط منتف فيه لان وصفيته ليست اصلية بل عارضية و حاصل جوابه ان اعتراضك انما كان واردا لوكان ذلك الشرط شرط لوجود الوصف وليس الامر كذلك بل ذلك شرط لسببية في منع الصرق فلا يلزم من عدم الشرط عدم الوصف بل سببية الوصف. قوله: الذي هو الوضع. جواب سؤال وهو ان القاعدة هي ان المعرفة اذا اعيدت معرفة تكون الثانية عين الاولى والاصل ايضا معرفة اعيدت اعيدت و المراد من الاصل في قوله خروجه عن صيغته الاصلية القاعدة فيكون المراد من الاصل هاهنا ايضا القاعدة فالمعني هو ان الشرط لسببية الوصف لمنع الصرف هو انيكون ذلك الوصف في قاعدة أي بان يكون له قاعدة فيلزم منه ان يكون اربع في ذلك المثال غير منصرف لان شرط سببية موجود لان له ايضا قاعدة وهو ان العدد اذا اجري علي المعدود لايراد منه نفس العدد بل يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد مثل الاربعيته فانها صفة لاربع وحاصل جوابه هوان المراد من الاصل هاهنا الوضع وما ذكرته من القاعدة فهى اكثرية لاكلية لانه قد تعاد المعرفة معرفة وتكون الثانية غير الاولي فالمعني هو ان الشرط ان يكون الوصف في الوضع وهذا الشرط مفقود في اربع او تقرير الاعتراض هكذا ان الاصل اذا ذكر في مقابلة الوصف يكون المراد من الاصل الموصوف فيكون المعني ان الشرط لسببية الوصف هو ان يكون موجوداً في الموصوف وهذا المعني شامل للوصف العارضي ايضاً لانه ايضا يكون موجودا في الموصوف، وحاصل جوابه هو ان المراد من الاصل ليس الموصوف وماذكرته من القاعدة اكثرية لاكلية پل المراد منه الوضع ولا شك ان الوصف العارض لا يكون موجوداً في الوضع. قوله: بان يكون وصفه. جواب سؤال مقدر وهو ان جعل الوضع ظرفا للوصفلا يصح لان الظرف اما زمان اومكان وحاصل جوابه هو ان ظرفية الوضع للوصف مجازية فكما ان الظرف يكون مشتملاً علي المظروف فكذلك يكون الوضع مشتملاً علي الوصف فالعلاقة التشبيه فيكون مجازا مستعاراً. قوله: سواء بقي. توطية الي العبارة الآتية ولكن المراد من الازالة ليست الازالة بالكلية كما اذا صار علم شخص فان الوصف حينئذ لا يعتبر كما في مثل حاتم بل المراد من الازالة الازالة من وجه كما في علم النوع مثل اسْود فانه صار اسما لحية سوداء. قوله: بان تخرجه .جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان الغلبة لا تضر الوصف بل تضره فان الغلبة تخرج الوصف من العموم الي الخصوص ومن الابهام الى التعين وحاصل جوابه هو ان المنفي ليس مطلق الضرر بل

الخاص وهو ان تخرج الوصف من سببية منع الصرف قوله أي غلبة الاسمية
الضرر اي ان اللام في الغلبة عوض عن المضاف اليه قوله ومعنى الغلبة جواب سؤال
اشارة اي انا لا نسلم ان الغلبة لاتخرج الوصف عن سببية منع الصرف بل تخرجه لانه
مقدر وهو بالاسود الرجل الابيض يكون غير منصرف لعلمية و وزن الفعل لا للوصف
اذا سمي جوابه هو ان المراد من الغلبة هو ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى كلي و يختص في
وحاصل بعض افراده ولابيض ليس من افراد الاسود ولكن المراد من بعض الافراد
الاستعمال بان يكون مختصا ببعض انواع ذلك المعنى وليس المراد الافراد الشخصية
الافراد النوعية بحيث لا يحتاج. جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الغلبة عبارة عن اختصاص
قوله: ببعض افراده فينبغي ان يعد المجاز الذي يكون الفظ موضوعا لمعنى عام واستعمل في
الاسم من قبيل الغلبة لان فيه ايضا اختصاص ببعض افراده و مع ذلك لا يعد ذلك
الخاص من قبيل الغلبة وحاصل جوابه هو ان المراد من الاختصاص هو ان لا يكون
المجاز من الاحتياج في فهم بعض الافراد الي قرينة بخلاف المجاز فان فيها احتياجا الي قرينة. قوله
فلذلك. فان قيل ان كل واحد من الفاء واللام يدل علي علية ماقبلها لما بعدها بان
اشتراط الاصالة وعدم مضرة الغلبة علة لانصراف اربع وعدم انصراف اسود وارقم
وادهم فاذا كان مفادهما واحداً فيكفي ايراد الواحد منهما فذكر هما معا لا يخلو عن
استدراك واجاب عنه عبد الغفور بان الفاء للنتيجة واللام للتعليل فلا يغني احدهما عن
الاخر. وتوضيح جوابه هو ان في جانب العلة امران الاول المعلوم وهو اشتراط الاصالة
وعدم مضرة الغلبة والثاني العلم بهذا المعلوم وفي جانب المعلول ايضا امران الاول المعلوم
وهو انصراف اربع و عدم انصراف اسود و ارقم وادهم والثاني العلم بهذا المعلوم فنفس
اشتراط الاصالة وعدم مضرة الغلبة علة لنفس انصراف اربع و عدم انصراف اسود
وارقم وادهم والعلم باشتراط الاصالة وعدم مضرة الغلبة علة للعلم علي انصراف اربع
وعدم انصراف اسود وارقم وادهم فاللام للتعليل الاول و الفاء للتعليل الثاني فلايكون
الاستدراك موجودا في ذكر هما معا.قوله: المذكور .جواب سؤال مقدر وهو انه فات
المطابقة بين اسم الاشارة و المشار اليه لان اسم الاشارة الواحد المذكر و المشار اليه
امران الاصالة وعدم مضرة الغلبة. وحاصل جوابه هو ان ذلك اشارة الي المذكور وهو
مفرد فحصل المطابقة بين اسم الاشارة و المشار اليه. قوله: من اشتراطظ . هذا بيان
المراد من المذكور لان المذكوريتناول جميع الاجزاء المتقدمة الكتاب وذلك ليس بمراد بل
المراد منه امران اشتراط الاصالة وعدم مضرة الغلبة .قوله: قولهم .جواب سؤال مقدر
وهو ان في من الحروف الجارة وهي لاتدخل الا علي الاسم دون الجملة وهاهنا دخل في
علي الجملة وهي مررت بنسوة اربع .و حاصل جوابه ان مدخول في مقدر وهو لفظ
قولهم وهو اسم ثم ان تلك الجملة مقولة ذلك القول. قوله: من انصرف . جواب
سؤال مقدرٍ وهو انا لا نسلم ان اسود وارقم و ادهم ممتنع لان الامتناع عبارة عن

ضرورة العدم و استحالة الوجود وهذه الاسماء الثلاثة موجودة في كلام العرب وحاصل جوابه هو ان المراد من الامتناع هو الامتناع من الصرف لا الامتناع من الوجود. قوله: لم يهجر استعمالها . جواب سؤال مقدر وهو ان الوصف غير كاف في منع الصرف لانه لوكان الوصف الاصلي كافيا لمنع الصرف لكان حاتم غير منصرف لوجود السببين فيه العلمية و الوصف الاصلي ومع ذلك هو منصرف فعلم ان الوصف الاصلي لا يكفي لمنع الصرف وحاصل جوابه هو ان المراد من الوصف هو ما يكون باقيا من وجه ولم يزل بالكلية بان كان علم نوع وهذه الاسماء ايضا صارت اعلاما للنوع دون الشخص فلذا كان الوصف الاصلي كافيا واما حاتم فهو علم شخص فالوصف زائل فيه بالكلية .قوله: واما عند استعمالها . جواب سؤال مقدر وهو انه يعلم منه ان هذه الاسماء الثلاثة لو استعملت في الوصف في الحال لكانت منصرفة بدلالة المفهوم المخالف لان المفهوم المخالف معتبرا في الروايات و المحاورات بالاتفاق وان لم يكن معتبراً في الاحكام الشرعية عند الاحناف وحاصل جوابه هو ان المفهوم المخالف انما يكون معتبراً اذا كان ماعدا المنطوق غير اولي بالحكم واما اذاكان اولي بالحكم فلا يكون معتبراً وهاهنا الجانب المخالف وهو الاستعمال في الوصف في الحال اولى بالحكم فلا محالة يكون الحكم ثابتا هناك. قوله: فانالم يقصد . جواب سؤال مقدر وهو انه لا يلزم من عدم جزمك على وصفية هذه الاسماء الثلاثة عدم وصفيتها فلعل تكون او صافا ولم تعلم به لان عدم العلم بشيء لا يستلزم عدمه وحاصل جوابه هو كما انه لا جزم لنا علي و صفيتها فكذلك ليست هذه الاسماء اوصافا في نفس الامر لانها لو كانت اوصافا لظهرت وصفيتها في الاصل اوفي الحال و لم يظهر اما عدم ظهور ها في الاصل فلعدم ثبوت وضفها للمعنى الوصفي واما عدم ظهور ها في الحال فلان المتكلم يقصد بهذه الاسماء الانواع المخصوصة من غير ملاحظة خبث او قوة او خال وان كانت هذه موجودة فيها وهي متصفة بها .قوله: مع ان الاصل . جواب سؤال مقدر وهو ان المعلوم مما سبق هو ان هذه الاسماء متساوية في الصرف ومنعها من الصرف ولم يعلم ان الصرف اقوى من منع الصرف فلم جعلت منصرفة ولم تجعل غير منصرفة وحاصل جوابه هو ان المعلوم مماسبق وان كان المساواة ولكن اختير الانصراف علي غير الانصراف لكون الانصراف اصلافي الاسماء. قوله: اللفظي . جواب سؤال مقدر وهو انه لا يصح مقابلته التانيث المعنوي حاصل جوابه هوان في عبارة المصنف تقدير الصفة و هو اللفظي فلا يكون شاملاً للمعنوي فصحت المقابلة قوله: الحاصل . جواب سؤال مقدر وهو ان المقابلة حاصلة بقوله بالتاء فلاحاجة الي تقدير الصفة وحاصل جوابه هو ان التانيث المعنوي ايضاً حاصل بالتاء المقدرة فلا يصح المقابلة بقوله بالتاء .قوله: في سببية منع الصرف . جواب سوال ظاهر يعلم بمقايسته علي ما سبق في الوصف. قوله: اي علمية الاسم المؤنث جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان شرط التانيث العلمية بان يكون التانيث علما ينبغي ان لا يكون

طلحة غير منصرف لعدم وجود شرط التانيث فيه فان التانيث في طلحة ليس علماً بل طلحة نفسه علماً وحاصل جوابه هو ان اللام في العلمية عوض عن المضاف اليه فيكون التقدير شرطه علمية الاسم المؤنث أي بان يكون الاسم الذي فيه التانيث علماً و لاشك ان هذاالشرط موجود في طلحة فيكون غير منصرف قوله: بقدر الامكان .جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان الاعلام محفوظة عن التصرف والتغيربل ذلك واقع فيها كما في المنادي المرخم فانه يقال في يا منصور يا منص، بحذف الراء والواو و حاصل جوابه ان حفظها عن التصرف انما هو بقدر امكان التحفظ يعني اذا كان تحفظهاممكناً تكون محفوظة وليس في المنادي امكان التحفظ لانه موضع التخفيف اذا المتكلم يقصد الفراغ منه بسرعة لان مقصوده هو جواب النداء وايضا انه كثير الاستعمال فيناسبه التخفيف و التخفيف انما يحصل بالتصرف و التغير.قوله: لا ينفك عن الكلمة .هذا أيضا مقيد بقيد الامكان كما قال عصمه الله السمرقندي لدفع النقض بالمنادى المرخم.قوله: والتانيث قدر ولما كان المعنوي صفة تقتضي الموصوف فقدر الشارح موصوفه بانه تأنيث. قوله: كالتانيث الفظي . هذا بيان المشار اليه.قوله: بالتاء . جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان التانيث المعنوي مثل التانيث الفظي لان البعض من التانيث اللفظي هو التانيث اللفظي بالالف و المعنوي ليس كذلك لانه يكون قائماً مقام السببين بخلاف المنعوي وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من التانيث اللفظي المطلق الشامل للتانيث بالالف ايضا بل المراد منه التانيث اللفظي بالتاء. قوله: باشتراط . جواب سؤال مقدر وهو لانسلم المماثلة بين اللفظي بالتاء وبين المعنوي ايضا لان تاء التانيث في اللفظي في اللفظ وفي المعنوي مقدر وحاصل جوابه ليس المماثلة في صفة التاء بل في اشتراط العلمية بان العلمية شرط لتاثير كل واحد منها. قوله: الاان بينهما فرق .جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان العلمية شرطاً للتانيث اللفظي والمعنوي كليهما فينبغي ان لا يفصل بينهما بان يقول و التانيث مطلق أي سواء كان لفظيا او معنويا شرطه العلمية وحاصل جوابه هو انه فصّل المعنوي عن اللفظي لاجل وجود الفرق لانه شرط الوجوب في الاول وشرط الجواز في الثاني او فيه اشارة الي دفع وهم من يتوهم انه لما كان التانيث المعنوي مثل التانيث اللفظي في اشتراط العلمية فيكون العلمية شرط الوجوب في التانيث المعنوي ايضاكما في التانيث اللفظي فدفع ذلك الوهم بانه فرق بينهما فالعلمية شرط الوجوب في الاول و الجواز في الثانيقوله: وجوب تاثير .جواب سؤال مقدر وهو ان معني تحتم هو التجودفيلزم فساد المعنيهاهنا كما هو الظاهر و حاصل جوابه هو ان التحم كما يجيء بمعني التجودكذلك يجيء بمعني الوجوب وهاهنا بمعني الوجوب ولاشك في صحة ارادة هذا المعني قوله: احد الامور الثلاثة .جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة او في عبارة المصنف لا تخلو اما ان تكون للتشكيك او للشك و كلاهما باطلان وحاصل جوابه هو ان معنى كلمة اوليس منحصراً في الشك و التشكيك بل له معنىآخرايضا وهو ان تكون لمانعة

الحلو وهاهنا ايضا لمانعة الحلوبان لايكون الاسم المؤنث بالتانيث المعنوى خاليا عن احد
هذه الامور. قوله: أي زيادة الحروف . دفع وهم من يتوهم ان المراد من الزيادة على
الثلاثة هو زيادة الحركات علي الثلاث فينبغي ان لايكون زينب ممنوعا من الصرف لعدم
وجود زيادة الحركات علي الثلاثة وحاصل الدفع هو انه ليس المرادمن الزيادة الزيادة
علي الحركات الثلاثة بل المراد منها زيادة الحروف علي الثلاثة ولاشك ان زيادة الحروف
علي الثلاثة موجودة في زينب.قوله: ثقل احد السببين . اعلم ان مشابهة غيرالمنصرف
بالفعل من وجهين احدهما من حيث وجود الفرعيتين والآخر منحيث الثقل فكما ان
الفعل ثقيل لدلالة علي الحدث و النسبة والزمان كذلك الاسم اذا اشتمل علي السببين
الذين فيهما الثقل كان ثقيلاً واما وجود الثقل في أسباب منع الصرف ففي ماعدا العدل
والوصف والمعرفة ظاهر و اما هذه الثلاثة فهي محمولة علي تلك الباقية قوله: صرفها
جواب اسولة ثلاثة الاول ان المطابقة بين المبتداء و الخبر شرط في التعدد والافراد وهاهنا
لم توجد لان المبتداء متعدد و الخبر واحد غير متعدد والثاني ان المطابقة بين المبتداء والخبر
واجب في التذكير و التانيث و لم توجد هاهنا لكون المبتداء مؤنث وكون الخبر مذكر.
والثالث ان الامتناع عبارة عن ضرورة العدم بان يكون عدم الشيء ضروريا فالحكم
بالامتناع اما ان يكون علي مسميات هذه الاسماء الاربعة او علي الاسماء بنفسهاو كلاهما
باطل لان مسميات هذه الاسماء موجودة وكذا هذه الاسماء ايضا موجودة و الممتنع
مالايمكن وجوده وحاصل جوابه هو ان فاعل ممتنع ليس الضمير الراجع الي المبتداء بل
فاعله صرفها فلم يكن الخبر حاملاً لضمير المبتداء والمطابقة في التعدد والافراد وكذا في
التذكير و التانيث انما هي شرط اذاكان الخبر حاملاً لضمير المبتداء و هاهنا ليس كذلك
فاندفع السؤال الاول والثاني وكذا اندفع الثالث لان الحكم بالامتناع انما هو علي
الصرف لا علي هذه الاسماء الاربعة قوله: في سببية . هذا مثل ما مر سؤالاً و جوابا
قوله: الحرف الرابع . فان قيل هذا انما يصح في الرباعي ولايصح في الخماسي والسداسي
لان الحرف الذي في حكم تاء التانيث ويكون قائما مقامها الحرف الخامس و في الخماسي
و الحرف السادس في السداسي قلنا المراد من الحرف الرابع هو الحرف الآخير في الزائد
علي ثلاثة احرف سواء كان رابعا اوخامسا او سادسا. قوله: باعتبار معناه الجنسي.
دفع وهم من يتوهم انه يكون مؤنثا مطلقاً سواء كان اريد منه المعني الجنسي او جعل
علما للمذكر فحينئذ لا حاجة الي اشتراط الزيادة علي الثلاثة و حاصل الدفع هو ان
تانيثه هو باعتبار معناه الجنسي و عند جعله علماً للمذكر يفوت التانيث فالحاجة ماسة الى
ذلك الاشتراط قوله: من غير ان يقوم . جواب سؤال مقدر وهو ان التانيث كما زال في
قدم فكذلك زال في عقرب ايضا فينبغي ان ينصرف هو ايضًا وحاصل جوابه هو ان
التانيث في عقرب وان كان زائلا ولكن الحرف الرابع قائم مقام تاء التانيث فيكون
التانيث الحكمي موجودا في عقرب فلذا كان غير منصرف وفي قدم ليس قيام الشيء

سؤال سجاوندي

مقامه فلم يكن مؤنثا اصلاً فلذا انصرفقوله: باعتبار معناه الجنسي دفع وهم مثل مامر. صرفها .جواب سؤال ظاهر.قوله: اي التعريف .جواب سؤال مقدر وهو انـــه لا يصح عد المعرفة من اسباب منع الصرف لان المعرفة ذات لانها عبارة عن الأسم الذي فيه التعريف واسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف وحاصل جوابه ان المراد من المعرفـــة التعريف و لاشك ان التعريف من قبيل الاوصاف ثم ان ارادة التعريف من المعرفـــة امـــا بكون المعرفة مشتركاً بين المصدر الميمي فيكون معناه التعريف وبين اسم جامد موضوع لما فيه التعريف و اما بطريق المجاز بذكر المحل وارادة الحال فان قيل انه لما كان المراد مـــن المعرفة التعريف فينبغي ان يقول اولاً التعريف قلنا انما لم يقل التعريف بل قال المعرفة لانه ذكر في الاجمال في عده اسباب منع الصرف المعرفة فقال المصنف هاهنا المعرفـــة يطـــابق التفصيل مع الاجمال فان قيل لم لم يذكر في الاجمال التعريف قلنا انما لم يذكر التعريف بل المعرفة لضرورة وزن الشعر قوله: لان سبب . تعليل لارادة التعريف من المعرفة. قوله: اي شرط تاثير ها .جواب سؤال مثل مامر. قوله: اي كون هذا النوع . جواب سؤال مقدر وهو ان الياء في علمية مصدرية فتكون بمعني الكون وان ايضا مصدرية في قوله ان تكونَ فيجعل المدخول بمعني المصدرفيكون التقدير شرطها كونها كونها علمـــا فـــالكون الاول معنى ان تكون و الكون الثاني معنى الياء المصدرية فيلزم تكرار الكون وهو شـــنيع في شريعة النحاة و ايضا ان علماً خبر الكون فيكون محمولاً علي اسمـــه وهـــو الضـــمير الراجع الي المعرفة ولكن المراد منه التعريف فيلزم حمل الذات وهو العلم علي الوصـــف وهو الصرف وهو التعريف وحاصل جوابه هو ان العلمية مؤلة بهذا النوع فلا يلـــزم تكـــرار الكون وكذا لا يلزم حمل الذات علي الوصف فصارت الياء علي هذا الجواب مصـــدرية ولكن يكون العلمية مؤلة بهذا النوع من جنس التعريف من جنس التعريف فان التعريف جنس تحته انواع كاالعلم واسم الاشارة والموصول وغير ذلك. قوله: اومنسوبة . جواب ثان عن ذلك السوال و حاصل لا نسلم ان الياء مصدرية بل للنسبة فيكون معنى علمية هو منسوبة الي العلم. قوله: بان تكون حاصلة . جواب سؤال مقدر وهو انه لما كـــان المعرفة منسوبة والعلم منسوباً اليه ولا بد من وجود المناسبة بين المنسوب و المنسوب اليه فماهي و حاصل جوابه هو ان المعرفة كلي والعلم جزئي فيكون المعرفة حاصلة في ضمن العلم لان الكلي يكون حاصلاً ف ضمن الجزئي.قوله: وانما جعلت مشروطة . جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لجعل التعريف مشروطاً بذلك ولم لم يجعل مطلق التعريـــف سبباً لغير المنصرف وحاصل جوابه هوان ماعدا العلمية غير صالحة للتعريف فلذا جعلت المعرفة مشروطة بشرط العلمية. قوله: الا التعريف العلمي . فان قيل ينبغي ان يجعـــل تعريف النداء سبباً لمنع الصرف قلنا ذلك ايضا غير صالح لان تعريف النداء يجعل الاسم مبنيا فكيف يصير سبب غير الانصراف الذي من احكام المعرب. فان قيـــل اذا لم يكـــن تعريف النداء صالحاً ينبغي للشارح ان يتعرض الى ذكره وعدم صلاحيته لسـببية منـــع

الصرف قلنا انما لم يتعرض له الشارح لانه داخل في التعريف باللام لان يارجل في قوة للرجل فذكر التعريف باللام كذكره. قوله: وانما جعل .جواب سؤال مقدر وهو انه لم لم يجعل العلم سبباً لغير الانصراف ابتداء مع ان فيه قصر المسافة حاصل جوابه هو ان سببية هذه الاسباب انما هي باعتبار الفرعية بان كل سبب من هذه الاسباب فرع ولاشك ان فرعية التعريف التنكير اظهر لكونه بلا واسطة من فرعية العلمية لكونه بواسطة التعريف وايضا اندفع بهذا الجواب اعتراض آخر من المصنف وهو ان صاحب المفصل جعل العلم سبباً دون التعريف فما وجه مخالفة المصنف عنه ووجه الاندفاع ظاهر.قوله: وهي كون اللفظ . جواب سؤال مقدر وهو ان عد العجمة من اسباب منع الصرف لا يصح لان اسباب منع الصرف لا يصحّ لان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف و العجمة ذات لانها عبارة عن كلمات غير العرب، اويقال في تقرير الاعتراض هكذا ان عد العجمة من اسباب منع الصرف لا يصح لان اسباب منع الصرف من صفات الاسم و العجمة صفة المتكلم لانها عبارة عن اللكنه وحاصل جوابه هو ان المراد من العجمة هاهنا كون اللفظ مما وضعه غير العرب و لا شك ان الكون المذكور من اوصاف المتكلم.قوله: مما وضعه غير العرب . اعلم ان في عبارة الشارح تقدير قيد فقط ليخرج عن العجمة ماوضعه العرب و العجم كليهما مثل التنور و الصابون فانهما محسوبان من لغة العرب.قوله: ولتاثيرها .جواب سؤال مثل مامر في الوصف.قوله: شرطان . جواب سؤال مقدر وهو ان شرطها مبتداء وقوله ان تكون علمية خبره والخبر يكون محمولاً علي المبتداءً وهاهنا لايصح الحمل لانه يلزم حمل الخاص علي العام لان شرطها شامل للعلمية وتحرك الاوسط اوالزيادة علي الثلاثة وحاصل جوابه هوان العطف مقدما علي الربط فيكون الخبر مجموع الامرين لاكل واحد بانفراده. قوله: أي منسوبة . جواب سؤال مثل مامر في المعرفة ولكن اجاب هاهنا بالجواب الثاني وهو ان تكون الياء للنسبة ولم يجب بالجواب الاول وهو تاويلها بهذ النوع من جنس التعريف لعدم استقامته لان العجمة ليست من انواع التعريف. قوله: في اللغة . جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح ظرفية العجمة للعلمية لان الظرف علي قسمين حقيقي وهو زمان والمكان و اعتباري وهو ان يكون صفة للمظروف مثل زيد في كرمه و العجمة ليست بواحدة وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف الموصوف وهو اللغة ولاشك ان اللغة من قبيل الصفات. قوله: العجمة . جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح توصيف اللغة بالعجمة لان الصفة تكون محمولة علي الموصوف وهو يقتضي الاتحاد.ولا اتحاد بين اللغة والعجمة فلا يقال اللغة عجمة وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف حذف الياء النسبة فيكون تقديره عجمية وهو متحد مع اللغة فيصح اتصافه به.قوله: بان تكون .جواب سؤال مثل مامر في المعرفة. قوله: حقيقة كابراهيم . جواب سؤال مقدر وهو آن شرط العلمية منقوض بقالون فانه لم يكن علماً في العجمة بل صار علماً بعد النقل الي

العربية ومع ذلك غير منصرف للعجمة والعلمية وحاصل جوابه هو ان كون العجمة عند
في اللغة العجمية اعم من ان يكون حقيقة كما في ابراهيم فانه كان علما في اللغة العجمية
حقيقة لانه كان علما لاحد الانبياء عليهم السلام او حكما مثل قالون فانه نقل من اللغة
العجمية الي العربية بلا تغير فكانه كان علما لان المقصود من العلمية عدم التغير قوله
فعلي هذا . ولما لم يذكر المصنف التفريع علي انتفاء الشرط الاول ذكره الشارح وهو
انصراف لجام فانه اذا جعل علما لشخص لايكون ممنوعا عن انصراف لاجل العجمة
والعلمية لان الشرط العجمة العلمية في اللغة العجمية ولم يكن الجام علما في اللغة
العجمية لاحقيقة ولا حكما لانهم تغيروا فيه فانه كان في الاصل لگام قوله احد
الامرين .اشارة الي ان كلمة او في قوله اوالزيادة ليست للشك او التشكيك بل لمنع
الخلو فلايرد ان كلمة او اما تكون للشك او لتشكيك ولايناسب واحد منهما في هذا
المقام. قوله: هذا تفريع . فيه دفع الابهام لان المذكور فيما سبق الشرطان فلم يعلم ان
قوله فنوح منصرف تفريع علي الشرط الاول او الشرط الثاني او كلا الشرطين فدفع
ذلك الابهام قال هذا تفريع بالنظر الخ حاصله انه تفريع علي الشرط الثاني قوله
فانصراف نوح .جواب سؤال مقدر وهو ان الشرط ليس بموجود في نوح فكيف يكون
تفريعا عليه وحاصل جوابه هوانه ليس تفريعا علي وجود الشرط الثاني بل علي انتفاء
الشرط الثاني ولا شك ان الشرط الثاني منتف فيه قوله: وهذا اختيار المصنف . جواب
سؤال مقدر وهو ان حكم الانصراف علي نوح لايصح بل هو مما يجوز صرفه وعدم
صرفه مثل هند كما قال صاحب المفصل وحاصل جوابه هو ان هذا الحكم بناء علي
مذهب المصنف ومذهبه هو ان نوح منصرف لا مما يجوز صرفه وعدم صرفه. قوله: لان
العجمة سبب . هذا دليل لوجوب انصراف.نوح بان العجمة امر معنوي فلا يجوز اعتبار
ها مع سكون الحرف الاوسط. فان قيل كما ان العجمة امر معنوي كذلك باقي الاسباب
ايضا من الامور المعنوية فلايصح تخصيص المعنوية بنوح اجاب عنه عبد الغفور بان المراد
من كون العجمة امرا معنويا هو انه ليس لها علامة في اللفظ مثل التانيث والتركيب وغير
ذلك.قوله: واما التانيث . جواب سؤال مقدر وهو كما ان العجمة امر معنوي كذلك
التانيث المعنوي امر معنوي لعدم وجود العلامة له في اللفظ فينبغي ان لا يعتبر هو ايضا
مع سكون الاوسط في هند ومع ذلك انكم تعتبرونه وتقولوا يجوز عدم صرفه ايضا كما
يجوز صرفه وحاصل جوابه هو ان للتانيث المعنوي علامة مقدرة تظهرفي بعض التصرفات
كا التصغير فللتانيث نوع قوة وليس للعجمة مثل تلك العلامة فلذا لم يعتبروها مع سكون
الاوسط واعتبروا التانيث المعنوي مع سكون الاوسط و ايضا فيه رد علي قياس زمخشري
لانه قاس العجمة علي التانيث المعنوي فلذا قال ان مثل نوح كهند في جواز الصرف
وتركه فرد عليه بانه قياس مع الفارق. قوله لتقوية السببين . فان قيل لانسلم ان العجمة
لتقوية السببين بل هي لتقوية سبب واحد وهو التانيث قلنا في عبارة الشارح حذف

المصنف وهو لفظ احد تقديره لتقوية احد السببين قوله: صرفهما. جواب سؤالين الاول انه فات المطابقة بين المبتداء و الخبر في التعدد و الافراد فان المبتداء متعدد و الخبر مفرد مع ان المطابقة شرط اذا كانا اسمين ظاهرين وهاهنا كذلك و الثاني ان حكم الامتناع لا يصح علي شتر و ابراهيم لا علي مسماهما ولاعلي لفظيهما وحاصل جوابه هو ان المطابقة انما تكون واجبة اذاكان الخبر حاملا لضمير المبتداء وهاهنا ليس كذلك لان فاعل ممتنع ليس الضمير الراجع الي ابراهيم وشتر بل فاعله محذوف وهو صرفهما وايضا حكم الامتناع ليس عليهما بل علي صرفهما ولا شك ان صرفهما ممتنع ويمكن بيان جوابه بتقدير اخر وهو ان المطابقة انما تكون واجبة اذاكان الخبر حاملاً لضمير و هاهنا ليس كذلك لان الضمير في ممتنع راجع الي صرفهما لا اليهما وكذا الحكم بالامتناع انما هو علي صرفيهما لا عليهما ويكون علي هذا التقدير قوله صرفهما بياناً لمرجع ضمير ممتنع قوله: وانما خص. جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف ذكر التفريعين الاول انصراف نوح فهذا تفريع علي انتفاء الشرط الثانيْ و الثاني امتناع شتر وابراهيم من الصرف وهو تفريع علي وجودكل واحد من الشرطين فهذا التفريع مشترك بين الشرط الاول وبين الشرط الثاني و اما التفريع الاول فهو مختص بانتفاء الشرط الثاني فلم خص المصنف التفريع بانتفاء الشرط الثاني و لم يذكر التفريع علي انتفاء الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف وحاصل جوابه ان وجه الاختصاص هو التنبيه علي ماهو الحق عنده وهو انصراف نوح واما انصراف لجام فلاخلاف فيه لاحد فلا حاجة الي ذكره. قوله: ولهذا قدم. جواب سؤال مقدر هو ان انصراف نوح تفريع علي عدم الشرط الثاني وعدم انصراف شتر وابراهيم تفريع علي وجود الشرط الثاني فينبغي وان يؤخر انصراف نوح لان الوجود اشرف من العدم فتقديم ماهو تفريع علي اشرف اولي وحاصل جوابه ان وجه تقديم تفريع انصراف نوح هو التنبية علي ما هو الحق عنده وان كان تفريعا علي عدم الشرط الثاني. قوله: الجمع. فان قيل عدالجمع من اسباب منع الصرف لا يجوز لان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف والجمع ذات لانه عبارة عن الاسم الخاص واجاب عنه عبد الغفور بجوابين الاول ان المراد من الجمع الجمعية بطريق المجاز بان ذكر المحل و هو الجمع واراد منه الحال وهي الجمعية و الثاني ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ جمعية فالتقدير جمعية الجمع. قوله: وهو سبب قائم مقام السببين. فيه دفع وهم من يتوهم بانه يكون المراد من الجمع هاهنا هو غير ماذكر في الاجمال فيخالف التفصيل الاجمال فدفع ذلك الوهم بان المراد منه هو ماذكر في الاجمال فلا مخالفة بين الاجمال و التفصيل واذا كان في زيادة هذه العبارة فائدة دفع الوهم المذكور لايرد انه لا حاجة الى ذكره لانه مذكور سابقا حيث قال ومايقوم مقامهما الجمع والفي التانيث.قوله: أي شرط قيامه. جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان صيغة منتهى الجموع شرط الجمع لان الجمع يوجد بدون صيغة منتهي الجموع وحاصل جوابه هو ان هذا الشرط

لقيامه مقام السببين لا لوجوده فالضمير في شرطه راجع الي القيام المذكور وهو انما هو قبل الضمير معنىً لانه يجوز ان يجعل اللام في لفظ الجمع للعهد ويكون المعهود به مذكور الذي يقوم مقام السببين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر ثم انه قال هاهنا شرط قيامه بالجمع ولم يقل شرط تاثيره كما قال فيما سبق لوجهين الاول انه لوقال شرط تاثيره لتوهم انه شرط لتاثير ناقص وهو تاثير احد السببين والامر ليس كذلك فاذا قال شرط قيامه علم انه شرط لتاثير كامل وهو تاثير السببين و الثاني انه قال شرط قيامه دون شرط تاثيره للمطابقة مع قوله وما يقوم مقامهما الجمع. قوله: وهي الصيغة التي كان اولها . هذا هو تعريف لفظ صيغة منتهى‌الجموع قال تاشكندي بانه منقوض نحو كمالات وصحارى فان هذا التعريف يصدق عليهما مع انهما ليسا من افراد صيغة منتهى‌الجموع اما صدقه عليهما فهو ان في كمالات بعد الف الجمع حروف ثلاثة اوسطها ساكن وفي صحاري بعد الف الجمع حرفان ثم اجاب تاشكندي بان المراد في التعريف من الصيغة صيغة التكسير وكمالات جمع سلامة وايضاً اذا كان بعد الف الجمع حرفان فالمعتبر هو ان يكون الحرف الاول مكسوراً فيالحال كما في مساجد اوفي الاصل كما في دواب بتشديد الباء والحرف الاول بعد الف الجمع في صحاري مفتوح قوله: وهي الصيغة التي لاتجمع . هذا تعريف تلك الصيغة باعتبار المعنى الاصطلاحي بانها عبارة عن الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى. قوله: ولهذا سميت . ولما فهم من تعريف تلك الصيغة باعتبار المعنى الاصطلاحي وجه تسمية هذه الصيغة بصيغة منتهى‌الجموع فرع علي ذلك المعنى تسميتها بتلك الاسم بقوله ولهذا قوله: لانها جمعت . هذا بيان العلة المستفادة من قوله ولهذا ورد علي قوله جمعت في بعض الصور مرتين باناالا نسلم ان هذه الصيغة جمعت مرتين بل جمعت هي مرةً لا مرتين كما هو الظاهر فان اناعيم جمع مرة واحدة من انعام علي اناعيم واما جمع نعم علي انعام فهو جمعية انعام لا اناعيم واجاب عنه عبد الغفور بان المراد من جمعها مرتين هو انها جمع جمع وايضا اجاب الشارح بهذه العبارة عن اعتراض يرد هاهنا وهو انه لا يصح تسمية هذه الصيغة بمنتهى‌الجموع لانه يقتضي انتهاء الجمعية فيها وليس فيها انتهاء الجمعية لان هذه الصيغة تجمع علي جمع السلامة كما ان ايامن جمع علي ايامنين وصواحب علي صواحبات وحاصل جوابه هوان المراد من انتهاء الجمعية مايكون بطريق التكسير لا بطريق جمع السلامة

قوله: وانما اشترطت دليل لاشتراط كون الجمع علي صيغة منتهي الجموع فان قيل لما كان المقصود من هذا الاشراط الصيانة عن التغير فهذا المقصود كما يحصل بهذه الصيغة فكذلك يحصل بالعلمية ايضا لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان فلم لم يشترط العلمية كما اشترطها في اخوات الجمع من التانيث والعجمة والمعرفة وغير ذلك قلنا المقصود ليس مجرد صيانة عن التغير بل المقصود الصيانة عن التغير مع حفظ معني الجمعية قوله: منقلبة عن تاء التانيث جواب سؤال مقدر وهو انه لما اشترط التجرد عن الهاء فينبغي ان ينصرف فوارة لوجود الهاء فيه وتمنع من الصرف فرازنة لعدم وجود الهاء لان في آخره تاء التانيث لا الهاء مع ان الامر بالعكس فان فوارة ممنوع من الصرف وفرازنة منصرف وحاصل جوابه هو ان المراد من الهاء التي تكون منقلبة عن تاء التانيث حالةالوقف وهاء فواره ليست منقلبة عن تاء التانيث بل هي من نفس الكلمة وتاء فرازنة تنقلب هاء في حالة الوقف ففي هذا الجواب اراد من الهاء المعني الحقيقي دون المجازي قوله: او المراد بها تاء التانيث جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله هو ان سوالك انما كان متوجها لوكان المراد من الهاء معناه الحقيقيّ وليس كذلك بل المراد بها تاء التانيث بطريق المجاز بان ذكر الهاء واراد منها تاء التانيث ولاشك ان فواره ليس فيه تاء التانيث وفي فرازنة وجود تاء التانيث فالجواب الاول بطريق الحقيقة والجواب الثاني بطريق المجاز قوله: باعتبار مايؤل اليه جواب سؤال مقدر وهو ان في المجاز لابد من وجود العلاقة فما هي وحاصل جوابه ان العلاقة موجودة وهي تسمية الشي باسم مايؤل اليه وهي من علاقات المجاز المرسل قوله: فلايرد تفريع علي ماسبق قوله وانما اشترط هذا بيان العلة لاشتراط كونها بغير هاء قوله: بمعني الكراهية دفع وهم من يتوهم ان طواعية وكراهية تكونان جمعين الاول جمع كراهة والثاني جمع طاعة فدفع ذلك الوهم بانهما مفردان لان الاول بمعني الكراهة والثاني بمعني الطاعة ولوكانا جمعين لم تكونا بمعني المفرد لان الجمع معناه يكون مغايرا عن معني المفرد قوله: ولاحاجة جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي للمصنف ان يقول بغير هاء ولاياء النسبة ليخرج مثل مدائني فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهي الجموع فيه وحاصل جوابه هو انه لاحاجة الي اخراج مدائني لانه مفرد ليس بجمع لافي الحال ولافي المآل فلاينقض به فان قيل مدائني ليس بصيغة منتهي الجموع لانها عبارة عما يكون بعد الالف حرفان اوثلاثة احرف اوسطها ساكن وفي مدائني بعد الف الجمع اربعة احرف لان ياء النسبة مشددة فتكون حرفان لاحرف واحد وليس بجمع ايضا لانه جعل علماً فلايكون محل الوهم والاعتراض فينبغي للشارح ان لايتعرض اليه قلنا المراد مدائن في مدائني ولاشك انه علي وزن صيغة منتهي الجموع يرد عليه الايراد بثلاثة وجوه الاول انه لما كان المراد هو مدائن في مدائني فهو جمع في الاصل والجمعية الاصلية معتبرة فينبغي ان يصير غير منصرف والثاني انه لايصح قوله لافي الحال ولافي المآل لان المراد من المآل المرجع فهو صادق علي الاصل لان الاصل ايضا يكون مرجعاً لشيء فان مدائن في مدائني جمع في لاصل والثالث انه لماكان مدائن في مدائني مفردا كان مدائن بدون ياء النسبة ايضا مفردا لانهما واحد مع ان مدائن جمع كما قال الشارح وانما

سؤال مدائن قلنا نسلم ان مدائن في مدائني جمع في الاصل فاذا صار علما و ... في عدم
وانما الجمع مدائن الجمعية لان الجمع الاصلي معتبر في منع الصرف فاذا اتصل بذلك العلم ياء النسبة
الجمعية له معنى الجمعية بوجهين العلمية وياء النسبة فاذا كان كذلك فلم يعتد جمعيته
ضعف يكون غير منصرف واذا كانت الجمعية ضعيفة فصار كانه لم يكن جمعا في الاصل فلذا قال
بالمآل ولأي المآل وايضا وضح الفرق بين مدائن في مدائني وبين مدائن فان الجمعية في
لم تكن ضعيفة قوله: فعلم مما سبق جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة اما في قوله
الثاني فرازنة لا تخلوا اما ان تكون للاستيناف او تكون للتفصيل لاسبيل الى كل واحد
منهما اما انه لاسبيل الى الاول فلانه يكون في صدر الكتب لافي وسط الكتب واما انه
لاسبيل الى الثاني فلانه يقتضي سبق الاجمال وليس الاجمال موجودا هاهنا وحاصل جوابه
انا نختار الشق الثاني ولانسلم ان الاجمال ليس بموجود سابقا بل موجود وهو قوله بغير
هاء فانه يعلم من هذا الحكم ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما مايكون بغير
هاء وثانيهما ما يكون بهاء فقوله اما فرازنة تفصيل ذلك الاجمال قوله: فاما ما كان بغير
هاء جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح ان تكون كلمة اما للتفصيل من وجه آخر لان
كلمة اما التفصيلية تقتضي العديل والمقابل والعديل ليس بموجود هاهنا وحاصل جوابه
نسلم اقتضاء العديل لكن لانسلم عدم وجوده هاهنا بل موجود تقديرا فصح كونها
للتفصيل قوله: مثال لما بعد الفه اشارة الى ان تعدد الامثلة مبني على تعدد الممثل فلايرد
ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل والمثال الواحد كاف لذلك قوله: وامثالها جواب سؤال
مقدر وهو ان تخصيص الانصراف بفرازنة غير صحيح لان حكم الانصراف كما هو
ثابت لفرازنة فكذلك ثابت لامثاله مثل صياقلة وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف
بحذف الموصوف فعم الحكم فرازنة وصياقلة وغيرهما مما يكون بالهاء ويمكن ان يكون
تقرير الاعتراض هكذا ان فرازنة مبتداء والخبر قوله فمنصرف و المطابقة شرط في التذكير
والتانيث وهاهنا فات المطابقة لكون المبتداء مؤنثا والخبر مذكرا وحاصل جوابه هو ان
ذكر فرازنة انما هو بطريق التمثيل فيكون شاملا لامثاله واذا كان ذكرها بطريق التمثيل
يكون تقدير العبارة هكذا واما مثل فرازنة ولاشك ان المبتداء حينئذ مثل وهو مذكر
قوله: علم جنس الفرق بين علم الجنس واسم الجنس هو ان علم الجنس ما يكون
موضوعا للماهية الملحوظة بلحاظ الامتياز عن غيرها من الماهيات بان تكون الماهية
معهودة في الذهن واسم الجنس هو ما يكون موضوعا للماهية مطلقا من دون لحاظ
امتيازها عن الغير مثال الاول مثل اسامة فانه موضوع للحيوان المفترس من حيث الامتياز
عن باقي الماهيات ومثال الثاني كالاسد فانه موضوع للحيوان المفترس بدون لحاظ الامتياز
ليجري على علم الجنس احكام المعرفة وعلى اسم الجنس احكام النكرة ومن جريان يعلم
لحاظ الامتياز وعدمه قوله: يطلق على الواحد هذا بيان معني علم الجنس وليس ذكره
لبيان الاعتراض لانه قد تم بقوله علم جنس وهذا المعني مشترك بين علم الجنس واسم

الجنس واسم الجنس والفرق بينهما باعتبار لحاظ الامتياز في الاول دون الثاني ثم اطلاقه علي الكثير ليس كاطلاق الجمع بل يطلق علي الكثير بطريق البدلية أي علي واحد واحد واما صدق الجمع علي الكثير فانما هو بطريق الاجتماع قوله: وصيغة منتهى الجموع جواب سؤال مقدر وهو ان حضاجر وان لم يكن جمعاً لكن فيه صيغة منتهى الجموع فينبغي ان يكون غيّر منصرف فلايرد الاعتراض وحاصل جوابه هو ان سبب غير الانصراف، ليست صيغة منتهى بل السبب هو الجمع فينبغي ان يكون منصرفاً لعدم وجود الجمعية فيه ومع ذلك هو غير منصرف فيرد الاعتراض قوله: وتقرير الجواب ان حضاجر ولما كان كلام المصنف في الجواب عن اعتراض حضاجر ظاهراً في ان غير انصراف حضاجر انما هو للنقل عن الجمع فيعلم منه ان النقل ايضا من اسباب منع الصرف فورد عليه بانه صار حينئذ اسباب منع عشرة عاشر ها النقل فبطل الحصر في التسعة فاجاب الشارح بان مراد المُصنف هو ان غير انصرافه للجمعية الاصلية وقوله لانه منقول ليس لبيان ان النقل سبب غير الانصراف وان حضاجر منصرف لاجل النقل بل ذلك دليل لاصالة جمعية حضاجر بان اصالة الجمعية فيه انما هو لاجل نقله من الجمع قوله: علمية غير مؤثرة قال المحرم الافندي لانه علم جنس والمعتبر في منع الصرف هو علم شخص قوله: لانه علم لجنس الضبع مذكراً فان قيل فعلى هذا يلزم المخالفة عما قاله المصنفُ لانه قال علماً لضبع ولم يقل لجنس الضبع قلنا معنى كلام المصنف هو انه علم لشيء شامل للضبع فلا مخالفة عن كلام المصنف قوله: وانما اكتفى المصنف جواب سؤال مقدر وهو انه لما كانت الجمعية اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فلم لم يقل المُصنفُ شرطه انْ يكون في الاصل كما قال في الوصف شرطه ان يكون في الاصل وحاصل جوابه هو انه انما لم يقل كذلك لانه لوقال كذلك لتوهم ان الجمع علي قسمين اصلي وعارضي كالوصف ولاعروض في الجمع قوله: وهو الاكثر هذه العبارة ليست من اجزاء هذا الجواب لان هذا الجواب يتم بقوله فهو اذا لم يصرف فقد قيل اعجمي حمل علي موازنه ولكن اورد المصنف هذه العبارة لدفع وهم من يتوهم ان سراويل وانْ لم يكن جمعا ولكن لعل يكون منع صرفه نادراً والقواعد لاتنتقض بالنوادر فلاحاجة الي الجواب عن ذلك الاعتراض فدفع ذلك بان عدم انصرافه ليس بنادر بل كثير فتنتقض به القاعدة فلابد من الجواب عن هذا الاعتراض قوله: أي على مايوازنه دفع وهم من يتوهم ان موازنه يكون بفتح الميم فيكون صيغة الجمع ومفرده وزن فيلزم من كلامه ان لسراويل اوزان كثيرة وليس كذلك بل وزن واحد وحاصل الدفع ان موازن بضم الميم صيغة اسم الفاعل فالضمير المستتر في قوله يوازنه راجع سراويل والضمير البارز راجع الي كلمة ما وقوله من الجموع العربية بيان كلمة ما قوله: فهو وان لم يكن جواب سؤال مقدرٍ وهو انه على هذا يلزم ان يكون اسباب غير الانصراف عشرة عاشرها الحمل علي المُوازن مع ان الحق هو ان اسباب منع الصرف تسعة وحاصل جوابه هو ان اعتراضك انما كان

واردا لو كان بناء هذا الجواب على ان الحمل على الموازن من اسباب منع الصرف وليس
كذلك بل بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية من الحقيقي والحكمي بان الجمع
الامر ان يكون حقيقة او حكماً وفي سراويل وان لم يوجد الجمعية الحقيقة لكن الجمعية
اعم من الحكمية انما حصلت فيه بسبب الحمل على الموازن قوله: وقيل هواسم عربي اعلم ان
الاسم اذا كان عجمياً يصح حمله علي موازنه لان المحمول يكون تابعاً للمحمول عليه
ولاشك ان العجمي لاجل كونه فرعاً يصح حمله علي الغير واما اذا كان عربياً فلايصح
فيه الحمل لان العربي يكون اصلاً والمحمول يكون تابعاً للمحمول عليه فلايجوز ان يكون
احد الاصلين تابعاً للاصل الآخر فلفظ سراويل عند من يكون عنده هذا الفظ عجمياً
محمول علي موازنه فيكون فيه الجمعية الحكمية واما عند من يكون هذا اللفظ عنده عربياً
فلايحملونه على موازنه فعندهم لفظ سراويل جمع تقديراً وفرضاً لسروالة ولابد على هذا
التقدير وهو كونه جمع سروالة تقديراً من ان يكون عربياً لامحالة لانه لوكان عجمياً
لايجوز ان يكون جمع سروالة لان اللفظ العجمي لايجوز ان يكون جمعاً لمفرد عربي لان
سروالة عربي قوله: فكأنه سمي وذكر عبدالغفور الوجه لاستعمال كلمة كأن التي تجيء في
مقام عدم الجزم وحاصل وجهه هو ان سروالة لم تجيء بمعنى قطعة من السراويل بل جاء
بمعني قطعة الخرقة فيكون المفرد ايضاً مفروضاً كما ان جمعه مفروض قوله: بالنقض به
جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم انه اذا جعل سراويل منصرفاً فلا اشكال فان لا لنفي
الجنس ولايعدم جنس الاشكال بل الاشكال على ذلك التقدير يرد ايضاً وهو انه اذا كان
سراويل منصرفاً لاجل انه ليس بجمع بل مفردٌ فحينئذ يكون مصابيح واناعيم على وزنه
فيقع الفتور والنقصان في جمعيتهما لكونهما على وزن المفرد فينبغي ان يكونا منصرفين
مثل فرازنة وحاصل جوابه هو ان المراد من جنس الاشكال ليس مطلقاً بل المراد منه
جنس الاشكال الوارد علي قاعدة الجمع بان يقول أن في سراويل الجمعية ليست
بموجودة فينبغي أن يكون منصرفاً ومع ذلك هو غير منصرف ولاشك ان مثل هذا النقض
لايرد علي تقدير كونه منصرفاً واما الجواب عن الاشكال الوارد على تقدير انصرافه هو
ان نقول ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف اذا كان موازناً مع المفرد العربي
وسراويل ليس بمفرد عربي بل عجمي فلايقع الفتورفي جمعية مصابيح و اناعيم بسبب
موازنتهما مع سراويل فان قيل جوابك انما يستقيم على مذهب من يكون سراويل عنده
مفرد عربي ولكن على مذهب من يكون سراويل عنده عربياً فيلزم الاشكال المذكور
على هذا المذهب قلنا الجمع انما يقع في جمعيته الفتور اذا كان على وزن المفرد العربي
الذي لايكون اتيانه على ذلك الوزن نادراً واما اذا كان اتيان المفرد العربي على ذلك
الوزن نادراً فلايقع الفتور ولاشك ان اتيان المفرد على وزن سراويل قليل جداً قوله: أي
كل جمع جواب سؤال مقدر وهو ان تشبيه هاهنا انما هو لنحو جوار بقاض فيعلم حال
امثال جوارٍ ولم يعلم حكم جوارٍ وحاصل جوابه هو ان المراد من نحو جوارِ الامر الكلي

وهو كل جمع الخ ولاشك ان هذا الامر الكلي يشمل لجوارٍ وامثاله جميعا فيعلم حكم الكل قوله: أي في حالتي جواب سؤال مقدر وهو ان نصب رفعا وجرا لايخلو اما على الظرفية واما على الحالية لعدم ظهور احتمالٍ آخر ولايصح واحد منهما اما عدم صحة الظرفية فلان الظرف اما زمان او مكان وهما ليسا بواحد منهما واما عدم صحة الحالية فلان نحو جوار مبتداء ووقوع الحال عن المبتداء وان كان جائزا عند ابن مالك ولكن لايجوز على مذهب الجمهور وايضا الحال يكون محمولاً علي ذي الحال ولايصح الحمل هاهنا وحاصل جوابه هو ان نصبهما على الظرفية ولكن ظرفيتهما باعتبار المضاف المحذوف فيكون التقدير حالتي الرفع والجر فالظرف انما هو حالتي ولاشك ان الحالة زمان ثم حذف وجعل المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه قوله: أي حكمه جواب سؤال مقدر وهو ان جوار جمع جارية وقاض مفرد فكيف يكون مثل قاض وحاصل جوابه هو ان المراد ان حكم جوارٍ مثل حكم قاض لا ان جوارٍ مثل قاضٍ في الافراد والجمعية قوله: بحسب الصورة جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان حكم جوارٍ مثل حكم قاضٍ لان حكم قاضٍ الانصراف بالاتفاق وفي حكم جوارٍ وقع الاختلاف بانهٔ منصرف او غير منصرف وحاصل جوابه هو ان المراد ان حكمهٔ مثل حكم قاضٍ بحسب الصورة لابحسب الانصراف وعدم الانصراف قوله: في حذف الياء جواب سؤال مقدر وهو انا نسلم ان حكم جوار مثل حكم قاض بحسب الصورة لان جوار في الاصل كانٔ على وزن فواعل وبعد الاعلال على وزن فواعٍ وقاضٍ قبل الاعلال على وزن فاعلٍ وبعد الاعلال على وزن فاعٍ فصورة احدهما مغايرة عن صورة الآخر فلايكون حكم جوارٍ مثل حكم قاض بحسب الصورة وحاصل جوابه هو ان حكمه مثل حكم قاضٍ بحسب الصورة انما هو في حذف الياء وإدخال التنوين عليه لافي جميع الامور قوله: واما في حالة النصب بيان فائدة قيد رفعا وجرا واشار الى ان هذا القيد احترازي فيه احتراز عن حالة النصب قوله: فذهب بعضهم أي الزجاج ومن حذا حذوه فان جوارٍ في حالتي الرفع والجر عند اهل هذ المذهب منصرف قبل الاعلال وبعد الاعلال قوله: لأن الاعلال دليل لانصرافه قبل الاعلال بان وجه انصرافه قبل الاعلال هو لان الاعلال مقدم على منع صرفه فلايثبت له منع الصرف قبل الاعلال وان كان فيه قبل الاعلال الجمعية صيغة منتهي الجموع وذكر وجه تقدم الاعلال على منع الصرف بان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة وذاتها ومنع الصرف من احوالها وذات الشيء يكون مقدماً من حاله فيكون الاعلال مقدم على منع الصرف وايضا ان سبب الإعلال هو الثقل وهو محسوس باللسان وسبب منع الصرف امر معنوى وهي المشابهة مع الفعل في وجود الفرعيتين فيكون سبب الاعلال قويا من سبب منع الصرف فيكون الإعلال مقدم على منع الصرف قوله: بناء علي ان الاصل جواب سؤال مقدر وهو ان الاعلال لاجل كونه متعلقا بجوهر الكلمة كما يكون مقدما على منع الصرف كذلك يكون مقدماً علي الصرف ايضا لان الصرف ايضا من احوال

الكلمة فكيف يصح الحكم على تقدم الصرف على الاعلال والجوابه تقريرين الاول ان الاصل في الاسم الصرف فيكون ملاحظة الصرف مقدمة على الاعلال والثاني ان الاصل في الاسم الصرف فيكون متعلق بجوهر الكلمة فيصح تقدمة علي الاعلال قوله: فلم يبق اشارة الي دليل انصرافه بعد الاعلال بان انصرافه بعد الاعلال هو عدم بقاء صيغة منتهي الجموع لان الجمع انما يكون سببا لغير الانصراف بشرط صيغة منتهي الجموع وقد انتفى هذا الشرط بعد الاعلال فصار منصرفا قوله: وذهب بعضهم والمراد من هذا البعض سيبويه والخليل ومن حذا حذوهما فعند اهل هذا المذهب جوار في حالتي الرفع والجر منصرف قبل الاعلال وغير منصرف بعد الاعلال اما وجه انصرافه قبل الاعلال فلان الاعلال مقدم على منع الصرف لكونه متعلق بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فانه من احوال الكلمة بعد تمامها وذكر وجه منع صرفه بعد الاعلال بقوله: لان فيه الجمعية حاصله هو ان منع صرفه لوجود سببه وهو الجمعية مع صيغة منتهى الجموع قوله: لان المحذوف جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح منع الصرفه بعد الاعلال لان شرط الجمع في سببية منع الصرف هي صيغة منتهى الجموع وهي ليست بباقية فيه فيه بعد الاعلال لحذف كلمة اللام بالاعلال وحاصل جوابه هو ان كلمة اللام وان كانت محذوفة ولكن المحذوف كالمقدر والمقدر كالملفوظ فيكون كلمة اللام ملفوظة حكماً فتكون صيغة منتهى الجموع باقية قوله: لايجرى الاعراب على الراء ولوكان آخر جوار هو الراء لكان الاعراب جارياً عليه لوجود المقتضي للاعراب وهو العامل قوله:والتنوين جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان جوار غير منصرف بعد الاعلال لانه لوكان غير منصرف بعد الاعلال لما كان فيه التنوين لانّ التنوين لايدخل علي غير المنصرف وحاصل جوابه هو ان الممنوع من غير المنصرف هو تنوين التمكن لامطلق التنوين وهذا التنوين ليس للتمكن بل هو عوض قوله: عوض عن الياء اشار بكلمة او ان هاهنا مذهبين الاول ان التنوين عوض عن الياء المحذوفة وهذا هو المشهور عن سيبويه والخليل والثاني انه عوض عن حركة الياء ويرد علي المذهب الاول ان حذف الياء انما هو لاجل التنوين فكيف يكون عوضا عن الياء لمنافاته مع الياء ولابد في العوض ان يكون مناسبا مع المعوض عنه والجواب هو ان حذفه انما كان لاجل تنوين الصرف و العوض عنها تنوين العوض فالتنوينان مختلفان قوله: وفي لغة بعض العرب واختاره الكسائي وابو زيد وابن عمرو فعند اهل هذا المذهب جوار في حالة الرفع فقط غير منصرف قبل الاعلال وبعد الاعلال اما غير الانصراف قبل الاعلال فلان منع الصرف مقدم عندهم علي الاعلال واما بعد الاعلال فلان المحذوف كالمقدر والمقدر كالمذكور فتكون صيغة منتهي الجموع باقية حكماً قوله: الا في حالة واحدة وهي حالة الرفع لانه لما كان منع الصرف عندهم مقدماً علي الاعلال فكان جره على الفتحة فتكون الياء مفتوحة في حالة النصب والجر ولايثقل عليها الفتحة فلايقع الاعلال في هذين الحالتين والدليل لهم على تقدم منع الصرف على الاعلال هوان

الصرف ومنعه وان كان من الاحوال تعرضان الكلمة بعد تمامها لكن قدم منع الصرف على الاعلال لاجل ان الصرف ومنع الصرف مقصودان هاهنا بخلاف الاعلال فانه لايكون مقصوداً فلذا لم يقدم على منع الصرف قوله: وهو صيرورة جواب سؤال مقدر وهو ان عد التركيب من اسباب منع الصرف لايصح لان منع الصرف يوجد في الاسم وهو مفرد لكونه قسماً من الكلمة والافراد معتبر في مفهوم الكلمة والتركيب انما يوجد في المركب ولا يوجد في المفرد فلايوجد في الاسم ايضا وحاصل جوابه هو ان المراد من التركيب هاهنا هوصيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة بسبب العلمية فهو يوجد بعد العلمية في الاسم فيصح عده من اسباب منع الصرف قوله: من غير حرفية جزء جواب سؤال مقدر وهو ان التركيب بالمعني المذكور وهو صيرورة الخ مع العلمية موجود في النجمَ وبصرِي فينبغي ان يكونا غير منصرفين مع انهما منصرفان فعلم انَ التركيب غير مؤثر في منع الصرف وحاصل جوابه هو انه اعتبر في مفهوم التركيب قيداً آخر وهو ان لايكون فيه جزئية حرف وفي هذين الاسمين الجزء الواحد منهما حرف وهو لام التعريف في الاول وياء النسبة في الثاني ثم في قوله حرفية جزء قلب كان في الاصل من غير جزئية حرف قوله: علمين انما قيد هما بهذالقيد لان الاعتراض انما يرد بهما اذا كانا علمين واما اذا لم يكونا علمين لايرد بهما الاعتراض كما هو الظاهر قوله: الي الصرف او الى الحكم هذا الترديد بناء على وجود اختلاف المذهبين فيه كماسيأتي في آخر بحث غير المنصرف قوله: فانه علم تعليل لتطبيق المثال مع ممثله قوله:المعدودتان جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان الالف والنون تمنعان الصرف لوجود هما في حسان علم صحَابي مِّن اصحاب الرسول عليه السلام مع انه منصرف وحاصل جوابه هو ان المراد من الالف والنون ليس مطلق الالف والنون بل المعدودتان من اسباب منع الصرف معهما قيد الزيادة حيث قال والنون زائدة من قبلها الف والف في حسان وان كانت زائدة ولكن النون ليست بزائدة بل اصلية لانه مأخوذ من الحسن قوله: وللنحاة خلاف جواب سؤال مقدر وهو ان عدَ الالف والنون من اسباب منع الصرف لايصح لان اسباب منع الصَرفَ من قبيل الاوصاف وهما من قبيل الذات وحاصل جوابه هو ان سببيتها لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين او اما لمشابهتهما لالفي التانيث فالسبب ليس ذاتهما بل اما زيادتهما او مشابهتهما لالفي التانيث ولاشك انهما من قبيل الاوصاف قوله: لكونهما مزيد تين هذا هو مذهب الكوفيين فعندهم سببيتهما لاجل انهما مزيدتان والمزيد يكون فرعاً للمزيد عليه واذا وجد فيهما الفرعية صح كونهما سببا لمنع الصرف قوله: واما لمشابهتهما هذا هو مذهب البصرين فان سببيتهما عندهم لاجل انهما مشابهتان بالفي التانيث في عدم دخول تاء التانيث عليهما فكما ان الفي التانيث لايدخل عليهما التاء فكذلك لايدخل عليهما ايضا وفي الفي التانيث وجود الفرعية حقيقة لان التانيث فرع التذكير ويكون فيهما لاجل تلك المشابهة وجود الفرعية حكماً قوله: والراجح جواب سؤالِ مقدرِ وهو انه لما وجد

فيه قولان فايهما راجح وحاصل جوابه هو ان الرجح هو القول الثاني أي قول البصرين وذلك لان الالف والنون زائدتان في ندمان ايضا مع انه منصرف فلو كان الالف والنون سببا باعتبار الزيادة لكان ندمان منصرفا فعلم ان سببيتهما لاجل المشابهة المذكورة ولاشك ان المشابهة المذكورة منتفية في ندمان لان تاء التانيث يدخل عليهما فان مؤنثه ندمانة قوله: يعني به جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح عطف قوله اوصفة علي قوله اسم لان الصفة ايضا اسم فيلزم عطف الشي علي نفسه وهو باطل لان المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ضروري والثاني ان في كلام المصنف تناقض لانه قال اولاً ان كانتا في اسم فشرطه العلمية ثم قال اوصفة فانتفاء فعلانة والصفة ايضا اسم فيكون المعني او في اسم فانتفاء فعلانة ولاشك انه تناقض صريح وحاصل جوابه هو ان هذين الاعتراضين انما كانا ورادين لوكان المراد من الاسم مقابل الفعل والحرف الشامل للصفة ايضا و ليس كذلك بل المراد منه مقابل الصفة أي بان لايكون صفة فيكون مغايرا من الصفة فيصح العطف لوجود المغايرة وكذا لم يلزم التناقض لان شرطه العلمية انما هو في اسم مقابل للصفة وشرط انتفاء فعلانة انما هو في الصفة قوله: في منعهما من الصرف جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان العلمية شرط الالف والنون المزيدتان لوجود هما في رجلان معَ عدمَ العلمية فيه وحاصل جوابه هو ان العلمية شرط لمنعهما الصرف دون ذاتهما ولاشك ان منعهما من الصرف انما هو مشروط بشرط العلمية فلذا كان الرجلان منصرفا قولهَ: وافراد الضمير جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في قوله وشرطه مفر والمرجعَ امران الالف والنون المزيدتان وحاصل جوابه هو ان لمرجع ايضا امر واحد لان ارجاع ذلك الضمير المفرد اليهما باعتبار انهما سبب واحد فلاجل كونهما سببا واحدا صار كانهما امر واحد قوله:او شرط ذلك الاسم جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصل جوابه هو ان الضمير في شرطه راجع الي الاسم الذي فيه الالف والنون المزيدتان لاالي الالف والنون المزيدتان قولـه: في امتناعه من الصرف جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان العلمية شرط لهذاالاسم لان ذلك الاسم موجود بدون العلميةَ مثل رجلان مع ان المشروط لايوجد بدون الشرط وحاصل جوابه هو ان العلمية شرط لامتناع ذلك الاسم لالوجوده ولاشك ان علمية ذلك الاسم شرط لمنعة من الصرف فلذا لم يكن رجلان غير منصرف لعدم وجود العلمية فيهما قوله: تحقيقا للزوم هذا علي قول الكوفيين قوله: ويمتنع دخول هذا علي قول البصريين قوله: فشرطه انتفاء جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فانتفاء فعلانة جزاء الشرط والجزاء لايكون الا جملة وقوله انتفاء فعلانة مركب اضافي ليس بجملة وحاصل جوابه هو ان في كلام المصنف حذف المبتداء وهو قوله فشرطه ثم ان المبتداء مع الخبر جزاء الشرط وهو جملة قوله: يعني امتناع جواب سؤال مقدر وهو ان في عريان بالضم تحقيق هذا الشرط وهو انتفاء فعلانة لان فعلانة بفتح الفاء ومؤنثه عريانة بالضم فينبغي ان يكون عريان غير منصرف مع انـه

منصرف وحاصل جوابه هو ان التفاء فعلانة بالفتح ليس بمقصود بل المقصود هو عدم قبول التاء سواء كان بالفتح او باضم قوله: أي من اجل جواب سؤال مقدر وهو ان ثم من اسماء الاشارة المكانية يشار به الى المكان ولامكان هاهنا فلايصح ايراده وحاصل جوابه هو ان ثم هاهنا ليس للاشارة الى المكان بل هاهنا للاجل لانه كما ياتي للاشارة الي المكان فكذلك ياتي للاجل قوله: في انه منصرف جواب سؤال مقدر وهو ان رحمن صفة من صفات الله بالاتفاق لا اختلاف فيه وحاصل جوابه هو ان الاختلاف ليس في كونه صفة من صفات الله بل في كونه منصرفا او غير منصرف قوله: هذا اذا كان جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان ندمان منصرف بل هو غير منصرف لان ندمان اذا كان بمعني نادم يكون مؤنثه ندمى لاندمانة فشرط منع الصرف موجود فيه على المذهبين و حاصل جوابه هو ان المراد من ندمان هو ما كان بمعني النديم فان مؤنثه ندمانة فالشرط ليس بموجود فيه فهو منصرف بالاتفاق وليس المراد ندمان بمعني نادم قوله: وهو كون الاسم جواب سؤالين الاول ان وزن الفعل لايصح عده من اسباب منع الصرف لان اسباب منع الصرف من او صاف الاسم ووزن الفعل صفة الفعل فكيف يكون سببا لمنع الصرف والثاني ان اضافته الوزن الي الفعل لامية لعدم ستقامة الاضافية البيانية او الظرفية فهذه الاضافة تفيد اختصاص هذ الوزن بالفعل فلاحاجة الي ذكر قوله شرطه ان يختص به بل يكون ذكره مستدركاً وحاصل جوابه هو ان المراد من وزن الفعل هوكون الاسم علي وزن يعد من اوزان الفعل ولاشك ان وزن الفعل بهذا المعني من صفات الاسم فيصح عده من اسباب منع الصرف و اضافة الوزن الي الفعل ليس للاختصاص بل لمجرد النسبة وهو انه يعد من اوزان الفعل لان اضافة اللامية كماتجيء للاختصاص كذلك تجيء لمجرد النسبة مثل زيد ابوعمرو فانه لاينفي ان يكون زيداً ابا لبكر وغيره فلايكون ذكر قوله ان يختص به مستدركاً قوله: وهذا القدر الواو بمعني الفاء التفريعية وهذا القول تفريع على قوله يعد من اوزان الفعل فيكون المعنى ان الاضافة لماكانت لمجرد النسبة فلا يكون هذا القدر كافياً في سببية منع الصرف بل لابد لذلك من وجود الشرط قوله: فيها جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان اختصاص وزن الفعل شرط لوزن الفعل بل وزن الفعل يوجد بدون الشرط الاختصاص ايضا مثل شجر وحجر فانهما علي وزن الفعل وهو ضرب وهذا الوزن موجود فيها وحاصل جوابه هو ان الاختصاص ليس بشرط لوجود وزن الفعل بل هوشرط لسببية وزن الفعل لمنع الصرف ولاشك انه لايصير سببا لمنع الصرف بدون الاختصاص فالضمير في قوله فيها راجع الى سببية وزن الفعل لمنع الصرف قوله: احد الامرين جواب سؤالين الاول شرط وزن الفعل امران الاول الاختصاص بالفعل والثاني ان يكون في اوله زيادة غير قابل للتاء فلابد من اداة الحصر والثاني هو ان كلمة او في قوله او يكون في اوله الخ ياتي للترديد ولا معني للترديد هاهنا لانه ينافي بيان الشرط وحاصل جوابه هو ان العطف هاهنا مقدم علي الربط وهو يفيد الحصر فلاحاجة الي اداة

للحصر وايضا كلمة او للتخيير لا للترديد قوله: اما ان يختص جواب سؤال مقدر وهو ان يكون معطوف على قوله ان يختص والعطف اذا كان بكلمة او فتصدير المعطوف عليه بكلمة اما اولى وان لم يكن واجبا واذ كان العطف بكلمة اما يكون تصدير المعطوف عليه بكلمة اما أخرى واجب وهاهنا العطف في كلام المصنف بكلمة او ولم يوجد تصدير المعطوف عليه بكلمة امافيلزم عليه ترك الاولي وحاصل جوابه هو ان تصدير المعطـوف عليه بكلمة اما موجود تقديرا وان لم يكن موجودا لفظا فكلمة اما مقدرة قوله: في اللغة العربية جواب سؤال مقدر وهو ان المثال الآتي وهو شلم لايطابق المثال لان ذلك الوزن غير مختص بالفعل بلْ موجوْد في الاسم اولاً من دون نقل عن الفعل مثل بقم وثلم فانهما اسمان اولا وهذا الوزن موجود فيها من دون نقل من الفعل وحاصل جوابه هو ان المراد من اختصاص هذا الوزن بالفعل هو ان يكون ذلك الاختصاص في اللغة العربية ولاشك ان اختصاص في اللغة العربية موجود في اللغة العربية لان هذا الوزن لايوجد في الاسـم اولاً من دون نقلِ من الفعل بل يوجد فيه بالنقل من الفعل واما بقم وشلم فمن اللغـات العجمية دون العَربية قوله: بمعنى انه جواب سؤال مقدر وهو ان الوزن اذا كان مختصـا بالفعل فلايكون موجود في الاسم لانّ خاصة الشيْء مايوْجد فيه ولايوجد في غيره واذا لم يكن موجوداً في الاسم فكيف يكون سببا لمنعِ الصرف وحاصل جوابه هو ان المراد مـن الاختصاصِ هاهنا ليس هو ان لايكونِ موجوداً فِي غيره بل معناه هو ان لايوجد في الاسم الا منقولاً من الفعل ولايكون موجوداً فيه ابتداء فيوجد في الاسم فيصح ان يكون سببا لمنع الصرف قوله: في الاسم العربي فيه احتراز عن الاسم الاعجمي لانه يوجد في الاسم الاعجمي ابتداً قوله: واما بقم اسما بيان لفائدة قوله في اللغة العربية قولــه: أي في اول وزن الفعل جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في اوله راجع الي وزن الفعل وهو معـنـي مصدري لانه عبارة عن كون ألاسم على وزن يعد من اوزان الفعل فلايصلح ان يكـون ظرفاً للزيادة وايضا لايصح اضافة الاول اليه لان الاول يكون للفظ لا للمعنى وحاصـل جوابه هو ان الضمير راجع الى وزن الفعل ويكون المراد منه ماكان علـى وزن الفعـل بطريق صنعة الاستخدام بان ذكر وزن الفعل واراد منه كون الاسم على وزن يعد مـن اوزان الفعل واراد بالضمير الراجع اليه الاسم الذي يكون على وزنٍ يعـد مـن اوزان الفعل و اذا اريد منه ماكان على وزن الفعل يصح ان يكون ظرفا وكذا تصـح اضـافة الاول اليه قوله: او اول ما كان جواب ثان عن ذلك السؤال وهو ان الضمير ليس راجع الى وزن الفعل بل راجع الي ماكان على وزن الفعلوهو الاسم الذي يكون على وزن يعد من اوزان الفعل قوله: زيادة حرف هذا بالنسبة الى وزن الفعل فكما ان وزن الفعل هناك غير مؤل فكذلك الزيادة هاهنا غير مؤل قوله: أي حال جواب سؤال مقدر وهو ان غير في قوله غير قابل منصوب وللنصب وجوه عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هـو ان وجه نصبه انه حال من الضمير المجرور في قوله في اوله قوله: لانه يخرج دليل لاشـتراط

عدم قبول التاء قوله: ولو قال اعتراض علي المصنف وهو انه ينبغي للمصنف ان يقيد التاء بقيد قياسا لانه يرد عليه الاعتراض بدون تقيد بهذا القيد وهو انه منقوض بمثل اربع اذا سمي به رجل فانه يكون غير منصرف حينئذ للعلمية ووزن الفعل مع انه قابل للتاء المتحركة فانه يقال في مؤنثه اربعة ويدفع بقيد قياساً بان المراد من التاء هو التاء قياساً اي بان يكون الحاقها موافق القياس وقبول اربع التاء مخالف القياس لانه اذا كان للمذكر يستعمل بالتاء واما اذا كان للمؤنث فيكون بدون تاء فلانقض بمثل اربع وايضا ينبغي للمصنف ان يقول بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأن بدون هذا القيد يرد الاعتراض بمثل اسود وحاصله هو ان اسود غير منصرف للوصف ووزن الفعل مع انه قابل للتاء لانه يقال في مؤنثه اسودة وقبول هذا التاء قياسي لانه يكون للمؤنث بالتاء وللمذكر بدونه واما دفعه بذلك القيد فهو ان المراد من عدم قبوله التاء هو ان لايكون قابلاً للتاء بالاعتبار الذي امتنع من الصرف بذلك الاعتبار ولاشك ان قبول التاء ليس بذلك الاعتبار لان امتناعه من الصرف انما باعتبار الوصف الاصل وقبوله للتاء انما هو باعتبار غلبة الاسمية على الوصفية وليس امتناعه من الصرف بهذا الاعتبار والجواب من جانب المصنف عن اعتراض الشارح هو ان هذين القيدين مراد في كلام المصنف ولكن لم يتعرض لهما لاجل تبادر هما لان المتبادر من التاء القياسية لان التاء ذكر مطلقا والشيء اذا ذكر مطلقاً يراد منه الفرد الكامل والفرد الكامل هو التاء القياسية وايضا المتبادر من الاعتبار هو الاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لان البحث فيه قوله: أي ومن اجل جواب سؤال مقدر مثل مامر قوله: عن الصرف جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان احمر ممتنع لانّه موجود في كلام العرب والممتنع مايكون عدمه ضرورياً ووجوده محالا وحاصل جوابه هو ان المراد من امتناعه هو امتناعه عن الصرف لاامتناعه في نفسه قوله: أي كل اسم جواب سؤال مقدر وهو ان قوله وما فيه علمية الخ قضية مهملة لعدم وجود السور فيه والمهملة تكون في قوة الجزئية فيكون المعنى ان بعض غير المنصرف اذا كان فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وهذا المعنى فاسد لان كل غير منصرف كذلك لابعضه وحاصل جوابه هو ان المهملة على نوعين مهملة المحاورة ومهملة العلوم فالاول في قوة الجزئية والثانية في قوة الكلية لان المبحوث في العلوم القواعد الكلية دون الجزئية وهذه ايضا مهملة العلوم فتكون كلية لاجزئية قوله : بالسببية المحضة جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من قوله علمية مؤثرة هي العلمية المؤثرة بالسببية المحضة بدون ان تكون شرطا لسبب آخر فينقض بمثل طلحة بان العلمية هاهنا غير مؤثرة بالسببية المحضة بل بالسببية مع الشرطية مع انه ايضا اذا نكر صرف وحاصل جوابه هو ان المراد من التاثير اعم من ان يكون بالسببية المحضة او بالسببية مع الشرطية فيكون شاملاً لطلحة مثال الاول العدل ووزن الفعل ومثال الثاني التانيث وغيره مما اشترطه فيه العلمية قوله: بان يؤول العلم جواب سؤالِ مقدرٍ وهو ان النكرة ما وضع لشيء غير معين والعلم ما يكون موضوعا

لشيء معين فاذا كان الشيء موضوعا لشيء معين فكيف يكون موضوعا لشيء غير معين حاصل جوابه هو انه ليس جعله نكرة بل المراد منه الاستعمال في غير معين وهو معناه المجازي قوله : الوصف المشتهر وانما قيد الوصف بالاشتهار لان لمسمي كل علم او صاف كثيرة فلابد لذكر العلم وارادة وصف منه دون وصف من مرجح يرجح ذلك الوصف المراد دون غيره وذلك المرجح مثل الاشتهار قوله : حين بين جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ظهور انها لاتجامع مؤثرة الاما هي شرط فيه لانه لم يذكر فيما سبق ذلك وحاصل جوابه هو ان ليس المراد الظهور بطريق المطابقة بان يكون مذكورة فيما سبق بل المراد من الظهور انما هو بطريق الالتزام ولاشك ان ظهور بطريق الالتزام ثابت حين بيان اسباب منع الصرف لانه لما قال فيما سبق وما يقوم مقامهما الجمع والفي التانيث علم ان العلمية لاتجامع مؤثرة معهما ولما قال ولايضره الغلبة علم انها لاتجامع مع الوصف فيعلم انها تجامع مؤثرة ما هي شرط فيه وكذا تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل وان لم يكن شرطاً فيهما قوله: استثناء مما بقي جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم في كلام المصنف استثناء الشيئين من امر واحد بدون عطف الشيء الثاني علي الاول وهذا لايجوز لانه يلزم على هذا التقدير الفصل بين المستثني منه وبين الاستثناء الثاني بالاستثناء الاول واما علي تقدير العطف فلايلزم ذلك لان المعطوف يقوم مقام المعطوف عليه فلايلزم الفصل حين وجود العاطف فالمستثنى منه قوله لاتجامع مؤثرة لا اي لاتجامع مؤثرة مع سبب من الاسباب وقوله الا ماهي شرط فيه مستثني اول وقوله الا العدل ووزن الفعل مستثني ثان وحاصل جوابه هو ان لانسلم ان هاهنا استثناء الشيئين من امر واحد بل من امرين الامر الاول مطلق وهو قوله لاتجامع مؤثرة مع سبب من الاسباب فقوله الا ماهي شرط فيه استثناء من هذا المطلق والامر الثاني مقيد وهو قوله لاتجامع مؤثرة مع سبب من الاسباب غير ما هي شرط فيه ففي كلامه استثناء شيئين من امر واحد بل من امرين وكل مستثني متصل مع الامر الذي استثني هو عنه فان المستثني الأول متصل مع المطلق والمستثني الثاني متصل مع المقيد قوله: وهما متضادان جواب سؤال مقدر وهو ان هذه القاعدة منقوضة بالاسم الذي اجتمعت فيه العدل ووزن الفعل والعلمية فان العلمية هاهنا مؤثرة مع انه اذا نكر هذا الاسم بزوال العلمية لايصير هذا الاسم منصرفاً لان العلمية ليست شرطاً للعدل ووزن الفعل حتى يزولا بزوالها بل يبقي فيه العدل ووزن الفعل وحاصل جوابه هو ان صحة المادة لورود النقض شرط وهذه المادة غير صحيحة لانه لايوجد مثل هذا الاسم في كلام العرب لان العدل ووزن الفعل متضادان فلايجتمعان في اسم واحد قوله: المعتبرة في منع الصرف جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم انه لاشيء من اوزان العدل من اوزان الفعل بل هو منقوض بمثل سحر فانه معدول عن السحر المعرف باللام مع انه على وزن الفعل وهو فعل فانه من اوزان الفعل وحاصل جوابه هو ان مرادنا انه ليس شيء من اوزان العدل بوزن من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف والوزن المعتبر في

مع الصرف هو ان يكون مختصا بالفعل او في اوله زيادة غير قابل للتاء وسحر على وزن فعل بصيغة الماضي المعلوم من الثلاثي المجرد وهذا الوزن غير معتبر في منع الصرف لانه ليس في اوله زيادة غير قابل للتاء وكذا ليس بمختص بالفعل لانه ياتي الاسم على هذا الوزن اولا من غير نقل من الفعل مثل شجر وحجر قوله: شي من الامر الدائر جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله لايكون لايخلو اما ان يكون راجعا الى مجموع العدل ووزن الفعل او الى مطلق السبب او الى احدهما من العدل ووزن الفعل والكل باطل لانه يفوت المطابقة بين الراجع والمرجع على التقدير الاول وهو ان يكون ذلك الضمير راجعا الى مجموع العدل ووزن الفعل وعلى التقدير الثاني يلزم الكذب لان مطلق السبب غير العدل ووزن الفعل يجامع مع العلمية مثل التانيث والعجمة وغير ذلك مما شرط فيه العلمية وعلى الثالث يلزم استثناء الشيء من النفس واستثناء الكل من الكل وهو باطل وحاصل جوابه هو ان الضمير ليس براجع الي واحد من هذه الثلاثة بل هو راجع الى الامر الدائر بين مجموع هذين السببين اي العدل ووزن الفعل وبين احدهما ويعبر عن ذلك الامر الدائر بما يتصف بالضدية والمراد من دورانه هو ان يكون صادقا على مجموع العدل ووزن الفعل ولاشك ان المتصف بالضدية صادق على المجموع وكذا على احدهما وهذا الامر الدائر اعم من احدهما فحينئذ لايلزم شيء من تلك المحذورات الثلاثة قوله: اي لم يبق جواب سؤال مقدر وهو انه انكار من الحسن لان السبب يكون باقيا بعد التنكير حسا فان الطلحة اذا صار نكرة يكون التانيث موجودا بعد ذلك ايضا لوجود علامة التانيث فيه بعد التنكير وهو التاء وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من نفي السبب نفي ذاته بل المراد نفي وصفه وهو سببيته بان لايبقي سببيته بعد التنكير قوله: وايضا قد عرفت جواب ثان عن اعتراض رحمت وتقريره ظاهر من كلام الشارح وبهذا الجواب اندفع الاعتراض الوارد بمثل آخر بانه معدول من آخر من وفيه وزن الفعل ايضا فاجتمع العدل ووزن الفعل فعلم انهما لايكونان متضادين ووجه الاندفاع هو لانسلم وجود العدل فيه لان مقتضي العدل هو منع الصرف وهو لايقتضي العدل في آخر لوجود السببين الآخرين سوى العدل فيه وهما وزن الفعل والوصف قوله: ثم انه اشار جواب سؤال مقدر وهو ان القاعدة المذكورة اعني قوله ومافيه علمية مؤثرة الخ منقوضة باحمر عند سيبويه اذا جعل علما ثم نكر فانه لايكون منصرفا بعد التنكير بل يكون غير منصرف بعد التنكير عنده وحاصل جوابه هو انه مستثنى من تلك القاعدة المذكورة قوله: المشهور اشار الى تعين الاخفش لان الاخافش ثلاثة احدهم استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب وثانيهم تلميذه وهو ابو الحسن سعيد ابن سعدة والثالث قرينه وهو ابوالحسن علي بن سليمان ولم يعلم ان ايهم مراد هاهنا فبين الشارح بان المراد هو ابوالحسن على ابن سليمان الذي هو تلميذ سيبويه ومعنى الاخفش لغة هو انه الذي يكون في بصره ضعف وايضا فيه رد على بعض الشارحين فانه قال بعض الشارحين بانه استاذ سيبويه لئلايلزم اسناد المخالفة الى

الاستاذ لاستلزامه سوء الادب فرد الشارح عليه بانه تلميذه لااستاذه قوله: ولما كان جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان المراد من هذا الاخفش تلميذ سيبويه فلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ وهو سيبويه بانه خالف عن تلميذه وهو غير مستحسن لان فيه ترك الادب وحاصل جوابه هو ان اسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن اذا كان خاليا عن النكتة واما اذا كان فيه نكتة فيجوز وهاهنا نكتة في اسناد المخالفة الى الاستاذ وهو التنبيه على اظهرية قول التلميذ قوله: في انصراف جواب سؤال مقدر وهو انه لامخالفة بين سيبويه والاخفش في احمر لافي ذاته ولافي وصفيته وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المخالفة المخالفة في ذاته او في وصفيته بل في انصرافه بانه منصرف عند الاخفش بعد التنكير وعند سيبويه غير منصرف قوله: والمراد بمثل جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من مثل احمر هو ماكان على وزن افعل فيخرج عنه مثل سكران لأنه ليس على وزن افعل بل على وزن فعلان مع ان حكمه بعد التنكير حكم احمر ويدخل فيه افعل للتاكيد مثل اجمع لانه على وزن افعل وكذا يدخل فيه افعل التفضيل اذا لم يستعمل بمن التفضيلية مع ان حكمهما ليس كحكم احمر لانهما يكونان منصرفين بالاتفاق بعد التنكير وحاصل جوابه هو ان المراد من مثل احمر هو ماكان معنى الوصفية فيه ظاهراً قبل العلمية سواء كان على وزن افعل او على وزن فعلان او غيرهما فيدخل فيه سكران لظهور معنى الوصفية فيه قبل العلمية ويخرج عنه افعل التاكيد وافعل التفضيل المستعمل بدون من التفضيلية لضعف منعى الوصفية فيهما قبل العلمية قوله: وامثاله مثل عطشان وريان قوله: نحو اجمع وكذا اكتع وابتع وابصع قوله: لكونه بمعنى كل دليل لضعف معنى الوصفية فيه قوله: لضعف معنى الوصفية لانه اذا تجرد عن من التفضيلية التبس بافعل الاسمي الذي لاوصفية فيه فلايكون معنى الوصفية فيه ظاهراً قوله: اسما أي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله: بسبب من التفضيلية لانه اذا اتصل افعل بمن التفضيلية فقد تميز عن افعل الاسمي الذي لاوصفية فيه اصلاً وظهر فيه معني التفضيل الذي هو الوصفية قوله: أي انما خالف جواب سؤال مقدر وهو ان قوله اعتباراً منصوب وللنصب وجوه عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو انه منصوب على انه مفعول له لقوله خالف وفاعل خالف والاعتبار واحد فلذا حذف لامه وصار منصوباً قوله خلاف الاصل لان الاصل في الاسم المعرب الانصراف قوله: قيل الباعث جواب عن ذلك الاعترض وحاصله الباعث قياس احمر على اسود وارقم وذكر هذا الجواب بلفظ قيل اشارة الى الضعف ووجه الضعف هو ورود الاعتراض الآتي قوله: فيه بحث حاصله هوان قياس احمربعد التنكير على اسود وارقم حال غلبة الاسمية قياس مع الفارق لانه قدزالت الوصفية فى احمر بالكلية بخلاف اسودوارقم فان فيهما شائبة من الوصفية قوله وهذاالقول اظهرقال عبدالغفورفى بيان وجه اظهريته لان المعدوم من كل وجه لايؤثر قوله ولماعتبر توطية وتمهيد الى العبارةالاتية من كلام

المصنف واشارةالیالاعتراض الوارد علیسیبویه قوله: أي كل علم جواب سؤال مقدر
وهو ان المتبادر من باب حاتم هو ان يكون على وزن فاعل فيخرج عنه شريف واحمر اذا
جعلا علمين مع انهما مثل حاتم وحاصل جوابه هو ان المراد من باب حاتم ليس ما يكون
على وزن فاعل بل المراد منه كل علم كان في الاصل وصفاً مع بقاء العلمية فيدخل فيه
احمر وشريف حال العلمية او تقرير السؤال هكذا بان حاتم في قوله باب حاتم مضاف
فيعلم حكم امثال حاتم مثل ضارب وناصر علمين ولم يعلم حكم خاتم لان المضاف اليه
يكون خارجاً من الحكم وحاصل جوابه هو ان المراد من باب حاتم الأمر الكلي وهو كل
علم الخ وهو يشمل حاتم وامثاله جميعاً ويعلم حكم الكل قوله: لفظ واحد جواب سؤال
مقدر وهو ان انا لا نسلم ان اعتبار المتضادين في حكم واحد ممنوع بل جائز الاترى ان
منع الصرف حكم واحد ومعلول بعلل شتى وهي تسع علل مع ان البعض منها العلم
والوصف وهمامتضادان وقد اعتبر في هذا الحكم الواحد فانه اعتبر الوصف في ثلاث
ومثلثة واعتبر العلم في عمر وحاصل جوابه هو ان الممنوع اعتبار المتضادين في الحكم
الواحد في لفظ واحد واعتبار العلمية في عمر والوصفية في ثلاث ومثلث ليس في لفظ
واحد قوله: وجميع الباب جملة مستانفة وقعت في جواب سؤال سائل وهو انه علم حكم
بعض باب غير المنصرف وهو ما فيه علمية مؤثرة بانه ينقلب منع الصرف فيه بالانصراف
بسبب تنكيره فهل سبب من الاسباب يصير به جميع باب غير المنصرف منصرفاً ام لا
فاجاب نعم انه موجود وهو امران دخول اللام والاضافة فان بكل واحد منهما يصير غير
المنصرف منصرفا قوله: أي باب غير المنصرف جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من
جميع الباب هو جميع باب مافيه علمية مؤثرة ووجه التبادر قربه مع ان هذا الحكم غير
مختص به بل هو شامل لغير المنصرف مطلقا وحاصل جوابه هو ان المراد من جميع الباب
هو باب غير المنصرف لا باب مافيه علمية مؤثرة لان العمل بالمتبادر انما يكون عند
امكانه وهاهنا غير ممكن للزوم المحذور قوله: أي بدخول جواب اسولة ثلاثة الأول انه
منقوض بمثل احمد اذ لوحظ مع اللام في الذهن فانه لايكون مجروراً بذلك اللام والثاني ان
الباء لسببية والسبب يكون من قبيل الاوصاف واللام ذات فلايصح كونه سبباً والثالث
ان الباء من حروف المعاني وكذا اللام ايضا من حروف المعاني ودخول احد حروف المعاني
علي الاخر باطل وهاهنا قد دخل الباء علي اللام وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف
حذف المضاف وهو لفظ دخول فيكون المعني ان بدخول اللام ينجر غير المنصرف
بالكسرة بملاحظة اللام مع دخوله فاندفع الاعتراض الاول وكذا صار السبب دخول
اللام لاهو وهو وصف فاندفع الاعترض الثاني وكذا دخل الباء علي الدخول وهو اسم
لا عل اللام فاندفع الاعتراض الثالث او هذا جواب عن سؤال واحد تقريره هكذا بان
هذا الحكم منقوض بمثل احمد اذا جعل اللام جزء منه وجعل المجموع علماً فانه لايصير
مجروراً بالكسر باللام فانه يقال مررت بالاحمد بالفتح لابالكسرة علي تقدير جعل المجموع

علما وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف محذوف المضاف اي بدخول اللام وفي الاحمد
هذا التقدير اللام ليس بداخل عليه بل هو جزء منه قوله لام التعريف جواب سؤال
على انه منقوض بمثل المال لعمر فان اللام الجارة دخلت على عمر وهو غير
مقدر وهو للعدل والعلمية مع انه لم يصر مجرورا بالكسر وحاصل جوابه هو ان المراد من
منصرف مطلق اللام بل المراد منه لام التعريف واللام في المثال المذكور لام الجارة قوله
يلزم ليس جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل الرجل فان اللام التعريف دخل على
عليه الرجل مع ان احمد لم يصر مجرورا بالكسر في مثل مررت باحمد وحاصل جوابه هو ان
المراد من دخوله هو دخوله علي غير المنصرف وفيما ذكرنه دخل على الاسم الاخر وهو
الرجل لاعلي غير المنصرف وهو احمد مثلا قوله: اي اضافته جواب سؤال مقدر وهو انه
منقوض بمثل اكلت مال زفر فان زفر غير منصرف للعدل والعلمية ووقع مضاف اليه ولم
يصر مجرورا بالكسر مع وجود الاضافة فيه وحاصل جوابه هو ان المراد من الاضافة هو
اضافة غير منصرف الي شيء اخر لا اضافة شيء اخر اليه وفي المثال المذكور اضيف الي
غير المنصرف لشيء اخر وهو مال وهو ليس بمضاف بل مضاف اليه قوله: اي يصير
مجرورا جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح انجرار غير المنصرف بالكسر والا لزم اجتماع
المتضادين لان غير المنصرف منع منه الكسر فلو صار مجرورا بالكسر لكان مجرورا حال
منع الكسر منه وهو اجتماع المتضادين وحاصل جوابه هو ان المجرور متضمن بمعني
الصيرورة من حال الي حال فيكون المعني ينتقل غير المنصرف من حال المنع الكسر الي
حال دخول الكسر لا ان دخول الكسر عليه يكون حين منع الكسر فلايلزم اجتماع
المتضادين قوله: بصورة الكسر جواب سؤال مقدر وهو ان الانجرار بالكسر باطل لان
الجر من القاب المبني فيكف يحصل الجر بالكسر وحاصل جوابه هو ان المراد من الكسر
صورته وذاته لاوصفه وهو كونه من القاب المبني وذاته يعم المعرب والمبني فصح الانجرار
به قوله: لفظا او تقديرا جواب سؤال مقدر وهو ان هذا الحكم منقوض بمثل مررت
بالحبلي فان حبلي غير منصرف لوجود التانيث بالالف المقصورة وقد دخل عليه اللام مع
انه ليس بمجرور بالكسر وحاصل جوابه هو ان الانجرار بالكسر اعم من ان يكون لفظا
اوتقديرا وفي ذلك المثال الانجرار بالكسر موجود تقديرا لان الكسرة فيه مقدرة قوله:
وانما لم يكتف جواب سؤال مقدر وهو ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فينبغي
للمصنف ان يقول ينجر فقط بدون ذكر الكسر ليحصل الاختصار وحاصل جوابه هو
ان الانجرار عام قد يكون بالفتح وقد يكون بالكسر فلو لم يذكر الكسر لم يعلم ان ذلك
الانجرار بالفتح او بالكسر قوله: ولابان يقول جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي
للمصنف ان يقول ينكسر ولاشك ان الانكسار انما يكون بالكسر لا بالفتح فيحصل
الاختصار وحاصل جوابه هو ان الكسر يطلق علي الحركات البنائية ايضا كما يطلق علي
الحركات الاعرابية فلو قال كذلك لم يعلم انه مبني بالكسر اومعرب به فلذا لم يقل

وينكسر ولايخفي ان المراد من الكسر صورة الكسر في عبارة الشارح ايضا قوله: وللنحاة جواب سؤال مقدر وهو ان الاخصر ان يقول ينصرف مقام ينجر بالكسر فلم لم يفعل ذلك وحاصل جوابه هو ان في انصرافه خلاف النحاة فلذا لم يقل ينصرف وان كان اخصر قوله: مطلق أي سواء بقي العلتان مع اللام والاضافة او لا او زال احدهما وبقي الآخر قوله: والممنوع من غير المنصرف جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان غير منصرف ينبغي ان لاتدخل الكسرة عليه لامتناع دخول الكسرة عليّ التنوين وتقرير الجواب ظاهر من كلام الشارح قوله: بالاصالة هو التنوين وذلك لان غير المنصرف لماشابه الفعل منع منه التنوين لان بين الفعل والتنوين تنافر كامل لان التنوين للقطع والفعل للوصل مع الفاعل قوله: بتبعية التنوين وذلك لانه لما امتنع عن غير المنصرف التنوين الذي يدل علي امكنية الكلمة للاعرابات الثلاثة فلابد ان يمتنع عنه احد الاعرابات الثلاثة ايضا ليظهر فائدة امتناع التنوين عنه فاختير الكسر للامتناع لانه متوسط بين الضمة والفتحة قوله: وهذا القول انسب جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان هاهنا اقوال ثلاثة فاي منها انسب بكلام المصنف وحاصل جوابه هو ان الانسب هو القول الثالث لان المصنف عرف غير المصنف بما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما فمدار منع الصرف والانصراف يكون عنده ببقاء العلتين وعدم بقائه .

بسم الله الرحمن الرحيم

مرفوعات

لما فرغ المصنف من تقسيم الاسم المعرب الي المنصرف و غير المنصرف شرع في تقسيم آخر للاسم المعرب الي المرفوعات و المنصوبات و المجرورات و هذا التقسيم للاسم المعرب باعتبار اقسام الاعراب من الرفع و النصب و الجر كما ان التقسيم الاول كان له باعتبار الانصراف وعدمه او يقال لما فرغ المصنف من بيان غير المنصرف اجمالا و تفصيلا شرع في بيان محال الاعراب وهي ثلاثة فقال المرفوعات فان قيل لم قدمها علي اخويها من المنصوبات و المجرورات قلنا لان المرفوع هي العمدة في الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهي الضمة اقوى العلامات فان قيل كما ان علامته الضمة فكذلك الواو و الالف ايضا فكيف تقول ان علامته اقوى العلامات قلنا هما فرعان للضمة وهي الاصل فكانا في حكمها فان قيل ما وجه ايراد الجمع مع ان المفرد اصل قلنا المذكور فيما بعد تعريف المرفوع وهو يوهم ان المرفوع واحد فلدفع ذلك الوهم اورد صيغة الجمع الدالة علي التعدد و الكثرة ثم في قوله المرفوعات ستة وجوه الاول سكونه علي ان لايكون له محل من الاعراب مثل سائر الاسماء المعدودة نحو زيد وعمرو وبكر بان كان لمجرد الفصل عن السابق مثل باب وفصل قال بعضهم وهو الصواب يعرف بالتأمل ظاهر لانه ليس لباقي الاحتمالات معني يعتد به و الثاني رفعه علي انه مبتداء محذوف خبره تقديره المرفوعات ما ذكره و الثالث رفعه علي انه خبر حذف مبتدائه تقديره المرفوعات هذه و الرابع رفعه علي انه مبتداء وقوله هو ما اشتمل خبره و الخامس جره علي انه مضاف اليه حذفه مضافه تقديره هذا باب المرفوعات و السادس نصبه علي انه مفعول به للفعل المحذوف تقديره نبحث المرفوعات فان قيل حصر هذه الوجوه في الستة باطل لان ههنا وجه آخر وهو رفعه علي انه خبر وقوله ما اشتمل مبتداء قلنا قوله المرفوعات محدود وقوله ما اشتمل حده و المحدود لا يكون خبراً من الحد فان قيل لا نسلم ان المرفوعات محدود بل المحدود هو المرفوع دون المرفوعات كما ستقف عليه قلنا هذا بناء علي الظاهر و لا شك ان المحدود في الظاهر هي المرفوعات و ايضاً ان المرفوعات وان لم يكن محدوداً لكنه مشتمل علي المرفوع الذي هو محدود فان قيل ينبغي ان يصح وقوع المحدود خبرا لان الخبر هو ما يصح ان يكون محمولاً علي الشيء و لا شك في صحة حمل المحدود علي الحد لان مدار صحة الحمل انما هو علي الاتحاد وهو موجود في الحد و المحدود قلنا لو كان المحدود خبراً للحد لكان محمولاً علي الحد و اذا كان محمولاً علي الحد لا يكون الحد

حداً في تلك الحالة لان الحد عبارة عما يحمل علي الشيء لإفادة تصوره قولــه: جمع المرفوع لا مرفوعة دفع دخل مقدر تقريره ان المرفوعات صفة الأسماء و الأسماء جمع اسم و المرفوعات جمع مرفوعة لان مفرد جمع المؤنث السالم يكون مؤنثا و اتصــاف الجمع بالجمع يستلزم اتصاف الآحاد بالآحاد فحينئذ صار لفظ مرفوعة صفة الاسم و المطابقة في التذكير و التانيث شرط بين الموصوف و الصفة و هاهنا لم توجد او تقريــره هكــذا ان المرفوعات لا يخلو إما ان يكون جمع المرفوع او المرفوعة لكن التالي بكلا شــقيه باطــل فالمقدم مثله وجه الملازمة ظاهرة اما بطلان الشق الاول فلانه لا توافقه القاعدة وهــي ان واحد جمع المؤنث السالم يكون مؤنثاً واما بطلان الشق الثاني فلانه لا يطــابق الموصــوف وهو الاسم في التذكير و التانيث فاجاب الشارح باختيار الشق الاول بانه جمع المرفوع لا المرفوعة ثم لما كان دعوى الشارح في الجواب مركباً من جزئين الاول إيجابي وهو قوله جمع المرفوع و الثاني السلبي هو قوله لا المرفوعة فاشار إلي الدليل الجزء السلبي بقولــه: لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل و اذا كان الموصوف مذكراً لا يكون المرفوعات جمع مرفوعة و الا لفات المطابقة بين الموصوف و الصفة و انما كان موصوفه الاسم لان المراد مرفوعات الاسم لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات و اشار الي الدليل الجزء الايجابي بقوله: ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل ووجــه هذا الجمع هو ان هذا المذكر يشبه المؤنث لان في المؤنث نقصان العقل وهو يشبه العــدم وفي هذا المذكر عدم العقل ثم ان قوله هذا الجمع منصوب بنزع الخافض كان في الاصل هكذا ويجمع علي هذا الجمع ويمكن ان يكون مفعولاً مطلقاً للنوع فيكون المعني ويجمــع هذا النوع من الجمع وقوله مطرداً حال من المفعول المطلق او هو تميز عن بنسبة يجمع الي قوله صفة المذكر فان قيل لما كان تميز عن تلك النسبة ينبغي ان يكون مؤخراً عن الفاعل وهو صفة المذكر كما اخر في قوله طاب زيد نفساً قلنا قدمه ليكون قريبا لعامله و للتنبيه علي ان التميز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين ومعني مطرداً هو الدوام اي يكون هــذا بطريق الدوام و و القاعدة قوله: كالصفات جمع صافن وهو من الخيل الذي يقوم علــي طرف الحافر من اليد و الرجل ويضع الثلاث الاخرى علي الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا يكاد يوجد الا في البعض من الخيل قوله: للذكور من الخيل الخيل يطلق علي الفرس ذكراً كان او انثى قوله: وجمال جمع جمل وهو المذكر من الابل سبحلات جمع سبحل علي وزن قمطر ومعناه السمين الطويل الغليظ وهذا ايضــا مــن الصفات المحمودة في الابل قوله: اي ضخمات تفسير لقوله ســجلات قولــه: كالايــام الخاليات فان الخاليات جمع خالي و معناه الماضيات قولــه: أي المرفــوع الــدال عليــه المرفوعات جواب سؤال مقدر وهو ان ضمير في كلام المصنف لا يخلو امــا ان يكــون راجعا الي المرفوعات او الي المرفوع او الي المرفوعة و الكل باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الراجع و المرجع في الافراد و الجمعية و اما الثاني فللزوم الاضمار قبل الذكر و امـا

الثالث فللزوم المحذورين الاول عدم المطابقة في التذكير و التانيث و الثاني الاضمار قبـل الذكر فاجاب الشارح باختيار الشق الثاني وهو انه راجع الي المرفوع و لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان المرفوع و ان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكورا معنى فان لفظ المرفوعات يدل علي المرفوع قوله: لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد جواب سؤال مقـدر وهو انه لم لم يقل هي موضع هو بارجاعه الي المرفوعات او لم لم يرجع هو اليهـا تاويـلا بالمذكور او باعتبار الخبر وهو قوله ما اشتمل لان الضمير اذا دار بين المرجـع و الخبـر فرعاية الخبر اولى وحاصل جوابه هو انه لو رجع الضمير الي المرفوعات يلـزم تعريـف الافراد لان الملحوظ في الجمع الافراد و لا شك ان التعريف انما يكـون للماهيـة دون الافراد فان قيل علي تقدير ارجاعه الي المرفوع يلزم تعريف الفرد وهو ايضا لا يجوز قلنا الضمير راجع الي جنس المرفوع لا الي الفرد فدلالة المرفوع علي المرفوعات مـن قبيـل دلالة الجمع علي الجنس لا من قبيل دلالة الجمع علي الفرد قوله: أي اسـم اشـتمل جواب سؤال مقدر تقريره ان كلمة ما لا تخلو اما ان تكون موصولة او تكون موصوفة و كلاهما باطلان لانها لو كانت موصولة مع الصلة شيء واحد فلو فرض ذلـك الشـيء جنسا لم يوجد الفصل في التعريف وان فرض فصلا لم يوجد الجنس فيـه ولـو كانـت موصوفة لكان بمعنى الشيء لانها للعموم فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير لانـه يدخل فيه الحروف الاواخر مثل الدال في جاء ني زيد و الجملة مثل زيد قائم و الفعـل المضارع مثل يضرب لانها ايضا شيء اشتمل علي علم الفاعلية وهو الرفـع و ايضـا لا يوجد في التعريف الجنس المعتبر لان المعتبر في التعريفات الجنس القريب و الجنس القريب للاقسام هو المقسم وهو الاسم هاهنا لا الشيء المطلق فاجاب الشارح باختيار الشق الثاني بان كلمة ما موصوفة و لكنها كما تجيء للعموم بمعنى مطلق الشـيء فكـذلك تجـيء للخصوص وهاهنا جاءت للخصوص بان كانت عبارة عن الاسم و اذا كانت المراد منها الاسم فلا يدخل في التعريف الحروف الاواخر و الجملة و الفعل المضارع لانها ليست من قبل الاسم و ايضا وجد جنس المعتبر وهو المقسم و مقصود الشارح هاهنا وان كانـت تفسير كلمة بقوله اسم ولكن ذكرمع ذلك اشتمل ايضا لان الاسم موصوف واشـتمل صفة وذكر الموصوف بدون ذكر الصفة مستكره ولم يقدم شرح كلمة ما علـي قولـه اشتمل للزوم الفصل بين الموصوف وهو كلمة ما و بين الصفة وهو لفظ اشتمل قوله: أي علامة جواب أسولة ثلاثة الاول ان التعريف المرفوع لا يصدق علي فرد من افراده لان العلم عبارة عما وضع للشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد و لاشيء من افـراد المرفوع يكون مشتملا علي العلم كما هو الظاهر و الثاني ان التفسير العلم بالضـمة و الواو و الالف لا يصح لانه ليس بشيء من هذه الامور بعلم و الثالث ان تفسير العلـم بالضمة و الواو و الالف تفسير الشيء بالمبائن لان العلم قسم من المعرفة وهي قسم مـن الاسم وهذه الامور ليست من قبيل الاسم فاجاب بان العلـم هاهنـا لـيس بـالمعنى

الاصطلاحي بل بالمعنى اللغوي وهي العلامة فيصدق التعريف على جميع الافراد وايضا يصح التفسير المذكور قوله: كون الاسم فاعلاً جواب سؤال مقدر وهو انه يكون الياء في قوله الفاعلية ياء النسبة و علامتها ان يعبر عن الياء بلفظ منصوب و يضاف الي ملحوق الياء نحو بصري فيكون التقدير علامة الشيء الذي هو منصوب الي الفاعل وهذا لا يصح لان المرفوع يكون مشتمل علي علامة عين العامل لا علي علامة هو منسوب الي الفاعل لعدم وجود الشيء الثالث فاجاب بان الياء مصدرية وعلامتها ان يعبر عن الياء بلفظ الكون بتقدير الاسم للكون ويجعل ملحوق الياء خبراً فيكون التقدير كون الاسم فاعلاً فلفظ الاسم اسم للكون وقوله فاعلاً خبراً له قوله: وهي الضمة و الواو و الالف فالضمة علامة الفاعل في المفردات و الجمع المكسر و الواو علامة له في الاسماء المكبر المضافة الي غير الياء المتكلم و الجمع المذكر السالم و ملحقاته و الالف علامة له في المثنى و ملحقاته قوله: و المراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها جواب سؤال مقدر وهو ان الاشتمال علي ثلاثة انواع الاول اشتمال الكل علي الجزء و الثاني اشتمال الظرف علي المظروف و الثالث اشتمال الموصوف علي الصفة فهذا الاشتمال من اي قبيل؟ فاجاب بان هذا الاشتمال من قبيل اشتمال الموصوف علي الصفة لعدم الاستقامة الباقي. فان قيل لا نسلم ان الموصوف بها لان الصفة تكون قائمة بالموصوف والرفع غير قائم بالاسم بل كلاهما قائمان بالمتكلم وايضا الصفة تكون محمولة علي الموصوف وهاهنا لايصح الحمل؟ قلنا: ذلك بطريق المجاز فان مدلول الاسم يكون موصوفاً بمدلول الرفع فجعل الاسم الذي هو الدال موصوفاً علي الرفع الذي هو ايضاً دال فان في قولنا جاء ني زيد مدلول زيد وهو الشخص موصوف حقيقة علي مدلول الرفع وهي الفاعلية فجعل زيد موصوفا بالرفع بطريق المجاز و ايضاً شبه الحركات و الحروف بالاوصاف لاحتياجها في وجودها الي الكلمات مثل احتياج الصفات الي الموصوفات فلاجل وجود تلك المشابهة جعل الاسم موصوفاً بالرفع قوله: لفظا او تقديرا جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المرفوع ليس بجامع لافراده لخروج بعض المرفوعات منه مثل جاء ني فتى فان فتى مرفوع لانه فاعل مع انه ليس بمشتمل علي علم الفاعلية وهو الرفع فاجاب بان الاشتمال اعم من ان يكون لفظا او يكون تقديرا وهاهنا وان لم توجد علامة لفظاً ولكنها موجودة تقديراً قوله: او محلا جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المرفوع لا يكون جامعا لافراده لخروج بعض الافراد منه مثل جاء ني هؤلاء فان هؤلاء مرفوع لانه فاعل وليس بمشتمل علي علم الفاعلية لا لفظاً و لا تقديراً فاجاب بان الاشتمال اعم من ان يكون لفظا او يكون تقديراً او يكون محلاً وهاهنا وان لم يوجد الاولان ولكن الثالث موجود لانه مشتمل علي الرفع المحلي وايضاً فيه رد علي الشارح الهندي و الشارح الرضي فانهما اجابا ان الرفع المحلي وكذا النصب المحلي و الجر المحلي لا يشمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في نحو جاء ني هؤلاء مرفوع واذا لم يكن مرفوعا فلا بأس بخروجه عن التعريف فرد

يزال عليهما بقوله: محلاً بانه داخل في التعريف وكذا في المعرف ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محلي لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا هذا تصريح علي الرد عليهما قوله: فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلاً عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء هذا هو وجه الرد عليهما وحاصله ان تخصيص الرفع باللفظي و التقديري غير صحيح لان المصنف يبحث عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا في مواضع وجوب التقديم الفاعل علي المفعول مع ان رفعه محلي لانه من المبنيات قوله:أي من المرفوع او مما اشتمل علي علم الفاعلية وقع الاختلاف في ارجاع ضمير قوله فمنه فارجع هذا الضمير بعضهم الي المرفوع و ارجعه بعضهم الي ما اشتمل و الشارح ارجعه الي كليهما بطريق الترديد ووجهه هو ان في ارجاع الضمير الكل واحد منهما حسنان وقبحان واما الحسن الاول في ارجاع الضمير الي المرفوعات فلانه تحصل الموافقة حينئذ بين الضميرين واما حسنه الثاني فلانه يكون حينئذ تقسيماً للمعرف وهو المرفوع بعد تعريفه ولاشك انه يفيد غاية الايضاح واما قبحه الأول فلانه يكون المرجع ضمنيا واما قبحه الثاني فلكونه بعيداً واما الحسن الأول في ارجاع الضمير الي ما اشتمل فهو انه يكون المرجع حينئذ صريحا اما الحسن الثاني فلكون المرجع قريباً واما قبحه الاول فلعدم الموافقة بين الضميرينُ و أما قبحه الثاني فلعدم إفادته غاية الإيضاح ولما كان كذلك كان بين الارجاعين مساواة فلذا أورد هما علي طريق الترديد قوله: وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور جواب سؤال مقدرٍ وهو انه لم قدم الفاعل علي باقي المرفوعات فاجاب بان وجه تقديمه علي باقي المرفوعاتُ اصالته من باقي المرفوعات عند الجمهور قوله: لانه جزء الجملة الفعلية هي اصل الجمل هذا هو الوجه الأول لاصالة الفاعل وانما كانت الجملة الفعلية اصلا من الجملة الاسمية لانها مشتملة علي ما هو موضوع للاسناد وهو الفعل ولان المقصود في الجملة الارتباط و الفعلية اشد ارتباطا اذ الفعل يقتضي الارتباط بفاعله من اول الامر قوله: ولان عامله اقوى من عامل المبتداء هذا هو الوجه الثاني لاصالة الفاعل,وحاصله ان عامل الفاعل اقوى من عامل المبتداء ووجه قوته منه هو ان عامل الفاعل محسوس أي مسموع وعامل المبتداء معنوي معقول وقوة المؤثرة يفيد قوة الاثر وهذا الوجه وان كان يفيد ظاهرا تقديم الفاعل علي المبتداء فقط دون باقي المرفوعات لان عامل خبر ان ايضا لفظي وكذا عامل اسم كان ولكنه يفيد تقديمه عليها ضمنا لان المبتداء اصل من باقي المرفوعات فاذا تقدم الفاعل علي المبتداء يكون مقدما علي باقي المرفوعات قوله: اصل المرفوعات المبتداء هذا هو مذهب بعض النحاة قوله: لانه باق علي ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم وهذا هو الوجه الاول لاصالة المبتداء بخلاف الفاعل فانه ليس بباق علي ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم فانه يكون مؤخر عن المسند وهو الفعل ووجه كون التقدم اصلاً في المسند اليه هو ان المسند اليه يكون محكوما عليه واما المسند فهو حكم

من احكام المسند اليه وحكم الشيء يكون مؤخراً عنه و الجواب من جانب الجمهور هو انا سلمنا ان التقدم اصل في المسند اليه ولكن ليس هو باصل علي الطلاق بل اذا لم يوجد المانع وهو الالتباس فليس باصل بل الاصل حينئذ التاخير لا التقدم وفي الفاعل وجد المانع وهو التباسه مع المبتداء لو قدم علي الفعل فالاصل فيه التاخير فهو باق علــي الاصل فحاصل هذا الجواب ان الاصل في المسند اليه التقدم ولكن في غــير الفاعــل واما في الفاعل فالاصل فيه التاخير و أيضا نقول سلمنا ان التقدم اصل في مطلق المسند اليه ولكن تاخير الفاعل لاجل الضرورة وهو دفع الالتباس و التاخير لاجــل الضــرورة لا يفيــد الضعف قوله: ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق هذا هو الوجه الثاني لاصالة المبتداء و الجــواب مــن جانــب الجمهور عن هذا الوجه هو ان عموم الحكم علي المبتداء لا يفيد القوة بل ذلــك يفيــد الضعف ألا ترى ان بني تميم لا يثبتون العمل لما و لا المشبهتين بليس لاجل عموم دخولهما علي الاسم و الفعل وعدم اختصاصهما باحد القبيلتين فعلم ان القوة في الاختصاص دون العموم قوله: هو الوار ي قوله وهو للاستيناف وهذه جملة مستأنفة واقعــة في جــواب سؤال سائل وهو انه يسئل ان الفاعل لما كان من قبل المرفوعات فما هو فاجاب بقولــه وهو ما اسند اليه الفعل الخ. قوله: أي الفاعل بيان المرجع الضمير قوله: أي اسم جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ما لا تخلو اما ان تكون موصولة او تكون موصوفة و كلاهمــا باطلان أما الاول فلانه لا بد من ايراد ضمير الفصل لكون المبتداء و الخبر معرفتين وايضاً الموصول مع الصلة شيء واحد فان كان جنسا فلا يوجد الفصل وان كان فصلا فــلا يوجد الجنس وايضا الاصل في الخبر التنكير فينبغي ان يأتي بالخبر نكرة لا معرفة وامــا الثاني فلان ما الموصوفة عامة فتكون بمعني الشيء فلا يوجد الجنس القريب في التعريــف لان الجنس القريب في تعريف الاقسام هو المقسم و الشيء جنس بعيد فاجاب بقوله مــا وحاصله هو ان كلمة ما موصوفة ولكن بمعنى اسم لانها كما تجيء للعموم فكذلك تجيء للخصوص ايضاً فوجد الجنس القريب في التعريف قوله: حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه لما كان المراد من كلمة ما الاسم فيخرج عن التعريف قــولهم اعجــبني ان ضربت زيداً فان قوله ان ضربت زيدا فاعل لاعجبني وهو ليس باسم وحاصل جوابه هو ان المراد من الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وقوله ان ضربت زيدا وان لم يكن اسم حقيقة لكنه اسم حكما لانه في تأويل المصدر تقديره اعجبني ضربك فــان قيــل لا يصح قوله ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا لان هذا القول بمجموعه لــيس بفاعل فلا يصح دخوله وايضا لايدخل مجموع القول في تعريف الفاعل بهذا التأويل قلنــا في كلام الشارح تقدير عبارة اخرى أي ليدخل فيه الفاعل الذي في مثل قولهم الخ قولــه اسند اليه الفعل يرد عليه ان تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لخروج فاعل الصفة

مثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل قائم مع ان هذا التعريف لا يصدق عليه لان المذكور في هذا التعريف هو الاسناد وهو عبارة عن نسبة احدى الكلمتين الي الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ونسبة الصفة الي فاعلها لا تفيد فائدة تامة فلا تكون اسناد فاجاب عنه عبد الغفور بان المراد من الاسناد هو مطلق النسبة فيصدق التعريف علي فاعل الصفة قوله بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الفاعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول توابع الفاعل في تعريفه مثل عمرو في قولك جاء في زيد وعمرو تابع للفاعل لانه معطوف ويصدق عليه تعريف الفاعل لانه ايضا اسم اسند اليه الفعل وحاصل الدفع هو ان المراد من الاسناد ليس هو الاعم الشامل للاصالة و التبعية بل المراد منه هو الاسناد بالاصالة ولا شك ان الاسناد الي توابع الفاعل ليس بالاصالة بل بالتبعية قوله: وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات و المنصوبات و المجرورات غير التابع هذا مبالغة في اخراج توابع الفاعل قوله: بقرينة ذكر التوابع بعد جواب سؤال مقدر وهو ان قوله بالاصالة قيد في التعريف و اعتبار القيد في التعريفات لا يصح بدون القرينة فما القرينة علي هذا القيد وحاصل جوابه هو ان القرينة موجودة وهو ذكر التوابع فيما بعد فيعلم من ذكر التوابع فيما بعد ان المراد من الاسناد هو الاسناد بالاصالة دون الاعم ولو كان المراد الاعم لدخل التوابع هاهنا فلم تكن حاجة الي ذكر ها فيما سيأتي قوله او شبهه فان قيل المراد من الفعل في هذا التعريف لا يخلو لا يخلو اما ان يكون المراد منه الفعل اللغوي او الاصطلاحي و كلاهما باطلان اما الاول فلان الفعل اللغوي عبارة عن الحدث فقط فهو شامل يشبه الفعل أيضا فلا حاجة حينئذ الي ذكر شبه الفعل بل ذكره لغو و ايضا لا يصح ارجاع الضمير في شبهه الي الفعل لان شبه الفعل انما هو مشابه مع الفعل الاصطلاحي دون الفعل اللغوي واما الثاني فلان الفعل الاصطلاحي عبارة عن الحدث و الزمان و النسبة فحينئذ يلزم الكذب لان المسند الي الفاعل هو الحدث فقط دون الزمان و النسبة قلنا المرادُ من الفعل الاصطلاحي فلا يلغو ذكر شبه الفعل وكذا صح ارجاع الضمير ولا يلزم الكذب لان الفعل الاصطلاحي مسند الي الفاعل صورة وظاهرا واما معنى وحقيقة فالمسند الي الفاعل هو الفعل اللغوي او نقول المراد من الفعل الفعل الاصطلاحي وهو ان لم يكن مسندا الي الفاعل حقيقة لكنه مسند الي الفاعل بطريق المجاز لان نسبة الكل باعتبار بعض الاجزاء صحيح او نقول كلام المصنف محمول علي صنعة الاستخدام وهو عبارة عن ان يكون للفظ معنيان يراد احدهما بذكر لفظه صريحا ويراد الاخر بارجاع الضمير اليه وهاهنا ايضا للفظ الفعل معنيان لغوي و اصطلاحي فاللغوي مراد من لفظ الفعل فلا يلزم الكذب و الاصطلاحي مراد من ارجاع الضمير إليه قوله: أي ما يشبهه جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الفاعل لا يكون جامعاً لأفراده لخروج مثل أبوه في قولهم زيد قائم أبوه فان أبوه فاعل ولم يسند إليه شبه الفعل لان شبه الفعل عبارة عن المشاهة مع الفعل و قائم ليس بمشابهة بل طرف

المشابهة اي مشبهة بالفعل و ايضا لا حاجة الي ذكر قوله او شبهه لان ليس فرد من افراد الفاعل اسند اليه المشابهة بل اسند اليه الفعل او المشبه بالفعل وايضا المثال الاول وهو قوله زيد قائم ابوه لا يطابق الممثل لان الممثل هو شبه الفعل وهو نسبة بين المشبه و المشبه به والموجود في المثال وهو قائم مشبه وحاصل الجواب هو ان المصادر وهو شبهه مؤول باسم الفاعل اي المشابه بالفعل فمعنى قوله ما يشبهه هو الامر الذي يشبه الفعل قوله: في العمل جواب سؤال مقدر وهو انه خرج من شبه الفعل اسم التفضيل لانه ليس بمشابه مع الفعل لانه ليس فعل فيه معنى الزيادة حتى يشبه معه اسم التفضيل فيخرج حينئذ عن تعريف الفاعل الذي يكون لاسم التفضيل وكذا دخل في شبه الفعل الاسماء الغير المنصرفة لانها تشبه الفعل في وجود الفرعيتين مع انه لا فاعل لها وحاصل جوابه هو ان المراد من المشابهة هي المشابهة في العمل ولا شك ان اسم التفضيل مشابه مع الفعل في العمل فدخل اسم التفضيل في شبه الفعل وكذا دخل فاعله في تعريف الفاعل وخرج عنه الاسماء الغير المنصرفة لانها مشابهة مع الفعل في وجود الفرعيتين لا في العمل قوله: انما قال ذلك اي قوله او شبهه لانه لو اكتفي بقوله الفعل ولم يذكر قوله او شبهه لاختص تعريف الفاعل بفاعل الفعل ولم يشمل فاعل هذه الامور لانها ليست بفعل ولما قال او شبهه دخل في تعريف الفاعل فاعل هذه الامور لانها هذه الامور من قبيل شبه الفعل قوله: وقدم الواو فيه اما للحال فتكون هذه الجملة حالية من الفعل او شبهه ولكن يقدر فيه قد لان الماضي اذا وقع حالا لابد فيه من وجود قد اما في اللفظ واما في التقدير او الواو للعطف فيكون معطوفا علي قوله اسند فتكون هذه الصفة بعد الصفة لكلمة ما قوله: أي الفعل او شبهه جواب سؤال مقدر وهو ان قدم سواء جملة حالية او معطوفة يكون ضمير المستكن فيه راجعا الي الفعل وشبه الفعل فلا يطابق الراجع لكونه مفردا مع المرجع لكونه مثنى؟ وحاصل جوابه هو ان هذا الضمير راجع الي احد الامرين لا الي كلا الأمرين وهذا الجواب يفهم من كلام الشارح حيث ذكره بكلمة او التي تكون لاحد الامرين قوله: لان الاسناد الي ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان الاحتراز عن زيد في زيد ضرب حصل بقوله وقدم عليه بل حصل بقوله اسند لان زيدا ليس مما اسند اليه الفعل بل الفعل مسند الي ضميره وحاصل جوابه لا نسلم ان الاسناد الي زيد ليس بموجود بل هو موجود لان الاسناد الي ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة فان قيل سلمنا ان الاسناد الي ضمير شيء اسناد الي مرجع ذلك الضمير ولكن ذلك بطريق التبعية و المعتبر في الاسناد قيد الاصالة فيخرج ذلك المثال بقوله اسند قلنا قيد الاصالة لم يخرج هذه المادة لان الاصالة ليست في مقابلة مطلق التبعية بل في مقابلة التبعية التي في التوابع المعهودة قوله: و المراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عن المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الفاعل غير مانع عن دخول الغير لدخول بعض افراد المبتداء فيه مثل كريم من يكرمك ثان من مبتداء

يصدق عليه تعريف الفاعل لانه ايضا اسم اسند اليه شبه الفعل وهو كريم وقدم ذلك الفعل عليه وحاصل جوابه هو ان المراد من تقديم الفعل عليه هو التقديم بطريق الوجوب لا التقديم بطريق الجواز ولا شك ان تقديم كريم انما هو بطريق الجواز لا الوجوب لانه يجوز ان يقال من يكرمك كريم قوله: اي اسنادا واقعا جواب سؤال مقدر وهو ان المقرر عندهم ان الجار و المجرور اذا وقعا في كلام العرب لابد لهما من الاعراب فما هو هاهنا وايضا ان قوله علي جهة قيامه في تعريف الفاعل مفعول مطلق لقوله كما هو المقرر عندهم مع ان تعريف المفعول المطلق لا يصدق عليه لان معنى اسند مشتمل علي اسنادا لا علي قوله علي جهة قيامه وحاصل جوابه هو انه مفعول مطلق لا باعتبار نفسه بل باعتبار موصوف متعلقه فان متعلقه هو قوله واقعا وهو صفة يكون اسنادا ولا شك ان اسنادا مفعول مطلق لان معنى اسند مشتمل علي اسنادا وكذا اعرابه وهو انه نصب قوله: علي طريقة جواب سؤال مقدر وهو انه لا يصح اضافة جهة القيام الي الفعل لان الجهة عبارة عن احد الجهات الستة وهذه تكون للاجسام وقيام الفعل ليس بجسم وحاصل جوابه هو ان المراد منه الطرز و الطريقة فتصح اضافته الي قيام الفعل ولا شك ان الجهة تجيء بمعنى الطريقة مثل علمت هذا العمل علي جهة عملك اي طريقة وطرزه قوله: الفعل او شبه جواب سؤال مقدر وهو انه لا يطابق الراجع وهو الضمير في قيامه مع المرجع وهو الفعل وشبه الفعل لافراد الاول وتثنية الثاني وحاصل جوابه هو ان الضمير راجع الي احد الامرين كما يفهم ذلك من كلمة او قوله: فطريق قيامه به ان يكون علي صيغة المعلوم جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه فاعل المنفي مثل ما ضرب زيد فان زيد فاعل ولم يقم به الفعل بل الفعل مسلوب عنه وايضا لا تصح اضافة القيام الي الفعل لانه عبارة عن الاستواء وهو لا يتصور الا من ذوي الارواح و الفعل ليس منه وايضا خرج عنه الفاعل في مثل قولهم مات زيد وطال عمرو لان المتبادر من القيام هو الصدور ولم يصدر الطول و الموت من عمرو وزيد وحاصل جوابه هو ان المراد من طريق قيام الفعل بالفاعل هو ان يكون ذلك الفعل علي صيغة المعلوم سواء كان مثبتا او منفيا وسواء صدر عنه او لا وليس المراد منه الاستواء قوله: او علي ما في حكمها كاسم الفاعل و الصفة المشبهة جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الفاعل لا يصدق علي فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة لان الفاعل فيهما مثل ابوه في زيد قائم ابوه ومثل غلامه في زيد حسن غلامه فاعل وليس فيه طريق قيام الفعل او شبهه لان المراد من طريق قيام الفعل هو ان يكون علي صيغة المعلوم وليس فيهما صيغة المعلوم لان المعلوم و المجهول من اقسام الفعل وحاصل جوابه هو ان كونه علي صيغة المعلوم اعم من ان يكون حقيقة او في حكم صيغة المعلوم واسم الفاعل و الصفة وان لم يكونا علي صيغة المعلوم ولكنهما في حكم صيغة المعلوم في كون كل واحد مسندا الي الفاعل دون المفعول قوله: و الاحتياج الي هذا القيد انما هو علي مذهب من

جواب سؤال مقدر وهو ان الاحتراز عن المفعول ما لم يسم فاعله لا يصح لان صاحب المفصل ادخله في تعريف الفاعل ولم يذكر قوله علي جهة قياسه به وحاصل جوابه هو ان مفعول ما لم يسم فاعله ليس بداخل في الفاعل وليس من افراده بل هو قسم آخر من المرفوعات فالاحتياج الي هذا القيد لاخراجه عن تعريف الفاعل ثابت عند المصنف واما صاحب المفصل فعنده مفعول ما لم يسم فاعله داخل في الفاعل ومن افراده فليس له الاحتياج الي هذا القيد لاخراج مفعول ما لم يسم فاعله بل الواجب عدم تقيد التعريف بهذا القيد فليس مفعول ما لم يسم فاعله داخل في الفاعل عند المصنف رحمه الله حتى لا يصح الاحتراز عنه بذلك القيد قوله: مثل زيد جواب سؤال مقدر وهو ان المثال هو ان يكون مضافا اليه للفظ مثل و المضاف اليه هاهنا مجموع الجملة وهو ليس بفاعل بل الفاعل جزئه وكذا لا يصح الاضافة لان المضاف اليه لا يكون الا اسما وقام زيد جملة وحاصل جوابه ان في كلام المصنف حذف عبارة اخرى وهو قوله زيد فتقديره مثل زيد في قام زيد فالمضاف اليه هو زيد وهو فاعل وكذا هو اسم قوله : ومثل ابوه في زيد قائم ابوه وفي زيادة لفظ مثل اشارة الي حاصل العطف وفي زيادة لفظ ابوه اشارة الي جواب سؤال مثل مامر في قام زيد قوله: في الفاعل جواب سؤال مقدر وهو ان قوله الاصل مبتداء و الجملة بعده خبره ولا يصح حمل هذا الخبر علي المبتداء لانه يلزم حينئذ حمل الخاص علي العام لان الاصل عام يتناول الاصل الذي في الفاعل والاصل الذي في المبتداء والاصل الذي في الخبر وغير ها والاتصال مع الفعل خاص وايضا ان الاصل مبهم لا نه لا يعلم انه في الفاعل أوفى المفعول به او في المبتداء وقدحكم عليه بقوله ان يلي الفعل والحكم علي المبهم لا يصح وحاصل جوابه هو ان المراد من الاصل هو الاصل في الفاعل لان الالف واللام في الاصل للعهد و المعهود به الاصل في الفاعل فيكون هذا الاصل خاصا وكذا معلوما فيكون حمل المساوي علي المساوي و ايضاً يكون الحكم علي المعلوم لا علي المبهم قوله: أي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه جواب سؤال مقدر وهو ان الاصل بمعني القاعدة و المخالفة عن القاعدة لا تجوز فينبغي ان لا يجوز قولهم ضرب عمروا زيد لعدم الولي فيه و حاصل جوابه هو انه ليس الاصل بمعنى القاعدة بل الاصل هاهنا بمعنى الاولى وما ينبغي و المخالفة عن الاولى و ما ينبغي يجوز قوله: ان لم يمنع مانع جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الاصل بمعني الاولى فهو منقوض بنحو ضرب زيدا غلامه فان تقديم الفاعل وهو غلامه ليس باولى بل لا يجوز للزوم الاضمار قبل الذكر وحاصل جوابه ان قيد ما لم يمنع مانع معتبر يعني ان الاولوية ثابتة فيما لم يمنع مانع وهاهنا قد وجد المانع وهو الاضمار قبل الذكر قوله: المسند اليه جواب سؤال مقدر وهو كما ان الاصل ولي الفاعل الي الفعل اذا كان الفاعل له فكذلك الاصل ولي الفاعل الي شبه الفعل اذا كان الفاعل له فلا يصح تخصيص هذا الاصل بالفعل وحاصل جوابه المراد من الفعل هو المسند الي الفاعل فيشمل شبه الفعل ايضا فيكون من قبيل ذكر الخاص وهو

وارادة العام وهو الدال علي الحدث المسند الي الفاعل قوله: أي يكون بعده جواب سؤال مقدر وهو ان الولي علي قسمين احدهما ان يكون ذلك الشيء مقدما متصلا و الثاني ان يكون مؤخرا متصلا فاي المعني مراد هاهنا وحاصل جوابه ان المراد هاهنا هو ان يكون مؤخرا متصلا قوله: من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من الولي المؤخر المتصل فينبغي ان يفوت الولي في قولهم ما ضرب الا زيد عمروا لوجود الفاصل وهو حرف الا وحاصل جوابه هو ان المراد بالفاصل بان لا يقع الفصل بين الفعل و الفاعل بالمعمول الآخر لذلك الفعل وحرف الا في المثال المذكور ليس من معمولات الفعل قوله: لانه كالجزء من الفعل دليل علي ان الاصل في الفاعل الولي يعني ان الفاعل كالجزء من الفعل وجزء الشيء يكون متصلا به لا منفصلا عنه قوله: لشدة احتياج الفعل اليه هذا تعليل لكونه كالجزء من الفعل فانه كما ان الكل يكون محتاجا الي الجزء بشدة الاحتياج فكذلك الفعل يحتاج الي الفاعل شدة الاحتياج قوله: ويدل علي ذلك أي علي كونه كالجزء من الفعل عند العرب بشدة الاحتياج قوله: اسكان اللام في ضربت أي في الفعل الذي اتصل به الضمير المرفوع المتحرك قوله: لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة تعليل للاسكان يعني ان اسكانه انما لدفع توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة لانه لما وجد اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعي لانه لما استقبل بكون حروفه اصلية فلو تحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال فوجب اسكان احدها لدفعه ولزم من ذلك اسكان احد حروف ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة كالمثال المذكور قوله: الذي يقتضي تقدم الفاعل علي سائر معمولات الفعل جواب سؤال مقدر وهو ان المراد بولي الفاعل الي الفعل يكون بالنسبة الي سائر المعمولات ولكن من غير المفعول به واذا كان كذلك فلا يجوز قوله ضرب غلامه زيد برفع زيد و نصب غلامه لان زيد كما هو مؤخر لفظاً فكذلك مؤخر رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وحاصل جوابه ان ولي الفاعل الي الفعل بالنسبة الي سائر المعمولات و المفعول به ايضا داخل فيها فالولي بالنسبة اليه ايضا فجاز المثال المذكور لان زيد مقدم رتبة و ان كان مؤخرا في اللفظ قوله: خلافا للاخفش وابن جني اعلم ان قوله خلافا ليس بمتعلق بالقريب وهو قوله وذلك غير جائز لانه لو تعلق به يكون المعنى ان في عدم جواز الاضمار قبل الذكر خلاف للاخفش وابن جني بانه جائز عندهما وليس الامر كذلك بل الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة غير جائز عندهما ايضا بل هو متعلق بالبعيد وهو قوله فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة فمعناه ان الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة لازم عند الجمهور في المثال المذكور وغير لازم عندهما ولهما علي عدم لزوم الاضمار قبل الذكر في ذلك المثال دليلان الاول هو ان الفعل المتعدي كما يقتضي الفاعل فكذلك يقتضي المفعول به فالاصل في كل واحد منهما ان يلي الفعل فكما تقدم رتبة الفاعل فكذلك تقدم رتبة المفعول به ايضا ففي هذا المثال اعني قوله ضرب غلامه

زيد ينصب زيد ورفع غلامه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظاً لكنه ليس بـلازم رتبـة فالاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ليس بلازم بل لفظاً فقط وذلك جائز و الدليل الثاني لهما هو ما ذكره الشارح بقوله: ومستند هما في ذلك قول الشاعر والجواب عن الدليل الاول هو انه لو كان الاصل الولي في كل واحد من الفاعل و المفعول به للزم ان لا يوجد كلام علي موافقة الاصل عند هما لانه ان ولي الفاعل الفعل فـات ولي المفعـول بـه وان ولي المفعول به الفعل فات ولي الفاعل وفساد ذلك مما لا يخفي واجاب الشارح عن دليلـهما الثاني بقوله: واجيب عنه بان هذا الخ اولا واجاب عنه ثانيا بقوله و بانـه لا نسـلم ان الضمير الخ قوله: الدال علي فاعلية الفاعل و مفعولية المفعول بالوضع رد علي الشارح الهندي حيث قال معترضا علي المصنف بان القرينة اعم من الاعراب لانها عبارة عن الامر الدال سواء كان بالوضع او بغير الوضع واما الاعراب فهو الامر الدال بالوضع ولا شك ان انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص فلو قال واذا انتفي القرينة لكان كافياً وحاصل الرد لا نسلم ان القرينة اعم من الاعراب بل هما متباينان لان المعتبر في الاعراب الوضع وفي القرينة عدم الوضع قوله: أي في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً وفي ضمن الامثلة و المفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله فيهما راجـع الي الفاعل والمفعول به وارجاعه الي الفاعل مستقيم لذكره سـابقا ولكـن ارجاعـه الي المفعول غير مستقيم لعدم ذكره فيما سبق وحاصل جوابه هو ان الفاعل كما هو مذكور فكذلك المفعول ايضا مذكور ولكن ذكر الفاعل صريحا في قوله فمنه الفاعل وكـذا في ضمن الامثلة و المفعول وان لم يكن مذكوراً صريحاً لكنه مذكور في ضمن الامثلة قولـه: أي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذا لا يعهد ان ايطلق الخ فيـه اشـارة الي جـواب اعتراض ذكره بقوله: فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب الخ فان قيل يجب علي المصنف ان يضم مع قوله واذا انتفي الاعراب لفظاً فيهما و القرينة شيئاً آخر وهـو ان لا يكـون للفاعل تابع مثل اكرم موسى الفاضل عيسى فان موسى فاعل و الفاضل صفة له وهاهنا انتفي الاعراب و القرينة كليهما مع ان لا يجب تقديم الفاعل بل يجوز تـأخير الفاعـل وتقديم المفعول عليه بان يقال اكرم عيسى موسى الفاضل لانه يعلم من رفع الفاضـل ان موسى فاعل قلنا لفظ القرينة شامل له لان اعراب الصفة قرينة علي اعراب الموصوف فلا حاجة الي ذكره علي حدة فان قيل لا نسلم ان اعراب الصفة قرينة لان المعبر في الاعراب الوضع وليس في القرينة وجود الوضع قلنا اعراب الصفة وضع بالنسبة الي المعنى الذي في الصفة واما دلالة اعراب الصفة علي اعراب الموصوف فليست بالوضع فيكون اعـراب الصفة قرينة علي اعراب الموصوف قوله: وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلـى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيي هذا تقسيم القرينة الي قسمي الاول الفظية كما في المثال الاول فان التاء قرينة علي ان الفاعل حبلى دون موسي لانه تاء التانيث انما يـورد في الفعل اذا كان الفاعل مؤنثا و المؤنث هو حبلى دون موسى فيعلم ان الفاعـل في ذلـك

المثال هو حبلى و المفعول هو موسى و الثاني القرينة المعنوية كمعنى الاكل في المثال الثاني فان معناه يدل علي ان الفاعل هو يحيى لانه الآكل يتصور من يحيى دون الكمثرى لانه يكون مؤكولا لا آكلاً فان قيل ان كون الاكل قرينة علي فاعلية يحيى و مفعولية كمثرى صحيح لان المعتبر في القرينة عدم الوضع و لا شك ان الاكل لم يوضع لذلك واما التاء فلا تكون قرينة لكون حبلى فاعلاً لان القرينة ما لا تكون موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة قلنا التاء موضوعة لتانيث مطلق الفاعل لا لتانيث الفاعل الخاص وهو حبلى فيكون قرينة علي فاعلية حبلى فالقرينة سواء كانت لفظية او كانت معنوية تدفع الالتباس فلذا ذكر المصنف القرينة مطلقا ولم يذكر معها قيد لفظا واما الاعراب فهو يدفع الالتباس ولكن اذا كان لفظياً واما اذا كان معنوياً بان يكون تقديرياً او محلياً فلا يدفع الالتباس فلذا ذكر المصنف قيد لفظاً مع الاعراب قوله: بالفعل جواب سؤال مقدر وهو ان متصلاً مؤخوذ من الاتصال وهو يقتضي ما اتصل به فما هو وحاصل جوابه ان ما اتصل به هو الفعل قوله: بارزا كضربت او مستكنا كزيد ضرب غلامه جواب سؤال مقدر وهو ان المتصل بمعنى المضموم و الضم انما يتصور في الملفوظ فيخرج عنه الضمير المستكن مع ان الفاعل اذا كان ضميراً مستكن يجب تقديمه ايضا وحاصل جوابه هو ان المراد بالمتصل ليس المعنى اللغوي وهو المضموم بل المراد منه المعنى الاصطلاحي وهو غير المستقل في التلفظ بل يكون محتاجاً في التلفظ الي الغير سواء كان التلفظ به حقيقياً او حكمياً قوله: بشرط ان يكون المفعول متأخراً عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيداً ضربت جواب سؤال مقدر وهو ان هذا الحكم منقوض بمثل قولك زيداً ضربت فان الفاعل ضمير متصل بالفعل مع انه لا يجب تقديمه عل المفعول فان زيداً مفعول تقدم علي الفاعل وحاصل جوابه هو ان ما ذكرنا من الحكم ليس مطلق بل هو مشروط بشرط وهو ان لا يتقدم المفعول علي الفعل وفي مادة النقض المفعول مقدم علي الفعل قوله: أي مفعول الفاعل بيان لمرجع الضمير فان قيل اضافة المفعول الي الفاعل غير صحيح لان المفعول انما يكون للفعل لا للفاعل قلنا هذا لا دنى الملابسة فان قيل لم يرجع الضمير الي الفعل فلم يحتج الي هذا العذر قلنا الفعل غير مذكور فيما سبق فلو ارجعه اليه للزم الاضمار قبل الذكر فان قيل لا نسلم لزوم الاضمار قبل الذكر لان الفعل مذكور صريحا في قوله اسند اليه الفعل وضمنا في ضمن الامثلة قلنا ذلك الذكر لا يكفي لارجاع الضمير لان ذلك ذكر في كلام آخر و الضروري هو الذكر في الكلام الذي يكون الضمير موجوداً في ذلك الكلام قوله: بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم و التأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا جواب سؤال مقدر وهوان هذا الحكم منقوض بنحو ما ضرب الا عمروا زيدٌ فان المفعول وهو عمروا وقع بعد الا مع انه لا يجب عليه تقديم الفاعل بل تاخيره جائز لان الحصر المطلوب كما هو يحصل في صورة التقديم كذلك يحصل في صورة التاخير وحاصل جوابه هو ان وجوب التقديم وامتناع التاخير مشروط بشرط ان يتوسط الا بين

الفاعل والمفعول فانه اذا توسط الا بين الفاعل والمفعول فحينئذ يجب تقديم الفاعل ويمتنع تاخيره وفي مادة النقض وان وقع المفعول بعد الا ولكن لم يتوسَّط الا بين الفاعل والمفعول قوله: في جميع هذه الصور دفع وهم وهو انه يتوهم ان قوله وجب تقديمه متعلق بـالآخير فقط وهو قوله اوبعد معناها ومنشاء ذلك الوهم هو كثرة الفصل بين حـرف الشـرط والجزاء وايضا فيه دفع لتخطيته المبتدي لا نه بمنزلته الطفل فيذهب ذهنه الي انه متعلـق بالقريب وهو الآخير وايضا فيه تحرير المدعي ليستدل عليه قولـه: فلمنافـاة الاتصـال الانفصال لفظ المنافاة مصدر مضاف الي الفاعل وهو الاتصال وناصـب لمفعولـه وهـو الانفصال فان قيل هذا الدليل لا يثبت المدعي لان منافاة الاتصال الانفصال لا توجـب تقديم الفاعل اذا كان مضمرا متصلاً قلنا ما ذكره الشارح ليس بدليل للمدعي بل هـو دليل الدليل تقديره انما وجب التقديم لفواة المقصود و هو الاتصال وانما فـاة الاتصـال الانفصال فالمدعي هو قوله انما وجب التقديم أي اذاكان الفاعل ضميراً متصـلاً بالفعـل وقوله لمنافاة الاتصال الانفصال دليل ذلك الدليل قوله: فالظاهر ان معناه انحصـار الخ هذا مذهب السكاكي وجماعة من النحويين فانهم يجوزون هذا التركيب واما عند اكثرهم فلا يجوز هذا التركيب لان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد الا فكان الاصل ان لا يعمـل في المستثني ايضاً لكونه ما بعد ولكن لما كان تابعا للمستثني منه وهو يكون قبل الا فيعمل فيه قوله: لكن لم يستحسنه بعضهم دفع وهم وهو ان هذا التركيب لما كان جـائزاً عنـد البعض يكون حسنـا ايضاً عند هذا البعض فدفع ذلك الوهم بان حسنه ممنوع و بين وجه عدم الحسـن بقوله: لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها هذا هو وجه عدم حسن هـذا التركيب فان الضرب انما هو يتم بالفاعل وفي هذا التركيب قصر الضرب علي عمرو قبل تمامه بالفاعل وهو زيد لذكره بعد عمرو قوله: لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احـدا احدٌ الا عمروا زيد فان قيل هذا الدليلّ لا يثبت المدعى لان الظهـور الـذي ادعـاه الشارح بدهي لا يحتاج الي الدليل فدليله البداهة لان استفادة المعنى المذكور مـن ذلـك التركيب غير محتاج الي اقامة الدليل عليه قلنا لا نسلم ان هذا دليل لذلك المدعى بل هو بيان الاحتمال الذي يستدعيه قول الشارح فيما سبق فالظاهر ووجه استدعاء ذلك هذا الاحتمال هو ان لفظ الظاهر اذا كان معرفا باللام يفيد احتمالاً آخر واما اذا كان نكرة فلا يكون فيه احتمال آخر و الشارح ذكر لفظ الظاهر معرفاً باللام فيفيد احتمالاً آخر ثم قوله لاحتمال ان معناه الي آخره بيان ذلك الاحتمال وهذا التركيب جائز عنـد بعـض النحاة واما عند اكثر هم فلا يجوز ووجه عدم جوازه عندهم هو ان فيه استثناء الشـيئين باداء واحدة بلا وجود حرف عاطف وذلك مما لا يجوز و الجواب ان استثناء الشيئين لا يجوز باداة واحدة بلا عاطف اذا لم يكن المستثني منه متعددا واما اذا كان المستثني منه متعددا فيجوز وهاهنا كما أن المستثني متعدد فكذلك المستثني منه ايضاً متعدد كمـا في قوله تعالى حكاية عن قوم نوح عليه السلام (وما نراك اتبعك إلا الذين هم ارازلنا بادي

الرأي) فان المستثني متعدد أحدهما ارازلنا و الأخر بادي الرأي و المستثني منه أيضا متعدد أحدهما لفظ أحد والثاني لفظ حال فتقدير الآية ما نراك اتبعك أحدٌ في حال من الأحوال الآية قوله: بان يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولنا ضرب عمرواً زيد فان عمرواً مفعول و اتصل بالفعل وهو ضرب مع انه لا يجب تأخير الفاعل في هذا التركيب بل يجوز وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المفعول مطلق المفعول سواء كان اسماً ظاهرا او ضميرا منفصلاً أو متصلاً بل المراد من المفعول هو الخاص وهو أن يكون ضميراً متصلاً بالمفعول وفي مادة النقض ليس كذلك ثم ورد عليه انه منقوض بقولك ضربتك فان المفعول في هذا التركيب ضمير متصل ومع ذلك لا يجب تأخير الفاعل بل ممتنع فاجاب عنه المصنف بقوله وهو غير متصل و حاصله أن التأخير إنما يكون واجبا إذا كان الفاعل غير متصل بالفعل وهاهنا كما أن المفعول ضمير متصل فكذلك الفاعل ضمير متصل قوله: في جميع هذه الصور وقد عرفت ما فيه من الأغراض الثلاثة فلا نعيدها قوله: لمنافاة الاتصال الانفصال وهذه العبارة في هذا المقام ايضا ليس بدليل لمدعى بل هو دليل الدليل علي قياس ما عرفت فيما سبق قوله: الراجع للفاعل جواب اربعة اسؤلة الاول ان حذف الفعل من احوال الفعل فينبغي ان يتعرض المصنف لذكر حذفه في بحث الفعل و الثاني انه لزم الخروج عن البحث لان بحثنا في احوال الفاعل و الحذف من احوال الفعل و الثالث ان الفعل كما يحذف عند قيام قرينة فكذلك شبه الفعل ايضا يحذف عند قيام القرينة فلا يصح التخصيص بالفعل بل ينبغي ان يذكر شبه الفعل ايضا و الرابع ان مثل هذه العبارة مذكورة في المفعول به و المفعول المطلق ايضا فيكون ذكره هناك مستدركاً فاجاب الشارح عن الاعتراض الثالث بقوله الرافع بان المراد من الفعل هو الرافع سواء كان فعلاً او شبه الفعل من قبيل ذكر الخاص و ارادة العام فيشمل شبه الفعل ايضاً و اجاب عن الباقي بقوله للفاعل بان الفعل هاهنا ليس ملحوظاً باعتبار ذاته بل ملحوظاً بلحاظ انه رافع للفاعل فكان من متعلقات الفاعل و البحث عن متعلقات الشيء بحث من ذلك الشيء فصح ذكر حذف الفعل في بحث الفاعل وكذا لم يلزم خروج عن البحث وكذا لم يلزم استدراك مثل هذه العبارة في المفعول به و المفعول المطلق لان الفعل هاهنا ملحوظ بلحاظ انه رافع للفاعل وهناك ملحوظ بلحاظ انه ناصب للمفعول المطلق و المفعول به قوله: لقيام قرينة ولما يتوهم المتوهم ان اللام في قوله لقيام قرينة للتعليل فتكون القرينة علة للحذف ووجود العلة مستلزم لوجود المعلول لان تخلف المعلول عن العلة غير جائز فيكون حذف الفعل واجباً عند وجود القرينة فلا يصح قول المصنف جوازاً فدفع عبد الغفور ذلك الوهم بان اللام ليس للتعليل بل للوقت أي وقت قيام القرينة فلا يكون القرينة علة للحذف ويمكن ان يقال ان اللام للتعليل فيكون القرينة علة للحذف لكن العلة علي قسمين الاول ان تكون مصححة و مجوزة للمعمول و الثاني ان تكون مستلزمة للمعلول و المراد هاهنا هو الاول

و لا شك ان القرينة مصححة ومجوزة للحذف قوله: دالة علي تعين المحذوف دفع وهم وهو ان المراد من القرينة هي القرينة علي تعين المعنى كما في المشترك فعلي هـذا فـات المقصود وحاصل الدفع ظاهر قوله: أي حذفا جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ جـوازاً منصوب وللنصب طرق عديدة فباي وجه هو منصوب فاجاب بان وجه نصبه هو انـه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف وهو لفظ حذفا او يقال في تقرير السؤال ان قوله جوازا مفعول مطلق كما هو المقرر عندهم ومع انه لا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لان معني الفعل المذكور وهو يحذف لا يشتمل علي جوازاً بل هو مشتمل علـي حـذفاً فاجاب ان كونه مفعولاً مطلق ليس باعتبار ذاته و نفسه بل ذلـك باعتـبار الموصـوف المحذوف وهو حذفاً قوله: جائزا جواب سؤال مقدر وهو ان جعل جوازاً صفة لحذفاً لا يصح لان الواجب في الصفة هو ان تكون محمولة علي الموصوف وهاهنا لا يصح حمـل جوازاً علي حذفاً لانه يلزم منه حمل الوصف علي الذات وذلك لا يجوز لان حـذفاً وان كان مصدراً لكن وقع في موضع الموضوع و المصدر اذا وقع في موضع الموضوع يـراد منه الذات وحاصل جوابه هو ان جوازا مصدر مبني للفاعل بمعنى جائزا وهو ذات مـع الوصف فيصح حمله علي حذفاً قوله: أي فيما كان جواباً جواب سؤال مقدر وهـو ان لفظ مثل مضاف الي زيد و المضاف اليه يكون خارجاً ويكون المقصود المضاف فيعلم حال مثل زيد وهو عمرو و بكر و خالد في جواب من قال من قام و لا يعلم حال زيد مع ان بيان حاله ايضاً مقصود وحاصل جوابه ان المراد من مثل زيد هو الامر الكلي وهو مـا كان جوابا لسؤال محقق فيشمل زيداً و امثاله جميعاً قوله: لسؤال محقق جـواب سـؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل وذلك يحصل بمثال واحد فما الحاجـة الي ايراد المثالين الاول زيد و الثاني ضارع وحاصل جوابه ان تعدد الامثلة مبني علي تعـدد الممثل فان الممثل متعدد احدهما ما كان جواباً لسؤال محقق و مثاله زيد و الثاني ما كـان جوابا لسؤال مقدر وهو ضارع قوله: سائلاً عمن يقوم به القيام جواب سؤال مقدر وهو ان هذا الحكم وهو ان زيد فاعل حذف فعله منقوض بقوله القائل اذا قال زيد في جواب من قال من قام بان يكون قام علماً للشخص الذي يكون زيد ايضا علمه بان يكون زيد وقام مترادفان ولكن زيد اشهر من قام فانه اذا قال زيد في ذلك الجواب لا يكون فعلـه محذوفاً بل ذلك خبراً للمبتداء محذوف تقديره هو زيد بان يكون ضمير هو راجعاً الي قام وحاصل جوابه ان هذا الحكم مقيد بصورة من قال من قام سائلاً عمن يقوم به القيام بان يكون المراد من قام الفعل ولا يكون علما ولا شك ان في هذه الصورة يكون زيد فاعلاً للفعل المحذوف جوزاً قوله: فيجوز ان تقول زيد بحذف قام الخ دفع وهم وهو ان المتوهم يتوهم ان المراد من الجواز هاهنا هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الحـذف الواجب ايضا فذكر الحذف الواجب بعده لغوٌ وحاصل الدفع انّ المراد من الجواز هاهنـا هو المكان الخاص لاالامكان العام المقيد بجانب الوجود فلا يشمل الحذف الواجب فـلا

يكون ذكره لغوٌ قوله: وانما قدر الفعل دون الخبر جواب سؤال مقدر وهو انه لم لم يجعل هذا من قبيل حذف الخبر بان يكون في الاصل زيد قائم ثم حذف الخبر لوجود القرينة على تعينه وهو سؤال السائل فيطابق الجواب مع السؤال لان السؤال جملة اسمية فيكون الجواب ايضا جملة اسمية على تقدير حذف الخبر واما على تقدير حذف الفعل فيكون الجواب جملة فعلية وحاصل جوابه هو ان انما جعل من قبيل حذف الفعل دون حذف الخبر وان كان السؤال جملة اسمية لان على تقدير حذف الفعل يكون المحذوف جزء الجملة فقط وهو الفعل ففيه تقليل الحذف وعلى تقدير حذف الخبر يكون المحذوف الفعل و الفاعل ففيه تكثير الحذف و لا شك ان التقليل في الحذف اولى من التكثير فيه ويمكن ان يجاب بانا لا نسلم ان السؤال جملة اسمية بل السؤال جملة اسمية صورة ولكنه فعلية حقيقة لان قوله من قام كان في الاصل أقام زيد ام عمروٌ ام بكر ولكن لما كان فيه طوالة اقتصر في السؤال و عبر عن الجميع بقوله من قام فلما كان السؤال جملة فعلية فجعل هذا من قبيل حذف الفعل ليكون الجواب ايضاً جملة فعلية ليطابق الجواب مع السؤال قوله: وكذا يحذف الفعل الخ اشارة الي حاصل العطف لان قوله و ليبك يزيد عطف على قوله زيد قوله: نحو قول الشاعر الشاعر كان ضرار ابن نهشل اخو يزيد ابن نهشل الذي مات او هو حارث بن نهشل او هو ام ضرار ابن نهشل قوله: على البناء للمفعول فان قيل البكاء فعل لازم فكيف يجيء منه المجهول لان المجهول انما يأتي من المتعدي لا من اللازمي قلنا ان قوله يزيد كان بحرف الجر أي على يزيد فيتعدي البكاء بهذا الحرف فلذا جاء منه الفعل المجهول ثم حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال قوله: واما على رواية ليبك يزيد الخ بيان فائدة قوله على البناء للمفعول قوله: فليس مما نحن فيه فان قيل على رواية البناء للمفعول ايضا ليس مما نحن فيه لانه يحتمل ان يكون ضارع مفعول ما لم يسم فاعله لقوله و ليبك و قوله يزيد منادى بحذف حرف النداء و ذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع لما وقع في شدة سبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليه دونك لانك في رخاء ونعمة قلنا هذا الاحتمال غير صحيح لانه لا يناسب المقام لان الكلام في مرثية يزيد بنٌ نهشل دون الضارع فان قيل هذا يناسب المقام لان هذا ايضاً مرثية يزيد باعتبار اللام وهي ابلغ من مرثية نفس يزيد كما ترى اجيب عن اصل الاعتراض ان هذا الشعر مثال و الاحتمال كاف في المثال و لا شك انه كما يحتمل ما ذكرته في الاعتراض فكذلك يحتمل ان يكون الضارع فاعلاً لفعل محذوف فيكون مما نحن فيه قوله: متعلق بضارع دفع وهم من يتوهم انه يكون متعلقاً بيبكي المقدر فهذا لا يناسب المقام لان البكاء لاجل موت يزيد لا لاجل الخصومة وعلى تقدير تعلق قوله لخصومة بيبكي المقدر يكون البكاء لاجل الخصومة فدفع ذلك الوهم بانه متعلق بضارع قوله: أي يبكيه من يذل ويعجز جواب سؤال مقدر وهو ان متعلق الجار و المجرور لا يكون الا عاملاً فيهما وعم اسم الفاعل لا يصح بدون الاعتماد عل ياحد الاشياء الستة و لا اعتماد هاهنا

وحاصل جوابه ان اسم الفاعل وهو الضارع بمعني الفعل المضارع وهو يذل ويعجز فلا يشترط الاعتماد قوله: عن مقامة الخصماء جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان ضارع بمعنى يعجز فاللام لا تقع صلة العجز بل صلته عن فحينئذ لا يصح تعلق قوله لخصومة بضارع وحاصل جوابه هو ان اللام ليس بمعناه بل بمعنى عَن وهو يقع صلة للعجز قوله: و المختبط السائل من غير وسيلة أي الذي يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطني فلان إذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر إذا ضربتها بالعصاء ليسقط ورقها قوله: و الطوائح جمع مطيحة جواب سؤال مقدر وهو ان قوله تطيح مضارع من باب الافعال وهو متعدي و الطوائح جمع طائحة وهو لا زمي بمعنى الهالك فيكون معنى الكلام و مختبط من اجل إهلاك الهالك وهذا المعني فاسد لان الشيء الهالك لا يكون مهلكا لغيره و حاصل جوابه ان الطوائح ليس جمع طائحة بل هو جمع مطيحة فيكون معناه المهلكات فصح المعني قوله: علي غير القياس جواب سؤال مقدر وهو ان طوائح علي وزن فواعل و لا يجمع عليه الا الاسم الفاعل المؤنث من المجرد كالنواصر جمع ناصرة فكيف يجمع مطيحة علي الطوائح و حاصل جوابه ان القياس وان كان يقتضي ذلك ولكن جمعه عليه انما هو علي خلاف القياس فالقياس في مطيحة هو ان يجمع علي المطيحات ولكن جمع علي الطوائح علي خلاف القياس قوله : كالواقح جمع ملقحة هذا هو بيان الشاهد فان ملقحة القياس فيه ان يجمع علي الملقحات ولكن جمع علي لواقح خلاف القياس قوله: ومما يتعلق بمختبط دفع وهم وهو ان الجار و المجرور في قوله مما تطيح يكون متعلقا بيبكي المقدر قبل مختبط لان مختبط ايضاً فاعل لفعل محذوف وهو تبكي او يكون الضمير المحذوف المفعول به لتطيح راجعاً الي يزيد فيكون التقدير ويبكيه مختبط مما تطيحه أي يزيد الطوائح و لا يخرج عن مرثية يزيد و يناسب المقام وحاصل الدفع انه متعلق بمختبط لا بيبكي المقدر لانه لو تعلق بيبكي المقدر يخرج الشعر عن سايقة لان الشاعر بين سبب الضراعة وهو الخصومة فناسب ان يبين سبب الاختباط فلا بد ان يكون الجار و المجرور متعلقاً بمختبط ليكون الاحاطة سبباً للاختباط قوله: و ما مصدرية دفع وهم من يتوهم ان كلمة ما في قوله مما موصولة لانها كثيرة الاستعمال فلا بد من عائد ولم يوجد هاهنا فبقي الموصول بلا عائد وهو باطل وحاصل الدفع انها مصدرية لا موصولة فلا حاجة الي عائد يعني و يبكيه ايضا من يسأل الخ هذا هو بيان معني النصف الآخير من الشعر قوله: وقد يحذف الفعل الرافع الخ هذا بيان حاصل العطف لان قوله و جوبا عطف علي قوله جوازا قوله: دالة علي تعينه فان قيل لا نسلم ان القرينة دالة في هذه الصورة علي تعين المحذوف و الا فلم يلزم الابهام في هذه الصورة من حذفه فلا يحتاج الي ذكر المفسر بل القرينة وهو حرف الشرط دال علي مطلق الفعل لان حرف الشرط يقتضي وجود مطلق الفعل لان حرف الشرط يقتضي وجود مطلق الفعل لا الفعل المخصوص وهو استجارك قلنا المراد من القرينة ليس هو حرف الشرط فقط بل القرينة

المجموع من حرف الشرط و المفسر و لا شك ان المجموع قرينة دالة علي التعين فان حرف الشرط تدل علي التعين النوعي و المفسر يدل علي تعين الشخصي قوله: أي حذفاً واجباً هذا قياس علي ما سبق من قوله أي حذفاً جائزاً من حيث الاعتراض و الجواب قوله: تعالي جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ مثل في كلام المصنف مضاف الي قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك و المضاف اليه لا يكون الا اسماً وهذه الاية جملة فكيف يصح وقوعه مضافا اليه وحاصل جوابه ان المضاف اليه محذوف وهو لفظ القول في قوله تعالي ولا شك انه مفرد فصح كونه مضافاً اليه قوله: أي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر الخ جواب سؤال مقدر وهو انه لم يعلم حال قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لانه قال مثل قوله تعالى و المضاف اليه يكون خارجاً فعلم حال امثاله فقط وحاصل جوابه ان المراد من مثل قوله الامر الكلي وهو كل موضع حذف الفعل و لا شك الامر الكلي يصدق علي قوله تعالى و امثاله قوله: الناشيء من الحذف جواب سؤال مقدر وهو ان بناء علي دليلك ينبغي ان لا يصح قولك جاءني رج أي زيد لانه ذكر فيه المفسر بالفتح و المفسر بالكسر جميعاً وحاصل جوابه ان هذا الدليل انما هو فيما اذا كان الابهام ناشيا من الحذف وفي مادة النقض الابهام ليس بناشيء من الحذف بل هو ناش من الذكر قوله: بخلاف المفسر الذي فيه هذا هو بيان فائدة قوله الناشي من الحذف قوله: فبتقدير الاية وان استجارك الاية هذا بيان المحذوف بان الفعل المحذوف هو استجارك قوله: فاحد فيها فاعل فعل محذوف هذا هو تطبيق للمثال مع الممثل قوله: وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه هذا هو الدليل وجوب الحذف في هذه الصورة فان قيل ان دليل وجوب الحذف في هذه الصورة مر بقوله فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر بل صار حشوا فما الحاجة الي ذكر الدليل ثانياً قلنا ان ما ذكره سابقاً هو من اختراع الشارح فقط والثاني انما ذكره لاجل موافقة النحويين لان الدليل الثاني منقول منهم قوله: ولا يجوز ان يكون احد مرفوعاً بالابتداء جوب سؤال مقدر وهو انه لم لا يجوز ان يكون احد مبتداء و استجارك خبره فلا حاجة حينئذ الي الحذف وحاصل جوابه هو ان حرف شرط وهو انما يدخل علي الفعل لا علي الاسم وهاهنا لم يوجد الفعل في اللفظ فلا بد ان يكون الفعل مقدراً قبل لفظ احد فلا يكون مرفوعاً بالابتداء بل يكون مرفوعاً علي انه فاعل قوله: دون الفاعل وحده دفع وهم من يتوهم انه لما جاز حذف الفعل و الفاعل كليهما فيكون حذف الفاعل وحده جائزا ايضا وحاصل الدفع ظاهر ووجه عدم جواز حذف الفاعل وحده هو ان النسبة الي الفاعل جزء من مفهوم الفعل فلو حذف الفاعل وحده للزم وجود النسبة بدون وجود احد الطرفين وهو الفاعل وهذا بخلاف حذف الفعل وحده لان النسبة لاجل انه جزء من مفهوم الفعل و تحذف بحذف الفعل فلا يلزم وجود النسبة بدون احد الطرفين وكذا هذا بخلاف حذف المبتداء وحده لان النسبة ليست جزء من الخبر حتى لزم وجود النسبة بدون احد الطرفين فان قيل لا

نسلم ان الفاعل لا يحذف بل يحذف منه الفاعل و يقام المفعول مقامه قلنا المراد من عدم جواز حذفه وحده هو ان يحذف الفاعل ولم يقم شيء مقامه واما عند قيام شيء مقامه فيجوز حذفه ولا شك ان في صورة الفعل المجهول يقام مفعول ما لم يسم فاعله مقامه فلذا جاز حذفه وحده قوله: وذكر نعم في مقامها فان قيل لا نسلم انه ذكر نعم في مقام الجملة لان نعم انما كانت مذكورة في مقام الجملة لو كان نعم مذكورة بعد الجملة واما اذا كانت مذكورة قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء كانت الجملة مذكورة او محذوفة في مقام الجملة وهاهنا كذلك فكيف يقول الشارح و ذكر نعم مقامها قلنا مراد الشارح من ذكر نعم في مقام الجملة هو الاكتفاء بذكر نعم عن ذكر الجملة قوله: لعدم ما يؤدي مؤداه في مقامه فان قيل انه قد مر آنفاً ان نعم قائم مقام الجملة فيؤدي مؤدا ها فيكون الحذف واجبا لوجود القرينة وسد المسد قلنا ان نعم انما كان مؤديا معني الجملة لو كان نعم بحيث يفهم منه معني الجملة وليس كذلك بل نعم قائم مقام لفظ الجملة ثم ان لفظ الجملة يدل علي معناه وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية جواب سؤال مقدر وهو انه لم جعل هذا من قبيل حذف الجملة الفعلية ولم يجعل من قبيل حذف الجملة الاسمية بان يقال نعم زيد قام وحاصل جوابه لو جعل من قبيل حذف الجملة الاسمية لا يكون الجواب مطابقا للسؤال لان السؤال جملة فعلية واذا جعل من قبيل جملة فعلية طابق الجواب السؤال قوله: و اذا تنازع الفعلان فان قيل البحث عن التنازع خروج عن البحث لانه في احوال الفاعل و التنازع حا الفعل قلنا لا نسلم انه خروج عن البحث لان التنازع من تفريعات قوله و الاصل ان يلي الفعل لان عند البصريين اعمال الثاني اولى لان فيه يلي الفاعل الي فعله، و لا شك ان الولى من احوال الفاعل الذي يكون فيه وقوع التنازع فان قيل فعلى هذا لا يصح البحث عن التنازع الواقع في المفعول لانه من احوال المفعول لا من احوال الفاعل قلنا ذكر تنازع الواقع في المفعول انما هو بطريق القصد فان قيل ان التنازع كما يجري في المرفوعات فكذلك يجري في المنصوبات و المجرورات ايضا فما الوجه لا يراد ها في بحث المرفوعات مع عدم اختصاصه بالمرفوعات قلنا انما اورد التنازع اعم من المنصوبات و المجرور بحيث يوجد في كل فعل سواء كان لازماً او متعدياً و المنصوب يوجد في الفعل المتعدي فقط و المجرور يوجد في الفعل لازمي فقط قوله: بل العاملان اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا الخ جوا ب سؤال مقدر وهو ان التنازع كما يجري في الفعل فكذلك يجري في غير الفعل ايضا وهو شبه الفعل فلا يصح تخصيص التنازع بالفعل و حاصل جوابه هو ان المراد من الفعلان ف كلام المصنف مطلق العاملان فيشمل شبه الفعل ايضا وبهذا التفسير اندفع اعتراض لزوم الخروج عن البحث بان للفعل اعتبارين اعتبار ذاته و اعتبار انه عامل في الفاعل و الخروج عن البحث انما كان لازماً لو كان البحث عن التنازع الفعل باعتبار ذات الفعل واما البحث عن احوال الفعل من حيث انه عامل في الفاعل فلا يكون خروجا عن البحث لان الفعل

باعتبار انه عامل في الفاعل يكون من متعلقات الفاعل و البحث عن متعلقات الشيء بحث عن ذلك الشيء قوله: و اقتصر علي الفعل لاصالة في العمل جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من الفعلان العاملان فينبغي ان يذكر العاملان دون الفعلان فلم اقتصر علي ذكر الفعل و حاصل جوابه هو ان المراد من الفعلان وان كان العاملان ولكن اقتصر علي ذكر الفعل لاصالته في العمل و انما كان اصلاً في العمل لانه وضع للعمل بقرينة عدم خلو الفعل عن العمل قوله: وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصاراً علي اقل مراتب التنازع وهو الاثنان جواب سؤال مقدر وهو ان التنازع كما يقع في الفعلين فكذلك يقع في اكثر من الفعلين كما في قوله عليه السلام: كما صليت وسلمت و باركت ورحمت ترحمت علي ابراهيم فان هذه الافعال الخمسة تنازعت في قوله علي ابراهيم فما وجه ذكر الفعلان وحاصل جوابه سلمنا ان التنازع كما يقع في الفعلين فكذلك يقع في اكثر من فعلين ولكن المصنف ذكر الفعلين اقتصارا علي اقل مراتب التنازع بان اقل مراتب التنازع الفعلان فان التنازع لا يتصور في الفعل الواحد قوله: أي اسم ظاهراً اشارة الي ان ظاهراً صفة موصوف محذوف وهو لفظ اسما قوله: واقعا بيان لمتعلق الظرف الذي هو بعد هماقوله: اذا المتقدم عليهما هذا بيان وجه تقيد التنازع بقيد بعدهما قوله: ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعني يتوجهان جوا ب سؤالين الاول ان التنازع لا يتصور في تركيب من التراكيب لان الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين يكون معمولاً للفعل الثاني عند البصريين ومعمولاً عند الكوفيين فلا تنازع في تركيب من التراكيب عند احد من البصرين و الكوفيين فكيف يقول اذا تنازع الفعلان و الثاني التنازع معناه [جنگ كردن] وهو خاصة ذوي الارواح فلا يصح نسبة التنازع الي الفعلين فاجاب عن الاول بقوله بحسب المعنى و حاصله ان التنازع علي نوعين تنازع في التركيب و تنازع في التصور و المراد هاهنا النوع الثاني من التنازع وهو التنازع في التصور لا في التركيب و لا شك ان التنازع يقع في التصور و ان لم يقع في التركيب واجاب عن الثاني بقوله يتوجهان و حاصله هو ان المراد من التنازع ليس معناه الحقيقي وهو [جنگ كردن] بل المراد منه معناه المجازي وهو التوجه. قوله: ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان معني تنازع الفعلين انهما بحسب المعني يتوجهان اليه ينبغي ان يجري التنازع في الضمير المتصل ايضا لان الفعلين يتوجهان بحسب المعني اليه ايضا معن المتقرر عند النحاة هو ان التنازع لا يجري في الضمير المتصل و حاصل جوابه هو سلمنا ان معن التنازع انهما يتوجهان اليه بحسب المعني ولكن ذلك مشروط بكون ذلك الاسم المتنازع فيه بحيث يصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما و الضمير المتصل ليس كذلك لانه اذا اتصل بحد الفعلين يكون معمولاً له لا للفعل الاخير لانه كالجزء من ذلك الفعل و لا يجوز ان يعمل الفعل في جزء الفعل الآخر فلا يتصور النازع في الضمير

المتصل قوله: علي البدل جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الاسم الظاهر بحيث يصح ان يكون معمولاً لكل واحد من الفعلين لزم توارد العلتين علي المعلول الواحد و ذلك باطل و حاصل جوابه هو ان ذلك المحذور انما كان لازماً لو كان ذلك العمل علي سبيل الاجتماع وليس الامر كذلك بل المراد علي سبيل البدلية فلا يلزم محذور فمعنى التنازع امران الاول من جانب العامل والثاني من جانب المعمول اما من جانب العمل فهو توجيه الي المعمول للعمل فيه واما من جانب المعمول فهو صحة كونه معمولاً لكل واحد من العاملين علي سبيل البدلية قوله: واما الضمير المنفصل الواقع بعد هما جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان معنى التنازع ذلك ينبغي ان يصح التنازع في الضمير المنفصل لانه يصح ان يكون معمولاً لكل واحد من العاملين علي سبيل البدل وحاصل جواب هو سلمنا ان التنازع يجري في الضمير المنفصل ولكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الفعل الاول ان اقتضاه عند البصريين لانهم يختارون اعمال الفعل الثاني و اضماره في الفعل الثاني ان اقتضاه عند الكوفيين لانهم يختارون اعمال الفعل الاول فان قوله ما ضرب و اكرم الا انا تنازع فيه الفعلان وهما ضرب و اكرم في الضمير المنفصل وهو انا ولا يمكن قطعه بما هو طريق القطع وهو الاضمار لانه لو اضمر انا لا يخلو اما ان يكون مع الا او يكون بدون الا وكلاهما باطلان اما الاول فلان الاحرف و اضمار الحرف لا يصح لان الاضمار انما يجري في الاسماء اما الثاني أي الاضمار بدون الا فلانه يلزم حينئذ فساد المعنى لان المقصود اثبات الفعل للمتكلم و يلزم من ذلك نفي الفعل قوله: لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف هذا الدليل يثبت به المدعي الخاص وهو امتناع قطع التنازع في اضمير الذي وقع بعد الا لا التنازع في الضمير الذي لا يكون واقعا بعد الا مثل أقائم ام قاعد انت فان قائم و قاعد تنازعا في انت ولا يجري فيه الدليل المذكور ولكن حملت هذه الصورة علي يصورة وقوع الضمير بعد الا في امتناع قطع التنازع و اذا كان الاسم الظاهر واقعا بعد الا مثل ما ضرب و اكرم الا زيد يجري فيه الدليل المذكور الذي اورده الشارح لامتناع قطع التنازع الواقع في الضمير المنفصل الواقع بعد الا ولكن هذه الصورة الي يكون الاسم الظاهر واقعا بعد الا حملت علي الصورة التي لا يكون الاسم الظاهر واقعا بعد الا ف عدم امتناع قطع التنازع قوله: ومراد المنصف بالتنازع هاهنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر جواب عن الاسئلة ثلاثة الاول ان الضمير المنفصل يصلح للتنازع وان لم يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم فينبغي ان يجري المصنف التنازع في الضمير المنفصل ولم يخصه بالاسم الظاهر و الثاني ان التنازع الواقع في الضمير المنفصل وان لم يكن قطعه بالاضمار لكنه ممكن بالحذف فينبغي ان يذكره المصنف و الثالث ان الضمير المنفصل اذا كان مفعولاً يقطع التنازع فيه بالحذف وهو طريق القطع عنده فينبغي ذكره وحاصل جوابه انما لم يذكر المصنف ولم يجري فيه التنازع لان مراد المصنف هاهنا ليس بيان مطلق

التنازع بل مراده هو التنازع الذي يكون ممكناً القطع بالاضمار لا بالغير ومثل هذا التنازع لا يقع في الضمير المنفصل فلذا خص المصنف التنازع بالاسم الظاهر فان قيل فينبغي ان لا يذكر التنازع الواقع في المفعول لانه ليس من افراد التنازع الذي هو مراد المصنف قلنا ان ذكره بطريق التبعية لا بطريق القصد قوله: واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل جواب سؤال مقدر وهو انه لو وقع التنازع في الضمير المنفصل هل كان له طريق ام لا وهل فيه خلاف بين النحاة ام لا فالسؤال انما هو بطريق الاستفسار دون النقض وحاصل جوابه هو ان له طريق قطع و الخلاف ايضا واقع فيه و بين الشارح ذلك الخلاف قوله: بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له دفع وهم من يتوهم ان المراد بالتنازع فيه الفاعلية هو ان يقتضي احدهما ان الاسم الظاهر فاعل و الفعل الاخر يقتضي انه ليس بفاعل له وحاصل الدفع ظاهر قوله: بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا و مفعولاً هذا بيان دفع وهم مثل ما ذكرناه آنفا ولكن ذلك في الفاعل وهذا في المفعول قوله: وذلك يكون علي وجهين جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر قوله مختلفين بعد قوله في الفاعلية و المفعولية مستدرك لان الاختلاف علم من قوله في الفاعلية و المفعولية وحاصل جوابه هو انا لا نسلم ان الاختلاف في الاقتضاء علم منذلك لانه شامل للوجهين احدهما ان يكون هناك اسمان ظاهران ويقتضي كل واحد من الفعلين فاعلية اسم ظاهر و مفعولية اسم ظاهر آخر فيكون الفعلان متفقين في الاقتضاء و الثاني ان يكون هناك اسم ظاهر واحد ويقتضي احد الفعلين فاعليته و الآخر مفعوليته فيكون الفعلان مختلفين في الاقتضاء فالاختلاف في الاقتضاء لا يعلم من قوله في الفاعلية والمفعولية فلا بد من ذكر قوله مختلفين قوله: وليس هذا قسم من التنازع جواب سؤال مقدر وهو ان هذا قسم آخر من التنازع فلمَ لم يذكره المصنف حتي يكون قسما ثالثا من التنازع الاول ما يكون في الفاعلية و الثان يما يكون في المفعولية و الثالث هو هذا القسم و الرابع صورة الاختلاف حاصل جوابه هو انه لا يكون قسماً ثالثا للتنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين واجتماع القسمين لا يكون قسماً لانّ الشرط في كل تقسيم هو ان يكون المقسم امراً واحداً فيكون كل قسم منه ايضاً امراً واحداً فكانه قال التنازع من حيث انه شيء واحد قد يكون في الفاعلية و قد يكون في المفعولية وقد يكون في الفاعلية و المفعولية مختلفين وايضاً فيه رد علي الشيخ الرضي حيث قال التنازع علي ضربين اما متفقان او مختلفان و المتفقان ثلاثة اضرب الاول ان يتفقا في الفاعلية و الثاني ان يتفقا في المفعولية و الثالث ان يتفقا في الفاعلية و المفعولية معا ووجه الرد ان ذلك ليس بقسم بل هو اجتماع القسمين قوله: يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية و المفعولية حال كونه الفعلين مختلفين فبالاقتضاء جواب سؤال مقدر وهو ان قوله مختلفين حال وهو يقتضي ذا الحال و العامل فما هما وحاصل جوابه ان العامل فيه هو معني الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوع ذلك الضمير الي

تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان واما ذو الحال فهو قوله الفعلين فان قيل لم لم يجعل العامل قوله اذا تنازع الفعلان قلنا لبعده ووجود فصل كثير بينهما فان قيل لم لم يجعل العامل الفعل الناقص وهو يكون قلنا لان الشرط اتحاد عامل الحال وصاحبه و العامل في ذي الحال وصاحبه و العامل في ذي الحال هو تنازع فلو جعل يكون عاملاً في الحال لم يوجد الاتحاد بين الحال وذي الحال قوله: وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً هذا اشارة الي وجه اخراج الصورة الاولى بقوله مختلفين بان الماخوذ في هذا القسم من التنازع هو لفظ المختلفين بان يكون الفعلان مختلفين في الاقتضاء و لا شك ان الاختلاف بين الفعلين انما يتحقق اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً لانه يقتضي حينئذ احدهما فاعليته و الآخر مفعوليته ولا شك ان في تلك الصورة التي اريد اخراجها من هذا القسم ليس فيها الاسم الظاهر واحداً حتي يكون الفعلين مختلفين بل اثنين فيكونان متفقين بان يقتضي الفعلان فاعلية احدهما ومفعولية الاخر فاذا كان متفقين فلا يكون داخلاً في هذا القسم بل يكون خارجاً قوله: وانما لم يورد مثالاً للقسم الثالث جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف انه اورد المثالين للقسمين الاولين ولم يورد مثالاً للقسم الثالث وحاصل جوابه ان مثال القسم الثالث يمكن اخذه من المثالين الاولين بان يؤخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني يكون مثالا للقسم الثالث فلا حاجة الي ايراد مثاله عليحدة مثل ان يقال ضربني وضربت زيدا قوله: وذلك يتصور علي وجوه كثيرة اما جواب ثان عن الاعتراض المذكور فحاصله ان الوجه لعدم ايراد المصنف مثالاً للقسم الثالث وهو انّ مثال القسم الثالث يتصور بوجوه كثيرة فتركه المصنف ليذهب ذهن السامع الي كل ممكن و لانه لو اورده فلا يخلو اما ان يورده علي جميع الوجه المتصورة فيه او علي بعض الوجوه و كلاهما باطلان لانه يلزم علي تقدير الاول التطويل و علي الثاني يلزم الترجيح بلا مرجح ويمكن ان يكون جواب سؤال مقدر وارد علي الجواب الاول حاصله سلمنا ان باخذ المذكور يحصل مثال القسم الثالث ولكن الواجب علي المصنف ان يورده للتوضيح و لعلم المبتدي وحاصل جوابه هو ان المثال القسم الثالث يتصور علي وجوه كثيرة فلم يذكره و تركه في حيز الاجمال ليذهب الذهن الي كل مذهب ممكن ويمكن ان يكون جملة مستأنفة واقعة في جواب سؤال السائل كان السائل يقول ان المثال القسم الثالث هل فيه وجوه كثيرة او وجه واحد فاجاب بانه يتصور علي وجوه كثيرة قوله: مثل ضربني وضربت اعلم ان الوجوه كثيرة الموجودة في المثال القسم الثالث ستة عشر وجها ثمانية علي مذهب البصريين ويكون الاسم الظاهر في الاربعة منصوبا و ذكرها المصنف ويكون مرفوعاً في اربعة اخرى و اشار اليها المصنف بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً و ثمانية علي مذهب الكوفيين و يكون الاسم الظاهر هاهنا ايضا منصوب في الاربعة و مرفوعاً في الاربعة و لكن بعكس المذهب البصريين فالوجوه التي يكون الاسم الظاهر فيها منصوب علي مذهب البصريين يكون

مرفوعاً علي مذهب الكوفيين و الوجوه التي يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيها علي مذهب البصريين يكون منصوبا علي مذهب الكوفيين قوله: مع تجويز اعمال الاول فيه دفع من يتوهم انه يكون المراد من الاختيار هو ما يكون في ضمن الوجوب فيكون معناه ان اعمال الفعل الثاني و اجب عند البصريين ويكون اعمال الفعل الاول ممتنعا حينئذ مع انه خلاف الواقع وحاصل الدفع هو ان المراد من الاختيار في ضمن الجواز و مآله الترجيح دون الوجوب فلا يكون خلاف الواقع قوله: لقربه هذا دليل البصريين علي ان المختار هو اعمال الفعل الثاني فحاصله ان الفعل الثاني قريب الي الاسم الظاهر فهو احق للعمل فيه من الفعل الاول وايضا لو اعمل الفعل الاول لزم الفصل بالاجنبي بلاضرورة بين العامل و معموله و لا يلزم ذلك علي تقدير اعمال الفعل الثاني و ايضا ورد الاستعمال علي اعمال للفعل الاول في القرآن و ايضا الاستقراء يدل علي ان اعمال للفعل الثاني اكثر في كلامهم من اعمال الفعل الاول وايضا اذا عمل الفعل الاول في صورة عطف الفعل الثاني علي الفعل الاول يلزم العطف علي الشيء وقد بقي منه بقية وهو المعمول قوله: سبقه و للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر هذان دليلان للكوفيين علي اختيار الاعمال للفعل الاول وحاصل الدليل الاول هو ان الفعل الاول مقدم علي الفعل الثاني لفظاً وهو ظاهر ورتبة لكونه معطوفا عليه فاحتياجه الي ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني اليه فهو اولى باعطاء المطلوب وحاصل الدليل الثاني هو انه لو اعمل الفعل الاول و اضمر الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الاسم الظاهر حينئذ يكون مقدما في المرتبة علي الفعل الثاني لكونه معمولاً للفعل الاول ولو اعمل الفعل الثاني واضمر الفاعل في الفعل يكون ذلك الضمير راجعا الي الاسم الظاهر المؤخر لفظا وهو الظاهر ورتبة لكونه معمولاً للفعل الثاني و ذلك باطل قوله: و بدء به لانه المذهب المختار جواب السؤال مقدر وهو ان هاهنا مذهبين مذهب البصريين و مذهب الكوفيين فلم قدم المصنف مذهب البصريين علي مذهب الكوفيين وحاصل جوابه ان تقديمه لاجل كونه مختاراً و ايضا ان هذا الكتاب في مذهب البصريين فيكون احق بالتقديم و ايضا ان المصنف ايضا من البصريين و ايضا فيه يكون النشر علي ترتيب اللف فان قيل ينبغي ان يذكر قوله و بدء به الخ عند قول المصنف فيختار البصريون لان تقديمه هاهنا ظاهر لانه يمكن انما قدمه هاهنا لان هذا تعليل و ما سبق اجمال و لا شك ان المصنف قدمه في الاجمال فقدمه في التفصيل ايضا ليوافق التفصيل الاجمال واما هناك فتقديمه خفي ليس له وجه ظاهر قلنا الوجه للتقديم هو اختيار مذهب البصريين و لا شك ان الحكم بالاختيار مبني علي قوله فان اعملت الخ لان اختيار المذهب انما يكون عند العمل به لا عند مجرد نقله و الاخبار عنه فلذا ذكر الوجه هاهنا دون هناك او نقول ان قوله فيختار الخ اجمال وقوله فان اعملت الخ تفصيل ولا شك ان التفصيل يكون اوقع في الذهن من الاجمال فيكون ذكر نكتة للتقديم ايضا اوقع في الذهن فلذا ذكرها هاهنا دون

هناك و المراد من كون مذهب البصريين مختاراً ليس عند الكوفيين للزوم الكذب و لا عند البصريين للزوم المصادرة علي المطلوب بل المراد انه مختار عند المتاخرين قوله الاكثر استعمالاً هذا اشارة الي وجه كونه مختاراً قوله: اذا اقتضي الفاعل جواب سؤال مقدر وهو ان الحكم باضمار الفاعل في الفعل الاول عند اعمال الثاني لا يصح بطريق الاطلاق لانه اذا اعمل الفعل الثاني و اقتضي الفعل الاول المفعول لا يصح اضمار الفاعل فيه و حاصل جوابه لا نسلم ان هذا الحكم مطلق بل مقيد بقيد اذا اقتضي الفاعل فيكون مقيدا لا مطلقا قوله: يجوز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير جواب سؤال مقدر وهو لا نسلم ان مذهب البصريين مختار لانه يلزم علي تقدير اعمال الفعل الثاني و اضمار الفاعل في الفعل الاول الاضمار قبل الذكر وهو لا يجوز و حاصل جوابه هو ان الاضمار قبل الذكر انما لا يجوز في الفضلة وكذا في العمدة من دون شرط التفسير واما اذا كان في العمدة بشرط التفسير فيجوز حينئذ الاضمار قبل الذكر ووجه الجواز هو ان الضمير اذا كان عمدة يظهر في محل اخر لقوته فالضمير المضمر في الفعل الاول لكونه عمدة كانه مذكور بعد التفسير فهذا الاضمار قبل الذكر كلا الاضمار قبل الذكر بخلاف ضمير الفضلة فانه لا يظهر في محل آخر لاجل ضعفه قوله: وللزوم التكرار بالذكر و امتناع الحذف جواب سؤال وهو ان التنازع كما يمكن قطعه بالاضمار فكذلك يمكن قطعه بالذكر اي بالاظهار و كذلك يمكن قطعه بالحذف بان يكون فاعل الفعل الاول محذوفا فينبغي ان يظهر الفاعل للفعل الاول او يحذفه لان فيهما نجاة عن هذا الاضمار قبل الذكر وحاصل جوابه انا سلمنا ان التنازع يقطع بهما ولكن لو اظهر الفاعل يلزم التكرار و قبحه مسلم الثبوت ولو احذفه لزم حذف الفاعل من دون قيام الشيء مقامه و ذلك باطل فلا بد من الاضمار قوله: أي علي موافقته جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ وفق مصدر المجرد ومجرد هذا الباب غير مستعمل في كلام العرب فلا يصح ذكر المصنف لفظ وفق و حاصل جوابه هو ان المراد من الوفق هو الموافقة الذي هو مصدر المزيد فيه ولا شك ان المزيد فيه من هذا الباب مستعمل في كلام العرب قوله: افراداً وتثنية وجمعاً و تذكيراً و تأنيثاً جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم وجود الموافقة بين الضمير والاسم الظاهر لان الضمير يكون معرفة ابدا واما الاسم الظاهر فقد يكون معرفة و قد يكون نكرة فلا موافقة بينهما و حاصل جوابه هو انه ليس المراد من الموافقة الموافقة في التعريف و التنكير بل المراد الموافقة في الافراد و التثنية و الجمع والتذكير و التأنيث و لا شك ان الموافقة في هذه الامور موجودة بين الضمير و الاسم الظاهر قوله: دون الحذف فان قيل لما ذكر الحذف ينبغي ان يذكر الاظهار ايضا بان يقول دون الحذف و الاظهار لان فاعل الفعل الاول كما لا يحذف كذلك لا يظهر قلنا ان نفي الاظهار يفهم من المفهوم مخالف لقوله اضمرت فانه يعلم منه ان الفاعل لا يظهر بل يظهر فلا حاجة الي نفيه ثانيا فان قيل ان نفي الحذف ايضا يفهم من المفهوم المخالف لقوله اضمرت فينبغي ان لا يذكر

الحذف ايضاً قلنا ان نفيه وان علم من ذلك ولكن مع ذلك ذكره ليربط به قوله خلافـــاً للكسائي وهذا الجواب ذكره عصمت الله السمرقندي قوله: ويظهر الــر الخـــلاف في ضرباني و اكرمني الزيدان جواب سؤال مقدر وهو انه لا ثمرة لهذا الخلاف لانه لا فرق بين الحذف و الاضمار في اللفظ فانه يقال ضربني و اكرمني زيد في الاضمار وكـــذا في الحذف و الخلاف الذي لا يكون له ثمرة لا يعتد به بل لا يجوز لانه يكون من قبيل العبث وحاصل جوابه ان ثمرة ها الخلاف وان لم يكن ظاهرة في صورة افراد الفاعل ولكن تكون ظاهرة في صورة تثنية الفاعل و جمعيته فانه اذا كان الفاعل مثنيً يقال عنـــد البصـــريين ضرباني و اكرمني الزيدان بتوحيد الفعل الثاني لان فاعله اسم ظاهر و تثنية الفعل الاول لان فاعله ضمير مثنيً لان الفعل يثني عند تثنية الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا ويقال عند الكسائي ضربني و اكرمني الزيدان بتوحيد كلا الفعلين لان فاعل كل واحد منهما اســـم ظاهر لكنه محذوف في الاول و مذكور في الثاني قولـــه: ورروي تشـــريك الـــرافعين او اضماره بعد الظاهر فحاصل المقام هو ان المنقول من الفراء ثلاثة روايات الاولى عـــدم جواز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل بل الواجب ان يعمل في الفعل الاول فان اقتضي الفعل الثاني الفاعل اضمرتة وان اقتضي المفعول حذفتـــه او اضـــمرته والثانية تشريك الرافعين في الاسم الظاهر بان يكون الاسم الظاهر معمولاً لكل واحد من الفعلين بان يكون فاعلاً لهما ويرفعانه معا ولكن هذه الرواية مختصة بصورة اقتضاء الفعلين الفاعل لانهما انما يكونان رافعين في هذه الصورة فقط واعترض علي هذه الرواية عبـــد الغفور بانه يلزم حينئذ توارد العلتين علي معلول واحد و ذلك ممنوع واجاب عنه بعضهم بانه يفرض هناك مجموعُ العلتين علة واحدة وانْ كان كل واحد عند انفراده علة مستقلة ولكن هذا الفرض انما يعتبر في العلل الاعتبارية كعلل النحو دون العلل الحقيقـــة والا لم يسد باب توارد العلل علي المعلول الواحد لا مكان ذلك الفرض و الثالثة ان يعمل الفعل الثاني في الاسم الظاهر و اضمر الفاعل للفعل الاول بعد اسم الظاهر فالفراء سلم علـــي هذه الرواية معمولية الاسم الظاهر للفعل الثاني قوله: كما في صورة تأخير الناصب يعني كما روي عنه اضمار الفاعل للفعل الاول بعد اسم الظاهر عند تاخير الفعل الناصـــب و اعماله في الاسم الظاهر قوله: ورواية المتن غير مشهورة عنه اعلم انه ليس المراد من رواية الرواية المذكورة في المتن لانه لم تذكر واحدة من تلك الروايـــات الثلاثـــة في المـــتن لان المصنف لم يذكر مذهب الفراء بل قال وجاز خلافاً للفراء فلا يعلم ان يكون مراده بقوله خلافاً للفراء هو خلافه عن مذهب الجمهور باعمال الاول او تشريك الرافعين او باضمار الفاعل للفعل الاول بعد الاسم الظاهر بل المراد من رواية المتن الرواية التي حمل الشارح كلام الماتن عليها فان قيل ما الباعث علي الشارح بانه حمل كلام المصنف علي رواية الغير المشهورة قلنا انما حمله عليها لتخرج تلك الرواية عن مرتبة عـــدم الاشـــتهار الي مرتبـــة الاشتهار او نقول انما حمله عليها تبعاً للمصنف لانه حمل عليها في آمالي الكافيـــة عليهـــا

قوله أي وان لم يستغن عنه جواب سؤال مقدر وهو ان الاحرف استثناء و اظهرت مستثنى و لا يصح كونه مستثنى و لانه من الاسماء واظهرت فعل وحاصل جوابه ليس لا هذه حرف استثناء بل هو كان في لاصل ان لا فان حرف الشرط وفعل الشرط مقدر وهو يستغن واظهرت حرانه وانما ذكر الشارح لم مكان لا لان اصل ان لا هو ان لم لانه معطوف على الماضي وهو قوله ان استغنى فلا بد ان يكون المعطوف ايضا ماضيا ولا تمكن كون يستغن ماضيا الا مدخول لم لان لم يجعل المضرع ماضيا منفيا ثم حذف الفعل في المعطوف بقرينة المعطوف عليه فبقي ان لم ثم ان حذف الفعل عن لم غير جائز لانه عامل ضعيف وحذف المعمول عن العامل الضعيف لا يجوز فلذا حذف لم ايضا واورد في مقامه لا فكان ان لا و حذف لا بدون الفعل جائز لانه ليس بعامل ثم ادغم نون ان في لام لا فصار الا بالتشديد قوله لانه لا يجوز حذف احد المفعولي حسبت وانما لا يجوز حذف احد مفعولي افعال القلوب لانه لو حذف احدهما يلزم خلاف وضعها لان وضع افعال القلوب انما هو لمعرفة الشيء بصفته فلو حذف المفعول الثاني لزم معرفة الموصوف بدون الصفة ولو حذف المفعول الاول يلزم ان يعرف الصفة بدون الموصوف و كلا الامرين خلاف عن وضعها و ايضا ان المفعول لافعال القلوب هو مضمون المفعولين لان متعلق الحسبان و العلم انما هو مضمون زيد فاضل وهو فضل زيد وليس وقوع العلم و الحسبان على ذات زيد وفضله جميعا فكان المفعولين بمنزلة مفعول واحد فلو حذف احدهما بدون الآخر كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وهو لا يجوز قوله: في ألفضلة جواب سؤال مقدر وهو ان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل كان امتناع الحذف بان حذف الفاعل كان ممتنعا فلذا جاز فيه الاضمار قبل الذكر فهذه العلة موجودة هاهنا ايضا لان حذف احد مفعولي افعال القلوب ممتنع فينبغي ان يجوز الاضمار قبل الذكر في مفعول افعال القلوب وحاصل جوابه هو ان مجرد امتناع الحذف ليس بعلة لجواز الاضمار قبل الذكر بل هو مع كون عمدة ولا شك ان المفعول فضلة لا عمدة فليس فيه العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر قوله: لو اقتضاه جواب سؤال مقدر وهو ان الحكم باضمار الفاعل في الفعل لا يصح على سبيل الاطلاق لان الاضمار انما يصح اذا اقتضى الفعل الثاني الفاعل واما اذا اقتضى المفعول فلا يصح اضمار الفاعل فيه وحاصل جوابه هو انه ليس هذا الحكم مرادا على سبيل الاطلاق بل اعتبر معه قيدا اذا اقتضاه أي الفاعل قوله: لتقدمه رتبة جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم حينئذ الاضمار قبل الذكر على مذهب الكوفيين وهم لا يجوزونه وان كان في العمدة على الشرط التفسير وحاصل جوابه لا نسلم لزومه لان الاسم الظاهر الذي هو مرجع الضمير وان كان مؤخرا عن الضمير المستكن في الفعل الثاني لفظا لكنه مقدم رتبة لانه معمول الفعل الاول فيكون مقدما في الرتبة على الفعل الثاني وكذا على ضميره قوله: لو اقتضاه وهذا جواب سؤال مثل مامر لكن ذلك في الفاعل وهذا في المفعول قوله: علي المذهب المختار اي عل يوجه المختار

وانما فسرنا المذهب بالوجه لان ذكر المذهب يشعر بالاختلاف وليس هاهنا اختلاف بل وقع الاتفاق علي ان الاضمار مختار و الحذف جائز غير مختار قوله: ولم تحذفه وان جاز حذفه فالحذف وجهٌ غير مختار وان كان جائزاً قوله: لئلا يتوهم ان مفعول الثاني مغاير للمذكور هذا دليل علي ان الحذف وجه غير مختار فحاصله ان في صورة الحذف وجود توهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للاسم المذكور مع ان الواجب اتحاد هما وفي صورة الاضمار ليس وجود ذلك التوهم لان الضمير يكون راجعا حينئذ الي الاسم المذكور فلا يكون مفعول الفعل الثاني مغايراً عن الاسم المذكور لأن بين المرجع و الضمير اتحاد في المعنى قوله: متقدم رتبة جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو باطل باتفاق النحاة وحاصل جوابه لانسلم لزوم ذلك لان الاسم الظاهر وان كان مؤخراً عن الضمير لكنه متقدم باعتبار المرتبة لانه معمول الفعل الاول فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وذلك جائز قوله: من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من قوله الا ان يمنع مانع هو ان يمنع مانع من الاضمار لانه المذكور سابقاً حيث قال و المفعول علي المختار فحينئذ لا يصح تفريع قوله فتظهر عليه لان منع الاضمار لا يستلزم الاظهار لوجود طريق آخر لقطعه وهو الحذف وحاصل جوابه هو لا نسلم ان معنى قوله الا ان يمنع هو ان يمنع ما نع من الاضمار فقط بل معناه ان يمنع مانع من الاضمار و الحذف لانه كما ان الاضمار مذكور سابقاً كذلك الحذف مذكور سابقا الا ان الاضمار مذكور سابقاً بطريق الصراحة و الحذف مذكور ضمناً لانه لما قال علي المختار علم منه ان هاهنا وجه آخر غير مختار وهو الحذف فاذا كان معناه كذلك فصح التفريع المذكور قوله: ولا يخفي انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة اعتراض علي انه ليس في هذا المثال تنازع وحاصله ان الشرط لتحقق التنازع هو ان يكون المتنازع فيه امراً واحداً ويقتضي كل واحد من الفعلين معموليته وهاهنا ليس كذلك لان حسبي يقتضي المفعول مفردا وحسبتهما يقتضي المفعول مثنىً قوله: الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسماً دالاً علي اتصاف هذا جواب عن ذلك الاعتراض وحاصله ان المتنازع فيه في هذا المثال واحد وهو ان يلاحظ المفعول الثاني اسماً دالاً علي اتصاف ذات من الذوات بالانطلاق من غير ملا حظة تثنيته وجمعيته قوله: والا فالظاهر وانما قال فالظاهر لانه يمكن فيه التنازع ولكن علي غير الظاهر لان المقصود من الاسم الدلالة علي الذات فقط واما الافراد و التثنية و الجمع من العوارض فلا اعتبار لها في التنازع قوله: اذ لا قائل بتساوي الاعمالين جواب سؤال مقدر وهو انه لايلزم من اختياره اعمال الاول او لويته في الاعمال حتى يكون هذا الشعر دليلا للكوفيين ويحتاج الي الجواب من جانب البصريين لانه لو كان اعمالهما متساويين يجوز ايضا اعمال الاول لانه مخير في ذلك وحاصل جوابه هو انه انما لا يلزم من اعمال الاول اولويته في العمل لكان القائل من النحاة قائلاً علي تساوي الاعمالين وليس القائل به لانه لم يذهب احد الي

تساوي الإعمالين فاذا عمل الشاعر الفعل الاول ان اعماله اولي من اعمال الفعل الثاني فكان دليلاً للكوفين ويحتاج الي جوابه من جانب البصريين ولا يقال لعل تساوي يكون مذهب الشاعر لان المذهب يكون للنحويين وامرء القيس الشاعر ليس منهم قوله: اي من باب التنازع دفع وهم من يتوهم ان ضمير منه راجع الي القسم الثالث من التنازع لقربه ولا يكون راجعا الي مطلق التنازع الشامل للاقسام الثلاثة فلا يخرج من التنازع فلا يدفع به الاستدلال وحاصل الدفع هو ان الضمير ليس براجع الي القسم الثالث بل راجع الي مطلق التنازع فيخرج هذا الشعر عن مطلق التنازع قوله: علي تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الي قليل من المال جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان فيه فساد المعنى فلا يصح اطلاق الفصيح علي امرء القيس لان الفساد لا يصدر من الفصيح وحاصل جوابه ان وجود الفساد فيه ليس علي جميع التقادير و بطريق الاطلاق بل علي تقدير خاص وهو توجه كل من كفاني ولم اطلب الي امر واحد وهو قليل من المال واما علي تقدير توجه كفاني الي قليل من المال وتوجه لم اطلب الي المقدر وهو المجد والعز فلا فساد فيه حينئذ قوله: كما يدل عليه البيت المتأخر جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان مفعول لم اطلبْ محذوفاً فلابد عليه من القرينة لان الحذف لا يجوز بدون القرينة فما هي وحاصل جوابه هو ان القرينة موجودة هي البيت المتأخر فانه ذكر فيه المجد فيعلم منه ان المفعول المحذوف لقوله لم اطلب هو المجد قوله: أي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله جواب عن اربعة اسؤلة الاول ان المتبادر من كلمة ما هو الفعل لاصالته فيخرج مفعول ما لم يسم فاعله لشبه الفعل نحو مضروب زيد و الثاني ان سمي يسمى متعد الي مفعولين لعدم تمام معناه بدونهما وهاهنا احد المفعولين موجود وهو لفظ فاعله ولم يوجد المفعول الآخر والثالث انه يلزم خلو الفاعل عن التسمية وهو غير معهود و الرابع ان بين كلامي المصنف تناقض لان عدم التسمية ينبئ عن عدم وجود الفاعل لانه لو كان موجودا كان مسمى باسم وقوله فيما بعد حذف فاعله يدل علي وجوده فاجاب الشارح عن الاول بقوله أي مفعول فعل او شبه فعل بان المراد من كلمة ما ليس الامر المتبادر وهو الفعل بل المراد منه الفعل او شبه الفعل كلاهما واجاب عن الثلاثة الباقية بقوله لم يذكر بان المراد من التسمية هو الذكر بطريق المجاز من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الذكر لازم مع التسمية فاذا كان يسم بمعني يذكر فلا يقتضي مفعولين بل مفعولا واحدا وهو موجود وهو لفظ فاعله اقيم مقام الفاعل وايضاً لم يلزم خلو الفاعل عن التسمية وايضا لا يشعر علي عدم وجوده حتى يلزم التدافع قوله: وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه جواب سؤال مقدر وهو ان مفعول ما لم يسم فاعله قسم عليحدة من المرفوعات فلم لم يفصله المصنف بان يقول ومنه مفعول ما لم يسم فاعله كما فصل المبتداء حيث قال ومنها المبتداء والخبر قلنا الوجه الوجه لعدم فصله عن الفاعل هو شدة اتصاله بالفاعل أي شدة مناسبته بالفاعل لاجل قيامه مقام الفاعل و اشتركه معه في

الاحكام قوله: حتي سماه بعض النحاة فاعلاً وهو جار الله زمخشري فانه يسميه فاعلاً بخلاف الجمهور فانهم يسمونه مفعول ما لم يسم فاعله قوله: أي فاعل ذلك المفعول جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر ان الضمير المضاف اليه في قوله فاعله راجع الي الفعل لان الفاعل انما يكون للفعل فيلزم خلو الجملة من ضمير الموصوف وهو مفعول وحاصل جوابه ان الضمير ليس براجع الي الفعل والا لزم الاضمار قبل الذكر بل راجع الي المفعول فوجد ضمير الموصوف في الجملة قوله: وانما اضيف الي المفعول جواب سؤال مقدر وهو انه لا يصح اضافة الفاعل الي المفعول لان الفاعل انما يكون للفعل لا للمفعول وحاصل جوابه هو ان اضافة الفاعل الي المفعول انما هو للملابسة قوله: لملابسة كونه فاعلاً اضافة الملابسة الي ما بعده بيانية يعني ان الاضافة لملابسة وتلك الملابسة هي كون الفاعل فاعلاً لفعل متعلق بذلك المفعول قوله: واقيم هو مقامه جواب سؤال مقدر وهو انه لا يجوز حذف الفاعل والا لزم وجود النسبة التي هي جزء من مفهوم الفعل بدون احد الطرفين وهو الفاعل وذلك باطل وحاصل جوابه هو ان الباطل حذف الفاعل بدون قيام الشيء مقامه واما اذا حذف مع قيام شيء آخر مقامه فليس بباطل لان النائب يكون حينئذ طرف و تلك النسبة لا تبقي بدون احد الطرفين وهاهنا ايضا اقيم المفعول مقام الفاعل قوله: في اسناد الفعل او شبهه اليه جواب سؤال مقدر وهو ان اقامة المفعول مقام الفاعل لايمكن لان مقام الفاعل هو اسناد الفعل المعلوم اليه ومقام المفعول هو اسناد الفعل المجهول اليه فلا يقوم المفعول مقام الفاعل والا لزم اسناد الفعل المعلوم الي المفعول وهو باطل وحاصل جوابه هو ان المراد من الاقامة المذكورة هي الاقامة في نفس الإسناد لا في نوع الاسناد ولاشك ان القيام في نفس الاسناد موجود و ان لم يكن موجوداً في نوع الاسناد ويمكن ان يقال غرضه الجواب من الاعتراضين الاول هو ان قيام المفعول مقام الفاعل ممتنع لان في الفاعل قيام الفعل به وفي المفعول وقوع الفعل عليه والا لزم قيام الفعل بالمفعول وذلك باطل والثاني ان نسبة القيام الي المفعول لا يصح لانه لفظ ليس من ذوي الارواح والقيام انا يتصور من ذوي الارواح وحاصل جوابه ان المراد من القيام هو القيام في الاسناد صح نسبة القيام الي المفعول لان معني القيام في الاسناد هو ان ينسب الفعل الي المفعول بعد ما كان منسوبا الي الفاعل وليس المراد منه الاستواء الذي هو من خواص ذوي الارواح قوله: في حذف فاعله واقامة مقام الفاعل جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان تغير الفعل من المعلوم الي المجهول شرط لمفعول ما لم يسم فاعله لانه يكون موجوداً بدون التغير ايضا وحاصل جوابه هو انه ليس التغير شرط الذات مفعول ما لم يسم فاعله بل ذلك شرط لحذف فاعله واقامته مقام الفاعل و لا شك ان حذف الفاعل وقيام المفعول مقامه لا يمكن بدون التغير المذكور قوله: اذا كان عامله فعلاً جواب سؤال مقدر وهو ان شرط التغير لا يصدق علي مفعول ما لم يسم فاعله لاسم المفعول لانه ليس شرطه فعل المعلوم الي فعل المجهول بل شرطه تغير صيغة اسم الفاعل الي صيغة

اسم المفعول وحاصل جوابه ان هذا الشرط ليس لمطلق مفعول ما لم يسم فاعله سواء للفعل او الاسم المفعول بل مختص بمفعول ما لم يسم فاعله للفعل بان يكون عامله فعلا فلا بأس بعدم صدقه علي المفعول ما لم يسم فاعله لاسم المفعول بل عدم صدقه عليه واجب فان قيل اذا كان ذلك الشرط مختصا باحد القسمين فلزم في كلام المصنف قصور واجاب عنه المحشي عبد الرحمن لا نسلم القصور لان شرط القسم الآخر يعلم بالمقايسة قوله: اي الي الماضي المجهول او يفعل اي الي المضارع المجهول جواب سؤال مقدر وهو ان هذا الشرط لا يتناول مفعول ما لم يسم فاعله للثلاثي المزيد فيه ولرباعي المجرد وكذا المزيد فيه لانه لا يكون في مفعول ما لم يسم فاعله لهذه الاقسام الثلاثة من تغير فعل المعلوم الي المجهول وكذا من يفعل المعلوم وحاصل جوابه هو ان المراد من فعل المجهول الماضي المجهول مطلقاً سواء من الثلاثي المجرد او من الثلاثي المزيد او من الرباعي المجرد او المزيد فيه وكذا المراد من من يفعل المضارع المجهول مطلقا سواء كان من أي قسم من الاقسام الاربعة فهذا من قبيل تسمية الاعم باسم الاخص بان ذكر الاخص واراد الاعم ويمكن ان يجاب ان عبارة المصنف بحذف المعطوف فيكون تقدير العبارة الي فعل او يفعل او نحو هما مما هو مبني للمفعول ويكون المراد من نحوهما الماضي المجهول و المضارع المجهول من الثلاثي المزيد فيه و الرباعي مطلقاً قوله: موقع الفاعل جواب سؤالين الاول انا لا نسلم عدم وقوع المفعول الثاني من باب علمت لانه واقع بل وقوعه ضروري لان علمت يطلبه و الثاني انه لزم الخروج من البحث لان البحث انما هو في مفعول ما لم يسم فاعلـه لا في المفعول الثاني من باب علمت وحاصل جوابه انه ليس المراد نفي الوقوع مطلقاً بل المراد نفي وقوع المفعول الثاني من باب علمت مقام الفاعل بان يصير مفعول ما لم يسم فاعلـه فلم يلزم شيء من المحذور ثم المراد من الوقوع الاستعمال فيكون المعنى انه لا يستعمل المفعول الثاني من باب علمت موقع الفاعل وهذا يعم ما اذا كان الاستعمال صحيحا ولكن لم يستعمل و اذا لم يصح الاستعمال و التعميم ليس بمراد فلا بد من تأويل عدم الوقوع بعدم صحة الوقوع كما قال عبد الغفور أي لا يصح وقوعه لا انه لا يقع في الاستعمال انتهي كلامه قوله: من مفعولى باب علمت جواب سؤالين الاول ان لكمة من للتبعيض فلا تدخل الا علي المتعدد وليس هاهنا تعدد لان باب علمت شيء واحد والثاني ان ما قبل من يكون جزء من مدخول من والمفعول الثاني ليس جزء من باب علمت فلا يصح استعمال كلمة من هاهنا وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ مفعول فيكون التقدير من مفعولي باب علمت و لا شك ان مفعولي تثنية مفعول كان في الاصل مفعولين حذف منه النون لاجل الاضافة فيكون مدخول من متعدداً وأيضا أن المفعول الثاني جزء من المفعولين قوله: اسناداً تاماً قال تا شكندي هذا جواب عن اعتراض بأنه يجوز أن يكون الشيء الواحد مسنداً و مسند اليه نحو اعجبني ضرب زيد فان ضرب مسند إلى زيد و مسند إليه لاعجبني فاجاب الشارح بقوله إسناداً

تاماً وحاصل جوابه هو أن المراد من كل واحد من الاسنادين هو الاسناد التام و اسناد اعجبني الي ضرب زيد وان كان تاما لكن اسناد الضرب الي زيد ليس بتام لانه اضافة ولكن هاهنا بحث في الاعتراض و الجواب اما في الاعتراض فلان الاسناد عبارة عن نسبة احدى الكلمتين الي الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ففي قوله اعجبني ضرب زيد اسناد واحد وهوو اسناد اعجبني الي ضرب زيد و اما ضرب زيد فهي اضافة وليس باسناد فليس فيه شيء واحد مسندا و مسندا اليه واما في الجواب فلان التمام مأخوذ في مفهوم الاسناد فتقيد الاسناد بالتمام مستدرك و الجواب هو ان هذا الاعتراض و الجواب مبنيان علي حمل الإسناد علي مطلق النسبة وهي موجودة في ضرب زيد و كذا لا يكون قيد التمام مستدركا قوله: بلا لام جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم ضرب للتأديب فان قوله للتاديب مفعول له اقيم مقام الفاعل وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المفعول له هو مطلق المفعول له سواء كان باللام او بحذف اللام و ماذكرته هو المفعول له بذكر اللام قوله: لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه لفات النصب و الاشعار بخلاف الخ هذا بيان الفرق بين المفعول له بحذف اللام و المفعول له بذكر اللام وحاصله ان النصب في الاول مشعر بكونه علة للفعل فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فيفوت الاشعار وفي القسم الثاني المشعر بالعلية هو اللام فاذا اقيم مقام الفاعل لا يفوت الاشعار فان قيل ان ذكر الاشعار بعد النصب مستدرك لان المشعر هو النصب فاذا فات النصب فات الاشعار ايضا فلا حاجة الي ذكره قلنا ان ذكر الاشعار بعد النصب انما هو بطريق التفسير بانه تفسير للنصب فيكون من قبيل عطف التفسير و الاحتياج الي هذا التفسير انما هو للتنبيه علي ان المشعر بالعلية هو النصب فقط لا غير قوله: أي كل من المفعول له و المفعول معه كذلك دفع وهم من يتوهم ان قوله كذلك خبر عن الاخير فقط وهو قوله المفعول له فدفع بان كذلك خبر لكل واحد منهما لا لاحدهما فقط قوله: أي كالمفعول الثاني و الثالث جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة و المشار اليه فان كذلك اسم الاشارة للمفرد و المشار اليه هاهنا شيئان الاول المفعول الثاني من باب علمت و الثاني المفعول الثالث من باب اعلمت وحاصل جوابه هو ان الاشارة بلفظ كذلك ليس الي المفعول الثاني والمفعول الثالث بل الاشارة الي المفعول فقط بدون قيد ثاني و الثالث ثم هو يصدق علي الثاني و الثالث فطابق اسم الاشارة المشار اليه قوله: في انهما لا يقعان موقع الفاعل جواب سؤال مقدر وهو لا نسلم ان المفعول له و المفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت بل بينهما مغايرة كما لا يخفي لان كل واحد مفهوم عليحدة مغاير عن مفهوم الآخر وحاصل جوابه هو ان التشبيه ليس في النفس والذات بل في عدم الوقوع موقع الفاعل و لا شك ان التشبيه فيه ثابت قوله: في الكلام دفع وهم من يتوهم ان المراد من وجود المفعول به هو وجوده في الخارج فلزم الخروج عن البحث لان البحث في الالفاظ وهي توجد في

الكلام وحاصل الدفع هو ان المراد من وجوده ليس وجوده في الخارج بل المراد منه وجوده في الكلام قوله: مع غيره من المفاعيل جوا ب سؤال مقدر وهو لا نسلم الترتيب بعد تقدير تلك العبارة ايضا لان المفعول اذا وجد مع المفعول له و المفعول معه يكون القائم مقام الفاعل المفعول لا هما فلم يوجد الاشتراك في صحة الوقوع فلا يكون الجزاء مرتبا لعدم وجود الاشتراك وحاصل جوابه انه ليس المراد من المفاعيل مطلق المفاعيل بل المراد لمفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل و اذا كان المراد هذه ثبت الاشتراك في صحة الوقوع فيترتب عليه الجزاء قوله: مفعول مطلق المقصود منه رفع الايهام فان المفعول المطلق لما كان علي ثلاثة اقسام ولم يعلم ان قوله ضربا من قبيل أي قسم من الاقسام الثلاثة للمفعول المطلق فلرفع ذلك الايهام قال مفعول المطلق للنوع قوله: باعتبار الصفة جواب سؤال مقدر وهو انه لا يصح ان يكون ضربا مفعولا مطلقا لانه ما يكون الفاء منه مكسورة و في آخره تاء مثل جلسة بكسر الفاء و ضربا ليس كذلك وحاصل جوابه ان المفعول المطلق للنوع قد يكون باعتبار الصيغة وهو ان يكون عل يوزن فعلة بكسر الفاء وقد يكون للنوع باعتبار الصفة وهاهنا المفعول المطلق للنوع ولكن باعتبار صفته وهو شديدا لان الضرب الشديد نوع من الضرب قوله: وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه جواب سؤال مقدر وهو ان المقصود هاهنا ايراد مثال المفعول المطلق وهو يحصل بايراد قوله ضربا فما الفائدة في ايراد وصفه وهو شديدا وحاصل جوابه هو ان الفائدة في ايراد هذا الوصف التنبيه علي ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة في قيامه مقام الفاعل لان الفعل يدل علي المصدر الخالي عن الوصف فلابد في المصدر ان يكون محل الفائدة حين قيامه مقام الفاعل لان الفاعل محل الفائدة فلابد ان يكون الامر الذي يقوم مقامه ايضا محل الفائدة والمصدر انما يكون محل الفائدة اذا ذكر مع وصفه قوله: جار ومجرور جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر قوله في داره بعد قوله امام الامير تكرار لان في داره ظرف مكان وقد مر مثال بقوله امام الامير وحاصل جوابه لانسلم لزوم التكرار لان في داره لحاظين لحاظ كونه ظرف مكان و لحاظ كونه جارا ومجرور و ذكره هاهنا لو كان بلحاظ كونه ظرف مكان للزم التكرار وليس كذلك بل ذكره انما هو بلحاظ كونه جارا ومجرورا فلا يلزم الاستدراك فيكون الاول ظرف مكان والثاني الجار والمجرور قوله: شبيه بالمفاعيل جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان ذكر قوله في داره بلحاظ كونه جارا ومجرورا لزم الخروج من البحث لان البحث في المفاعيل والمفعول انا يكون الظرف لا الجار و المجرور وحاصل جوابه هو ان في داره شبيه بالمفاعيل في كونه فضلة فكان كالمفعول فلا يلزم الخروج عن البحث فان قيل لا يصح تشبيه الجار و المجرور بالمفاعيل لانه عين المفعول عند المصنف لا انه شبيه بالمفاعيل اجاب عنه عبد الغفور بان المراد من المفاعيل هي التي تكون بلا واسطة حرف الجر و الجار و المجرور وان كان مفعولا ولكن بواسطة حرف الجار فصح التشبيه قوله: أي وان لم يوجد

في الكلام المفعول به دفع وهم من يتوهم ان يكن فعل من افعال الناقصة ويقتضي الاسم والخبر والضمير المستكن فيه الراجع الي المفعول به اسم يكن وخبره ليس بموجود فلزم وجود الفعل الناقص بدون الخبر فلم يكن جملة فلا يصح ان يكون شرطا لان الشرط يكون جملة وحاصل الدفع ان يكن فعل تام بمعني يوجد و الضمير المستكن فيه يكون فاعلاً له ولا يقتضي الخبر قوله: أي جميع ما سوى المفعول به جواب سؤال مقدر وهو ان في كلام المصنف تدافع وتناقض من وجهين الاول فلان قوله فالجميع سواء يدخل فيه المفعول به ايضا فيعلم من قوله وان لم يكن عدم المفعول به ويعلم من قوله فالجميع سواء مساواته مع الغير من المفاعيل وحاصل جوابه هو ان التدافع من وجهين انما كان واردا لو كان المراد من الجميع جميع المفاعيل التي يكون المفعول به داخلاً فيها وليس الامر كذلك بل المراد من الجميع هو ماسوى المفعول به من المفاعيل وذكر عبد الغفور هاهنا اعتراضاً وجوابا حاصل الاعتراض هو انه ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة أي الجار والمجرور متعينا لان يقع مقام الفاعل ولم يكن مساويا مع المفاعيل الاخر لانه مفعول به ولكن بواسطة حرف الجر وحاصل جوابه هو ان صورته لما كانت منافية لحالة الفاعل وهو الرفع فمنعته عن ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله: في جواز وقوعها موقع الفاعل جواب سؤال مقدر وهو ان الجزاء وهو قوله فالجميع سواء لا يترتب علي الشرط وهو قوله وان لم يكن لانه علي تقدير وجود المفعول به مع غيره من المفاعيل ايضاً يكون جميع ما سوى المفعول به سواء في عدم وقوعها موقع الفاعل لانه يكون الواقع موقع الفاعل حينئذ المفعول به وحاصل جوابه هو ان المراد من الاستواء هو الاستواء في جواز وقوعها موقع الفاعل ولا شك ان هذا يترتب علي الشرط وهو قوله وان لم يكن و الاستواء في وقت وجود المفعول به فهو في عدم جواز وقوعها موقع الفاعل كذا في حاشية عبد الغفور قوله: أي الفعل المتعدي الي مفعولين ثانيهما غير الاول دفع وهم من يتوهم بان المراد من باب اعطيت يكون الباب الصرفي الي الماضي و المضارع واسم الفاعل وغير هما من الاسماء المشتقة من هذه المادة فلا يتناول هذا الحكم مثل كسوت و امثاله مع ان جريان هذا الحكم مسلم الثبوت فيهما فلا يصح تخصيصه باعطيت وحاصل الدفع ان المراد من باب اعطيت لسي الباب الصرفي بل المراد منه الامر العام وهو الفعل المتعدي الي المفعولين ثانيهما غير الاول فهذا شامل لكسوت و امثاله ايضا ويمكن ان يكون جواب سؤال مقدر وهو ان يكون المراد من باب اعطيت امثال اعطيت لان المقصود يكون المضاف و المضاف اليه يكون خارجا وحاصل جوابه هو ان المراد من باب اعطيت ليس المعنى الاضافي بل المراد منه الامر الكلي الشامل لاعطيت وامثاله فيعلم حال اعطيت ايضاً قوله: بان يقام مقام الفاعل جواب سؤالين الاول هو انا لانسلم ان المفعول الاول لباب اعطيت اولي من المفعول الثاني له لان كليهما مستوفيان في اقتضاء اعطيت لان اعطيت كما يقتضي المفعول الاول فكذلك يقتضي المفعول الثاني ايضاً والثاني انه يلزم خروج عن

البحث لان البحث في مفعول مالم يسم فاعل لا في مفعولي اعطيت وحاصل جوابه ان المراد من الاولية هي الاولولية في القيام مقام الفاعل لا في اقتضاء اعطيت وكذا يصير المفعول بعد القيام مقام الفاعل مفعول مالم يسم فاعله فلا يلزم الخروج عن البحث قوله: لان فيه معني الفاعلية بالنسبة الي الخ بيان لوجه اولوية المفعول الاول لباب اعطيت من المفعول الثاني قوله: وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول جواب سؤال مقدر وهو ان الاولوية منقوضة بقولنا اعطي زيد عمروا برفع زيد و نصب عمروا فان في هذا المثال قيام المفعول الاول ليس باولي من الثاني بل واجب لدفع الالتباس لانه لو اقيم المفعول الثاني مقام الفاعل لكان مقدما علي المفعول الاول فلايعلم حينئذ انه مفعول اول او مفعول ثان لان كل واحد منهما يصلح لان يكون مفعولاً اولاً فلدفعً التباس المفعول الثاني بالاول لا يقام الثاني مقام الفاعل وحاصل جوابه هو انه ليس المرد الاولوية بطريق الاطلاق سواء كان عند الامن من الالتباس وعدمه بل المراد من الاولوية عند الامن من اللبس واما عند عدم الامن من اللبس فليس قيام الاول اولى بل واجب قوله: ومنها المبتداء و الخبر وفي بعض النسخ ومنه فالضمير علي النسخة الاولى راجع الي المرفوعات مع ان المعرف هو المرفوع ووجه ارجاعه الي لفظ المرفوعات هو انه لما بعد الزمان بين المرجع و الضمير لوقوع الفصل الكثير بينهما و ذلك مورثا للغفلة عن المرجع الضمني وهو المرفوع ارجعه الي المرجع الصريحي وهو لفظ المرفوعات وعلي النسخة الثانية يكون الضمير راجعا الي المرفوع ووجه ارجاعه اليه ظاهر لانه معرف قوله: يعني من جملة المرفوعات هذا بيان مرجع قوله منها علي النسخة الاولى قوله: او من جملة المرفوع هذا بيان مرجع قوله منه علي النسخة الثانية وزيادة لفظ جملة في تفسير النسخة الثانية انما هو لدفع سؤال مقدر وهو ان ايراد كلمة من في قوله ومنه لا يصح لان هذه للتبعيض فهي لا تدخل الا علي المتعدد وليس هاهنا تعدد لان المدخول ضمير الواحد الراجع الي المرفوعات وحاصل جوابه هو ان في كلام المصنف حذف مضاف وهو لفظ جملة وهو متعدد فيصح دخول كلمة من عليه فان قيل ازدياد لفظ الجملة في تفسير قوله منها لا يصح لان من هاهنا دخل علي المتعدد لان ضمير المؤنث راجع الي المرفوعات فيكون المدخول متعدداً قلنا ذلك انما هو ليكون عبارة المصنف علي وفق عبارة الفصحاء فانهم يأتون بالاجمال اولاً ثم يأتون بتفصيله ثانيا ولا شك ان في لفظ الجملة اجمال وفي لفظ المرفوعات الذي هو مرجع ضمير منها تفصيل قوله: جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه بان جمع المصنف المبتداء والخبر في فصل واحد فان منها بمنزلة الفصل لاواحد مع ان كل واحد منهما مرفوع عليحدة وحاصل جوابه هو انما جمعهما في فصل واحد لوجود التلازم بينهما فان المبتداء لا يكون بلا خبر وكذا الخبر لا يكون بلا مبتداء فاذا وجد المبتداء لا بد ان يكون الخبر ايضا موجوداً هناك و بالعكس قوله: علي ما هو الاصل فيهما جواب سؤال مقدر وارد علي الجواب المذكور.

هو ان الملازمة وان كانت موجودة بين القسم الاول للمبتداء وبين الخبر ولكنها ليست بموجودة بين القسم الثاني من المبتداء و بين الخبر فان القسم الثاني من المبتداء يكون بلا خبر مثل اقائم زيد فان قائم قسم ثان للمبتداء وليس له خبر لان زيد المذكور بعده فاعل قائم نائب مناب الخبر وليس بخبر وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من وجود الملازمة هو وجود ها بين مطلق المبتداء وبين الخبر بل المرد ان بينهما ملازمة علي ما هو الاصل في المبتداء والخبر فان الاصل في المبتداء هو ان يكون مسند اليه وهو القسم الاول و الاصل في الخبر ان يكون مسندا واما القسم الثاني من المبتداء وهو ان يكون مسندا فليس باصل بل يصار اليه لاجل الضرورة كما قال عبد الغفور قوله: واشتركهما في العامل المعنوي هذا هو الجواب الثاني عن اصل الاعتراض وحاصله هو انه انما جمع المبتداء والخبر في الفصل الواحد لانهما شريكان في العامل المعنوي فان عاملهما معنوي وهو الابتداء وهو عبارة عن تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد أي اسناده الي شيء او اسناد الشيء اليه قوله: لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المبتداء ليس بجامع لخروج المبتداء في قوله تعالى تصوموا خير لكم فان قوله تصوموا مبتداء مع انه لا يصدق عليه تعريف المبتداء لانه يس باسم وحاصل جوابه ان الاسم في تعريف المبتداء اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ولا شك ان تصوموا وان لم يكن اسما صريحا لكنه اسم تقديرا لانه دخل عليه ان الناصبة وهي تجعل المضارع بتاويل المصدر فيصير التقدير صيامكم خير لكم فان قيل لا نسلم ان هاهنا اسما تقديرا لان معنى التقدير هو ان يكون الاسم مقدرا لا مذكورا وليس الامر كذلك اجاب عنه عبد الغفور بان المراد من التقدير في كلام الشارح هو التاويل يعني انه اسم تأويلا ولا شك ان تصوموا لاجل دخول ان الناصبة صار في تأويل الاسم وهو المصدر قوله: أي الذي لم يوجد فيه جواب سؤال مقدر وهو ان التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجود ها فيكون المعنى ان المبتداء كان مدخول العوامل اولا ثم جرد عنها مع انهلم يوجد فيه عامل لفظي فتوصيف المبتداء بالتجريد عن العوامل الفظية لا يصح وحاصل جوابه هو ان المراد من التجرد هو عدم الوجدان ولا شك ان عدم الوجدان لا يقتضي سبق الوجود فان قيل اذا كان المراد من التجريد عدم الوجدان فلم عبر عن عدم الوجدان بالتجريد ولم يذكر اولاً عدم الوجدان قلنا انما ذكر التجريد مكان عدم الوجدان للاشارة الي ان اللائق مع المعربات هو وجود العامل الفظي فيها فاذا لم يوجد فكانه كان موجودا ثم جرد قوله: عامل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المبتداء ليس بمانع عن دخول الغير لصدقه علي زيد في ان زيداً قائم لان زيداً مجرد عن العوامل لان الموجود فيه ان وهو عامل لا عوامل وحاصل جوابه هو ان العوامل جمع دخل عليه اللام و اللام اذا دخل علي الجمع يبطل جمعيته ويكون المراد منه الجنس فيكون المراد من العوامل جنس العامل ويصدق علي الواحد و الكثير لا يصدق التعريف علي زيدا في ان زيدا قائم لعدم تجرد

عن جنس العامل لوجوده وهو ان فالمعترض حمل السلب المفهوم من قول المصنف المجرد عن العوامل اللفظية علي سلب العموم نظرا الي صيغته الجمع و المجيب حمله علي عموم السلب نظرا الي ابطال اللام جمعيته الجمع قوله: لفظي جوا ب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من العوامل العامل فلا يصح توصيفه بلفظية لانه توصيف المذكر بالمؤنث وذلك باطل وحاصل جوابه هو انه لما كان العوامل بمعنى عامل كان لفظية بمعنى لفظي وهو مذكر فصار من قبيل توصيف المذكر بالمذكر .قوله: اصلا هذا رد علي الشارح الهندي فانه اعترض اولا بان تعريف المبتداء ليس بجامع لافراده لخروج بحسبك درهم فان حسبك مبتداء وليس بمجرد عن العوامل اللفظية لدخول العامل اللفظي عليه وهو الباء ثم اجاب الشارح الهندي ثانيا عن ذلك الاعتراض بان المراد من الوامل اللفظية ليس مطلق الوامل اللفظية بل المراد منها نواسخ المبتداء والخبر كالافعال الناقصة والحروف المشبهة بليس وما ولا المشبهتين بليس و الباء وليس من نواسخ المبتداء والخبر فيصدق التعريف علي حسبك في بحسبك درهم فرد الشارح علي الشارح الهندي بان الميتداء عبارة عن الاسم المجرد عن العوامل اللفظية سواء كانت تلك العوامل نواسخ المبتداء اولا واما ارادة نواسخ المبتداء و الخبر فلا يسبق اليها الذهن فمعنى قول الشارح اصلاً هو ان المبتداء لا يوجد فيه عامل لفظي اصلاً سواء كان من نواسخ المبتداء اولا فبقي اعتراضٍ بحسبك درهم فاجاب عنه الشارح بقوله: وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وحاصل جوابه هو ان المراد من العامل اللفظي ليس مطلق اللفظي سواء كان مؤثرا في المعنى اولا بل المراد منه هو ما يكون مؤثراً في المعنى فلا يخرج عن التعريف بحسبك درهم لان الباء وان كان مؤثرا في اللفظ لكنه غير مؤثر في المعنى لكونها زائدة قوله: سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقريشي جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من الصفة المشتقي فيخرج عن التعريف قريش في قولك أقريشي انت فانه مبتداء وليس بصفة لانه غير مشتقي وحاصل جوابه هو ان المراد هاهنا من الصفة ليس المشتقي فقط بل المراد منه اعم من ان يكون مشتقيا او جارية مجراها وقريشي جاري مجرى المشتقي لانه في قوة منسوب الي قريش ولا شك ان لفظ منسوب صيغة اسم مفعول مشتق قوله: وما ومن يرد عليه ان ابتدائية الصفة يصح في صورة حرف النفي والف الاستفهام لانهما لا يصلحان للابتدا فماالحاجة الي جعل الصفة مبتداء و اجاب عنه عصام الدين بان ابتدائية ما ومن ليس مطلقاً بل اذا كان من وما مفعولين للصفة ولا شك انهما لا يصلحان للابتداء لكونهما مفعولين فلابد ان يكون المبتداء هي الصفة قوله: مع قبح ووجه القبح هو ان الاعتماد ليس بشرط للعمل عند سيبويه لكنه اولي ولا شك ان بفوات الاولي يلزم القبح قوله: يرى ذلك ووجه الحسن هو ان الاعتماد كما هو ليس بشرط للعمل عند الاخفش كذلك ليس باولي فبفواته لا يلزم القبح فيكون حسناً قوله: وعليه قول الشاعر وقد اخطاء صاحب الباسولي حيث قال اي علي كل واحد منهما اي

من قول السيبويه وقول الاخفش بل ذلك علي قول الاخفش فقط دون السيبويه لان عند السيبويه يكون الجواز علي القبح والشاعر الفصيح لا يختار ما هو القبيح قوله: ولو جعل خير خبرا عن الحسن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله جواب سؤال مقدر وهو انه لا يجوز ان يكون نحن مبتداء وخير خبره فلا يصح الاستدلال به وحاصل جوابه.لو كان كذلك للزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله باجنبي وهو المبتداء وذلك غير جائز لان اسم التفضيل ضعيف العمل انما يعمل عند الوصل ولا يعمل عند وجود الفصل قوله: بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء جواب سؤال مقدر وهو انه لا فرق بين المبتداء والفاعل لان كل واحد منهما مسند اليه لتلك الصفة فكما يجوز الفصل بالفاعل فينبغي ان يجوز الفصل بالمبتداء ايضا وحاصل جوابه هو ان كل واحد من المبتداء والفاعل وان كان مسندا اليه لتلك الصفة ولكن مع ذلك بينهما فرق وهو ان الفاعل لا يكون اجنبيا لكونه كالجزء فلا يكون اجنبيا وبناء علي هذا التقرير صار قوله لكونه كالجزء دليلا لعدم كون الفاعل اجنبيا فيكون المبتداء اجنبيا لعدم كونه جزء وحل هذه العبارة تقرير آخر وهو ان نفي الاجنبية فهم من قوله بخلاف ما لو كان فاعلا ووجه الفهم هو ان الشيء اذا كان فاعلا لشيء آخر كان من معمولاته ومعمول الشيء لا يكون اجنبيا واما قوله لكونه كالجزء لانه اذا كان فاعلا فيكون معمولا فلا يكون اجنبيا ووجه الاندفاعهو ان قوهل لكونه كالجزء ليس دليلا لنفي الاجنبية عن الفاعل بل ذلك دليل لنفي كون الفاعل فاصلا اصلا فيثبت منه نفي كونه فاصلا اجنبيا بالطريق الاولى وحمل عبارة الشارح علي التقرير الثاني خال عن الخدشة قوله: او ما يجري مجراه وهو اضمير المنفصل جواب سؤال مقدر وهو ان التعريف لا يكون جامعا لافراده لخروج راغب في قوله تعالى [أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم] فان راغب قسم ثان من المبتداء وليس برافع لاسم ظاهر بل رافع بالرفع المحلي للضمير المنفصل وهو انت وحاصل جوابه ان الاسم الظاهر المراد منه اعم من ان يكون اسما ظاهرا حقيقة او يكون جاريا مجراه مثل الضمير المنفصل فانه جاري مجرى الاسم الظاهر في عدم الاحتياج الي كلمة اخرى في التلفظ فكما ان الاسم الظاهر لا يحتاج في التلفظ الي كلمة اخرى بل يكون مستقلا في التلفظ فكذلك الضمير المنفصل لا يحتاج في التلفظ الي كلمة اخرى بل يكون مستقلا في التلفظ بخلاف الضمير المتصل فانه يحتاج في التلفظ الي كلمة اخرى فلا يكون جاريا مجرى الظاهر واذا كان الاسم الظاهر اعم يصدق التعريف علي راغب في تلك الآية قوله: ولم يجز تثنيته وانما لا يجوز لان الفعل وشبه الفعل اذا اسند الي الظاهر وحدا ابدا لوجهين الاول هو انهما لو ثنيا او جمعا للزم اسناد مرتين مرة الي الظاهر ومرة الي الضمير وذلك باطل والثاني هو ان جعل الفعل وشبهه تثنية وجمعا انما هو لبيان حال الفاعل فاذا كان الفاعل اسما ظاهرا حاله من لفظه فلا حاجة الي تثنية الفعل وشبهه حينئذ قوله: الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير المستكن في طابقت لا يخلو اما ان يكون

راجعاً الي الصفة مطلقاً اي سواء كان معهما هذه القيود المذكورة من وقوعها بعد حرف النفي او الف الاستفهام ورفعها للظاهر او يكون راجعا الي الصفة مع القيود المذكورة و كلاهما باطلان اما الاول فلانه ينبغي حينئذ ان يصح كون قائم مبتداء في قائم زيد مع انه متعين لان يكون خبراً واما الثاني فلان الصفة اذا كانت مع القيود فالبعض من تلك القيود هو كونها رافعة للاسم الظاهر واذا كانت رافعة للاسم الظاهر كان الاسم الظاهر معمولاً لها فكيف يصح قوله جاز الامران بل وجب حينئذ ان تكون الصفة مبتداء ويكون ما بعده فاعلاً لها قائما مقام الخبر وحاصل جوابه ان الضمير راجع الي الصفة مع القيود المذكورة ولكن ما سوى قيد كونها رافعة للاسم الظاهر فلا شك انه يصح حينئذ قوله جاز الامران قوله: خبر ليس الا اعلم ان الضمير في ليس راجع الي الصفة فذلك اسم ليس و خبره محذوف وهو لفظ خبراً فيكون التقدير ليس الصفة الا خبراً وجاز حذف المستثنى للتخفيف فان قيل انه لما كان الضمير في ليس راجعاً الي الصفة ينبغي ان يقول ليست بالتانيث قلنا تذكير الضمير بناء علي ان الخبر مذكر لان الضمير اذا دار بين الخبر والمرجع فرعاية الخبر اولى وخبر ليس مذكر وقد اخطاء صاحب باسولي حيث قال تقديره ليس شيء الا خبراً فان الكلام في الصفة لا في مطلق الشي وهو قد ارجع الضمير الي مطلق الشيء قوله: مقدماً عليه وانما يكون الخبر مقدماً علي المبتداء في هذه الصورة لان الخبر متضمن ما يقتضي الصدارة وهو حرف النفي او حرف الاستفهام قوله: ويجوز فيه الامران كلاهما مستويان في مخالفة الاصل اذ ابتدائية الصفة توجب وقوع مسند به مبتداء وذلك خلاف الاصل لان الاصل في المبتداء ان يكون مسنداً اليه وخبريتها توجب تقديم الخبر علي المبتداء وهو ايضاً خلاف الاصل لان الاصل في المبتداء التقديم وفي الخبر التأخير قوله: اي هو الاسم المجرد جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الخبر غير مانع عن دخول الغير لدخول يضرب في يضرب زيد فانه ليس بخبر ويصدق عليه انه مجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة وحاصل جوابه هو ان في كلام المصنف تقدير الموصوف وهو الاسم فيكون التقدير الاسم المجرد فلا يصدق التعريف علي يضرب لانه ليس باسم وبتقدير الاسم وان كان يخرج عن التعريف الخبر الجملة ولكن لا بأس بخروجه بل التزمنا خروجه لان هذا التعريف ليس لمطلق الخبر سواء كان مفردا او جملة بل هو للخبر المفرد لان المصنف ذكر احكام الخبر الجملة عليحدة فيما بعد ومن هاهنا علمت خطاء المحشي حيث عمم الاسم الي الحقيقي و الحكمي بان الاسم اعم ن ان يكون حقيقة او حكماً ليدخل في تعريف الخبر خبر الجملة ووجه الخطاء هو اه اذا عمم الاسم من الحقيقي و الحكمي فحينئذ لا يدفع اعتراض يضرب في يضرب زيد لانه ايضا اسم حكماً قوله: لان الكلام في مرفوعات الاسم جواب سؤال مقدر هو ان التقدير خلاف الاصل فلا بد له من قرينة فما هي وحاصل جوابه هو ان القرينة موجودة وهي مقام البحث فان البحث والكلام في مرفوعات الاسم فيكون الاسم مقسما لتلك المرفوعات

ولاشك ان المقسم يكون معتبراً في مفهومات الاقسام قوله: اي ما يوقع به الاسناد جواب سؤال مقدر وهو ان المسند مأخوذ من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الي ايراد حرف الجر لتعديته في قوله به وايضا ان لفظ المسند صيغة اسم المفعول ففيه ضمير مستكن وهو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الي الاسم المجرد فيكون ذكر قوله به لغوا وايضا صلة الاسناد انما تكون كلمة الي لا كلمة الباة فايراد الباة في صلة المسند لا يجوز وحاصل جوابه هو ان الاسناد هاهنا متضمن للوقوع ولاشك ان الوقوع لازمي فيكون في تعديته حاجة الي ايراد الحرف وكذا ليس في يوقع ضميرا حتى يكون مفعول ما لم يسم فاعله ليكون مفعول ما لم يسم فاعله هو الجار و المجرور فلا يكون ذكره لغوا وكذا كلمة الباء تصح ان تقع صلة للوقوع ويفهم من ذلك الاعتراض والجواب ان لفظ مسند باعتبار تضمن الايقاع مسند الي الجار والمجرور وهو قوله به ولكن اذا تاملت في كلام الشارح يظهر لك ان الام ليس كذلك بل مراد الشارح ان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المسند هو ضمير مصدره وهو الاسناد فيكون من قبيل قول الشاعر وقد حيل بين العير فالاعتراض والجواب علي طريق المذكور اولا كما ذكره بعض الشروح لا يكاد ان يصحا بل الحق هو ان طريق الاعتراض والجواب هكذا بان المعترض يقول ان المسند صيغة اسم مفعول ويه ضمير مستكن راجع الي الاسم المجرد فهو مفعول ما لم يسم فاعله لذلك اسم المفعول وان الضمير في قوله به ايضا راجع الي الاسم المجرد والباء للسببية فيلزم من ذلك سببية الشيء لنفسه لانه يصير المعنى حينئذ هكذا بان الخبر عبارة عن الاسم المجرد بان يكون مسنداً الي الغير بسبب نفسه وحاصل جوابه هو لا نسلم ان الضمير في المسند راجع الي الاسم المجرد بل ذلك راجع الي المصدر المسند وهو الاسناد فيكون السبب الاسم المجرد والمسبب هو وقوع الاسناد ولا شك ان الاسناد انما يوقع ويوجد بسبب الاسم المجرد لان الاسناد نسبة والاسم المجرد احد الطرفين لتلك النسبة ولاشك ان وجود النسبة انما بوجود الطرفين قوله: وعلي التقديرين يخرج جواب سؤال مقدر ورد علي التوجهين الأخيرين لا علي التوجيه الاول وحاصله ان القسم الثاني من المبتداء لما خرج عن تعريف الخبر بقوله المسند به كان قيد المغايرة للصفة المذكورة مستدركاً لان فائدة هذا القيد ليس الا اخراج القسم الثاني للمبتداء عن تعريف الخبر وحاصل جوابه هو انه لا يلزم الاستدراك لان قوله المغايرة للصفة المذكورة تاكيد لقوله المسند به والتاكيد لا يعد من قبيل الاستدراك ولكن المراد من التاكيد المعنى اللغوي وهو التقوية فانه يقوي قوله المسند به في اخراج القسم الثاني للمبتداء وليس المراد منه التاكيد الاصطلاحي لانه علي قسمين لفظي ومعنوي والاول انما يكون بتكرير اللفظ الاول والثاني يكون بالفاظ معدودة محصورة قوله: واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المبتداء والخبر اسمين مجردين عن العوامل اللفظية فاي شيء عامل فيهما وحاصل جوابه هو ان العامل فيهما معنوى وهو الابتداء او

يقال في تقرير الاعتراض بان المبتداء والخبر لما كان اسمين مجردين عن العوامل اللفظية فيلزم حينئذ وجود الاثر بدون المؤثر فان الاعراب وهو الرفع فيهما اثر فلا بد له من مؤثر وحاصل جوابه هو ان في المبتداء والخبر انما انتفي العامل اللفظي هو خاص وانتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام فالعامل فيهما موجود وهو العامل المعنوى اي الابتداء فلا يلزم وجود الاثر بدون المؤثر او يقال في تقرير الاعتراض بان تعريف المبتداء والخبر ليس بجامع لافراده لخروج زيد قائم فان الاول مبتداء والثاني خبر مع انهما ليسا بمجردين عن العوامل اللفظية لان المبتداء عامل في الخبر والخبر عامل في المبتداء وحاصل جوابه هو ان كلام الماتن مبني علي مذهب البصريين وعندهم ليس احدهما عامل في الاخر بل العامل فيهما معنوي وهو الابتداء فيكون المبتداء والخبر في زيد قائم مجردان عن العوامل اللفظية قوله: اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية قوله: جواب سؤال مقدر وهو ان العامل فيهما لما كان الابتداء فهو موجود في المبتداء فقط دون الخبر فيكون عاملاً في المبتداء فقط دون الخبر وايضا الابتداء لفظ فيكون العامل لفظياً وحاصل جوابه هو ان المراد من الابتداء ليس لفظه بل المراد معناه وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية وهو موجود في كليهما وانما عبروا عن التجريد بالابتداء لان المبتداء والخبر لما كانا مجردين عن العوامل اللفظية كان الابتداء و الشروع عليهما واعترض عليه عبد الغفور بان التجريد امر عدمي لانه عبارة عن عدم وجود العوامل اللفظية فلا يكون مؤثرا والعامل هو المؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً او تقديراً ثم اجاب عنه بان العوامل النحوية في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة قوله: ليسند الي شيء او يسند اليه شيء جواب سؤال مقدر وهو ان التجريد موجود فيالاسماء المعدودة ايضا مثل زيد وعمرو و بكر وغير ذلك فينبغي ان تكون مرفوعة والا لزم وجود المؤثر بدون الاثر وذلك باطل وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من التجريد مطلقه بل المراد منه هو التجريد الخاص وهوو ان يكون لاسناد الاسم المجرد الي شيء آخر كما في الخبر والقسم الثاني من المبتداء او يكون لاسناد اسم آخر الي ذلك الاسم المجرد كما في القسم الاول للمبتداء قوله: رافع لهما ووجه كونه رافعا لهما لا ناصباً وجاراً لانهم وجدوهما مرفوعين بدون العامل اللفظي ففرضوا لهما التجريد عاملاً ولم يجدو هما منصوبين او مجرورين بدون العامل اللفظي حتى يفرض لهما التجريد عامل النصب او الجر قوله: اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه جواب سؤال مقدر وهو ان الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا يجوز فينبغي ان لا يجوز قولنا قائم زيد وحاصل جوابه ان الاصل كما يأتي بمعنى القاعدة كذلك يأتي بمعنى الراجح والاولى وهاهنا ليس بمعنى القاعدة بل بمعنى الراجح والاولى ولا شك ان المخالفة من الراجح والاولى جائز فلذا جاز قولنا قائم زيد قوله: اذا لم يمنع مالع جواب سؤال مقدر وهو ان الاولوية منقوضة بقولك في الدار رجل فان تقديم في الدار ليس باولى لان الاولى هو ما

يكون التاخير فيه جائزاً ولكن التقديم يكون راجحاً وهاهنا ليس كذلك بل تقديم الخبر واجب ليصح ابتدائية رجل لانه نكرة مخصصة بتقديم الخبر وحاصل جوابه هو ان اولوية التقديم ليس مطلقاً بل هو فيما اذا لم يمنع ما نع عن التقديم واما اذا وجد المانع من التقديم فليس تقديم باولى بل لا يجوز قوله: لفظا جواب سؤال مقدر وهو لا نسلم ان تقديم المبتداء علي الخبر راجح بل تقديم المبتداء علي الخبر واجب في كل المواد لان رتبة المبتداء التقديم ورتبة الخبر التاخير فالمبتداء يكون مقدما علي الخبر رتبة بطريق الوجوب وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من التقديم هو التقديم بحسب الرتبة بل المراد هو التقديم بحسب اللفظ ولاشك ان التقديم بحسب اللفظ راجح اذا لم يمنع ما نع من التقديم قوله: والذات مقدمة علي احوالها اي طبعاً لان التقدم الطبعي عبارة عما يكون المقدم محتاجا اليه للمتاخر ولم يكن علة تامة له وهاهنا كذلك محتاج اليه لحالها لانه اذا لم توجد الذات محتاج اليه لحالها لانه اذا لم توجد الذات لا توجد احوالها فاذا كانت الذات مقدمة علي الحال طبعاً فيكون الذات مقدمة علي الحال في الوضع والذكر ايضا ليوافق الوضع الطبع قوله: اي ومن اجل ان الاصل في المبتداءِ التقديم لفظا اعلم ان عبارة الشارح بحذف المعطوف وهو قوله رتبة ووجه الضرورة الي هذا التقدير هو ان التفريع الآتي من جواز احد المثالين وعدم جواز الاخر انماهو علي تقدم المبتداء رتبة لا علي تقدمه لفظا فلا بد من ان يقال ان عبارة المصنف بحذف المعطوف والتفريع الآتي انما هو علي المعطوف دون المعطوف عليه قوله: وقد يكون المبتداء نكرة اعترض عليه الشارح الرضي المناسب ان يذكر بعد مسئلة اصالة تقديم المبتداء علي الخبر مسئلة وجوب تقديم المبتداء علي الخبر وهي قوله فيما بعد واذا كان المبتداء مشتملاً علي ما له صدر الكلام ووجه المناسبة ظاهرة لان في كلتا المسئلتين البحث عن التقديم واجيب عنه بان المصنف راعي مناسبة اخري هاهنا وهي ان كل واحد من التقديم والتعريف اصل في المبتداء فلا جل الاشتراك في الاصالة بين هذين المسئلتين اورد مسئلة التعريف بعد مسئلة التقديم قوله: وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة دفع وهم من يتوهم بان قد وان كان اذا دخل علي المضارع يكون للتقليل ولكن قد يكون لتحقيق ايضا في بعض المواد فلعله يكون هاهنا للتحقيق لا للتقليل فيكون كون المبتداء نكرة مخصصة بطريق الكثرة مع انه خلاف الواقع وحاصل الدفع ان قد ليس هاهنا للتحقيق بل للتقليل فلا يلزم خلاف الواقع قوله: انما هو الحكم علي الامور المعينة ووجه ذلك هو ان الحكم علي المجهول غير مفيد بان يقال رجل قائم لان العلم بقيام رجل ما في الدنيا حاصل لكل احد واما الخبر فالاصل فيه التنكير لانه لو كان معلوما فما الحاجة الي الحكم به فان الحكم في قولنا السماء فوقنا قبيح لان فوقية السماء علي الارض معلوم بالبداهة وايضا ان المقصود من الخبر بيان الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الي الامر الذائد وهو التعريف وايضا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة قوله: ولكنه لا يقع نكرة علي الاطلاق فيه اشارة الي ان قيد اذا تخصصت في

كلام المصنف احترازي لا اتفاقي فيه احتراز عن النكرة المحضة فانها لا تقع مبتداء قولـه: اذا بالتخصيص يقل اشتراكها اعلم ان عبارة المصنف بحذف المعطوف وهـو قولـه او يقطع اي يقطع الاشتراك بالتخصيص كما في قوله أ رجل في الدار أم امرءة فان فيه قطع الاشتراك ويمكن ان يقال ان الحكم بتقليل الاشتراك انما هو علي الاغلب فجاز التخلف في بعض المواد فحينئذ لا حاجة الي التقدير المعطوف في كلام الشارح قوله: تعالي جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ مثل مضاف الي الجملة والمضاف اليه لا يكون الا اسما فلا تصح الاضافة ولجوابه تقريرين الاول ان المضاف اليه هاهنا مقدر وهو لفظ القول ولا شك انه اسم والثاني هو سلمنا ان المضاف اليه يكون اسماً لكن الاسم اعم من ان يكـون اسمـاً حقيقة او يكون اسماً تأويلاً وهاهنا الجملة مؤلة بالاسم وهو القول فصح كونه مضافاً اليه قوله: ومثل قولك هذا بيان حاصل العطف وفيه ايضا مثل ذلك السؤال والجواب قوله: فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار هذا دليل علي وجود التخصـيص في المبتداء النكرة وهو رجل قوله: فكانه قال اي من الامرين المعلوم جواب سؤال مقدر وهو ان المعتبر في التخصيص انما هو علم المخاطب لا المتكلم لانه علم النكرة ايضـا المحضـة فالتخصيص الحاصل بعلم المتكلم ليس التخصيص المصطلح الـذي هـو معتـبر وهـو التخصيص الحاصل بعلم المخاطب ففي هذا المثال التخصيص حاصل بعلم المـتكلم فـلا يكون معتبراً فلا يكون هذا نكرة مخصصة بحسب الاصطلاح وحاصل جوابه هو ان علم المتكلم يستلزم علم المخاطب لانه اذا سأل المتكلم عن المخاطب بام المتصلة والهمزة عن تعين احد الامرين يعلم حينئذ المخاطب ان المتكلم يعلم بكون احد هما في الـدار فـيعلم المخاطب ايضا ان احدهما يكون احدهما في الدار فحصل التخصيص بعلم المخاطب فكان المبتداء نكرة مخصصة بحسب الاصطلاح قوله: كون احدهما في الدار جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ معلوم صفة لامرين وليس بينهما مطابقة لتعدد الموصوف ووحـدة الصـفة وحاصل جوابه هو ان المعلوم ليس بصفة لامرين بحاله بل هو صفة لهما بحال متعلقه وهو الكون وفي مثل هذه الصفة لا تجب المطابقة في الافراد والتثنية والجمعية قوله: فجعل رجل مبتداء وفي الدار خبره اعلم ان في هذه العبارة احتمالات ثلاثة الاول ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله لجعل هو الضمير المستكن الراجع الي كل واحد منهما وحينئذ يكون البارز في خبره ايضاً راجعاً الي كل واحد منهما فيكون علي هذا الاحتمال لفظ رجل خطاء من سهو الكاتب ويرد علي هذا الاحتمال هو ان الضمير في جعل لما كان راجعـا الي كـل واحد علم منه ان لفظ رجل وكذا لفظ امرأة كل واحد منهما مبتداء مع ان المبتداء هو رجل واما امرأة فليس بمبتداة لانه معطوف علي رجل والمعطوف علي المبتداء لا يكـون مبتداء بل يكون من التوابع كما ان المعطوف علي الفاعل لا يكون فاعلاً بل يكون مـن التوابع ولذا اعتبر الشارح قيد الاصالة في تعريف الفاعل والجواب المعطوف علي المبتداء وان لم يكن مبتداء حقيقة لكنه مبتداء حكماً والاحتمال الثاني هو ان يكون رجل فقـط

وعلي هذا الاحتمال ايضا يكون لفظ رجل خطاء من سهو الكاتب ولا يرد علـي هـذا الاحتمال الاعتراض المذكور والاحتمال الثالث هو ان لا يكون في جعل ضمير بل يكون لفظ رجل مفعول ما لم يسم فاعله لجعل فيكون الضمير المضاف في قوله خبره راجعـا الي رجل المذكور وعلي هذا التقدير لا يكون لفظ رجل خطاء وكذا لا يرد عليه الاعتراض المذكور قوله: ما احد خير منك فان قيل لا يصح جعل احد مبتداء لانه ما يكون مجـردا عن العوامل اللفظية وهو ليس بمجرد لانه دخل ما وهو عامل لفظي لان ما ولا المشبهتين بليس يعملان علم ليس وايضا يجب ان يقرء خيراً بالنصب لاجل كونه خبر كلمة ما قلنا هذا التمثيل بناء علي مذهب بني تميم فان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عنـد هـم فيكون احد مجردا عن العوامل اللفظية وكذا لا يجب نصب خير بل يجب رفعه لكونه خبر المبتداء قوله: فان النكرة فيها وقعت دليل علي وجود التخصيص في هذه النكرة قـول: فتخصصت جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كانت هذه النكرة معينة بان حصـل فيهـا التعين فلا تكون مما نحن فيه لان كلامنا في النكرات واذا حصل التعين صارت معرفـة لا نكرة لان مدار الفرق بين المعرفة والنكرة علي التعين وعدمه بوجوده ف المعرفة وعدمـه في النكرة وحاصل جوابه هو ان المراد من التعين التخصيص وقلة الشيوع ودفع الابهام لا التعين فكان مما نحن فيه قوله: فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد فيه اشارة الي ان المراد من التخصيص رفع الابهام وليس المراد منه التفرد وبهذه الاشارة اندفع ما يـرد هاهنا وهو ان بين العموم والتخصيص تضاد لان العموم عبارة عن الشمول والتخصيص عبارة عن التفرد فلما فادت النكرة هاهنا العموم فكيف افادت التخصـيص وحاصـل الدفع هو ان المراد من التخصيص ليس التفرد حتى يكون ضد العموم بل المراد منه رفـع الابهام ولا شك ان رفع الابهام يحصل بالعموم لان الابهام يرفـع باحـد الامـرين الاول الوحدت بان يكون الشيء واحداً حقيقياً والثاني بالكلية بان يراد من الشيء جميع الافراد من حيث المجموع وهاهنا لما اريد جميع الافراد من حيث المجموع ارتفع الابهام وانما يرتفع الابهام بالمجموع من حيث المجموع لان المجموع من حيث المجموع امر واحد لا تعدد فيـه قوله: وكذا كل نكرة في الاثبات فيه احتمالات ثلاثة الاول ان هـذا القـول مسـئلة مستقلة حيث يبين الشارح التخصيص في النكرة الواقعة في الاثبات بان التخصـص في هذا النكرة انما يحصل بقصد العموم واما عند عدم قصد العموم فلا يثبت فيه التخصيص بخلاف النكرة الواقعة في سياق النفي فان التخصيص حاصل فيه علي كل تقدير اي سواء قصد العموم او لم يقصد والثاني ان هذا القول جواب سؤال مقدر وهو ان التخصيص لما ثبت في النكرة الواقعة في سياق النفي ينبغي ان لا يثبت التخصيص في النكرة الواقعة في الاثبات لعدم وقوعها في سياق النفي فينبغي ان لا تقع مبتداء مع انها وقعت مبتداء في مثل تمرة خير من جرادة وحاصل جوابه هو ان حصول التخصيص ليس بمنحصر في وقـوع النكرة في سياق النفي بل يحصل التخصيص اذا قصد العموم في النكرة وقصد العموم في

النكرة الواقعة في الاثبات فيحصل التخصيص فيها فيصح ان تقع تلك النكرة مبتداء والثالث ان هذا القول دفع وهم من يتوهم بان التخصيص يحصل في النكرة الواقعة في النفي سواء قصد بها العموم او لم يقصد بها ذلك فيكون حكم النكرة الواقعة في الاثبات ايضا كذلك بان يكون التخصيص حاصلاً فيها سواء قصد بها العموم او لا وحاصل الدفع هو ان حكم النكرة الواقعة في الاثبات ليس كحكم النكرة الواقعة في النفي فان الاول يحصل فيها التخصيص اذا قصد بها العموم واما لم يقصد بها العموم فلا يحصل فيها التخصيص لعدم وجود ما يدل علي العموم فيها وهو وقوعها في سياق النفي قوله: نحو تمرة خير من جرادة وبين عبد الغفور العموم في تمرة بوجهين الاول ان الطبعية التمرية تقتضي التفضيل علي الطبعية الجرادية فيعم الحكم كل فرد بوجود الطبعية فيه والثاني وهو ان العبارة لما لم تدل علي خصوص فرد كان المناسب ان يراد جميع الافراد لئلا يلتزم الترجيح بلا مرجح وهذا قول امير المؤمنين عمر الفاروق بين فيه فدية الجراد الذي قتله المحرم في حال احرامه بان فديته ما يماثل التمرة قوله: لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل هذا هو بيان وجه التخصيص في قوله شر اهر ذا ناب بان تخصيص هذا المبتداء ليس في نفسه بل باعتبار تخصيص الفاعل قوله: لشبهه به جواب سؤال وهو ان تخصيص في الفاعل حصل بتقديم الحكم علي الفاعل ولا يتقدم هاهنا والمراد من الحكم الفعل لانه حكم علي الفاعل فانه اذا قيل ضرب رجل حصل في رجل تخصيص وهو صحة كونه محكوماً عليه بالضرب وحاصل جوابه هو انه وان لم يحصل التخصيص فيه بتقديم الحكم لانه لم يتقدم هاهنا حكم لكنه تقدم في المشبه به وهو الفاعل فالتخصيص فيه باعتبار المشبه به ولا باعتبار نفسه قوله: اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الاشر جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المبتداء في هذا المثال مشابها بالفاعل فالمشابهة في اي شيء لانه لابد من امر مشترك بين المشبه و المشبه به ويكون هو وجه المشابهة بينهما وحاصل جوابه هو ان وجه الشبه هو ان هذه الجملة الأسمية وهي شر اهر ذاناب يستعمل موضع الجملة الفعلية وهي ما اهر ذاناب الاشر قوله: وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره جواب سؤال مقدر وهو ان اي شيء يتخصص به الفاعل وحاصل جوابه هو ان تخصيصه انما بالصفة وتلك الصفة هو صحة كونه محكوماً عليه بالفعل الذي اسند ذلك الفاعل وقال صاحب غاية التحقيق ان التخصيص في هذا المبتداء ليس باعتبار المشبه به بل باعتبار نفسه لان قوله شر اهر ذاناب كان في الاصل اهر شرٌ ذا ناب فاذا قيل اهر علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالاهرار فاذا قيل شر بعد ذلك فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالاهرار وحمل الشارح الرضي هذا المثال علي ما حمله عليه صاحب غاية التحقيق حيث قال وفي نحو شر اهر ذاناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلاً والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا انتهي كلامه فلفظ شر عند صاحب غاية والشارح الرضي كان فاعلاً معنى بان كان بدلاً من الفاعل وهو الضمير المستكن في اهر

ثم بعد ذلك قدم وحمل المحرم الافندي كلام الشارح ملا جامي علي ما ذكره صاحب غاية التحقيق والشارح الرضي وبعضهم لم يحمله علي هذا بل قالوا ان مراد الشارح هو انه ليس فيه تخصيص باعتبار نفسه بل باعتبار المشبه به قوله: واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون فيه اعتراض يرد علي قوله اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الاشر وحاصله ان المعلوم مما سبق هو ان هذه الجملة الاسمية تستعمل موضع الجملة الفعلية باعتبار ان العرب يقصدون من هذه الجملة الاسمية الحصر والحال ان اداة الحصر غير موجودة فيها وفي الفعلية اداة الحصر موجودة وهو حرف النفي والا الاستثنائية فعلم ان الجملة الاسمية مستعملة موضع الجملة الفعلية ففي الجملة الاسمية نسلم وجود الحصر اذا كان نباح الكلب معتادا فانه قد يكون للخير وقد يكون للشر ففيه تعدد فيصح الحصر باخراج الخير بان يكون النباح للشر لا للخير ولكن لانسلم الحصر اذا كان النباح غير معتاد فانه لا يكون الا للشر فلا يكون فيه تعدد واذا لم يوجد التعدد لا يستقيم الحصر لان الحصر انما يكون لاخراج الغير وليس هاهنا شيء آخر غير الشر حتى يخرجه فلا يستقيم الحصر قوله: فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب هذا اشارة الي الجواب عن ذلك الاعتراض وحاصله لا نسلم عدم وجود الحصر علي تقدير كون النباح غير معتاد بل موجود لانه وان لم يوجد علي هذا التقدير الحصر الجنس لكن الحصر النوعي موجود لان للشر نوعان الاول الشر العظيم والثاني الشر الحقير فيقدر الوصف وهو عظيم للشر فيكون الحصر بالنسبة الي الشر الحقير فهذا هو الحصر النوعي واعترض علي تقدير الوصف عبد الغفور بانه لاحاجة في افادة الحصر النوعي الي تقدير وصف بل يكفي لذلك ان يقال ان التنوين في شر للتعظيم فيكون المراد من الشر الشر العظيم وجواب هذا الاعتراض يستفاد من حاشية عصام الدين وهو ان تقدير الوصف يناسب بعلم النحو لانهم يبحثون عن الالفاظ ولا شك ان تقدير الوصف تصرف لفظي واما جعل التنوين للتعظيم فهو مناسب بعلم المعاني لانهم يبحثون عن المعنى ولا شك ان جعل التنوين للتعظيم تصرف معنوى فاذا كان الامر كذلك فتقدير الوصف اولى من جعل التنوين للتعظيم قوله: لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار اعلم انه اعترض الشارح الرضي علي تخصيص المبتداء بتقديم الخبر بوجهين الاول ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فلزم الحكم علي غير المخصص لان الاختصاص يحصل حينئذ بعد الحكم فلا يصح قولهم ان الضروري في المبتداء هو ان يكون معرفة او نكرة مخصصةً لانه لزم هاهنا الحكم علي النكرة المحضة لان التخصيص يحصل بعد الحكم والوجه الثاني هو انه لو كان التخصيص الحاصل بالخبر كافياً لجاز وقوع النكرة مبتداء سواء تقدم عليها الخبر او تأخر لان الذي يحصل به التخصيص موجود في الصورتين والجواب عنهما هو انه لابد من التخصيص في المحكوم عليه عند التلفظ به لا قبل التلفظ والتخصيص يحصل بتقديم الخبر قبل ذكر المحكوم عليه فيكون التخصيص حاصلاً عند ذكر المحكوم عليه لانه

اذا حكم قبل ذكر المحكوم عليه حصل التخصيص والحكم علي المحكوم عليه انما يكون عند ذكر المحكوم عليه لا قبله فيكون الحكم علي المخصص لا علي غير المخصص فاندفع الوجه الاول ولما كان الواجب هو حصول التخصيص عند ذكر المحكوم عليه لا بعده علم انه لا يحصل التخصيص بالخبر المؤخر فاندفع الوجه الثاني ايضاً قوله: اذ اصله سلمت سلاماً عليك جواب سؤال مقدر وهو من اين علم ان السلام منسوب الي المتكلم وحاصل جوابه هو ان اصل سلام عليك سلمت سلاماً فقوله سلاماً تاكيد للسلام الذي في ضمن سلمت وهو منسوب الي المتكلم فيكون تاكيده ايضا منسوباً الي المتكلم ووجه اصالة سلمت سلاماً بان هذا اصل سلام عليك هو ان السلام مصدر والاصل في المصادر ان تكون مسبوقة بالافعال لانٖ المصدر اسم الحدث الجاري علي الفاعل والمراد من جريانه علي الفعل هو ان يكون واقعاً بعد الفعل قوله: وعدل الي الرفع لقصد الدوام والاستمرار جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان اصل سلام عليك هو سلمت سلاماً فلم عدل من الجملة الفعلية الي الجملة الاسمية بان جعلت تلك الفعلية اسمية بحذف الفعل وجعل المصدر مرفوعاً ليكون مبتداء ويكون عليك خبره وحاصل جوابه هو ان ذلك العدول انما هو لقصد الدوام والاستمرار لان المذكور يكون فيها الفعل وهو مقترن باحد الازمنة الثلاثة فتكون الجملة مقترنة باحد الازمنة الثلاثة ولا تكون المراد فيها جميع الازمنة واما الجملة الاسمية فلاجل عدم اشتمالها علي الفعل لا يكون فيها التقيد باحد الازمنة الثلاثة بل يكون فيها تعميم الازمنة قوله: فكأنه قال سلامي هذا تفريع علي قوله بالنسبة الي المتكلم يعني اذا كان سلام في سلام عليك منسوباً الي المتكلم من سلام عليك علي تقدير النصب ظاهر لوجود الفعل واما علي تقدير الرفع فليس بظاهر لان فيه اعتبار ما في حالة النصب في حالة الرفع قوله: اي سلام من قبلي عليك جواب سؤال مقدر وهو انه لما صار تقديره سلامي فلا يكون نكرة بل صار معرفة لانه مضاف الي ياء المتكلم والاضافة الي المعارف تفيد التعريف فلا يكون مما نحن فيه لان كلامنا في النكرة المخصصة لا في المعرفة وحاصل جوابه هو ان ما قال الشارح هو حاصل المعني وليس ذلك تقديره بل تقديره سلام من قبلي عليك او يقال في تقرير الجواب بانا سلمنا ان سلام مضاف الي ياء المتكلم لكن تلك الاضافة مع وجود الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو لفظ قبل فانه فاصل بينهما والاضافة لا تفيد التعريف مطلقاب بل تفيده اذا لم يكن بين المضاف والمضاف اليه وجود الفاصل واما عند وجود الفاصل فلا تفيد التعريف بل التخصيص فهاهنا ايضا تفيد التخصيص لوجود الفاصل بينهما قوله: هذا هو المشهور فيما بين النحاة اي ما ذكره المصنف من ان النكرة لا تقع مبتداء الا اذا تخصصت بوجه من وجوه التخصيص هو المشهور فيما بين النحاة اي مذهب المشهورين وغرضه الاشارة الي وقوع الاختلاف في ابتدائية النكرة هل تصح ابتداليتها بدون التخصيص ام لا فعند المشهورين لا تصح بدون التخصيص واما عند بعض المحققين فتصح بدون التخصيص قوله: مدارصحة الاخبار عن

النكرة علي الفائدة حاصل كلامه هو ان المخاطب لو كان جاهلاً بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه اي المبتداء نكرة محضة كما في قولهم كوكب انقض الساعة معناه سقط الكوكب الساعة فان انقصاص الكوكب لما كان امراً خفيا علي البعض دون البعض الاخر يحصل بهذا الاخبار الفائدة فيصح ان يقع كوكب مبتداء وان كان نكرة محضة ولو كان المخاطب عالماً بالنسبة لا يصح الاخبار مثل رجل قائم فان العلم بقيام الرجل ما في الدنيا حصل فلا يصح الاخبار وكذا اذا كان المخاطب عالماً بالنسبة لا يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة مثل زيد شيء لان العلم بشيئية زيد حاصل لكل احد قوله: التكلفات الركيكية الواهية الركيكة مأخوذة من رك يرك ركة فهو ركيك معناهُ الضعف فعلي هذا يكون قوله الواهية صفة كاشفة لقوله ركيكة لان الواهي معناه الضعيف فالتكلف في المثال الاول هو ان المعتبر التخصيص الفردي وهذا التخصيص نوعي واما التكلف في المثال الثاني فهو ان المعتبر هو التخصيص بالنسبة الي علم المخاطب والتخصيص والتخصيص انما بالنسبة الي علم المتكلم واما التكلف في المثال الثالث فلانه تعريف لا تخصيص واما التكلف في المثال الرابع فلان التخصيص في الفاعل باعتبار تقدم الحكم ولا تقدم هاهنا واما التكلف في المثال الخامس فلان التخصيص حصل فيه باعتبار ما هو خلاف الاصل وهو تقديم الخبر علي المبتداء لان الاصل تقديم المبتداء وتاخير الخبر واما التكلف في المثال السادس فلان فيه اعادة كون المعنى في حال الرفع علي الحال الذي كان عليه في حال النصب قوله: وهذا القول اقرب الي الصواب ولقرب هذا القول الي الصواب وجوه ثلاثة الاول ظهور وجه هذا القول وهو حصول الفائدة والثاني ورود الاستعمال علي هذا القول كما في قوله تعالي ووجوه يومئذ ناضرة فان وجوه مبتداء نكرة محضة لان الظرف متعلق بناضرة والثالث خلوه عن تلك التكلفات فان هذا القول خال عن التكلفات الموجودة في قول المشهور ونقول في جواب الشارح انه لا خلاف بين المشهورين وبين بعض المحققين لان المشهور ايضا قائلون بقول ذلك البعض فعندهم ايضا مدار صحة الاخبار علي حصول الفائدة لا علي هذه التخصيصات فان قلت اذا كان الامر كذلك فما الحاجة الي اختراع تلك التخصيصات قلنا اختراعها انما هو لفهم المبتدي فانه لا يمتاز بين مواد الفائدة ومواد عدم الفائدة فاخترعوا هذه التخصيصات بانه ان كان تلك التخصيصات موجودة فهي مواد الفائدة وان لم تكن موجودة فهي مواد عدم الفائدة قوله: ولما كان الخبر المعرف فيما سبق جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر الخبر قدمر بقوله هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة فما الحاجة الي قوله والخبر قد يكون جملة وحاصل جوابه هو ان ما سبق ذكره هو الخبر المفرد الذي قسم من الاسم وهذا هو ذكر الخبر الذي يكون جملة فالحاجة ماسة الي هذا القول قوله: اسمية الغرض من ازدياد الشارح لفظ اسمية وكذا لفظ فعلية فيما بعد دفع الاعتراض عن تعدد الامثلة وكلاهما ظاهران قوهل: ولم يذكر الظرفية لانها راجعة جواب سؤال مقدر وهو ان الخبر كما قد

يكون جملة اسمية وجملة فعلية فكذلك قد يكون جملة ظرفية فلم لم يذكر ها المصنف وحاصل جوابه هو ان الجملة الظرفية ليست جملة عليحدة من الاسمية والفعلية بل داخلة في الفعلية لا الظرف يكون سؤالاً بالفعل وهذا الاعتراض والجواب انما يجريان علي مذهب البصريين واما علي مذهب الكوفيين فالظرف اذا وقع خبرا يكون مؤولاً بالمفرد فيكون الخبر مفردا عندهم لا جملة فلا يرد علي مذهبهم هذا الاعتراض والجواب وينبغي ان يعلم ان مراد الشارح هو ان المصنف لم يذكر مثال الجملة الظرفية وليس مراده انه لم يذكر الجملة الظرفية لانه ذكرها بقوله وما وقع ظرفا فلا يرد علي عبارة الشارح ما يرد فان قيل المصنف كما لم يذكر الررفية فكذلك لم يذكر الجملة الشرطية ايضا فلم لم يذكرها المصنف واجاب عنه عبد الغفور بان الجملة الشرطية داخلة في الاسمية تارة وداخلة في الفعلية لان الشرط قيد للجزاء عند اهل العربية فالجملة هي الجزاء فقط والجزاء قد يكون جملة اسمية وقد يكون جملة فعلية فان قيل الشارح بين الاعتذار عن عدم ذكر الشرطية فينبغي ان يذكر هذا الاعتذار ايضا قلنا انما يذكر الاعتذار عن عدم ذكرها لان دخولها في الفعلية في بعض و الاسمية في بعض الاخر من المواد كان ظاهرا فلاجل ذلك الظهور لم يذكر الاعتذار قوله: واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها جواب سؤال مقدر وهو ان الفاء في قوله فلابد جزائية وهي تقتضي سبق وجود الشرط وليس هاهنا وجود الشرط قبل الفاء وحاصل جوابه ان وجود الشرط اعم من ان يكون لفظا او يكون تقديرا وهاهنا وان لم يوجد الشرط لفظاً لكنه موجود تقديرا فصح ايراد الفاء الجزائية وايضا فيه اشارة الي دليل وجوب العائد في الجملة التي وقعت خبراً قوله: وذلك العائد اللام جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من العائد الضمير فيرد عليه نعم الرجل زيد والحاقة ما الحاقة وقل هو الله احد فان الخبر في هذه المذكورات جملة وليس فيها ضمير وحاصل جوابه هو ان العائد اعم من الضمير وغيره كاللام في نعم الرجل زيد وكون اللام عائدا في هذا المثال انما يكون علي تقدير ان يكون المخصوص بالمدح خبرا للمبتداء المحذوف بان يكون التقدير نعم الرجل هو زيد فحينئذ كان هذا المثال جملتان وليس فيه الخبر جملة فلا حاجة حينئذ الي العائد فلا يكون اللام عائداً قوله: وقد يحذف العائد دفع وهم من يتوهم وهو انه كما لابد في الجملة من عائد فكذلك لابد من ذكره ايضا وحاصل الدفع ان ذكر العائد ليس بقياس علي وجود العائد بل وجوده ضروري او اما ذكره فليس بضروري بل قد يكون مذكورا وقد يكون محذوفا او جواب سؤال مقدر وهو ان هذا منقوض بقولهم البر الكر بستين درهماً والسمن منوان بدرهم فان الخبر في هذين المثالين جملة وليس فيها عايد وحاصل جوابه لانسلم عدم وجود العائد بل العائد موجود لان وجود العائد اعم من ان يكون مذكوراً او مقدورا بان حذف من اللفظ وفي هذين المثالين العائد موجود تقديراً لوجود الحذف فيهما قوله: اذا كان ضميرا جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكرته من حذف العائد في بعض الاحيان منقوض بقولهم نعم الجل

زيد ويكون الخبر تفسيراً للمبتداء فانهما لا يجوز حذفهما وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من العائد هو مطلق العائد اي سواء كان ضميرا او غيره بل المراد من العائد الذي يحذف في بعض الاحيان هو الضمير فان قيل ما الفرق بين الضمير وبين غيره من اقسام العائد حيث يجوز الحذف في الضمير ولايجوز في غيره قلنا الفرق من وجهين الاول ان الضمير يكون عائداً في اكثر المواضع فاذا حذف يسبق اليه الذهن واما غيره فهو يأتي في بعض المواضع بطريق القلة فلو حذف لا يسبق الذهن اليه والثاني انه لو حذف اللام يفوت العهدية ولو حذف الظاهر الذي وضع موضع المضمر تفوت النكتة الي وضع الظاهر موضع المضمر كالتعظيم في الحاقة ما الحاقة فان النكتة فيه تعظيم يوم القيامة وفي حذف التفسير في صورة كون العائد هو ان الخبر تفسير للمبتداء يفوت الخبر واما في حذف الضمير فلا يفوت فيه شيء من هذه الامور فان قيل الضمير اذا حذف ايضا يفوت شيء وهو ذلك الضمير فينبغي ان لا يجوز حذفه ايضا قلنا الضمير المحذوف يعلم بالقرينة فلا بأس في حذفه قوله: لقيام قرينة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بالضمير الذي في قوله زيد ابوه قائم وكذا في قوله زيد قام ابوه فان العائد هاهنا ضمير ومع ذلك لا يجوز حذفه وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من حذف الضمير الحذف مطلقا سواء كان هناك قرينة او لم تكن بل المراد هو انه يجوز حذفه في وقت قيام القرينة واما عند عدم قيام القرينة فلا يجوز حذفه والقرينة ليست بموجودة في المثالين المذكورين قوله: اي الكر منه ومنوان منه هذا بيان العائد المحذوف بان العائد المحذوف هو الضمير المجرور الراجع في المثال الاول الي البر و في المثال الثاني الي السمن قوله: بقرينة ان بائع الكر والسمن لا يسعر غيرهما هذا هو بيان القرينة الدالة علي الضمير المحذوف هي حالية فان حال بائع البر والسمن تدل علي ان مراده من الكر هو الكر من البر ومراده من منوان هو منوان من السمن ولفظ لا يسعر مأخوذ من التسعير ومعناه = نرخ بيانول = قوله: اي الخبر الذي وقع جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ما لا تخلوا اما عبارة عن الخبر او تكون بمعنى الذي وكلاهما باطلان اما بطلان الاول فلانه لا يصح حينئذ دخول الفاء في الخبر وهو قوله فالاكثر لانه انما يدخل علي الخبر اذا كان المبتداء اسم مَوصول بفعل اوظرف او نكرة موصوفة باحد هما واما بطلان الثاني فلانه يلزم حينئذ الخروج من البحث لان البحث في الخبر والذي عام وحاصل جوابه هو انا نختار الشق الثاني وهو ان كلمة ما بمعنى الذي ولا يلزم الخروج من البحث لان عبارة المصنف بحذف الموصوف وهو لفظ الخبر فيكون المبتداء هو الاسم الموصوف بالموصول بفعلٍ وحينئذ ايضا يصح دخول الفاء علي الخبر قوله: ظرف زمان او مكان او جاراً او مجرورا جوابُ سؤال مقدر وهو ان هذا التأويل يجري في الخبر الذي يكون جاراً ومجرورا كما يجري في الخبر الذي يكون ظرفاً فلا يصح التخصيص بالظرف وحاصل جوابه هو ان المراد بالظرف هاهنا ليس الظرف فقط بل المرا منه الظرف زمان كان او مكانا والجا والمجرور فليس فيه تخصيص فان قيل الظرف

حقيقة في ظرف الزمان وظرف المكان ومجاز في الجار والمجرور والعلاقة الاحتياج الي المتعلق فارادة كلا المعنيين جمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز قلنا ان ارادها ليس بطريق جمع بين الحقيقة والمجاز بل ذلك بطريق عموم المجاز بان يراد من الظرف المعنى العام الشامل للحقيقي والمجازي وهو ما يحتاج الي المتعلق ولاشك ان هذا المعنى شامل لكلا المعنيين او نقول المصنف مالكي وعندهم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز واما الشارح فهو مفسر لمراد المصنف لا انه قائل ايضا بجواز الجمع بينهما قوله: وهم البصريون اعترض عليه جمال الدين بان المناسب ان يقول فالاكثر من البصريين لان ظاهر كلامه يشعر بان البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع انه ليس كذلك بل ذلك مذهب اكثرهم قلنا لما قال به الاكثر من البصريين وللاكثر حكم الكل فصح النسبة الي الكل قوله: علي انه في ازدياد الشارح حرف علي الجارة اشارة الي جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ فالاكثر مبتداء وقوله انه مقدر بجملة خبره والخبر جملة والخبر اذا كان جملة لابد فيها من عائد المبتداء وهاهنا لم يوجد العائد وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف تقدير حرف الجر وهو علي فالخبر ليس هذه الجملة بل هي مجرورة محلا والجار والمجرور متعلق بلفظ قائلون فذلك المتعلق خبر المبتداء والعائد فيه موجود وهو الضمير المستكن قوله: اي مؤول قال عصام الدين ان غرض الشارح من تأويل المقدر بالمؤول جواب عن الاعتراضين الاول ان الباء لا تقع صلة التقدير بل صلته كلمة في والثاني ان الحكم بكون الظرف مقدراً لا يصح لان المقدر هو ما لا يكون مذكوراً والظرف مذكور لا مقدر وحاصل جوابه ان المقدر بتأويل المؤول ولا شك ان الباء تقع صلة المؤول وكذا صح الحكم علي الظرف بانه مؤول وذكر عصام الدين جوابين آخرين غير جواب الشارح عن هذين الاعتراضين الاول ان المقدر مأخوذ من التقدير وليس المراد منه ضد الذكر بل المراد منه الالحاق فيكون معنى كلام المصنف ان الظرف ملحوق بالجملة ومجعول من جملتها ولا شك ان الباء تقع صلة الالحاق وكذا صح الحكم علي الظرف بالالحاق والجواب الثاني هو ان المقدر ماخوذ من التقدير بمعنى التعيين وليس المراد منه ضد الذكر فيكون المعنى ان الخبر الظرف مبهم عين تارة بجملة وتارة بمفرد والباء تقع صلة التعيين وكذا صح حكم التعيين بالظرف وقال بعضهم ان قول الشارح مؤول بجملة جواب سؤال مقدر وهو المقدر هي الجملة لا الظرف فما معنى قوله انه مقدر وايضا ما معنى الباء هاهنا لانها لا تقع صلة التقدير وحاصل جوابه هو ان مقدر بمعنى مؤول اي الظرف يكون مؤول بجملة بان يقدر الفعل فيه دون الاسم ولا شك ان الباء تقع صلة التأويل فان قيل ارادة التأويل من التقدير ليس الا مجاز ولابد له من علاقة وقرينة فماهما قلنا القرينة هي تعذر اخذ المقدر بمعناه واما العلاقة فلان التأويل عبارة عن خلاف الظاهر فالمؤول هو ما يكون خلاف الظاهر والمقدر فرد من خلاف الظاهر فهذا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فالعلاقة العموم والخصوص او نقول ان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر فهذا من قبيل

ذكر الملزوم وارادة اللازم فالعلاقة اللزوم قوله: بتقدير الفعل جواب سؤال مقدر وهو ان الظرف مفرد فكيف يكون هو مقدرا بجملة وحاصل جوابه هو ان الظرف وان كان بنفسه مفرد لكنه يصير جملة بسبب تقدير الفعل فالمقدر يكون الفعل فقط دون الضمير المستكن لان الضمير المستكن انتقل الي الظرف قوله: ولابد له من متعلق عامل فيه لان الظرف يكون مفعولا والمفعول لابد له من فاعل يتعلق بذلك العامل قوله: والاصل في الخبر الافراد وذلك لان الخبر قسم المرفوع وهو قسم الاسم وهو من المفردات لكونه قسما للكلمة والافراد ماخوذ في مفهومها وايضا ليوافق الركنان اعنى المبتداء والخبر لان المبتداء يكون مفردا فالاولي انيكون الخبر ايضا مفردا وايضا المفرد لا يحتاج الي العائد بخلاف الجملة فانها تحتاج الي العائد ولا شك ان غير المحتاج اولى من المحتاج وايضا الفعل يدل علي الزمان وتقوى الحكم ولا حاجة اليهما لان المقصود من الخبر هو نفس بيان حال المبتداء وايضا المفرد اسرع قبولاً للربط قوله: ثم ان الاصل في المبتداء التقديم جواب سؤال مقدر وهو ان تقديم المبتداء علي الخبر حكم بدهي لان المبتداء ذات والخبر حال من احواله والذات تكون مقدمة علي حالها فلا حاجة الي ذكر هذا الحكم وحاصل جوابه هو ان البدهي اصالة التقديم لا وجوبه وهاهنا يبين وجوب تقديم المبتداء علي الخبر لوجود المانع من تاخير المبتداء وهذا ليس ببدهي او تقرير السؤال هكذا ان مقصود المصنف من هذه العبارة الاتية بيان تقديم المبتداء علي الخبر وبيان تقديمه قد مر بقوله واصل المبتداء التقديم ولا حاجة الي ذكر التقديم ثانيا هاهنا وحاصل جوابه هو ان مامر من التقديم هو ما لا ينافي جواز تاخيره او تقرير الاعتراض هكذا ان بين كلامي المصنف تدافع وتناقض لانه قال فيما سبق واصل المبتداء التقديم والاصل هناك كان بمعنى الراجح والاولى ويعلم من كلامه هاهنا ان تقديم المبتداء واجب وحاصل جوابه هو ان اصالة التقديم انما هو عند عدم العوارض ووجوب التقديم انما هو عند وجود العوارض فمحل الاصالة مغاير عن محل الوجوب,فلا تناقض بين كلاميه قوله: اي علي معنى جواب مقدر وهو ان المتبادر من كلمة ما لفظ ما له صدر الكلام ووجه التبادر هو ان النحوي يبحث عن الالفاظ فالمثال الاتي لا يطابق حينئذ الممثل فان المبتداء في ذلك المثال هو كلمة من وهو ليس بمشتمل علي لفظ الاستفهام الذي له صدر الكلام ولفظه الهمزة مثلاً وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من كلمة ما اللفظ بل المراد منه المعنى الذي وجب له صدر الكلام ولا شك ان من في ذلك المثال مشتمل علي الاستفهام والنحوي كما يبحث عن اللفظ فكذلك يبحث عن المعنى ايضا فان دخول عبد الله في تعريف الكلمة اذا كان علما انما هو لرعاية جانب المعنى قوله: وجب له صدر الكلام جواب سؤال مقدر وهو ان الجزاء وهو قوله وجب تقديمه لا يترتب علي الشرط لان اشتمال المبتداء علي معنى يكون لذلك المعنى صدر الكلام لا يستلزم ان يجب تقديمه بل انما يستلزم ذلك لو كان صدارة ذلك المعنى واجبا واما اذا لم تكن واجبة فيجوز التقديم وكذا يجوز التاخير وحاصل جوابه

ان ثبوت الصدارة لذلك المعنى الذي اشتمل عليه المبتداء ليس مطلقاً سواء كان واجباً او لا بل المراد من ثبوت الصدارة لذلك المعنى انما هو الثبوت علي سبيل الوجوب ولا شك ان الصدارة اذا كانت واجبة فالتقديم يكون واجباً حفظا لصدارة ذلـك المعـنى قوله: كالاستفهام اعلم ان ذكر الاستفهام ليس بطريق الحصر لان المعنى الذي يقتضي الصدارة ليس بمنحصر في الاستفهام فان المعاني المقتضية للصدارة كثيرة كالاسـتفهام، الضمير الشان، الشرط، دخول اللام الابتداء علي المبتداء، العجب، القسم، النفـي، التمني، الترجي، المبتداء المضاف الي ما له صدر الكلام وكذا اذا كان الخبر مخصوصا بالمدح او بالذم وغير ذلك قوله: فان معناه أهذا ابوك جواب سؤال مقدر وهو ان من في هذا المثال نكرة فكيف يكون مبتداء وحاصل جوابه هو انا لانسلم ان من نكرة بل معرفة لان معناه أهذا ابوك أم ذاك ولا شك ان هذ وذاك من المعارف قوله: وهذا مـذهب سـيبويه اي كون من مبتداء مذهب سيبويه ويستفاد منه الجواب عن اصل الاعتراض وحاصلـه ان كون من مبتداء مع كونه نكرة مبني علي مذهب السيبويه لا علي مذهب الجمهور وعنده يجوز كون المبتداء نكرة اذا كانت متضمنة للاستفهام والسر فيه هو انها تصير معرفـة في المآل فان قولنا من أبوك في قوة قولنا أزيد أم عمرو أم خالد الي غير ذلك مـن الاعلام قوله: الواجب تقديمه علي المبتداء جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان كلمة من خبراً وابوك مبتداء فينبغي ان يقدم ابوك عل من لان الاصل في المبتداء التقديم والخبر التـاخير وحاصل جوابه هو ان التقديم اصل في المبتداء اذا لم يمنع مانع عن التقديم وهاهنا المانع موجود وهو تضمن الخبر معنى الاستفهام قوله: متساويين في التعريف او غير متسـاويين جواب سؤال مقدر وهو انه لو اكتفي المصنف بقوله متساويين ولم يذكر قوله معـرفتين لكان كافيا في اداء المقصود لان التساوي بين المبتداء والخبر يتناول التعريف والتخصيص كليهما وحاصل جوابه هو انه لو قال كذلك لتوهم منه ان المساواة في التعريف شـرط لتقديم المبتداء علي الخبر وليس الامر كذلك لان المبتداء والخبر بعد ما يكونان معـرفتين يقدم المبتداء علي الخبر سواء كانا متساويين في التعريف او غير متساويين فـان في زيد المنطلق المبتداء والخبر معرفتان وليس بينهما مساواة في التعريف المبتـداء لان تعريـف المبتداء زائد علي تعريف الخبر فان قيل هذا الوهم موجود في قوله او متساويين فانه يتوهم منه ان المبتداء والخبر اذا كانا نكرتين مخصصتين فالشرط لتقديم المبتداء علي الخـبر هو المساواة في مقدار التخصيص وليس الامر كذلك لان المبتداء يجب تقديمه حـين كونهما نكرتين مخصصتين وان كان التخصيص في احد هما زائد علي التخصيص في الآخر قلنا هذا الوهم مدفوع في قوله او متساويين لانه لما قال سابقاً او كانا معرفتين علم منـه ان التساوي في المقدار ليس بشرط لوجوب تقديم المبتداء علي الخبر قوله: ولا قرينة علـي كون جواب سؤال مقدر وهو ان هذا منقوض بقولنا بنونا بنو ابنائنا فان المبتداء والخبر كلاهما معرفتان بالاضافةُ مع ان تقديم المبتداء علي الخبر ليس بواجب بل جاز تقديم الخبر

علي المبتداء كما ارتكب ذلك في هذا المثال فان بنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتداء مؤخر وحاصل جوابه هو ان مراد المصنف بوجوب تقديم المبتداء علي الخبر انما هو في حال عدم وجدان القرينة الدالة علي ابتدائية احدهما وخبرية الآخر واما اذا وجدت القرينة الدالة علي ذلك فليس التقديم واجبا وهاهنا القرينة موجودة وهي ان العقل دال علي ان بنونا خبر وبنو ابنائنا مبتداء قوله: في اصل التخصيص جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل هو كون المبتداء والخبر متساويين في التخصيص وفي المثال المساواة مفقودة لان التخصيص في قوله افضل مني انما هو بالنسبة الي ياء المتكلم والتخصيص في قوله افضل منك بالنسبة الي كاف المخاطب ولا شك ان التخصيص الاول زائد علي الثاني وحاصل جوابه هو ان المراد من المساواة هي المساواة في اصل التخصيص اي في نفس التخصيص لا المساواة في قدر التخصيص ولا شك ان المساواة في النفس التخصيص موجود في المثال او يقال في تقرير الاعتراض هكذا ان ما ذكرته عن وجوب تقديم المبتداء علي الخبر حين المساواة منقوض بقولهم غلام رجل صالح خير منك مبتداء وفيه تخصيص بمرتبتين الاول بالاضافة لان لفظ غلام مضاف الي رجل والثانية بالصفة فان لفظ صالح مرفوع علي انه صفة للفظ غلام ففيه زيادة تخصيص وفي الخبر التخصيص بمرتبة واحدة اي بالصفة فان منك صفة لقوله خير فليست هاهنا مساواة في التخصيص ومع ذلك وجب تقديم المبتداء علي الخبر وحاصل جوابه هو ان هذا الاعتراض انما كان واردا لو كان المراد من المساواة هي المساواة في قدر التخصيص وليس الامر كذلك بل المراد منها المساواة في نفس التخصيص ولا شك ان المساواة في نفس التخصيص موجود في المثال المذكور فلذا وجب فيه تقديم المبتداء علي الخبر قوله: او بالبدل عن الفاعل جواب سؤال مقدر وهو ان الالتباس بالفاعل انما هو في صورة افراد الفعل واما في صورة كون الفعل مثنيً او مجموعا فلا يلزم الالتباس بالفاعل مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه لو قدم الخبر لا يلتبس بالفاعل لان الفاعل اذا كان اسما ظاهرا وحد الفعل ابدا ولا يثني ولا يجمع فينبغي ان لا يجب حينئذ تقديم المبتداء ومع ذلك وجب تقديمه وحاصل جوابه هو ان الالتباس في حين كون الفعل مثنيً او مجموعا وان لم يلزم بالفاعل ولكن يلزم الالتباس بالبدل فانه لو قيل قاما الزيدان وقاموا الزيدون لزم التباس المبتداء وهو الزيدان والزيدون بالبدل بانه بدل من فاعل قاما وقاموا وهو الضمير قوله: او بالفاعل علي هذا التقدير جواب ثان عن ذلك السؤال حاصله ان في صورة التثنية والجمع وان لم يلزم الالتباس بالفاعل علي مذهب الجمهور ولكن يلزم الالتباس علي مذهب بعض النحاة فان مذهب هذا البعض هو ان الالف في الفعل المثني ليس ضمير الفاعل بل هو حرف دال علي ان الفاعل مثنى والواو في الجمع ايضا ليس بفاعل بل هو حرف دال علي ان الفاعل جمع كما ان التاء في ضربت تدل علي تانيث الفاعل فعلى هذا المذهب لو اخر المبتداء عن الخبر يلزم الالتباس بالفاعل قوله: اي الذي ليس بجملة جواب

سؤال مقدر وهو ان المفرد يجيء علي معان كثيرة يأتي بمعنى المقابل للمثني والجمع وبمعنى المقابل للمضاف وبمعنى المقابل للنسبة وبمعنى المقابل للجملة فأي معنى مراد من هذه المعاني وحاصل جوابه هو ان المراد من المفرد هو ما يقابل الجملة فان قيل المفرد مشترك بين هذه المعاني وارادة المعنى المعين من المشترك لا تكون الا بقرينة فما هي قلنا القرينة موجودة وهي تقسيم الخبر الي القسمين المفرد والجملة فانه يعلم من هذا التقسيم ان الخبر المفرد هو ما يكون مقابلاً للجملة قوله: صورة جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان المراد من المفرد هو ما ليس بجملة ففات المطابقة بين المثال والممثل فان المذكور في المثال هو اين وهو ظرف وقد علمت ان الخبر اذا كان ظرفا فهو مؤول بالجملة عند البصريين فيكون اين جملة لا مفرداً وحاصل جوابه هو ان المراد من عدم كونه جملة هو بحسب الصورة ولا شك ان اين مفرد ليس بجملة بحسب الصورة وان كان جملة بحسب التقدير قوله: سواء كان بحسب الحقيقة دفع وهم من يتوهم ان قيد صورة يكون اتفاقياً لا احترازيا بان يكون المراد من الافراد هو الافراد بحسب الصورة وكذا بحسب الحقيقة والتقدير فحينئذ ايضا لا يطابق المثال مع الممثل لان اين وان كان مفرداً صورة لكنه جملة بحسب التقدير والحقيقة عند البصريين وحاصل الدفع ان قيد صورة احترازي فيه الاحتراز عن الحقيقة والتقدير فان الافراد بحسب التقدير والحقيقة ليس بمراد بل فيه تعميم قوله: اي معنى جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من كلمة ما اللفظ بقرينة بحث النحوى فانه يبحث عن الالفاظ فحينئذ لا يطابق المثال مع الممثل فان اين ليس بمتضمن للفظ له صدر الكلام وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من كلمة ما اللفظ بل المراد منه المعنى ولا شك ان اين متضمن لمعنى وهو الاستفهام له صدر الكلام فحصلت المطابقة فان النحوي كما يبحث عن الالفاظ فكذلك يبحث عن المعنى ايضا فان ادخال عبد الله حين العلمية في الكلمة انما هو بالنظر الي المعنى فلا يكون بحث النحوي قرينة لذلك قوله: وجب له صدر الكلام جواب سؤال مقدر وهو ان الجزاء وهو قوله وجب تقديمه لا يترتب علي الشرط وهو قوله اذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام فان نفس ثبوت الصدارة للشيء لا يقتضي تقديمه بطريق الوجوب بل يقتضي نفس التقديم لان وجوب التقديم فرع وجوب الصدارة فاذا لم يوجد وجوب الصدارة لم يوجد وجوب التقديم وحاصل جوابه هو ان في جانب الشرط تقدير الوجوب فيترتب الجزاء عليه قوله: فزيد مبتداء اشارة الي تطبيق المثال مع الممثل قوله: واحترز به بيان فائدةتقيد الخبر بقيد المفرد بان فائدته الاحتراز عن الخبر الجملة فان هذا الخبر لا يجب تقديمه علي المبتداء لان المقصود من التقديم هو حفظ الصدارة وفي الخبر الجملة محفوظ بدون التقديم قوله: بتقديمه جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من كون الخبر مصححا للمبتداء هو التصحيح بحسب الذات لانه الفرد الكامل فينبغي ان يصح وقوع رجل مبتداء في قولهم رجل في الدار فان ذات الخبر موجود وهو في الدار مع ان الامر ليس كذلك وحاصل جوابه ان المراد من كون الخبر مصححاً ليس

بحسب الذات بل بحسب التقديم والتقديم ليس بموجود في قولهم رجل في الدار والفرد الكامل انما يراد اذا لم يكن هناك مانع منه وهاهنا المانع موجود وهو لزوم المحذور قوله: من حيث انه مبتداء جواب سؤالين الاول انا لا نسلم ان الخبر مصحح للابتداء بل المصحح له هو المتكلم دون الخبر والثاني ان الخبر اذا كان مصححا للمبتداء فيكون مرتبة الخبر مقدماً علي مرتبة المبتداء مع ان الامر بالعكس وحاصل جوابه هو ان الخبر مصحح لوصف الابتداء لا لذات المبتداء والمتكلم مصحح لذاته وكذا تقديم المبتداء علي الخبر انما هو باعتبار وصف الابتداء لا باعتبار الذات واما تقديم المبتداء علي الخبر فهو بحسب الذات قوله: فان في الدار تطبيق المثال مع الممثل قوله: او كان لمتعلقه جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة او للعطف فقوله لمتعلقه لا يخلو اما ان يكون معطوفاً علي اسم كان او علي خبر كانو كلاهما باطلان اما الاول فلان المعطوف علي الاسم يكون اسما ولا يصح ان يكون قوله لمتعلقه لكونه جاراً ومجروراً اسماً لكان واما الثاني فلان خبر كان وهو قوله مصححاً مفرد وقوله لمتعلقه يكون جملة باعتبار المتعلق فيلزم عطف الجملة علي المفرد وذا لا يجوز وحاصل جوابه هو ان هاهنا لفظ كان مقدر في كلام المصنف ثم هو مع اسمه وهو لفظ ضمير وخبره وهو قوله لمتعلقه معطوف علي كان المتقدم فيكون من قبيل عطف الجملة علي الجملة قوله: بكسر اللام جواب سؤال مقدر وهو ان قوله او لمتعلقه مقروء بفتح اللام الثاني ولا شك ان متعلق الخبر بالفتح هو المبتداء فيكون معنى كلام المصنف او كان لمتعلق الخبر وهو المبتداء ضميراً في المبتداء واما هذا الافساد المعنى وحاصل جوابه ان قوله او لمتعلقه مقروء بكسر اللام الثاني لا بفتح اللام ولا شك ان متعلق الخبر بالكسر لا يكون المبتداء فلا يلزم فساد المعنى او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان المثال لا يطابق الممثل لان متعلق الخبر بفتح اللام في المثال الاتي هو الفعل عند البصريين وشبه الفعل عند الكوفيين وليس للفعل وكذا لشبه الفعل ضمير في جانب المبتداء وحاصل جوابه هو ان الاعتراض المذكور انما كان وارداً لو كان لفظ لمتعلقه مقروء بفتح اللام الثاني وليس الامر كذلك بل مقروء بكسر اللام ومتعلق الخبر بالكسر ليس الفعل او شبه الفعل بل المجرور في قوله وعلي التمرة ولا شك في وجود ضميره في جانب المبتداء فالمثال مطابق مع الممثل قوله: التابع له جواب سؤال مقدر وهو ان متعلق الخبر هو مجموع قوله علي التمرة وليس لهذا المجموع ضمير في جانب المبتداء بل الضمير انما هو للمجرور فقط وحاصل جوابه ان المراد من المتعلق ليس معناه المتبادر وهو الجار والمجرور بل المراد منه التابع ولا شك ان المجرور فقط تابع للخبر وله ضمير في جانب المبتداء قوله: تبعية يمتنع جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم علي الله عبده متوكل فان عبده مبتداء ومتوكل خبره ولفظ الله تابع الخبر وله ضمير في جانب المبتداء وهو الضمير المضاف اليه في عبده ومع ذلك لا يجب تقديم الخبر علي المبتداء وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من التابع مطلق التابع بل المراد منه التابع الذي يمتنع مع هذه التبعية تقديمه علي الخبر بان يكون جزء

للخبر كما في المثال المتن فان التمرة جزء للخبر وهو علي التمرة فيمتنع تقديم التابع علي الخبر او يكون مضافاً اليه للخبر وحينئذ ايضا يمتنع تقديمه علي الخبر وفي مادة النـقض يجوز تقديم هذا التابع عل يالخبر فلا يردّ به الاعتراض قوله: في جانب المبتـداء جـواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين المثال و الممثل فانّ الممثل هو ان يكـون الضمير مظروفاً في المبتداء وفي المثال ليس كذلك بل وقع مضافاً اليه للمبتداء وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف حذف المضاف وهو لفظ جانب فالممثل هو ان يكون الضمير كائنـا في جانب المبتداء لا انه مظروف في المبتداء ولا شك ان الضمير في المثال كائن في جانب المبتداء قوله: فقوله مثلها اشارة الي تطبيق المثال مع الممثل قوله: لان الخبر هو قوله جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان الضمير الكائن في جانب المبتداء راجع الي متعلق الخـبر بل هو راجع الي عين الخبر لان التمرة عين الخبر وحاصل جوابه هو ان الخبر ليس التمرة بل الخبر هو مجموع علي التمرة واما التمرة فهو متعلق الخبر قوله: مثل تعلق الجزء بالكل جواب سؤال مقدر وهو انه المتعلق بفتح اللام يكون عاملاً في المتعلق بكسر الـلام واذا كان التمرة متعلقاً بالكسر بمجموع علي التمرة يكون هذا المجموع عاملاً فيه وهو بنفسه كائن في المجموع فيلزم اعمال الشيء في نفسه وهو غير متصور وحاصل جوابه ان هـذا المحذور انما كان لازما لو كان ذلك التعلق من قبيل تعلق المعمول بالعامل وليس كـذلك بل هو من قبيل تعلق الجزء بالكل والكل لا يكون عاملاً في الجزء قوله: او كـان الخـبر جواب سؤال مقدر هو ان المتبادر هو ان يكون قوله خبراً عن ان معطوفاً علي قوله لمتعلقه لقربه فيفسد المعنى كمَا هو الظاهر وحاصل جوابه هو انه معطوف علي البعيد وهو قوله مصححا له والعمل بالقرب انما يعمل اذا لم يوجد المانع واما عند وجود المانع فلا يعمل به وهاهنا المانع موجود وهو فساد المعنى قوله: المفتوحة دفع وهم من يتوهم ان المراد مـن ان هو هذا النقش مع قطع النظر عن كونه بكسر الهمـزة او بفتحهـا فـيعم الحكـم المكسورة والمفتوحة مع ان هذا الحكم مختص بالمفتوحة وحاصل الدفع هو ان المراد من ان ليس هذا النقش بطريق الاطلاق بل المراد منه هذا النقش لكن مقيدا بالفتح قوله: الواقعة مع اسمها جواب سؤال مقدر وهو ان المراد بوقوع الخبر عن ان لا يخلو امـا ان يكـون المراد منه انه خبر عن ان او يكون المراد منه انه خبر عن اسم ان او يكون المراد انه خبر عن خبر ان والكل باطل اما الاول فلانه حرف لايصلح للابتدائية واما الثاني فلانه يلـزم الخروج عن البحث لان البحث انما هو في خبر المبتداء لا في خبر اسم ان وامـا الثالـث فلان الخبر لا يقع خبرا عن خبر آخر وحاصل جوابه هو انه خبر عن مجموع الامور الثلاثة اي ان واسمها وخبرها فلايلزم المحذور اللازم علي كل واحد من تلك الشـقوق الثلاثـة قوله: المؤول بالمفرد جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح وقوع الخبر عن المجمـوع لان المجموع جملة و المبتداء انما هو من قبيل الاسم فلا يكون الجملة مبتداء وحاصل جوابه هو ان المجموع وان لم يكن مفردا صراحة ولكنه مفرد تأويلاً واذا كان مفردا كان اسما فيصح

لوقوع الخبر عنه قوله: لا مكان الذهول جواب سؤال مقدر وهو ان الالتباس مدفوع بالحركة وهي الفتحة فلا حاجة الي التقديم وحاصل جوابه هو ان السامع قد يغفل عن سماعها لانها تؤدي من غير كلفة فلا تكفي لدفع الالتباس قوله: او في الكتابة يعني لو اخر الخبر اعني قوله عندي بان كتب انك قائم عندي احتمل انها مكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد الخبر والكلام جملة اسمية مؤكدة او انها مفتوحة وهي مع ما بعدها مبتداء وعندي خبرها والكلام جملة اسمية بلا تاكيد واما اذا قدم الخبر في الكتابة بان يكتب عندي انك قائم فيندفع الالتباس حينئذ قوله: في جميع هذه الصور دفع وهم المبتدي بانه يتوهم ان قوله وجب تقديمه يكون متعلقا بالاخير فدفع ذلك الوهم بانه متعلق بجميع هذه الصور قوله: من غير تعدد المخبر عنه جواب سؤال مقدر وهو انه لم يتعرض المصنف الي تعدد المبتداء مع ان التعدد كما هو كائن في الخبر فكذلك كائن في المبتداء وحاصل جوابه هو ان مراد المصنف هاهنا هو بيان تعدد المبتداء مع ان التعدد كما هو كائن في الخبر فكذلك كائن في المبتداء وحاصل جوابه هو ان مراد المصنف هاهنا هو بيان تعدد احدهما بدون الاخر ومثل هذا يوجد في الخبر فانه يكون متعددا بدون تعدد المبتداء بل يكون المبتداء غير متعدد ولا يوجد ذكل في المبتداء بان يكون المبتداء متعددا بدون تعدد في الخبر او تقرير الاعتراض هكذا بان كلمة قد اذا دخلت علي المضارع تفيد التقليل فيكون المعنى ان تعدد الخبر قليل ولا يصح هذا لان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه وهو المبتداء كثير لا قليل وحاصل جوابه هو ان المراد بتعدد الخبر هو تعدده بدون تعدد المبتداء ولا شك ان هذا التعدد قليل فصح ايراد كلمة قد قوله: وذلك التعدد اما بحسب اللفظ دفع وهمين فان المصنف اورد مثال التعدد الذي يكون بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويكون بالعطف فيتوهم منه اولا انه لا يجوز التعدد بحسب اللفظ فقط ويتوهم ثانيا ان لا يجوز التعدد بحسب اللفظ والمعنى اذا كان بالعطف فدفع المصنف التوهم الثاني بقوله وذلك التعدد الخ ودفع التوهم الاول بقوله واما بحسب اللفظ الخ قوله: وجواز العطف فان قيل الاولوية مذهب الجمهور والجواز هو مذهب البعض وهو ابو علي الفارسي ولا تصح المقابلة بين هذين المذهبين لانه لما كان ترك العطف اولى علي مذهب الجمهور فيعلم منه ان العطف جائز والجواز هو مذهب البعض قلنا المراد من الجواز في المذهب الثاني هو الجواز في ضمن الاولوية فيكون العطف عندهم اولى وعلي مذهب الاول كان ترك العطف اولي فثبت المقابلة او نقول المراد من الاولى في المذهب الاول هو الوجوب فمرادهم من الاولوية هو في ضمن الوجوب فلا يكون العطف جائز عندهم او نقول ان مراد المذهب الثاني هو جواز العطف مع المساواة بين العطف والترك وفي المذهب الاول المساواة منتفية قوله: ولا يبعد ان يقال جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان التعدد بحسب اللفظ والمعنى علي نوعين بالعطف وبترك العطف فلم خص المصنف التعدد بدون العطف لان التعدد بالعطف لاخفاء فيه بل هو ظاهر سواء كان في المبتداء او في الخبر او في غير

هما قوله: وايضا ان التعدد جواب ثان عن ذلك الاعتراض وحاصله هو ان المتعدد بالعطف ليس بخبر بل الخبر فيه المعطوف عليه فقط واما المعطوف فهو من التوابع قوله: ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك اعلم ان صاحب الباسولى ذكر المشار اليه لقوله ذلك امرين الاول عدم الخفاء كما في الجواب الاول والثاني ان المتعدد بالعطف ليس بخبر بل تابع كما في الجواب الثاني ولا شك انه خطاء لانه اذا عمم التعدد فكيف يصح الامر الثاني وهو ان التعدد بالعطف ليس بخبر بل تابع فيلزم علي توجيهه اجتماع لنقيضين في كلام الشارح وقال صاحب الكابلي انه جواب ثالث وهذا ايضا خطاء لان المشار اليه لو كان امران يلزم عليه ما مر آنفا وان كان المشار اليه عدم الخفاء فقط فهو جواب اول فكيف يكون جواباً ثالثاً بل الحق هو ما قال المحشي علوي والمحرم الافندي بان المشار لذلك هو عدم الخفاء لا الامران ولا الامر الثاني فقط بل الامر الاول فقط فان قيل فما الفائدة حينئذ في ذكره لانه هو الجواب الاول قلنا الفائدة في اعادته هو انه يجيب به عن سؤال سائل كأن سائلاً يسئل ان عدم ايراد مثال العطف علي تقدير ان المتعدد ليس بخبر صحيح ولكن ما الوجه لعدم اياره علي التقدير ان يكون المقدر خبراً وحصل جوابه ان الوجه هو عدم الخفاء فان قيل ما الوجه للشارح حيث اعتذر عن عدم ايراد المصنف مثالاً تعدد بحسب اللفظ والمعنى بالعطف ولم يعتذر لعدم ايراد المصنف مثال التعدد بحسب اللفظ فقط دون المعنى قلنا ان مثل ذلك التعدد قليل في كلام العرب فلذا لم يعتذر الشارح عن عدم ايراد مثاله قوله: او للحكم به جواب سؤال مقدر وهو ان هذا منقوض بقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله وما بكم مبتداء وقوله فمن الله خبره وهذا المبتداء لم يتضمن معنى الشرط لان معناه هو سببية الاول للثاني وهاهنا ليس كذلك لان اتصال النعمة بنا ليس بسبب للصدور من الله تعالى بل الصدور من الله سبب الاتصال بنا ومع ذلك دخل الفاء في الخبر وحاصل جوابه هو ان للشرط معنيين الاول هو سببية الاول للثاني والثاني سببية الاول للحكم بالثاني وفي الآية المذكورة وان لم يوجد المعنى الاول لكن المعنى الثاني موجودة فيها لان اتصال النعمة بنا سبب للحكم بنها من الله تعالى فصح دخول الفاء قوله: فيشبه المبتداء هذا دليل لقوله فيصح دخول الفاء في الخبر وحاصله هو انه اذا تضمن المبتداء معنى الشرطية فحينئذ يشبه المبتداء بالشرط فكما ان الشرط يكون سببا للجزاء فكذلك كان المبتداء ايضا سبباً للخبر وفي جزاء الشرط يصح دخول الفاء فكذلك يكون دخوله صحيحاً في الخبر فان قيل اذا كان المبتداء مشابهاً مع الشرط في السببية فايراد الفاء في الجزاء واجب فينبغي ان يكون دخول الفاء في الخبر ايضا واجباً قلنا معنى الشرط في المبتداء عارض لا اصلي فلذا لم يجب دخول الفاء في الخبر وجاز تركه وبهذا الاستدلال اندفع ما يرد هاهنا وهو ان مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط لا يستدعى التفريع الذي ذكره المصنف بقوله فيصح دخول الفاء في الخبر لانه يجوز انيكون المبتداء متضمنا لمعنى الشرط باعتبار السببية لشيء آخر غير الخبر

حينئذ لا يصح دخول الفاء في الخبر ووجه الاندفاع هو انه علم من هذا الدليل ان سببية المبتداء انما هو للجزاء لا لامر آخر فيكون دخول الفاء في الخبر فيستدعي ذلك التفريع قوله: ويصح عدم دخوله فيه دفع وهم من يتوهم ان المراد من الصحة في كلام المصنف هو الصحة في ضمن الوجوب وحاصل الدفع هو ان المراد من الصحة هي الصحة في ضمن الامكان الخاص لا في ضمن الوجوب قوله: نظرا الي مجرد تضمن المبتداء جواب سؤالين الاول ان هاهنا امرين الاول قصد الدلالة علي معنى الشرط با يقصد الدلالة من المبتداء علي سببيته للخبر والثاني قصد عدم الدلالة بان يقصد عدم دلالة المبتداء علي سببيته للخبر فعلي الاول يجب دخول الفاء في الخبر وعلي الثاني يمتنع دخولها عليه فكيف يصح قوله فيصح دخول الفاء في الخبر والثاني ان ما قاله المصنف من صحة الدخول مخالف عن سائر النحويين لانهم حكموا بوجوب دخول الفاء في الخبر وحاصل جوابه هو ان حكم المصنف بصحة الدخول انما هو بالنظر الي مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط من غير قصد الدلالة وقصد عدم الدلالة ولا شك ان دخوله بهذا الاعتبار صحيح لا واجب فاندفع الاعتراض الاول وان ما قالوا من وجوب الدخول فهو بالنظر الي قصد الدلالة فلا مخالفة عن سائر النحويين فاندفع الاعتراض الثاني فحاصل المقام هو انه اذا اعتبر المبتداء بشرط الشي وهو قصد الدلالة فيجب الدخول واذا اعتبر لابشرط الشيء يكون دخول الفاء فيه صحيحا وعدم دخوله ايضا صحيحا قوله: واما اذا لم تقصد اعلم ان المراد من عدم القصد لسي صورة مجرد التضمن بل المراد منه صورة قصد عدم الدلالة بقرينة مقابلته مع مجرد التضمن قوله: اما الاسم الموصول جواب سؤال مقدر وهو انه اذا عطف شيء علي كلمة او فيستحسن حينئذ ايراد كلمة اما في المعطوف عليه وهاهنا عطف قوله او النكرة بكلمة او علي الاسم الموصول مع انه لي كلمة اما في المعطوف عليه وحاصل جوابه هو انا نسلم ذلك لكن وجود كلمة اما في المعطوف عليه اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهاهنا كلمة اما مقدرة في جانب المعطوف عليه قوله: اي الذي جعلت صلة جواب سؤال مقدر وهو وهو ان صلة لموصول تكون جملة والفعل والظرف مفرد ان فكيف تكون صة الموصول وحاصل جوابه ان المراد من الفعل ليس الفعل وحده بل المراد منه الفعل مع الفاعل وكذا ليس المراد من الظرف الظرف وحده بل المراد منه الظرف مع المتعلق ولا شك ان الفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق جملتان لامفردان فصح كونهما صلة الموصول قوله: مؤولة بجملة فعلية هاهنا جواب سؤال مقدر وهو ان كون الظرف مع المتعلق جملة مستقيم علي مذهب البصريين لانهم يقدرون لمتعلقه الفعل ولكن جملة عند الكوفيين لانهم يقدرون المتعلق اسما لا فعلا وحاصل جوابه هو ان ذلك الاختلاف انما في الظرف الذي وقع خبرا للمبتداء واما اذا وقع الظرف صلة الموصول ففيه اتفاق بان متعلقه فعل فكون الظرف مع المتعلق جملة مستقيم علي كلا المذهبين قوله: وفي حكم الاسم الموصول جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقوله تعالى قل إن الموت الذي

تفرون منه فإنه ملاقيكم فان المبتداء هو الموت وهو ليس باسم موصول مع انه دخل في الخبر الفاء وحاصل جوابه ان الاسم الموصوف بالاسم الموصول في حكم الإسم الموصول لانه اذا تضمن الاسم الموصول معنى الشرط يكون الموصوف ايضا متضمنا له بواسطة لاصفة للاتحاد الذاتيّ بين الموصوف والصفة او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان الفاء كما تدخل في خبر الاسم الموصول فكذلك تدخل علي خبر الاسم الموصوف بالاسم الموصول كما في الاية المذكورة فلم لم يذكره المصنف وحاصل جوابه هو ان هذا الاسم في حكم الاسم الموصول فذكره ذكره ولا حاجة الي ذكر عليحدة قوله: اي باحد هما جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم كل رجل يتاتيني فله درهم فان المبتداء وهو رجل موصوف بالفعل فقط دون الظرف مع انه دخل الفاء في الخبر وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف فتقدير قوله الموصوف بهما اي موصوفة باحد هما او يقال في تقرير الاعتراض ان الشرط هو اتصاف النكرة باحدهما من الفعل والظرف لابهما فلا يصح قوله الموصوف بهما وحاصل جوابه هوو ان عبارة المصنف بحذف المضاف فالشرط عند المصنف ايضا هو اتصاف النكرة باحدهما لا بكليهما قولــه: وفي حكمهــا الاسم المضاف جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم كل غلام رجل ياتيني فله دلهم فان المبتداء وهو غلام وان كانت نكرة ولكن ليست موصوفة بالفعل او الظرف ومع ذلك دخل الفاء في خبره وحاصل جوابه هو ان هذه النكرة مضافة الي النكرة الموصوفة بالفعل او الررف فتكون في حكمها لان المضاف والمضاف اليه مثل لفظ واحد ولان المضاف يأخذ الحكم غالبا من المضاف اليه او يقال في تقرير الاعتراض ان النكــرة المضافة الي النكرة الموصوفة بفعل او ظرف تدخل الفاء في خبره فينبغي ان يذكرها المصنف وحاصل جوابه هو انها في حكم النكرة الموصوفة بفعل او ظرف فذكرها ذكرها قوله: هذا مثال الاسم الموصوف اعلم ان المبتداء في الواقع هو رجل لا لفظ كل بل هو لاحاطة افراد رجل فلا يرد ان هذ مثال للمبتداء النكرة المضافة الي النكرة الموصوفة بفعل او ظرف قوله: وليت ولعل جواب سؤال مقدر وهو ان الحكم المذكور من صحة دخول الفاء في الخبر عند تضمن المبتداء معنى الشرط منقوض بقوله ليس الذي يأتيني وفي الدار له درهم ولعل الذي تأتيني او في لدار له درهم فان المبتداء في هذين المثالين متضمن لمعنى الشرط ومع ذلك لا يصح دخول الفاء في الخبر وحاصل جوابه هو ان قيد ان لم يمنع مانع معتبر وهاهنا المانع موجود وذكر الشارح ذلك المانع قوله: من الحروف المشبه بالفعل جواب سؤال مقدر وهو ان قوله ليت ولعل مبتداء وقوله ما نعان خبره ولا يصح ابتدائيته لانهما حرفان والمبتداء قسم من الاسم وحاصل جوابه هو ان هذا ليت ولعل اسمان لليت واللعل التين تقعان في التركيب واذا كان اسمان فصح ابتدائيتهما قوله: ما نعان بالاتفاق ايضا وذلك لان بدخول باب علمت وباب كان وان لم يخرج الكلام من الخبرية الي الانشائية لكن تفوت صدارة الشرط فاذا دخل علي المبتداء يفوت معنى الشــرط وايضــا ان في

الشرط تردد وباب علمت يدل علي التحقق فبدخوله يفوت معنى الشرط قوله: تخصيصهما هذا جواب عن ذلك الاعتراض وحاصله ان الاعتراض المذكور انما كان واردا لو كان تخصيص ليت ولعل بالنسبة الي جميع النواسخ وليس الامر كذلك بل بالنسبة الي باقي الحروف المشبهة بالفعل ولا شك في صحة هذا التخصيص لان الاتفاق انما هو في ليت ولعل دون الباقي الحروف المشبهة بالفعل قوله: ووجه ذلك التخصيص جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لذكر الاتفاق الواقع في ليت ولعل ولم يذكر الاتفاق الواقع في باب اعلمت وباب كان وحاصل جوابه هو ان وجه ذلك هو الاهتمام بيان الاختلاف الواقع في باقي الحروف المشبهة بالفعل ويمكن ان يكون هذا جوابا عن الاعتراض الاول فيكون حاصله هو انا سلمنا ان الاتفاق كما هو موجود في ليت ولعل كذلك موجود في باب كان وباب علمت وذلك التخصيص ليس لاجل ان الاتفاق ليس بموجود في باب كان وباب علمت بل ذكل لوجه الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع وفي بعض نسخ الشرح هكذا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما ووجه الاهتمام هو انهما ممتازان عن باقي اخواتهما من حروف مشبه بالفعل بان في منعهما اتفاق وفي منع اخواتهما اختلاف اما باقي النواسخ فليس فيها امتياز عن الاخوات فانها مشتركة في منع الاتفاق قوله: يؤيد قوله تعالى اعلم ان الشارح ان الشارح جعل هذه الاية تائيدا لان ان المكسورة ليست بمانع ولم يجعلها دليلا لانها لا تدل علي سبيل القطع بان ان المكسورة غير مانع لانه يحتمل ان يكون الخبر محذوفا بدون الفاء وهو يعذبهم وقوله فلن يقبل توبتهم يكون علة لذلك الخبر والفاء تكون للتعليل او زائدة قوله: فما يدل علي عدم منع فان قيل في كلامي الشارح تناقض لانه جعل هذه الاية فيما سبق تائيدا لا دليلا وجعلها دليلا هاهنا حيث قال فما يدل الخ قلنا ان جعلها تائيدا مبني علي وجود ذلك الاحتمال الذي ذكرناه و جعلها دليلا مبني علي بعد. ذلك الاحتمال قوله: لفظية او عقلية دفع وهم من يتوهم ان المراد من القرينة يكون القرينة اللفظية لتبادرها لان البحث في الالفاظ فيكون المعنى ان حذف المبتداء انما يكون عند جود القرينة اللفظية فقط والامر ليس كذلك لان المبتداء يجوز حذفه عند وجود القرينة العقلية ايضا حاصل الدفع ان المراد مطلق القرينة سواء كانت لفظية او عقلية قوله: اي حذفا جائزا هذا مثل ما مر سؤالا وجوابا قوله: لا واجبا اشارة الي ان المراد من الجواز هو الامكان الخاص القابل للوجوب لا الامكان العام الشامل للوجوب والامكان الخاص كليهما قوله: وقد يجب حذفه فيه اما اشارة الي الاعتراض علي المصنف فحاصله هو كما ان المبتداء يحذف بالحذف الجائز فكذلك يحذف بالحذف الواجب ايضا كما في صورة قطع النعت بالرفع وكما في افعال المدح والذم علي قول من يقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر للمبتداء المحذوف فينبغي للمصنف ان يذكر الحذف الواجب ايضا والجواب هو ان موضع بيان النعت ليس هذا بل التوابع وكذا موضع بيان النعت ليس هذا بل التوابع وكذا موضع

بيان المخصوص بالمدح او الذم ليس هذا بل باب هذه الافعال ولكن المصنف لم يذكر الحذف الواجب هناك ايضا لان كتابه مختصر لم يذكر فيه كثير من المسائل او فيه اشارة الي الجواب عن السؤال المقدر حاصل السؤال هو كما ان المبتداء يحذف بالحذف الجائز فكذلك يحذف بالحذف الواجب كما في صورة قطع النعت بالرفع وفي افعال المدح والذم فينبغي ان يذكر المصنف الحذف الواجب ايضا وحاصل جوابه هو ان الحذف الواجب للمبتداء قليل فلم يذكره المصنف فالشارح قال قد يجب حيث ادخل كلمة قد علي المضارع اشارة الي هذا الجواب ويمكن ان يكون جواب الشارح الذي ذكره بقوله قد يجب الخ هكذا بانا لا نسلم عدم ذكر الحذف الواجب بل ذكره لان عبارة المصنف بحذف المعطوف وهو قوله وقد يجب حذفه الخ قوله: وانما وجب حذفه ليعلم ليعلم هذا دليل علي وجوب حذف المبتداء في صورة قطع النعت بالرفع وحاصله هو انه يجب حذف المبتداء ليعلم انه كان في الاصل صفة ونعتاً ولو اظهر المبتداء لم يعلم ذلك بل يكون جملة مستقلة قوله: لقصد المدح او الذم جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان وجوب الحذف لاجل ان يعلم انه كان نعتا في الاصل فينبغي ان لا يقطع بالرفع ليعلم صريحا بانه نعت وحاصل جوابه هو ان قطعه انما هو لقصد المدح او الذم او غير ذلك كالترخيم فلو لم يقطع لا يحصل هذا الغرض واما اذا قطع النعت بالرفع فيكون فيه فرار من الاصل ولا يكون الفرار من الاصل الا للنكتة وليست هي الا قصد المدح او الذم او غير ذلك فان قيل ان قصد المدح او الذم او غير ذلك كما يحصل بالقطع فكذلك يحصل بالنعت ايضا بان لا يقطع بالرفع فلا حاجة الي القطع لحصول ذلك الغرض قلنا المراد من قصد المدح والذم وغيرذلك علي تقدير القطع هو ان النعت اذا قطع بالرفع وصار خبراً للمبتداء المحذوف فيصير جملة اسمية ولا شك ان الجملة الاسمية تل علي الدوام والاستمرار فيحصل حينئذ قصد كمال المدح او الذم او غير ذلك قوله: عند من قال في نعم الرجل واما عند من يقول بان المخصوص بالمدح مبتداء وفعل المدح مع الفاعل خبره فليس مما حذف فهي المبتداء قوله: اي المبتداء جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل هو المبتداء المحذوف والمذكور في المثال هو قوله الهلال والله وهو خبر وحاصل جوابه ان الكاف بمعني المثل المضاف والمضاف اليه محذوف وهو قوله المبتداء المحذوف ثم المضاف مع المضاف اليه خبر للمبتداء المحذوف وهو قوله المبتداء المحذوف جوازاً فيكون المثال حينئذ هو المبتداء المحذوف لا قول الهلال والله لان المثال هو ما يكون مضافاً اليه للفظ مثل قوله: في جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المثال هو المحذوف فيكون ذكر قوله قول المستهل الهلال والله مستدركاً وحاصل جوابه لا نسلم استدراكه لانه ظرف للمثال بتقدير حرف الجر وهو كلمة في فلايكون مستدركاً قوله: مقول المستهل جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح ظرفيته القول للمبتداء المحذوف لان القول مصدر ومعناه المصدري = گفتن = والظرف للمبتداء المحذوف انما هو الكلام والجملة وحاصل جوابه هو ان

القول ليس هاهنا بمعناه المصدري بل بمعنى اسم المفعول اي المقول فيصح الظرفية قوله: المبصر للهلال دفع وهم من يتوهم ان المراد من المستهل يكون المولود الذي ولد في الحال كما يطلق عليه لفظ المستهل في اصطلاح الفقهاء وحاصل الدفع هو ان المراد منه ليس معناه المصطلح عند الفقهاء بل المراد منه المعنى اللغوي وهو المبصر للهلال قوله: اي هذا الهلال اظهار للمبتداء المحذوف بالقرينة الحالية وهي اجتماع الناس لرؤية الهلال فهذا الاجتماع قرينة علي تعين المبتداء وهو لفظ هذا لانه يدل علي ان مقصود المستهل هو تعين شيء باسم الاشارة ثم الحكم عليه بالهلالية قوله: وليس من باب حذف الخبر جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف جعل هذا من باب حذف المبتداء فلم لم يجعله من باب حذف الخبر بان يكون قوله الهلال مبتداء وخبره محذوف وهو قوله هذا وحاصل جوابه هو انه لو جعل ذلك من باب حذف الخبر للزم خلاف مقصوده هو تعين الشيء باسم الاشارة اولا ثم الحكم عليه بالهلالية ثانياً وهذا المقصود انما يحصل اذا جعل من باب حذف المبتداء ولو جعل من باب حذف الخبر لكان المقصود حينئذ هو تعين الهلال مع ان ذلك ليس مقصود القائل قوله: وانما اتي بالقسم جواب سؤال مقدر وهو ان المثال يتم بقوله الهلال فلا حاجة الي ايراد قوله والله الذي هو قسم وحاصل جوابه هو ان القسم و ان لم يكن له دخل في المثال ولكن اورده المصنف جرياً علي عادة المستهلين فان عادة المستهلين جارية علي ايراد القسم في هذا فجري المصنف علي عادتهم حيث اتي بالقسم قوله: غالبا دفع ايهام فان العادة علي قسمين الاول ما انتفي خلافه والثاني ما ندر خلافه فلم يعلم هاهنا ان خلافه منتف او نادر فلرفع ذلك الايهام قال غالباً بانه من قبيل القسم الثاني الذي يكون خلافه نادراً لا منتفيا لانهم قد يتركون القسم قوله: ولئلا يتوهم جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله ان المثال وان كان ليتم بقوله الهلال بلا ذكر القسم ولكن اورد القسم لئلا يتوهم ان لفظ الهلال منصوب وذلك التوهم يكون عند الوقف لا عند الوصل فان قيل فان قيل ان دفع توهم النصب عند الوقف لا يختص بايراد القسم بل يمكن دفعه بايراد كلمة اخرى قلنا هذا نكتة بعد الوقوع قوله: اي حذفا جائزا هذا مثل ما سبق سؤالاً وجواباً قوله: من غير اقامة شيء مقامه جواب سؤال مقدر وهو انه لا حاجة الي ذكر الحذف الجائز للخبر لان قوله وجوبا يغني عنه لان الجواز موجود في ضمن الوجوب وحاصل جوابه هو ان صورة وجوب الحذف محمول على ما يكون هناك اقامة شيء مقام المحذوف والجواز محمول علي صورة عدم اقامة شيء مقام المحذوف فذكر الوجوب لا يغني عن ذكر الجواز وان كان الجواز موجود في ضمنه قوله: الخبر المحذوف جواب سؤالين الاول ان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل هو الخبر المحذوف والمذكور في المثال هو المبتداء فان لفظ السبع مبتداء لا خبر والثاني اضافة مثل لا يجوز الي قوله خرجت فاذا السبع لان المضاف اليه لا يكون الا اسما وذلك القول جملة وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف اليه وهو لفظ الخبر المحذوف ليكون المثال مطابقا

لمثل وكذا لفظ الخبر اسم فصح اضافة مثل اليه قوله: في جواب سؤال مقدر وهو وهو انه اذا كان المثال هو المحذوف فلا حاجة الي ذكر قوله خرجت فاذا السبع وحاصل جوابه هو انه ظرف للمثال بتقدير في فثبت اليه الحاجة قوله: قولك جواب سؤال مقدر وهو ان مدخول في لا يكون الا اسماً وقوله خرجت فاذا السبع جملة فلا يصح تقدير في وحاصل جوابه هو كما ان في مقدرة كذلك لفظ قول مقدر وهو اسم فصح كونه مدخول الفاء ثم ان القول ليس بمعناه المصدري لعدم صحة ظرفية حينئذ بل بمعنى اسم المفعول وهو مقول قوله: فان تقديره تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قولهُ: علي المذهب الصحيح فيه احتراز عن مذهب البعض فان مذهب البعض هو ان اذا مكانية فيصح كونها خبراً لان المكان عبارة عن موضع ثبوت شيء ولا شك انالسبع يصلح ثبوت شيء علي ظهره فيصح عليه حمل المكان ولكن مذهب هذا البعض مردود لانه اذا كان كلمة اذا مكانية يلزم تكرار المكان في بعض الامثلة مثل فاذا السبع بالباب فلا يكون مكانية بل زمانية كما هو مذهب الصحيح قوله: علي ان يكون اذا ظرف زمان جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان السبع مبتداء واذا ظرف زمان والزمان لا يحمل علي السبع لعدم وجود الاتحاد بينهما في الخارج وفي الحمل لا بد من الاتحاد قوله: غير ساد مسده جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يكون حذف الخبر في هذا المثال واجباً لا جائزاً لوجود القرينة وهي كلمة اذا وحاصل جوابه هو انه لا يمكن ان يكون اذا السد المسد لان المتاخر انما يقوم مقام المتقدم واما المتقدم فلا يقوم مقام المتاخر ولاشك ان اذا متقدم والخبر مؤخر قوله: اي ففي وقت خروجي دفع وهم من يتوهم انه لما كان اذا ظرف زمان فيكون معناه مطلق الوقت فحينئذ لا يكون لهذا الكلام معنى ليعتد به كما هو الظاهر وحاصل الدفع انه ليس المراد من كلمة اذا مطلق الوقت بل المراد منه الوقت المعين وهو وقت الخروج قوله: اي حذفاً واجباً هذا مثل مامر سؤالاً وجواباً قوله: اي في تركيب جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر ان يكون المراد من كلمة ما الخبر لان البحث في الخبر فيكون المعنى وقد يحذف الخبر وجوباً في خبر وما هذا الا فساد المعنى وحاصل جوابه هو ان المراد من كلمة ما ليس الخبر بل المراد منه التركيب فيكون المعنى قد يحذف الخبر وجوباً في تركيب ولا شك في صحة هذا المعنى والمتبادر انما يعمل به اذا كان العمل به ممكناً واما اذا لم يكن ممكناً فلا يعمل به وهاهنا ليس الممكن للزوم الفساد المعنى

واعترض عبد الغفور علي الشارح بانه ينبغي ان يراد من كلمة ما الخبر دون التركيب لان الضمير في قوله موضعه راجع الي الخبر فاذا اريد من كلمة ما التركيب يلزم خلو الجملة عن عائد الموصوف وذلك لا يجوز اجاب عنه عصام الدين انه لا يجوز ان يراد من كلمة ما الخبر لانه يلزم علي تقدير ارادته فساد المعنى لانه يصير الخبر ظرفاً لحذف الخبر فالحق مع الشارح واجاب ذلك الفاضل عن لزوم خلو الجملة عن عائد الموصوف علي

ارادة التركيب من كلمة ما بان العائد موجود لان وجود العائد اعم من ان يكون تقديرا لفظا او تقديرا ولا شك ان العائد موجود هاهنا تقديرا وهو الضمير المجرور في منه فيكون التقدير اي تركيب التزام في موضعه منه فهو من قبيل الكر البر بستين درهما فان العائد في هذا المثال محذوف تقديره الكر البر منه بستين درهما قوله: وذلك في اربعة ابواب جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل والمثال الواحد يكفي لذلك فلا حاجة الي ايراد امثلة اربعة وحاصل جوابه هو ان حذف الخبر في اربعة ابواب فالممثل متعدد فلذا اورد امثلة متعددة قوله: اي لولا زيد موجود اظهار للخبر المحذوف بانه لفظ موجود قوله: لان لو لا هذا بيان القرينة الدالة علي تعين المحذوف بان القرينة علي تعين المحذوف بان الخبر محذوف هو موجود انما هي كلمة لو لا فانها تدل علي الوجود قوله: وقد التزم في موضع بيان ساد المسد بان الامر القائم مقام الخبر هو جواب لو لا قوله: هذا اذا كان الخبر جواب سؤال مقدر وهو ان قاعدتكم وهي ان المبتداء اذا وقع بعد لولا يجب حذف خبره منقوضة بقول الشاعر حيث قال لو لا الشعر بالعلماء يزري. فان لفظ الشعر مبتداء وقوله يزري خبره مع انه مذكور وحاصل جوابه هو ان المراد في تلك القاعدة هو ان يكون الخبر من الافعال العامة والخبر في ذلك الشعر من الافعال الخاصة فلا نقض به فان قيل ما وجه الفرق بين الفعل العام و الخاص قلنا وجه الفرق هو ان كلمة لولا تدل علي الفعل العام وهو الوجود ولا يدل علي الفعل الخاص فان وجد القرينة علي الفعل الخاص يجوز حذف الخبر الذي يكون من الافعال الخاصة والا لا يمكن ان يكون غرض الرد علي المصنف بان الحكم بحذف الخبر مطلقا لا يصح لان الخبر انما يحذف اذا كان من الافعال دون الافعال الخاصة ويمكن الجواب من جانب المصنف بان مراده هو الخبر من الافعال العامة لكن لم يذكر ذلك لشهرته قوله: هذا علي مذهب البصريين جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان الخبر يكون محذوفا بعد لولا بالحذف الواجب بل ليس هاهنا نفس الحذف فضلاً عن الحذف الواجب لان الاسم الواقع بعد لولا اما فاعل للفعل المحذوف كما هو مذهب الكسائي او فاعل كلمة لولا عند الفراء فان لولا عنده اسم فعل بمعني وجد وحاصل جوابه ان كلام المصنف مبني علي مذهب البصريين وعندهم الاسم الواقع بعد لولا مبتداء حذف خبره قوله: منسوبا الي الفاعل جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان المبتداء مصدرا فكيف يصح عليه حمل الخبر لان الخبر هو ذات مع الوصف وهو حاصل جوابه هو ان المصدر اذا وقع مبتداء يكون منسوبا الي الذات وهو الفاعل او المفعول او كليهما والمصدر المنسوب الي الذات في حكم الذات فيصح الحمل قوله: او كان اسم تفضيل اعلم ان هذا القسم من المبتداء علي ستة عشر قسماً وبيان ذلك هو ان هذا المبتداء منقسم اولاً الي اربعة اقسام الاو ان يكون المبتداء مصدراً صورة والثاني ان يكون المبتداء مصدرا تاويلا والثالث ان يكون اسم تفضيل مضافا الي المصدر صورة والرابع ان يكون اسم تفضيل مضافا الي المصدر التاويلي.

ومعنى المصدر صورة هو المصدر حقيقة والمراد من المصدر التاويلي هو ان يكون فعل دخل عليه ان المصدرية فصار بمعنى المصدر ثم ان كل واحد من هذه الاقسام الاربعة علي اربعة اقسام لان المصدر سواء كانصورة او تاويلاً موجود في تلك الاقسام الاربعة فذلك المصدر اما ان يكون منسوباً الي الفاعل ومابعده حال من الفاعل او يكون منسوباً الي المفعول وما بعده يكون حالاً من المفعول او يكون منسوبا الي الفاعل والمفعول كليهما ومابعده حال من احدهما او يكون منسوباً الي كليهما ويكون مابعده حال عنهما فبضرب هذه الاقسام الاربعة في الاربعة يحصل ستة عشر قسماً قوله: فحذف حاصل ثم ان هذا الحذف واجب وفي الحذف الواجب لابد من القرينة وسد المسد فالقرينة هاهنا علي نفس الحذف في ان استعمال المفردات مخدوش واما القرينة علي تعين المحذوف فهي تفيد الاخبار عن الضرب بالقيام فان التقيد به لا يمكن الا بعد حصول الضرب فذلك يدل علي ان الخبر المحذوف هو حاصل قوله: ثم حذف اذا مع شرطه فان قيل ان بين كلامي الشارح تناقض فانه قال اولاً كما تحذف متعلقات الظروف فانه يعلم ان كلمة اذا ظرفية وقال هاهنا حذف اذا مع شرطه فيعلم منه ان اذا شرطية وايضا انه اذا كان كلمة اذا شرطية فالشرط لابدله من الجزاء وليس الجزاء موجوداً هاهنا قلنا كلمة اذا ظرفية ابداً ولكن لا تخلو عن معنى الشرط بل تكون فيه رائحة الشرط وجزائه وان لم يكن موجوداً لكن الدال بالجزاء موجود وهو الجملة المتقدمة قوله: لان في الحال معنى الظرف جواب سؤال مقدر وهو ان في قيام الشيء مقام شيء آخر لابد من المناسبة فما هي هاهنا وحاصل جوابه ان المناسبة هاهنا هي ان في الحال معنى الظرف لان معنى قوله جاءني زيد راكباً هو جاءني زيد وقت الركوب قوله: وفيه تكلفات كثيرة هذا اعتراض من جانب الرضي علي مذهب البصريين فالمراد من التكلفات الكثيرة هي التكلفات الثلاثة الاول ان فيه حذف اذا مع الجملة الشرطية وذلك لم يثبت في غير هذا المكان والثاني ان فيه العدول من كان الناقصة الي كان التامة مع ظهور الناقصة لوجود المنصوب بعده والثالث ان قيام الحال مقام الظرف ليس له نظير في كلام العرب والجواب من جانب البصريين عن هذه التكلفات هو انا نقول عن الاول بانا لا نسلم ان حذف اذا مع الجملة الشرطية لم يثبت في غير هذا الموضع بل ثابت كما في قول المصنف حيث قال فهند يجوز صرفه فان تقديره اذا كان كذلك فهند يجوز صرفه فحذف اذا مع الجملة الشرطية وعن الثاني انه كما ان كان الناقصة من افراد كان فكذلك كان التامة ايضا من افراد كان وظهور الناقصة ممنوع لان ذلك المنصوب مع كثرته لم يسمع معرفة فلو كان خبرا لسمع معرفة مرة لان الخبر قد يكون معرفة بخلاف الحال فانه يكون نكرة ابداً وعن الثالث انه وان لم يوجد له نظير لكن المناسبة موجودة وهي كافية للقيام قوله: مستريحين عن تلك التكلفات وقد ذكرنا الاجوبة الثلاثة عن تلك التكلفات الثلاثة وايضا نقول ان في تقدير الرضي تكلف واحد فوق تلك التكلفات الثلاثة وهو ان الاصل في العامل المحذوف هو ان يكون من الافعال العامة

والملابسة من الافعال الخاصة قوله: وقال الكوفيين ولهم على هذا التقدير دليلان الاول ان فيه قلة الحذف بالنسبة الي تقدير البصريين كما هو الظاهر والثاني ان فيه يكون الحال معمولاً للمذكور وهو ضربي دون المحذوف والعمل للمذكور اولي من العمل للمحذوف لان المحذوف يكون معدوما والمعدوم لا يزاحم الموجود قوله: ويلزمهم حذف الخبر هذا وجه اول للرد علي الكوفيين وحاصله هو انه علي مذهبهم يلزم حذف الخبر بدون قيام الشيء مقامه وذلك لان الحال لما كان معمولاً للمبتداء وهو ضربي كان من متعلقات المبتداء فيكون قيداً له وقيد الشيء بمنزلة الجزء له وما يكون بمنزلة الجزء للمبتداء لا يقوم مقام الخبر لان الخبر انما يكون بعد تمام المبتداء فينبغي ان يكون ما يقوم مقامه ايضا بعد تمام المبتداء وليس الحال كذلك فلايكون قائماً مقام الخبر فلزم حذف الخبر بدون قيام شيء مقامه وايضا ان الحال يكون حينئذ مقدماً علي الخبر والمقدم لا يقوم مقام المؤخر قوله: وتقييد المبتداء هذا هو الوجه الثانيَ للرد وحاصله هو انه اذا كان الحال من متعلقات المبتداء علي هذا التقدير لزم تقييد المبتداء الذي قصد عمومه قوله: بدليل الاستعمال جواب سؤال مقدر وهو انه ما الدليل انه قصد في هذا المبتداء العموم وحاصل جوابه هو ان الدّليل عليه استعمال العرب فانهم يستعملون مثل هذا المبتداء في العموم وايضا ان الضرب جنس والجنس اذا كان معرفة باللام او الاضافة اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعاً لترجيح بلا مرجح قوله: وذهب الاخفش وهو موافق مع البصريين في ان الحال من متعلقات الخبر ولكن يخالفهم في الفعل المحذوف فان الفعل عنهدهم من الافعال العامة وعند البصريين من الافعال الخاصة لان الخبر عنده مصدر بمعنى المبتداء وله علي هذا التقدير دليلان الاول ان فيه قلة الحذف كما هو الظاهر والثاني ان الاصل ان يكون المحذوف من جنس المذكور وفي هذا التقدير كذلك قوله: مضاف الي صاحب الحال وانما اشترط اضافة المصدر الي صاحب الحال ليكون عامل الحال وذي الحال واحداً لان هذا المصدر خبر عامل في الحال فاذا اضيف الي ذي الحال يكون عاملاً فيه ايضا ومذهبه مردود من وجهين الاول ان الخبر لما كان مصدراً فلا يمكن ان يكون عاملاً في الحال لان المصدر لان الصمدر ضعيف العمل لا يعمل مع الحذف والثاني هو ان المصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيلزم حذف الموصول مع بعض الصلة ويكون بعضها باقياً لان ان موصول حرفي وصلته المصدر مع الحال فيكون مع المصدر محذوفا والحال يكون باقياً فلزم حذف الموصول مع بعض الصلة مع بقاء بعضها وهو الحال وذلك لا يجوز قوله: وذهب بعضهم الي ان هذا يرد عليهم ان وجود المبتداء بلا خبر امر غريب لابد له من شاهد و نظير فما هو اجابوا عنه بان نظيره موجود وهو القسم الثاني من المبتداء فان ذلكَ لا خبرَ له لان ما بعده فاعل سد مسد الخبر ولكن قياسهم مع الفارق لان هذا المبتداء مصدر مضاف والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلا يتم به الفائدة بخلاف القسم الثاني من المبتداء فان ذلك وان كان مع الفاعل

شبه الجملة مفيد للفائدة التامة من المبتداء ودليلهم علي ذلك هو ان هذا المبتداء بمعنى الفعل والفعل لا يحتاج الي الخبر فكذا هذا المبتداء وانما كان هذا المبتداء بمعنى الفعل لان معنى ضربي زيداً قائما ومعنى اضرب زيداً قائماً واحد لا تفاوة بينهما ورد هذا الدليل بان كونه بمعنى الفعل فهو تأويل الاسمية بالفعلية وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشيء عن حقيقته فحقيقة المبتداء هو انه يستدعي الخبر فلا يخرج بهذا التأويل عن الحقيقة قوله: وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره فان قيل عد هذا التركيب في مواضع حذف الخبر لا يصح لان الخبر فيه مذكور لان الواو فيه بمعنى مع فهو مع ما بعده خبر بدون حاجة الي التقدير لان الواو اذا كان بمعنى مع يصح ان يقع هو مع ما بعده خبراً قلنا هاهنا مذهبان الاول مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين وما ذكرته انما هو مذهب الكوفيين واما علي مذهب البصريين فليس هو بخبر بل الخبر محذوف و كلام المصنف مبنى علي مذهب البصريين قوله: وعطف عليه شي فان قيل الواو اذا كان بمعنى مع لا يكون للعطف فلا يصح قول الشارح وعطف عليه شيء وايضا ان الواو لما كان بمعنى مع فيكون مدخوله مفعول معه فلا يصح رفعه قلنا المراد من العطف المعنى اللغوي وهو الامالة والارتباط واما رفع ما بعده فلان صورة هذا الواو لما كان موافقة مع واو العطف اجري عليه حكمه قوله: اي كل رجل مقرون مع ضيعته اظهار للخبر المحذوف وهو لفظ مقرون فان قيل لما كان الواو بمعنى مع وهو متعلق بمقرون فيكون المتعلق بالفتح وهو مقرون والمتعلق بالكسر وهو ضيعته خبراً واحداً فلا يوجد هاهنا معطوف ليقوم مقام الخبر المحذوف قلنا قوله مع ضيعته في بيان الخبر المحذوف ليس تفسيراً للمعطوف بل هو عبارة جديدة مقدرة مع الخبر فتقدير عبارته هو كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرون به فان قيل علي هذا لا يكون الواو في المعطوف بمعنى فلزم التناقض بين كلامي الشارح لانه قال سابقاً الواو بمعنى مع ويفهم من بيان الخبر المحذوف ان الواو لا يكون بمعنى مع قلنا مراده من قوله بمعنى مع فيما سبق هو ان يكون الواو دالاً علي المصاحبة بين المعطوف والمعطوف عليه لانه يأول بمعنى مع قوله: لان الواو يدل علي الخبر جواب سؤال مقدر وهو وهو ان في الحذف الواجب لابد من القرينة وسد المسد فما هما فاجاب بان القرينة هي ان الواو تدل علي الخبر المحذوف وهو مقرون لان الواو لما كان بمعنى مع فيكون صلة المقارنة واما سد المسد فهو المعطوف علي المبتداء قوله: اقيم المعطوف فان قيل هذا المعطوف لا يخلو اما ان يكون معطوفاً علي الخبر او علي المبتداء وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزم فساد المعنى علي ذلك التقدير واما الثاني فلان المعطوف علي المبتداء يكون مقدماً بحسب الرتبة علي الخبر والمقدم علي الشيء لا يقوم مقام الشيء الامر المتاخر قلنا ان المعطوف ليس بمعطوف لا علي المبتداء ولا علي الخبر بل هو معطوف علي الضمير المستكن في مقرون الراجع الي المبتداء فيكون مؤخرا عن الخبر فان قيل فعلى هذا لا يصح قوله وعطف عليه شيء فانه صريح في انه معطوف علي المبتداء وايضا ان العطف علي الضمير المتصل انما يجوز اذا

وجد التاكيد بالمنفصل او يكون هناك فصل ولم يوجد هاهنا واحد قلنا عن الاول ان العطف علي ذلك الضمير كالعطف علي المبتداء لان العطف علي ضمير شيء كالعطف علي ذلك الشيء وعن الثاني ان التاكيد موجود بالمنفصل لان ضمير هو مقدر او نقول ان العطف علي الضمير المتصل انما لا يجوز عندهم عند عدم احد هذين الامرين اذا لم يكن ذلك العطف راجعا الي العطف علي شيء آخر وهاهنا كذلك لان العطف علي ذلك الضمير راجع الي العطف علي المبتداء او نقول في الجواب عن اصل الاعتراض بان المعطوف علي المبتداء وان كان متقدماً علي الخبر رتبة ولكن يذكر في العرف متاخراً عن الخبر فبسبب تاخير الذكري صح قيامه مقام الخبر قوله: يكون مقسماً به فان قيل هذا منقوض بقولهم امانة الله قسمي لافعلن كذا فان المبتداء مقسم به ومع ذلك لا يجب حذف الخبر فيه لكونه مذكورا وهو قسمي قلنا المراد من كونه مقسما به هو ان يكون متعيناً للقسم ومشهوراً فيه بحيث ينتقل الذهن من سماعة الي كونه مقسماً به ولفظ امانة الله ليس كذلك لعدم شهرته في القسم فان قيل ما وجه هذا الاشتراط قلنا ليكون قرينة علي الخبر المحذوف وهو قوله قسمي قوله: و بقائك جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لا يطابق المثل لان المذكور في المثال هو عمر وهو علم شخص ليس متعين لكونه مقسما به وحاصل جوابه هو ان المراد من العمر ليس معناه العلمي بل المراد منه البقاء ولا شك انه بهذا المعنى مقسم به اي مشهور في القسم ومتعين له قوله: اي ما اقسم به جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من العمر البقاء فلا يصح عليه حمل الخبر وهو قوله قسمي لانه لابد في الحمل من الاتحاد وهو هاهنا مفقود لان البقاء صفة المخاطب والقسم صفة المتكلم وفي الجزئيات تباين فلا يصح حمل صفة احد المتباينين علي صفة المتباين الاخر وحاصل جوابه هو ان قسمي مأول بقوله ما اقسم به فلا يكون صفة المتكلم فيصح الحمل قوله: فلا شك ان لعمرك جواب سؤال مقدر وهو انه لابد من في الحذف الواجب من وجود القرينة وسد المسد فما هما فاجاب ان القرينة هي ان لفظ عمر لكونه متعيناً للقسم يدل علي الخبر المحذوف وهو قسمي واما سد المسد فهو ان جواب القسم قائم مقام الخبر المحذوف قوله: والعمر والعمر بمعنى جواب سؤال مقدر وهوو ان تفسير العمر لايصح بالبقاء لان العمر بالفتح والبقاء انما هو معنى العمر بالضم وحاصل جوابه هو ان العمر بالفتح والعمر بالضم بمعنى واحد فكما ان البقاء معنى العمر بالضم فكذلك هو معنى العمر بالفتح ايضاً فيصح ذلك التفسير فان قيل اذا كان بمعنى واحد فما وجه الاختيار المفتوح علي المضموم قلنا ذلك لحصول الخفة لان المفتوح خفيف من المضموم قوله: ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح دفع وهم من يتوهم انهما لما كانا بمعنى واحد فيستعملان مع اللام ايضا وحاصل الدفع هو ان المستعمل مع اللام المفتوح دون المضموم قوله: لان القسم موضع التخفيف فيه احتمالان الاول انه علة لما قبله بان وجه استعمال المفتوح مع اللام دون المضموم هو حصول التخفيف فانه اذا استعمل المفتوح مع اللام لا

يلزم الثقل واما اذا استعمل المضموم معه فيلزم الثقل لان الضمة ثقيلة والثاني انه علة لوجوب حذف الخبر في هذا الموضع بان وجوب حذفه انما هو لحصول التخفيف وذكر هذين الاحتمالين المحشي عبد الرحمن قوله : اي من المرفوعات فيه رد علي مذهب الكوفيين حيث قالوا ان خبر ان واخواتها ليس قسماً عليحدة من المرفوعات بل داخل في خبر المبتداء فرد الشارح عليه باله قسم مستقل من المرفوعات كما هو مذهب البصريين قوله: اي اشباهها جواب سؤال مقدر وهو ان اطلاق الاخوات لا يصح علي الحروف الباقية لانها تستعمل في ذوي العقول والحروف ليست منهم وحاصل جوابه هو ان المراد من الاخوات هاهنا الاشباه وهذا ليس مختصاً بذوي العقول فان قيل ان ذكر الاخوات وارادة الاشباه مجاز ولابد في المجاز من القرينة والعلاقة فما هما قلنا القرينة هي تعذر ارادة الاخوات هاهنا لاختصاصها بذوي العقول واما العلاقة فلان المشابهة لازمة مع الاخوات فهذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فالعلاقة هي اللزوم قوله: وهو مرفوع بهذه الحروف جواب سؤالين الاول ان ذكر خبر ان بعد خبر المبتداء مستدرك لان هذا الخبر مرفوع بما ارتفع به خبر المبتداء وهو العامل المعنوي عن الابتداء فهو داخل في خبر المبتداء فيكون ذكره مستدركا والثاني ان اضافة هذا الخبر الي ان واخواتها لا يصح لانه ليس مرفوعاً بهذه الحروف بل مرفوع بالابتداء فيكون خبراً للمبتداء لا لهذه الحروف وحاصل جوابه هو ان كلام المصنف هاهنا مبني علي مذهب البصريين وعندهم هذا الخبر مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء فلا يكون داخلا في خبر المبتداء فليس ذكره مستدركاً وايضا صح الاضافة الي ان واخواتها قوله: علي المذهب الاصح وهو مذهب البصريين بخلاف مذهب الكوفيين فان عندهم هذه الحروف لا تعمل في الخبر بل في الاسم فقط واما الخبر فهو مرفوع بما ارتفع به خبر المبتداء وهو العامل المعنوي لان هذه الحروف ضعيف العمل فلا يعمل في الشيئين فرد عليهم الشارح بان هذا الخبر مرفوع بهذه الحروف علي المذهب الاصح وذكر وجه الرد بقوله: لانهما لما شابهت وحاصله ان هذه الحروف مشابهة مع الفعل المتعدي لفظاً ومعنى والفعل المتعدي يعمل عمل الرفع في الفاعل وعمل النصب في المفعول فهذه الحروف ايضا تعمل الرفع والنصب لاجل هذه المشابهة اما المشابهة من حيث اللفظ فلكون هذه الحروف ثلاثية ورباعية كالفعل واما المشابهة من حيث المعنى فلانه كما ان معنى الفعل المتعدي لا يتم الا بالاسمين فكذلك معنى هذه الحروف لا يتم الا بالاسمين قوله: الي شيء آخر فيه رد علي الشارح الهندي لانه قال في دفع الاعتراض الوارد علي التعريف المسند الي اسمائها وذكر الشارح وجه الرد فيمابعد وستقف عليه قوله: احد هذه الحروف جواب سؤال مقدر وهو ان هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراده لخروج قائم في ان زيدا قائم فانه لا يصدق عليه بانه مسند بعد دخول هذه الحروف بل مسند بعد دخول ان وحاصل جوابه هوو ان في عبارة المصنف تقدير المضاف وهو لفظ احد ولا شك ان قائم في ذلك المثال مسند بعد دخول احد هذه الحروف وهو ان قوله: فقوله

المسند شامل تعين اللجنس في التعريف قوله: وبقوله بعد دخول تعين الفصل في التعريف قوله: والمراد بدخول هذه الحروف جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف خبر ان ليس بمانع عن دخول الغير لدخول يقوم فيه في ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم وحده ليس بخبر ان بل الخبر هو المجموع يقوم ابوه ويصدق عليه التعريف لانه ايضا مسند الي شيء وهو ابوه بعد دخول احد هذه الحروف وحاصل جوابه هو ان هذا الاعتراض انما كان واردا لو كان المراد من الدخول هو الذكر في الاول وليس كذلك بل المراد من الدخول هو ورود هذه الحروف علي الاسم والخبر لايراث اثر فيهما وذلك الاثر امران الاول الاعراب والثاني التاكيد كما في ان ولا شك ان هذا الاثر ظهر في مجموع يقوم ابوه لا في يقوم وحده فالمجموع مرفوع محلا بان وكذا المجموع ثابت لزيد بطريق التحقيق والتاكيد قوله: لفظا او معنىً جواب سؤال مقدر وهو ان التعريف منقوض بمثل موسى وفتى في قولهم ان موسي قائم وان فتى قائم فانه لم يظهر اثر ان يِ موسي وفتي وهو الاعراب وحاصل جوابه هو ان ظهور الاثر اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ولا شك ان في مادة النقض وان لم يظهر الاثر في اللفظ لكنه ظاهر في التقدير لان الاعراب موجود فيهما تقديرا او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بانه لما كان المراد من الدخول هو الورود لايراث الاثر فيهما فلا يكون حينئذ التعريف مانعا عن دخول الغير يدخل فيه خبر المبتداء الذي يكون واقعا بعد ان المكفوفة مثل انما زيد قائم فان ان مكفوفة عن العمل بسبب ما فقائم خبر المبتداء وهو زيد لا خبر ان لعدم كونها عاملة ويصدق عليه التعريف لانه مسند بعد دخول انّ بالمعنى المذكور لانه ظهر فيه اثر ان وهو التاكيد لان ثبوت القيام لزيد انما هو بطريق التاكيد وحاصل جوابه هو ان المراد من الاثر هو الاثر لفظا وهو الاعراب ومعني وهو التاكيد والموجود في مادة النقض اثر معنوي فقط لا لفظي فلا ينتقض به التعريف قوله: فلا يحتاج الي ان يجاب هذا رد علي جواب الشارح الهندي عن اعتراض يقوم وحاصل جوابه هو ان المراد من المسند في التعريف هو المسند الي اسماء هذه الحروف ويقوم في ذلك المثال ليس بمسند الي اسم ان بل مسند الي ابوه قوله: ويلزم منه استدراك هذا وجه الردعلي جواب الشارح وحاصله ان علي هذا يلزم استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف لان ايراده انما هو لاخراج يقوم وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس فاذا اريد من المسند المسند الي اسماء هذه الحروف خرجت هذه الامور بقيد المسند فيكون حينئذ ذكر قوله بعد دخول هذه الحروف مستدركا قوله: ولا الي ان يجاب رد علي جواب صاحب غاية التحقيق عن اعتراض يقوم وحاصل جوابه هو ان المراد من المسند في تعريف خبر ان هو الاسم المسند ويقوم ليس باسم بل فعل فلايصدق عليه التعريف قوله: ليحتاج الي تاويل الجملة هذه هو وجه الرد وحاصله هو ان خبر ان قد يكون جملة مثل ان زيدا يقوم فان يقوم خبر ان وهي جملة لانه فعل مع الفاعل وهو الضمير المستكن فاذا اريد من المسند الاسم المسند فلا بد من تاويل هذه الجملة بالاسم وهو قائم ففي جوابه

احتياج الي التاويل الذي هو خلاف الاصل قوله: مثل قائم جواب سؤالين الاول ان المثال هو ما يكون مضافاً اليه للفظ مثل والمضاف اليه هاهنا هو مجموع الجملة وهذا المجموع ليس بخبر ان فالمثال لا يطابق الممثل والثاني ان المضاف اليه لا يكون الا اسماً وهذا المجموع جملة فلا يصح اضافة لفظ مثل اليه وحاصل جوابه هو ان المضاف اليه للفظ مثل مقدر وهو قائم في ذلك المجموع ولا شك انه خبر ان فيطابق المثال مع الممثل وكذا هو اسم فيصح اضافة لفظ مثل اليه قوله: فانه المسند تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: اي حكمه كحكم خبر المبتداء جواب سؤال مقدر وهو انه لا يصح اضافة الامر الي خبر ان لان الامر انما يكون للافعال وخبر ان ليس كذلك وحاصل جوابه هو ان المراد من الامر هو الحكم فيصح اضافة الي خبر ان او يقال في تقرير الاعتراض ان الامر عبارة في اللغة عن = فرمودن = وهذا مختص بالآمر وخبر ان ليس بآمر وحاصل جوابه هو انه ليس من الامر معناه اللغوي بل المراد منه الحكم قوله: في اقسامه واذا كان المراد من الامر الحكم يكون بعد ذلك المراد من الحكم معناه اللغوي وهو الاثر المرتب ليصح تقسيمه الي الاقسام والشرائط والاحكام قوله: وفي احكامه ثم ان جعل الواحد المتعدد والمثبت والمحذوف من الاحكام وجعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من الاقسام مجرد اصطلاح ولا مناقشة فيه قوله: والمراد ان امره جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان امر خبر ان كامر خبر المبتداء لان اين يقع خبراً للمبتداء مثل اين زيد ولا يقع خبراً لان ان للتحقيق واين للاستفهام وبينهما تناف وحاصل جوابه هو ان المراد هو ان امره كامر خبر المبتداء بعد ما يصّح ان يقع خبراً وليس المراد ان كل ما يقع خبراً للمبتداء يقع خبراً لان ولا شك ان اين لا يصح ان يقع خبراً لان قوله: ومن ابوك فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان من ليس بخبر للمبتداء بل هو مبتداء كما ذكر ذلك فيما سبق قلنا في من مذهبان مذهب سيبويه ومذهب غيره فعنده من مبتداء وابوك خبره وماسبق بناء علي مذهبه وعند غيره من خبر وابوك مبتداء وهذا الكلام بناء علي مذهب هذا الغير قوله: اي ليس امره كامر جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في تقديمه لا يخلو اما ان يكون راجعاً الي خبر المبتداء او يكون راجعاً الي خبر ان وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزم حينئذ انتشار الضمائر لان الضمير في قوله وامره راجع الي خبر ان واما بطلان الثاني فلان حكم التقديم ليس بمتحقق فيه فلا يصح اضافة التقديم الي ضمير خبر ان وحاصل جوابه هوانا نختار الشق الثاني وهو انه راجع الي خبر ان واما حكم التقديم وان لم يكن متحقق فيه من حيث الايجاب والثبوت لكن متحقق فيه من حيث السلب والنفي فصح اضافة التقديم الي ضمير خبر ان قوله: اي لس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه جواب سؤال مقدر وهو ان في كلام المصنف استثناء الشيئين من شيء واحد بدون العاطف فالمستثني هو قوله وامره كامر خبر المبتداء والمستثني الاول هو قوله الا في تقديمه والمستثني الثاني قوله الا ان يكون ظرفاً واستثناء الشيئين من شيء واحد بدون العاطف لا يجوز وحاصل

جوابه هو ان المستثني الثاني ليس استثناء من المستثني منه بل هو مستثنيً من المستثني الاول فليس هاهنا استثناء الشيئين من شي واحد قوله: وفي وجوبه ووجه وجوب التقديم هو ليفيد التخصيص في اسم ان لانه كما اشترط في المبتداء ان يكون معرفة او نكرة مخصصة فكذلك اشترط في اسم ان ايضاً ذلك الشرط لانه ايضاً كان مبتداء قبل دخول ان عليه قوله: وذلك لتوسعهم هذا هو بيان العلة للاستثناء قوله: الكائنة اشارة الي متعلق قوله لنفي الجنس بانه ظرف مستقر متعلق بمحذوف وهو الكائنة قوله: اي لنفي صفته جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل هو ان لا لنفي الجنس والمذكور في المثال قوله لا غلام رجل ظريف ففيه نفي الصفة ويه الظرافة وحاصل جوابه ان في كلام المصنف حذف المضاف تقديره لنفي صفة الجنس فالممثل هو ان لا لنفي صفة الجنس فيطابق المثال مع الممثل قوله: اذ لا رجل قائم هذا بيان العلة لتقدير المضاف قوله: الي شيء آخر هذا رد علي الفاضل الهندي بمثل ما مر في بحث خبر ان قوله: وانما عدل عن المثال جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث عدل عن المثال المشهور وهو لا رجل في الدار وحاصل جوابه هو ان المثال المشهور لم يكن واضحا في التمثيل لانه يحتمل ان يكون الخبر محذوفاً ويكون في الدار صفة رجل قوله: وجعل في الدار صفة وانما يحتمل كونه صفة لعدم ظهور الاعراب في لفظه قوله: بخلاف ما ذكره جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكره من المثال ايضا غير واضح في التمثيل لانه يحتمل ان يكون ظريف صفة غلام ويكون الخبر محذوفاً وحاصل جوابه هو لا نسلم وجود ذلك الاحتمال لان ظريف مرفوع و لفظ غلام معرب منصوب و لا يجوز ان تكون صفته مرفوعة قوله: علي ما هو الظاهر جواب سؤال مقدر وهو لا نسلم عدم جواز ارتفاع صفته بل جائز بان يكون مرفوعا حملاً علي محل غلام لان محله الرفع لكونه مبتداء في الاصل وحاصل جوابه هو ان المراد هو عدم احتمال صفة وعدم جواز ارتفاعه انما هو بناء علي الظاهر ولا شك انه لا يحتمل بناء علي الظاهر ان يكون ظريف صفة وان كان يحتمل ذلك بالنظر الي ان محل غلام الرفع فيكون هذا المثال ظاهراً في التمثيل قوله: خبر بعد خبر جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فيها لا يخلو اما ان يكون ظرف ظريف او يكون حالاً من ضميره المستكن فيه الراجع الي غلام رجل وكلاهما باطلان لان علي كلا التقديرين يلزم تقييد ظرافة الغلام بالدار وهو باطل لان الظرافة ملكة لا تختلف وحاصل جوابه هو انه ليس ظرف ولا حال بل هو خبر لغلام بعدخبر وهو ظريف فلا يلزم المحذور وهو تقيد ظرافة الغلام بالدار قوله: وانمااتي به جواب سؤال مقدر وهو ان المقصود بيان مثال خبر لا وهو يحصل بواحد فما الحاجة الي الخبرين وحاصل جوابه ان ايراد الخبرين لئلا يلزم الكذب فانه اذا لم يذكر الخبر الثاني يكون المعنى نفي كون غلام رجل ظريفا ولا شك في كذبه واما اذا ذكر الخبر الثاني يكون المعنى نفي غلام رجل جامعا بين الظرافة وكونه في الدار ولا شك في صدقه قوله: وليكون مثالاً جواب ثانٍ عن ذلك الاعتراض وغني عن البيان

قوله: لا هذه فيه احتراز عن لا التي هي مشبه بليس لالخبره لا يحذف كثيراً قوله: حذفاً كثيراً جواب سؤال مقدر وهو ان كثيرا مفعول مطلق لعدم وجود وجه آخر لنصبه ولا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لان الفعل وهو يحذف ليس بمشتمل عليه من قبيل اشتمال الكل علي الجزء وفي المفعول المطلق لابد منه وحاصل جوابه هو انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف وهو حذفا لا بنفسه فلا يقتضي الاشتمال قوله: اذا كان الخبر عاماً جواب سؤال مقدر وهو ان كلام المصنف يخالف كلام سائر النحويين لان المصنف ذكر خبر لا مطلقا ولم يقيده بكونه من الافعال العامة او الافعال الخاصة فيعلم ان الحذف يكون في خبر لا كثيراً سواء كان من الافعال العامة او من الافعال الخاصة مع ان المتقرر عند النحويين هوان خبر لا انما يحذف بطريق الكثرة اذا كان من الافعال العامة وحاصل جوابه ان مراد المصنف من خبر لا ليس هو المطلق بل مراده هو خبر لا اذا كان من الافعال العامة فلا يلزم المخالفة من النحويين او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان قولك يحذف خبر لا كثيراً منقوض بقولهم لا غلام رجل ظريف فان ظريف خبر لا مع انه لا يحذف كثيرا وحاصل جوابه هو ان المراد هاهنا من خبر لا ليس مطلق الخبر بل ما يكون من الافعال العامة واما اذا كان من الافعال الخاصة فحذفه قليل ولا شك ان ظريف من الافعال الخاصة قوله: لدلالة النفي جواب سؤال مقدر وهو انه ما الفرق بين ما يكون من الافعال العامة وبين ما يكون من الافعال الخاصة بان حذف الاول كثير وحذف الثاني قليل وحاصل جوابه هو ان النفي المستفاد من لا يدل علي الخبر الذي يكون من الافعال العامة فلا حاجة الي ذكره ولا يدل علي الخبر الذي يكون من الافعال الخاصة فلا يحذف الا اذا وجدت قرينة اخري عليه فان قيل ما وجه دلالة النفي علي الفعل العام دون الفعل الخاص قلنا لان النفي مقابل للوجود فيتوجه اليه وهو من الافعال العامة قوله: اي لا يثبتون الخبر جواب سؤال وهو انا لا نسلم ان بني تميم لا يثبتون الخبر لانه ثابت عندهم فانهم قائلون به وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من عدم الاثبات باعتبار الوجود بانه ليس بموجود بل المراد من عدم الاثبات عدم الوجود في اللفظ لا عدم الوجود مطلقا قوله: لان الحذف عندهم واجب وذلك لان عمل لا انما هو لمشابهة الفرع وهو ان المشبهة بالفعل فانه فرع للفعل في العمل لان عمله انما هو لمشابهة الفعل وعمل لا انما لمشابهة ان فيكون ضعيف العمل فلا يعمل في المذكور بل في المحذوف قوله: او المراد انهم جواب ثاني عن ذلك الاعتراض وحاصله ان المراد انهم لا يثبتون الخبر لا لفظا ولا تقديرا فانهم لا يقولون بوجود الخبر فمعني قوله اصلا علي التقدير الثاني هو ما ذكره الشارح واما علي تقدير الاول فمعناه سواء كان من الافعال العامة او من الافعال الخاصة لكن الاظهر هو انهم يقولون بوجوده ولكن يحذفونه بطريق اللزوم قوله: فيقولون معنى قولهم جواب سؤال مقدر وارد علي الجواب الثاني فقط وحاصله هو انهم لما كانوا غير قائلين بوجود الخبر لا لفظا ولا تقديرا فما يقولون في قول العرب لا اهل ولا مال فانه يفهم منه

الحكم مع ان كل واحد مركب من الحرف والاسم والحكم من هذا التركيب غير منصور فلا بد من القول بحذف الخبر وحاصل جوابه هو ان لا عندهم اسم فعل معناه انفي فيكون معنى ذلك الكلام انتفي الاهل وانتفي المال فلا حاجة الي القول بتقدير الخبر قوله: علي التقديرين جواب سؤال مقدر وارد علي كلا الجوابين وحاصله هو انا لا نسلم انهم لا يظهرون الخبر في اللفظ بل يحذفونه بطريق الوجوب او لايثبتون الخبر لا في اللفظ ولا في التقدير فانهم يقول لا رجل قائم فان قائم خبر فهم قائلون به ويظهرونه في اللفظ وحاصل جوابه هو ان قائم عندهم ليس بخبر بل صفة لرجل قوله: في معنى النفي والدخول جواب سؤال مقدر وهو ان لا وما من قبيل الحروف وليس فعل وكيف يشبه الحروف بالفعل لوجود استقلال المعني في الفعل وعدمه في الحرف وحاصل جوابه ان التشبيه ليس في جميع الامور بل في بعض الامرو وهو النفي والدخول علي المبتداء والخبر فكما ان ليس يفيد النفي فكذلك هما ايضا يفيد ان النفي وكما ان ليس يدخل علي المبتداء والخبر فكذلك هما يدخلان عليهما فان قيل انه يعلم منه ان مدخولهما قبل دخولهما يكون مبتداء وليس الامر كذلك لانه نكرة محضة قبل دخولهما والنكرة المحضة لا تقع مبتداء واجاب عنه عبد الرحمن بان المراد من المبتداء هو ما يصلح لان يقع مبتداء ولا شك ان النكرة تصلح لان تقع مبتداء بعد دخول ما ولا لحصول التخصيص فيها بسبب دخولهما فان قيل ان لا المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس كل واحد منهما يفيد النفي فما الفرق بينهما قلنا الفرق بينهما ثابت لفظا ومعنى لان الاول ينصب الاسم ويرفع الخبر والثاني بالعكس واما معنى فهو ان لا التي لنفي الجنس نص في العموم ولكن بطريق المبالغة واما لا المشبهة فنص في العموم ولكن لا بطريق المبالغة قوله: هذا شامل بيان للجنس في التعريف قوله: خرج به غير بيان الفصل في التعريف قوله: وانما اتي بالنكرة جواب سؤال مقدر وهو ان مدخول لا ليس الا مسند اليه والاصل فيه التعريف فما الوجه لاتيانه بالنكرة في مثال دون المعرفة حاصل جوابه ان الوجه لذلك هو ان لا لا تدخل علي المعرفة فان قيل لما اورد المصنف في مثال ما المعرفة فيتوهم منه ان ما لا تدخل علي النكرة مع ان الامر ليس كذلك واجاب عنه عبد الرحمن بان الاصل في المسند اليه هو المعرفة فالمصنف اورد الاصل دون الفرع لانه يعلم من ذكر الاصل الفرع فلا حاجة الي ايراده فلا مجال لذلك التوهم قوله: اما بنو تميم فلا يثبتون دليلهم علي ذلك هو ان الشرط للعمل هو الاختصاص بنوع واحد وهو منتف لانهما كما يدخلان علي الاسم كذلك يدخلان علي الفعل ايضا قلنا ان الاختصاص موجود لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الاسماء غير ما ولا اذا كانتا من دواخل الافعال قوله: وعلي لغة اهل الحجاز جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث اختار مذهب الحجازيين دون بني تميم وحاصل جوابه هو ان علي لغة الحجازيين ورد القرآن مثل قوله تعالي ما هذا بشرا فانه لو لم تكن كلمة ما عاملة لا يكون لفظ بشرا منصوبا بل كان مرفوعا علي انه خبر

قوله: اي عمل ليس جواب سؤال مقدر وهو ان ضمير هو لا يخلو اما ان يكون راجعاً الي اسم ما ولا او الي عمل ليس الذي هو ثابت لهما وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لا يصح الحكم علي اسم بقوله شاذ لان اسم ليس بشاذ اي قليل بل كثير وعلي الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وحاصل جوابه هو ان ضمير هو راجع الي عمل ليس فالحكم عليه بقوله شاذ صحيح وان قلت يلزم الاضمار قبل الذكر قلت لا نسلم عدم ذكره لانه وان لم يكن مذكوراً لفظاً لكنه مذكور معنى لانه يفهم من قوله المشبهتين لانه يعلم من ذلك التشبيه انهما يعملان عمل ليس او مفهوم من المثال او يفهم من اضافة الاسم الي ما ولا لان اضافته اليهما ليس ال بعلاقة العمل قوله: دون ما دفع وهم من يتوهم ان التقيد بلا يكون اتفاقيا فدفع ذلك الوهم بان ذلك القيد احتراز عن ما قوله: قليل جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان عمل ليس في لا شاذ لان الشاذ هو ما يكون مخالفاً للقياس وعمل ليس في لا ليس كذلك بل موافق للقياس وحاصل جوابه هو ان المراد من الشاذ ليس ما ذكرته بل المراد منه هاهنا القليل ولا شك ان عمل ليس في لا قليل او يقال في تقرير الاعتراض بان للشاذ معان ثلاثة مخالف القياس وموافق الاستعمال وعكسه ومخالفهما جميعاً فأي معنى مراد هاهنا حاصل جوابه هو ان المراد منه المعنى الثاني هو ما يكون موافق للقياس ومخالف الاستعمال قال عصام الدين ان الشارح حمل الشاذ علي مخالف القياس قوله: لنقصان مشابهة لا بليس هذا بيان العلة لقلة عمل ليس في لا قوله: فيقتصر عمل لا تفريع علي ان عمل ليس في لا قليل قوله: اي لا براح لي اظهار للخبر المحذوف قوله ولا يجوز ان تكون جواب سؤال مقدر وهو انه يجوز ان يكون لا في الشعر للنفي الجنس فلا يوجد مثال لعمل لا المشبهة بليس في كلام العرب وحاصل جوابه هو انه لا يجوز ان تكون لنفي الجنس لان مابعده مرفوع والرفع فيما بعد لا التي لنفي الجنس انما يكون اذا تكرر اسم لا ولا تكرار في الشعر ومع ذلك اسمه مرفوع فعلم انها لا المشبهة بليس فوجد له مثال في كلام العرب قوله: اعلم ان المراد بالمسند جواب سؤال مقدر وهو ان هذه التعريفات المذكورة للمرفوعات غير مانعة عن دخول الغير وهي توابع هذه المرفوعات فانه يصدق علي توابعها انها مسند اليه او مسند كما في قولك ما زيد اخوك قائماً فان زيد اسم ما وقائما خبره واخوك بدل من اسم ما ويصدق عليه انه مسند اليه بعد دخول ما وحاصل جوابه هو ان المراد من المسند في تعريفات بعض المرفوعات ومن المسند اليه في تعريفات البعض الآخر من المرفوعات هو المسند والمسند اليه بالاصالة لا بالتبعية والتوابع وان كانت مسندة اومسنداً اليه لكن بالتبع لا بالاصالة قوله: بقرينة ذكر جواب سؤال مقدر وهو ان الاصالة قيد في تلك التعريفات ولا بدله من قرينة فما هي وحاصل جوابه هو ان القرينة موجودة وهي ذكر التوابع فيما بعد فانه يعلم من ذكرها عليحدة انها ليست داخلة في هذه التعريفات وخروجها لا يكون الابقيد الاصالة فيكون قيد الاصالة مقدراً في التعريف قوله: قدمها علي المجرورات جواب سؤال مقدر

وهو ما وجه تقديم المرفوعات علي المنصوبات وحاصل جوابه هو ان المنصوبات كثيرة والمجرورات قليلة والعزة للتكاثر فلذا قدمها قوله: ولخفة النصب جواب ثان عن ذلك السؤال حاصله ان وجه تقديمها هو ان النصب خفيف من الجر.

بسم الله الرحمن الرحيم

منصوبات

قوله: قد تبين شرحه بما ذكرنا في المرفوعات ووجه ذلك التبين هو ان هذه العبارة مثل تلك العبارة فما يجري هناك فهو يجري هاهنا ايضاً فنقول و بالله التوفيق يجوز في لفظ المنصوبات اربعة احتمالات باعتبار الاعراب والبناء الاول بنائه علي السكون علي ان لا يكون له محل من الاعراب مثل سائر الاسماء المعدودة فيكون ايراده لمجرد الفصل عن السابق بمنزلة الفصل والباب والثاني رفعه علي انه مبتداء محذوف الخبر تقديره المنصوبات هذه والثالث رفعه علي انه خبر المبتداء المحذوف تقديره هذه المنصوبات والرابع رفعه علي انه مبتداء والجملة التالية خبره فان قيل المنصوبات لايخلو اما ان يكون جمع المنصوب اوجمع منصوبة فعلي الاول لايساعده القاعدة وهي ان واحد الجمع المؤنث السالم يكون مؤنثا وعلي الثاني يلزم عدم المطابقة بين الموصوف والصفة لان المنصوبات صفة الاسماء فيكون منصوبة صفة الاسم وهو مذكر ومنصوبة مؤنث قلنا انه جمع المنصوب لانه صفة الاسم وهو مذكر لايعقل وصفة المذكر لايعقل يجمع علي هذا الجمع لان في المؤنث نقصان العقل وفيه عدم العقل والنقصان يشبه العدم فلوجود هذه المشابهة صح جمعيته علي هذا الجمع فان قيل ضمير هو لايخلو اما راجع الي المنصوبات او الي المنصوب او الي المنصوبة لاسبيل الي الاول لعدم المطابقة ولا الي الثاني للزوم الاضمار قبل الذكر ولا الي الثالث للزوم المحذورين عدم المطابقة و الاضمار قبل الذكر قلنا ضمير هو راجع الي المنصوب وهو وان لم يكن مذكوراً صراحة لكنه مذكور ضمناً في ضمن المرفوعات فان قيل لم لم يقل هي موضع هو بارجاعه الي المنصوبات او هو ويرجعه الي المنصوبات بتأويل مذكور او باعتبار الخبر قلنا لو فعل ذلك للزم تعريف الافراد لان الجمع انما يدل علي الافراد وذلك لايجوز لان التعريف انما يكون للماهية فان قيل اذا رجع ضمير هو الي المنصوب فلزم تعريف الفرد لان منصوب فرد المنصوبات قلنا المراد من المنصوب ليس الفرد بل المراد منه الجنس أي جنس المنصوب الدال عليه المنصوبات من قبيل دلالة الجمع علي الجنس لامن قبيل دلالة الجمع علي الفرد فان قيل ان كلمة ما عبارة عن الشيء لان ما من الفاظ العموم فيصدق تعريف المنصوب علي الحروف الاواخر نحو الدال في رئيت زيداً فانه ايضا شي اشتمل علي علم المفعولية وايضا علي مجموع جملة رئيت زيداً لانها ايضا شي اشتمل علي علم المفعولية قلنا المراد من كلمة ما الاسم لا

الشيء لان كلمة ما كما تجيء للعموم فكذلك تجيء للخصوص عند وجود القرينة وهاهنا القرينة موجودة وهي ان المنصوب قسم من الاسم والمعتبر في مفهوم الاقسام المقسم اويقال في الاعتراض هكذا ان المتبادر من كلمة ماهو انها موصولة لكثرة استعمالها فيكون الخبر ايضا معرفة كا المتبداء فلابد من ضمير الفصل وايضا الموصول مع الصلة شيء واحد ان فرضته جنساً لا يوجد الفصل وان فرضته فصلاً لا يوجد الجنس قلنا ان كلمة ما موصوفة بمعنى اسم فلايكون الخبر معرفة وكذا وجد الجنس وهو اسم والفصل وهو مابعده فان قيل الاشتمال علي اربعة اقسام اشتمال الكل علي الجزء واشتمال الظرف علي المظروف واشتمال ذي الحال علي الحال واشتمال الموصوف علي الصفة فأي معنى مراد هاهنا قلنا المراد من الاشتمال هاهنا هو اشتمال الموصوف علي الصفة لعدم استقامة المعاني الباقية فان قيل لانسلم ان الاسم المنصوب مشتمل علي علم المفعولية بمعنى اشتمال الموصوف علي الصفة لان الصفة تكون قائمة بالموصوف والنصب لايكون قائما بالاسم المنصوب بل قائم بما قام به الموصوف وهو المتكلم وايضا الصفة تكون محمولة علي الموصوف وهاهنا لا يصح الحمل قلنا المراد من كون علم المفعولية صفة هو كالصفة لا عين الصفة فكما ان الصفة تكون بعد الموصوف فكذلك النصب يكون بعد الاسم فان قيل هذا منقوض بقولهم رئيت فتى فانه منصوب مع انه لم يشتمل علي علم المفعولية وهو النصب لعدم وجود النصب فيه قلنا المراد من الاشتمال والموصوفية اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وهاهنا وان لم تكن الموصوفية موجودة لفظاً لكنه موجود تقديرا فانقيل هذا منقوض بقولهم رئيت هولاء فان علم المفعولية وهو النصب ليست موجودة في هولاء لا لفظاً ولا تقديراً فهولاء منصوب مع عدم موصوفيته علي علم المفعولية قلنا الموصوفية اعم من ان تكون لفظاً او تقديراً او محلاً و ههنا موجودة محلاً قوله: والمراد بعلم المفعولية علامة جواب سؤال مقدر وهو ان العلم قسم من المعرفة وهي قسم من الاسم وليس فرد واحد من المنصوبات ان يكون مشتملاً علي العلم فلايصدق التعريف علي فرد من افراد المنصوب وايضا لايصح اطلاق العلم علي الفتحة والكسرة والالف والياء لان العلم قسم من الاسم وهذه الامور ليست من قبيل الاسم وايضا للعلم ثلاثة معان الاول العلامة والثاني الجبل والثالث هو القسم من المعرفة فاي معنى مراد هاهنا وحاصل جوابه هو ان المراد من العلم ليس المعنى الاصطلاحي الذي هوالقسم من المعرفة بل المراد منه المعنى اللغوي وهو العلامة فيصدق التعريف علي كل فرد من افراد المنصوب وكذا صح اطلاق العلم علي هذه الامور قوله: كون الاسم مفعولاً جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من الياء في قوله المفعولية ان تكون للنسبة لكثرة استعمالها فيكون المعنى ان المنصوب اسم اشتمل علي علم شيء منسوب الي المفعول مع انه هاهنا ليس شيء ثالث وحاصل جوابه ان الياء مصدرية فلايلزم المحذور فانقيل ما لفرق بين الياء المصدرية والياء النسبية قلنا الفرق بينهما هوانه يعبر عن الياء المصدرية بالكون ويكون

اسم الكون مقدراً ويكون الملحوق به للياء خبراً عنه كما في عبارة الشارح ويعبر عن ياء النسبة بلفظ منسوب ويضاف بواسطة اللام الي ملحوق به للياء كما يقال في بصري اي منسوب الي البصرة قوله: حقيقة او حكماً جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان النصب علامة المفعول فينبغي ان لايوجد في الحال والتميز والمستثني لأن علامة الشي تكون مختصة بذلك الشيء وحاصل جوابه هو نسلم ان علامة الشيء تكون مختصة به ولكن الحال والتميز والمستثنى ايضا من قبيل المفعول لان المراد من المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وهذه الثلاثة مفعول حكما فكما ان المفعول يكون واقعا في الموضع الثالث فكذلك هذه الامور تكون واقعة في الموضع الثالث قوله: أي من المنصوب اوما اشتمل اعلم ان في مرجع الضمير في قوله فمنه احتمالين الاول ان يكون راجعا الي المنصوب ففيه حسنان وقبحان اما الحسنان فالاول هو ان فيه موافقة الضميرين لان الضمير الاول ايضا راجع الي المنصوب والثاني يكون الضمير راجعاً الي المعرف الذي هو مقصود اما القبحان فالاول ان المرجع يكون ضمنيا لا صريحيا والثاني يكون المرجع بعيدا وفي الاحتمال الثاني ايضاً حسنان وقبحان اما الحسنان فالاول انه يصير المرجع صريحياً والثاني يصير المرجع قريباً واما القبحان فالاول هو ان فيه مخالفة الضميرين واما الثاني فلان الضمير يكون راجعاً الي الحد وهو غير مقصود بالذات فلما كان الاحتمالان متساويين فلذا ردد الشارح بينهما ولم يرجح احدهما علي الآخر قوله: سمي به لصحة اطلاق صيغة اسم المفعول عليه واطلاق صيغة المفعول انما هو اذا كان بالمعني اللغوي ومعناه اللغوي =كرده شده= فيقال مفعول لضرباً في مثل قولنا ضربت ضربا واما اذا كان بالمعني الاصطلاحي ومعناه الاصطلاحي هو ماقرن بفعلٍ لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل فيصح اطلاقه علي كل واحد من دون التقيد قوله: والمراد بفعل الفاعل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول المطلق لايكون جامعا لافراده لخروج موتا وجسامة وشرفاً في قولنا مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفاً لان الفاعل هو ما يصدر عنه الفعل فيكون المراد بفعل الفاعل اياه هوان يكون صادراً عن الفاعل ولاشك ان الموت والشرف والجسامة ليست صادرة عن الفاعل لانها ليست في اختياره وحاصل جوابه هو ان المراد بفعل الفاعل اياه هو قيامه به سوٰاء صدر عنه مثل ضربت ضرباً اولا مثل المواد المذكورة فان الموت والجسامة والشرف قائمة بالفاعل قوله: بحيث يصح اسناده اليه جواب سؤال مقدر وهو انه يخرج عن التعريف المفعول المطلق في قولهم ما ضربت ضرباً فان قيام الضرب ليس موجوداً وحاصل جوابه هو ان المراد من القيام هو الاسناد الي الفاعل سواء كان بطريق الاثبات اوالنفي ولاشك ان في ماضربت ضرباً الاسناد موجود قوله: وانما زيد لفظ الاسم جواب سؤال مقدرٍ وهو ان الاصل في المتون الاختصار فينبغي ان يقول هو مافعله فاعل فعل بدون ذكر اسم فما الحاجة الي ذكره وحاصل جوابه هو انه لولم يزده لم يصح حمل مافعله فاعل فعل مذكور علي ضمير هو الراجع الي المفعول

المطلق لان المفعول المطلق من قبيل اللفظ وما فعله فاعل هومعنى أي الحدث وكذا لــولم يرده لم يصدق تعريف المفعول المطلق علي فرد من افراد المفعول المطلق قوله: وهو اعم من ان ايكون مذكوراً حقيقة جواب سؤالين الاول تعريف المفعول المطلق غــير جــامع لافراده لخروج قوله تعالي فضرب الرقاب فان ضرب مفعول مطلق مع ان الفعــل غــير مذكور والثاني تعريفه غير جامع لمفعول مطلق لاسم الفاعل مثل زيد ضارب ضربا فــان ضربا مفعول مطلق ولا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لانه اسم لما فعله فاعل اســم فاعل لا فاعل فعل وحاصل جوابه هو ان الذكر والفعل كليهمــا يعمــان الي الحقيقــي والحكمي والفعل في قوله تعالي فضرب الرقاب مقدر والمقدر في حكم المذكور فيكــون الفعل مذكوراً حكماً فالتقدير فاضربوا ضرب الرقاب واسم الفاعل في زيد ضارب ضربا فعل حكماً لان فيه معنى الفعل وهو الحدث فالضمير في قول الشارح وهو اعم راجــع الفعل مع لحاظ قيد الذكر فيكون هذا التعميم في كليهما قوله: وليس المراد به ان الفعل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول المطلق لايصدق علي فرد من افراده لانه ليس فعل من الافعال بمعنى المصدر لان المصدر جزء الفعل لا عين الفعل وحاصل جوابه هو ان المراد من كون الفعل بمعناه هو ان يكون الفعل مشتملاً علي المصدر من قبيل اشــتمال الكل علي الجزء ولاشك ان مثل هذا الاشتمال موجود في كل فعل قوله: وكذلك خرج به مثل كراهتي جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول المطلق غير مانع عن دخول الغيرفانه يصدق علي كراهتيَ في كرِهت كراهيتي مع انه مفعول به لا مفعــول مطلــق وحاصل جوابه ان في كراهتي اعتبارين الاول ان يكون بحيث قام بفاعل الفعل المــذكور قبله واشتق هذا الفعل المذكور منها الذي هو مسند الي ذلك الفاعل وبهــذا الاعتبــار يكون الفعل المذكور مشتملاً عليه فيصدق عليه التعريف لان الفعل بمعناه أي مشــتمل عليه بالاشتمال المذكور ولكن لا باس بصدق التعريف عليه لانه مفعول مطلــق بهــذه الاعتبار ومعنى قوله كرهت كراهتي علي هذا الاعتبار كرهت شيئاً آخر كراهة والاعتبار الثاني هو بان يكون بحيث وقع عليه الفعل أي كرهت ولايكون كرهت مشتملاً عليه بل هو مشتمل علي الكراهة التي هو واقع علي تلك الكراهة فهذا تقــول حــين كرهــت شخصاً ثم ندمت علي تلك الكراهة وتقول كرهتَ كرهتي أي كرهت كــراهتي الــتي وقعت علي الشخص الفلاني وبهذا الاعتبار هومفعول به ولايصدق التعريف عليه بهــذا الاعتبار فباعتبار الذي يصدق عليه التعريف هو مفعول مطلق وباعتبار الذي هو مفعول به لايصدق عليه تعريف المفعول المطلق قوله: ان لم يكن في مفهومه زيادة علي مــايفهم جواب سؤال مقدر وهو ان المفعول المطلق للنوع وللعدد ايضا يؤكدان الفعل فلايصــح المقابلة وحاصل جوابه هو ان المراد ليس من المفعول المطلق للتاكيد هو ان يكون مفيــدا للتاكيد بل المراد منه ان لايكون فيه زيادة علي ما يفهم من الفعل ولاشك ان في المفعول المطلق للنوع وكذا للعدد الزيادة موجودة علي مايفهم من الفعل فان المفهوم من الفعــل

نفس الحدث وفيهما زيادة النوع والعدد فصحت المقابلة قوله: للتاكيد جواب سؤال مقدر وهو ان ايراد المثال انما يكون لتوضيح الممثل فالمثال الواحد يكفي لتوضيح الممثل فما الحاجة الي ايراد الامثلة الثلاثة وحاصل جوابه هو ان تعدد المثال مبنى علي تعدد الممثل فان الممثل متعدد وهو الاقسام الثلاثة للمفعول المطلق فلذا اورد المثال ايضا متعددا قوله اي الذي للتاكيد جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح الحكم علي الاول بانه لايثنى ولايجمع بل يثنى ويجمع فان تثنية الاوّلان وجمعه الاولون وحاصل جوابه هو انه ليس المراد لفظ الاول حتي لايصح عليه الحكم المذكور بل المراد مصداق الاول وهو المفعول المطلق للتاكيد ولاشك انه يصح عليه الحكم بانه لايثني ولايجمع قوله: لانه دال علي الماهية المعراة هذا دليل علي منع تثنية هذا المفعول المطلق وجمعيته وحاصله هو ان هذا المفعول المطلق دال علي الماهية الخالية عن التعدد واذا كان كذلك فلايجوز ان يثنى او يجمع لان الماهية من هي هي شيء واحد لاشيئين او اشياء حتي يجوز فيه التثنية والجمع وايضا لوثني اوجمع يكون في مفهومه زيادة علي ما يفهم من الفعل فلايكون حينئذ للتاكيد بل يكون للعدد فلزم خلاف المفروض فانقيل الدلالة صفة اللفظ والماهية من المعاني فلايصح توصيف الماهية بقوله المعراة عن الدلالة قلنا في عبارة الشارح حذف عبارة اخرى فتقدير ها المعراة دالها عن الدلالة علي التعدد والتثينة والدال علي الماهية هواللفظ فالدلالة صفة ذلك الدال قوله: الا اذا قصد به النوع او العدد فانقيل لانسلم ان المفعول المطلق اذا كان للتاكيد وقصد به النوع او العدد يصح ان يثني او يجمع لان المفعول المطلق اذا قصد به النوع او العدد لايكون للتاكيد قلنا هذا الاعتراض انما كان واردا لوكان هذا القول استثناء عن قوله فالاول لا يثنى ولايجمع وليس الامر كذلك بل هو استثناء عن قوله فلايقال جلست جلستين او جلسات فالمعنى لايصح هذا القول اذا كان المفعول المطلق للتاكيد واذا قصد بذلك المثال النوع او العدد فيصح ان يثنى او يجمع قوله: وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه المقصود منه الرد علي السيبويه لانه غير قائل بالمغايرة بل لابد عنده من الاتحاد بحسب المادة والباب وايضا فيه دفع وهم من يتوهم ان كون المفعول المطلق من لفظ فعله واجب ومنشاء ذلك الوهم هو ان المفعول المطلق لما كان للتاكيد فهذا تاكيد لفظي وهو لايكون بغير لفظ المؤكد فدفع ذلك بان المغايرة عن لفظ الفعل جائز قوله: اي مغايرا للفظ فعله جواب سؤالين الاول ان معنى الغير هو دون فيكون معنى كلامه وقد يكون المفعول المطلق بدون لفظ الفعل فلايطابق المثال مع الممثل لان ماذكره في المثال هو قوله قعدت جلوسا وهذا ليس بدون لفظ الفعل بل الفعل موجود معه والثاني ان بين كلامي المصنف تناقضاً لانه يعلم منه ان المفعول المطلق يجيء من دون لفظ الفعل وقال فيما سبق مذكور اي الفعل لابد ان يكون مذكوراً مع المفعول المطلق وحاصل جوابه هو ان غير كما يكون بمعنى دون كذلك يكون بمعنى المغايرة ايضا وهاهنا بمعنى المغايرة معناه بان يكون المفعول المطلق مغايراً عن لفظ الفعل ولاشك ان في

المثال المغايرة موجودة فطابق المثال مع الممثل وكذا لم يلزم التناقض لان المراد هو ان لفعل يكون مذكورا ولكن يكون لفظ المفعول المطلق مغايرا عن لفظ الفعل قوله: اما بحسب المادة جواب سؤال مقدر وهو ان المراد بالمغايرة لايخلو اما ان يكون المراد المغايرة بحسب الصيغة او المغايرة بحسب المادة وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزم حينئذ ان يكون قوله ضربت ضربا من هذا الباب أي من باب قد يكون بغير لفظه لان المغايرة بحسب الصيغة ثابت هاهنا مع انه لم يعده منه احد من النحاة واما الثاني فلانه يلزم ان لايكون انبت نباتاً من هذا الباب لان المادة متحدة مع انه منه وحاصل جوابه هو ان المراد من المغايرة هاهنا هي المغايرة بحسب المادة والباب مثال الاول قعدت جلوساً ومثال الثاني انبت نباتا واما المغايرة بحسب الصيغة فليست مرادة لانها موجودة في الكل قوله: وسيبويه يقدرله عاملاً من بابه وذلك لحصول زيادة المناسبة بين العامل والمعمول قوله: أي قعدت وجلست جلوساً فانقيل فعلي هذا لزم الاستدراك أي استدراك احد الفعلين قلنا الثاني يكون تاكيدا للاول فلايلزم الاستدراك قوله: الناصب للمفعول المطلق جواب اسئلة ثلاثة الاول ان حذف الفعل من احوال الفعل وكلامنا انما هو في احوال المفعول المطلق فلزم الاشتغال بما لايعنى والثاني ان تخصيص الحذف بالفعل لايصح لان الحذف كما يجري في الفعل كذلك في شبه الفعل اذاكان عاملاً والثالث ان هذا القول اعني قد يحذف الفعل لقيام قرينة قد ذكره المصنف في ثلاثة مواضع الاول هذا الموضع والثاني في الفاعل والثالث في المفعول به فلم لم يكتف باحدها وحاصل جوابه هو ان المراد من الفعل مطلق الناصب هو يشمل شبه الفعل ايضا فلايلزم تخصيص الحذف بالفعل فاندفع السؤال السؤال الثاني ثم المراد من الناصب هوالناصب للمفعول المطلق فيكون من متعلقات المفعول المطلق والبحث عن احوال متعلقات الشيء بحث عن احوال ذلك الشيء فلايلزم الاشتغال بما لا يعنى والخروج عن البحث فاندفع السؤال الاول واذا كان المراد منه الناصب للمفعول المطلق لايصح الاكتفاء بموضع واحد لان ماذكره في بحث الفاعل هو الرافع للفاعل وما ذكره في المفعول به هو الناصب للمفعول به فاندفع السؤال الثالث فاندفاع الثاني بقوله الناصب واندفاع الاول والثالث بقوله للمفعول المطلق قوله: أي قدمت قدوماً خير مقدم بيان للعامل المحذوف والقرينة علي نفس الحذف نصب خير في خير مقدم والقرينة علي تعين المحذوف هي مشاهدة الحال قوله: فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لايطابق الممثل لان الممثل مفعول مطلق وهو مصدر والمذكور في المثال لفظ خير وهو اسم تفضيل وحاصل جوابه هو ان خير وان لم يكن مصدرا بنفسه لكنه مصدر اما باعتبار الموضوف وهو قدوماً فان الصفة في حكم الموصوف لان بين الموصوف والصفة اتحاد بالذات او باعتبار المضاف اليه وهو مقدم فانه مصدر واسم التفضيل في حكم ما اضيف اليه لانه يكون بعض افراده مثل افضل الناس فان افضل يكون فردا من الناس فاذا كان خير مصدراً ولو كان باعتبار الغير طابق المثال

مع الممثل او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان بان المثال لايطابق الممثل لان الممثل هو حذف الفعل فقط دون المفعول المطلق وفي المثال حذف الفعل والمفعول المطلق جميعا لكان التقدير قدمت قدوما خير مقدم وحاصل جوابه لانسلم ان المفعول المطلق محذوف ايضا فان المفعول المطلق هو خير ومصدريته باعتبار الموصوف او باعتبار المضاف اليه فالمثال يطابق الممثل قوله: اي حذفا واجبا قد مر توضيحه سؤالاً وجواباً في المرفوعات قوله: اي سماعيا جواب سؤال مقدر وهو ان سماعا صفة لقوله حذفا والصفة تكون محمولة علي الموصوف وهاهنا لايصح الحمل لان الحمل عبارة عن اتحاد المتغايرين ذهناً في الخارج ولا اتحاد بين الحذف والسماع في الخارج وحاصل جوابه ان سماعاً بحذف ياء النسبة وحينئذ يصح الحمل لان الاتحاد بين الحذف والسماعي موجود في الخارج قوله: موقوفاً علي السماع جواب سؤال مقدر وهو ان الحذف القياسي ايضا لايخلو من السماع فذكر الحذف القياسي بعد السماعي مستدرك وحاصل جوابه هو ان معنى السماعي هو ان يكون موقوفاً علي السماع ولاقاعدة له وفي الحذف القياسي ليس الامر كذلك لانه يكون له قاعدة فقوله لا قاعدة له بيان لقوله موقوفاً علي السماع واذا كان الامر كذلك فلا يغني ذكر الحذف السماعي عن ذكر الحذف القياسي قوله:فانه لم يوجد في كلامهم استعمال هذا تطبيق الامثلة مع الممثل وهو الحذف الواجب السماعي فان الحذف الواجب السماعي عبارة عن ان لايوجد في كلامهم استعمال المحذوف ولاقاعدة له وفي هذه الامثلة ايضا كذلك ولكن الشارح اكتفي بالامر الاول من الامرين المعتبرين في الحذف السماعي وهو عدم وجدان استعمال المحذوف في كلامهم وترك الامر الثاني وهو قوله ولاقاعدة له ووجه الترك هو الاكتفاء بما ذكره سابقاً في تفسير قوله سماعاً وبهذا اندفع اعتراض عصام الدين حيث قال لايخفي انه لوكان معنى وجوب الحذف سماعاً هذا لكان القياسي ايضا واجب الحذف سماعاً لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة الخ ووجه الاندفاع ظاهر قوله: انما هو في ما استعمل باللام وذلك ليكون اللام سداً مسد الفعل لانه لا بد في الحذف الواجب من سد المسد وايضا اللام لكونه جارة يقتضي المتعلق والفعل اولي به لوضعه للعمل وايضا اذا كان باللام يطول الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله بطريق الوجوب واما اذا لم يستعمل باللام فلايكون فيه الطول فتخفيفه جائز بالحذف فحذفه وذكره كلاهما حينئذ جائزان وامثلة المصنف ايضا مستعملة باللام ولكن ترك اللام للاختصار والحذف الواجب السماعي في هذه الامثلة انما هو عند المصنف واما عند الشارح الرضي فالحذف فيها الواجب القياسي.فالقاعدة لهذا الحذف عنده هي ان كل مصدر اذا نسب الي الفاعل او المفعول بالاضافة اوحرف الجر فيحذف عامل ذلك المصدر بطريق الوجوب والدليل لوجوب الحذف بناء علي هذه القاعدة هو ان المقصود من ذكر الفعل هو التساب مصدره اما الي الفاعل او المفعول الصريحين او الي ضمير يهما واذا حصل ذلك الالتساب بالاضافة او حرف الجر فلا حاجة

الي ذكر الفعل بل يكون ذكره مستدركاً وايضا لوذكر فعل ذلك المصدر فيكون العامل في المضاف اليه هو ذلك الفعل لقوته في العمل فذكر الفعل لا يخلو اما ان يكون بين المضاف والمضاف اليه اوبعد هما او قبلهما والكل باطل اما الاول والثاني فلانه يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه اما علي الاول فظاهر واما علي الثاني فلان المعمول يكون متصلاً بعامله فيكون المضاف اليه ملحقا بآخر الفعل فيبقي المضاف مقدما علي الفعل فيلزم الفصل لا محالة واما علي الثالث فلانه يلزم تقديم المضاف اليه علي المضاف لان المعمول يكون متصلاً بعامله فاذا اتصل المضاف اليه بالفعل فلا محالة يقدم علي المضاف ليحصل ذلك الاتصال والمراد من كون المعمول متصلاً بعامله وهو المعمول الذي يكون ضميراً فانه لايجوز اتصاله بغير العامل اما الاسم الظاهر فليس فيه ذلك وايضا لو ذكر الفعل فالعمل لايخلو اما للفعل او لذلك المصدر فان كان للفعل لزم اتصال الضمير المعمول بغير عامله وذلك باطل وان كان للمصدر يلزم اعمال الضعيف مع وجود القوي وذلك باطل قوله: وقد يحذف بيان لحاصل العطف لان قوله قياساً عطف علي قوله سماعا قوله: أي حذفا قياسيا جواب سؤال مقدر وهو ان جعل قياسا صفة الحذف لايصح لان الصفة تكون محمولة علي الموصوف والحمل عبارة عن اتحاد المتغايرين ذهنـا في الخارج والاتحاد بين الحذف والقياس في الخارج مفقود وحاصل جوابه هو ان قوله قياسا بحذف ياء النسبة واذا كان كذلك صح الحمل لان الاتحاد موجود بين الحذف والقياسي وكتب قول الشارح أي حذفاً قياساً بدون الياء و الحق انه مع الياء فكتابته بدون الياء من خطاء الكاتب قوله:يعلم له ضابط كلي أي يوضع له ضابط كلي هذا صفة كاشفة لقوله قياسا فان قيل ان توصيف الضابط بالكلي لاحاجة اليه لان الضابط عبارة عن القاعدة الكلية فالكلية معتبرة في مفهوم ضابط فلاحاجة الي ذكره بعده قلنا انما ذكره لدفع وهم من يتوهم بان المراد من الضابط الضابطة الاكثرية فلدفع ذلك الوهم وصفه بذلك قوله: متعددة جواب سؤال مقدر وهو ان الاصل في العبارة الاختصار فينبغي ان يقول المصنف هكذا وقياسا فيما وقع مثبتا بعد النفي الخ لان المقصود بيان الحذف الواجب القياسي وهو يحصل بذلك فلا حاجة الي قوله في مواضع والي قوله منها وحاصل جوابه هو انما ذكر قوله في مواضع للاشارة الي كثرة المواضع واشار بقوله منها الي ان ما ذكره هاهنا بعض منها فلولم يفعل ذلك لم يعلم ان المواضع لهذا الحذف كثيرة اويقال غرض الشارح من قوله متعددة دفع وهم من يتوهم ان مواضع جمع كثرة ولكن جمع الكثرة قد يستعمل للقلة وهاهنا ايضا كذلك فدفع ذلك الوهم بقوله متعددة بان جمع الكثرة مستعمل في معناه وليس للقلة قوله: موضع ما جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ما لا يخلو اما ان يكون عبارة عن المفعول المطلق او يكون عبارة عن المواضع وعلي الاول لايصح حمله علي منها لان منها معناه بعض المواضع مبتداء وقوله وما وقع خبره وعلي الثاني وان يصح الحمل ولكن الضمير في وقع لا يخلو اما ان يكون راجعا الي المواضع او الي المفعول

المطلق فعلي الاول لايصح حمل مثبتاً عليه لان المثبت انما هو المفعول المطلق لا الموصوف
وعلي الثاني لايوجد العائد الي كلمة ما فيلزم خلو الجملة التي وقعت صفة عن العائد الي
الموصوف وحاصل جوابه هو ان المراد من كلمة المفعول المطلق والضمير في وقع راجع
اليه فوجد العائد ولكن عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ موضع فيصح الحمل
قوله: اريد اثباته جواب سؤال مقدر وهو ان بين كلامي المصنف تناقضاً لان المتبادر من
قوله مثبتاً هو ان لايكون المفعول المطلق واقعاً في الكلام المنفي ويفهم من قوله بعد نفي
وقوعه في الكلام المنفي وحاصل جوابه هو ان المراد من المثبت هو ما اريد اثباته بكلمة الا
و لايبعد ان يقع المفعول المطلق في الكلام المنفي واريد اثباته اويقال في تقرير الاعتراض
هكذا بان المثال لايطابق الممثل لان الممثل هو ما وقع مثبتاً وهو في الاصطلاح عبارة عما
وقع في الكلام المثبت والمثالهو ماانت الا سيرا وهذا الكلام منفي فلايصح ان يقال لسيرا
انه مثبت وحاصل جوابه هو ان المراد من المثبت ليس معناه الاصطلاحي بل المراد منه
معناه اللغوي وهو ما اريد اثباته فلا بأس بوقوعه في الكلام المنفي قوله: فانه لو اريد نفيه
نحو مازيد يسير سيرا لايجب حذفه قال المحرم الافندي لان لنفي يقتضي منفياً والمذكور
وهو السير يصلح ان يكون منفياً ولان حرف النفي يكون عاملاً فيه وينصبه فلايحتاج الي
تقدير العامل الناصب له انتهي لايخفي عليك ان كلامه صريح في انه لايكون هناك الفعل
موجوداً لامذكوراً ولا محذوفا سواء كان بالحذف الواجب او الجائز والشاهد علي ذلك
كلامه فيما بعد وانما قال الشارح لايجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل
جوازاً أي ما زيد يسير سيرا انتهي كلامه واذا امعنت النظر في كلام المحرم الافندي
ايقنت ان ما ذكر في كلام الشارح من المثال حيث قال ما زيد يسير سيرا من خطاء
الكاتب والصحيح في المثال هو ان يقول مازيد سيرا وقال عبد الغفور في بيان تعليل عدم
وجوب الحذف وذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف انتهي كلامه وتوضيحه
هوانه اذا قصد حصر السير في زيد يكون الكلام قضية موجبة وفي الموجبة لايصح حمل
الوصف علي الذات فلولم يكن الفعل محذوفاً هناك لكان لفظ سيرا خبرا عن انت فيلزم
حمل الوصف علي الذات واذا لم يكن المفعول المطلق مثبتاً بل منفيا لايكون حصر السير
في انت ويصير الكلام قضية سالبة وفي السالبة يصح حمل الوصف علي الذات فيكون
الخبر هو السير بلاحاجة الي تقدير الفعل ومن كلام عبد الغفور ايضا يعلم ان المثال
الصحيح في الشرح هو مازيد سيرا فهذا هو الحق وان لم يقرع سمعك قوله: داخل علي
اسم جواب سؤال مقدر وهو ان قول المصنف داخل علي اسم مذكور بعد قوله معني
نفي فيكون معتبراً مع ذلك وليس بمذكور مع قوله بعد نفي فلايكون معتبرا معه فيرد علي
قوله ماوقع مثبتا بعد نفي قولك ما سرت الاسيرا فان سيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد
النفي مع ان فعله غير واجب الحذف فانه مذكور معه وحاصل جوابه هو ان قول المصنف
داخلا علي اسم صفة لكل واحد من النفي ومعنى النفي فالشرط في كليهما هو ان يكون

داخلا على اسم وفي مادة النقض النفي داخل على الفعل لا الاسم فان قيل ما النفي الى اشتراط النفي او معنى النفي قلنا ذلك لان في الحذف الواجب القياسي لابد لحاجة الى سد المسد فيكون السد المسد في النفي ما ولا وفي معنى النفي انما فلو لم يكن المفعول المطلق بعد النفي او معنى النفي لايكون الحذف هناك واجبا لعدم ما يقوم مقام المحذوف قوله: وانما جمع بين الضابطين جواب سؤال مقدر وهو ان الضابطة الثانية ضابطة مستقلة فلم لم يفصلها عن الاول بقوله منها وما وجه جمعهما في منها واحد وحاصل جوابه ان وجه جمعهما في منها واحد هو اشتراكهما كون المفعول المطلق واقعا بعد اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه قوله: هذان مثالان دفع وهم من يتوهم ان الاول يكون مثالاً لما وقع بعد النفي والثاني مثالاً لما وقع بعد معنى النفي فلايكون المثال الثاني مطابقا مع الممثل وحاصل الدفع ان كل واحد منهما مثال لماوقع بعد النفي قوله: وانما اورد مثالين جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لايضاح الممثل والمثال الواحد يكفي لذلك فما الحاجة الى ايراد المثالين وحاصل الدفع ظاهر قوله: والمراد بمضمون الجملة جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لايطابق الممثل لان المضمون عبارة عن المدلول اللالتزامي للجملة كما في قوله له علي الف درهم عترافا فان اعترافاً لازم مع معنى قوله له علي الف درهم وشد الوثاق ليس مدلول التزامي لقوله تعالى فشدوا الوثاق بل مدلول تضمني لذلك نقول وحاصل جوابه هو ان المراد من المضمون هاهنا المدلول التضمني لا المدلول الالتزامي لان المضمون يأتي على كلا المعنين وليس مختص بالمدلول الالتزامي قوله: مصدرها المضاف يرد عليه ان اضافة المصدر الى الجملة لاتصح لان المصدر انما يكون للفعل لا للجملة واجاب عنه عبدالغفور بان المراد من مصدر الجملة هو المصدر المفهوم من الجملة فالاضافة لادنى ملابسة قوله: وباثره غرضه المطلوب دفع وهم من يتوهم ان يكون المراد من الاثر في كلام المصنف المؤثر من قبيل ذكرالمصدر وارداة اسم الفاعل لانه كثيرا يذكر المصدر ويراد منه اسم الفاعل فدفع الوهم بان الاثر هاهنا بمعنى الغرض والفائدة لا بمعنى المؤثر او يقال غرضه جواب سؤال مقدر وهو ان الاثر يجيء بمعنى التاثير فالمثال لايطابق الممثل لان المن والفداء ليسا من قبيل التاثير بل مرتبتان على التاثير وحاصل جوابه هو ان الاثر هاهنا ليس بمعناه المصدري بل المراد من الاثر الحاصل بالمصدر ولاشك ان المن والفداء حاصلان بالمصدر وهوالتاثير قوله: وبتفصيل الاثر بيان جواب سؤال مقدر وهو ان اطلاق التفصيل عل المفعول المطلق لايصح لان التفصيل يقتضي الاجمال ولا اجمال في هذه الاية وحاصل جوابه هو ان التفصيل هاهنا لس بمعنى المتعارف بل المراد منه هو بيان انواعه المحتملة ولاشك ان في غرض شد الوثاق احتمالات تبين بالمفعول المطلق هذه الاحتمالات بان الغرض اما المن واما الفداء قوله تعالي جواب سؤال مقدر وهو ان اضافة مثل لايصح الي هذه الجملة لان المضاف اليه يكون من المفردات لأنه قسم من الاسم وحاصل جوابه هو ان مثل ليس بمضاف الي هذه الجملة بل

مضاف الي المقدر وهو لفظ قوله تعالى ولاشك ان لفظ القول مفردٍ فصح الاضافة فالقول
المثال هو مايكون مضافاً اليه للفظ مثل فاذا كان لفظ القول مضافاً اليه للفظ مثل لكون
القول مثالاً للمفعول المطلق مع انه ليس بمفعولٍ مطلقٍ فلا يطابق المثال مع الممثل قلنا ل
عبارة الشارح تقدير عبارة اخرى هكذا مثل مناً وفداء في قوله تعالى قوله: لان يشبه امر
آخر جواب سؤال مقدرٍ وهو ان المثال لايطابق الممثل لان الممثل هو المفعول المطلق الذي
وقع للتشبيه أي بأن يكوّن معناه التشبيه وهو نسبة بين المشبه والمشبه بـه والمذكور في
المثال هو لفظ صوت وهو ليس عين التشبيه بل مشبه به وحاصل جوابه هو ان المراد من
التشبيه المشبه به فالمصدر مبنى للمفعول وانما اشترط كون المفعول المطلق للتشبيه لانه
يدل علي الفعل المحذوف لان التشبيه لابد له من المشبه والمشبه به وهما الصورة الاولى
والصورة الثانية فيدلان علي يصوت لان المحذوف يكون من جنس المنطوق حتى الامكان
فكونهِ للتشبيه قرينة علي تعين المحذوف قوله: أي حال كونه جواب سؤال مقدر وهو ان
علاجاً منصوب وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو انه منصوب
علي انه حال من فاعل وقع قوله: دالاً علي فعل من افعال الجوارح جواب سؤال مقدر
وهو انه لايصح حمل علاجا علي المفعول المطلق لانه عبارة عن الدافع كقول الاطباء
علاج الصفراء السقمونيا أي دافع الصفراء وحاصل جوابه هو انه ليس المراد منه المعنى
المصطلح عند الاطباء بل معناه هاهنا هو الامر الدال علي الفعل من افعال الجوارح أي
اعضاء البدن وانما اشترط كون المفعولِ المطلق من قبيل العلاج ليدل علي الحدوث فيدل
علي الفعل المحذوف فيكون كونه علاجاً قرينة علي تعين المحذوف ودلالة فعل الجوارح
علي الحدوث لاجل انه لايكون في الفعل الذي تعلق باعضاء البدن الدوام غالبـاً واما
الفعل المتعلق بالقلب فيكون فيه الدوام غالباً فلايدل علي الحدوث فلايدل علي الفعل
المحذوف قوله: بعد جملة وانما اشترط ان يكون المفعول المطلق بعد جملة ليوجد المعاون
لسد المسد فان المفعول المطلق يكون قائما مقام الفعل المحذوف فاذا كان المفعول المطلق
بعد جملة تكون تلك الجملة معاونا لذلك المفعول المطلق في القيام مقام الفعل المحذوف
قوله: مشتملة تلك الجملة علي اسم كائن بمعناه وانما اشترط اشتمال الجملة علي اسم
يكون بمعنى المفعول المطلق ليوجد المشبه لان ذلك الاسم يكون مشبهاً قولـه: وعلي
صاحبه وانما اشترط اشتمال تلك الجملة علي صاحب ذلك الاسم بان يكون معنى ذلك
الاسم قائما به ليوجد ما لابد منه للفعل وهو الفاعل فيدل علي الفعل المحذوف فيكـون
قرينة علي المحذوف قوله: أي الذي قام به معناه جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من
صاحب الاسم واضع ذلك الاسماء لانه يقال لواضع الكلمات صاحب الكلمات فالمثال
الآتي لايطابق الممثل لعدم اشتمال الجملة في ذلك المثال علي واضع الاسم وحاصل جوابه
هو ان المراد من الصاحب ليس معناه المتبادر وهو الواضع بل المراد به من قام به معنى
ذلك الاسم فيكون فاعلاً له معنىً فانقيل الشيء الواحد كاف لدلالة علي الفعل المحذوف

يكون لقرينة عليه فما الحاجة الي هذه الامور المتعددة لذلك قلنا انما كان الواحد كافيا لو كان كل واحد منها تاما في الدلالة علي المحذوف وليس الامر كذلك لان دلالة كل واحد منها غير تامة فلا بد اجتماعها ليصير الدلالة تامة علي المحذوف قوله: من صات صوتا بمعنى صوت تصويتا جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لا يطابق المثل لان المثل هوالمفعول المطلق والمثال وهو صوت ليس بمصدر فضلا عن ان يكون مفعولا مطلقا لان المصدر هوالذي يكون في آخر معناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون مثل ضرب زدن والقتل كشتن ومعنىصوت هو =بانگ واواز = فاذا لم يكن مصدرا لايكون مفعولا مطلقا بطريق الاولي وحاصل جوابه هو ان للصوت معنيين الاول معناه المصدري والثاني معناه المصدري وهوان يكون بمعنى التصويت فمعناه الاول =اواز= ومعناه الثاني اواز كردن والمراد منهه هاهنا معناه الثاني فيكون مصدرا فاذا صح كونه مصدرا صح كونه مفعولا مطلقا قوله: صراخ صراخ الثكلي يرد عليه ان المثال انما يورد لتوضيح المثل والمثال الواحد يكفي لذلك فما الحاجة الي ايراد المثالين اجاب عبدالغفور بان حاصله ان تعدد الامثلة بناء علي تعدد المثل فان الاول مثال ما يكون المصدرفيه مضافا الي النكرة والثاني مثال ما يكون المصدر فيه مضافا الي المعرفة قوله: مضمون مضمون جملة فانقيل المثال لايطابق المثل لان المثل هو ان يكون المفعول المطلق مضمون جملة والمذكور في المثال وهو قوله اعترافا وهو ليس مضمون قوله له علي الف درهم لان المضمون عبارة عن مصدر ها المضاف الي الفاعل او المفعول واعترافا ليس كذلك قلنا المراد من المضمون ليس ما ذكره الشارح سابقا بل المراد منه هاهنا المدلول الإلتزامي ولاشك ان الاعتراف مدلول التزامي لقوله له علي الف درهم والمذكور سابقا هو ان المضمون عبارة عن المدلول التضمني للجملة قوله: ولا محتمل له سواه فان قيل لانسلم انه لا محتمل لهذه الجملة سوي الاعتراف لانها جملة خبرية باعتبار اللغة فيحتمل الصدق والكذب قلنا المراد انها لا محتمل لها سوي الاعتراف شرعا لان الشرع حكم بلزوم الالف وليس المراد عدم الاحتمال سوي الاعتراف بحسب اللغة قوله: ولا باعتبار معناه لان بين المؤكد والتاكيد تغاير اعتباري ايضا كما انه ليس بينهما تغاير بالذات فانقيل لانسلم انه لاتغاير بينهما بالاعتبار بل التغاير الاعتباري موجود فانه يقال للاول المؤكد بصيغة اسم المفعول وللثاني المؤكد بصيغة اسم الفاعل قلنا المراد من عدم وجود التغاير الاعتباري هو عدم وجوده في المدلول ولاشك انه ليس بموجود في المدلول لان مدلولهما واحد والموجود هو التغاير الاعتباري في الدال وذلك ليس بمراد قوله: لانها تحتمل الصدق والكذب فان قيل لافرق بين الضابطة الاولى والضابطة الثانية لانه كما ان الجملة في الضابطة الثانية تحتمل الصدق والكذب فكذلك الجملة في الضابطة الاولى ايضا تحتمل الصدق والكذب لان الشرع لم يدفع عنها احتمال الكذب قلنا المراد من الغير في الضابطة الاولى ليس مطلق الغير بل المراد منه الانكار لانه مقابل للاعتراف والمراد من

الغير في الضابطة الثانيه الكذب والباطل لانهما مقابلان للحق ولاشك ان الجملة الضابطة الاولى لاتحتمل الانكار لانها موضوعة للاعتراف والاقرار قوله: لانه من حيث هو منصوص عليه جواب سؤال مقدر وهو ان التاكيد للغير محال بل التاكيد لايكون الا لنفسه لان التاكيد عبارة عن انْ يتلفظ بشيء واحد مرتين فهاهنا ايضا لفظ حقا يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة وحاصل جوابه هو ان الممنوع في التاكيد هي المغايرة الذاتية واما المغايرة الاعتبارية فليس بممنوع وهاهنا الموجود ليس المغايرة الذاتية بل الموجود المغايرة الاعتبارية وهي ان مضمون الجملة الذي هو مفعول مطلق من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدر مغاير عن نفسه من حيث انه محتمل الجملة لان الاول متيقن والثاني محتمل وهذه المغايرة الاعتبارية كانت منتفية في اعترافا لان كل واحد من الاعترافين هناك متيقن قوله: ويحتمل ان يكون المراد انه جواب ثان عن ذلك السؤال حاصله ان الاعتراض المذكور انما كان واردا لو كان اللام في قوله لغيره صلة التاكيد وليس الامر كذلك بل اللام للاجل فيكون معنى قوله تاكيداً لغيره هو ان يكون التاكيد لنفسه لاجل دفع الغير عن ذهن المخاطب وهو الكذب هاهنا قوله: وعلي هذا ينبغي ان يكون المراد جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح المقابلة حينئذ لان اللام فيما سبق كان صلة التاكيد وفيه للاجل وحاصل جوابه هو ان اللام كما انهُ هاهنا للاجل فكذلك هو للاجل فيما سبق فصحت المقابلة قوله: يتكرر ويتقرر جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان اللام فيما سبق للاجل كان معناه تاكيد لينذفع النفس وذلك باطلٌ لانه لايندفع النفس فيما سبق بل يتقرر وحاصل جوابه هو انه ليس المراد منه اندفاع النفس بل المراد منه هو تكرار النفس وتقررها قوله: حتى يحسن التقابل أي اذا كان اللام فيما سبق ايضا للاجل فحينئذ يحسن التقابل قوله: أي علي صيغة التثنية جواب سؤالين مقدرين الاول انه فات المطابقةُ بين المثال والممثل لان الممثل هو المفعول المطلق المثنى والمذكور في المثال لبيك وسعديك وهما ليسا بتثنية بل للتكرير والتكثير والثاني فعلى هذا ينبغي ان يحذف الفعل في قوله ضربتُ ضربين لان المفعول المطلق مُثنىً وهو ضربين وحاصل جوابه هو ان المراد من المثنى ليس المثنّى حقيقة بل المراد منه مايكون علي صورة المثنى ويكون معناه التكرير والتكثير ولاشك ان لبيك وسعديك من قبيل التشبيه صورة لامعنى واما ضربين فتثنية حقيقة أي من حيث الصورة والمعنى قوله: ولابد في تتميم هذه القاعدة اعتراض علي المصنف قوله: أي مكررا جواب سؤال مقدر وهو ان اعتراض كرتين غير وارد بدون قيد الاضافة لان كرتين ليس بمفعولٍ مطلقٍ لان المفعول المطلق هو مايكون بمعنى فعل السابق بان يكون الفعل السابق مشتملاً عليه من قبيل اشتمال الكل علي الجزء وهاهنا هذا الاشتمال غير موجود لان الفعل السابق وهو ارجع مشتمل بذلك الاشتمال علي رجعا وحاصل جوابه هو ان كرتين مفعول مطلق باعتبار الموصوف وهو رجعا فاذا كان مفعولا مطلقاً فاعتراضه يرد اذا لم يكن قيد الاضافة قوله: وفي جعل المثال من تتمة التعريف هذا

رد من الشارح علي جواب شارح الهندي عن ذلك الاعتراض وحاصل جوابه هو ان قيد الاضافة مراد المصنف ولكن لم يذكره اكتفاء بالمثال لان لبيك مضاف الي المفعول وهو الكاف وكذا سعديك فرد عليه الشارح بان جعل المثال من تتمة التعريف تكلف ووجه التكلف هو ان المثال يكون خارجا عن القاعدة لانه يؤتيَ به بعد اتمام القاعدة لتوضيحها والاتمام بالامر الخارج تكلف والجواب من جانب الشارح الهندي ان المثال انما كان خارجاً عن القاعدة لو كان قول المصنف مثل لبيك مرفوعاً علي انه خبر مبتداء محذوف وهو مثاله وليس الامر كذلك بل هو منصوب علي انه صفة لقوله فيكون المثال داخلاً في القاعدة و اذا كان داخلاً فصح جعله تتمة للقاعدة بدون وجود التكلف فيه قولـه: اصله ألب لك البابين جواب سؤال مقدر وهو ان لبيك لا يخلو اما ان يكون مصدر المجرد ومصدر المزيد فيه و كلاهما باطلانُ اما الاول فلان المجرد لايدل علي التكثر الذي هو مراد هاهنا لان الدال علي التكثير المزيد فيه دون المجرد واما الثاني فلان لفظه لايساعده لان المصدر المزيد فيه لايكون علي هذا الوزن وحاصل جوابه هو انه مصدر المزيد فكان في الاصل البابين مثنى الباب وهو مصدر باب الافعال ثم حذف منه الحروف الزائدة فصار لبيك قوله: ويجوز ان يكون من لب بالمكان جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله انه مصدر المجرد وان قلت فلايفيد التكثير قلت لكنه بمعنى البّ أي بمعنى المزيد فيه فيدل علي التكثير قوله: وعلي هذا القياس سؤالاً وجواباً قوله: الا ان اسعد يتعدي جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل والمثال الواحد كاف لذلك فما الحاجة الي ايراد المثالين حاصل جوابه ان تعدد الامثلة مبنى علي تعدد الممثل لان الاول مثال المصدر الازمي والثاني مثال المصدر المتعدي أي اسم ما وقع جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول به لايصدق علي فرد من افراد المفعول به لان الفعل انما يكون واقعاً علي مسمي المفعول به لاعلي نفس المفعول به الذي هو لفظ مثل ضربت زيداً فان الضرب ليس بواقع علي لفظ زيد بل هو واقع علي مسمى زيد وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ اسم فيكون التقدير هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل فيصدق التعريف حينئذ علي كل فرد من افراده او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان كلمة ما لايخلو اما ان يكون عبارة عن الاسم او عن مسمى وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لايصح حينئذ قوله وقع عليه فعل الفاعل لان الفعل انما يكون واقعاً علي المسمي لاعلي الاسم واما الثاني فلانه لايصح عده مفعولاً به لان المفعول به لكونه قسما من الاسم من قبيل الالفاظ والمسمى ليس بلفظ وحاصل جوابه هو ان المراد من كلمة المسمي فصح قوله وقع عليه فعل الفاعل ولكن بحذف المضاف وهو اسم فصح عده مفعولاً به لان الاسم من قبيل الالفاظ قوله: ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف قد ذكر الاسم في تعريف المفعول المطلق فلم لم يذكره في تعريف المفعول به وحاصل جوابه انما ترك ذكر الاسم في تعريف المفعول به

لاجل الاكتفاء بذكره في تعريف المفعول المطلق وهذا الدفع اعتراض آخر ايضا وهو انه لما كان في عبارة المصنف حذف المضاف فلزم حينئذ في التعريف التقدير وهو لايجوز لان التعريف انما يكون للمعرفة والتقدير مخل بها وحاصل الجواب هوان التقدير انما لايجوز ويكون مخلاً اذا لم توجد القرينة عليه واما عند وجود القرينة فيجوز وهاهنا القرينة موجودة وهي ذكر الاسم في تعريف المفعول المطلق وانما كان ذلك الذكر قرينة لان المفعول به والمفعول المطلق من نوع واحد فالمعتبر في احدهما يكون معتبراً في الآخر ايضا ويمكن ان يقال في بيان القرينة بان القرينة علي ذلك هو ان المفعول به قسم من الاسم المنصوب والمقسم يكون معتبراً في مفهومات الاقسام قوله: والمراد بوقوع الفاعل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول به لايكون جامعا لافراده فانه منه اياك نعبد فان اياك مفعول به ولايصدق عليه تعريفه لانه لم يقع عليه فعل الفاعل لان وقوع عبادتنا علي الله لايتصور وحاصل جوابه هو ان المراد من وقوع فعل للفاعل هو تعلق الفعل بذلك المفعول به ولاشك ان عبادتنا متعلق بالله فانقيل يخرج زيد في ماضربت زيدا فان الضرب لم يتعلق بزيد بل منفي عنه قلنا المراد من التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او بطريق النفي ولاشك ان التعلق هاهنا موجود بطريق النفي قوله: بلا واسطة حرف الجر جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من الوقوع التعلق فلايكون تعريف المفعول به مانعاً عن دخول الغير فانه يدخل فيه زيد في مررت بزيد فانه لس مفعول به مع ان التعلق موجود وحاصل جوابه المراد من التعلق ليس مطلق التعلق سوّاء بواسطة حرف الجر او بدون واسطته بل المراد منه هو ان يكون بدون واسطة حرف الجر وفي مادة النقض التعلق بواسطة حرف الجر قوله: فانهم يقولون في ضربت زيداً جواب سؤال مقدر وهو ان التعلق موجود في الصورتين فجعل احدهما من قبيل المفعول به دون الأخر ترجيح بلا مرجح وحاصل جوابه هو ان المرجح موجود وهو عادة النحاة فان عادتهم جارية علي انهم يقولون في ضربت زيداً ان الضرب واقع علي زيد ولايقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به والحال ان المعتبر في مفهوم المفعول به الوقوع فالتعلق الذي يقال له في عرفهم الوقوع يكون الاسم الذي وجد فيه ذلك التعلق مفعولاً به والاسم لايقال لتعلقه الوقوع في عرفهم لايكون مفعولاً به قوله: والمراد بفعل الفاعل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول به لايكون مانعاً عن دخول الغير يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله في مثل ضرب زيد علي صيغة المجهول لانه ايضا وقع عليه فعل الفاعل وحاصل جوابه المراد من الفعل ليس مطلق الفعل بل المراد منه الفعل الذي اعتبر اسناده الي الفاعل وفي ضرب زيد لم يعتبر اسناد ضرب الي الفاعل قوله: حقيقة او حكما جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من فعل الفاعل الفعل الذي اعتبر اسناده الي الفاعل لايكون التعريف جامعاً لافراد المفعول به لخروج درهماً في قولك اعطى زيد درهما فان درهما وقع عليه لفعل وهو اعطى ولم يعتبر اسناده الي الفاعل بل الي المفعول مالم يسم

فاعله وحاصل جوابه هو ان المراد من الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ومفعول مالم يسم فاعله وان لم يكن فاعلاً حقيقة لكنه فاعل حكماً قوله: وبما ذكرنا ظهر جواب عن اعتراض الشارح الهندي حيث قال المطلوب في المتن الاختصار فلو قال في التعريف المفعول به ماوقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل لكان اخصر وحاصل جوابه انه لو لم يذكر المصنف في تعريف المفعول به الفاعل لاحتيج الي تقدير الفاعل والي تقدير اعتبار اسناد الفعل الي الفاعل واما اذا ذكره احتج الي اعتبار اسناد الفعل الي الفاعل فقط دون ذكر الفاعل وايضا لو لم يذكر الفاعل لم يصح التعميم ايضا لان التعميم انما يكون في المذكور والمراد مما ذكرنا هو خروج مفعول مالم يسم فاعله ودخول درهماً قوله: فان زيدا قد وقع الفاء للتعليل فيكون المابعد علة ودليلاً لدعوى مقدر وهو ان المثال يطابق الممثل قوله: وقد يتقدم المفعول به دفع وهم من يتوهم وهو ان المفعول به مشابه بالفاعل في ان كل واحد موقوف عليه لتصور الفعل اذا كان متعديا والحال ان الفاعل لايتقدم علي الفعل فيكون المفعول به ايضا لايتقدم علي الفعل فدفع ذلك الوهم بان المفعول به يتقدم علي الفعل لان علة منع تقدم الفاعل هو لزوم الالتباس بالمبتداء وهذه العلة ليست بموجودة في المفعول به لانه منصوب والمبتداء لايكون منصوباً قوله: العامل فيه جواب اسئلة ثلاثة الاول ان تقديم المعمول علي الفعل من احوال الفعل فينبغي ان يذكره في بحث الفعل دون الافعال لانه خروج عن البحث والثاني ان تخصيص تقديم المفعول به بالفعل لايصح لان المفعول به كما يتقدم علي الفعل كذلك يتقدم علي اسم الفاعل والثالث ان تخصيص التقديم بالمفعول به لايصح لان الفاعل ايضا يتقدم علي الفعل كما في قولك ضرب زيد واكرم عمروٌ فان زيد فاعل ضرب قد تقدم علي الفعل وهو اكرم وحاصل جوابه هو ان المراد من الفعل هو العامل في المفعول به فيكون من متعلقات المفعول به والبحث عن احوال متعلقات الشيء بحث عن الحوال ذلك الشيء فلايلزم الخروج عن البحث وكذا العامل عام يشمل اسم الفاعل ايضا واذا كان المراد من الفعل المتقدم هو العامل في المفعول به فهذا الحكم لايوجد في الفاعل لان اكرم في ذلك المثال ليس بعامل في الفاعل وهو زيد والمراد من العامل ليس مطلق العالم الشامل للمصدر بل المراد منه الفعل واسم الفاعل و الصفة المشبهة و اسم التفضيل لان ما سواها لايتقدم المعمول عليه لضعفه في العمل ويعلم من كلام الشارح حيث قال لقوة الفعل في العمل ان المراد هو الفعل واسم الفاعل دون ماعداهما فالتقديم عليهما جائز لقوهما في العمل فيعمل في المعمول سواء كان متقدما او متاخراً وما سواهما لاجل ضعفه في العمل يعمل في المعمول المتاخر لافي المعمول المتقدم قوله: تضمن معنى الاستفهام ووجه وجوب التقديم في صورة تضمن المفعول به معنى الاستفهام او الشرط هو انها يقتضيان الصدارة فبتاخيره يفوت صدارتها قوله: هذا اذا لم يكن مانع جواب سؤال مقدر وهو ان جواز التقديم منقوض بمثل من البر ان تكف لسانك فان لسانك مفعول به لقوله ان تكف مع ان تقديمه

لايجوز وحاصل جوابه هو ان جواز التقديم مقيد بقيد عدم وجود المانع يعنى ان التقديم جائز اذا لم يوجد المانع يعنى ان التقديم جائز اذا لم يوجد المانع من التقديم واما عند وجود المانع فلا والمانع هاهنا هو ان المصدرية دخلت علي المضارع وهو تكف فبسبب دخول ان صار المضارع مصدراً ولاشك ان معمول المصدر لايتقدم عليه لضعفه في العمل وايضا ان موصول حرفي وتكف صلته ولصلة لاتقدم علي الموصول فكذا معمول الصلة ايضا لايتقدم علي الموصول فلذا لايجوز تقديم لسانك فانقيل ينبغي ان يقدم المفعول به علي الصلة فقط دون الموصول فلايلزم حينئذ تقدم معمول الصلة علي الموصول بل علي الصلة وذلك جائز قلنا علي ذلك التقدير وان لم يلزم تقديم معمول الصلة علي الموصول ولكن يلزم محذور آخر وهو الفصل بين الموصول والصلة وذلك ايضا حرام في شريعة اهل العربية قوله: العامل في المفعول به جواب ثلاثة اسئلة الاول ان حذف الفعل من احوال الفعل فينبغي ان يذكره في بحث الفعل والثاني ان تخصيص الحذف بالفعل لايصح لان اسم الفاعل العامل في المفعول به ايضا قد يحذف والثالث ان مثل هذه العبارة مذكوراً في المرفوعات في بحث الفاعل وفي المنصوبات في بحث المفعول المطلق فلم لم يكتف المصنف باحدهما وحاصل الجواب ظاهر قوله: مقالية او حالية جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من القرينة هي القرينة المقالية لان بحث النحوي انما هو في الالفاظ والاقوال فيكون المعنى ان حذف الفعل انما يجوز عند وجود القرينة المقالية واما عند عدمها فلا يجوز فهذا منقوض بمثل ان يقول احد مكة بالنصب للمتوجه اليها فان الفعل هاهنا محذوف هو تريد فيكو التقدير تريد مكة فهاهنا الفعل المحذوف مع عدم وجود القرينة المقالية وحاصل جوابه هو ان المراد من القرينة اعم من ان تكون مقالية او حالية وفي مادة النقض القرينة حالية موجودة وهي حال المخاطب ويعمل بالمتبادر اذا لم يكن المانع موجوداً عن العمل به لا مطلقا قوله: أي تريد مكة يرد عليه ان لافائدة في هذه الاخبار فيكون الاخبار به لغواً وعبثاً والجواب ان هذا الخبر بمعنى الاستفهام فلايكون لغواً وعبثا قوله: تخصيصها بالذكر ليس للحصر جواب سؤال مقدر وهو ان حصر الحذف الواجب في الاربعة باطل لانه يحذف الفعل بالحذف الواجبُ في مواضع اخرى ايضا مثل الاغراء والمنصوب علي المدح وغير هما وحاصل جوابه هو ان تخصيص هذه المواضع الاربعة بالذكر بان ذكرها فقط دون غيرها ليس للحصر بل لكثرة مباحث هذه المواضع بالنسبة الي هذه الابواب أي الاغراء والمنصوب علي المدح وغير ذلك قوله: في باب الاغراء مثال الاغراء اخاك اخاك تقديره الزم اخاك فحذف الفعل ووجه وجوب حذفه هو ضيق الوقت لانه لو اشتغل بذكر الفعل لبعد الاخ ومعنى الاغراء هو الحث علي الشيء قوله: والمنصوب علي المدح ومثال المنصوب علي المدح قولهم الحمد لله الحميد بنصب الحميد بانه مفعول به حذف فعله وهو اعني فكان التقدير اعنى الحميد ثم حذف الفعل فكان في الاصل مجروراً ثم قطع عن الجر لقصد المدح وجعل منصوباً ففعله واجب الحذف لانه لولم

يحذف فعله لم يعلم انه كان في الاصل صفة بل يكون جملة مستقلة فانقيل انــه اذا كــان الحذف لاجل ان يعلم انه كان صفة في الاصل فينبغي ان لاينقطع عن الجر ليعلم صــريحا انه صفة قلنا انما قطعه لاجل قصد المدح فان قيل قصد المدح يحصل بالنعت بان لاينقطــع عنها فلاحاجة الي القطع قلنا المراد كمال المدح ولاشك انه يحصل بالقطع لايكونه نعتــا لان في القطع يكون الفرار من الاصل والفرار من الاصل لايكون الا لنكتة وليســت هاهنا الا كمال المدح وهذا بيان يجري في المنصوب علي قصد الذم او الترحم مثــال الذم نحو جاءني زيد الفاسق بنصب الفاسق علي انه مفعول به للفعل المقدر وهــو اعنى ومثال الترحم نحو مررت بزيد المسكين بنصب المسكين علي انه مفعول به للفعل المحذوف وهو اعنى فانقيل الاغراء من باب التحذير فيكون مذكورا في المتن فلايصح عد الشارح اياه من المواضع الغير المذكورة قلنا لانسلم انه من بابه لان التحــذير هــو الاعــراض والاغراء هو الاقدام فبينهما فرق قوله: مقصور علي السماع جواب سؤال مقدر وهو ان حذف الفعل كما هو مسموع في الموضع الاول فكذلك مسموع في مواضــع الحــذف القياسي فلا تصح المقابلة وحاصل جوابه هو ان السمع وان كان موجودا في كليهما لكن الحذف السماعي يكون مقصورا علي السماع لايكون له قاعدة يحذف معها في مواضــع عدم السمع بخلاف القياسي فانه لايكون مقصورا علي السماع بل يكــون لــه قاعــدة يحذف معها الفعل مواضع عدم السمع قوله: لايتجاوز عن امثلة محدودة دفع وهم مــن يتوهم انه يكون المراد من مقصور المستور كما في قوله تعالى حور مقصورات في الخيــام وهذا المعنى لايصح لان الحذف لايكون مستورا بل ظاهرا وحاصل الدفع هو ان المقصور كما يأتي بمعنى المستور فكذلك يأتي بمعنى المحصور ايضا والمراد منه هاهنا المحصور ولاشك ان الحذف السماعي يكون محصورا في امثلة مسموعة لا يتجاوز عنها قوله: مسموعة دفع وهم من يتوهم ان محدودة معناه مايقع عليه العدد فيكون المعنى ان امثلة الحذف السماعي يكون معدودة بان وقع عليها العدد مع انه لايلزم مع السماعي العدد وحاصل الدفع هو ان المراد من المحدودة مسموعة لا ماوقع عليه العدد قوله: بان يقاس عليها امثلة جــواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم التجاوز في الامثلة المسموعة بل التجاوز يوجد فيها لان الاسم الواقع فيها قديكون مرفوعا بالعامل وقديكون مجرورا بالعامل وحاصل جوابه هــو ان المراد من عدم التجاوز في تلك الامثلة هو عدم التجاوز الخاص وهو ان يقاس عليها امثلة وليس المراد مطلق عدم التجاوز فقوله بان يقاس متعلق بقوله لا يتجــاوز وقولــه لاينجاوز علي صيغة المجهول قوله: اترك امرء ونفسه اظهار للفعل المحذوف قوله: وانتهو خيرا لكم فان قيل ان خيرا صيغة اسم التفضيل وهو يقتضي المفضــل والمفضــل عليــه والمفضل هو التوحيد والمفضل عليه هو التثليث فلزم ان يكون في التثليث نفــس الخــير موجودا مع انه باطل وكفر قلنا لانسلم ان المفضل هو التثليث حتى يلزم ذلك بل المفضل عليه هو كل شيء فان قيل اذا كان كل شيء مفضلا عليه فالتثليث ايضا داخل فيه فلزم

ذلك المحذور ثانياً قلنا المراد من كل شيء و مايكون فيه صلاحية المفضل عليه لا كل شيء مطلقا وليس في التثليث تلك الصلاحية او نقول في الجواب عن اصل الاعتراض بان اسم التفضيل بمعنى نفس الفعل قوله: واقصدوا خيرا لكم اظهار للفعل المحذوف قوله: أي اتيت اهلاً اظهار للفعل المحذوف قوله: أي مكان ما هولاً جواب سؤال مقدر وهو ان الاهل لايكون مفعولاً به لاتيت لانه مصدر بل هو مفعول به لاحدثت وحاصل جوابه هو ان المصدر هاهنا بمعنى اسم المفعول وهو الماهول وهو لما كان صفة يقتضي الموصوف اورد الشارح له الموصوف وهو مكانا وقوله معمورا تفسير غير المشهور بالمشهور ثم لما كان المعمور مشتركا بين اسم المفعول من العمر أي البقاء وبين اسم المفعول من العمران فلتعين المعنى الاخير قال الشارح لا خرابا قوله: او اهلا لا اجانب جواب ثان عن ذلك السؤال حاصله ان الاهل بمعنى الاقرباء فلايكون مصدرا فصح وقوعه مفعولاً به من دون التاويل قوله: أي توجهه اليك بوجهه او بقلبه جواب سؤال مقدر وهو ان وهو ان تعريف المنادي غير جامع لافراده من وجهين الاول انه لايصدق علي المنادى الذي يكون مقبلاً عليك لانه ليس بمطلوب اقباله والا لزم تحصيل الحاصل والثاني انه لايصدق علي المنادي الذي يكون بينك وبينه حائط فانه لايكون اقباله مطلوبا لعدم امكانه والمطلوب هو ما يكون ممكن الحصول وحاصل جوابه هو ان الاقبال اعم من ان يكون بوجهه او بقلبه وهاهنا وان لم يكن طلب الاقبال بوجهه لكن طلب الاقبال بقلبه ممكن ففي صورة الأولي الاقبال بوجهه وان كان حاصلاً لكن الاقبال بقلبه ليس بحاصل والمطلوب هذا فلايلزم تحصيل الحاصل وفي الصورة الثانيه وان لم يمكن الاقبال بوجهه لكن الاقبال بقلبه ممكن والمطلوب هو هذا قوله: حقيقة مثل يازيد او حكما جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المنادي لايكون جامعا لافراده لخروج بعض الافراد منه مثل ياسماء ويا جبال ويارض فانه لايطلب الاقبال في هذه الامثلة لابوجهه ولا بقلبه لانه لا يتصور من هذه الامور الاقبال لا بالوجه ولا بالقلب وحاصل جوابه هو ان الاقبال اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وفي هذه الامور وان لم يكن الاقبال الحقيقي موجوداً لكن الاقبال الحكمي موجود فيها لانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء وذلك التنزيل لاجل ان هذه الاشياء مثل انسان في قبول الامتثال فهي في حكم من يطلب اقباله قوله: بخلاف المندوب جواب سؤال مقدر وهو ان الاقبال لما كان اعم من الحقيقي والحكمي فلايكون تعريف المنادي مانعاً عن دخول الغير لان المندوب ايضا مطلوب اقباله حكماً لتنزيله منزلة من له صلاحية النداء وايضا صار ذكر باب المندوب بعد المنادي مستدركاً وحاصل جوابه هو ان الاقبال الحكمي انمايثبت في الشيء بتنزيله منزلة من له صلاحية النداء وفي المندوب التنزيل المذكور ليس بموجود لان التنزيل المذكور انما يوجد في الشيء لصحة دخول حرف النداء علي ذلك الشيء وفي المندوب لصحة دخول حرف النداء عليه العلة الاخرى موجودة وهو التفجع فلا حاجة الي التنزيل المذكور فدخول حرف النداء في

المندوب انما بمجرد التفجع لا للتتريل فاذا فقد التتريل في المندوب فلايكون اقباله مطلوباً حكماً فلايدخل في المنادي وكذا لايكونه ذكر بابه عليحدة بعد المنادى مستدركاً قوله: فيه تحكم فان المندوب اعتراض علي ما سبق وهو ان اخراج المندوب من تعريف المنادى بقوله مطلوب اقباله وادخال مثال ياسماء ويا ارض وياجبال بتعميم الاقبال من الحقيقي والحكمي حكم من غير دليل لان الاقبال الحكمي موجود في المندوب ايضا ولكن في المنادى طلب الاقبال غير مقيد بقيد التفجع وفي المندوب مقيد بقيد التفجع فكما ان دخول حرف النداء علي الارض والسماء والجبال لاجل التتريل المذكور فكذلك دخول حرف النداء علي المندوب ايضا للتتريل المذكور واجيب عنه باجوبة ثلاثة الاول ان هذا ليس بتحكم لان الدليل موجود لذلك وهو ان الاقبال الحكمي مجاز والمجاز يكون ملحقاً بالحقيقة والمندوب باب واسع كثير الدوران علي الالسنة فلايمكن الحاقه بالحقيقة بخلاف يا ارض وامثاله لانه ليس بباب واسع فيمكن الحاقه بالحقيقة والثاني هوان دخول حرف النداء علي السماء والارض والجبال لايجوز بدون نزولها مترلة من له صلاحية النداء لعدم ترتب الفائدة عليه فلابد من التتريل المذكور واما المندوب ففي دخول حرف النداء عليه الفائدة موجودة بدون التتريل المذكور وهي التفجع فلا حاجة الي التتريل المذكور لانه امر ضروري فلا يرتكب من دون الضرورة والثالث هو ان كلمة وا يدخل علي المندوب ولايدخل علي المنادى فلو دخل المندوب في المنادى يلزم ان تكون كلمة واشتركةً بين المنادي والمندوب وهو خلاف مما تقرر عندهم قوله: وقيل الظاهر من كلام سيبويه القائل هو الشيخ الرضي والمقصود من نقل هذا القول هو تائيد الاعتراض الذي اورده الشارح قوله: من الحروف الخمسة جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر حرف نائب مناب ادعو لايجوز في تعريف المنادى لان مثل هذا الحرف مجهول فيلزم التعريف بالمجهول وذلك باطل وحاصل جوابه ان هذا الحرف انما كان مجهولا لو كان المراد من ذلك الحرف مطلق الحرف وليس الامر كذلك بل المراد منه الحرف الخاص وهو حرف من الحروف الخمسة المذكورة في كتب النحو فيكون معلوماً قوله: واحترز به عن نحو ليقبل زيد جواب سؤال مقدر وهو ان كل قيد اذا ذكر في التعريف فلا يخلو اما ان يكون اتفاقيا اواحترازيا فهذا القيد من أي قبيل وحاصل جوابه هو ان هذا القيد احترازي احترز به عن زيد في ليقبل زيد قوله: تفصيل للطلب دفع وهم من يتوهم ان قوله لفظا او تقديرا يكون تفصيلا للنيابة فقط لقربه فدفع هذا الوهم بانه يصح ان يكون تفصيلا بطريق البدلية لكل واحد من الامور الثلاثة من الطلب والنيابة والمنادى قوله: أي طلبا جواب سؤال مقدر وهو ان لفظا او تقديرا منصوبان وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو انهما منصوبان علي انهما من قبيل المفعول المطلق ولكن باعتبار الموصوف وهو قوله طلباً قوله: لفظيا جواب سؤال مقدر وهو ان جعل قوله لفظا وكذا قوله تقديراً صفة لقوله طلباً لايصح لان الصفة تكون محمولة علي الموصوف وهاهنا لايصح الحمل لان في الحمل لابد

من الاتحاد في الخارج وليس بين الطلب وبين اللفظ والتقدير اتحاد في الخارج وحاصل جوابه ان قوله لفظا وكذا قوله تقديرا بحذف ياء النسبة فيكون التقدير طلبا لفظيا وطلبا تقديريا قوله: بان تكون آلة الطلب جواب سؤال مقدر وهو ان الطلب لاجل كونه من الامور المعنوية كما لايصح توصيفه باللفظ والتقدير فكذا لايصح توصيفه باللفظي والتقديري ايضا لان الموصوف باللفظي والتقديري هو ما يكون من قبيل اللفظ وحاصل جوابه هو ان هذا التوصيف انما هو باعتبار متعلق الطلب وهو آلة الطلب ولاشك انها من قبيل اللفظ الانها حرف من حروف النداء وليس ذلك التوصيف بحاله قوله: أي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا وهاهنا ايضا يرد الاسولة الثلاثة التي مرت ذكرناها في قوله أي طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب الخ فاجاب عن الاول بقوله أي نيابة وعن الثاني بقوله لفظية وعن الثالث بقوله بان يكون النائب ملفوظا قوله: وانتصاب المادي جواب سؤال مقدر وهو ان عد المنادى من قبيل ماحذف عامله الناصب بطريق الوجوب لايصح لان عامله مذكور وهواما حرف النداء كما هو عندالمبرد فان عنده حرف النداء عامل النصب لاجل قيامه مقام الفعل واما اسم الفعل كما هو عند ابي علي فان عامل النصب عنده ولكن لا لاجل ان الياء نائب مناب الفعل بل لاجل انه بنفسه اسم الفعل وحاصل جوابه ان كلام المصنف هاهنا مبنى علي مذهب السيبويه وعنده العامل الناصب للمنادي محذوف وهو الفعل اعنى ادعو فعند ابي علي معنى حرف النداء هو ادعو واما عند المبرد والسيبويه فليس معناه ادعو بل نائب مناب ادعو والفرق بين مذهبهما هو ان حرف النداء عامل النصب في المنادى حقيقة عند المبرد لا الفعل المحذوف وعند السيبويه العامل الناصب حقيقة في المنادى هو الفعل المحذوف واما حرف النداء فعامل في المنادي ولكن بطريق المجاز قوله: قدم بيان البناء والخفض جواب سؤال مقدر وهو ان احوال المنادى اربعة الاول البناء علي مايرفع به والثاني الخفض والثالث البناء علي الفتح والرابع النصب فما وجه تقديم الاحوال الثلاثة علي النصب مع ان الاولي هو تقديم بيان النصب لان البحث في المنصوبات وكذا الاصل في المنادى النصب لكونه مفعولاً به واما البواقي فانما تحصل فيه بسبب العوارض وحاصل جوابه هو ان هذه الاحوال الثلاثة الاول قليلة والنصب كثير والقليل بمنزلة الجزء للكثير والجزء يكون مقدما علي الكل طبعا فيجب تقديمه في الوضع والذكر ليوافق الوضع والذكر مع الطبع ثم لقلة هذه الاحوال الثلاثة من النصب طريقان الاول ان هذه الاحوال الثلاثة باعتبار نفسها قليلة من النصب ولكن لامن حيث المجموع بل من حيث ان كل واحد بانفراده قليل من النصب لان للنصب اقسام ثلاثة النصب في المضاف وفي المضارع وفي النكرة الغير المعينة وهذه الاحوال ثلاثة كل واحد منها قسم واحد فقط والثاني القلة باعتبار المحل فان محل هذه الاحوال الثلاث المنادى المفردة المعرفة والمنادى المستغاث ومحل النصب ثلاثة المنادى المضاف والمضارع بالمضاف والنكرة الغير المعينة قوله: ولطلب الاختصار في بيان النصب جواب ثان عن

ذلك الاعتراض حاصله ان وجه تقديم هذه الاحوال علي النصب انما هو حصول الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ماسواهما ولا شك ان هذا الاختصار انما يحصل بتقديم هذه الاحوال الثلاثة علي النصب كما يظهر ذلك بادنى تامل ويحتمل ان يكون هذا القول من الشارح جواب عن سؤال آخر وهو ان ماذكرته في الجواب منقوض بتقديم المنصوبات علي المجرورات مع ان المجرورات قليلة لكونها قسما واحدا وهو المضاف اليه والمنصوبات اقسام متعددة وحاصل جوابه هو ان في تقديم هذا القليل الفائدة الاخرى موجودة وهي حصول الاختصار في بيان النصب وليست تلك الفائدة موجودة في تقديم المجرورات علي المنصوبات فخلاصة كلامه هو ان تقديم القليل علي الكثير ليس بطريق الاطلاق بل يكون فيما اذا علم الكثير من بيان القليل كما في هذا المقام واما اذا لم يعلم الكثير من بيان القليل فلا يقدم القليل عليه كما في المنصوبات والمجرورات قوله: أي علي الضمة او الف او الواو جواب سؤال مقدر وهو ان الرفع يحصل بالنون في المضارع ايضا فينبغي ان يكون المنادى مبنياً بالنوٓن ايضًا مع ان الامر ليس كذلك وحاصل جوابه هو ان المراد مما يحصل به الرفع ليس مطلق ما يحصل به الرفع بل المراد منه هو الخاص الشامل للضمة والالف والواو فقط دون النون في المضارع قوله: الي يرفع بها المنادى جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان المنادى يبنى بهذه الامور الثلاثة.فان يازيد منادى مع انه ليس يُبنى بالالف او الواو وحاصل جوابه هو ان مرادانا من بناء المنادى بهذه الامور الثلاثة هو بنائه بهذه الامور بشرط ان يكون مرفوعاً بها ولاشك ان زيد في يازيد لايرفع بالالف او الواو بل يرفع بالضمة فلذا يبني بالضمة ايضا لا بالالف والواو قوله: في غير صورة النداء جواب سؤال مقدر وهو ان في كلام المصنف اجتماع المتضادين لان الضمير في يبني وكذا في يُرفع رَاجع الي المنادى فيكون المعنى ان يكون مبنياً وكذا مرفوعاً بالضمة والالف والواو والمرفوع قسم من المعرب ولاشك في وجود التضادين البناء والاعراب وحاصل جوابه هو ان الرفع انما يكون في زمان عدم كونه منادى و البناء انما يكون في زمان كونه منادى والممنوع انماهو اجتماع المتضادين اذا كان في زمان واحد واما اذا كان في الزمانين فلا بأس به قوله: او الفعل مسند الي الجار والمجرورٌ جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله ان الضمير في يبنى وان كان راجعا الي المنادى ولكن ليس في يرفع ضمير راجع الي المنادى بل يرفع مسندا لي الجار والمجرور وهو قوله به فيكون خاليا عن الضمير فلايلزم اجتماع المتضادين لافي زمان ولافي زمانين قوله: وارجاع الضمير الي الاسم هذا هو وجه الرد علي جواب الشارح الهندي عن ذلك السؤال وحاصل جوابه هو انه لا يلزم اجتماع المتضادين لان الضمير في يبنى وان كان راجعا الي المنادى ولكن الضمير في يرفع ليس براجع الي المنادى بل هو راجع الي الاسم المطلق عن صفة النداء فلما اجاب الشارح عن ذلك السؤال بجوابين آخرين ولم يجب بجواب الشارح الهندي ففيه حصل الرد علي الشارح الهندي ثم بعد ذلك ذكر وجه الرد

بقوله وارجاع الضمير الي الاسم غير ملائم لسوق الكلام وحاصله هو ان سوق الكلام انما هو لبيان احوال المنادى لالبيان احوال مطلق الاسم قوله: أي لا يكون مضافا جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم يازيدان ويا زيدون فان المنادي في هذين المثالين ليس بمفردٍ بل مثنى في الاول وجمع في الثاني مع انه مبنى علي مايرفع به وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المفرد ما يكون مقابلا للمثنى والمجموع حتى لايشملها بل المراد منه المقابل للمضاف سواء كان مفرداً او مثنى او مجموعا فهذا المفرد يشملهما فلا نقض او يقال في تقرير الاعتراض انه فات المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو المنادى المفرد والمذكور في المثال يازيدان ويازيدون وهما ليسا بمفردين وحاصل جوابه هو ان المراد من المفرد ليس مقابل المثنى والمجموع بل المراد منه المقابل للمضاف ولاشك ان يازيدان ويازيدون مفردان بهذا المعنى فحصلت المطابقة او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان للمفرد معان كثيرة فانه يطلق علي مايقابل المثنى والمجموع وعلي مايقابل المركب وعلي مايقابل النسبة وعلي مايقابل المضاف فأي المعنى مراد هاهنا وحاصل جوابه هو ان المراد منه هاهنا مايقابل المضاف قوله: قبل النداء او بعده جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو المنادى المفرد المعرفة والمذكورُ في المثال يارجل وهو نكرة لا معرفة وحاصل جوابه هو ان المراد من كون المنادى معرفة اعم من ان يكون قبل النداء او بعد النداء ورجل في يارجل وان لم يكن معرفة قبل النداء لكنه معرفة بعد النداء قوله: وانما بني المفرد المعرفة جواب سؤال مقدر وهو ان الاصل في الاسماء الاعراب فلم بنى المنادى المفرد المعرفة وحاصل جوابه هو ان بناء هذا القسم من المنادى لوجود المناسبة مع مبنى الاصل وهو كاف الخطاب للحرفية مثل الكاف في كذلك وفي اياك ولكن مناسبة هذا المنادي مع الكاف الحرفية بواسطة الكاف الاسمية لابالذات فالمنادى المفرد المعرفة يناسب الكاف الاسمية من وجهين الاول هو ان هذا المنادى يقع موقع الكافية الاسمية فان زيد في يازيد واقع موقع الكاف في ادعوك وذكر الشارح هذا الوجه بقوله لوقوعه الخ والثاني هو ان هذا القسم من المنادى مثل الكاف الاسمية في الافراد والتعريف فان كل واحد من الكاف الاسمية والمنادى المفرد المعرفة مفرد ومعرفة وذكر الشارح هذا الوجه بقوله وكونه مثلها الخ ولما ذكر الشارح الوجه الثاني للمناسبة بين هذا القسم من المنادى وبين الكاف الاسمية اندفع الاعتراض كان يرد هاهنا وهو انه منقوض بالمنادى المضاف فانه ايضا واقع موقع الكاف الاسمية مع انه معرب ووجه الاندفاع هو ان مناسبة المنادى المفرد المعرفة تامة مع الكاف الاسمية فان هذا المنادى مثل الكاف في الافراد والتعريف والمنادى المضاف وان كان معرفة ولكن لايكون مفرداً لكونه مضافاً ثم ان الكاف الاسمية مناسب لفظا ومعنى مع كاف الخطاب الحرفية ثم ان المناسبة بحسب اللفظ انما هي في ان كل واحد منهما مفرداً لا مضافاً واما المناسبة بحسب المعنى فلان كل واحد منهما معرفة فانقيل ان كون الكاف الحرفية معرفة باطل لان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم لاالحرف واجاب

لادنی ملابسة قوله: وهي لام التخصيص جواب سؤال مقدر وهو ان اللام تجيء لمعان كثيرة فاي معنى مراد منها هاهنا وحاصل جوابه هو ان اللامَ هاهنا للتخصيص قوله: ودخلت على المستغاث دلالة جواب سؤال مقدر وهو ان حروف الجارة كثيرة فما الوجه لتعين اللام للاستغاثة من بين الحروف الجارة وحاصل جوابه هو ان اللام تجيء للاختصاص دون الباقي من الحروف الجارة والمقصود في المنادى المستغاث ايضا الاختصاص اي اختصاص المنادى من بين امثاله بالدعاء قوله: وانما فتحت لئلا يلتبس جواب سؤال مقدر وهو ان لام الاستغاثة لام الجارة وهي مكسورة ابدا فما وجه فتح لام الاستغاثة وحاصل جوابه هو انه فتحت لام الاستغاثة لئلا يلزم التباس المنادى المستغاث بالمستغاث له لان اللام الجارة كما تكون داخلة بالمستغاث فكذلك تكون داخلة بالمستغاث له واللام في المستغاث له تكون مكسورة فلو كانت مكسورة في المستغاث ايضا يلزم الالتباس قوله: اذا حذف المنادى جواب سؤال مقدر وهو انه لا يلزم الالتباس على تقدير كسر اللام لان كل واحد منهما مذكور وحاصل جوابه هو ان الالتباس و ان لم يلزم حين ذكرهما ولكن المراد من لزوم الالتباس هولزومه حين حذف المستغاث فانه اذا حذف المستغاث وذكر المستغاث له لايعلم انه مستغاث ام مستغاث له فلابد من فتح اللام الداخلة على المستغاث لدفع ذلك الالتباس قوله: لم يعلم ان المظلوم فان قيل المظلوم متعين لكونه مستغاثا له فكيف تقول لم يعلم ان المظلوم قلنا لانسلم التعين المذكور لانه يجوز ان يكون الشخص مظلوما بالنسبة الي شخص ولايكون مظلوما بالنسبة الي شخص آخر ويكون مستغاثا بالنسبة الي ذلك الشخص

قوله: ولم يعكس الامر جواب سؤال مقدر وهو ان الالتباس يدفع بالعكس ايضا بان كسر لام المستغاث ويفتح لام المستغاث له فلمَ لم يعكس الامر وحاصل جوابه ان المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها فلذا فتح لام المستغاث قوله: فان عطفت جواب سؤال مقدر وهو ان هذا منقوض بقولهم يالزيد ولعمرو فان عمرو منادى لكونه معطوفا على المنادى مع ان لام الاستغاثة فيه مكسور لامفتوح وحاصل جوابه هو ان فتح اللام انما كان لدفع الالتباس وهاهنا الالتباس مدفوع بالعطف لانه معطوف على المستغاث فيعلم انه مستغاث لامستغاث له فلاحاجة الي فتح اللام قوله: وان عطفت مع ياء جواب سؤال مقدر وهو ان العطف موجود في قولهم يالزيد ويالعمرو مع ان اللام في المعطوف مفتوح فينبغي ان يكون مكسورا كما هو الاصل في اللام وحاصل جوابه هو ان بين العطفين فرق فان العطف الاول انما على المستغاث وهذا العطف انما هو على الجملة التي وقع فيها المنادى المستغاث فهو من قبيل عطف الجملة على الجملة وهو لايدفع الالتباس كما هو الظاهر قوله: وانما اعرب المنادى جواب سؤال مقدر وهو كما ان المنادى المفرد المعرفة واقعة موقع الكاف الاسمية فكذلك المنادى المستغاث ايضا واقع موقع الكاف الاسمية فينبغي ان يكون هو ايضا مبنيا وحاصل جوابه هو ان البناء انما كان

لاجل مشابهة الحرف وقد ضعفت في المنادى المستغاث فلذا لم يكن مبنيا قوله: علي ما هو الاصل جواب سؤال مقدر وهو كما ان المقتضي للاعراب موجود وهو دخول حرف الجر فكذلك مقتضي البناء موجود وهو المشابهة فاستوى فيه الاعراب والبناء فترجيح الاعراب علي البناء ترجيح بلا مرجح وهو باطل وحاصل جوابه لانسلم لزوم الترجيح بلا مرجح بل المرجح موجود وهو ان الاعراب اصل فيه لكونه من الاسماء قوله: كلما جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم صدق ذلك القول لان من جملة ماسواهما هو المنادى المضاف وهو منصوب وحاصل جوابه هو ان المراد من الصدق الصدق بطريق الكلية لابطريق الجزئية وكون المنادى المضاف منصوبا انما يوجب الصدق الجزئي قوله: كان المهدد اسم فاعل جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح دخول هذين اللامين في لام الاستغاثة لان في الاستغاثة يستغيث ويستعين المستغيث بالمستغاث والمهدد اسم فاعل لايستعين من المهدد اسم مفعول وكذا المتعجب لايستعين من المتعجب فكيف يصح دخول هذين اللامين في لام الاستغاثة وحاصل جوابه هو ان الاستغاثة موجودة هاهنا ايضا فصح دخولهما فيه فان قيل ان المهدد اسم المفعول يمتنع ان يحضر لاعانة المهدد اسم الفاعل لان مقصوده القتل او الضرب فلا يحضر المهدد ليصير مقتولا او مضروبا للمهدد اسم الفاعل فليس فيه طلب الاعانة لان الطلب انما يكون لماهو ممكن وان المتعجب منه حاضر لان النداء انما يكون للحاضر فكيف يطلب هو حضوره لانه تحصيل الحاصل قلنا عن الاول هو انه ليس مراد المهدد اسم الفاعل قتل المهدد اسم مفعول اوضربه بل مراده دفع خدشة عرضت لنفسه منه ودفع الخدشه لايختص بالقتل اوالضرب بل قد يكون بالصلح ايضا فيحصر المهدد اسم مفعول فامكن الاستغاثة ونقول عن الثاني ليس مراده الحضور ابتداء بل مراده هو بقاء الحضور قوله: واما علي تقدير فتحها فمشكل اعتراض علي جوا بالمصنف عن لام التعجب ويمكن الجواب عنه بان الوجه لفتح اللام هو انه واقع من حيث الصورة موقع الكاف الاسمية وان لم يكن واقعا موقعها في الواقع قوله:أي يبنى المنادى جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر ينصب يغنى عن ذكر يفتح لان النصب والفتح شيء واحد فيكون ذكره مستدركا وحاصل جوابه هو ان المراد من يفتح هو البناء والمراد من ينصب هوالاعراب فلا يكونان شيئا واحداً فلايكون ذكره مستدرك او هذا دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد من يفتح ينصب بطريق المجاز فيكون مخالفا للمقصود لان المقصود هاهنا هو البناء لا الاعراب والنصب من قبيل الاعراب وحاصل الدفع هو ان المراد من يفتح ليس معناه المجازي وهو النصب بل المراد منه معناه الحقيقي وهو البناء علي الفتح قوله: ولا لام فيه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا الحق الالف بالمنادى هل يبقي اللام معها ام لا فاجاب ان اللام لايكون باقيا معه حينئذ لوجود المنافات بين الريهما قوله: فلا يحسن الجمع بينهما فان قيل بين كلامي الشارح تناقض لان قوله فبين اثريهما تناف يقتضي ان الجمع بينهما لايجوز وقوله فلايحسن الجمع بينهما

يقتضي ان الجمع جائز بينهما ولكن لايكون حسنا قلنا المنافاة ممنوعة بين الامور الحقيقية لابين الامور الاعتبارية فالمنافات بين الامور الاعتبارية لايقتضي عدم جواز الجمع او نقول ان المراد من عدم الحسن هو عدم الجواز قوله: أي وينصب بالمفعولية جواب سؤال مقدر وهو ان للنصب طرق عديدة فما وجه نصبه حاصل جوابه هو ان نصبه علي انه مفعول به قوله:ماسوى المنادى المفرد المعرفة جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلاثة الاول المفرد المعرفة والثاني المنادي المستغاث باللام والثالث المستغاث بالالف والضمير مثني وحاصل جوابه هو ان مرجع الضمير ليس الامور الثلاثة بل امران الاول المنادى المفرد المعرفة والثاني المنادى المستغاث مطلقا سواء كان باللام او بالالف قوله: لفظا او تقديرا جواب سؤال مقدر وهو ان قولك وينصب ماسواهما منقوض بقولهم يافتى القوم فانه ماسواهما لانه مضاف مع انه ليس بمنصوب لعدم وجود النصب فيه وحاصل جوابه هو ان كونه منصوبا اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهاهنا وان لم يوجد النصب لفظا لكنه موجود تقديرا لانه اسم مقصور قوله:ان كان معربا جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم يا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان المنادى في هذا المثال ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث لكونه مضافا مع انه ليس بمنصوب لا لفظا ولا تقديرا بل مبني علي الفتح وحاصل جوابه هو ان هاهنا تقدير قيد وهو انه يكون منصوبا لوكان معربا قبل دخول حرف النداء وفي مادة النقض لفظ يوم لم يكن معربا قبل دخول حرف النداء بل كان مبنيا لاجل الاضافة الي الجملة قوله: وماسوى المفرد المعرفة جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل فالمثال الواحد كاف لذلك فينبغي ان يأتي المصنف بمثال واحد وحاصل جوابه ان تعدد الأمثلة مبنى علي تعدد المثلات قوله:مقولا جواب سؤال مقدر وهو ان قوله لغير معين جار ومجرور ولابد له من الاعراب المحلي اذا وقعا في كلام العرب فماهو وحاصل جوابه هو انه حال باعتبار المتعلق وهومقولا عن رجلا لانه مفعول به للفعل المقدر وهو ادعو قوله:أي لرجل غير معين جواب سؤال مقدر وهو ان غير من الصفات لكونه بمعنى المغاير فيستدعي الموصوف فما هو وحاصل جوابه هو ان الموصوف لذلك مقدر وهو رجل قوله:هذا توقيت لنصب جواب سؤال مقدر وهو ان قوله لغير معين حال باعتبار المتعلق عن رجلا ولاشك ان رجلا منصوب فيكون مبينا لهيئة رجلا مع لحاظ النصب فيكون فيه احترازا عن يارجلا اذا كان مقولا للمعين وهذا لايصح لان رجلا بالنصب منونا لايحتمل المعين حتى يحترز بذلك القيد عنه وحاصل جوابه انه حال باعتبار المتعلق عن رجلا مع قطع لحاظ النصب معه فيكون مبينا لهيئة رجلا مع قطع لحاظ النصب معه فيكون المعنى ان يارجلا يكون بالنصب اذا كان لغير معين واما اذا كان لمعين فلايكون بالنصب فهو توقيت لنصب رجلا لاتقيدلرجلا المنصوب المنون قوله:ولم يورد المصنف جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث لم يورد مثال القسم الرابع حتى يستوي هذا القسم مع الاقسام الاربعة

الباقية في ايراد المثال وحاصل جوابه هو ان المقصود من المثال هوايضاح المثل وهو حاصل هاهنا فلاحاجة الي مثاله فان الممثل هو مايكون فيه انتفاء القيدين أي الافراد والتعريف وقد اتضح انتفاء كل واحد من هذين القيدين بمثال واحد فان انتفاء الافراد اتضح بيا عبد الله وانتفاء التعريف اتضح بيا رجلاً فسهل تصور انتفائها معاً في مثال واحد قوله: مع ان المثال الثاني جواب ثان عن ذلك السؤال وهوانا لانسلم عدم ايراد المصنف المثال للقسم الرابع لأن المثال الثاني يحتمل ان يكون مثالاً للقسم الرابع كما هو مثال للقسم الثاني قوله: فيمكن ان يراد جواب سؤال مقدر وهو انه اما ان يراد به المعين او غير المعين فعلي الاول لا يكون مثالاً للرابع و علي الثاني لا يكون مثالاً للثاني فكيف يكون هو مثالاً لهما وحاصل جوابه هو انا نختار شقا ثالثا وهوان نريد من تلك العبارة اعم من ان يراد بها معين اوغير معين بل نريد هذه العبارة مع قطع النظر عن ارادة المعين او غير المعين فيحتمل ايراد به المعين فيكون مثالاً للقسم الثاني ويحتمل ان يراد منه الغير المعين فيكون مثالاً للقسم الرابع قوله: وهذه الامثلة جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف ذكر امثلة ما سوى المنادي المفرد المعرفة ولم يذكر امثلة ماسوى المنادى المستغاث فينبغي ان يذكر امثلة ما سوى المنادى المستغاث ايضا وحاصل جوابه هو ان هذه الامثلة كما انها امثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فكذلك امثلة لماسوى المنادى المستغاث ايضا قوله: علي مايرفع به جواب سؤال مقدر وهو ان هذا الحكم وهو النصب علي المحل والرفع علي اللفظ في توابع المنادى المبنى منقوض علي عمرو في قولهم يازيداه وعمروا فان عمرو من توابع المنادى المبنى ومع ذلك تعين فيه النصب وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المنادى المبنى مطلق المبنى بل المراد المبنى علي ما يرفع به وفي مادة النقض ليس كذلك لانه مبنى علي الفتح لكونه منادى مستغاثا بالالف قوله: حقيقة او حكماً جواب سؤال مقدر وهو ان هذا الحكم منقوض بقولهم يازيد الحسن الوجه بالرفع و يا زيد الحسن الوجهَ بالنصب فان الحسن تابع للمنادى المبنى علي مايرفع به وهو زيد وليس بمفرد لكونه مضافاً الي الوجه فينبغي ان لايجوز فيه الوجهان أي الرفع والنصب ومع ذلك جاز فيه الوجهان الرفع علي لفظه والنصب علي محله وكذا منقوض بقولهم يا زيد الحسن الوجهه ويا زيد الحسن وجهه برفع في الاول ونصب في الثاني فان الحسن هاهنا ليس بمفرد بل شبه مضاف لان وجهه فاعله فينبغي ان لايجوز فيه الوجهان ومع ذلك جاز فيه الوجهان وحاصل جوابه هو ان الحسن في هذين المادتين مفرد لان المراد من المفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكماً والحسن في هاتين المادتين وان لم يكن مفرداً حقيقة لكنه مفرد حكما قوله: وقيدنا المبنى هذا بيان فائدة تقيد المبنى بقيد علي مايرفع به قوله: يازيدا وعمروا فانقيل لانسلم خروج عمرو بقوله علي مايرفع به بل خرج ذلك بقوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه قلنا هذا مناقشة في المثال وهي لاتجوز اذ يمكن ان يقال في المثال يازيدا والحارث قوله: لان المتبوع مبنى علي الفتح هذا هو بيان وجه تعين

النصب في تابع المنادى المستغاث بالالف وحاصله ان هذا المنادى يقتضي باعتبار اللفظ والمحل كليهما النصب قوله: وانما جعلنا المفردة اعم هذا بيان فائدة التعميم المذكور بقوله حقيقة او حكماً قوله: كانتا في حكم المفردة اما المشابه بالمضاف فظاهر لعدم وجود الاضافة فيه واما المضاف بالاضافة اللفظية فلانه في حكم الانفصال لان التركيب الاضافي بالاضافة اللفظية لا يفيد الا ما يفيده التركيب الاسنادي وهو التخصيص فقط فانه لافرق بين قولك ضارب زيد بالاضافة وضارب زيد بالاسناد قوله:ولما لم يجر الحكم الآتي جواب اسئلة ثلاثة الاول ان الاصل في العبارة الاختصار فينبغي ان يقول وتوابع المنادى المبنى المفردة ترفع وتنصب من غير ذكر ها بطريق التفصيل والثاني انه لما اراد ذكرها بطريق التفصيل ولم يعمل بالاصل وهو الاختصار فينبغي ان يذكر كليهما فلم ترك البعض وهو التابع الخامس اعنى البدل والثالث ما الوجه للمصنف حيث ذكر البعض بطريق الاطلاق وهو التاكيد والنعت وعطف البيان وقيد البعض الآخر وهو المعطوف وحاصل جوابه هو ان هذا الحكم من الرفع والنصب لايجري في التوابع كلها بل في بعضها فلو عمل بالاختصار للزم منه جريانه في كلها ولذا لم يذكر الخامس لعدم لجريان الحكم المذكور فيه وكذا ان بعضها يحتاج الي القيد في جريان ذلك الحكم فلذا قيده قوله:أي المعنوي جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم يازيد زيد فان زيد الثاني تاكيد للاول ولم يجز فيه الوجهان بلّ يكون مبنياً مثل المتبوع وحاصل جوابه هو ان المراد من التاكيد ليس مطلق التاكيد سواء كان لفظياً او معنويا بل المراد منه التاكيد المعنوي وزيد تاكيد لفظي قوله: في الاغلب والمراد من الاغلب هو اغلب المذاهب لا اغلب الاستعمالات فان قيل ما القرينة علي ان المراد منه اغلب المذاهب لا اغلب الاستعمالاتِ قلنا القرينة علي ذلك قول الشارح وقد يجوز اعرابه الخ قوله:حكم الاول اعراباً وبناء وذلك لانه لما كان الثاني عين الاول لفظاً ومعنىً كأن حرف النداء باشر الثاني كما باشر الاول فكأنه قيل يا زيد يا زيد قوله: وقد يجوز اعرابه هذا بيان فائدة قوله في الاغلب لان الاغلب يقتضي المغلوب في جانب مقابل له فذكر الشارح المغلوب فان قيل لانسلم انه بيان فائدة قوله في الاغلب لان المراد من الاغلبِ هو اغلب المذاهب ويجوز من الجوز هو يدل علي الاستعمال المغلوب لا علي المذهب المغلوب قوله: وكأن المختار جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من التاكيد التاكيد المعنوى فلم لم يقيده المصنف بقيد المعنويَ كما قيد المعطوف بحرف بقيد الممتنع دخول يا عليه وحاصل جوابه هو ان المختار عند المصنف هو مذهب من جوز اعرابه أي التاكيد اللفظي رفعاً ونصبا واعترض عبد الرحمان انه اذا كان مراد المصنف هوهذا فلم فسر الشارح التاكيد بالمعنوي ثم اجاب عنه بانه تبع في ذلك جمهور النحاة قوله: والصفة قال عصام الدين فيه رد علي الاصمعي فان عنده لايجوز توصيف المنادى المفرد المعرفة لمشابهته للضمير لانه واقع موقعه ومثله افراداً وتعريفا والضمير لايوصف فكذا هذا ثم لما ورد علي الاصمعي الاعتراض بمثل يازيد العالم برفع العالم

ونصبه بانه ما يقول في رفع العالم ونصبه فان زيد منادى مفرد معرفة والعالم صفته فلسا
اجري فيه الرفع والنصب ذكر عصام الدين جوابا من جانب الاصمعی بان ذلك الرفع
والنصب ليس لاجل انه صفة بل ذلك بناء علي الاختصاص ومعنى الاختصاص عنده هو
ان في حالة الرفع المبتداء مقدر تقدير يازيد وهوالعالم وفي حالة النصب الفعل مقدر
فتقديره يازيد اعني العالم ووجه الرد هو ضعف الداعي الي التقدير وعدم جريان التاويل
في المنادى المستغاث فاجاب عنه عصام الدين عن عدم جريان التأويل في المنادى المستغاث
ان مشابهة المنادى المستغاث بالضمير غير معتبر لانه لم يبن المنادى المستغاث لتلك المشابهة
فلذا جاز توصيفه قوله: مطلقا قال عبد الرحمن معناه سواء كانت صفة موضحة او مادحة
او غير ثم ولكن يرد عليه ان الصفة مقابلة بالمعطوف وهومقيد باللام فحينئذ لايصح
المقابلة فالحق هوان معناه سواء كان باللام او بدون اللام ليصح المقابلة لان المعطوف
مقيد باللام فيكون المراد من اطلاق الصفة هو اطلاقه من اللام وقال المحرم الافندي معناه
سواء كانت مشتقة اولا وسواء كان وصفاً لمن قامت هي به او لا قوله: كذلك أي
مطلقاً سواء كان فيه اللام اولا قوله: يعنى المعرف باللام هذا اعتراض علي المصنف بان
الاصل في المتون الاختصار فينبغي ان يقول المعرف باللام مكان قوله الممتنع دخول يا
عليه وجوابه يفهم من حاشية عصام الدين بان لو قال كذلك لدخل فيه مثل يا محمد والله
فانه ايضا معرف باللام مع انه تعين فيه الرفع ولما قال الممتنع دخول ياعليه خرج عنه لان
دخول حرف النداء عليه ليس بممنوع لان اللام صارجزء الكلمة واجاب عنه بعضهم
بانه انما قال كذلك وان كان فيه طول ليعلم علة عدم امكان جعل هذا المعطوف منادى
مستقلاً بان علته هو امتناع دخول يا عليه فلذا لايكون منادى مستقلاً ولايعلم هذه العلة
لو قال المعرف باللام قوله: بخلاف البدل اشارة الي ان من في قوله من التاكيد والصفة الخ
احتراز عن البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه قوله: حملاً جواب سؤالين الاول
ان معنى كلامه هوان رفع هذه التوابع يكون جارياً علي لفظ المنادى وذلك لايصح لان
اعراب الاسم لايجري علي اسم آخر والثاني ان في علي معنى العلو والوجوب فلاتقع
صلة ترفع فيكون تعلقه به باطلا وحاصل جوابه هو ان الجار والمجرور مفعول له باعتبار
المتعلق وهو حملا لقوله ترفع وحينئذ يكون الرفع جاري علي هذه التوابع ولكن لاجل
حملها علي محل المنادى فلم يلزم جريان اعراب اسم علي اسم آخر وكذا صار الجار
والمجرور صلة الحمل ولاشك ان في الحمل العلو موجود قوله: الظاهر او المقدر جواب
سؤال مقدر وهو انه منقوض علي يافتى العاقل فان فتى ليس في لفظه الضمة حتى يرفع
العاقل حملاً علي لفظ فتى وحاصل جوابه هو ان وجود الضمة علي اللفظ اعم من ان
تكون ظاهرة او مقدرة قال صاحب الباسولي المراد من المقدر المفروض ليتناول المحلي
ايضا مثل ياهذا العاقل ولكن اخطاء فيه لان الكلام لس في مطلق المنادى بل في المنادى
الذي كان معرباً قبل دخول حرف النداء والمقصود بالبيان توابع المنادى علي مايرفع بلا

وهو المنادى المبنى بواسطة حرف النداء لا قبل حرف النداء والقرينة علي ذلك قول المصنف ويبنى علي مايرفع به كذا قال جمال الدين قوله: لان بناء المنادى عرضي جواب سؤال مقدر وهو ان الحمل علي لفظ المنادى المبنى لايجوز لان تابع المبنى يكون تابعا لمحله لا لفظه وايضا اذا كان تابع المبنى تابعاً للفظه ينبغي ان يكون لفظ الكرام مكسورا في قولهم يا هؤلاء الكرام لان المتبوع مبني علي الكسر وحاصل جوابه هو ان تابع المبنى يكون تابعاً للفظه اذا كان بنائه عرضيا لانه اذا كان بنائه عرضيا فيشبه المعرب وتابع المعرب يكون تابعا للفظه فكذا كان تابع هذا المنادى الذي بنائه عرض يكون تابعا للفظه واما اذا كان بنائه اصلياً فلايكون مشابهاً بالمعرب فلايكون تابعاً لمحله كما في يا هؤلاء الكرام قوله: حملاً علي محله هذا مثل مامر سؤالاً وجواباً قوله: تابعاً لمحله ووجه ذلك هو ان محله قوى من لفظه لانه اعراب وهو اصل في الاسماء قوله: واقتصر جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث اقتصر علي مثال الصفة ولم يورد امثلة باقي التوابع وحاصل جوابه هو ان الصفة اكثر استعمالاً واشهر فيكون فهمه اسهل فيكون لائقا بحال المبتداء الذي تصنيف هذا الكتاب لاجله قوله: بحرف الممتنع جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض علي عمرو في قولهم يازيد وعمرو فانه معطوف والخليل لايختار فيه الرفعَ لان الرفع لايجوز فيه فضلاً عن الاختيار وحاصل جوابه هو ان اللام في المعطوف للعهد والمعهود به المعطوف الخاص وهو الذي لايجوز فيه الرفع بل حكمه حكم المنادى المستقل فيكون مبنيا علي مايرفع به لكونه مفردا معرفة قوله: مع تجويزه النصب جواب سؤال مقدر وهو انه يكون المراد من الاختيارالوجوب لان الاختيار يأتي بمعنى الوجوب كما قال عبد الحكيم فيكون معناه الرفع واجب في هذا المعطوف عند الخليل والامر ليس كذلك وحاصل جوابه هو ان الاختيار ليس هاهنا بمعنى الوجوب بل بمعنى الاولوية و لاشك ان الرفع فيه اولي قوله: لان المعطوف دليل علي اختيار الرفع في هذا المعطوف قوله: ولكن لما لم يباشر جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان الامر كذلك فينبغي ان يكون مبنيا علي الضم وحاصل جوابه ان عدم بنائه لاجل عدم مباشرة حرف النداء معه بالفعل قوله: جعلت تلك الحالة اعراباً للتنبيه علي انه منادى مستقل بحسب المعنى قوله: المقدم المراد من التقدم هوبحسب الزمان لابحسب الرتبة لانه لم يسبق مثل الخليل في النحو قوله: مع تجويزه النصب هذا مثل مامر سؤالا وجوابا قوله: فانه لم امتنع دليل علي اختيار النصب قوله: المعطوف المذكور دفع وهم من يتوهم ان ضمير في كان يكون راجعا الي ابو العباس لكونه مذكورا سابقا فيفسد المعنى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الي المعطوف المذكور أي الذي يمتنع دخول يا عليه قوله: أي كاسم الحسن دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد من الحسن هوالعالم المعروف مع انه ليس له خلاف في هذا وحاصل الدفع ان المراد ليس معنى الحسن هو ذلك العالم بل المراد منه لفظ الحسن قوله: في جواز نزع اللام جواب سؤال مقدر وهو ان المراد من المثلية لايخلو اما ان يكون المراد

منه المثلية باعتبار المعنى او باعتبار اللفظ وكلاهما باطلان اما الاول فلان المثلية بمعنى الاشتراك في المعنى العام كما انه موجود بين الحارث والحسن فكذلك موجود بين الحارث والنجم والصعق فلايصح الفرق واما المثلية بمعنى الاتحاد في المعنى فليس بموجود بين الحارث والحسن ايضا واما بطلان الثاني فلان المثلية باعتبار اللفظ ليس موجودة بين الحسن والحارث لكون الاول صيغة الصفة المشبهة وكون الثاني صيغة اسم الفاعل وحاصل جوابه هو ان المراد من المثلية هو في الامر الخاص وهو جواز نزع السلام عنه قوله: أي فابو العباس اشارة الي ان قوله فكا الخليل خبر لقوله وابوالعباس اشارة الي ان قوله فكا الخليل خبر لقوله وابوالعباس قوله: مثل الخليل جواب سؤالين الاول ان قوله كالخليل خبر وخبريته لاتصح لان الكاف حرف والخبر لايكون حرفا والثاني ان الفاء حرف والكاف ايضا حرف ولايصح دخول الحرف علي الحرف وحاصل جوابه ان الكاف اسمية بمعنى مثل فصح كونه مبتداء وكذا صح دخول الفاء عليه قوله: في اختيار رفعه جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح الحكم بان ابو العباس مثل الخليل لانه ليس مثل الخليل احد في النحو وحاصل جوابه انه ليس المراد المثلية في العلم بل المراد هي المثلية في اختيار رفع ذلك المعطوف بانه يوافقه في اختيار رفعه قوله: بنزع اللام عنه جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم امكان جعله منادى مستقلا لانه يلزم علي تقدير جعله منادئ مستقلا اجتماع آلتي التعريف وهما الياء واللام وحاصل جوابه هو انه ليس المراد جعله منادى مع اللام بل المراد جعله منادى عند نزع اللام عنه فلايلزم ذلك الاجتماع قوله: أي وان لم يكن جواب سؤال مقدر وهو ان الا شرط لما بعد والشرط لايكون الا جملة والا حرف وحاصل جوابه هو ان الا بمعنى ان لم يكن وهو جملة قوله: فابو العباس اشارة الي ان قوله فكأبي عمرو خبر لقوله أبو العباس قوله: مثل أبي عمرو جواب سؤالين مثل مامر آنفا قوله: في اختيار النصب جواب سؤال مقدر وهو ان ابو العباس هو ابوالعباس وابو عمر هو ابو عمرو فكيف يكون احدهما مثلا للآخر قوله: عطف علي المفردة جواب سؤال مقدر وهو ان قوله والمضافة لاجل وجود الواو فيه معطوف والمعطوف لابد له من المعطوف عليه فما هو وحاصل جوابه هو ان المعطوف عليه لذلك هو قوله المفردة قوله: أي وتوابع بيان لحاصل العطف قوله: بالاضافة الحقيقية جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بالحسن في قوله يازيد الحسن الوجه فانه تابع مضاف ومع ذلك لايجب فيه النصب بل فيه جواز الامرين من الرفع والنصب وحاصل جوابه هو ان المراد من الاضافة هي الاضافة المعنوية ولفظ الحسن انماهو مضاف بالاضافة اللفظية قوله: لانها اذا وقعت دليل لوجوب النصب في التوابع المضافة قوله: اولى فان قيل التعريف غير تام لان المدعى هو وجوب النصب والمعلوم من الدليل اولويته قلنا معنى قوله اولى هوان وجوب النصب بطريق الاولى فالاولى صفة الطريق او نقول المراد من الاولى هوالواجب قوله: ولايجيء المعطوف جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لشارح انه ذكر مثال التاكيد

والصفة وعطف البيان ولم يذكر مثال المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه وحاصل جوابه هو ان ذلك المعطوف لايضاف بالاضافة المعنوية فليس له مثال فلذا تركه المصنف قوله أي غير المعطوف الذي جواب سؤالين الاول ان ماذكر انما يتناول جميع اجزاء السابقة للكتاب وهو ليس بمقصود هاهنا فالاشتغال به يكون اشتغالاً بما لايعني والثاني انه فات المطابقة بين الموصوف وهو المعطوف وبين الصفة وهو غير لان كلمة غير لاتكون معرفة بالاضافة وحاصل جوابه هو ان المراد مما ذكر ليس مطلق ماذكر سابقا بل المراد منه هو الخاص وهو المعطوف الذي امتنع دخول يا عليه وذلك مقصود هاهنا ليتعين المعطوف هاهنا بان المراد منه ليس مطلق المعطوف بل المعطوف الذي يكون مغايرا عن القسم الاول للمعطوف الذي ذكر سابقا فيكو المراد منه هو المعطوف الذي لايكون دخول يا عليه ممتنعا وايضا كلمة غير لاتكون معرفة اذا كان للمضاف اليه اضداد كثيرة مثل غير زيد فان لزيد اضداد كثيرة واما اذا كان له اضد واحد فتكون معرفة مثل عليك بالحركة غير السكون فان للسكون ضد واحد وهو الحركة وهاهنا ايضا كذلك قوله: أي حكم كل واحد منهما جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع لانه ضمير المفرد وبين المرجع لانه متعدد وحاصل جوابه هو ان الارجاع الي هذا المتعدد انماهو بطريق التأويل بكل واحد ولاشك انه مفرد قوله: الذي باشره جواب سؤال مقدر وهو ان البدل وهذا المعطوف كل واحد منهما منادى مستقل فلا يصح تشبيهما مع المنادى المستقل في الحكم لانه يلزم تشبيه الشيء مع نفسه وحاصل جوابه هو ان للمنادى المستقل قسمان الاول ما باشره حرف النداء والثاني ما لم يباشره حرف فهذا من قبيل تشبيه احد القسمين بالقسم الآخر قوله: وذلك لان البدل دليل علي ان حكم البدل وذلك المعطوف مثل حكم المنادى المستقل قوله: والاول كالتوطية جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المقصود هو البدل فيكون ذكر المبدل منه مستدركا ولغوا وحاصل جوابه هو ان لانسلم لزوم ذلك لانه وان لم يكن مقصود لكنه كالتوطية لذكر المبدل منه ففيه تلك الفائدة فلايكون ذكره مستدركا قوله:ولا مانع جواب سؤال مقدر وهو كما ان هذا القسم من المعطوف منادى.مستقل فكذا القسم السابق للمعطوف ايضا قسم المستقل فينبغي ان حكمه ايضا حكم المنادى المستقل وحاصل جوابه هو انه وان كان منادى مستقلا لكن فيه وجود المانع عن دخول الياء فلايكون حكمه حكم المنادى المستقل قوله: فيكون حرف النداء جواب سؤال مقدر وهو ان المعطوف المخصوص وان كان منادى مستقلا ولكن مع ذلك لايصح ان يجري عليه حكم المنادى لان تلك الاحكام يجري علي الاسم بواسطة دخول حرف النداء وليس فيه حرف النداء وحاصل جوابه هو ان دخول حرف النداء اعم من ان يكون لفظا اوتقديرا والثاني موجود وان لم يكن الاول موجودا قوله: أي حال جواب سؤال مقدر وهو ان مطلقا منصوب وللنصب طرق عديدة فهو من أي طريق منصوب وحاصل جوابه هو انه منصوب علي طريق الحال

قوله: كل واحد منهما جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان حالاً فينبغي ان يقول مطلقين ليطابق ذي الحال لانه امران البدل والمعطوف المخصوص وحاصل جوابه هو انهما مؤلان بتأويل كل واحد منهما وهو مفرد فيكون مفردا قوله: في هذا الحكم جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح الحمل لان البدل وكذا المعطوف ليسا بمطلقين لان الاول مقيد بانْ يكونْ مقصودا دون متبوعه والثاني مقيد بان يكون هو مع متبوعه مقصودا وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من اطلاقها الاطلاق في جميع الامور بل المراد الاطلاق في الامر الخاص وهو هذا الحكم وهو انه حكمهما حكم المنادى المستقل قوله: غير مقيد بحال جواب سؤال مقدر وهو انه يكون المراد من المطلق الكامل لان المطلق يجيء بمعنى الكامل ايضا وهذا لامعنى له في هذا المقام وحاصل جوابه هو ان المراد من المطلق هو مايكون مقابلاً للمقيد لا بمعنى الكامل قوله: أي سواء كانا مفردين جواب سؤال مقدر وهو ان اللفظ يحمل علي المتبادر في التعريفات وكذا في بيان القواعد والمتبادر من الاحوال هي الاعراب والبناء كما هو اصطلاح النحويين فانهم يريدون من احوال الكلمة هذه الامور فعلي هذا لزم التعميم في غير المذكور لان الاعراب والبناء ليسا بمذكورين في هذا المقام بل المذكور هو قوله المفردة والمضافة وحاصل جوابه هو ان هذا العموم ليس فيما ذكرته حتي يلزم المحذور بل هو في لافراد والاضافة وغير هما وهي مذكورة قوله: ورجلا صالحا فانقيل ما الوجه للشارح حيث ذكر باقي الامثلة بدون الصفة وذكر في البدل الصفة قلنا ذلك لان رجلاً نكرة بدل من المعرفة وهو زيد والنكرة اذا كانت بدلاً من المعرفة يجب نعتها كما ستقف علي وجهه في بحثه قوله: ويازيد ورجلاً صالحا فانقيل ان البدل اذا كان نكرة من معرفة لابد من توصيفه واما المعطوف فلاحاجة فيه الي ذكر النعت فينبغي ان لايذكر الصفة في مثال المعطوف قلنا نسلم انه لاحاجة الي النعت في مثال المعطوف لكن المصنف اورده بتعاً للبدل قوله: أي العلم المنادى جواب سؤالين الاول انه يلزم الخروج عن البحث لان البحث انما في المنادى لافي الاعلام والثاني انه منقوض بقولهم زيد بن عمرو فان زيد علم مع انه ليس الفتح مختارٌ فيه وحاصل جوابه هو ان المراد من العلم العلم المنادى بجعل اللام للعهد لامطلق العلم والقرينة عليه المقام لانه مقام البحث عن احوال المنادى فلايلزم الخروج عن البحث وكذا لاينتقض بقولهم زيد بن عمرو لعدم كونه منادى قوله: المبنى علي الضم جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم يا عبدالله ابن عمرو فانه علم ومنادى ومع ذلك لم يكنْ فتحهُ مختارا بل منصوب بطريق الوجوب وحاصل جوابه هو ان المراد من العلم المنادى ليس المطلق سواء كان معربا او مبنيا بل المراد منه المبنى علي الضم وعبد الله معرب في ذلك قوله: اما كونه منادى هذا بيان القرينة الدالة علي ان المرادمن العلم هو العلم المنادى قوله: واما كونه مبنيا هذا بيان القرينة الدالة علي ان المراد من العلم المنادى هو مايكون مبنيا علي الضم قوله: مجرد عن التاء جواب سؤال مقدر وهو انه ينتقض بقولهم ياهندا بنت عمرو فان هند وان كان

العلم المنادى المبنى علي الضم ولكن ليست موصوفة بالابن ومع ذلك الفتح فيه مختار وحاصل جوابه ان المراد ليس هو الابن بخصوصه بل المراد منه مايكون بالالف والباء والنون سواء كان مذكرا او مؤنثا فيكون ذلك المثال داخلاً في هذه القاعدة فيكون لفظ بنت بدون الالف خارجا فانه اذا كان ذلك المنادي موصوفا به لايكون فتحه مختارا قوله: بلا تخلل واسطة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل قولهم يازيد الظريف ابن عمرو فان في هذا المثال العلم المنادى وهوزيد موصوف بابن ومع ذلك لايختار فيه الفتح بـلا لايجوز الفتح لتعين الضم فيه وحاصل جوابه هو ان المراد من التوصيف بـابن هـو ان لايكون بين المنادى والابن واسطة وفاصل وهاهنا الفاصل موجود قوله: كما هو المتبادر جواب سؤال مقدر وهو ان قوله بلا تخلل واسطة قيد في عبارة المصنف وتقديرقيد لابد له من القرينة فماهي هاهنا وحاصل جوابه سلمنا انه لابد لتقدير قيد من وجود قرينة ولكن القرينة موجودة هاهنا وهي التبادر فان المتبادر من توصيف شيء بوصف هوان لايكـون بينهما واسطة واعترض عليه الفاضل السمرقندي بان تبادر ذلك ممنوعٌ بل المتبادر هـو الاعم أي سواء كان هناك واسطة او لا قلنا سلمنا ان الاعم مبتادر ولكن ذلك فيما اذا كان افراد الاعم متساوية وهاهنا ليس كذلك لان الوصف بلا تخلل واسطة فرد كامـل سابق الي الذهن من الفرد الغير الكامل فيكون المبتادر هو ذلك الفرد الكامل لا الاعـم قوله : أي حال كون جواب سؤال مثل مامر غير مرة قوله: فلكل علم يكون جـواب سؤال مقدر وهو انه يكون المراد من الاختيار الوجوب لان الاختيار يأتي بمعنى الوجوب ايضا فيكونُ المعنى ان الفتح في مثل هذا المنادى وليس الامر كذلك وحاصل جوابه هـو ان المراد من الاختيار هاهنا الوجوب بل المراد منه الجوز.قوله: لكثرة وقـوع المنـادى هذا هو الدليل لكون الفتح مختارا قوله: التي هي حركة جواب سؤال مقـدر وهـو ان الكسر ايضا خفيف بالنسبة اي الضم فلم لم اختير فيه الكسر مكان الفتح وحاصل جوابه هو ان الفتح حركته الاصلية والتوجه الي الاصل اسهل فلذا اختير فيـه الفـتح دون الكسر قوله: أي اذا اريد ندائه جواب سؤالين الاول انه يلزم الاتحاد بين الشرط والجزاء لان نداء المعرف شرط وقوله يا ايها الرجل جزائه ولاشك ان نداء المعرف باللام هو بعينه قوله يا ايها الرجل والثاني ان الجزاء لايترتب علي الشرط لانه اذا ندي المعرف بـاللام حصل النداء فكيف يقول قبل يا ايها الرجل وحاصل جوابه هو ان المراد من نداء المعرف باللام هو ارادة نداله فثبت بينهما المغايرة والترتب فالقيل هذا مجاز فلابد له من قرينـة لماهي قلنا القرينة هي ان الافعال الاختيارية مسبوقة بالارادة قوله: مثلا جواب سـؤالٍ مقدرٍ وهو ان الشرط كلي وهو ارادة لنداء المعرف باللام والجزاء وهو قوله يا ايها الرجل جزئي فلايترتب الجزاء علي الشرط لانه لا يلزم اله اذا اريد لنداء المعرف باللام ان يقول يا ايها الرجل فقط بل كما يقال ذلك كذلك يقال ياايتها المرأة ويا ايهاالانسان وحاصل جوابه هو ان ذكر يا ايهالرجل انما هو بطريق التمثيل لابطريق الحصر فيكون الجزاء ايضا

كليا فيترتب علي الشرط قوله: بتوسط أي مع هاء هذا بيان حاصل هذه القاعدة التي ذكر ها المصنف قوله: تحرزا عن اجتماع هو بيان العلة لتلك القاعدة قوله: بلافاصلة جواب سؤالين الاول ان المثال لايطابق الممثل لان في المثال المذكور وهو قوله يا ايها الرجل ايضا اجتماع آلتي التعريف والثاني انه منقوض بقولهم ياعبدالله ويا هذا فانه اجتمع فيه آلتي التعريف وهما الياء الاولى والياء الثانية وحاصل جوابه هو ان المراد من الاجتماع هو الاجتماع بلافاصلة لامطلق الاجتماع ولاشك ان في مثال المتن الاجتماع بفاصلة فطابق المثال مع الممثل وكذا في مادة النقض الاجتماع مع فاصلة قوله: بتوسط الامرين الحاجة وان كانت تدفع بامر واحد ولكن لما كان ضم المبهم الي المبهم موجبا لزيادة الاشتياق والتشويق فاورد الامرين قوله: والتزموا جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة اي في يا ايها الرجل مفرد معرفة مبني علي الضم والرجل تابعه وهو مفرد وقد قلت انه يجوز في مثل هذه التوابع الرفع والنصب فينبغي ان يجوز في الرجل الرفع حملا علي اللفظ والنصب حملا علي المحل ومع ذلك انه تعين فيه الرفع فاجاب عنه المصنف بقوله والتزموا الخ وحاصل جوابه هو ان الرجل وان كان مما يجوز فيه الرفع والنصب بناء علي تلك القاعدة ولكن التزموا الرفع فيه لان المقصود في هذه الصورة هو الرجل لا أي فالتزموا رفعه ليدل علي انه هو المقصود بالنداء قوله: يعني العرب بيان لمرجع ضمير التزموا بانه راجع الي العرب لان العرب وان لم يكن مذكورا ولكن معلوم لان البحث في كلماتهم فيكون مذكورا حكما قوله: مثلا جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض علي قولهم يا ايتها المرأة فان فيه ليس الرجل مرفوع بل المرفوع فيه المرأة فلايصح الاختصاص بالرجل وحاصل جوابه هو ان ذكر الرجل للاختصاص والحصر بل بطريق التمثيل فلا بأس بكون المرأة مرفوعا قوله: وهذا بمنزلة المستثنى جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم التناقض بين هذا القول وبين قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة فان ذلك القول يقتضي ان يجوز في الرجل ايضا الرفع والنصب وحاصل جوابه انه مستثنى وليس المستثنى من قبيل التناقض قوله: وتوابعه جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الرجل مقصود بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المعرفة فينبغي ان يجوز في توابعه مّا جاز في توابع المنادى المفرد المعرفة من جواز الرفع والنصب اذا كانت مضافة فاجاب عنه المصنف بان الرجل وان كان مقصودا بالنداء ولكنه معرب وجواز الوجهين حين الافراد وتعين النصب حين الاضافة انما هو في توابع المبنى فلما اذا كانت توابع الرجل توابع المعرب وهو الرجل فالتزموا فيها الرفع سواء كانت مفردة او مضافة لان توابع المعرب تكون تابعة للفظه قوله: وقالوا جواب سؤال مقدر وهو الكم قلتم انه اذا نودي المعرف باللام يتوسط بين الياء واللام هاء التنبيه او هذا او كلاهما فهذا منقوض بقولهم يا الله فان لفظ الله معرف باللام وقد دخل عليه حرف النداء من دون التوسط بتلك الوسائط وحاصل جوابه هو ان عدم جواز اجتماع الياء ولام التعريف انما يكون عند عدم كون اللام عوضا عن محذوف وعدم لزومها واما

عند اجتماع هذين الامرين فيجوز الاجتماع بين الياء واللام من دون وجود الفاصلة بينهما وفي لفظ الله اجتمع هذان الامران فان لامه عوض عن الهمزة المحذوفة وايضا هذه اللام لازمة ووجه جواز اجتماع الياء مع اللام اذا كان عوضاً ولازماً لانه صارجزء من الكلمة وخرجت عن التعريف فاجتماع الياء مع هذه اللام ليس اجتماع آلتي التعريف لخروج اللام عن التعريف قوله: وهي اجتماع امرين بيان لقاعدة تجويز اللام مع الياء قوله: ولزمت الكلمة وذلك للعلمية ونيابتها عن الحروف الاصلي بحيث لاتنفك عن الكلمة قوله: في سعة الكلام فيه احتراز عن الضرورة الشعرية فانه يجوز ان يقال لاه في الضرورة الشعرية قوله: ولما لم يجتمع جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح قوله خاصة لان هذه القاعدة وهي اجتماع الامرين يفيد بان كلما وجد فيه اجتماع هذين الامرين يجوز هناك اجتماع الياء مع لام التعريف بلا وجود فاصل فليس فيها تخصيص بلفظ الله فلايصح قول المصنف خاصة وحاصل جوابه ان هذه القاعدة وان كانت مفيدة للعموم لكن لما لم يكن اجتماع الامرين الافي لفظ الله قال خاصة فهذه القاعد من قبيل الكلي الذي يكون منحصراً في فردقوله: واما مثل النجم والصعق جواب سؤال مقدر وهو كما ان لام التعريف لازمة في لفظ الله فكذلك لازمة في لفظ النجم والصعق فينبغي ان يجوز دخول الياء عليه من دون.وجود فاصل حاصل جوابه ان المجوز لذلك الدخول هو امران اللزوم والعوضية وفي النجم والصعق وان كان اللزوم موجود ولكن العوضية مفقودة فيهما قوله: واما الناس جواب سؤال مقدر وهو ان اللام في الناس عوض كما انها عوض في لفظ الله فينبغي ان يجوز دخول الياء عليه من دون وجود فاصل وحاصل جوابه هو ان في لام الناس وان كانت العوضية موجودة لكن اللزوم فيها مفقود لانها ليست بلازمة قوله: فلا يجوز ان يقال تفريع علي ماسبق قوله: ولعدم جريان جواب سؤال مقدر وهو ان هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر وهو قوله من اجلك يا التي فان اللام في ألتي وان كانت لازمة لكنها ليست عوضاً عن شيء فينبغي ان لايجوز دخول الياء عليه من دون فاصل وحاصل جوابه هو انه شاذ فلاتنتقض به القاعدة قوله: وفي الغلامان جواب سؤال مقدر وهو ان القاعدة المذكورة منقوضة بقول الشاعر فيا الغلامان فان لام التعريف في الغلامان ليست لازمة ولاعوض ففيه انتفاء الامرين ومع ذلك دخلت الياء عليه بلافاصل وحاصل جوابه انه شاذ بزيادة الشذوذ لاجل انتفاء الامرين فيه قوله: ولك جواب سؤال مقدر وهو ان قاعدتكم بان المنادى المضاف منصوب منقوضة بقوله ياتيم تيم عدي فان تيم الأول منادى مضاف اما الى عدي المذكور او عدي المحذوف ومع ذلك لم يجب فيه النصب بل جاز فيه الضم أي البناء علي الضم والنصب فاجاب عنه المصنف بقوله ولك في مثل ياتيم تيم عدي الضم والنصب وحاصل جوابه يعلم من كلام الشارح فيما بعد قوله: أي وجاز لك جواب سؤال مقدر وهو ان قوله الضم والنصب مرفوعان وللرفع طرق عديدة فباي طريق نصبهما وحاصل جوابه هو ان الضم فاعل الفعل المحذوف وهو

جاز والنصب معطوف علي الضم قوله: أي في تركيب تكرر فيه المنادى جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ مثل مضاف الي قوله ياتيم تيم عدي والمضاف اليه يكون خارجاً من الكلام فيعلم حال مثل هذا القول وهو ياحي حي عدي ولم يعلم حال قوله ياتيم تيم عدي وحاصل جوابه هو ان المراد من مثل ياتيم تيم عدي الامر الكلي الشامل لهذا القول وامثاله وهو كل تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة فيعلم حينئذ حال هذا القول وامثاله قوله: صورة جواب سؤال مقدر وهو ان المنادى في هذا المثال ليس بمفرد بل مضاف اما الي عدي المذكور او الي عدي المحذوف فلايشمل هذا الامر الكلي لهذا القول ولا لامثاله وحاصل جوابه هو ان المراد من كون المنادى مفرداً هو ان يكون مفرداً صورة أي ظاهراً ولاشك ان في هذا القول وكذا في امثاله المنادى مفرد ظاهراً لعدم اتصاله بالمضاف اليه وان كان في الحقيقة مضاف اما الي عدي المذكور او الي عدي المحذوف قوله: في الاول جواب سؤال مقدر وهو ان الضم والنصب في قولهم الضم والنصب لايعلم انهما في تيم الاول ام في تيم الثاني فيكونان مجهولين باعتبار المحل والحكم على المجهول لايجوز وحاصل جوابه هو ان هاهنا تقدير لفظ في الاول فصار الضم والنصب معلومين بانهما في تيم الاول فان قيل ان قوله في الاول تقدير قيد والتقدير لايجوز بدون القرينة فما هي قلنا القرينة موجودة وهي ان بحثنا في المنادى والمنادى هو الاول لا الثاني ويمكن ان يكون غرضه من ذلك التقدير دفع وهم من يتوهم ان جواز الضم والنصب انما يكون في تيم الثاني مع ان الامر ليس كذلك بل النصب متعين فيه وحاصل الدفع هو ان المراد تيم الاول لا الثاني قوله: وتيم الثاني تاكيد لفظي جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان تيم الاول مضافا الي عدي المذكور لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وحاصل جوابه هو ان هذا فصل بتاكيد لفظي فهو يجوز لان تيم الثاني بعينه هو الاول فالفصل بمثل هذا الفاصل كلا فصل فلذلك جاز هذا الفصل قوله: او مضاف الي عدي المحذوف وذلك لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه قوله: بقرينة المذكور جواب سؤال مقدر وهو انه لابد للمحذوف من القرينةفما هي وحاصل جوابه ان القرينة موجودة وهو عدي المذكور قوله: والسيرافي اجاز الفتح بلاجواز نصب كما يعلم ذلك من بعض الحواشي او مع جواز النصب كما يعلم ذلك من المحرم الافندي قوله: كما في يازيد بن عمرو فانه فتح زيد اتباعاً لنصب لفظ ابن لانه منصوب لاجل انه صفة المنادى مضافة وتوابع المنادى اذا كانت مضافة تكون منصوبة وفي هذا القياس تأمل وهاهنا مذهب رابع ذكره الشيخ الرضي وهو ان تيم الاول مضاف الي عدي المذكور وتيم الثاني ايضا مضاف ولكن الي عدي المحذوف فيكون التقدير في الاصل ياتيم عدي تيم ثم قدم تيم الثاني فصار ياتيم تيم عدي قوله: لانه بيان بيان لعلة تعين النصب في تيم الثاني قوله لما تابع مضاف بالاضافة هذا علي مذهب سيبويه فان عنده تيم الاول مضاف الي عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول قوله: او تابع مضاف بالتوصيف هذا اذا كان تيم

الاول مضافاً الي عدي المحذوف كماهو مذهب المبرد قوله: لا اباً لكم فيه اما اشارة الي كمال مدحهم بان اخلاقكم مثل اخلاق الملائكة لا ابالكم كما لا آب للملائكة فلستم مثل البشر في الصفات الذميمة او فيه اشارة الي كمال قبحهم يعني ليس لكم اب اذ انتم اولاد الزنى قوله: يعنى مهاجاته جواب سؤال مقدر وهو ان جريرا يهجو عمروا فكيف يكون القاء عمرو قومه في مكروه وحاصل جوابه هو ان ذلك المكروه هجو جريرا لان جرير حينئذ يهجو عمروا والشاعر اذ هجا شخصا يذكر قومه في الهجو قوله: والمنادى جواب سؤالين الاول انه يلزم الخروج عن البحث لان بحثنا في المنادى لافي مطلق الاسم المضاف والثاني انه منقوض بغلامي فانه اسم مضاف ولم يجز فيه الوجوه الاربعة وحاصل جوابه هو ان المضاف صفة موصوف محذوف وهو المنادى فلايلزم الخروج من البحث وكذا لاينقض بمثل غلامي قوله: وجوه جواب سؤال مقدر وهو ان يجوز فعل وغلامي فاعله وهي جملة والفاعل يكون من المفردات فلايصحُ فاعليتها وحاصل جوابه ان الفاعل محذوف وهو وجوه وذلك مفرد لاقوله ياغلامي قوله: اربعة جواب سؤال مقدر وهو ان قوله يا غلامي وما بعده تفصيل وهو يقتضي الاجمال ولا اجمال هاهنا حاصل جوابه هو ان الاجمال موجود تقديراً وهو اربعة قوله: مثل جواب سؤال مقدر ان بيان حال ياغلامي لايصح لان البحث في الكتب انما يكون عن الكليات لاعن الجزئيات ويا غلامي جزئي وحاصل جوابه هو ان هذا بتقدير مثل فيكون كلياً قوله: اذا كان قبلها كسرة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم يا فتاي فانه منادي مضاف الي ياء المتكلم مع انه لايجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بكسرة ماقبلها حاصل جوابه ان قيد وجود الكسرة معتبر يعنى ان حذف الياء والاكتفاء انما يكون اذا كان ماقبل الياء كسرة وفي مادة النقض لم توجد الكسرة في ماقبلها لان في ماقبلها آلف وهو ساكن وضعى قوله: وهذان الوجهان دفع وهم من يتوهم انه لما جاز في المنادى المضاف الي الياء هذه الوجوه الاربعة تكون تلك الوجوه متساوية الا قدام في الاستعمال فدفع هذا الوهم بان استعمال الوجهين الآخرين بطريق الغلبة في المنادى المضاف بخلاف الوجهين الاولين قوله: غالباً في النداء فان قيل انه يعلم من هذا القول ان هذين الوجهين يستعملان في غير المنادى المضاف الي ياء المتكلم ايضا ولكن استعماله في ذلك المنادى غالب وفي غيره قليل مع انهما لايكونان موجودين في غير المنادى المضاف قلنا ان الغلبة ليست بالنسبة الي غير المنادى المضاف بل بالنسبة الي الوجهين الاولين فيكون المعنى ان استعمال الوجهين الآخرين غالب في المنادى بخلاف الوجهين الاولين فان استعمالهما قليل في المنادى والي هذا الجواب اشار عبد الرحمن بقوله بالنسبة الي الوجهين الاولين قوله: لان الالف والفتحة جواب سؤال مقدر وهو ان حذف الياء وابقاء الكسرة تخفيف بلاريب واما قلب الياء بالالف والكسرة بالفتحة فليس بتخفيف لان الفتحة بازاء الكسرة والالف بازاء الياء فكيف يكون هذا من قبيل التخفيف وحاصل جوابه هو انا لانسلم عدم وجود

التخفيف بل موجود لان الالف اخف من الياء والفتحة اخف من الكسرة فالتخفيف هاهنا حاصل بلاريب هكذا قاله عبدالرحمن قوله: وهما أي هذان الوجهان جواب سؤال مقدر وهو ان جريان الوجهين في المنادى المضاف الي الياء منقوض بقولهم ياعدوي فانه ايضاً منادى مضاف الي ياء المتكلم ومع ذلك لايجوز فيه الوجهان الاخيران أي حذف الياء والاكتفاء بالكسرة اوقلب الياء الفاً والكسرة فتحة وحاصل جوابه هو ان جواز هذين الوجهين الآخرين في المنادى المضاف الي ياء ليس علي طريق الاطلاق بل ذلك مقيد بقيد ان يكون ذلك المنادى غالب الاضافة الي ياء المتكلم ومشهوراً بتلك الاضافة لتدل علي الشهرة علي الياء المغيرة بالحذف اوالقلب فاذا كان المنادى هكذا يجوز فيه هذان الوجهان لوجود الدليل وهي الشهرة واما اذا لم تكن غالب الاضافة الي ياء ولم تكون مشهوراً بها لايتغير الياء لابالحذف ولا بالقلب لعدم وجود الدال علي الياء المغيرة بالحذف او القلب فلايسبق الذهن الي الياء وفي مادة النقض كذلك فلايرد النقض قوله: وقد جاء شاذاً جواب سؤال مقدر وهو ان حصر الوجوه الجائز في ذلك المنادى في الاربعة باطل لوجود وجه خامس وهو قلب الياء بالالف والكسرة بالفتحة ثم حذف الالف والاكتفاء بالفتحة وحاصل جوابه هو ان المراد من الوجوه المحصورة في الاربعة هي الوجوه الجائزة من غير شذوذ وهذا الوجه جائز ولكن مع شذوذ قوله: في هذه الوجوه هذا لدفع تخطية المبتدى لئلا يظن ان هذا متعلق بالوجهين الآخرين لقلتهما في المنادى المذكور قوله: أي في حالة الوقف جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر ان وقفا منصوب علي انه ظرف لانه لاوجه هاهنا لنصبه سواه والظرف اما زمان او مكان وهو ليس بواحد منهما فلايصح ظرفيته وحاصل جوابه انه ظرف باعتبار المضاف وهو لفظ حالة ولاشك انه زمان ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه فيكون ظرفاً مجازاً قوله: فرق بين الوقف يعني لو لم يورد الهاء في حالة الوقف للزوم الالتباس بين حالة الوقف وبين حالة الوصل مثلاً انه اذا قيل في ياغلامي المفتوح الياء غلامي بسكون الياء في حالة الوقف لم يعلم انه كان في الاصل بفتح الياء ثم اسقط الفتحة لاجل الوقف او انه في الاصل بسكون الياء لان سكون الياء أيضاً وجه من الوجوه الاربعة او يقال هكذا بانه اذا وقف علي يا غلامي لحذف الياء لان في حالة الوقف يسقط حرف العلة اذا وجد في الآخر فاذا حذف الياء لاجل الوقف يلزم الالتباس بياغلامي الذي حذف منه الياء واكتفي بالكسرة لاجل التخفيف فان هذا وجه من الوجوه الاربعة واما اذا اورد الهاء في حالة الوقف يكون الوقف علي الهاء فلايسقط الحركة ولا الحرف فلايلزم الالتباس قوله: أي حال كون التاء جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فتحاً وكسراً منصوبان وللنصب طرق عديدة فهما بأي طريق منصوبان وحاصل جوابه ان طريق نصبهما هي الحالية عن التاء قوله: مفتوحة جواب سؤال مقدر وهو ان الحال يكون محمولاً علي ذيه ولايصح الحمل لان الفتح والكسر مصدران والتاء ليست من افرادهما

لايصح الحمل وحاصل جوابه هو ان المصدر بمعنى اسم المفعول فيكون الفتح بمعنى مفتوحة والكسرة بمعنى مكسورة فصح الحمل قوله: او مكسورة جواب سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين الحال وذيه شرط في الافراد والتثنية والجمع ولم توجد هاهنا لانّ ذي الحال واحد والحال مثنى وحاصل جوابه هو ان الواو بمعنى او فيكون الحال احد الامرين وهو مفرد فجائت المطابقة قوله: لاجرائه مجرى لانه اذا ابدل الياء بالتاء صار كانه لم يضف يجري مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى علي الضم قوله: ولم يذكر جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان فيه احتمالان الضم أيضاً فينبغي ان يذكره المصنف فلم يذكره وحاصل جوابه هو ان عدم ذكره لاجل القلة قوله: احترازاً عن الجمع فانه الجمع بين العوض والمعوض عنه لايجوز للزم اللغو ولانه لايكون العوض عوضاً قوله: هذا الاختصاص جواب سؤال مقدر ان الاختصاص منقوض بقولهم يابنت ام ويا بنت عم فانهما يجوز فيه الوجوه الأربعة مع ان المضاف فيهما ليس الابن بل بنت وحاصل جوابه هو ان الاختصاص ليس بالنظرالي الابن بل ذلك الحكم جار في الابن والبنت كليهما بل ذلك الاختصاص بالنظر الي الام والعم فلايجرى هذا الحكم في يا ابن اخي ويا ابن خالي او يقال في تقرير الاعتراض هكذا ان الاختصاص لايخلو اما ان يكون بالنظر الي المضاف وهو الابن او بالنظر الي المضاف اليه وهو الأم والعم وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يخرج البنت حينئذ من هذا الحكم مع ان الاحتمالات الاربعة تجري في البنت أيضاً واما الثاني فلانه يلزم انّ يجري هذه الاحتمالات الاربعة في ياغلام امي وياغلام عمي مع انها لاتجري فيهما وحاصل جوابه هو ان الاختصاص معتبر بالنظر الي المضاف والمضاف اليه كليهما اما بالنظر الي المضاف اليه فالاختصاص حقيقي بالنسبة الي جميع ماعداه واما بالنظر الي المضاف فالاختصاص اضافي أي بالنسبة الي بعض ماعداه وهوماسوى البنت قوله: بزيادة وجه اخر جواب سؤال مقدر وهو انه لاحاجة الي قول المصنف ياابن ام ويا ابن عم بحذف الالف وفتح الميم لانّ هذا الوجه يعلم من قوله مثل باب غلامي لان هذا الوجه كان ثابتاً في غلامي أيضاً وحاصل جوابه هو ان هذا الوجه كان شاذاً في يا غلامي وليس بشاذ في يا ابن ام و يا ابن عم وليس بشاذ هاهنا فلايعلم هذا الوجه من ذلك القول قوله: لكثرة الاستعمال هذا هو بيان العلة لجواز الوجه الخامس في يا ابن ام ويا ابن عم قوله: وطول اللفظ جواب سؤال وهو ان كثرة الاستعمال متحققة في يا ابي ويا امي فينبغي ان يجوز فيه هذا الوجه الخامس أيضاً وحاصل جوابه هو ان في يا ابن ام ويا ابن عم طول اللفظ مع كثرة الاستعمال فلذا جاز ذلك الوجه وليس في يا ابي ويا امي طول اللفظ قوله: وثقل التضعيف جواب سؤال مقدر وهو ان طول اللفظ مع كثرة الاستعمال موجود في يا ابن ابي فينبغي ان يجوز فيه هذا الوجه مع انه لم يثبت فيه هذا الوجه وحاصل جوابه هو ان في يا ابن ام ويا ابن عم الثقل من اجل التضعيف وليس ذلك بموجود في يا ابن ابي فلذا لم يجز فيه هذا الوجه قوله: ولما كان من خصائص جواب

سؤال مقدر وهو انه لزم الخروج من البحث لان البحث في المنادى لافي الترخيم وحاصل جوابهٗ هو أن الترخيم من خواص المنادى وبذكر خواص الشيء يتضح ذلك الشيء فلايكون خروجا عن البحث فانقيل لانسلم ان الترخيم من خواص المنادى لانه كما يوجد في المنادى كذلك يوجد في غيره أيضا كما قال المصنف وفي غيره ضرورة قلنا المراد هو الترخيم علي سبيل الجواز الوقوعي مخصوص بالمنادى ولاشك انه مخصوص بالمنادى لان الترخيم الموجود في غير المنادى هو الترخيم الواجب لاجل الضرورة او نقول في الجواب ان المراد هو ان الترخيم الواقع في سبعة الكلام مخصوص بالمنادى واما الموجود في غير هو الترخيم الواقع في الشعر قوله: أي واقع دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد من الجواز هوالجواز الامكاني بان يكون ممكنا وقوعه ولايكون واقعا مع ان الامر ليس كذلك فدفع ذلك الوهم بان المراد من الجواز هوالجواز الوقوعي بان يكون جائزا وواقعا في كلام العرب قوله: في سعة الكلام دفع وهم من يتوهم ان وقوعه انما كان في موضع الضرورة لكونه خلاف الاصل فحينئذ لافرق بين ترخيم المنادى وترخيم غيره وحاصل الدفع هو ان المراد من وقوعه هو وقوعه في سعة الكلام لافي الضرورة فوضح الفرق بين الترخيمين قوله: من غير ضرورة لما كان سعة مشتركابين المعنين احدهما السعة أي السرعة وثانيهما الوسعة ضد التضيق فلايعلم ان أي معنىً مراد منه هاهنا فلرفع ذلك الابهام قال من غير ضرورة المتكلم قوله: فان دعت اليه ضرورة جواب سؤال مقدر وهو ان التخصيص في الروايات يفيد نفي ماعداه بالاتفاق فيعلم من كلام المصنف ان الترخيم في المنادى لوكان لاجل الضرورة لايكون جائزا مع انه جائز وحاصل جوابه هو ان التخصيص في الروايات يفيد نفي ماعداه اذا لم يكن ماعداه ثابتا بالطريق الاولى واما اذا كان ماعداه ثابتا بالطريق الاولي فلايفيد نفي ماعداه قوله: واقع جواب سؤال انه لايصح حمل ضرورة علي ضمير هو لانه راجع الي الترخيم والضرورة ليست بترخيم وحاصل جوابه هو انه ليس خبر هو قوله ضرورة بل خبره محذوف قوله: أي لضرورة جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان خبر هو لفظ واقع المحذوف فالاشتغال بقوله ضرورة اشتغال بما لا يعني وحاصل جوابه ان قوله ضرورة مفعول له فيكون بيانا لعلة وقوع الترخيم في غير المنادى فلايكون اشتغالاً بما لايعنى قوله: لافي سعة الكلام فيه اشارة الي ان قيد ضرورة احترازي قوله: أي ترخيم المنادى جواب سؤال مقدر وهو ان ضمير هو لايخلو اما ان يكون راجعا الي ترخيم المنادى او الي مطلق الترخيم وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لايعلم حينئذ ترخيم غير المنادى واما الثاني فلانه يلزم تعريف الاعم بالاخص لان ضمير في آخره راجعٌ الي المنادى وحاصل جوابه هو ان ضمير هو راجع الي ترخيم المنادى ويعلم تعريف ترخيم غير المنادى بالمقايسة قوله: أي لمجرد التخفيف جواب سؤال مقدر وهو انه دخل في تعريف الترخيم الحذف في قاض وعصا فان هذا الحذف هوأيضا في آخرهما للتخفيف وحاصل جوابه هو ان المراد ان يكون الحذف لمجرد التخفيف لا

لعلة اخرى وان حصل منه التخفيف والحذف في قاض وعصاً انما لاجل الاعلال لالمجرد التخفيف قوله: ويمكن حمله جواب ثان عن الاعتراض الوارد علي ضمير هو وحاصله انا نختار الشق الثاني بان ضميرهو راجع الي مطلق الترخيم ولايلزم تعريف الاعم بالاخص لان الضمير المجرور في آخره راجع الي الاسم لا الي المنادى وذكر هذا الجواب بصيغة يمكن للاشارة الي ان ارجاع الضمير الي الاسم يخالف من سوق الكلام لانه للمنادى لامطلق الاسم قوله: اذا كان واقعاً في المنادى جواب سؤال مقدر وهو ان قوله وشرطه يصح علي التقدير الاول وهو ان يكون هذا التعريف لترخيم المنادى لان ترخيم المنادى مشروط بشروط ولكن لايصح علي التقدير الثاني وهو ان يكون هذا التعريف لمطلق الترخيم لان هذه الشروط ليست لمطلق الترخيم وحاصل جوابه هو ان هذه الشروط وان لم يكن لمطلق الترخيم من حيث هوهو لكن اذا اخذ ذلك المطلق من حيث الوقوع في المنادى فحينئذ هذه الشروط ثابتة له قوله: امور اربعة جواب سؤال مقدر وهو ان قوله وشرطه مبتداءً وقوله ان لايكون مضافاً خبره ولاشك انه خاص فيلزم حمل الخاص علي العام وذلك باطل وحاصل جوابه هو ان الخبر ليس كل واحد من هذه الامور الاربعة بل الخبر مجموعها فالعطف مقدم علي الربط قوله: ثلاثة منها دفع وهم من يتوهم ان هذه الامور الاربعة تكون علي نمط واحد فدفع ذلك الوهم بانها ليست علي نمط واحد بل الثلاثة الاولي منها عدمية والرابع وجودى قوله: حقيقة او حكماً جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بيا طالعا جبلاً فان المنادى هاهنا ليس بمضاف ومع ذلك لايجوز فيه الترخيم وحاصل جوابه هو ان كون المنادى مضافاً اعم من ان يكون مضافاً حقيقة اوحكما فيدخل فيه ياطالعا جبلاً لكونه مضافاً حكماً لانه شبه مضاف قوله: اذ لايمكن هذا بيان العلة لاشتراط ان لايكون المنادى مضافاً من النصب والبناء هذا بيان الاثر والمراد من البناء هوالبناء علي الضم اما كون النصب إثر النداء فلانه مفعول به واما كون الضم اثر النداء فلان المنادى واقع موقع الكاف الاسمية قوله:ولم يذكر المندوب جواب سؤال مقدر وهو ان عدم كون المنادى مندوباً أيضاً من شرائط الترخيم فلم لم يذكره المصنف وحاصل جوابه هو ان الضرورة الي ذلك الاشتراط انما يكون لوكان المندوب داخلاً في المنادى وليس الامر كذلك فلاحاجة الي تلك الاشتراط قوله: وما وقع في جواب سؤال مقدر وهو ان هذا الشرط أي عدم كون المنادى مندوباً مذكور في بعض النسخ المتن فيعلم منه ان المندوب داخل في المنادى وحاصل جوابه ان ذلك ليس من المصنف بل من الناسخين قوله: مع ان وجه اشتراطه جواب سؤال مقدر وهو انه علي تقدير دخول المندوب في المنادى واشتراط الترخيم بشرط ان لايكون المنادى مندوبا هل له وجه ام لا وحاصل جوابه هو ان وجهه موجود وظاهر قوله: محكية أي ملفوظة قوله: فلا تغير لان الغرض الاكثري من التسمية بها افهام اتصاف المسمى بما يعنى منها وذا لايفهم الا اذا كانت اجزائها باقية ولو تغير لم يفهم منا معناها الاصلي المقصود في العلم قوله: احد

الامرين دفع وهم من يتوهم ان الشرط يكون مجموع هذين الامرين فلايصح الحصر في اربعة بل صارت خمسة و حاصل جوابه هوان الشرط احد هذين الامرين لا مجموعهما فصح الحصر في الاربعة قوله: فيما ابقي دليل ان كان المراد من الدليل هونفس ما ابقي من الحروف ففي في قوله فيما ابقي زائدة لان الدليل نفس ما ابقي لا انه شيء آخر موجود فيما ابقي وان كان المراد من الدليل الشهرة فيكون في بمعناه قوله: عن اقل ابنية المعرب كلامنا وان كان في المنادى المبنى ولكن لما كان بنائه عارض فهو في حكم المعرب فلذا قال ابنية المعرب قوله: بلا علة موجبة جواب سؤال مقدر وهو ان هـذا منقوض بعصا فانه اسم معرب ونقص عن اقل ابنية المعرب لانه علي حرفين والحد الاقل هي الثلاثة حاصل جوابه ان المراد من ذلك هو بان لايكون من اجل العلة الموجبة وفي عصا من اجل العلة الموجبة وهو التقاء الساكنين قوله: اسما متلبسا جواب سؤال مقدر وهو ان عطف قوله واما بتاء التانيث علي قوله اما علما لايصح لان تا التانيث يوجد في الفعل أيضاً فيعلمم منه ان الترخيم يجري في الفعل أيضاً وليس كذلك حاصل جوابه هـوان قوله بتاء التانيث صفة باعتبار المتعلق للموصوف المحذوف وهو اسما وحينئذ لايلزم المحذور قوله: وان لم يكن علما دفع وهم من يتوهم انه يكون كلمـة ا للانفصـال الحقيقـي ولايكون الجمع بين هذين الامرين جائزا فيلزم ان لايجوز الترخيم في مرجانة لاجتماع الامرين فيه وحاصل الدفع هوان كلمة اما انما هو لمنع الخلو لا للانفصال الحقيقـي ولا يمنع الجمع والدال علي كون اما لمنع الخلو وهو ان ان المتصلة يثبت الحكم في الطـرف المقابل بطريق الاولي قوله: لان وضع التاء علي الزوال وذلك لان التاء ليست من نفس الكلمة بل كلمة اخرى قوله: ولم يبالوا جواب سؤال مقدر وهو انه لم لما يشترط الزيادة علي الثلاثة حين كونه متلبسا بتاء التانيث يلزم عدم بقاء ثبّة وشاة بعد الترخيم علي اقل ابنية المعرب بل يبقيان علي حرفين فينبغي ان يشترط الزيادة هاهنا أيضاً وحاصل جوابه ان بقائهما علي حرفين ليس لاجل الترخيم بل كانا قبل الترخيم أيضاً علي اقـل ابنية المعرب اذ التاء كلمة اخرى فان اللام حذف منها علي خلاف القياس والممنوع انما هـو بقاء الكلمة علي اقل ابنية المعرب بسبب الترخيم وهاهنا ليس كذلك قوله: ولايرخم جواب سؤال مقدر وهو ان الشرط الرابع منقوض بيا صاحب فان صـاحب اذا وقع منادى يرخم فيه مع عدم وجود الشرط الرابع فيه لانه ليس بعلم زائـد علـي الثلاثة احرف ولا اسم متلبس بتاء التانيث وحاصل جوابه هو انه شاذ قولـه: ومـع شذوذه جواب سؤال مقدر وهو ان الشذوذ علي قسمين الاول مع الداعي والآخر بان يكون بلا داعي لهذا الشذوذ من اي قبيل وحاصل جوابه هو انه من قبيل القسـم الاول لان داعيه موجود وهو كثرة استعمال الصاحب فانه يكثر ندائه قوله: الزيادة دفع وهم من يتوهم ان الواحدة لكونه صفة يقتضي الموصوف وليس قبله الا الحكم فيكـون صفة للحكم فيلزم المخالفة بين الموصوف والصفة في التذكير والتانيث وحاصـل الـدفع ان

الواحدة ليس صفة المذكور وهو الحكم بل هو صفة المحذوف وهو الزيادة والمطابقة موجودة بينهما قوله: في انهما زيدتا بيان لوجه كون الزيادة في حكم الزيادة الواحدة بان وجه ذلك هو كما ان الزيادة الواحدة يكون بدفعة لابدفعات كذلك الزيادتان أيضا بدفعة لا بدفعتين قوله: اذا جعلتها جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لايطابق الممثل لانه ليس في آخر اسماء زيادتان بل في آخره حرف صحيح قبله حرف زائد لانه علي وزن افعال جمع اسم وحاصل جوابه هو ان هذا المثال مبنى علي مذهب من يجعل اسماء علي وزن فعلاء وهوسيبويه لاعلي مذهب من يجعله علي وزن افعال وهومذهب غير سيبويه قوله: أي صحيح اصلي جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض علي السعلاة فانه أيضا في آخره حرف صحيح وقبله مدة ومع ذلك لايحذف منه الحرفان بل حرف واحد وهو التاء وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الحرف الصحيح هو الصحيح مطلقا أي سواء كان اصلياً اوزائدا بل المراد منه الحرف الصحيح الاصلي والتاء في سعلاة زائدة للتانيث فلا نقض به قوله: لتبادره الي الذهن جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد الحرف الصحيح الاصلي ينبغي ان يذكر قيد الاصليّ وحاصل جوابه هو ان قيد الاصلي متبادر الي الذهن فاكتفي بالتبادر عن ذكره قوله: لان الغالب هذا هوبيان وجه التبادر قوله: فيخرج سعلاة تفريع علي قوله أي صحيح اصلي قوله: وهو اعم جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمرمي ومدعو فانه يحذف عنهما الحرفان الاخيران عند الترخيم مع انه ليس في آخره حرف صحيح بل حرف علة وحاصل جوابه هو ان الحرف الصحيح اعم من ان يكون حقيقة اوحكما والياء والواو في اخر هذين الاسمين وان لم يكونا من الحروف الصحيحة حقيقة لكنهما من الحروف الصحيحة حكما لانهما شريكان مع الصحيح في الاصالة فيكونان في حكم الحرف الصحيح قوله: أي الف او واو هذا هو تعريف الحرف المدة قوله: والمراد بها جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمختار فان في آخره حرف صحيح اصلي وقبله مدة وهو الالف ومع ذلك لايحذف منه عند الترخيم الا حرفا واحدا وحاصل جوابه هو انه ليس المراد منه المدة الزائدة والالف في مختير ليست بزائدة بل اصلية لانه عين الكلمة لانه كان في الاصل مختير ثم قلبت الياء الفا قوله: لتبادرها جواب سؤال مقدر وهو انه لماكان قيد زائدة مرادا فينبغي ان يذكره المصنف وحاصل جوابه هو انه انما لم يذكره المصنف لتبادره فاكتفي بالتبادر عن الذكر قوله: لقلتها وكثرتها هذا هو بيان وجه التبادر قوله:فيخرج هذا تفريع علي قوله والمراد قوله: أي والحال دفع وهم من يتوهم انه يكون الواو في قوله وهواكثر للعطف لكثرة استعماله في العطف فيكون معطوفا علي قوله فان كان في آخره فيكون معنى كلام المصنف هكذا ان كان في آخر المنادى زيادتان او كان في اخره حرف صحيح او كان المنادى اكثر من اربعة احرف حذفتا أي يحذف الحرفان في هذه الصور الثلاثة فيلزم منه ان يحذف الحرفان من سفرجل لكونه اكثر علي اربعة احرف مع انه يحذف منه عند الترخيم حرف واحد لاحرفان

وحاصل الدفع ان الواو ليس للعطف بل هو للحال فلايلزم ذلك المحذور ويكون هذا حالا عن المنادى الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة فيكون قيداً له قوله: لئلا يلزم هذا هو بيان الوجه لتقيد هذا المنادى بقيد ان يكون اكثر من اربعة احرف قوله: وانما لم يأخذ هذا القيد جواب سؤال مقدر وهو انه يجب علي المصنف ان يقيد الضابطة بهذا القيد أيضا لئلا يلزم من حذف الحرفين عدم بقاء الاسم علي اقل ابنية المعرب وحاصل جوابه هو ان قلون وثبون في آخرهما زيادتان ويحذف منهما الزيادتان عند الترخيم مع عدم كونهما اكثر من اربعة حروف فلو قيد المصنف الضابطة الاولي بهذا القيد للزم خروج هذه الاسم عن الضابطة الاولى قوله: عن النقد النقد نوع ضعيف من الغنم قوله: ويعلم من بيان شرط الترخيم جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم بين كلامي المصنف تدافع لانه يعلم من قوله وان كان مركبا ان الترخيم جائز في المنادى اذا كان مضافا او جملة لان المركب يعمهما وقد قال فيما سبق انلايكون المنادى مضافا ولاجملة وحاصل جوابه هو ان المراد من المركب هاهنا ليس مطلق المركب بل المراد منه هو ما عدا المضاف والجملة مثل بعلبك فانه مركب امتزاجي ومثل خمسة عشر فانه مركب تعدادي قوله: علمين انما قال هذا ليتحقق فيهما الشرط الوجودى قوله: لتزوله منزلة هذا بيان وجه جواز حذف الاسم الاخير قوله: المذكور جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة والمشاراليه لان اسم الاشارة مفرد مذكر والمشاراليه امور ثلاثة الاول هو ما في اخره زيادتان والثاني ما يكون في اخره حرف صحيح والثالث هوما يكون مركبا وحاصل جوابه ان الاقسام الثلاثة مؤولة بتأويل المذكور فيكون مفردا قوله: من الاقسام الثلاثة دفع وهم وهو ان يكون المراد من المذكور جميع ماسبق لان المذكور ذكر مطلقا فيتناول الكل وهو ليس بمراد وحاصل الدفع هوان اللام في المذكور للعهد والمعهود به هو هذه الاقسام الثلاثة قوله: أي فيحذف حرف واحد جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فحرف واحد جزاء لقوله وان كان غير ذلك والجزاء يكون جملة وهو ليس بجملة بل مركب توصيفي وحاصل جوابه ان قوله فحرف واحد مفعول ما لم يسم فاعله للفعل المحذوف وهو قوله يحذف فيكون الجزاء جملة قوله: وعدم موجب جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يحذف من الاقسام الثلاثة المذكورة أيضا حرف واحد لحصول الفائدة فلم حذف الحرفان في الاولين والاسم الاخير في الثالث وحاصل جوابه هو ان ذلك لوجود علة موجبة لحذف الحرفين في الثالث وقد ذكرنا الموجب مع كل واحد وليس هاهنا وجود الموجب لحذف الاكثر قوله: بجميع اجزائه جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح تشبيه المنادى المرخم بالمنادى الثابت لان المنادى المرخم أيضاً ثابت فهو تشبيه بنفسه وذلك لايجوز وحاصل جوابه هو ان المراد من المنادى الثابت هو الثابت بجميع اجزائه والمنادى المرخم وان كان ثابتا ولكن ليس بثابت بجميع اجزئه بل ثابت ببعض اجزائه فلايكون فيه تشبيه بشيء بنفسه قوله: علي الاستعمال دفع وهم وهو انه يكون المراد

من الاكثر هوالمذهب الاكثر مع انه يابي منه قوله وقد يجعل لانه مقابله وهو يستعمل في الاستعمال لاالي المذهب وحاصل الدفع ان المراد من الاكثر هو الاستعمال الاكثر لا المذهب الاكثر قوله: بكسر الراء ولو كان منادى براسه لكان علي الراء ضمة لانه منادى مفرد معرفة فيكون مبنيا علي الضم قوله: بواو متطرفة ولوكان اسماً براسه لقلبت الواو بالياء قوله: بواو متحركة بعد فتحة ولو كان اسما براسه لقلبت الواو بالالف قوله: قد للتقليل جواب سؤال مقدر وهو انه لما قال فيما سبق علي الاكثر فينبغي ان يقول هاهنا علي الاقل ليصح المقابلة وحاصل جوابه هو ان التقليل هاهنا يفهم من كلمة قد فيصح المقابلة بلا حاجة الي ذكرقوله علي الاقل قوله: كانه لم يحذف منه جواب سؤال مقدر وهو ان بين كلامي المصنف تناقض لان قوله وقد يجعل يدل علي ان هذا المنادئ مجعول من الاسم الاخر وليس هو اسماً ابتداء وقوله اسماً برأسه يدل علي انه اسم ابتدا وليس بمجعول من الاسم الاخر وحاصل جوابه هو ان المعنى المتبادر من قوله اسما برأسه وان كان ذلك وهو ان يكون اسما ابتداء ولكن ليس المراد منه هاهنا هذا المعنى بل المراد منه هو كأنه لم يحذف منه شيء فلاتناقض قوله:يعني ياخاصة جواب سؤال مقدر وهو ان هذا منقوض بهيا وايا واي والهمزةالمفتوحة فان هذه الاربعة أيضاً من صيغ النداء كا الياء مع انها لاتستعمل في المندوب وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من صيغة النداء مطلق صيغة النداء بل المراد منها هي الياء خاصة قوله: لانه لايدخل هذا بيان علة الاختصاص قوله:لكونها اشهر هذا بيان علة عدم دخول ماسوى الياء علي المندوب قوله: وجودا وعدما جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المندوب لايكون جامعا لافراده لخروج المندوب الذي يكون متفجعاً عليه وجودا ووجه خرجه هو ان التفجع ليس عليه بل منه مثل ياحسرتاه وحاصل جوابه هو ان المراد من المتفجع عليه هو كليهما سواء كان متفجعا عليه وجودا او عدما ولكن لايتم الجواب بهذا القدر لان المعترض يقول كيف يكون المراد كليهما لان كلمة علي يخرج احد القسمين وهو المتفجع عليه وجودا فيقال في اتمام هذا الجواب ان علي ليس صلة التفجع بل كلمة علي بنائية فيكون المعنى المتفجع بناء علي وجوده او بناء علي عدمه قوله: الحد شامل تفريع علي قوله وجودا او عدما قوله: واختص جواب سؤال مقدر وهو انه لما استعمل المندوب بوا فلم يبق الفرق بين المنادى والمندوب فاجاب عنه المصنف بان الفرق ثابت سبب الواو قوله: ممتازا به جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان المندوب مختص بالوا لانه كما يستعمل بالوا فكذلك يستعمل بالياء أيضاً وحاصل جوابه هو ان الباء متعلق باختص باعتبار تضمنه معنى الامتياز فيكون المعنى ان المندوب ممتاز عن المنادى بالواو ولاشك انه ممتاز عن المنادى به وايضا فيه رد علي بعض الشارحين حيث اجابوا عن هذا الاعتراض بان الباء داخلة هاهنا علي المقصور فيكون الواو مقصوراً بالمندوب لا ان المندوب مقصور علي الواو ووجه الرد هو ان فيه قلب الكلام لان الباء الاصل فيها ان تدخل علي المقصور عليه

واذا صح الكلام بدون القلب فالقلب لايجوز قوله: أي مثل حكمه جواب اسئلة للاول الاول انه يعلم من كلام المصنف ان حكم المندوب منقول من المنادى واذا كان كذلك بقي المنادى بلاحكم والثاني ان الحكم عرض والعرض لايقبل الانتقال من محل الي محل آخر والثالث ان حكم الشيء عبارة عن الاثر المرتب علي ذلك الشيء فهو عرض قائم بالمنادى فلوكان هذا حكماً للمندوب أيضاً للزم حلول عرض واحد شخصي في محلين وذلك باطل وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ مثل فيكون المعنى ان حكم المندوب مما ثل مع حكم المنادى فلايلزم نقل العرض وكذا لم يلزم حصول عرض واحد في المحلين قوله: يعني اذا وقع . جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان حكم المندوب مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء فيلزم منه ان يكون المندوب نكرة أيضاً وليس الامر كذلك لانه لاينبدب الاالمعروف وحاصل جوابه هو ان المثلية انما هي في القسم الذي يقع المندوب علي صورت ذلك القسم وليس المراد ان المندوب مماثل مع المنادي في جميع الاقسام. قوله: وجاز .هذا بيان متعلق قوله لك قوله: زيادة الالف .جواب سؤال مقدر وهو ان اسناد الجواز الى الالف لا يصح لان الجواز انما يسند الي مقدور المتكلم والالف ليس مقدوره وحاصل جوابه هوان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ زيادة ولاشك ان الزيادة مقدور المتكلم. قوله:أي التباس . هذا لدفع الابهام لان هذا النقش مشترك بين اللبس بالفتح وهو مراد هاهنا و بين اللبس بالضم او فلرفع ذلك الابهام فسره بالالتباس فارتفع الابهام لان الالتباس انما هو معني اللبس بالفتح دون الضم. قوله: عدلت الي حرف مد . جواب سؤال مقدر وهو ان الجزاء لا يترتب علي الشرط لانه لايلزم من خوف اللبس ان يقال واغلامكيهْ لانه جاز ان يقال في ندبة امة المخاطبة وا امتكيه و حاصل جوابه ان ذلك ليس جزاء الشرط بل الجزاء محذوف وهو قوله عدلت ولاشك انه يلزم من خوف اللبس قوله:كما اذا اردت . جواب سؤال مقدر وهو انه لماكان جزاء الشرط محذوفاً فالاشتغال بقوله واغلامكيه اشتغال بما لايعنيه وحاصل جوابه هوان ذكر ذلك انما هو بطريق التمثيل. قوله: اذا لم يجانسه . جواب سؤال مقدر وهو ان الواو في واغلامكموه ليس مجانس لحركة الآخر لانه ليس في الآخر حركة لان آخر غلامكم ساكن وحاصل جوابه هو ان آخره مضموم في الاصل فان اصل غلامكم هو. غلامكمو بضم الميم ثم اسقطت الضمة من الميم للتخفيف فاجتمع الساكنان الميم والواو فحذف الواو فصار غلامكم. قوله. أي الحاقها . جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح اسناد الجواز الي الهاء لان الجواز انما يسند الي ماهو مقدور المتكلم وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو الالحاق فيكون الجواز مسنداً الى الحاق وهو مقدوره . قوله: في حال الوقف . جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة في داخلة علي قوله الوقف في كلام المصنف ومدخول كلمة في لا يكون الاظرفاً ولا يصح ظرفية الوقف للالحاق لان الظرف اما زمان او مكان و الوقف ليس بواحد حاصل جوابه هو انه ظرف

زمان باعتبار المضاف المحذوف وهو لفظ الحال وهو زمان ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه. قوله: لبيانها. يعني بايراد الهاء في حال الوقف تظهر هذه المدات واذا لم يكن الهاء في آخرها ووقفه علي آخر الكلمة تسقط هذه المدات لان حروف العلة تسقط بالوقف. قوله: من قسم المندوب. جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل قولهم واحسرتاه ويامصيبتاه فان كل واحد منهما نكرة ومع ذلك وقع مندوبا وحاصل جوابه ان المراد ليس مطلق المندوب بل المراد القسم الخاص من المندوب وهو المتفجع عليه هو والحسرة والمصيبة من افراد المتفجع عليه وجوداً. قوله: الذي اشتهر. فيه اشارة عدما الي ان الضرورة هو ان يكون ذلك الاسم مما اشتهر به مسماه سواء كان علماً او غير علم فلذا يصح ندبة اميرالمؤمنين علي كرم الله وجهه بقولنا وامن قلع باب خيبر فانه مشهور بقلع باب الخيبر فعلي هذا لوكان علماً غير مشهور به مسماه لايجوز به الندبة كما قال الشيخ الرضي ويعني بالمعروف المشهور علماً كان او لا فلوكان علماً غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلايقال واهذه انتهي كلامه وأيضاً في كلام الشارح جواب عن سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل واهذاه فان هذا من المعارف ومع ذلك لا يندب له وحاصل جوابه هو ان المراد من المعروف ليس مطلق المعرفة بل المراد منه ما يكون مشهوراً به مسماه وهذا ليس من قبيل المشهور. قوله: ليعذرالنادب. هذا بيان علة اشتراط المعروفية. قوله: الحاق الاول. جواب سؤالين الاول ان امتنع فعل وهو يقتضي الفاعل وهو لايكون الامفرداً لكونه قسماً من الاسم وقوله وازيد الطويلاه جملة فلا يصح جعله فاعلاً والثاني ان الامتناع اعم يشمل هذا التركيب وكذا امثاله مثل واعمر فاضلاه فتخصيص الامتناع بهذا المثال باطل وحاصل جوابه هوان فاعل الامتناع ليس هذا القول بل محذوف وهو الحاق وهو مفرد وكذا ليس المراد ان ذلك المثال الخاص ممتنع بل المراد هو ان الحاق الالف باخر صفة المندوب ممتنع فهو عام يشمل هذا المثال وغيره. قوله: لان اتصاله بالصفة. جواب سؤال مقدر وهو ان الحاق الالف جائز بآخر المضاف اليه للمندوب فينبغي ان يجوز الحاقه بآخر صفة المندوب أيضاً لانهما شريكان في ان كل واحد قيد للمندوب لان الصفة تكون قيداً للموصوف كما ان المضاف اليه قيد للمضاف وحاصل جوابه هو انهما وان كانا شريكين في كون كل واحد منهما قيداً ولكن مع ذلك بينهما فرق لان المضاف قوى الاتصال بالمضاف اليه بخلاف الصفة فان اتصالها بالموصوف ليس بقوي لان المضاف اليه جيء به لتمام المضاف بخلاف الصفة فقياس الصفة على المضاف اليه قياس مع الفارق وأيضاً فيه رد علي قياس يونس فانه قاس الصفة علي المضاف اليه قوله: فان اتصال الموصوف. هذا هو دليل يونس علي جواز الحاق الالف بآخر صفة المندوب والجواب عنه ان نظر النحوي انما هو بالذات الى اللفظ وانت قائل بان الاتصال بين الموصوف والصفة ناقص باعتبار اللفظ وبين المضاف والمضاف اليه تام فاذاكان ذلك الاتصال ناقصاً فلا يجوز الحاق الالف بآخر الصفة. قوله:

وحكي يونس . هذا هو الدليل الثاني ليونس فالاول دليل عقلي و الثاني دليل نقلي والجواب عنه انه شاذ.قوله: والجمجمة القدح . جواب سؤال مقدر وهو ان اضافة الجمجتين لايجوز الي ياء المتكلم لان لكل إنسان جمجمة واحدة لا اثنين لانها عبارة عن عظم الرأس المشتمل علي الدماغ وحاصل جوابه هو ان المراد من الجمجمة القدح من الخشبة لا جمجمة الرأس او فيه رد من جانب الشارح علي المصنف فانه قال في الايضاح شرح المفصل ان الجمجمة قدح الرأس فرد عليه الشارح بان المراد منها القدح من الخشبة ووجه الرد هوان الجمجة وان جاءت بهذا المعني ولاكن هذا المعني غير مراد هاهنا من وجهين الاول انه لا يصح حينئذ اضافة الجمجتين الي ياء المتكلم لان لكل انسان جمجمة واحدة لا اثنين والثاني ان جُمجمتين هاهنا منسوبتان الي الشام وحين ارادة هذا المعني لايصح هذه النسبة كما هو الظاهر والجواب من جانب المصنف هو ان المصنف قال قدح الكاس وهو اسم الخشبةوالرأس من سهو الكاتب ولو سلم ان المصنف قال الرأس فليس باعتبار ان المراد منها عظم الرأس بل باعتبار ان الانسان يضعه في غالب الاحوال علي الرأس فيكون مراده قدح من الخشبة. قوله: لقيام قرينة . دفع وهم من توهم ان المراد من الحذف هو مطلقاً أي سواء كان هناك قرينة اولا مع ان الحذف بدون القرينة لايجوز ومنشاء الوهم اطلاق عبارة المصنف من ذكر القرينة وحاصل الدفع هو ان في عبارة المصنف حذف عبارة أخرى وهو قوله لقيام قرينة. قوله: مقارنا . جواب سؤال مقدر وهو ان قوله مع اسم الجنس متعلق بالحذف لانه مذكور فهو اولى بان يتعلق به الظرف فيكون المعنى هكذا ان حذف حرف النداء يجوز مع كل منادي بان يحذفا معاً الامع اسم الجنس أي لايجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس بان يحذفا معاً بل يحذف حرف النداء فقط وهذا المعني باطل وخلاف المقصود وحاصل جوابه ان قوله مع اسم الجنس ليس بمتعلقٍ بالحذف بل بمقارنا المقدر لان التعلق بالمذكور انما يكون اولي اذا لم يكن المانع موجوداً منه وهاهناالمانع موجود وهو لزوم المحذور وحينئذ يكون معناه ان حرف النداء يحذف من كل منادي الا اذا كان حرف النداء مقارناً مع اسم الجنس فلا يحذف منه فلم يلزم المحذور. قوله: ويعني به ماكان .جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بيارجل فان رجل ليس اسم جنس بل نوع ومع ذلك لايجوز حذف حرف النداء منه وحاصل جوابه هو ان المراد من اسم الجنس هو مطلق النكرة سواء كان اسم جنس اونوعاً فقوله الامع اسم الجنس شامل ليارجل لانه نكرة. قوله: سواء تعرف بالنداء .جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من اسم الجنس النكرة فينبغي ان لا يحذف حرف النداء من يارجل لانه معرفة بسبب حرف النداء ولم يبق نكرة وحاصل جوابه ان المراد من النكرة هو ماكان نكرة قبل دخول حرف النداء سواء تعرف بحرف النداء بعد دخوله عليه اولا ولاشك ان رجل في يارجل كان نكرة قبل دخول حرف النداء. قوله: لانّ ندائه لم يكثر . هذا دليل لاشتراط عدم مقارنة حرف النداء مع اسم الجنس لحذف

في النداء. قوله: أي والا مع اسم الاشارة. دفع وهم من يتوهم ان قوله والاشارة يكون معطوفا علي قوله حرف النداء فيكون التقدير ويجوز حذف الاشارة وهذا خروج البحث لان البحث انما هو في حذف حرف النداء دون حذف اسم الاشارة وحاصل الدفع هو ان قوله والاشارة ليس معطوفا علي قوله حرف النداء بل هو معطوف علي قوله اسم الجنس فيكون الكلام في حذف حرف النداء اذا كان مع اسم الاشارة بان هذا لايجوز. قوله: لانه كاسم الجنس. هذا دليل على عدم جواز حرف النداء اذا الحذف كان مقارنا مع اسم الاشارة.قوله: لان المطلوب .دليل لعدم جواز حذف حرف النداء اذا كان مقارنا مع المنادى المستغاث او مع المندوب.قوله: وتطويل الكلام. جواب سؤال مقدر وهو ان المد انمايكون بالزيادة في الآخر وحرف النداء يكون في الاول فكيف يحصل به المد وحاصل جوابه هو ان المراد هو التطويل ولاشك ان التطويل يحصل بالزيادة في الاول. قوله: سواء كان مع بدل. هذا رد علي الشيخ الرضي حيث اعترض المصنف بانه ينبغي له ان يذكر لفظه فيما لايحذف منه حرف النداء. فان قال ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لايحذف منه الحرف وهي منه لانه لايحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين في آخر نحو اللهم انتهى كلامه وحاصل رد الشارح عليه هو ان لفظ الله مما لا يحذف منه حرف النداء لان المراد مما لا يحذف منه حرف النداء هو ان لايجوز حذف حرف النداء اصلاً أي لا مع ابدال منه ولا بغير ابدال منه ولاشك ان حرف النداء من لفظ الله وان كان مع ابدال فلذا لم يذكره المصنف فيما لا يحذف منه حرف النداء. قوله: اذا وصف بذي اللام . وانما جاز الحذف من أي وان كان القياس يقتضي عدم الحذف لاجل ان كلمة أي اسم جنس معرف بالنداء ولا يجوز الحذف من اسم الجنس لاجل ان أي لما وصف بذي اللام وهو الرجل وهو مقصود بالنداء فكان المنادى هو الرجل وهو معرفة قبل النداء ويجوز الحذف من المعرفة قبل النداء فجاز الحذف من أي أيضا . قوله: اوبالموصوف بذي اللام .ووجه جواز الحذف من أي في هذه الصورة هو مامر آنفا.قوله: والموصولات .اعلم ان الموصول انما يجوز حذف حرف النداء منه اذا كان بعد الصلة لكونه معلوماً فيكون مثل العلم واما اذاكان قبل الصلة فلايجوز حذف حرف النداء لانه حينئذ مثل اسم الجنس في الابهام وكذا يجوز حذف حرف النداء من اسم الاشارة الحسية واما قبل الاشارة الحسية فلايجوز ذلك الحذف لان اسم الاشارة حينئذ مثل اسم الجنس في الابهام.قوله: واما المضمرات . جواب سؤال مقدر وهو ان جواز حرف النداء من الموصولات انما كان لاجل انها من المعارف فينبغي ان يجوز حذف حرف النداء من الضمرات أيضاً لانها أيضاً من المعارف وحاصل جوابه ان جواز حذف حرف النداء من الشيء انما هو فرع النداء الى ذلك الشيء والنداء الى المضمرات شاذ لاينادي اليها وذلك لان ضمير المتكلم لايكون منادى لان نداء الانسان نفسه غير معقول واما ضمير المخاطب فلو وقع منادي لاجتمع علامتا الخطاب الياء والكاف في مثال يا اياك واماضمير

الغائب فلانه يقتضي سابقية المرجع وهذا الشرط قلما يوجد. قوله: و شذ .جواب سؤال مقدر وان ماقلتم من ان حرف النداء لايحذف من اسم الجنس منقوض علي اصبح ليل فان أصله اصبح يا ليل فالليل اسم جنس نكرة في ذلك المثال ومع ذلك حذف منه حرف النداء وحاصل جوابه هو انه شاذ فلايعباءبه قوله: حذف حرف النداء . جواب سؤال مقدر وهو ان شذ فعل يقتضي الفاعل وهو يكون مفردا قوله اصبح الليل جملة فلايصح جعلهُ فاعلاً وحاصل جوابه هو ان قوله اصبح ليل ليس بفاعل لشذ بل فاعله محذوف وهو حذف حرف النداء وهو مفرد.قوله: في . جواب سؤال مقدر وهو انه اذاكان فاعله محذوفاً فالاشتغال بقوله اصبح ليل اشتغال بما لايعني وحاصل جوابه هو ان قوله اصبح ليل ظرف لقوله شذ بتقدير في الظرفية فلا يكون اشتغالاً بما لايعني. قوله: أي صر صبحا . فان قيل اصبح امر مغاير من الليل فكيف يكون الليل عين قوله: اجاب عنه عبدالغفور بان معناه ليس ان يصير الليل عين الصبح بل معناه ادخل في الصباح بان يفني الليل ويأتي الصبح مكانه ويرى كان الليل دخل في الصبح. قوله: مع انه اسم جنس .اشارة الى السؤال. قوله: وافتدمخنوق .هذا مثل اصبح ليل سؤالاً وجوابا وزاد الشارح كلمة في للاشارة الى ان افتد مخنوق معطوف علي اصبح ليل فيكون هو أيضا ظرفا لقوله شذ فيكون التقدير شذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في افتد مخنوق.قوله: علي نائم . وهو سليك بن سلكة. قوله: واطرق كرا .هذا أيضا مثل اصبح ليل سؤالاً وجوابا وزيادة في من جانب الشارح مثل الزيادة في قوله افتد مخنوق. قوله: بتخفيف الا . جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لايطابق المثل لانه ليس مثال حذف المنادى لان الا بالتشديد مركب من ان المصدرية ولا النافية ادغم نون ان في لام لا والياء حرف المضارعة والمضارع منصوب بان المصدرية فسقط نونه علامة للنصب فيكون التقدير ان لا يسجدوا فليس فيه المنادى وحاصل جوابه ان في هذه الاية قراءتان قراءة التشديد وهو ما ذكرته و قراءة التخفيف أي بتخفيف الا فهو حرف تنبيه وياء حرف النداء والمنادى محذوف وهو قوم فيكون التقدير الا يا قوم اسجدوا والمثال بناء على قراءة التخفيف لا علي قراءة التشديد وأيضا فيه رد علي الشارح فانه بني هذا المثال علي قراءة التشديد بزعم منه ان يا.في يسجدوا للنداء لا للمضارعة. قوله: أي مفعول به . جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من كلمة ما ان تكون موصولة لكثرة استعمال ماموصولة فيكون المبتداء وهو الثالث و الخبر وهو كلمة ما معرفتان فيجب علي المصنف ان يأتي بضمير الفصل وحاصل جوابه هو ان كلمة موصوفة عبارة عن مفعول به فيكون الخبر نكرة فلا حاجة الى ضمير الفصل والقرينة على كونها موصوفة هو ان الاصل في الخبر التنكير. فان قيل اذاكان المراد من كلمة ما مفعول به فلايصح حمله علي الثالث لان الثالث صفة الموضوع فيكون تقديره الموضوع الثالث والمفعول به ليس المفعول به قلنا عبارة المصنف بجذف المضاف في جانب الخبر وهو لفظ موضع فيكون التقدير الموضع الثالث موضع ما

اي موضع مفعول به فصح الحمل. قوله: اي قدر . جواب سؤال مقدر وهو انه يعلم من كلام المصنف ان الضمير جعل عاملاً في المفعول به والضمير لايكون عاملاً قط فهذا خرق الاجماع وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من اضمر معناه الاصطلاحي كما هو مبني الاعتراض بل المراد منه معناه اللغويهو قدرولاشك ان عامل المفعول به يكون مقدراً في هذا الموضع. قوله: الناصب له .جواب سؤال مقدر وهو ان العامل يعم الرافع والناصب والجار وليس كلامنا في مطلق العامل فلزم الخروج عن البحث حاصل جوابه هو ان اضافة العامل الى ضمير المفعول به عهدية فيكون المراد من العامل الفرد الخاص وهو عامل الناصب والقرينة على هذا العهد المقام.قوله: والشريطةوالشرط واحد . جواب اسولة ثلاثة الاول ان المصنف خالف عن سائر النحويين فانهم قالوا على شرط التفسير والمصنف قال على شريطة التفسير. والثاني ان الشريطة علي وزن فعيلة وهذا الوزن قديكون بمعني المفعول فيكون بمعني المشروط فيكون المعني على مشروطة التفسير وهذا مما لامعني له. والثالث ان الشريطة يأتي بمعني العلامة أيضا فحينئذ لايكون كلام المصنف مؤديا لمقصوده لان المقصود هو ان التفسير لابدمنه والعلامة لاتدل عليه بل الشرط يدل عليه وحاصل جوابه هوان الشريطة هاهنا بمعني الشرط فلامخالفة عن سائر النحويين في الحقيقة ولايفسد المعني وكذا دل كلام المصنف علي المقصود. قوله:واضافتها الي التفسير بيانية . جواب سؤال مقدر وهو انه لابد في الاضافة من المغايرة بين المضاف والمضاف اليه والمغايرة هاهنا ليست بموجودة لان الشرط هو التفسير وحاصل جوابه ان المغايرة شرط في باقي الاضافات دون الاضافة البيانية وهذه الاضافة بيانية.قوله:أي مااضمر عامله . هذا بيان معني كلام المصنف. قوله: بناء علي الشرط . فيه اشارة الي ان كلمة علي بنائية ثم هي مع مدخولها مفعول له باعتبار المتعلق لقوله قدر او فيه اشارة الي جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة علي لا تقع صلة اضمر فكيف جعلها المصنف صلة لاضمر وحاصل جوابه هو انها صلة المحذوف وهو بناء ولاشك في صحة وقوعها صلة بناء. قوله: والمواجب حذفه بيان لدليل وجوب الحذف في هذا الموضع. قوله: ولايريدبه . جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف ما اضمر عامله لايكون جامعاً لافراده لانه خرج منه زيداً في زيداً عمرٌ ضربه لانه ليس بعد زيداً الفعل بل بعده اسم وهو عمروٌ وكذا خرج عنه زيداً في زيداً انت ضاربه فان بعده ليس شبه الفعل بل بعده اسم وهو انت وحاصل جوابه هو ان المراد منه هو ان يكون الفعل او شبهه جزء من الكلام الذي بعد ذلك الاسم والبعدية بهذالمعني موجود في هذين المثالين فلايخرج عن التعريف زيداً في هذين المثالين . قوله: فعل او شبهه . جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في مشتغل ضمير الواحد والمرجع اثنان الفعل وشبه فعل وحاصل جوابه ان الضمير ليس براجع الي الفعل وشبههما معا بل راجع الي احد الامرين وهو مفرد. قوله:أي عن العمل . جواب سؤال مقدر وهو ان الاشتغال هاهنا بمعني

الفراغ لقرينة صلة وهي كلمة عن والفرع انما يكون عن العمل في الاسم لا عن الاسم لان الفراغ انما يكون عما يكون به الاشتغال ولاشك ان اشتغال الفعل وشبهه يكون بالعمل في الاسم لا بعين الاسم وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف تقدير عبارة اخرى وهي العمل في ذلك الاسم اويقال في تقدير الاعتراض هكذا ان الاشتغال هاهنا بمعني الفراغ بقرينة صلته وهي كلمة عن والفراغ عبارة عن استغناء احد الامرين من الاخر والفعل وكذا شبهه غير مستغن عن ذلك لان ذلك الاسم مرجع الضمير الذي اتصل بالفعل او بشبهه وحاصل جوابه هو ان الفراغ ليس من جميع الوجوه بل من الوجه الخاص وهو العمل ولاشك انه مستغن عن ذلك الاسم باعتبار العمل لانه عمل في ضميره او متعلقه. قوله:أي بالعمل . جواب سؤال مقدر وهو ان الاشتغال انما يكون بالعمل لا باعتبار الذات فلايصح ماذكره المصنف من ان الفعل او شبهه مشتغل بالضمير وحاصل جوابه ان في عبارة المصنف حذف عبارة اخرى وهو قوله بالعمل فيكون التقدير مشتغل بالعمل في ضميره اوتقرير الاعتراض هكذا بان الاشتغال هاهنا بمعني التسليط بقرينة صلته وهي الباء وهو عبارة عن عدم استغناء احد الامرين عن الاخر والفعل وكذا شبهه مستغنيان عن الضمير اذالكلام يتم بالفعل والفاعل فلاحاجة للفعل الي الضمير المنصوب في الاسناد والافادة وحاصل جوابه انه ليس المراد من التسليط هاهنا عدم الاستغناء من جميع الوجوه بل المراد هو عدم الاستغناء من جهة العمل ولاشك ان الفعل وكذا شبهه محتاجان الى الضمير للعمل فيه. قوله: أي متعلق ذلك . اعلم ان في الضمير المجرور في قوله في متعلقه احتمالين الاول ان يكون راجعا الي ذلك الاسم والثاني ان يكون راجعا الي ضمير ذلك الاسم فيكون المعني علي الاول متعلق ذلك الاسم وعلي الثاني متعلق ضمير ذلك الاسم ولكن مألهما الي امر واحد فلذا جاز الاحتمالان وليس احدهما مختارا علي الاخر فالشارح لم يرجح احدهما علي الاخر لذلك. قوله: وحاصله . جواب سؤال مقدر وهو ان المراد من الاشتغال في كلام المصنف لايخلو اما المعني الحقيقي وهو التسليط اوالمجازي وهو الفراغ اوكلاهما والكل باطل امااالاول فلانه حينئذ يصح جعل كلمة الباء صلة له ولكن لايصح جعل كلمة عن صلة له واما الثاني فبالعكس وعلي الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة و المجاز وحاصل جوابه هوان المراد منه المعني الحقيقي فصح جعل كلمة الباء صلة له واما كلمة عن فليست صلة الاشتغال بل هي صلة الفراغ الذي تضمنه الاشتغال فان الاشتغال متضمن للفراغ. قوله:بمجرد دفع ذلك الاشتغال .جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف ما اضمر عامله لايكون مانعا عن دخول الغير فانه يدخل فيه المبتداء في مثل قولهم زيد ضربته فان زيد بالرفع مبتداء ويصدق عليه التعريف لان الفعل فارغ عنه ومشتغل بضميره بحيث لوسلط ذلك الفعل عليه لنصبه وحاصل جوابه هو ان المعتبر في التعريف هو ان يكون ذلك الفعل او شبهه ناصباً له بمجرد رفع ذلك الاشتغال وفي زيد ضربته لوسلط الفعل عليه لاينصبه بمجرد رفع ذلك الاشتغال بل لابد مع ذلك ازالة

رفعه أيضاً لان المانع من العمل هو الاشتغال و الرفع كلاهما لا الاشتغال فقط. قوله:أي احد الامرين .جواب سؤال مقدروهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع فان الضمير الراجع في قوله لنصبه ضمير الواحد والمرجع امران الفعل وشبه الفعل وحاصل جوابه هو ان الضمير راجع الي احد الامرين لا الي مجموعهما فيكون المرجع مفردا لامثنيً قوله: بعينه . جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر قوله اومناسبه مستدرك لان المراد منه الفعل وشبه الفعل أيضاً فلايصح مقابلته مع الفعل وشبه الفعل وحاصل جوابه هو ان المراد من المناسب وان كان الفعل وشبه الفعل ولكن مع ذلك فرق لان المراد من تسليط الفعل او شبه الفعل هوما يكون مغايراً عن المذكور وان كان مناسبا له. قوله:أي ماينا سبه. دفع وهم من يتوهم بان المراد من المناسب هو مايكون بالترادف ومنشاء الوهم هو ان المناسب الكامل لشي مرادفه فيخرج عن المناسب المناسب باللزوم وحاصل الدفع هو ان المراد من المناسب هو المطلق أي سواء كانَ بالترادف او بالزوم. قوله:أي نصب احد هذين الامرين.هذا مثل مامر سؤالاً وجواباً قوله: بالمفعولية . جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف ما اضمر عامله لايكون مانعا عن دخول الغير يدخل فيه خبر كان في مثل قوله زيداً كنت اياه فان زيداً بعده فعل مشتغل بضميره بحيث لو سلط ذلك الفعل علي زيداً بمجرد رفع ذلك الاشتغال لنصبه وحاصل جوابه هو ان هاهنا تقدير قيد وهو بالمفعولية فالمراد من نصب ذلك الاسم هو نصبه بالمفعولية وفي مادة النقض النصب ليس علي المفعولية بل علي الخبرية. قوله: كما هو الظاهر. جواب سؤال مقدر وهو ان بالمفعولية تقدير قيد وهو لايجوز بدون القرينة ولم توجد القرينة هاهنا وحاصل جوابه هو ان القرينة موجودة وهو الظهور و التبادر لان المتبادر من النصب هو النصب علي المفعولية لان كلامنا في المفعول به ويحتمل ان يكون قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلقا بجميع القيود التي قدرها الشارح الاول قوله يريد به الخ والثاني قوله عن العمل والثالث قوله بالعمل والرابع قوله بمجرد رفع ذلك الاشتغال والخامس قوله بالمفعولية والاحتمال الثاني اختاره عصام الدين وعند عبد الرحمن كلا الاحتمالين جائزان قوله: فبقيد الاشتغال. هذا بيان لفوائد القيود المذكورة المعتبرة قوله:وهاهنا صور اربع. جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل ويكفي لذلك مثال واحد فما الحاجة الي ايراده امثلة اربعة وحاصل جوابه هو ان تعدد الامثلةبناء علي تعدد الممثلات قوله: ولايتصور حينئذ. جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يورد ثلاثة امثلة للاشتغال بالمتعلق لانه فيه أيضاً لثلاثة احتمالات الاول تسليط الفعل بعينه والثاني تسليط ماينا سبه بالترادف والثالث تسليط ماينا سبه باللزوم مع ان المصنف اورد مثال الاحتمال الاخير فقط وحاصل جوابه هو انه لايتصور تسليط عين الفعل او مناسبه بالترادف لعدم صحة المعني قوله:ولهذا. قال المحرم الافندي انه تفريع علي القريب وهو قوله ولايتصور الخ وقال عبدالرحمن انه تفريع علي البعيد وهو قوله وهاهنا صور اربع الخ والمعلوم من كلام بعض الشارحين هو انه

تفريع علي كلا الامرين وهذا هو الاشبه بالحق. قوله: والاحسن. هذا تعريض على المصنف بانه ترك الاحسن فان الاحسن هو ان يذكر مثال المشتغل بالمتعلق في الآخر والمصنف ذكرهفي المرتبة الثالثة.قوله: كما لايخفي وجهه. اي وجه كونه احسن فذلك الوجه هو لان يكون امثلة المشتغل بالضمير في ذيل واحد ويكون المشتغل بالمتعلق في ذيل آخر وانما قال احسن اشارة الي ان نفس الحسن موجود في ترتيب المصنف أيضاً لان فيه يكون الافعال المعلومة في ذيل واحد والفعل المجهول في ذيل آخر فان قيل المعلوم من بيان الوجهين هو وجود نفس الحسن في كلا الترتيبين فلا وجه لاحسنية ترتيب الشارح قلنا الوجه موجود لان الحسن الذي في ترتيب المصنف ليس كلامنا فيه لان المقصود ليس هاهنا بيان الفعل المعلوم والفعل المجهول و اما الحسن الذي في ترتيب الشارح ففيه كلامنا لان كلامنا في الاشتغال وهو قديكون بالضمير وقديكون بالمتعلق. قوله:فان مررت بعد. جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم الترادف بين مررت وجاوزت لان مررت لازمي وجاوزت متعدي فكيف يكون مرادفاً له وحاصل جوابه هو ان مررت وان كان بدون تعديته بحرف الجر وهو الباء لازمي لايكون مرادفا لجاوزت ولكن بعد تعديته متعدي فيكون مرادفاً له. قوله: فان حبس الشيء علي الشيء. كلمة علي بمعني اللام الاجلية فيكون المعني حبس الشيء لاجل شيء تلزمه ملابسة للمجوس عليه أي له قوله: في هذه الامثلة. جواب سؤال مقدر وهو ان تخصيص النصب بزيد باطل لانه كما يكون زيداً منصوبا بفعل مقدر كذالك غيره من الاسماء تكون منصوبة بفعل مقدر اذاكانت من قبيل ما اضمر عامله حاصل جوابه هو ان تخصيص النصب بفعل مقدر بزيد ليس بطريق الاطلاق بلفي هذه الامثلة المذكورة ولاشك ان غيره من الاسماء ليست مذكورة هاهنا فالنصب في هذه الامثلة مختص بزيد او تقرير الاعتراض هكذا بان ماقلت ان زيداً منصوب بفعل مقدر منقوض بقولهم رئيت زيداً فانه ليس بمنصوب بفعل مقدر بل بفعل ملفوظ وحاصل جوابه هو ان كون زيداً منصوبا بفعل مقدر ليس بطريق الاطلاق وفي جميع المواضع بل في هذه الامثلة فقط. قوله:يعني ان الفعل. جواب سؤال مقدر وهو انا نسلم ان ضربت بعد زيد ولكن لانسلم ان جاوزت واهنت ولابست بعد زيد بل بعده مررت وضربت وجبت وهذا الاعتراض بناء علي زعم المعترض حيث زعم ان ضربت وجاوزت واهنت ولابست تفسير لقوله بعده وحاصل جوابه هو ان ضربت وكذا الافعال الثلاثة الباقية تفسير للفعل الناصب قبله ولاشك ان في المثال الاول ضربت وفي الثاني جاوزت وفي الثالث اهنت وفي الرابع لابست. قوله: ثم ان الاسم الواقع. جواب سؤال مقدر وهو ان ماضمر عامله واجب النصب لكونه مفعولا به فكيف يجب او يختار فيه الرفع او يختار النصب او يستوي الامران وحاصل جوابه هو ان واجب النصب هومايكون اضمر عامله بيقين ومرادنا هاهنا هوالاسم الذي يكون من قبيل ماضمر عامله ولكن بطريق الظن لابطريق اليقين وهو ليس بواجب النصب فيختار رفعه اونصبه وكذا

يجب رفعه اونصبه وكذا يجوز فيه الامران او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان تقسيم ما اضمر عامله الي هذه الاقسام الخمسة لايجوز لانه تقسيم الشيء الي نفسه والي غيره لان ما اضمره واجب فتقسيمه الي ما يجب نصبه تقسيم الي نفسه وتقسيمه الي باقي الاقسام تقسيم الي غيره. وحاصل جوابه ان هذا التقسيم ليس لما اضمر عامله بيقين بل هو تقسيم اسم يظن به انه ما اضمر عامله وهو ليس بواجب النصب بل يحتمل الاحوال الخمسة فلايكون تقسيمه تقسيماً الي نفسه و الي غيره. قوله: في الاسم المذكور جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح اختيار الرفع فيما اضمر عامله بل يجب نصبه حاصل جوابه هو ان المراد هو اختيار الرفع في الاسم الواقع في مظان الاضمار علي شريطة التفسير لافي الاسم الذي بعده فعل او شبهه او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بانا لانسلم ان الرفع مختار في الاسم بالابتداء بل الرفع بالابتداء واجب في الاسم وحاصل جوابه هو وجوب الرفع بالابتداء انما يكون واجبا في الاسم الذي لايكون واقعا في مظان الاضمار علي شريطة التفسير وهاهنا المراد هو الاسم الواقع في مظان الاضمار ولاشك في صحة اختيار الرفع فيه قوله: أي بكونه مبتداء جواب سؤال مقدر وهو ان المقصود هو ان ذلك الاسم اذا كان مرفوعا يكون مبتداء لامحالة لاخبراً وكلام المصنف ليس نص في هذا المقصود لانه قال ويختار الرفع بالابتداء فيكون معناه ان رفع ذلك الاسم يكون مختاراً بسبب العامل المعنوي وهو الابتداء فان الابتداء عامل معنوي معناه التجرد عن العوامل اللفظية وهذا العامل كما يعمل الرفع في المتبداء فكذا يعمل الرفع في الخبر أيضاً فاذا صار هذ الاسم مرفوعا بالابتداء فلايعلم حينئذ انه مبتداء او خبر وحاصل جوابه هو انه ليس معني الابتداء هو التجرد حتي يكون عبارة عن العامل المعنوي بل معناه كونه مبتداء فيكون عبارته نصا في المقصود قوله: لان تجرده عن العوامل ولما كان اختيار الرفع في الاسم المذكور يقتضي سبق جوازه فاثبت الشارح جواز الرفع بان تجرد ذلك الاسم عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بكونه مبتداء فالتجرد المذكور دليل جواز الرفع وأيضا قرينة مصححة للرفع قوله: أي قرينة ترجح جواب سؤال مقدر وهو انه اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع وهو النصب فحينئذ يكون الرفع واجبا لا مختاراً وحاصل جوابه هو ان المراد من قرينة خلافه ليس مطلق القرينة بل المراد القرينة المرجحة بخلاف الرفع واما القرينة المصححة بخلاف الرفع فتكون موجودة فلذا لا تجب الرفع بل يختار او تقرير السؤال هكذا بانا لانسلم عدم وجود قرينة خلاف الرفع لان خلاف الرفع هو النصب ولاشك ان قرينة النصب موجودة وهو وجود ماله صلاحية التفسير وحاصل جوابه هو ان المراد من قرينة خلاف الرفع ليس مطلق القرينة بل القرينة المرجحة ولاشك في عدم وجود مثل هذه القرينة في زيد ضربته. قوله: لان قرينتي الصحة ولما كان اختيار احد الامرين علي الآخر مقتضيا للمساواة في نفس الجواز فبين المصنف اولا مساواة الرفع والنصب في الجواز بقوله لان الخ فذكر القرينة المصححة للنصب هاهنا واما ذكر قرينة

المصححة للرفع فقد سبق بقوله لان تجرد الخ. قوله: يرجح الرفع بسلامة جواب سؤال مقدر وهو انه اذا وجدقرينتي الرفع و النصب فالقرينة للرفع يصحح الرفع والقرينة للنصب يصحح النصب فاستوى الرفع والنصب فلا يكون الرفع راجحا ومختار وحاصل جوابه ان لا نسلم عدم كون الرفع مختارا وراجحا بل الرجحان والاختيار موجود وهو السلامة من الحذف فان في الرفع تحصل السلامة من الحذف فبسبب هذه السلامة صارت قرينة الرفع راجحا قوله: القرينة المرجحة جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر قوله او عند وجود اقوى منها بعد قوله عند عدم وجود قرينة خلافه مستدرك لان قرينة الرفع هنالك أيضا كانت اقوي من قرينة النصب وحاصل جوابه ان اقوي فيما سبق كانت القرينة المصححة للرفع والاقوى هاهنا هي القرينة المرجحة للرفع. قوله: الداخلة علي ذلك الاسم جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم اما زيد فقائم فان اما موجود في هذا المثال وليس هاهنا اختيار الرفع بل وجوبه وحاصل جوابه ان المراد من كون اماقرينة مرجحة هو ان تكون كلمة اما داخلة علي الاسم المذكور وهو مايكون في مظان ما اضمر عامله علي شريطة التفسير وفي مادة النقض ليست داخلة علي الاسم المذكور لان زيد في تلك المادة ليست من افراد الاسم المذكور قوله:أي بشرط ان لايكون اشارة الي ان قوله مع غير الطلب قيد احترازي فيه احتراز عما يكون الفعل المشتغل طلباً قوله: كلام جواب سؤال مقدر وهو انه يعلم من كلامك ان كلمة اما كما تأتي مع غير الطلب فكذلك تأتي مع الطلب والبعض من افراد الطلب الاستفهام مع ان كلمة اما لاتاتي مع الاستفهام فلا يقال امامن اكرمته لانه يفوت حينئذ صدارة الاستفهام وحاصل جوابه هو ان المراد من الطلب ليس جميع افراده بل المراد منهٔ بعض افراده وهو الامر والنهي والدعاء قوله: الا بتاويل جواب سؤال مقدر وهو انه لماكان وقوع الطلب خبرا ممنوعا وباطلاً ينبغي ان يجب هناك النصب دون انْ يختار النصب لانه حينئذ لاسبيل الي الرفع وحاصل جوابه هو ان وقوعه خبراً انما لايجوز بدون التاويل واما عند التاويل فيجوز فوجد السبيل الي الرفع فلايكون النصب واجبا والتاويل في المثال المذكور يكون هكذا اما زيد فمقول في حقه اضربه قوله: الواقعة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم خرجت فاذا السبع بالباب فان الرفع في السبع ليس بمختار بل واجب لكونه مبتداء وحاصل جوابه هو ان اختيار الرفع بعد اذا ليس بطريق الاطلاق بل اذا كانت كلمة اذا واقعة أي داخلة علي الاسم المذكور وهو الاسم الواقع في مظان ما اضمرعامله علي شريطة التفسير والسبع في ذلك المثال ليس من قبيل الاسم المذكور قوله: في كونهالا بيان لوجه مماثلة اذا مع اما قوله: وما وقع جواب سؤال مقدر وهو ان بين كلامي المصنف تناقض لانه يعلم من كلامه هاهنا ان اتيان الجملة الاسمية بعد اذا للمفجاة غالب والمذكور في بحث الظروف هو انه لازم وحاصل جوابه هو ان المراد من اللزوم غلبة الوقوع فاللزوم لزوم استعمال اعتباري لا حقيقي فلا تناقض قوله: في الاسم المذكور جواب سؤال مقدر

وهو انه منقوض بقولهمخرجت فزيداً لقيت فان النصب في زيد ليس بمختار بل واجب لعدم اشتغال لقيت بالضمير اوبالمتعلق مع ان فيه عطف جملة فعلية علي جملة فعلية وحاصل جوابه هو ان اختيار النصب انما هو في الاسم المذكور وهو الاسم الواقع في مظان الاضمار علي شريطة التفسير لامطلق الاسم وزيداً في المثال المذكور ليس من قبيل الاسم المذكور قوله: أي بسبب عطف جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل قولنا زيداً ضربته وزيدا قائم فان العطف علي الجملة الفعلية موجود هاهنا لان زيد قائم عطف علي جملة فعلية وهي زيداً ضربته فالعطف علي الجملة الفعلية موجود مع انه لايختار النصب في الاسم المذكور وهو زيد في زيداً ضربته بل المختار فيه الرفع كما سبق وحاصل جوابه هو ان المراد من العطف ليس مطلق العطف علي الجملة الفعلية بل المراد منه عطف الجملة التي ذلك الاسم المذكور موجوداً فيها علي جملة فعلية وفي المثال المذكورليس عطف تلك الجملة علي الجملة الفعلية بل عطف الجملة الاسمية علي تلك الجملة قوله: يعني ما ولا وان جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بلم ولما ولن فان هذه الثلاثة أيضا من حروف النفي مع انه لايكون النصب مختاراً بعدها في الاسم المذكور لانه لا يقع الاسم المذكور بعد هذه الثلاثة لانه لووقع ذلك الاسم بعد هذه الحروف الثلاثة لكان الفعل المضارع مقدراً بين هذه الحروف و بين الاسم لان هذه الحروف عاملة في الفعل المضارع فالاول و الثاني يعملان الجزم والثالث النصب معمول هذه الحروف لايقدر لضعفها في العمل وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من حرف النفي مطلق حرف النفي حتي يشمل هذه الثلاثة أيضا بل المراد منه هي ما ولا وان فان هذه الثلاثة لا تكون عاملة فلا يلزم من تقدير الفعل بعد هذه الحروف قبل الاسم المذكور تقدير معمولها لانها لاتكون عاملة قوله: لضعفها في العمل ووجه ضعف هذه الحروف في العمل هو ان لم ولما انما تعملان لمشابهة ان الشرطية من حيث النقل فانه كما ان ان الشرطية اذا دخلت علي الماضي تنقله الي المضارع فكذا ان لم ولما اذا دخلا علي المضارع ينقلانه الي الماضي فالمشابهة ثابتة في مطلق النقل واما لن فانما تعمل للحمل علي ان الناصبة المشابهة مع ان المشددة في ان كل واحد منهما تجعل الجملة في تاويل المفرد وان المشددة انما تعمل لمشابهة الفعل الذي هو الاصل في العمل قوله: وانما قال حرف الاستفهام جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي للمصنف ان يقال الاستفهام مكان حرف الاستفهام لكونه اخصر واشمل لانه يشمل حينئذ اسم الاستفهام وحاصل جوابه هو ان الاشملية مسلمة ولاكن غير مراد لانه لايختار النصب في اسم الاستفهام بل المختار فيه الرفع فان قيل انه لاحاجة الي ذكر الحرف لاخراج اسم الاستفهام لانه يخرج بلفظ بعد من دون ذكر الحرف لان اسم الاستفهام ليس بعد الاستفهام بل مقارن مع الاستفهام قلنا من أيضا بعد الاستفهام لان من اكرمته في قوة قولنا ازيداً اكرمته ام عمرواً لان من اكرمته مختصر من قولنا ازيد اكرمته ام عمرواً وحكم المختصر يكون مثل حكم المطول ولاشك ان زيداً في المطول

بعد الاستفهام حقيقة فيكون من في المختصر أيضاً بعده حكماً قوله: ولم يقل همزة جواب سؤال مقدر وهو انه لم قال حرف الاستفهام ولم لم يقل همزة الاستفهام مع ان زيداً في المثال المذكور واقع بعد همزة الاستفهام وحاصل جوابه هو انما قال حرف الاستفهام ليشمل كلمة هل لانه يختار النصب في الاسم المذكور اذا كان واقعاً بعد هل قوله: فانه يجوز جواب سؤال مقدر وهو ان الشمول لكلمة هل لايجوز لان قولهم هل زيداً ضربته قبيح وحاصل جوابه هو ان هذا وان كان قبيحا عند النحاة ولكن مع ذلك جائز فيجوز الشمول قوله: لانه بمعني قد هذا هو بيان علة القبح فان قيل انه اذا اقتضي هل الفعل فينبغي ان لايجوز مثل هل زيد قائم لعدم وجود الفعل فيه قلنا هل تطلب الفعل فاذا لم تجد الفعل فتصبر وتسكن كما في هل زيد قائم واذا وجد الفعل ولم يكن ذلك الفعل في جنب هل تذكر لها الصحبة القديمة فلا ترضي الا بان تعانق ذلك الفعل فلهذا قبح هل زيد خرج لان الفعل موجود ولم يكن في جنب هل قوله: الدالة علي المجازاة جواب سؤال مقدر وهو ان اذا الشرطية مثل حروف الشرط في اتيانها للشرط والاسم المذكور بعد حرف الشرط يكون واجب النصب كما سياتي فينبغي ان يجب النصب في الاسم المذكور اذا وقع بعد اذا الشرطية وحاصل جوابه هو ان فرق بين اذا وحروف الشرط لان حروف الشرط اصل في المجازات أي في الدلالة علي سببية احد الامرين للآخر بخلاف اذا فانها ليست باصل في ذلك بل هي دالة علي المجازاة فقط بدون الاصالة فيها قوله: في الزمان جواب سؤال مقدر وهو ان الاصل في العبارة الايجازفينبغي ان يقول المصنف والشرط فيكون شاملاً لاذا وحيث كليهما وحاصل جوابه هو انه فرق بين اذا و حيث فان الاول للمجازاة في الزمان والثاني للمجازاة في المكان فلوقال كذلك لتوهم ان كونها للشرطية علي طريق واحد وليس الامركذلك قوله: ماقبل جواب سؤال مقدر يرد علي عبارة المصنف لانه قال وفي الامر والنهي فيكون معناه ان النصب يختار في الامر والنهي فيرد عليه ان الامر مبني والنهي فعل مضارع مجزوم فلا يتصور فيهما النصب فاجاب الشارح بان في كلام المصنف تقدير عبارة اخري وهو ماقبل والمراد من كلمة ما الموضع فيكون المعني يختار النصب في موضع وقوع الاسم المذكور اذا كان واقعاً قبل الامر والنهي أي قبل احدهما قوله: يعني موضع جواب سؤالين الاول انه يكون المراد من كلمة ما الاسم المذكور وهو لايصح لان كلمة ما في تقتضي ان يكون مدخوله شيئا صالحا للظرفية والاسم ليس كذلك والثاني انه لايوافق مع قوله اذ هي مواقع الفعل وحاصل جوابه هو ان المراد من كلمة ما ليس الاسم بل المراد منه الموضع وهو صالح للظرفية وكذا وافق هذا مع قوله الآتي ويمكن ان يجاب عن الاول انه لواريد من كلمة ما الاسم فايضاً يصح الظرفية لان الاسم يكون ظرفا للنصب قوله: أي هذه المواضع جواب سؤال مقدر وهو ان ضمير هي مبتداء ولفظ مواقع خبره ولايصح الحمل لان ضمير هي راجع الي الأمور المذكورة وهي ليست عين المواقع وحاصل جوابه هو ان ضمير هي راجع الي مواضع او

غرضه دفع وهم من يتوهم ان المواقع يكون مباينا من المواضع فلا يصح الحمل ايضاً ومنشاء الوهم التغاير اللفظي وحاصل الدفع هو انه لا تباين بينهما بحسب المعني فيصح الحمل قوله: وقوع الفعل فيها اكثر جواب سؤال مقدر وهو ان اضافته مواقع الي الفعل تدل علي انه لايقع في هذه المواضع لا يقع في هذه مختارا وحاصل جوابه هو ان اضافة المواقع الي الفعل انما هي لاجل ان لهذه المواقع زيادة اختصاص بالفعل لانها مخصوصة بالفعل قوله: أي التباس لما كان صورة اللبس مشتركا بين اللبس بالضم واللبس بالفتح والاول لم يكن مرادا فسره الشارح بالالتباس بانه بالفتح لابالضم قوله: ماهو مفسر في حال النصب جواب اسولة ثلاثة الاول لانسلم لزوم التباس المفسر بالصفة بل اللازم هو التباس الخبر بالصفة علي تقدير الرفع والثاني ان في كلامه اجتماع المتضادين لان المفسر انما يكون في حال النصب والالتباس انما هو في حال الرفع والنصب والرفع متضادان فالقول بلزوم التباس المفسر قول باجتماع المتضادين والثالث ان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل التباس المفسر بالصفة والموجود في المثال هو التباس الخبر بالصفة وحاصل جوابه هو ان المراد من المفسر هوذات المفسر من دون وصف التفسير ويكون معه لحاظ وصف الخبرية فيكون معني الكلام هو التباس ذات المفسر الواقع خبرا بالصفة فاندفع تلك الاسولة الثلاثة كما يظهر ذلك بادني تامل قوله مع مخالفته للمعني المقصود دفع وهم من يتوهم بان يكون المعني موافقا للمعني المقصود علي تقدير كونه صفة فلا باس بهذه الالتباس وحاصل الدفع ان المعني يكون مخالفاً علي هذا التقدير فيكون الالتباس مضراً قوله: قوله تعالى جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ مثل مضاف الي جملة انا كل شيء خلقناه بقدر والمضاف اليه يكون مفردًا لكونه اسما فالجملة لاتقع مضافا اليه وحاصل جوابه هو ان المضاف اليه محذوف وهو لفظ قوله هو مفرد واسم واما تلك الجملة فمقولة ذلك القول قوله أي الرفع والنصب جواب سؤال مقدر وهو ان المراد من الامران لايخلو اما أن يكون المراد منها زيد وعمرو الذان ذكرا في المثال او المراد منهما الجملة الصغري و الجملة الكبراى وكلاهما باطلان لان علي كل واحد من التقديرين يلزم الخروج من البحث وحاصل جوابه ان هاهنا شق ثالث وهو ان المراد منهما الرفع والنصب ولاشك ان البحث مسوق لنصب الاسم المذكور ورفعه قوله: فللمتكلم ان يختاردفع وهم من يتوهم ان المراد من اسواء الامرين هو الاستواء في الوجود بان يكون كلاهما موجودين فيلزم حينئذ اجتماع الاعرابين علي اسم واحد وذلك باطل وحاصل الدفع هو ان المراد هو الاستواء في اختيار المتكلم لافي الوجود او لِه دفع وهم اخر بان المتوهم يتوهم ان المراد من الاستواء هو الاستواء في الجواز بان كليهما جائزان فيحتمل ان يكون احدهما راجحا علي الاخر فلايحصل المقصود لان المقصود هو ان لا يكون احدهما راجحاً علي الاخر وحاصل الدفع هو ان المراد من الاستواء هو الاستواء في اختيار المتكلم لافي الجوازفقط قوله: أي عنده اوفي داره جواب

سؤال مقدر وهو ان عطف عمرواً اكرمته لايصح علي الجملة الصغري وهي قام لان المعطوف عليه وهو قام خبر لزيد وفيه ضمير راجع الي زيد وإذا كان في المعطوف عليه ضميراً راجعاً لابد في المعطوف أيضاان يكون الضمير الراجا الي المبتداء مع انه ليس في الجملة المعطوفة ضمير راجع الي زيد وحاصل جوابه هو انا سلمنا انه لابد من وجود الضمير ولكن لانسلم ان الضمير ليس بموجود بل موجودمقدر قوله أي يستوي الامران جواب سؤال مقدر وهو ان مثل مضاف الي قوله زيد قام وعمروا اكرمته والمقصود بالحكم انما يكون المضاف واما المضاف اليه فهو قيد خارج فحينئذ يعلم حكم امثال زيد قائم وعمروا اكرمته ولم يعلم حكم هذا التركيب وحاصل جوابه هو ان المراد من مثل زيد قام وعمروا اكرمته هو الامر الكلي وهو يصدق علي هذا التركيب وامثاله جميعا فيعلم حكم الكل قوله: أي نصب الاسم المذكور. جواب سؤال مقدر وهو ان تقيد وجوب النصب بقيد بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لايصح لأن ماضمر عامله لاجل انه مفعول به واجب النصب سواء كان بعد حرف الشرط وحرف التحضيض اولا فلاحاجة الي ذكر ذلك القيد وحاصل جوابه هو ان المراد من وجوب النصب ليس وجوب النصب فيما اضمر عامله بيقين بل المراد منه وجوب النصب في الاسم المذكور وهو الاسم الواقع في مظان ماضمر عامله علي شريطة التفسير والنصب لايجب فيه مطلقاً فصح التقيد. قوله: والمراد به هاهنا. جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض باما فانه أيضاً من حروف الشرط ولايجب النصب في الاسم المذكور أذا وقع بعده بل المختار فيه الرفع اذا كان مع غير الطلب ويختار النصب اذا كان مع الطلب وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من حرف الشرط مطلق حرف شرط حتي يشمل اما أيضاً بل المراد منه بعض حروف الشرط وهو ان ولو قوله: لفظا او تقديراً. جواب سؤال مقدر وهو ان وجوب دخولهما علي الفعل منقوض المثالين المذكورين في عبارة المصنف فان حرف الشرط في الاول وحرف التحضيض في الثاني ليس بداخلين علي الفعل بل علي الاسم وحاصل جوابه هو ان الدخول علي الفعل اعم من ان يكون لفظا بان يكون الفعل موجودا في اللفظ اوتقديراً بان يكون الفعل مقدرا وفي المثالين وان لم يوجد الدخول علي الفعل لفظا ولكنه موجود علي الفعل المقدر فان الفعل مقدر بعدهما وهما داخلان عليه. قوله وليس مثل أزيد ذهب به. جواب سؤال وهو ان ماذكرتم من ان النصب مختار في الاسم الواقع في مظان ما اضمر عامله علي شريطة التفسير اذا كان واقعاً بعد حرف الاستفهام منقوض بقولهم أزيد ذهب به فان زيد من قبيل الاسم المذكور ووقع بعد حرف الاستفهام ومع ذلك انه يجب رفعه وليس النصب مختاراً فيه وحاصل جوابه هو ان هذا المثال ليس من قبيل ماضمر عامله لان المعتبر فيه هو ان يصح تسليط ذلك الفعل بعينه او مناسبه بالترادف او اللزوم وهاهنا لايصح تسليط المذكور ولكن لما كان هذا المثال مما يظن عليه بباذي النظر انه من قبيل ما اضمر عامله جعل قسماً خامساً لذلك الاسم المذكور وهو ما

يكون الرفع فيه واجباً فذلك القول من المصنف جواب سؤال بحسب الظاهر وفي الحقيقة بيان القسم الخامس من الاسم المذكور قوله: واذا كان الامر كذلك جواب سؤال مقدر وهو ان الفاء في قوله فالرفع جزائية وهي تقتضي سبق وجود الشرط والشرط هاهنا مفقود وحاصل جوابه هو ان وجود الشرط اعم من ان يكون في اللفظ او مقدراً والشرط هاهنا مقدر وهو قوله واذا كان الامر كذلك قوله: أي رفع زيد. اشارة الي ان اللام في الرفع عوض عن المضاف اليه وهو زيد. قوله: في المثال. جواب سؤال مقدر وهو ان تخصيص وجوب الرفع بزيد لايصح لان الرفع كما هو واجب في زيد كذلك واجب في عمرو في مثل قولنا أعمروا ذهب به وحاصل جوابه هو ان التخصيص انما هو في المثال المذكور لامطلقا ولاشك ان في المثال المذكور هو زيد فقط دون غيره من الاسماء الظاهرة او تقرير الاعتراض هكذا بان تخصيص زيد بوجوب الرفع لايصح لانه كما يكون مرفوعاً فكذلك قد يكون منصوباً علي طريق الوجوب وحاصل جوابه ان تخصيص وجوب الرفع ليس في جميع المواد بل في المادة الخاصة وهي المثال المذكور ولاشك ان في المثال المذكور انما يكون مرفوعاً فقط ولايجوز نصبه ولاجره. قوله واجب. جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فالرفع جزاء الشرط مقدر والجزاء يكون جملة وهذا مفرد وحاصل جوابه ان قوله فالرفع مبتداء حذف خبره وهو لفظ واجب فالجزاء جملة اسمية. قوله: أي مثل أزيد. جواب سؤال مقدر وهو ان كذلك جار ومجرور فكيف يقع مبتداء وحاصل جوابه هو ان الكاف الجارة بمعني مثل ومثل اسم فصح وقوعه مبتداء قوله قوله تعالي. جواب سؤال مقدر وهو ان كذلك مبتداء وكل شيء فعلوه في الزبر خبره وهو جملة وليس فيه ضمير عائد الي المبتداء وحاصل جوابه هو ان الخبر محذوف وهو قوله تعالي وهو مفرد وتلك الجملة مقولة هذا القول فغرض المصنف بحسب الظاهر هاهنا أيضا جواب سؤال مقدر وهو ان ماقلتم انه يختار الرفع عند عدم قرينة خلاف الرفع مثل زيد ضربته منقوض بقوله تعالي كل شيء فعلوه في الزبر فان في هذه الآية قرينتي الصحة للرفع والنصب موجودتان وهما التجرد عن العوامل اللفظية ووجود ما له صلاحية التفسير والقرينة المرجحة للنصب منتفية فيرجح الرفع لقوة قرينته بسبب السلامة عن الحذف فينبغي ان يكون الرفع مختاراً ويكون النصب جائزا وليس كذلك بل الرفع واجب وحاصل جوابه هو ان هذا يظن به بباي النظر انه من قبيل ماضمر عامله علي شريطة التفسير ولكن بعد تعمق النظر انه ليس من ذلك القبيل لان الشرط في ما اضمره عامله ان يكون التسليط صحيحاً وهاهنا لايصح التسليط كما ذكره الشارح مفصلاً وغرضه بحسب الحقيقة بيان القسم الخامس من الاسم. الواقع في مظان ما اضمره عامله علي شريطة التفسير قوله: لا ان كل شيء مفعول هم كائن وذلك لانه يجوز ان يكون في صحائف اعمالهم شيء لايكون مفعولا لهم مثل كتابة التسمية في رأس الصحيفة قوله: واعلم انه قد سبق غرض المصنف من جعل الفاء بمعني الشرط او جعل الآية جملتين

بحسب الظاهر ايضاً جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكرتم من ان الاسم المذكور اذا كان واقعاً قبل الامر او النهي فالنصب فيه مختار ورفعه جائز وغير مختار يستلزم اتفاق القراء علي غير المختار لان القراء اتفقوا علي رفع زانية والزان والنصب انما جاء في قرائة شاذة واتفاق القراء علي غير المختار لا يجوز وحاصل جوابه ان لفظ الزانية والزاني ليس من قبيل الاسم المذكور لان الشرط في ذلك الاسم هي صحة التسليط وهو لايصح في هذه الاية كما ذكره المصنف فليس فيه اختيار النصب وجواز الرفع ولكن انما يظن عليه ببادي النظر انه من قبيل ما اضمره عامله وغرضه في الحقيقة بيان القسم المذكور وهو ان يكون واجب الرفع قوله: فيه جواب سؤال مقدر وهو ان قوله نحو الزانية الخ مبتداء وقوله الفاء بمعني الشرط خبره والخبر جملة وفي مثله لابد من ضمير عائد الي المبتداء ولم يوجد هاهنا وحاصل جوابه ان وجود العائد من ان يكون لفظاً او تقديراً والعائد هاهنا وان لم يكن موجوداً في اللفظ لكنه موجودفي تقدير وهو الضمير المجرور في قوله فيه قوله مرتبطة جواب سؤال مقدر وهو ان كون الفاء بمعني الشرط لم يوجد في كلام العرب فلايصح قوله الفاء بمعني الشرط وحاصل جوابه هو انه ليس مراده ان الفاء بمعني الشرط وانما يلزم ذلك من كلامه لوكان متعلق الظرف الفعل العام مثل كائن وليس كذلك بل متعلقه فعل خاص وهو مرتبطة فيكون المعني ان الفاء موجود لارتباط الجزا علي معني الشرط فالمبتداء متضمن بمعني الشرط فلذا دخل الفاء الجزائية علي الخبر قوله: لكون الالف واللام جواب سؤال مقدر وهو ان الفاء الجزائية انما تدخل علي الخبر اذا كان المبتداء اسم موصول ولا موصول هاهنا وحاصل جوابه لانسلم عدم وجود الموصول بل الموصول موجود لان الالف واللام في الزانية والزني موصول واسم الفاعل صلة له واذا كان المبتداء اسم موصول يكون متضمناً لمعني الشرط ويكون الخبر كالجزاء. قوله: ومثل هذه الفاء لايعمل . ووجه عدم عمل مافي حيزها في ماقبلها هو ان هذه الفاء تدل علي ان ما بعد ها من ذيول ماقبلها أي من توابع ماقبلها فيكره وقوع معمول لمابعد ها فيما قبلها لإنه ينعكس الامر فانه يصير ما قبلها وهو ذلك المعمول من ذيول مابعدها قوله: والآية جواب سؤال مقدر وهو ان قوله جملتان معطوف علي قوله الفاء بمعني الشرط والمعطوف عليه جملة والمعطوف مفرد أي ليس بجملة فلزم عطف المفرد علي الجملة وذلك باطل وحاصل جوابه ان قوله جملتان خبر مبتداء محذوف وهو الاية فيكون المعطوف أيضا جملة فهو من قبيل عطف الجملة علي الجملةوذلك جائز قوله: مستقلتان. جواب سؤال مقدر وهو ان الشرط والجزاء أيضاً جملتان فلا يصح مقابلة مذهب سيبويه مع مذهب المبرد وحاصل جوابه هو ان المراد من الجملتين المستقلتين فعند سيبويه الاية جملتان مستقلتان واما الشرط والجزاء فهما ليسا جملتين مستقلتين فصح المقابلة قوله : اذ الزانية جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان هذه الاية جملتان بل جملة واحدة كما هو الظاهر وحاصل جوابه هو ان في الاية تقدير المضاف في جانب المبتداء وكذا الخبر مقدر أيضا

فيكون التقدير هكذا حكم الزانية و الزاني فهذا مبتداء وقوله فيما سيتلي عليكم خبر باعتبار المتعلق وهو كائن فهذه هي الجملة الاولي وقوله فاجلدوا جملة ثانية قوله: والفاء عنده جواب سؤال مقدر وهو انه لما لم تكن الاية من قبيل الشرط والجزاء فحينئذ تكون الفاء عاطفة فيلزم عطف الانشاء علي الخبر وذلك لا يجوز وحاصل جوابه هو انا لا نسلم ان هذه الفاء للعطف حتى يلزم المحذوربل الفاء جزائية عند سيبويه أيضا قوله: أي إن ثبت جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان قوله فاجلدوا جزاء فهو يقتضي الشرط ولا شرط هاهنا وحاصل جوابه ان وجود الشرط اعم من ان يكون لفظا او تقديرا و هاهنا وان لم يوجد الشرط في اللفظ لكنه موجود تقديرا قوله: وقيل زائدة هذا هو الجواب الثاني عن السؤال الوارد بعدم صحة العطف وحاصله هو ان الفاء ليست للعطف بل زائدة فلا يلزم عطف الانشاء علي الخبر قوله: او للتفسير جواب ثالث عن ذلك السؤال بان الفاء ليست للعطف بل هي للتفسير فلايلزم عطف الإنشاء علي الخبر قوله وجه الجملة وذلك لان كل واحدة من الجملتين مستقلة فلاتكون أحد بهما تابعة للاخرى والمعمول يكون تابعا لعامله قوله: أي وان لم تكن الفاء جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فالمختار النصب جزاء وهو يقتضي الشرط وليس هاهنا الشرط موجودا وحاصل جوابه هو ان وجود الشرط اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهاهنا الشرط وان لم يكن موجوداً لفظاً ولكنه موجودا تقديرا قوله من تلك المواضع هذا بيان المضاف اليه لقوله الرابع لانه لازم الاضافة فلا بد له من المضاف اليه فذكره الشارح بان المضاف اليه المواضع الاربعة قوله: وانما وجب حذف الفعل هذا هو التعليل لوجوب حذف الفعل الناصب للمفعول به وأيضا فيه اشارة الي بيان القرينة بان القرينة علي المحذوف هو ضيق الوقت لان الحذف الواجب لابد له من وجود الامرين الاول القرينة وهي ضيق الوقت والثاني السد المسد وهو المعطوف في القسم الاول مثل اياك ولاسد فان الاسد قائم مقام الفعل المحذوف و الاسم الثاني في القسم الثاني مثل الطريق الطريق فان اسم الاول تحذير والثاني قائم مقام الفعل المحذوف قوله: وفي اصطلاح النحاة جواب سؤال مقدر وهو ان التحذير لماكان عبارة عن التخويف فهو وصف صرف فلا يصح عليه حمل قوله معمول لانه يلزم حمل الذات مع الوصف علي الوصف الصرف وهو باطل وحاصل جوابه وهو ان المراد من ضمير هو ليس التحذير اللغوي بل المراد منه التحذير بالمعني الاصطلاحي وهو الاسم الخاص فيصح الحمل قوله: أي اسم هذا بيان الموصوف لقوله معمول لانه صفة يقتضي الموصوف قوله: عمل فيه جواب سؤالين الاول هو ان المعمول عبارة عن اثر العامل وهو الحركة مثلافلايصدق هذا التعريف علي فرد من افراد التحذير لانه للاسماء والاسم لايكون معمولاً لعامل بل يكون معمولاً فيه والثاني انه لايصح توصيف الاسم بالمعمول لانه معمول فيه لا انه معمول وحاصل جوابه هو ان المراد من المعمول في عبارة المصنف هو المعمول فيه كما ان المراد من المشترك المشترك فيه قوله: أي حذر ذلك

المعمول جواب سؤال مقدر وهو ان قوله تحذيراً منصوب وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو انه منصوب علي انه مفعول مطلق للفعل المقدر وهو حذر قوله: اوذكر تحذيرا جواب ثان عن ذلك السؤال حاصله انه منصوب علي انه مفعول له للفعل المقدر وهو ذكر قوله: علي صيغة المجهول جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة او في قوله اوذكر للعطف فيكون قوله ذكر معطوفا علي قوله معمول وهذا العطف لايصح لان لفظ ذكر لايخلو اما ان يكون مصدرا او علي صيغة الماضي المجهول وكلاهما لايصحان اماعدم صحة كونه مصدراً فلانه يلزم حينئذ فساد المعني لانه يصير المعني هكذا بان التحذير عبارة اما عن المعمول بتقدير اتق تحذيراً واما عبارة عن ذكر المحذر منه ولاشك ان ذكر المحذرمنه لايكون تحذيراً لان التحذير من قبيل الاسم واما عدم صحة كونه علي صيغة الماضي المجهول فلانه يلزم حينئذ عطف الجملة علي المفرد وهو لايجوز أيضا وحاصل جوابه هو انا نختار الشق الثانيْ وهوكونه علي صيغة الماضي المجهول ولاكن ليس بمعطوف علي قوله معمول حتي يلزم عطف الجملة علي المفرد بل هو معطوف علي حذر او ذكرفيكون من قبيل عطف الجملة علي الجملة قوله: الاانه وضع المحذرمنه جواب سؤال مقدر وهو انه ما النكتة في وضع المضمر موضع المظهر مع ان فيه ترك الايجاز واختيار الأطناب وحاصل جوابه هو ان النكتة هي الاشعار علي ان هذا القسم محذرمنه لا محذر كما ان القسم الاول محذر فلافادة هذا الاشعار وضع المضمر موضع المظهر قوله: هذان مثالان دفع وهم من يتوهم ان الاول يكون مثال القسم الاول والثاني يكون مثال القسم الثاني مع انه فات مطابقة المثال الثاني مع الممثل وحاصل الدفع ان كلاهما مثالان للقسم الاول فكلاهما مطابقان معه فان قيل المثال انما يورد لتوضيح الممثل والمثال الواحد كاف لذلك فلاحاجة الي تعدد المثال قلنا تعدد المثال مبني علي تعدد الممثل لان القسم الاولَ علي نوعين الاول مايكون المعطوف فيه اسماً صريحاً والثاني مايكون المعطوف فيه اسما تاويليا فالاول مثال مايكون المعطوف فيه اسما صريحا والثاني مثال مايكون المعطوف فيه اسما تاويليا قوله: معناهما أي اصل هذين المثالين فاصل المثال الاول وهو بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف قوله من نفسك من المعطوف اكتفاء بذكره في المعطوف عليه فبقي بعد نفسك من الاسد والاسد ثم حذف قوله من الاسد من المعطوف عليه اكتفاء بالمعطوف فبقي بعد نفسك والاسد ثم حذف قوله بعد لضيق الوقت فبقي نفسك والاسد ثم حذف لفظ نفس لعدم الاحتياج اليه لانه اتي به للفصل بين ضميري الفاعل والمفعول الراجعين لشيء واحد وهو المخاطب فبقي والاسد ولما كان استعمال ضمير المتصل غير جائز بدون مااتصل به بدلنا ضمير المتصل بالمنفصل وهو اياك فصار اياك والاسد واصل المثال الثاني بعدنفسك عن حذف الارنب وحذف الارنب عن نفسك ثم هذا قياس علي اصل المثال الاول في حذف الاجزاء مرة بعد مرة حتي صار اياك وان تحذف ثم ان ذكر كلمة عن في اصل المثال الثاني مكان من للاشارة الي صحة

استعمال كل واحد منهما واما ذكر بعد في المعطوف ايضاً في اصل المثال الثاني فلوقوع الفصل بالجملة المعترضة بين المعطوف والمعطوف عليه قوله: وهو ضربه بالعصا جواب سؤال مقدر وهو ان الحذف ضد الذكر فعلي هذا فسد المعني كما هو الظاهر وحاصل جوابه هو ان المراد من الحذف ليس مقابل الذكر بل المراد منه الضرب بالعصا وهذا انما يقال للمحرم أي الذي احرم للحج لانه لايجوز له الصيد قوله وعلي التقديرين جواب سؤالين الاول انه المحذرمنه هو مايكون مدخول كلمة من او كلمة عن فيلزم ان يكون النفس محذرا منه لوقوعه مدخول كلمة من في معطوف المثال الاول وكلمة عن في معطوف المثال الثاني مع انه لايصح لان المحذر منه هو مايخاف منه والاسد لايخاف من النفس وكذا حذف الارنب لايخاف من النفس لانه فعل من الافعال والثاني ان الامر انما يكون في المقدور وما لايكون مقدوراً لايؤمر به احد وتبعيد النفس من الاسد وحذف الارنب مقدور فصح الامربه واما تبعيد الاسد وحذف الارنب فلايكونان مقدورين فلايصح به الامر وحاصل جوابه هو ان الاصل في القول الثاني بعد نفسك من الاسد وبعد نفسك من حذف الارنب فالمحذرمنه هو الاسد وحذف الارنب لا النفس فالقول الثاني تاكيد للقول الاول وكذا الامر أيضاً انما هو بتبعيد النفس من الاسد في المعطوف كما في المعطوف عليه فاندفع المحذوران ومعني قوله علي التقديرين هو سواء قدم النفس او اخر فان قيل لما كان القول الثاني تاكيداً للقول الاول فلم فعل فيه التقديم والتاخير قلنا انما فعل التقديم و التاخير للاحتراز عن التكرار اللفظي وان كان التكرار بحسب المعني موجوداً قوله: أي اتق الطريق. بيان الفعل المحذوف قوله: ولا يخفي عليك اعتراض علي المصنف فانه قال في تعريف التحذير بتقدير اتق فانه يعلم من ظاهر عبارته ان الفعل المقدر في جميع مواد التحذير هو اتق فاعترض عليه الشارح ان تقدير اتق لايصح في فرد من افراد القسم الاول للتحذير ووجه عدم صحته هو ان اتق فعل لازمي لايقتضي المفعول به والتحذير قسم من المفعول به قوله: وتقدير بعد هذا رد علي جواب البعض عن اعتراض الشارح وحاصله هو ان المصنف ذكر اتق واراد منه بعد وهو متعدي يقتضي المفعول به فرد الشارح علي هذا الجواب وحاصل رده هو ان تقدير بعد لا يصح في مثال النوع الثاني وهو قوله الطريق الطريق لان المقصود هو الاتقاء عن الطريق لا تبعيد الطريق قوله: ونحوهما مثل نح معناه بعد قوله ويقدر مثل اتق فان قيل لايصح تقدير اتق في المثال المذكور وهو الطريق الطريق لان اتق فعل لازمي فكيف ينصب المفعول به قلنا كل مفعول به اذا كان صالحا لان يكون مفعولا فيه يجوز ان ينصبه الفعل اللازمي لمشابهته بالمفعول فيه والمفعول فيه ينصبه الفعل اللازمي فكذا هذا والطريق يصح ان يكون مفعولا فيه لكونه مكاناً من الامكنة او نقول في الجواب انه من قبيل الحذف والايصال لكان في الاصل اتق من الطريق الطريق ثم حذف حرف الجر ووصل الفعل بذلك الاسم وصار منصوبا فان قيل ينبغي ان يكون النوع الاول أيضا من قبيل الحذف والايصال

ويكون المقدر فيه اتق قلنا ان الحذف والايصال مسموع في النوع الثاني فقط دون نوع الاول فلايقاس نوع الاول علي النوع الثاني لان الحذف والايصال امر مخالف القياس واذا كان الشيء ثابتاً خلاف القياس لايقاس الغير عليه اونقول في الجواب انه لوكان النوع الاول من قبيل الحذف والايصال فيكون التحذير محذراً منه لا محذاراً فيصير من قبيل النوع الثاني والجواب من جانب المصنف عن اعتراض الشارح هو ان عبارة المصنف بحذف المعطوف تقدير ها هكذا بتقدير اتق وبعد ونحوه او نقول ان اتق وبعدمتلازمان فذكر احدهما وهو اتق يستلزم ذكر الاخر وهو بعد فيكونان مرادين قوله: عن ان وان قياس وذلك لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة اللتي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فاجازوا فيه التخفيف بطريق القياس وهذا الطول ليس بموجود في الاسم الصريح فلايجوز فيه التخفيف بطريق القياس وذلك هو حذف حرف الجر قوله: وشذوذه فان قيل ان تقدير من لما كان ممتنعا فلايصح قول الشارح حيث قال وشذوذه لان الشاذ لايكون ممتنعاً وأيضاً ان حرف الجر يحذف من الاسماء الصريحة أيضا كما في المفعول فيه والمفعول له قلنا المراد من الشاذ مخالف القياس ولاشك انه يكون ممتنعاً والمراد من امتناع حذف حرف الجر هو ان يكون حذفه من دون شروط واما حذف حرف الجر من المفعول فيه والمفعول له فهو شروط قوله: وشاذ كثير فان قيل بين الشاذ والكثير منافاة لان الشاذ مايكون قليلاً فهو ضد الكثير فكيف يكون الشيء الواحد شاذ اوكثيراً قلنا المراد من الشاذ هاهنا هو ما يكون مخالف القياس وموافق الاستعمال ولاشك ان مثل هذا الشذوذ لاينافي الكثرة وما ينافي الكثرة وهو الشذوذ بمعني المخالف عن الاستعمال قوله:هو ما فعل فان قيل تعريف المفعول فيه لايصدق علي فرد من افراد المفعول فيه لان مافعل فيه فعل هو نفس المكان والزمان والمفعول فيه من قبيل الالفاظ واللفظ لايكون ممافعل فيه فعل قلنا عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ اسم فالتقدير هو اسم مافعل فيه فعل مثل جلست خلفك وصمت دهراً فان خلف اسم ما أي مكان فعل فيه فعل ودهراً اسم ما أي زمان فعل فيه فعل قوله: أي حدث جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول فيه لايصدق علي فرد من افراد المفعول فيه لانه لاشيء من المفعول فيه فعل فيه فعل لان الفعل عبارة عن مجموع الحدث والنسبة والزمان والحدث وان كان ممايفعل ولكن الزمان والنسبة لايفعلان في المفعول فيه وحاصل جوابه هو ان المراد من الفعل ليس الفعل الاصطلاحي بل المراد منه الفعل اللغوي وهو الحدث ولاشك ان الحدث هو مما يفعل في المفعول فيه. قوله:تضمنا جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول فيه لايكون جامعاً لافراده لخروج بعض افراده منه وهو ما اذاكان المذكور الفعل الاصطلاحي او يكون المذكور اسم الفاعل مثلا لان الفعل اللغوي وهو الحدث لايكون مذكورا هناك ودخل فيه فقط المفعول فيه الذي يكون المذكور هناك المصدر مثال الاول ضربت زيداً يوم الجمعة انا صائم يوم الجمعة فان

يوم الجمعة مفعول فيه لصائم ومثال الثاني ضربي زيداً يوم الجمعة وحاصل جوابه هو ان المراد من ذكر الفعل أي الحدث اعم من ان يكون تضمنا كما اذا كان العامل الفعل الاصطلاحي او اسم الفاعل او مطابقة كما اذا كان العامل المصدر قوله: في ضمن الفعل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول فيه لايكون جامعاً لافراده فانه يخرج منه مثل يوم الجمعة في جواب من قال متي سرت وفي جواب من قال متي انت صائم فان يوم الجمعة مفعول فيه وليس فعله اللغوي مذكوراً لامطابقة ولاتضما وحاصل جوابه هو ان ذكر الفعل اللغوي تضمنا اعم من ان يكون مذكوراً في ضمن الفعل الاصطلاحي المذكور او في ضمن الفعل الاصطلاحي المقدر وفي مادة النقض الفعل الاصطلاحي محذوف لان تقديره هكذا سرت يوم الجمعة وكذا اعم من ان يكون مذكوراً في ضمن شبه الفعل للفوظ اوفي ضمن شبه الفعل المقدر قوله: فقوله ما فعل بيان للجنس والفصل في التعريف قوله: لامحالة واقله ان يطير فيه الريح قوله: لكن بقي اشارة ال الاعتراض علي تعريف المفعول المطلق وتقريره ظاهر من كلام الشارح قوله فلو اعتبر في التعريف اشارة الي الجواب عن ذلك الاعتراض وحاصله هو ان قيد الحيثية معتبر في التعريف فيكون تقديره هوما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه ومعني قيد الحيثية هو ان ذكر المفعول فيه انما يكون من حيث انه فعل فيه فعل مذكور وذكر يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه الفعل فبقيد الحيثية يخرج عن تعريف المفعول فيه فيكون تعريفه مانعا عن دخول الغير قوله ولايخفي اعتراض علي اعتبار قيد الحيثية وحاصله هو انه لما كان قيد الحيثية معتبراً في التعريف لاحاجة حينئذ الي ذكر قوله مذكور لان فائدة قوله مذكور هو اخراج قوله يوم جمعة يوم طيب وهو يخرج بقيد الحيثية لان ذكر يوم الجمعة في هذا القول ليس لاجل انه فعل فيه فعل بل ذكره لاجل انه يثبت له طيب قوله: الالزيادة اشارة الي الجواب عن ذلك الاعتراض وحاصله ان القول المذكور وان كان يخرج بقيد الحيثية لكن ذكر في التعريف قيد مذكور لزيادة توضيح المعرف قوله: بيان لما الموصولة جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول فيه قدتم بما ذكر من القيود فلا حاجة الي ذكر قوله من زمان او مكان بل يكون ذكره مستدركا وحاصل جوابه هو ان قوله من زمان او مكان ليس داخلاً في التعريف بل خارج عنه وبيان الجزء التعريف وهو كلمة ما فلا يكون ذكره مستدركا قوله: اشارة الي قسمي جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان قوله من زمان او مكان بيان لكلمة ما لان المذكور فيه كلمة او وهو اما ان يكون للشك او يكون للتشكيك وكلاهما يتنافيان البيان وحاصل جوابه هو ان معني كلمة او ليس منحصراً في الشك والتشكيك بل له معني آخر أيضاً وهو التنويع والتقسيم وهاهنا للتقسيم فيكون المفعول فيه علي قسمين الاول اسم زمان والثاني اسم مكان . قوله: وتمهيداً جواب سؤال مقدر وهو انه مالفائدة في بيان اقسامه وحاصل جوابه هو ان الفائدة فيه التمهيد الي بيان

حكم كل واحد من القسمين وهو صحة تقدير في وعدم تقديره قوله: وهو أي المفعول فيه ضربان جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان تقدير في شرط لنصب المفعول فيه بل هو شرط لنفس المفعول فيه لأنه اذاكان في مقدراً يكون مفعول فيه واما اذا كان مذكورا في اللفظ فلايكون مفعول فيه بل يكون مفعول به بواسطة حرف الجر وحاصل جوابه هو ان هذا بناء علي مذهب المصنف لا علي مذهب الجمهورفان علي مذهب المصنف المفعول فيه ضربان احدهما ما يظهر فيه في وهو يكون مجروراً والثاني مايكون فيه في مقدراً وهو يكون منصوبا واذا كان كذلك كان تقدير في شرطا لنصب المفعول فيه لنفس المفعول فيه والا لم يكن من قبيل المفعول فيه ما يظهر فيه في واما علي مذهب الجمهور فالمفعول فيه هو ما يكون فيه في مقدرا واما ما يكون فيه في ظاهراً فهو مفعول به بواسطة حرف الجر فعندهم تقدير في شرط لنفس المفعول فيه قوله: لان المبهم دليل لصحة تقدير في في الظرف الزمان المبهم قوله: والمحدود منهادليل لصحة تقدير في في ظرف الزمان المحدودقوله: والمكان لما كان في مرجع الضمير المستكن احتمالان الاول ان يكون مرجعه المضاف وهو ظروف والثاني ان يكون مرجعه المضاف اليه وهو المكان وعلي كل واحد منهما يلزم المحذور اما علي الاول فيلزم عدم مطابقة الضمير مع المرجع بجمعية المرجع وافراد الراجع واما علي الثاني فلانه يلزم خلو الجملة التي وقعت خبراً عن عائد المبتداء فاختار ارجاع الضمير الي المضاف اليه وان قلت يلزم المحذور قلنا لانسلم لزومه لان الاضافة بيانية فالمضاف اليه بيان للمضاف والارجاع الي المبين بصيغة اسم الفاعل ارجاع الي المبين بصيغة اسم المفعول قوله: حملا علي الزمان المبهم دليل لصحة تقدير في في ظرف المكان المبهم قوله: أي وان لم يكن جواب سؤال مقدر وهو ان الفاء في قوله فلا جزائية وهي تقتضي سبق وجود الشرط ولم يوجد هاهنا وحاصل جوابه ان وجود الشرط عم من ان يكون موجودا لفظا اوتقديراً والشرط هاهنا وان لم يكن موجود لفظا لكنه موجودا تقديرا قوله: يقبل جواب سؤال مقدر وهو ان فلا وقع جزاء والحال ان الجزاء يكون جملة ولفظ فلا ليس بجملة وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف تقدير يقبل وهو جملة لان فيه ضمير مستكن راجع الي ظرف المكان قوله: من المكان جواب سؤال مقدر وهو ان تفسير الظرف المبهم بالجهات الست باطل لانه تفسير الاعم بالاخص لان الظرف المبهم شامل لظرف الزمان المبهم أيضاً والجهات الست من قبيل ظروف المكان وحاصل جوابه هو كما ان التفسير اخص كذلك المفسر أيضاً اخص لان المراد من المبهم ليس مطلق الظرف المبهم الشامل للزمان والمكان بل المراد منه الظرف المبهم من المكان قوله: وما في معناها جواب سؤال مقدر وهو لانسلم ان ظرف المكان المبهم منحصر في الجهات الست لان العلو والسفل والجنوب والشمال بالفتح واما بالكسر فهو ماذكره الشارح وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الجهات الست هذه الالفاظ المخصوصة بل المراد ما يدل علي هذه الجهات الست سواء كان هذه مادة النقض داخلة في الجهات

الست قوله: وحمل جواب سؤال مقدر وهو انه لماكان تقدير في مختصا بظرف المكان المبهم المفسر بالجهات الست دون ظرف المكان المحدود فينقض هذا علي عند ولدي وشبههما نحو دون وسوي فان هذه الظروف ليست من الجهات فلا تكون من قبيل ظرف المكان المبهم ومع ذلك يقدر فيها في وحاصل جوابه هو ان هذه الظروف وان لم يكن من قبيل ظرف المكان المبهم المفسر بالجهات الست لكن حملت عليه ووجه الحمل مشابهة هذه الظروف معه في الابهام فتقدير في في هذه الظروف المكانية لاجل الحمل قوله: اي علي المبهم جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع وهو الضمير المجرور في عليه وبين المرجع وهي الجهات الست وحاصل جوابه هو ان الضمير المجرور ليس براجع الي الجهات بل راجع الي المبهم اي ظرف المكان المبهم فالمرجع واحد كما ان الراجع واحد. قوله: المفسر بالجهات جواب سؤال مقدر وهو ان هذه الظروف أيضا من قبيل المبهم فيلزم حمل الشيء علي نفسه وهو باطل وحاصل جوابه هو ان المراد منه الخاص وهو المفسر بالجهات الست وهذه الظروف ليست بداخلة في هذا الخاص قوله: ولم يذكر وجه جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث ذكر وجه حمل عند ولدي علي الظرف المبهم المفسر بالجهات الست ولم يذكر وجه حمل شبههما وهو دون وسوي علي الظرف المكان المبهم و حاصل جوابه هو ان حكم شبههما هو حكمهما فذكر وجه حملهما هو بعينه وجه حمل شبههما فلا حاجة الي ذكره عليحدة قوله: وفي بعض النسخ وعلي هذا لبعض من النسخ لايرد الاعتراض لان ضمير الواحدة المؤنثة راجعة الي الكل قوله: وكذا حمل علي المبهم جواب سؤال مثل مامر في عند ولدي الا ان وجه الحمل هاهنا كثرة الاستعمال قوله وان كان معينا لان المكان يتعين بواسطة المتمكن. قوله: وكذا حمل عليه جواب سؤال مثل مامر وهاهنا أيضاً وجه الحمل كثرة الاستعمال لا الابهام قوله: أي علي المذهب هذا بيان موصوف الاصح قوله: وهذا محل تأمل فان الفعل هذا اعتراض اول علي المذهب الاصح وتقريره ظاهر من الشرح قوله: ومما يؤيد ذلك هذا اعتراض ثان علي المذهب الاصح وخلاصته هو ان خاصة المفعول فيه لاتوجد في الاسم الذي يكون بعد دخلت والجواب عن الاعتراض الاول هو انا نسلم ان الفعل لايطلب المفعول فيه الا بعد تمامه بالمفعول به ولكن ذلك في الفعل المتعدي لا في الفعل الازمي و اما الفعل الازمي فيستدعي المفعول فيه بعد تمامه بالفاعل والدخول فعل لازم والجواب عن الاعتراض الثاني هو ان هذه الخاصة ليست لمطلق المفعول فيه بل للمفعول فيه للفعل الذي لايكون في مفهومه نسبة من الخارج الي الداخل ومن الداخل الي الخارج وفي مفهوم الدخول نسبة من الخارج الي الداخل وأيضا نقول في الجواب ان هذه الكلية ممنوعة اذيصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولايصح ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار قوله: وقيل معناه هذا هو التوجيه الثاني في كلام المصنف وحاصله ان الاصح صفة الاستعمال فيكون معناه ان استعمال ما بعد دخلت يجوز تبقدير في وكذا بظهورها

لكن الاستعمال بتقدير في اصح وبظهور في صحيح سواء يقال له مفعول به او مفعول فيه فحينئذ لايكون الاختلاف فيما بعد دخلت بانه مفعول به او مفعول فيه فلايرد الاعتراضين المذكور ين علي هذا التوجيه قوله: ونقل عن سيبويه هذا تائيد لقول قيل فانه اذا حكم سيبويه ان استعماله بفي شاذ علم ان استعماله بتقدير في بدون الذكر في اللفظ اصح واكثر قوله: بلاشريطة التفسير جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر قوله مضمر مستدرك لان قوله علي شريطة التفسير يغني عنه لانه اذاً كان منصوبا بعامل علي شريطة التفسير علم انه يكون مضمراً وايضاً لايصح عطف قوله وعلي شريطة التفسير علي قوله بعامل مضمر للزوم عطف الشيء علي نفسه وهو باطل وحاصل جوابه هو ان المراد من العامل المضمر هاهنا هو ما يكون بدون شريطة التفسير فيكون مقابلا لعامل مضمر علي شريطة التفسير فلا يغني الثاني عنه وكذا صح العطف قوله: هو مافعل لاجله فان قيل تعريف المفعول له لايصدق علي فرد من افراد المفعول له لان مافعل الفعل لاجله هو معني التاديب والجبن وهو ليس بمفعول له بل المفعول هو لفظ التاديب والجبن قلنا عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ اسم فيكون تقديره هو اسم مافعل لاجله فيصدق التعريف علي التاديب والجبن وسائر افراد المفعول له لان التاديب وكذا الجبن و امثالهما اسم فيكون التقدير اسم ما فعل لاجله. قوله: أي لقصد تحصيله جواب سؤال مقدر وهو ان للام التعليل معنين الاول ان يكون مدخوله علة وسببا لما قبله والثاني ان يكونُ مدخوله معلولاً لماقبله والمفعول له قسمان الاول مافعل لقصد تحصيله بان يكون الفعل سببا لوجوده والثاني مافعل بسبب وجوده بان يوجد الفعل سبب المفعول له فهاهنا اللام لايخلو اما ان يكون للمعني الاول وللمعني الثاني وكلاهما باطلان اما بطلان الاول فلانه يلزم خروج القسم الاول للمفعول له عن التعريف واما بطلان الثاني فلانه يلزم خروج القسم الثاني للمفعول له عن التعريف وحاصل جوابه هو ان المراد من اللام كلاالمعنين لكن لابطريق عموم المشترك بل بطريق عموم المجاز بان يكون المراد من اللام ان يكون مدخوله باعثا علي وجود الفعل سوء كان علة لوجود الفعل اومعلولا للفعل. قوله: أي حدث جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول له لايصدق علي فرد من افراد المفعول له لان الفعل عبارة عن مجموع الحدث والزمان والنسبة والزمان والنسبة لايفعل للمفعول له بل الحدث وحده يفعل للمفعول له وحاصل جوابه هو ان المراد من الفعل ليس معناه الاصطلاحي بل المراد منه معناه اللغوي وهو الحدث ولاشك ان الحدث يفعل للمفعول له. قوله: أي ملفوظ دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد من المذكور مايكون مصدره بضم الذال فيكون مذكور معلوم لان الذُكر بضم الذال معناه العلم فحينئذ لايكون كلامه مطابقا لمقصوده وحاصل الدفع هو ان المراد من المذكور هو مايكون مصدُره الذكر بكسر الذال فيكون معني مذكور ملفوظ فيكون كلامه مطابقا لمراده قوله: حقيقة أوحكماً جواب سؤال مقدرٍ وهو ان تعريف المفعول له لايكون جامعا

لا لمراده لخروج بعض افراد المفعول له عنه مثل تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فان تاديبا وان فعل الفعل لاجله ولكنه ليس ملفوظ وحاصل جوابه هو ان كون الفعل ملفوظا عم من ان يكون حقيقة اوحكما كما اذا كان مقدرا لانه يجري عليه احكام الملفوظ فيكون في حكمه لان مايجري عليه حكم الغير فهو في حكم ذلك الغير قوله: مثال لما جواب سؤال مثل مامر غير مرة قوله: فان تاديب تعليل لتطبيق المثال مع المثل قوله: فان القعود تعليل لتطبيق المثال مع المثل قوله: القائل جواب سؤال مقدر وهو ان قوله خلافا منصوبا وللنصب طرق عديدة فما وجهه وحاصل جوابه هو ان نصبه علي انه مفعول مطلق للفعل المقدر وهو يخالف قوله:ظاهرا انما قدر الفعل الخاص وهو ظاهرا دون الفعل العام للاشارة الي ان الاختلاف انماوقع في المفعول له بحسب الظاهر أي قبل التأويل فعند الزجاج هو مفعول مطلق فيكون المفاعيل اربعة عنده وعند الجمهور هو مفعول له فيكون المفاعيل عنده خمسة واما بعد التأويل فلا خلاف في انه مفعول مطلق بل هو مفعول مطلق عند الكل قوله: من غير لفظه جواب سؤال يرد علي الزجاج فانه قال ان المفعول له ليس قسما مستقلا من المفاعيل بل داخل في المفعول المطلق فورد عليه انا لانسلم انه مصدر أي مفعول مطلق لانه المعتبر في المفعول المطلق هو ان يكون الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل علي الجزء وضربت في المثال الاول ليس بمشتمل علي تاديبا وكذا قعدت في المثال الثاني ليس بمشتمل علي جبنا وحاصل جوابه هو انه مفعول مطلق من غير لفظه قوله: فالمعني عنده جواب سؤالين الاول ان المفعول المطلق اذا كان بغير لفظه فالشرط فيه ان يصح تأويله بعين فعله اما في جانب العامل او في جانب المعمول فكيف التأويل هاهنا والثاني ان المفعول المطلق اذاكان بغير لفظه يشترط فيه الاتحاد بحسب المعني وهاهنا ليس الاتحاد في المعني موجودا بل المغايرة كما هي موجودة باعتبار اللفظ فكذلك موجودة بحسب المعني لان معني التأديب مغاير عن معني الضرب وكذا معني الجبن مغاير عن معني القعود وحاصل جوابه هو ان التأويل موجود في جانب العامل وكذا موجود في جانب المعمول اما وجوده في جانب العامل فهو ان معني ضربته تاديبا هو ادبته بالضرب تأديبا ومعني قعدت عن الحرب جبنا هو جبنت في القعود عن الحرب جبنا واما التأويل في جانب المعمول فهو ان معني ضربته تأديبا هو ضربته ضرب التأديب ومعني قعدت عن الحرب جبنا هو قعدت قعود جبن وكذا معني الضرب هو بعينه معني التاديب لان وضع الخشبة من حيث انه مفيد للالم يقال له الضرب ومن حيث انه يفيد الاخلاق الحسنة في المضروب وكذا معني القعود والجبن متحدان لان المراد من الجبن اثره وهو القعود فاندفع الاعتراضان ويمكن تقرير كلام الشارح تبقرير اخر وهو انه ورد علي الزجاج بان المفعول له مثل تاديبا وجبنا لايصح ان يكون مفعولا مطلقا لان المعتبر فيه الاشتمال المذكور وهو لم يوجد هاهنا فاجاب اولا بقوله من غير لفظه يعني انه مفعول مطلق بغير لفظه واجاب عن هذا الاعتراض ثانيا بقوله او ضربت ضرب تاديب

وقعدت قعود جبن وحاصل جوابه هو انه ليس بمفعول مطلق باعتبار نفسه حتي يجب له الاشتمال المذكور بل هو مفعول مطلق باعتبار المضاف وهو ضرب في الاول وقعود في الثاني ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه والاشتمال المذكور انمايكون واجباً في المفعول المطلق باعتبار نفسه واماقوله فالمعني عنده في المثالين الخ فهو جواب سؤال مقدر ليرد علي الجواب الاول وهو ان المعتبر في المفعول المطلق باعتبار لفظه هو ان يصح تاويلُ المفعول المطلق باعتبار لفظه بعين فعله فكيف التاويل وحاصل جوابه هو ان التاويل موجود فذكر الشارح التأويل في جانب العامل فقط علي هـذا التقرير قوله: ألا تري دليل تنويري ان تأويل نوع بنوع اخر لاتدخله في حقيقته قوله: أي شرط انتصاب دفع وهم من يتوهم ان اضافة النصب الي ضمير المفعول له يكون مـن قبيل اضافة المصدر الي الفاعل فيلزم منه ان يكون المفعول له ناصباً ولـيس الامـر كـذلك وحاصل الدفع ان الاضافة من قبيل اضافة المصدر الي المفعـول لا الي الفاعـل فيكـون المفعول له منصوبا لاناصباً اوفيه اشارة الي جواب سؤال مقدر وهو ان النصب عبارة عن الحركة وهي تحصل بالعامل ولايحتاج الي الشروط وحاصلُ جوابـه هـو ان المـراد بالنصب ليس معناه بل المراد منه الانتصاب فالنصب بمعـنى الانتصـاب ولاشك ان الانتصاب يتوقف علي الشرط. قوله: لا شرط كون الاسم مفعولاً جواب سؤال مقـدر وهو ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فينبغي ان يقول المصنف وشرطه أي شرط المفعول له وحاصل جوابه هو ان تقدير اللام ليس بشرط للمفعول له بل هو شرط نصب المفعول ولوقال شرطه بدون ذكر نصب لفات المعني المقصود قوله: وهذا أيضا خـلاف جواب سؤال مقدر وهو انالانسلم ان تقدير اللام شرط لنصب المفعول له بل هو شرط نفس المفعول له وحاصل جوابه هو ان كلام المصنف مبني علي مذهب المصنف فان عنده المفعول له علي نوعين الاول مايظهر فيه اللام وهو يكون مجروراً والثاني مايكون اللام فيه مقدرا وهو منصوب فتقدير اللام شرط لنصب المفعول له لا لنفس المفعول لـه ولـيس كلامه مبنيا علي مذهب الجمهور فان عندهم تقدير اللام شرط لنفس المفعول له فعندهم المفعول له قسم واحد فقط لاقسمان. قوله: وخص اللام. جواب سؤال مقدر وهـو ان المفعول له كما يجيء باللام فكذلك يجيء بمن والباء وفي فان هذه الحروف كلـها مـن دواخل المفعول له فما وجه تخصيص التقدير باللام ولم لم يجز تقدير ها من هذه الحـروف الثلاثة وحاصل جوابه هو ان اللام غالب في تعليلات الافعال أي يدخل كثير علي علة الفعل وهي المفعول له فاذا قدر يذهب الذهن اليه بخلاف باقي الحـروف فانهـا قليلة الاستعمال في تعليلات الافعال فلو قدرت لايذهب الذهن اليها قوله: ولماكان تقدير اللام جواب سؤالين الاول ان القاعدة هي ان الشيء اذا ذكر مرة يذكر ثانيا بارجاع الضمير ليه والمصنف خالف عن هذه القاعدة فانه ذكر التقدير اولا ولم يكتف بارجاع الضمير اليه بل ذكر ه ثانيا بالاسم الظاهر وهو لفظ حذف في قوله وانما يجوز حذفها والثاني ان

الاصل في العبارة الايجاز والاختصار والاختصار انما هو في ارجاع الضمير وحاصل جوابه ان تلك القاعدة مقيدة بما لم يكن هناك مانع وكذا يعمل بالاختصار اذا لم يكن هناك مانع من العمل به وهاهنا المانع موجود وهو ورود الوهم علي تقدير الاكتفاء بالضمير وهو ان تقدير اللام عبارة عن مجموع الامرين الاول حذفها عن اللفظ والثاني ابقائها في النية ثم ان الاصل هو الابقاء في اللفظ والنية والاصل لايحتاج الي الشرط وانما المحتاج الي الشرط هومايكون خلاف الاصل فالمحتاج في هذا المقام انما هو حذف اللام من اللفظ واما ابقائها في النية فلايحتاج الي النية لكونه اصلا فحينئذ لو اكتفي بالضمير الراجع الي تقدير اللام ولم يذكر الحذف لتوهم ان المحتاج الي الشرط كلا الامرين أي الحذف من اللفظ والابقاء في النية وليس الامر كذلك بل المحتاج الي الشرط الحذف فقط فلاجل ورود ذلك الوهم ذكر الحذف مكان الضمير قوله: اي اتحد فاعله اشارة الي الاعتراض علي المصنف وحاصله هو ان الاخصر والاوضح ان يقول هذه العبارة دون ما ذكره والجواب انا نسلم ان الاوضح والاخصر هو ما ذكرته ولكن المصنف اختار هذه العبارة الطويلة ليعلم ان المفعول له يكون علة للفعل ولا شك ان هذه الفائدة انما تحصل بالعبارة التي ذكرها المصنف دون عبارة الشارح قوله: بان يتحد جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من المقارنة الإتحاد في الزمان فينتقض بقولهم قعدت عن الحرب جبنا و بقولهم شهدت الحرب ايقاعاًللصلح فان الاتحاد الزماني مفقود في هذين المثالين لان في المثال الاول زمان الفعل بعض زمان المفعول له وفي المثال الثاني زمان المفعول له بعض من زمان الفعل وحاصل جوابه هو ان المراد من المقارنة انه ليس الاتحاد الزماني بل المراد اعم منه سواء كان اتحد زمانهما او يكون زمان احدهما بعض من زمان الآخر قوله: وانما اشترط جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لاشتراط نصبه بتقدير اللام عند وجود هذه الشرائط الثلاثة يشبه المفعول له مع المفعولِ المطلق لان المفعول المطلق ايضا يكون فعلاً اي مصدراً او يكون فاعله وفاعل فعله واحداً ويكون مقارناً مع فعله في الوجود والمفعول المطلق يكون منصوباً بلا واسطة فاذا كان المفعول له مشابهاً مع المفعول المطلق يكون هو ايضا منصوبا بلا واسطة قوله: اي الذي فعل هذا رد علي الفاضل الهندي فانه كان يرد ان لفظ المفعول صيغة اسم مفعول وهو يقتضي مفعول مالم يسم فاعله وهو لا يكون الا مرفوعا وهو هاهنا منصوب فاجاب عنه الفاضل الهندي ان مفعول ما لم يسم فاعله ليس لفظ معه بل هو ضمير مستكن فهي راجع الي الفعل فرد عليه الشارح بان مفعول ما لم يسم فاعله ليس هو الضمير المستكن بل مفعول ما لم يسم فاعله هو لفظ معه ولكن كونه منصوبا انما هو باعتبار انه لازم النصب قوله: فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ مفعول صيغة اسم المفعول وهو يقتضي مفعول ما لم يسم فاعله لما هو فاجاب بما ترى قوله: كما اسند جواب سؤال مقدر وهو هل يقوم الظرف مقام الفاعلْ بان يصير مفعول ما لم يسم فاعله وحاصل جوابه هو نعم يقوم الجار والمجرور مقام

الفاعل كما قام في المفعول به والمفعول فيه والمفعول له فان في هذه الثلاثة اسند اسم المفعول الي الجار والمجرور او غرضه دفع وهم من يتوهم بان قيام الظرف مقام الفاعل يكون مختصا بالمفعول معه ولا يكون قائما في المفعول به وفيه وله فدفع ذلك الوهم بان اسم المفعول مسند الي الظرف في الكل قوله: والضمير المجرور جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان اللام موصولة في لفظ المفعول معه فهو يستدعي العائد فما هو وحاصل جوابه ان العائد هو الضمير المجرور في معه قوله: واعتذر عن نصبه جواب سؤال مقدر وهو ان جعل معه مفعول ما لم يسم فاعله لايصح لانه منصوب ومفعول ما لم يسم فاعله يكون مرفوعا وحاصل جوابه هو ان جعله مفعول ما لم يسم فاعله مبني علي مذهب بعض النحاة فانه يجوز عند بعض النحاة اسناد الفعل الي لازم النصب وتركه منصوبا ومعه من هذا القبيل لانه ايضا لازم النصب لكونه ظرفا قوله: جريا علي ما هو الاكثر جواب سؤال مقدر وهو انه مالوجه لتركه منصوبا حين قيامه مقام الفاعل وحاصل جوابه ان وجه جواز تركه علي النصب هو اجرائه علي الحالة التي هي جارية عليها في الاكثر وهو كونه منصوبا علي الظرفية قوله: واليه ذهب جواب سؤال مقدر وهو ان كون مفعول ما لم يسم فاعله باقيا علي النصب بعيد فلابد له من شاهد فما هو فاجاب بان الشاهد موجود وهو قوله تعالي لقد تقطع بينكم فان تقطع فعل وبين فاعله وهو لما كان ظرفا لازما النصب فتركه علي النصب فهذا شاهد علي انه يجوز ترك شيء علي النصب وان كان ذلك الشيء من المرفوعات مثل مفعول ما لم يسم فاعله كما فيما نحن فيه وكما في الفاعل كما في هذه الاية قوله: علي قرائة النصب جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان لفظ بين منصوب في هذه الاية بل مرفوع فلا يتم الاستشهاد بهذه الاية وحاصل جوابه هو ان في هذه الاية قرائتين الاولي قرائة الرفع والثانية قرائة النصب والاستشهاد انما هو بقرائة النصب لا بقرائة الرفع فيتم الاستشهاد ومن كلام الشارح فهم الجواب عن الاعتراض الذي اجاب عنه الشارح الهندي ورد الشارح علي جوابه وحاصل هذا الجواب المفهوم من كلام الشارح هو انه يصح ان يكون قوله معه مفعول ما لم يسم فاعله واما نصبه فلاجل انه لازم النصب فلذا تركه علي النصب قوله شريف جدا اماشرافه فلموافقته كلام الشارح واما انه جدا فلانه خال عن تكلف ارجاع الضمير الي المصدر قوله: وقيل الوجه هذا هو جواب الشارح الهندي عن اصل الاعترض وحاصله ان مفعول ما لم يسم فاعله ليس قوله معه بل هو الضمير الراجع الي الفعل من قبيل قد حيل فانه حيل صيغة مجهول ومفعول ما لم يسم فاعله هو الضمير المستكن فهي الراجع الي الحيلولة اي حيل الحيلولة قوله: والضمير المجرور جواب سؤال مقدر وهو ان اللام لما كان موصولة فلابد من عائد وليس العائد موجودا هاهنا وحاصل جوابه هو ان العائد موجود لان الضمير المجرور راجع الي الموصول فان قيل هذا محض تكرار لانه ذكر هذا فيما سبق فلا حاجة الي ذكره هاهنا قلنا لا تكرار لان ماذكره سابقا هو في توجيه الشارح وما

ذكره هاهنا هو علي توجيه الشارح الهندي قوله: اللام متعلق جواب سؤال مقدر وهو ان الجار والمجرور لابد له من متعلق فما هو هاهنا وحاصل جوابه ان متعلقه قوله مذكوراً قوله: اي يكون ذكره هذا بيان الفرق بين المفعول معه و بين المعطوف بالواو بان ذكر المفعول معه انما يكون لاجل مصاحبة مع معمول الفع واما ذكر المعطوف بعد الواو فليس الا للعطف فذكر عمرواً في مثل قولنا ضربت زيداً وعمرواً ليس للمصاحبة بل للعطف فقط وهو اشتراك في نفس الحكم ومعنى المصاحبة يأتي فيما بعد قوله: سواء كان ذلك هذا رد علي البعض حيث قالوا انه يجب ان يكون المعمول فاعلاً لا مفعولاً والا لا نتقض بمثل ضربت زيداً وعمرواً فرد عليه بان المعمول عام سواء كان فاعلاً او مفعولاً وليس بمختص بالفاعل ولا ينتقض بمثل ضربت زيداً وعمراً لانه وضح الفرق بين المفعول معه وبين المعطوف فيما سبق من قوله اي يكون ذكره الخ قوله: سواء كان ذلك الفعل جواب سؤال مقدر وهو ان قوله لفظاً ومعنىً منصوبان وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبهما وحاصل جوابه هو ان نصبهما وحاصل جوابه هو ان نصبهما علي انهما خبر ان لكان المقدر قوله: اي لفظياً جواب سؤال مقدر وهو ان جعل لفظاً ومعنىً خبرين لكان لا يصح لان خبر كان يكون محمولاً علي اسم كان وهاهنا لا يصح الحمل لان اسمه ذلك الفعل وهو ليس بلفظاً او معنىً وحاصل جوابه ان في عبارة المصنف حذف ياء النسبة فتقدير لفظا هو لفظياً و تقدير معنىً معنوياً ولا شك ان حمل لفظياً ومعنوياً يصح علي الفعل قوله: اي ما تصنع لان اللام اذا ذكر بعد ما الاستفهامية يكون بمعنى يصنع او تصنع قوله: والمراد بمصاحبة جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المفعول معه لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه يدخل فيه المعطوف بالواو سواء كان معطوفاً علي الفاعل نحو جاءني زيد وعمروٌ او كان معطوفاً علي المفعول به مثل ضربت زيداً وعمرواً وحاصل جوابه هو ان المذكور في تعريف المفعول معه المصاحبة وهي عبارة عن المشاركة في الفعل والزمان او المكان فيخرج المعطوف عن تعريف المفعول معه لعدم وجود المصاحبة فيه قوله: في مكان واحد فان قيل انه يعلم ان في المثال المذكور المشاركة في نفس الفعل وهو الترك والمكان وليس في زمان واحد واذا كان كذلك فلا يصح قوله لرضعتها لانه لابد في الارضاع من زمان واحد كما انه لابد فيها من مكان واحد قلنا المراد هو وحدة المكان مع وحدة الزمان فعبارة الشارح بحذف المعطوف فتقديرهٗ اومكان واحد وزمان واحد قوله: فاعلم ان مذهب هذا رد علي عبد القاهر الجرجاني والاخفش فانّ مذهب عبد القاهر هو ان العامل في المفعول معه بل في الواو ووجه كون الواو معمولاً هو ان الواو بمعنى مع وهو لازم النصب فينبغي ان يكون الواو ايضا معمولاً ومنصوبا مثله ولكن الواو لا يقبل الاعراب فظهر اعرابه علي مابعده وهو المفعول معه فرد الشارح عليهما بان العامل هو الفعل ومعموله هو المفعول معه فليس العامل الواو كما قال ذلك عبد القاهر وكذا ليس الواو معمولاً كما قال ذلك الاخفش فالعمل للفعل اذا كان المذكور الفعل ولمعنى الفعل

اذا كان المذكور هناك مايؤدي معنى الفعل وايضا فيه رد علي الزجاج فانه يقول ان عامل المفعول معه محذوف فذلك المحذوف يعمل في المفعول معه ويدل علي ذلك الفعل الفعل المذكور ويكون الواو نائباً مناب ذلك الفعل ووجه الرد هو ان الكل لا يخلو من التكلف اما التكلف في مذهب عبد القاهر فلان الحرف عامل ضعيف والفعل عامل قوي فلا يجوز اعمال الضعيف عند وجود القوي واما التكلف في مذهب الزجاج فلانه يقدر الفعل المحذوف فيكون التقدير عنه استوى الماء وصاحب الخشبة فان العامل عنده صاحب صيغة فعل ماض من باب المفاعلة ففي مذهبه تقدير ولا شك ان التقدير تكلف قوله: بتوسط الواو جواب سؤال مقدر يرد علي مذهب الجمهور بان عمل الفعل المذكور في المفعول معه لا يصح لعدم دخول ذلك الفعل عليه وحاصله جوابه ان شرط العمل ليس الدخول فقط بل شرطه اما الدخول او وجود الواسطة كما في المعطوف وهاهنا وان لم يكن موجودا لكن الواسطة موجودة وهي الواو فان بواسطة الواو يفضي عمل الفعل الي ذلك المعمول قوله: وانما وضعوا جواب سؤال مقدر وهو ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع ومعنى مجازي لكلمة الواو لان معناه الحقيقي العطف فما وجه العدول عن الحقيقة وهي كلمة مع الي المجاز وهو الواو وحاصل جوابه ان ذلك لحصول الاختصار لان الواو اخصر من مع قوله: واصلها جواب سؤال مقدر وهو ان الاختصار كما يحصل بكلمة الواو فكذلك يحصل بكلمة الفاء ايضا فما الوجه لاختيار الواو علي الفاء ولم لم يذكر الفاء مقام مع وحاصل جوابه هو ان الاصل في الواو العطف ففي الواو معنى الجمعية اي تدل علي جمعية المعطوف مع المعطوف عليه والجمعية تناسب المعية لأن المعية مستلزمة للجمعية فلاجل هذه المناسبة اختير الواو دون غيره قوله: اي وجد جواب سؤال مقدر وهو ان الفعل اسم كان ولفظاً خبره والخبر يكون محمولاً علي الاسم وهاهنا لا يصح الحمل وحاصل جوابه ان اعتراضك انما كان وارداً لو كان كان ناقصة وليس الامر كذلك بل هي تامة فلا يستدعي الخبر فيكون لفظ الفعل فاعلاً لها ولفظاً تميز عن نسبة كان الي الفاعل او تقرير الاعتراض هكذا ان قوله لفظاً منصوب وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو ان نصبه انما هو لاجل انه تميز عن نسبة كان التامة الي الفاعل وهو لفظ الفعل قوله: اي ما يدل علي الحدث جواب سؤال مقدر وهو ان الحكم الآتي كما يجري في المفعول معه الذي ذكر مع الفعل فكذلك يجري في المفعول معه الذي ذكر مع شبه الفعل فلا يصح التخصيص بالمفعول معه الذي ذكر مع الفعل وحاصل جوابه ان اعتراضك انما كان وارداً لو كان المراد من الفعل المعنى الاصطلاحي بل المراد منه الفعل اللغوي وهو ما يدل علي الحدث سواء كان فعلاً او شبه فعل فيشمل الفعل حينئذ شبه الفعل فليس في كلامه تخصيص قوله: لم يجب جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بعمرو في مثل ضربت زيداً وعمرواً فان عمرواً يجوز عطفه علي زيد والفعل فيه لفظاً ومع ذلك لا يجوز فيه الوجهان الاتيان وحاصل جوابه هو ان المرادمن الجواز هو الجواز بدون

الوجوب بان لا يكون العطف واجباً وعطف عمرو علي زيد واجب قوله: ولم يمتنع جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بزيداً في مثل جئت وزيداً فان عطف زيد لم يجب علي الضمير المتصل لعدم تاكيده بالمنفصل ومع ذلك لا يجوز فيه الوجهان بل النصب واجب كما ان العطف واجب في مثل ضربت زيد وعمراً وحاصل جوابه هو ان المراد من عدم الوجوب هو ان لا يكون ممتنعاً وهاهنا العطف ممتنع فحاصل كلامه هو ان الجواز هاهنا بمعنى الامكان الخاص بان يكون وجود العطف وعدمه متساويان بان تكون الضرورة مسلوبة عن كلا الجانبين اي الوجود والعدم فمعنى لم يجب هو ان لا يكون وجوده ضروريا ومعنى لم يمتنع ان لا يكون عدمه ضرورياً وليس هذا الا معنى الامكان الخاص قوله: فلا ينتقض متعلق بقوله لم يجب قوله: اي العطف والنصب دفع لوهم من يوهم ان المراد من الوجهين هو كون المفعول معه مصاحباً للفاعل وكونه مصاحبا للمفعول به وهو لا يوافق المقصود او يتوهم هكذا ان الوجهان مثنىٰ لوجه وهو عبارة عن الدليل فحينئذ لا معنى له فدفع ذلك الوهم بان المراد من الوجهين العطفُ بان يكون ذلك الاسم المذكورُ بعد معطوفاً علي معمول الفعل والنصب علي انه مفعول معه قوله: جائزان جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فالوجهان جزاء وهو لايكون الا جملة وهذ ليس بجملة فلا يصح كونه جزاء وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف حذف الخبر وهو قوله جائزان فالجزاء هو المبتداء مع الخبر فيكون جملة اسمية قوله: اي وان لم يجز جواب اسولة ثلاثة الاول ان الاستثناء من عدم الوجوب المستفاد من كلام المصنف والاستثناء من عدم الوجوب هو الوجوب فيكون معناه وان كان العطف واجباً واذا كان العطف واجبا فكيف يتعين النصب بل لابد من العطف والثاني ان المثال لايطابق مع الممثل لان الممثل حينئذ هو وجوب العطف وفي المثال المذكور العطف ممتنع والثالث هو ان قوله تعين النصبُ جزاء وهو يقتضي الشرط والشرط يكون جملة ولامذكور هاهنا الا وهو حرف وحاصل جوابه انا لانسلم انه استثناء من عدم الوجوب بل هو استثناء من الجواز فيكون المستثنى عدم الجواز لا الوجوب وكذا طابق المثال مع الممثل لان العطف في المثال المذكور ليس بجائز وكذا وجد الشرط لإن وجوده اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وهاهنا وان لم يوجد لفظا لكنه موجود تقديراً قوله: لعدم الفاصلة تعليل لامتناع العطف قوله: اي امرا معنويا جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير المستكن في كان اسم كانٍ وقوله معنىً خبره ولا يصح الحمل لان ذلك راجعا ال يالفعل ولا شك ان الفعل ليس عين المعنى فليس بينهما اتحاد وفي الحمل لابد منه وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف حذف ياء النسبة ليكون تقديره معنويا وهو يصح حمله علي الفعل ثم ان تقدير امراً انما هو لبيان الموصوف لان معنويا صفة يقتضي الموصوف فقدر الشارح موصوفه قوله: مستنبطاً من اللفظ تفسير لقوله معنوياً قوله: اي لم يمتنع دفع وهم من يتوهم وهو انه يكون المراد من الجواز الامكان العام المقيد بجانب العدم وهو ما يكون فيه سلب الضرورة عن جانب الوجود

سواء كان عدمه ضروريا كما في الممتنع او لا يكون ضروريا كما في الممكن الخاص والجواز بهذا المعنى موجود في قولهم ما شانك وعمروا لان عطف عمروا ليس وجوده ضروريا وان كان عدمه ضروريا ومع ذلك لم يتعين فيه العطف بل لعطف فيه ممتنع وحاصل الدفع هو ان المراد من الجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو ما لا يكون عدمه ضروريا سواء كان وجوده ضروريا كما في الواجب او لا كما في الخاص والجواز بهذا المعنى ليس بموجود في مثل ماشانك وعمروا لان عطف عمروا ممتنع هناك فيكون عدمه ضروريا قوله: حيث لا يحمل هذا تعليل لتعين العطف لانه اذا كان معطوفا يكون معمولاً للعامل اللفظي واذا كان مفعول معه يكون معمولاً للعامل المعنوى قوله: بلاحاجة جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يتعين العطف في قوله مالك وزيدا لان على تقدير كونه مفعولاً معه يكون معمولاً للعامل المعنوى واذا كان معطوفا يكون معمولاً للعامل اللفظي وحاصل جوابه هو ان الحمل علي عمل العامل لا يجوز اذا كان الاستغناء عنه ولا يكون الاحتياج اليه وفي مادة النقض الاستغناء عن الحمل علي عمل العامل المعنوى منتف بل الاحتياج ثابت اليه لعدم صحة العطف هناك قوله: مع جواز كلمة مع بمعنى اللام الجارة فاندفع ما يرد ان المناسب ايراد اللام التعليلة لانه مقام التعليل قوله: اي وان لم يجز العطف جواب سؤال مقدر وهو ان قوله تعين العطف جزاء والجزاء يستدعى الشرط والشرط لا يكون الاجلة والمذكور فيما سبق كلمة الا وهي حرف وحاصل جوابه هو ان الشرط موجود تقديرا وان لم يكن موجودا لفظا قوله: بل امتنع جواب سؤال وهو ان قوله الا مستثني من قوله جاز وقد قال المراد من الجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود معناه ان وعدم العطف لا يكون ضروريا سواء كان وجوده ضروريا او لا واذا كان هذا مستثني من ذلك يكون معنى لم يجز وهو ان لا يكون مثل ذلك الجواز موجود فيكون معنى لم يجز هو ان وجود العطف لا يكون ضروريا سواء عدمه ضروريا او لا فيشمل صورتين صورة امتناع العطف وصورة جوازالعطف بطريق الامكان الخاص وحينئذ لا يترتب عليه قوله تعين النصب لانه قد يكون النصب متعينا وقد يكون جواز الوجهين وحاصل جوابه هو ان قوله تعين النصب مترتب علي قوله ان لم يجز العطف لكن لا علي ذلك العام من حيث العموم بل علي ذلك العام من حيث وجوده في ضمنالخاص وهو صورة الامتناع ولا شك في صحة الترتيب حينئذ قوله: حيث لا وجه تعليل لتعين النصب قوله: فانه امتنع تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله:لان العطف تعليل لامتناع العطف قوله: غير جائزة سيجيء بيان عدم الجواز في بحث العطف قوله: ولم يجز العطف جواب سؤال مقدر وهو انه لا نسلم تعين النصب لانه يجوز ان يعطف عمروا علي شانك في المثال وهو ليس بمجرور حتى يمتنع العطف عليه بدون اعادة الجار لان ذلك الامتناع متحقق حين عطفه علي ضمير المجرور للمخاطب الذي وقع مضاف اليه لشان وحاصل جوابه هو انه لايجوز لانه يلزم علي ذلك التقدير خلاف المقصود لان المقصود

هو سؤال عن شان المخاطب وعمرو وعلي تقدير عطفه علي شان يلزم السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو لا عن شانه قوله: وانما حكمنا جواب سؤالٍ مقدر وهو ان اللام في قوله لان املعنى الخ للتعليل وهو ما يكون مدخوله علة و دليلاً فيكون مدخوله دليلاً والدليل يقتضي المدعى،وهو ليس بموجود هاهنا وحاصل جوابه ان المدعى موجود تقديراً وان لم يكن موجوداً لفظا قوله: في هذه الامثلة دفع وهم من يتوهم وهو ان قوله لان المعنى الخ يكون متعلقاً بالمثال الاخر لقربه فدفع ذلك الوهم بانه متعلقاً بالامثلة الثلاثة المذكورة للفعل معنىً قوله: وما يماثله جواب سؤال مقدر وهو ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى عام وهو معنوية الفعل في الامثلة كلها والدليل خاص لان ما تصنع معنى الفعل في الاخرين فقط واما معناه في الاول فهو ما يصنع وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف حذف المعطوف تقديره ما تصنع وما يماثله وهو ما يصنع فكان الدليل عاماً كما ان المدعى عام قوله: لما فرغ فيه اشارة الي جواب سؤال مقدر وهو ما الوجه للمصنف حيث قدم المفاعيل الخمسة علي الحال والتميز وغير هما من المنصوبات الباقية مع ان الكل من المنصوبات وحاصل جوابه هو ان المفاعيل الخمسة اصل والحال والتميز وباقي المنصوبات ملحقة بالمفاعيل الخمسة ولاشك ان الاصل يكون احقاً بالتقديم من الملحق قوله: اي من حيث جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الحال لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه يدخل فيه صفة الفاعل والمفعول به مثل جاءنى زيد العالم ورئيت زيداً العالم فان العلم يدل علي هيئة الفالع في المثال الاول وعلى هيئة المفعول في المثال الثاني وحاصل جوابه هو ان قيد الحيثية معتبر في تعريف الحال ومعنى قيد الحيثية هو ان الحال يبين هيئة الذات ولكن لا مطلقاً بل من حيث انه فاعل او مفعول ولايبين هيئة الذات بدون كون تلك الذات فاعلاً او مفعولاً فلا يصح ان يقال زيد راكباً بدون ذكر الفعل لان زيداً لا يكون فاعلاً او مفعولاً بدون الذكر الفعل بخلاف صفة الفاعل والمفعول به فان ها يبين هيئة الذات مطلقاً سواء كان فاعلاً او مفعولاً او لا يكون واحد منهما فانه يصح ان يقال زيد العالم بدون ذكر الفعل قوله: كما هو الظاهر جواب سؤال مقدر وهو ان قيد الحيثية اذا قدر في التعريف فلزم التقدير في التعريف وهذا لا يجوز وحاصل جوابه هو ان التقدير في التعريف انما لا يجوز اذا لم تكن هناك قرينة واما عند وجود القرينة فجائز قوله: فبذكر المبنات هذا بيان فائدة القيود المذكورة في التعريف قوله: وهذا الترديد جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الحال لايكون جامعا لافراده لخروج راكبين في مثل ضرب زيد عمروا راكبين فان راكبين حال من الفاعل والمفعول كليهما ولا يصدق عليه التعريف لان المذكور في هذا التعريف كلمة او وهو تاتى لاحد الامرين فيكون المعنى ان الحال اما ان يبين هيئة الفاعل فقط او هيئة المفعول به فقط وحاصل جوابه هو ان راكبين انما كان خارجا لو كان او للانفصال الحقيقي وليس الامر كذلك بل هو لمنع الخلو اي لا يكون الحال خالياً عن هذين الامرين فالجمع جائز كما في راكبين قوله: اي سواء كان جواب

سؤال مقدر وهو ان لفظاً ومعنىً منصوبان وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبهما وحاصل جوابه هو ان نصبهما علي انهما خبران لكان المحذوفة قوله: الذي وقع الحال عنه هذا صفة لقوله المفعول وهذه الصفة ثابتة لقوله الفاعل ايضا ولكن لم يذكره مع الفاعل اكتفاء بذكره مع المعطوف وغرض الشارح من هذا التوصيف جواب سؤال مقدر وهو ان كلامنا في الحال لا في الفاعل والمفعول فالمناسب هو التعميم في الحال لا الفاعل والمفعول وحاصل جوابه ان المراد من الفاعل والمفعول ليس مطلق الفاعل والمفعول بل المراد من الفاعل الذي وقع عنه وكذا المراد من المفعول الذي وقع الحال عنه فالتعميم فيهما تعميم في الحال فلا يلزم الخروج عما كلامنا فيه قوله: اي لفظياً جواب سؤال مقدر وهو ان جعل لفظاً ومعنىً خبراً لكان لا يصح لان الخبر يكون محمولاً علي الاسم وههنا لا يصح الحمل لعدم وجود الاتحاد وحاصل جوابه هو ان في عبراة المصنف حذف ياء النسبة فيكون التقدير لفظياً ومعنوياً ولا شك ان حملهما صحيح قوله: بان تكون فاعلية جواب سؤال مقدر وهو ان الفاعل اللفظي والمفعول اللفظي ما يكون مذكورا والمعنوى ما لا يكون مذكورا بل يكون مفهوما من شيء آخر فعلى هذا لا يصح تمثيل المفعول المعهود بقوله هذا زيد قائما لان زيد مذكور وحاصل جوابه هو ان المراد من اللفظي هو ان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام والمراد من المعنوى هو ان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من الكلام ولا شك ان مفعولية زيد في قولهم هذا زيد قائماً باعتبار معنى يفهم من الكلام وهو الاشارة والتنبيه فان الاشارة والتنبيه يفهمان من هذا زيد قائماً وزيد مفعول للاشارة وللتنبيه قوله: ومنطوقه عطف تفسير لقوله لفظ الكلام والغرض من هذا التفسير جواب عن سؤال مقدر وهو انه يدخل في اللفظي زيد في هذا زيد قائماً لان مفعولية زيد باعتبار اللفظ ها مع انهٗ محسوب من المعنوى وحاصل جوابه هو ان في اللفظ امران احدهما منطوقه والثاني مفهومه والمراد من اللفظي هو ما يكون باعتبار منطوق اللفظ ومفعولية زيد في هذا زيد قائماً انما باعتبار مفهوم هذا فان المفهوم من هذا التنبيه والاشارة وزيد مفعول لهما واما منطوقه فجاء مدلولا يكون فعلاً حتى يكون له مفعول فلا يدخل ذلك في ذلك المثال في اللفظي قوله: من غير اعتبار جواب سؤال مقدر وهو انه يخرج عن اللفظي معمول الفعل المقدر سواء كان ذلك المعمول فاعلا او مفعولاً به لانه لا يكون هناك منطوق لان الفعل يكون مقدرا وحاصل جوابه هو ان المراد من كون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار منطوق الكلام ان لا يكون هناك اعتبار معنىً خارج عن المنطوق اي اللفظ سواء كان ذلك اللفظ ملفوظا او مقدراً ولا شك انه لا يكون في الفعل المقدر اعتبار معنى خارج عن منطوق الكلام قوله: يفهم جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان المراد من الفاعلية والمفعولية باعتبار منطوق الكلام ان لا يكون هناك اعتبار معنى خارج فيدخل زيد في هذا زيد قائما لعدم اعتبار معنىً خارجٍ فيه وحاصل جوابه ان المراد من المعنى الخارج ليس ما

لا يكون مفهوماً من فحوى الكلام اي من معنى كلام فيخرج زيد في هذا زيد قائماً لان مفعولية زيد انما هو باعتبار معنى اشير وانبه ولا شك ان كل واحد منهما معنى يفهم من معنى هذا الكلام قوله: بان تكون ومعنى هذا الكلام يظهر مما ذكره في معنى اللفظى قوله: والمراد بالفاعل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف الحال لا يكون جامعا لافراده لخروج بعض افراد الحال منه مثل الحال الواقع عن المفعول معه والمفعول المطلق والمضاف اليه فان كل واحد من هذه الثلاثة يأتي منها الحال ولايصدق علي هذه الاحوال تعريف الحال لان المأخوذ في تعريف الحال لفظ الفاعل والمفعول به وهذه الامور ليست بفاعل ولا مفعول به وحاصل جوابه هو ان المراد من الفاعل وكذا من المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً والمفعول معه اذا كان مصاحباً مع الفاعل في صدور الفعل يكون فاعلاً حكماً واذا كان مصاحباً مع المفعول به في وقوع الفعل عليه يكون مفعولاً به حكماً والمفعول المطلق مفعول به حكما والمضاف اليه فاعل حكما اذا كان مضافه فاعلاً ومفعول به حكماً اذا كان مضافه مفعول به قوله: فانه بمعنى احدثت جواب سؤال مقدر وهو انه كيف يدخل المفعول المطلق في المفعول به لان المفعول المطلق عين الفعل اللغوى وجزء الفعل لاصطلاحى والمفعول به لايكون عين الفعل وكذا لا يكون جزء الفعل وحاصل جوابه هو ان الفعل يكون مؤولاً باحدثت ولا شك انه يكون مغايراً عن المفعول المطلق فلاجل هذا التأويل يدخل في المفعول به ويصير مفعولاً به حكماً قوله: يصح حذفه وقيام المضاف وانما اشترط صحة الحذف وقيام المضاف مقام المضاف اليه لان الحال انما يكون عن الفاعل او المفعول به واما عن غير هما فانما يكون بسبب وجود علاقة ذلك الغير مع الفاعل او المفعول به وتلك العلاقة القيام قوله: وهو جزء المضاف اليه وانما اشترط كون المضاف جزء من المضاف اليه لان صحة الحال عن غير الفاعل والمفعول به انما هى بسبب وجود العلاقة وهي هاهنا الجزئية قوله: والدابر مفعول ما لم يسم فاعله جواب سؤال مقدر وهو انك قلت ان الحال انما يصح وقوعه عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلاً او مفعولاً به ثم تكون هناك علاقة اما علاقة القيام واما علاقة الجزئية وفي هذه الاية وان كانت علاقة الجزئية موجودة لان الدابر جزء من هؤلاء ولكن ليس بفاعل او مفعول وحاصل جوابه هو لانسلم عدم كونه فاعلا فان الضمير في مقطوع مفعول ما لم يسم فاعله وارجع الى الدابر فيكون الدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ذلك الضمير ومفعول ما لم يسم فاعله فاعل حقيقة عند جار الله زمخشري فاعل حكماً عند ابن الحاجب قوله: ولو قرء تبين هذا جواب الشارح الهندي اجاب به عن الاعتراض الوارد على الحال الواقع عن المفعول معه او المفعول المطلق وحاصل جوابه لا نسلم خروج الحال الواقع عن المفعول معه او المفعول المطلق لانه انما كان خارجا لو كان يبين صيغة معلوم من باب التفعيل ويكن فيه الضمير الراجع الي كلمة ما فاعلاً ويكون به متعلقا بالمفعول وليس الامر كذلك بل هو تبين بصيغة معلوم من باب التفعل فيكون خالياً عن الضمير

ويكون لفظ هيئة مرفوعاً فاعلاً له ويكون به متعلقاً بتبين فيكون المفعول مطلقاً عن قيد به فيتناول المفعول معه والمفعول المطلق ايضا كما انه يتناول المفعول به او هو يبين بصيغة المجهول من باب التفعيل ويكون خاليا عن الضمير ويكون هيئة مرفوعا مفعول ما لم يسم فاعله لذلك الفعل المجهول ويكون به متعلقاً بيبين فيكون المفعول مطلقاً عن قيد به فيتناول المفعول معه و المفعول المطلق كما انه متناول للمفعول به فيكون التعريف جامعاً للحال الواقع عن المفعول معه او المفعول المطلق من دون الاحتياج الي التعميم وفي الفاعل والمفعول به الي الحقيقي والحكمي وغرض الشارح من نقل جواب الشارح الهندي هو الرد علي جوابه قوله: الا لدخول ما وقع هذا هو وجه الروع علي جواب الشارح الهندى وحاصله هو ان في جواب الشارح الهندي قصورا لانه وان كان جوابا من الاعتراض الوارد علي الحال الواقع عن المفعول معه او المفعول المطلق ولكن لا يكون جواباً عن الحال الواقع عن المضاف اليه فلابد للجواب عن ذلك ودخوله في تعريف الحال من تعميم الفاعل والمفعول به الي الحقيقي والحكمي قوله: مثال اللفظي جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل والمثال الواحد كاف لذلك فما الحاجة الي الامثلة المتعددة وحاصل جوابه هو ان تعدد الامثلة مبنى علي تعددً الممثل قوله: فان فاعلية تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: فان فاعلية الضمير تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: لان مفعولية تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: المفهومين من لفظ هذا معنى الاشارة مفهوم من لفظ ذا ومعنى التنبيه مفهوم من لفظ ها قوله: ولا شك انهما ليسا جواب سؤال مقدر وهو انه لا فرق بين هذا في قوله هذا زيد قائماً و بين في الدار في قوله زيد قائما لان كل واحد منهما ليسبعامل بنفسه بل كل واحد منهما عامل باعتبار امر آخر وهو المتعلق في قوله في الدار فان متعلقه ثبت وهو عامل والعامل في قوله هذا زيد قائماً هو اشير وانبه فيكون فاعلية ضمير المستكن في قوله في الدار قائماً باعتبار ثبت وكذا مفعولية زيد في قوله هذا زيد قائماً باعتبار اشير وانبه وكل واحد من ثبت واشير وانبه خارج من الكلام فكيف يكون فاعلية الضمير لفظية ومفعولية زيد معنوية وحاصل جوابه هو ان الفرق موجود وهو ان المتكلم قصد الاخبار عن ثبت في قوله زيد في الدار قائماً فيكون ثبت جزء من الكلام فيكون فاعلية الضمير المستكن في الظرف باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فيكون لفظياً واما اشير و انبه فلم يقصد المتكلم الاخبار بهما فلا يكونان جزء من الكلام بل يكونان خارجين عنه فيكون مفعولية زيد باعتبار الامر الخارج عن الكلام لا باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فيكون مفعولية معنوية لالفظية. قوله: المعتبر لصحة جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان اشيروانبه خارجين عن منطوق الكلام فما الباعث علي اعتبارهما وحاصل جوابه هو ان الباعث علي اعتبارهما ان وقوع القائم حالاً عن زيد لايصح بدون اعتبارهما لان الحال اما ان يكون عن الفاعل او عن المفعول به وزيد ليس بواحد منهما فلا بد من اعتبارهما ليصير زيد مفعول به لهما ويصح الحال عنه قوله: اما الفعل زاد

الشارح كلمة اما لدفع الاعتراض وهو ان المتقرر في صحف النحاة هو ان المعطوف اذا كان مصدراً باما كان تصدير المعطوف عليه باما واجباً واما اذا كان المعطوف مصدراً بكلمة او فحينئذٍ تصدير المعطوف عليه بكلمة اما احسن وان لم تكن واجباً وهاهنا المعطوف مصدر بكلمة او ومع ذلك انه لم توجد في صدر المعطوف عليه كلمة اما ففي كلام المصنف ترك الاحسن وحاصل جوابه هو ان تصدير المعطوف عليه بكلمة اما موجود لان وجود كلمة اما في صدر المعطوف عليه اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وهاهنا وان لم يوجد لفظاً لكنه موجود تقديراً قوله: الملفوظ او المقدر جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل زيد في الدار قائماً فان قائماً حال عن الضمير المستكن في الظرف وليس العامل هاهنا الفعل او شبهه او معناه لعدم وجود واحد من هذه الثلاثة وحاصل جوابه هو ان العامل هاهنا الفعل لان الفعل العامل في الحال اعم من ان يكون ملفوظاً او مقدراً وهاهنا وان لم يكن الفعل موجوداً في اللفظ لكنه موجود تقديراً قوله: ان كان الظرف جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح جعل قوله زيد في الدار قائماً من قبيل ما يكون العامل فيه الفعل المقدر لانه يمكن ان يكون المقدر فيه اسم الفاعل دون الفعل لان الظرف كما يتعلق بالفعل فكذلك يصح تعلقه باسم الفاعل وحاصل جوابه هو ان جعل هذا القول من قبيل ان العامل في الحال في هذا القول الفعل المقدر انما هو علي تقدير تعلق الظرف بالفعل لامطلقاً ولاشك انه يصح جعله من قبيل ما يكون العامل فيه الفعل المقدر علي هذا التقدير قوله: وهو ما يعمل جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان شبه الفعل يكون عاملاً في الحال لان غير المنصرف مشابه بالفعل ومع ذلك انه ليس بعامل في شيء وحاصل جوابه هو ان المراد من المشابهة هي المشابهة في العمل واما غير المنصرف فليس بمشابه مع الفعل في العمل بل هو مشابه معه في وجود الفرعيتين قوله: وهو من تركيبه جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من شبه الفعل مايعمل عمل الفعل يكون ذكر قوله او معناه مستدركاً لان شبه الفعل شامل له وايضا لايصح المقابلة بينهما فان معنى مثل هذا ايضا يعمل عمل الفعل وحاصل جوابه هو انه هاهنا قيد كونه من تركيب الفعل معتبر بان يكون حروف الاصلية للفعل موجوداً فيه كاسم الفاعل و اسم المفعول والصفة المشبهة فان حروف الفعل موجود فيها وهذا ليس كذلك قوله: ان كان الظرف جواب سؤال مقدر وهو ان جعل هذا المثال من قبيل ما يكون العامل فيه اسم الفاعل فكذلك قد يكون متعلقه الفعل وحاصل جوابه ان عده من قبيل ما يكون العامل في الحال اسم الفاعل ليس بطريق الاطلاق بل ذلك مقيد بقيد ان يكون الظرف متعلقاً باسم الفاعل كماهو مذهب الكوفيين قوله: زيد حسن ضاحكاً ثم ان كون ضاحكاً حالاً عن الضمير المستكن في حسن مبني علي مذهب البعض فانه عند البعض عن فاعل حسن واما عند الاكثرين فهو تميز من نسبة احسن الي فاعله وهو الضمير المستكن فيه الراجع الي زيد قوله: من غير التصريح به وتقديره جواب سؤال مقدر وهو انه يدخل في معنى الفعل الفعل المقدر لانه

ايضا يكون مستنبطاً من فحوى الكلام وحاصل جوابه هو ان المعتبر في المعنى الفعل هوان لا يكون مصرحاً به ولايكون مقدرا ايضاً وفي الفعل المقدر التقدير يكون موجودا فيخرج من معنى الفعل فالفعل المقدر اذا صرح به يكون اجتماعه مع متعلقه يكون جائزاً بخلاف معنى الفعل فانه اذا صرح باشير او انبه لايصح اجتماعهما مع هذا قوله: لان النكرة هذا بيان الدليل لكون اشتراط الحال نكرة قوله: لانه محكوم عليه دليل لاشتراط كون صاحب الحال معرفة قوله: أي ليس اشتراطها جواب سؤال مقدر وهو ان في كلام المصنف اجتماع المتنافيين لان شرطية التعريف تدل علي انه لايجوز التخلف عنه لان المشروط لايخالف عن الشرط فالشرطية تدل ان ان ذاالحال انما يكون موجوداً اذا كان معرفة ولايوجد ذو الحال بدون التعريف لان المشروط لايوجد بدون الشرط وغلبة التعريف تدل علي التخلف بان ذاالحال يكون معرفة في غالب المواد ولايكون معرفة في بعض المواد وحاصل جوابه هو ان اعتراضك انما كان وارداً لو كان الشرط والغلبة متوجهان الي شيء واحد وهو التعريف وليس الامر كذلك بل الشرط متوجه الي التعريف والغلبة تتوجه الي الشرط فالمعنى شرط في غالب المواد كون ذاالحال معرفة فالاشتراط المذكور انما هو في غالب المواد لافي جميع المواد قوله: واكثرها جواب سؤال مقدر وهو ان استعمال غالباً لايصح هاهنا من وجه آخر لانه يستعمل في الافعال وكلامنا في الاقوال وحاصل جوابه هو ان المراد من الغلبة الكثرة ويستعمل في كليهما قوله: وبيان ذلك ولما علم من كلام الشارح في الجواب عن الاعتراض الوارد علي اجتماع الاشتراط والغلبة ان مواد وقوع الحال علي قسمين مواد قليلة ومواد كثيرة فالآن يذكر المواد القليلة اولاً ويذكر المواد الكثيرة ثانيا فالمواد القليلة خمس صور والمواد الكثيرة هي ماعدا هذه الصورة الخمسة ففي هذه الصورة الخمسة يكون ذو الحال نكرة مخصصة واما المواد الكثيرة فالتعريف شرط فيها أي بان يكون ذوالحال معرفة قوله: نكرة موصوفة هذه الصورة الاولى فالتخصيص حصل هاهنا بسبب توصيف النكرة مثل جاءني رجل من بني تميم فارساً حال عن الرجل وهو موصوف بقوله من بني تميم قوله: او معينة هذه الصورة الثانية ليست بمعرفة ولكن مفيدة مثل فائدة المعرفة فهي تكون في حكم المعرفة مثل قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امراً من عندنا فان امرا حال عن كل امر وكل امر نكرة ولكن يفيد فائدة المعرفة فان في كل امر استغراق الافراد فكما ان المعرفُ باللام يُفيد استغراق الافراد اذا كان اللام للاستغراق فكذلك يفيد كل امر استغراق الافراد فكان في حكم المعرفة ووجه افادته الاستغراق هو ان كل لاحاطة الافراد فالتخصيص في النكرة هاهنا حصل بالاستغراق قوله: ان جعلت امراً جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لايطابق الممثل لان الحال هاهنا وقع من الضمير المستكن في حكيم الراجع الي امر فيكون ذو الحال معرفة لانكرة وحاصل جوابه هو ان جعله حالاً عن ذلك الضمير انما هو مذهب البعض واما عند الاكثرين فهو حال عن كل امرٍ والمثال هاهنا مبنى علي مذهب الاكثرين

ليطابق المثال مع الممثل قوله: او واقعة هذه هي الصورة الثالثة من الصور الخمسة فالنكرة الواقعة بعد الاستفهام فهذه النكرة مثل النكرة الواقعة بعد النفي في افادة العموم فان النكرة اذا وقعت بعد النفي تعم فكذا اذا كانت واقعة بعد الاستفهام ايضا تعم ووجه المشابهة هو ان كل واحدة منهما واقعة في كلام غير موجب فالتخصيص يحصل في هذه النكرة بسبب عمومها واستغراقها جميع الافراد مثل هل اتاك رجل راكباً فان راكباً حال من رجل وهو واقع بعد الاستفهام قوله: او بعد الانقضاهذه هي الصورة الرابعة من الصور الخمسة فان قيل لانسلم وقوع النكرة بعد الا بل النكرة واقعة قبل الا والواقع بعد الا حال عن تلك النكرة قلنا النسخة الصحيحة قبل الا وبعد سهوٌ من الكاتب او نقول في الجواب ان قوله الحال متنازع فيه بين قوله وهو بعد الا وبين قوله مقدماً عليه فان الظرف يقتضي ان يكون الحال فاعلاً له وقوله مقدماً عليه يقتضي ان يكون الحال مفعول مالم يسم فاعله فيكون تقدير عبارة او بعد الا الحال فليس ان بعد الا ذا الحال ولاشك ان في المثال المذكور الحال واقع بعد الا ويكون الا ناقضا للنفي الداخل علي الفعل المذكور قبله فان راكباً واقع بعد الا وهو ناقض للنفي فان كلمة مانافية والتخصيص هاهنا انما جاء لاجل وقوع النكرة في سياق النفي فتعم فبسبب عمومها واستغراقها كانت مخصصة قوله: او مقدماً هذه هي الصورة الخامسة من الصور الخمسة ففي هذه الصورة يكون الحال مقدماً علي ذي الحال فالتخصيص حصل في هذه النكرة لاجل تقديم الحال فانه كما ان التخصيص يحصل في المبتداء النكرة بحسب تقديم الخبر عليه فكذلك يحصل بسبب تقديم الحال علي ذي الحال النكرة فان راكباً في جاءني راكبا رجل حال عن رجل وقدم عليه قوله: وثانيهما هذا هو بيان المواد الغالبة للحال فكل مايكون عدا هذه الصور الخمسة يكون ذو الحال فيه معرفة لانكرة فاشتراط كون ذي الحال معرفة هو في هذه المواد ولايشترط التعريف في الصور الخمسة بل يكون ذو الحال فيها نكرة مخصصة قوله: فقوله غالباً هذا تفريع علي قوله أي ليس اشتراطها الخ قوله حتي يقال هذا بيان للاعتراض الذي دفعه الشارح فيما سبق بقوله أي ليس اشتراطها الخ قوله: ويحتاج فيه اشارة الي الرد علي جواب الشارح الهندى عن الاعتراض الوارد علي قيد غالبا وحاصل جوابه هو ان قوله صاحبها مرفوع علي انه مبتداء وكذا قوله معرفة مرفوع انه خبر المبتداء وتكون هذه الجملة الاسمية معطوفة علي الجملة الاسمية قبلها وهي قوله وشرطها ان تكون نكرة فلا تدخل الجملة الاسمية الثانية تحت شرط فلايكون التعريف شرطاً في ذي الحال حتي ينافيه الغلبة فالغلبة متوجه الي واما التعريف الشرط فليس بمتوجه الي التعريف وذكر الشارح وجه الرد بان في هذا الجواب صرف الكلام عن الظاهر من وجهين الاول ان في عطف الجملة علي الجملة يكون العطف علي البعيد لان اول الجملة قوله وشرطها وفي عطف المفرد علي المفرد كما اختاره الشارح عطف علي القريب لان صاحبها يكون معطوفا علي ضمير تكون وقوله معرفة يكون معطوفا علي

النكرة ولاشك ان الضمير قريب والعطف علي القريب اولى من العطف علي البعيد والثاني ان الاصل في العطف عطف المفرد علي المفرد دون عطف الجملة علي الجملة لان المقصود من العطف الاشتراك في الحكم وذلك انما يكون في عطف المفرد علي المفرد دون عطف الجملة علي الجملة لان في عطف الجملة انما يكون الاشتراك في الثبوت فقط دون الحكم قوله: وارسلها العراك جواب سؤال مقدر وهو ان ما قلتم من شرط كون الحال نكرة منقوض بقوله ارسلها العراك وبقوله مررتُ به وحده وبقوله فعلته جهدك فان العراك حال عن مفعول ارسلها وهو الضمير البارز ووحده حال من مفعول مررت وهو الضمير المجرور في قوله به فانه مفعول به بواسطة حرف الجر وجهدك حال من فاعل فعلته وهو ضمير المخاطب وهذه الاحوال الثلاثة معارف فالاول معرف باللام والثاني والثالث بالاضافة وحاصل جوابه هو ان الحال في هذه المواد الثلاثة مؤول بالنكرة فتكون الحال نكرة تأويلاً وسيأتي تأويلها بالنكرة في كلام الشارح قوله: وكان المراد بالارسال جواب سؤال مقدر وهو ان نسبة الارسال الي الحمار الوحشي لايصح لان الارسال من خواص ذوي العقول وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الارسال معناه المعروف و =فرستادن= بالفارسية بل المراد منه البعث قوله: والتخلية هذا تفسير البعث وانما فسره به لدفع مايرد هاهنا وهو ان البعث هو الاحياء بعد الممات ولايصح نسبته الي المخلوق وحاصل الدفع هو كما انه يراد بالبعث الاحياء بعد الممات فكذلك يراد به التخلية وهاهنا المراد منه هذا المعنى الثاني قوله: معتركة جواب سؤال مقدر وهو ان جعل العراك حالاً عن مفعول ارسلها لايصح مع قطع النظر عن كونه معرفة لانّ الحال يكون محمولاً علي ذي الحال ولايصح الحمل هاهنا لان ذا الحال ذات والعراك وصف صرف فيلزم حمل الوصف الصرف علي الذات وهو لايجوز وحاصل جوابه هو ان المصدر بمعنى الفاعل فهو بمعنى اسم الفاعل وهو معتركة ومعتركة ذات مع الوصف فيصح حمله علي الذات قوله: ولعل المراد به جواب سؤال مقدر وهو ان الدخال علي التفسير المذكور مختص بالبعير فكيف يصح توصيف الاتن به وحاصل جوابه هو ان الشاعر ذكر المقيد واراد منه المطلق بطريق المجاز المرسل فليس المراد به المعنى الحقيقي حتى لايصح توصيف الاتن به قوله: او المعني علي نقض جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله هو ان عبارة المصنف بحذف عبارة اخرى تقديرها هكذا علي نفض مثل نفض الدخال فهو من قبيل تشبيه فعل الاتن بفعل البعير قوله: أي انفراده جواب سؤال مقدر وهو ان وحده لما كان مفعولا مطلقا من غير لفظه لقوله ينفرد فالمعتبر في مثل هذا المفعول المطلق هو ان يصح تأويله بفعل نفسه فكيف تأويله هاهنا وحاصل جوابه هو ان تأويله يكون بقوله انفراده قوله: فهذه الجمل جواب سؤال مقدر وهو انه ماحال هذه الجمل في التركيب وحاصل جوابه هو انها وقعت حالاً قوله: وهذه المصادر واذا كانت منصوبة علي المصدرية أي علي ان كل واحد منهما مفعول مطلق لاحال فلا يلزم وقوع المعرفة حالاً بل الحال في هذه الامثلة

الجمل وهي من حيث هي هي نكرات فلا يلزم المحدود قوله: موضوعة موضع النكرات بان اللام في العراك اما للعهد الذهني او تكون زائدة وعلي كل من التقديرين لاتفيد التعريف والاضافة في لآخرين للعهد الذهني فهي ايضا لاتفيد التعريف قوله: محضة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل قولهم جاءني رجل من بني تميم فارساً فان صاحب الحال وهو رُجل نُكرة مع انه لايجب تقديم الحال عليه والا لامتنع تأخيره مع انه يجوز تاخيره ومؤخر بالفعل وحاصل جوابه هو ان المراد من النكرة المحضة ورجل نكرة محضة بالصفة وهي قوله من بنى تميم قوله: لم تكن فيها فان قيل ان ذكر قوله لم تكن فيها شائبة تخصيص بعد قوله محضة مستدرك لان النكرة المحضة عبارة عما لايكون فيه شائبة التخصيص قلنا انما ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد من المحضة هو مايكون بالنسبة الي بعض افراد التخصيص دون بعض آخر فدفع ذلك الوهم بان المراد من المحضة هو ان يكون بالنسبة الي جميع افراد التخصيص قوله: بما سوى التقديم جواب سؤال مقدر وهو ان ذا الحال اذا كان نكرة محضة ثم قدم الحال عليه فحينئذ لم يكن ذو الحال نكرة مُحضة بل نكرة مخصصة بتقديم الحال عليه فينبغي ان لايجب تقديمه علي ذي الحال لعدم كونه نكرة محضة بل نكرة مخصصة وحاصل جوابه هو ان المراد من نفي التخصيص ليس مطلق التخصيص بل التخصيص الثابت بما سوى التقديم فتقديم الحال واجب علي ذي الحال وان حصل فيه التخصيص بالتقديم قوله: ولم تكن الحال جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل جاءني رجل وزيد راكبين فان ذا الحال وهو رجل نكرة مع أن تقديم الحال عليه ليس بواجب وحاصل جوابه هو ان قيد عدم اشتراك الحال بين النكرة والمعرفة معتبر في هذه القاعدة وفي المثال المذكور الحال مشترك بين النكرة وهو رجل ومعرفة وهو زيد ووجوب التقديم انما يكون في صورة عدم اشتراكه قوله: ليتخصص النكرة هذا دليل اول علي وجوب تقديم الحال علي ذي الحال النكرة المحضة قوله: ولئلا تلتبس هذا دليل ثان علي ذلك الوجوب قوله: ثم قدمت جواب سؤال مقدر وهو ان الالتباس انما كان لأزما في صورة النصب واما في صورة الرفع والجر فلاً يلزم الالتباس بالصفة لان صفة المرفوع تكون مرفوعة وصفة المجرور تكون مجرورة والحال يكون منصوباً فلايلزم الالتباس في صورة التاخير فينبغي ان لايجب تقديم الحال في هذين الصورتين علي ذي الحال وحاصل جوابه هو انا نسلم ان الالتباس لايلزم في صورة الرفع والجر ولكن وجب تقديمه فيهما ايضا لاطراد الباب قوله: فيما عدا مثل جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل قولهم زيد قائما كعمرو قاعداً فان قائماً حال عن زيد والعامل فيه التشبيه المستفاد من الكاف فيكون العامل معنوياً ومع ذلك قدم عليه قائماً وحاصل جوابه هو ان هذه القاعدة منحصرة فيما سوى موضع الضرورة وفي المثال المذكور وجدت الضرورة لتقديم الحال علي العامل المعنوي وتلك الضرورة هو لزوم الالتباس علي تقدير التاخير فانه لو اخر قائما لايعلم حينئذ انه حال من زيد او من عمرو قوله: قد عرفت تمهيد الي قوله بخلاف

الظرف قوله: العامل المعنوي وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به وتقديره في نظم الكلام قوله: وان ما هو عطف علي قوله العامل المعنوي قوله: داخل في الفعل اذا كان الظرف وشبهه مقدران بالفعل قوله: او شبهه اذا كان الظرف وشبهه مقدران باسم الفاعل قوله: فعلي هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الظرف لايخلو اما ان يكون داخلاً في العامل المعنوي اويكون داخلاً في الفعل اوشبهه فان كان الاول فينبغي ان لايجوز تقديم الحال علي الظرف لكونه عاملاً معنوياً والحال لايتقدم علي العامل المعنوى لضعفه في العمل وان كان الثاني فلايصح تخصيص الظرف ببيان المخالفة مع العامل المعنوي لان الحال كما يتقدم علي الظرف فكذلك يتقدم علي الفعل وشبه الفعل وحاصل جوابه هو انا نختار الشق الثاني وتخصيص الظرف ببيان المخالفة عن العامل المعنوي هو لاجل وقوع الخلاف فيه فان في تقديم الحال علي الظرف وقع فيه الاختلاف فلذا خصصه ببيان المخالفة قوله: بشرط تقدم المبتداء وذلك لان المبتداء اذا كان مقدماً علي الحال يكون الخبر ايضا مقدماً علي الحال رتبة لان مرتبة الخبر هو ان يكون في جنب المبتداء المبتداء والخبر هو الظرف العامل في الحال فيكون العامل مقدماً رتبة وان كان مؤخراً لفظاً قوله: وان كانت مشابهة اشارة الي جواب سؤال وهو ان تخصيص الظرف ببيان المخالفة صحيح اذا كان عاملاً لاجل وقوع الخلاف فيه كما في التوجيه الاول ولكن لايصح تخصيصه ببيان المخالفة اذا كان معمولاً كما في التوجيه الثاني وحاصل جوابه هو ان الوجه موجود لتخصيصه هاهنا ايضا وهو دفع وهم من يتوهم ان في الحال معنى الظرف فتوهم انه لا يكون الفرق بينهما فكما لايجوز تقديم الحال علي العامل المعنوي كذلك لايكون تقديم الظرف علي المعنوي جائزاً قوله: هذا اذا لم يكن الظرف جواب سؤال مقدر وهو ان الاحتمالين المذكورين صحيحان اذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي واما اذا لم يكن داخلاً في العامل المعنوي فلايصح الاحتمال الاول وحاصل جوابه هو انا لا نقول بجريان الاحتمالين في الصورتين اي صورة دخول الظرف في العامل المعنوي وصورة عدم دخوله فيه بل نقول بجريان الاحتمالين في صورة عدم دخول الظرف في العامل المعنوي واما في صورة دخوله فيه فلا نقول بجريان الاحتمالين حتى تقول في الاعتراض انه لايصح الاحتمال الاول بل نقول حينئذ بجريان الاحتمال الثاني فقط قوله: سواء كان مجرورا دفع وهم من يتوهم انه يكون المرادُ من المجرور بحرف الجر لتبادره مع انه كما لايجوز تقديم الحال علي المجرور بحرف الجر فكذلك لايجوز تقديمه علي المجرور بالاضافة فدفع ذلك الوهم بان المرادَ من المجرور هو الاعم من ان يكون مجروراً بحرف الجر او بالاضافة قوله: فان كان مجرورا جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من المجرور اعم من ان يكون مجرورا بحرف الجر او بالاضافة فحينئذ لايصح تعلق قوله علي الاصح بذلك المطلق لانه لاخلاف في المجرور المطلق فان منع تقديم الحال علي المجرور بالاضافة اتفاقي وحاصل جوابه هو ان قوله علي الاصح ليس بمتعلق مع جميع المدعي بل متعلق بجزء المدعى وهو

عدم جواز تقديم الحال علي ذي الحال المجرور بحرف الجر قوله: وذلك لان الحال دليل لعدم جواز تقديم الحال علي ذي الحال المجرور بالاضافة قوله: ونقل عن بعضهم وذلك البعض ابن كيسان وابن علي وابن برهان او المراد من ذلك البعض الكوفيين وبعض البصرية قوله: الا كافة للناس فان كافة حال من الناس وهو مجرور باللام وتقدم هذه الحال عليه قوله: ولعل الفرق جواب سؤال مقدر وهو انه ما وجه الفرق لهذا البعض حيث جوزوا تقديم الحال علي ذي الحال المجرورُ بحرف الجر ولا يجوزونه علي ذي الحال المجرور بالاضافة مع ان كل واحد مجرور وحاصل جوابه هو ان المجرور بحرف الجر بحسب الحقيقة ليس مجرورا بل منصوب وتقديم الحال علي ذي الحال المنصوب جائز فكذا يجوز تقديمه علي مثل هذا المجرور قوله: واجاب بعضهم أي من جانب الجمهور وذلك البعض الزجاج والشارح الهندي قوله: والتاء جواب سؤال مقدر وهو انه فات علي هذا التقدير المطابقة بين الحال وذي الحال لان ذي الحال مذكرٌ والحال مؤنث وحاصل جوابه هو ان اعتراضك انما كان واردا لوكانت التاء في كافة للتانيث بل هي للمبالغة فلا تأنيث في الحال كما انه ليس في ذي الحال قوله: وبعضهم يجعلها صفة وذلك البعض جار الله زمخشري فتقدير الآية يكون هكذا وما ارسلناك الا رسالة كافة قوله: وبعضهم وهو محشي الضوء وحاصل جوابه هو ان كافة مصدر أي مفعول مطلق للفعل المحذوف وهو تكف واذا كان مفعولاً مطلقاً للفعل المحذوف فلا يرد عليه انه لايصح جعله مفعولاً مطلقا لان الفعل وهو ارسلنا غير مشتمل عليه من قبيل اشتمال الكل علي الجزء ووجه عدم الورود وهو انه ليس مفعولاً مطلقاً للفعل المذكور بل للفعل المحذوف وهو تكف ولاشك انه اشتمل عليه بذلك الاشتمال قوله: كا لكاذبة جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح جعل كافة مصدراً لانه علي وزن فاعلة لانه كان في الاصل كافِفة ثم ادغم الفاء في الفاء فصار كافة بالتشديد وهذا الوزن من اوزان اسم الفاعل فكيف يكون مصدرا وحاصل جوابه هو انه كما يأتي علي هذا الوزن اسم الفاعل فكذلك يأتيّ علي هذا الوزن المصدر مثل كاذبة وعافية فانهما علي وزن فاعلة مصدران معناهما الكذب والعفة قوله: والكل تكلف وتعسف جواب سؤال مقدر وهو انه لما صح هذه الاجوبة من استدلال بعض النحاة فلايصح استدلالهم بهذه الآيةُ فبطل مذهبهم فلا يصح قول المصنف علي الاصح لانه يعلم من ذلك ان مذهب الجمهور وهو عدم جواز تقديم الحال علي ذي الحال المجرور بحرف الجر اصح ومذهب بعض النحاة وهو جواز تقديم الحال علي ذي الحال المجرور بحرف الجر صحيح لان مقابل الاصح هو الصحيح لا الباطل وحاصل جوابه هو ان هذه الاجوبة ليست صحيحة بل فيها تكلف وتعسف فلا يبطل مذهبهم اما التكلف في الجواب الاول فلان اتيان التاء للمبالغة غير معلوم في اسم الفاعل حتى انكرها البعض الا في بعض صيغ المبالغة لاسم الفاعل مثل فعال وفعول ومفعال واما التكلف في الجواب الثاني فلاحتياجه الي تقدير الموصوف في الآية واما التكلف في الجواب الثالث فلان كونه

مصدراً لايقدح في الاستدلال لانه حينئذ يكون هو مع فعله المحذوف جملة فعلية حالاً من الناس مقدما عليه واما كون هذه الاجوبة الثلاثة تعسفا فلان معناها جميعاً وهـذا المعنى لايحصل علي تلك التأويلات لان معنى جميعاً هو ان هذه الرسالة شاملة لجميـع النـاس وليست مخصوصة بقوم دون قوم ومعنى كافة علي التأويل الاول عامة لاجميعاً ومعنى عامة هو انها شاملة للامر والنهي والوعد والوعيد الي غير ذلك وكذا معناها عامة علي التأويل الثاني والثالث فلا يعلم من هذه التأويلات ان هذه الرسالة لجميع الناس مع ان المقصـود هو هذا المعنى فلوجود نفس هذه التأويلات في هذه الاجوبة احتمل عدم كون كافة حالاً من الناس ولوجود التكلف والتعسف فيها احتمل كونها حالاً عن الناس فلذا صار مذهب البعض صحيحا لا اصحا ولا باصلاً قوله: وكل ما دل مقصد المصنف من هذا الرد علي الجمهور فانهم اشترطوا الاشتقاق في الحال بانه يشترط في الحال ان يكون مشـتقاً فـرد عليهم المصنف بانه لايشترط الاشتقاق في الحال بل كل مادل علي هيئة سواء كان مشتقاً او جامدا يصح ان يقع حالاً قوله: أي صفة جواب سؤال مقدر وهو ان الهيئة عبارة عن الكيفية الحاصلة للكلمة بسبب الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف علي البعض فالهيئة موجودة في زيد وعمرو ايضا فينبغي ان يصح وقوعهما حالا عند المصنف مـع ان الامر ليس كذلك وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الهيئة ما ذكرته بل المـراد منـه الصفة وزيد وعمروٌ لايدلان علي الصفة قوله: سواء كان جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من الهيئة الصفة فلايحصل الرد علي الجمهور بل هذا عين مذهب الجمهور لان المتبادر من الصفة هو ما يكون مشتقاً وحاصل جوابه هو انه ليس المراد هاهنا المتبادر بل المراد منها هو ما يكون دالاً علي الصفة سواء كان مشتقاً او جامداً فيحصل الرد علـي الجمهورقوله: من غير ان يأول جواب سؤال مقدر وهو انه مع هذا التقسيم لايحصل الرد علي الجمهور لانهم ايضا قائلون بصحة وقوع الجامد حالاً الا انهم يأولون الجامد بالمشتق وحاصل جوابه هو ان مراد المصنف هو ان الجامد يصح وقوعه حالاً من غـير تأويلـه بالمشتق واما عند الجمهور فلابد في صحة وقوعه حالاً من التأويل بالمشـتق قولـه: لان المقصود هذا وجه الرد علي الجمهور وحاصله هو ان المقصود من الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول به وهو يحصل بالجامد ايضا فلا حاجة الي تأويله بالمشتق قوله: وتكلفوا جواب سؤال مقدر يرد علي الجمهور وحاصله هو انه لما اشترط كون الحال مشتقا عند الجمهور فهذا منقوض بقول العرب هذا بسراً اطيب منه رطباً فان بسراً ورطباً وقعا حالين ومـع ذلك ليسا بمشتقين بل جامدين وحاصل جوابه هو انهم يأولون هذه الجوامد بالمشـتقات فيكون الحال في مثل هذه الجوامد ايضا مشتقا لاجامدا قوله: ومع هذا جـواب سـؤال مقدر وهو ما الباعث علي الجمهور حيث اشترطو الاشتقاق في الحال وحاصل جوابه هو ان الباعث علي ذلك الاشتراط غلبة الاشتقاق في الحال يعـنى ان الغالـب في الحـال الاشتقاق فلذا اشترطوا الاشتقاق قوله: بسراً او رطباً جواب سؤالين الاول هو ان المثال

ما يكون مضافاً اليه للفظ مثل والمضاف اليه هاهنا مجموع الجملة ومجموع الجملة ليس بحال فلا يطابق المثال مع الممثل والثاني انه لايصح وقوع الجملة مضاف اليه لان المضاف قسم من الإسم فيكون مفردا لاجملة وحاصل جوابه هو ان المضاف اليه محذوف وهو بسرا ورطبا و لاشك انهما حالان وكذا صح كونهما مضافاً اليه لكونهما مفردين قوله في جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المثال محذوفا فيكون ذكر هذا الجملة مستدركا وحاصل جوابه هو لانسلم استدراكاً لان هذه الجملة ظرف لبسرا ورطبا فلايكون مستدركا وعبثا قوله: قولهم جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح لان تكون الجملة ظرفا لان الظرف ايضا يكون من قبيل المفرد وحاصل جوابه هو ان الجملة مؤولة بالمفرد أي القول ويكون القول بمعنى المقول قوله: من ابسر النخل اشارة الي ان المبسر والمرطب من باب الافعال قوله: اذا صار جواب سؤال مقدر وهو ان جعلها من باب الافعال لايصح لان باب الافعال للتعدية فيفسد معنى المبسر والمرطب لان معناهما حينئذ الذي يجعل الغير بسراً اورطباً مع ان هذا المعنى ليس بمراد بل المراد هو انه بنفسه بسرٌ ورطب وحاصل جوابه هو ان باب الافعال كما يأتي للتعيدية فكذلك يأتي للصيرورة وهاهنا للصيرورة ويصح ارادة الصيرورة منهما قوله: وتقدم بسرا جواب سؤال مقدر يرد علي المحققين بان العامل في بسرا اطيب فينبغي ان لايجوز تقديم بسراً علي اطيبَ لانَّ اطيب اسم تفضيل وهو ضعيف العمل يعمل في المعمول المتاخر ولايعمل في المعمول المتقدم وحاصل جوابه هو ان اطيب وان كان ضعيف العمل ولكن تقديم المعمول عليه بناء علي قاعدة مشهورة وذكر هذه القاعدة الشارح قوله: يلزم ان يلي ووجه اللزوم هو انه يلزم علي تقدير التاخير الالتباس والاشتباه فانه لو اخر بسرا في هذا المثال لايعلم ان ايهما حال عن المشار اليه باعتبار كونه مفضلاً وايهما حال عنه باعتبار كونه مفضلاً عليه قوله: وهذه الحيثية جواب سؤال مقدر وهو ان بسراً حال عن المشاراليه بحيثية كونه مفضلاً وهذه الحيثية لاتحصل له الا بعد اسم تفضيل وهو اطيب لا قبل اضماره فينبغي ان يكون حالاً عن الضمير المستكن في اطيب الراجع الي المشار اليه وايضاً يجب ان يلي هذا الضمير بان يذكر بعد اطيب وحاصل جوابه هو انا سلمنا ان هذه الحيثية انما يحصل بعد اضمار اسم التفضيل في اطيب ولكن لما كان الضمير بالنسبة الي الاسم الظاهر كالعدم اقيم اسم الظاهر مقامه وهو لفظ هذا وجعل بسراً حالاً عنه قوله: قال الرضي هذا تائيد لقول الشارح فان الشيخ الرضي ايضا قائل بكون الضمير كا العدم بالنسبة الي الاسم الظاهر قوله: ومع هذا اعتراض من جانب الشيخ الرضي علي المحققين بان لا بأس بان يلي الحال الضمير المستكن في اطيب ولا يلزم حينئذ الالتباس لانه يكون مقدماً علي المفضل عليه وهو الضمير المجرور في قوله منه والجوابُ هو ان الاعتبار في المسائل النحوية واذا لم يكن للسمع مسموعا فلا يجوز ايضا قوله: اسم الاشارة يعنى العامل في اسم الاشارة معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة ولايجوز ان يكون العامل اطيب لضعف اسم التفضيل في

العمل فلا يعمل في المفعول المتقدم قوله: لانه يمكن هذا وجه الرد علي قول هذا البعض وحاصله انه لوكان العامل هذا لكان بسراً قيداً للاشارة لان الحال تكون قيداً لعامل ذي الحال وتقيد الاشارة بحالة البسرية لايصح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس قوله: ولانه يصح وجه ثان للرد حاصله لو كان العامل اسم الاشارة للزم ان يصح هذا التركيب في صورة وجود اسم الاشارة ولايصح عند وقوع اسم لايصح اعماله في الحال موقع اسم الاشارة مثل ان يقال ثمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا مع ان هذا التركيب صحيح في هذه الصورة ايضا فعلم ان العامل ليس اسم الاشارة بل اسم التفضيل وهو موجود في الصورتين

قوله: والجملة الخبرية جواب سؤال مقدر وهو ان الفاء في قوله فالاسمية للتفصيل وهو يقتضي الاجمال فما هو فاجاب ببيان الاجمال قوله: الحالية جواب سؤالين الاول انه يلزم الخروج عن البحث لان البحث في الحال لافي الجملة الاسمية والثاني انا لانسلم ان الجملة الاسمية تكون متلبسة بالواو والضمير معاً او بالواو وحده فانه منقوض بمثل زيد قائم فانها جملة اسمية ولا تتلبس بالواو والضمير معاً ولا بالواو وحده وحاصل جوابه هو ان المراد ليس مطلق الجملة الاسمية بل المراد الجملة الاسمية الواقعة حالاً وزيد قائم ليس بحال واذا كان المراد منها الجملة الاسمية الحالية لايلزم الخروج عن البحث وكذا لا انتقاض بذلك الجملة قوله: لقوة الاستقلال قال جمالدين اما الاستقلال فظاهر لانها لاتكون محتاجة في الافادة الي شيء آخر واما قوة الاستقلال فلد لا لتها علي الثبوت والدوام فهي خارجة عما هو الاصل في الحال لان الاصل فيه الانتقال وعدم الدوام فنفس الاستقلال تقتضي نفس الرابط وقوة الاستقلال تقتضي زيادة الرابط فنفس الرابط يحصل بالاتيان باحد الامرين وزيادة الرابط تحصيل بالاتيان بكلا الامرين ويمكن ان يقال في بيان قوة الاستقلال في الجملة الاسمية هو ان الجملة من حيث ذاتها مستقلة فالجملة الاسمية باعتبار كونها جملة حصل فيها نفس الاستقلال ثم الاسمية مستقلة باعتبار الاجزاء ايضا بخلاف الفعلية فان احد اجزائها الفعل وهو يقتضي الاسناد الي الغير فبسبب استقلال الاجزاء حصل في الجملة الاسمية قوة الاستقلال قوله: في اول الامر وذلك لانها موضوعة للجمع المطلق في اصل الوضع فتكون رابطياً قوياً فيصح الاكتفاء به في ربط الجملة الاسمية التي فيها قوة الاستقلال قوله: وهذا أي الربط جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم وهو الحق لاشك فيه فان قوله لاشك فيه جملة اسمية وقعت حالاً وليست متلبسة بالواو والضمير معاً ولا بالواو وحده بل الواو ممنوع وذو الحال لهذه الجملة الضمير المستكن في الحق لانه صفة مشبهة وحاصل جوابه هو ان ما قلنا من الربط بالواو وحده او بالواو والضمير معاً فانما هو في الحال المنتقلة لافي الحال المؤكدة وقوله لاشك فيه حال مؤكدة لامنتقلة قوله: وذلك لان الواو جواب سؤال مقدر وهو انه ما وجه الفرق بين الحال المنتقلة والمؤكدة بان ايراد الواو يجوز في الاول ولايجوز في الثاني وحاصل جوابه هو ان

الوجه لذلك هو ان الحال المنتقلة لاتكون مؤكدة لذي الحال والحال المؤكدة تكون مؤكدة بصيغة اسم المفعول والمؤكدة بصيغة اسم الفاعل لشدة الاتصال بينهما قوله: لان الضمير جواب سؤال مقدر وهو كما ان الواو تقع في الاول فينبغي ان يكتفي بالضمير عن الامرين ايضا كما انه يكتفي بالواو عن الامرين وحاصل جوابه هو انه فرق بين الواو والضمير لان الواو يجب ان يكون في الاول فيدل علي الربط من اول الامر بخلاف الضمير فانه لايجب وقوعه في الاول بل قد يكون واقعا في الوسط وقد يكون واقعا في الآخر فلا يدل علي الربط من اول الامر فلذا لم يكتف به عن الامرين فانقيل ان عدم دلالة الضمير علي الربط من اول الامر مسلم في صورة وقوعه في الوسط والآخر ولكن لانسلم عدم دلالته علي الربط من اول الامر حين وقوعه في الاول فالضعف يكون ثابتا في الصورتين الاولين ولا يكون ثابتا في الصورة الثالثة فلا يصح حكم الضعف علي الربط بالضمير مطلقا قلنا ذلك لاطراد الباب قوله: فلابد من الواو: علي الصحيح أي علي المذهب الصحيح وحينئذ يكون قوله علي ضعف أي علي مذهب ضعيف فالربط بالضمير وحده مبنى علي مذهب ضعيف واما عند المذهب الصحيح فلابد من الواو قوله: أي الجملة الفعلية جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم الخروج من البحث لان كلامنا انما هو الجمل والمضارع ليس بجملة لانه قسم من الفعل وهو قسيم من الكلمة وهي تكون مفردة لاجملة وحاصل جوابه هو ان المراد من المضارع ليس مطلق المضارع بل المراد منه المضارع مع الفاعل بجعل اللام في المضارع للعهد فلاشك ان الفعل المضارع مع الفاعل جملة فعلية قوله: لمشابهة هذا دليل لكون المضارع مربوط بالضمير وحده دون الواو وحاصله هو ان المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظا ومعنى وهو مستغنى عن الواو فكذا يكون المضارع ايضا مستغنيا عن الواو قوله: المشتملة علي المضارع جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله وما سوى هما راجع الي الجملة الاسمية والجملة الفعلية وليس للجملة قسم ثالث فلا يوجد ماسواهما وحاصل جوابه ان المراد من الجملة الفعلية هي المشتملة علي الفعل المضارع المثبت وليس المراد الجملة الفعلية مطلقا قوله: من الجمل المشتملة بيان لما سواهما قوله: من غير ضعف عن الاكتفاء جواب سؤال مقدر وهو انه علي هذا لايحصل الفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية في وقوعهما حالا مع انه لابد من وجود الفرق بينهما لاجل ان في الجملة الاسمية قوة الاستقلال بل نفس الاستقلال وحاصل جوابه ان الفرق موجود وهو ان الاكتفاء بالضمير وحده في الجملة الاسمية كان مع الضعف وبلا ضعف في الجملة الفعلية فهذا هواثر عدم قوة الاستقلال في الجملة الفعلية قوله: لا المنفي جواب سؤال مقدر وهو ان القيد قد يكون للاحتراز وقد للاتفاق فقيد المثبت هاهنا من أي قبيل وحاصل جوابه هو انه قيد احترازي فيه احتراز عن الماضي المنفي فانه لايجب فيه دخول قد قوله: من دخول جواب اسئلة ثلاثة الاول ان لابد بمعنى يجب والوجوب لايكون الا في مقدور المتكلم وقد ليس من مقدوره والثاني ان

من حرف جر وهو لايدخل الا علي الاسم وقد حرف فلا يصح دخول من عليه والثالث انا لا نسلم انه لابد في الماضي المثبت من قد لان الماضي المثبت من اقسام الفعل وقد من اقسام الحرف فلو وجد قد في الماضي المثبت يلزم تداخل اقسام الكلمة وهو باطل وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ دخول ولا شك ان الدخول مقدور المتكلم وايضا من داخل علي الدخول وهو اسم وايضا لم يلزم تداخل الاقسام قوله: لفظة قد جواب سؤال مقدر وهو ان عبارة المصنف لما كان بحذف المضاف وهو الدخول فحينئذ يكون المضاف اليه قد وهو حرف والحرف لايكون مضافا اليه وحاصل جوابه هو انّ المراد من قد لفظة قد ولا شك ان لفظة قد علم لقد الواقع في التركيب قوله: المقربة دليل لوجوب دخول لفظة قد علي الماضي المثبت الواقع حالاً وتقريره ظاهر من كلام الشارح قوله: لغة هذا اما متعلق بقوله الحال فيكون المراد من الحال الحال اللغوي الذي هو عبارة عن الزمان الذي انت فيه او متعلق بقوله المقربة فيكون المعنى ان لفظة قد مقربة للماضي الي الحال بحسب اللغة أي الحقيقة لا المجاز وعلي هذا التقدير ايضا يكون المراد من الحال الزمان الحال قوله: الواقع حالاً جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم انه لابد في الماضي المثبت من دخول لفظة قد كما في ضربت زيداً فان ضربت فعل ماض ومع ذلك لم تدخل لفظة قد عليه وحاصل جوابه هو انه ليس مرادنا من الماضي المثبت مطلق الماضي المثبت أي سواء كان وقع حالاً او لا بل المراد منه الماضي المثبت الواقع حالاً وضربت في ضربت زيداً ليس بواقع حالاً قوله: تجوزاً أي هذه الدلالة الحاصلة بسبب دخول لفظة قد انما يكون علي سبيل المجاز لا الحقيقة لعدم وضعه ٢
لهذا فيكون استعماله لهذا المعنى علي سبيل المجاز دون الحقيقة قوله: لان المتبادر جواب سؤال مقدر وهو ان دخول لفظة قد علي الماضي المثبت الواقع حالاً مستقيم اذا كان العامل مضارعاً لحصول فائدة دخول قد وهي تقريب زمان الحال الى زمان العامل ولكن لا يستقيم دخول لفظة قد علي الماضي المثبت الواقع حالاً اذا كان العامل ايضا ماضيا لعدم حصول فائدة دخول قد لان كل واحد من العامل والحال ماضيين فلاحاجة الي دخول قد وحاصل جوابه هو ان الحال والعامل وان كانا ماضيين لكن ومع ذلك يكون زمان الحال مقدما علي زمان العامل لان المتبادر من مضي الحال هو مضيه بالنسبة الي زمان العامل فبدخول لفظة قد يحصل قرب الحال الى العامل قوله: سواء كانت جواب سؤال مقدر وهو ان ظاهرة ومقدرة منصوبان وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبهما فاجاب بانّ نصبهما علي انهما خبران لكانت قوله: فسيبويه يؤول جواب سؤال مقدر وهو ان قول سيبويه والمبرد منقوض بقوله تعالي حصرت صدورهم فان الحالَ هاهنا الماضي المثبت ومع ذلك ليس كلمة قد في اللفظ بل محذوف وحاصل جوابه هو ان حصرت صدورهم ليس حال عندهما بل الحال عند سيبويه مقدر وهو قوماً وهو مفرد لاجملة وتلك الجملة صفة قوماً فالحال عنده ليس بجملة بل مفرد وعند المبرد هذه جملة

رعاية لا الجملة الحالية قوله: وانما لم يشترط جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه حيث اشترط دخول لفظة قد في الماضي المثبت ولم يشترط في الماضي المنفي وحاصل جوابه هو ان المقصود من دخول لفظة قد هو اقتران الحال بالعامل وهو حاصل في الماضي المنفي بدون لفظة قد لان الموجود في الماضي المنفي النفي وهو يكون مستمرا فيشمل زمان العامل ايضا قوله: بلا قاطع جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم استمرار النفي لانه اذا جاء الايجاب يقطع هناك النفي فكيف يكون مستمرا وحاصل جوابه هو ان استمراره ليس بطريق الاطلاق بل يكون اذا لم يوجد هناك قاطع واما عند وجود القاطع فلايكون فيه استمرار قوله: في الحال جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم الخروج عن البحث لان بحثنا انما هو في الحال وحذف العامل من أحوالُ العامل وحاصل جوابه هو ان المراد من العامل العامل في الحال فيكون متعلقا به والبحث عن متعلقات الشيء بحث عن ذلك الشيء قوله: لقيام قرينة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض براكبا في مثل جاءني زيد راكبا فان راكبا حال مع انه لايجوز حُذف ُعامله وحاصل جوابه هو جواز حذف عامل الحال ليس بطريق الاطلاق بل ذلك انما عند قيام القرينة وفي المثال المذكور القرينة معدومة فلذا لايجوز حذف عامله قوله: حالية دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد من القرينة القرينة المقالية لتبادر ها فحينئذ لايطابق المثال مع الممثل لان في المثال المذكور في كلام المصنف القرينة الحالية دون المقالية وحاصل الدفع هو ان المراد من القرينة اعم من ان تكون حالية كما في المثال المذكور او مقالية كما سيأتي مثالها قوله: أي الشارع جواب سؤال مقدر وهو ان المسافر هو الذي قطع المسافة فلا فائدة في ذلك القول في حقه وحاصل جوابه هو ان المراد من المسافر هو الشارع في السفر لامن قطع المسافة ولاشك ان هذا القول مفيد في حقه قوله: او المتهيئ له جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله هو ان المراد من المسافر المتهيئ للسفر بطريق المجاز باعتبار ما يؤول اليه فانه باعتبار مايؤول اليه مسافر قوله: أي سر راشداً اظهار للفعل المحذوف ومعنى راشداً هو ان يجد الطريق بنفسه ومعنى مهدياً ان يجد الطريق باعتبار الغير بان يهديه الغير قوله: بقرينة حال المخاطب هذا بيان القرينة فالقرينة هي حال المخاطب وهو علي الجواب الاول الشروع وعلي الجواب الثاني التهيئ قوله: وقوله مهدياً هذا بيان الاعراب لمهدياً قوله: في بعض الاحوال جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقوله تعالي قائما بالقسط فان هذا حال مؤكدة لمضمون جملة مُتقدمةٌ وهي شهد الله مع ان حذف عامله لايجب بل عامله مذكور وهو شهد لانه حال عن فاعل شهد وحاصل جوابه هو ان المراد من الحال المؤكدة هو بعض احوال المؤكدة لاجميعها فان الحال المؤكدة علي قسمين الاول ما يكون مقررة أي مؤكدة لمضمون جملة فعلية والثاني ما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية وحذف العامل واجب في القسم الثاني دون القسم الاول وفي الآية المذكورة الحال مؤكدة لمضمون جملة فعلية وهي شهد الله قوله: مطلقاً أي سواء كان عامله واجب الحذف اولا قوله: ما دام

موجودا جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان الحال المؤكدة لا تنتقل عن ذي الحال بل تنتقل عنه فان الاب اذا مات تنتقل عطوفيته وحاصل جوابه هو ان المراد من عدم نقله هو عدم نقله ما دام موجوداً وليس المراد منه عدم نقله مطلقا قوله غالبا جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم نقله ما دام ذو الحال موجوداً بل قد تنتقل العطوفية عن الاب مع كونه موجوداً وحاصل جوابه هو ان المراد من عدم نقله هو عدم نقله غالباً ولا شك ان العطوفية لاتنتقل عن الاب في غالب الاوقات قوله: والمنتقلة هذا فرق ثان بين الحال المؤكدة والحال المنتقلة قوله: فان العطوفية تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: احقه هذا هو الفعل المحذوف بحذف الواجب العامل في عطوفا قوله: بفتح الهمزة او ضمها جواب سؤال مقدر وهو ان احقه بفتح من الثلاثي المجرد ام بضم الهمزة من الثلاثي المزيد فيه وحاصل جوابه هو ان كل واحد من الاحتمالين مستقيم قوله: من حققت الامر هذا اذا كان بفتح الهمزة لان حققت ثلاثي المجرد قوله: بمعنى تحققته جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان بفتح الهمزة مأخوذاً من حققت الامر لايحصل المعنى المقصود لانّ المعنىٰ المقصود هو الثبوت علي اليقين لامطلق الثبوت ويدل علي هذا صيغة المبالغة من المزيد دون المجرد ومعنى المجرد هو نفس الثبوت وحاصل جوابه هو ان المجرد بمعنى المزيد فيكون حققت الثلاثي المجرد بمعنى تحققته الثلاثي المزيد فيه من باب التفعيل وهو يدل علي الثبوت علي اليقين فحصل المعنى المقصود قوله: وضرت منه علي يقين جواب سؤال مقدر وهو ان تحقق ابوت زيد انما هو بالولادة لابتحقق المتكلم لانه ليس في وسعه فلاً يصح قوله تحققته وحاصل جوابه هو ان المراد منه هو العلم اليقيني علي ابوته لا اثباته ولاشك انه في وسع زيد وكذا لايكون بالولادة قوله: اومن احققت هذا اذا كان احقه بضم الهمزة قوله: بهذا المعنى جواب سؤال وهو ان الاحقاق باب الافعال وهويأتي علي معنيين الاول بمعنى تحققته وصرت منه علي يقين والثاني هو الاثبات فأي معنى مراد هاهنا وحاصل جوابه هو انه يصح ارادة كل واحد منهما قوله: أي تحققت ابوته هذا التفسير بناء علي الاحتمال الاول قوله: وضرت منها جواب سؤال مثل مامر قوله: او اثبتها لك عطوفا هذا التفسير بناء علي الاحتمال الثاني ولكن النسخة الصحيحة هو اثبتها كذلك ومعنى ذلك هو صرت منها علي يقين ففي كذلك قوله كذلك اشارة الي جواب سؤال مقدر وهو ان اثبات الابوة انما هو بالتولد وليس في وسع المتكلم وحاصل جوابه هوً ان المرادُ من اثبات ابوته واليقين عليها وقوله: قال صاحب المفتاح الغرض من نقل قول صاحب المفتاح الاعتراض علي المصنف بان تقديرك وهو احقه ليس باحق بل احق التقديرات هو يحني واكثر الشارحين والمحشين قالوا انه يحيى معناه يميل ويرحم ووجه كون هذا التقدير احق التقديرات هو ان لايرد عليه الاعتراض بخلاف تقدير المصنف وهواحقه لان المعترض يقول ان تحقق الابوة وثبوته لس في وسع المتكلم بل ذلك التحقق انما هو بالتولد ولايرد هذا الاعتراض علي تقدير صاحب المفتاح وقال بعض الشارحين يحيي من الحيواة ووجه

كونه احق التقديرات حينئذ هوان العطوفة لاتتصور بدون الحياة وما ذكره المصنف هو مذهب السيبويه والجواب عن اعتراض صاحب المفتاح هوان ما ذكره المصنف ففيه تقدير الفعل العام وفي تقدير صاحب المفتاح تقدير الفعل الخاص وتقدير الفعل العام اولى من تقدير الفعل الخاص وقال الزجاج ان عامل الحال المؤكدة في المثال ليس بمحذوف بل العامل في الحال هو خبر المبتداء وهو ابوك ثم ورد عليه ان الاب من الاسماء الجامدة مثل زيد وعمرو وغيرهما فلا عمل له فكيف يعمل في الحال فاجاب بانه مؤول بمسمى بزيد ولاشك ان المسمى اسم مفعول فيعمل في الحال قوله: أي شرط وجوب جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان تقرير مضمون الجملة الاسمية شرطا للحال المؤكدة فلا يوجد حال مؤكدة لمضمون جملة فعلية لعدم شرطها وهو تقرير مضمون الجملة الاسمية فلا حاجة حينئذ الى قول الشارح في بعض الاحوال فيما سبق لان المقصود به الاحتراز عن الحال المؤكدة لمضمون الجملة الفعلية و حاصل جوابه هو ان تقرير مضمون الجملة الاسمية ليس شرطاً لوجود الحال المؤكدة بل هو شرط لوجوب حذف عاملها فحينئذ يكون الحال المؤكدة لمضمون الجملة الفعلية ايضا موجودا فصح قول الشارح فيما سبق حيث قال بعض الاحوال قوله: أي مؤكدة جواب اسولة ثلاثة الاول ان مقرره صيغة اسم الفاعل من التقرير وهو ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان وليس للحال قلب ولسان فكيف تكون مقررة والثاني انه يلزم التدافع والتناقض بين كلامي المصنف لانه قال فيما سبق يجب في المؤكدة يعنى ان حذف العامل واجب في الحال المؤكدة وقال هاهنا مقررة ومعناه ان حذف العامل واجب في الحال المقررة والثالث انه يلزم خرق الاجماع لان النحاة اجمعوا على ان الحال على قسمين منتقلة ومؤكدة وليس لها قسم ثالث ويعلم من كلام المصنف ان للحال قسم ثالث وهو الحال المقررة وحاصل جوابه هو ان المقررة بمعنى مؤكدة فيندفع الاسولة الثلاثة باسرها كما يظهر ذلك بادنى تأمل قوله: لايجب حذفه وذلك لان الحال لما كان مؤكدة لجزء الجملة يكون ذلك الجزء عاملاً في الحال فلا حاجة الي تقدير العامل وحذفه قوله: لايجب حذف عاملها وذلك لان الجملة لما كانت فعلية كان العامل فيها الفعل المذكور في الجملة الفعلية فلا حاجة الي تقدير العامل قوله: ولابد هاهنا من قيد هذا اعتراض على المصنف حاصله هو ان عامل الحال كما لايكون حذفه واجبا حين كونها فعلية فكذلك لايكون واجب الحذف اذا كان عقد الاسمية من الاسمين يصلح كل واحد منهما للعمل في الحال او احدهما فينبغي ان يقيد المصنف الجملة الاسمية بقيد ان لايكون عقد تلك الجملة الاسمية من الاسمين يصلحان للعمل في الحال واجيب عنه بان المراد من الجملة الاسمية هي ما لايكون فيها شائبة الفعل واذا كان كلا الاسمين او احدهما صالحا للعمل كان فيها شائبة الفعل لان ذلك الاسم يكون شبه الفعل واجيب ايضا ان المراد من المضمون في قوله لمضمون جملة اسمية هو المضمون الذي يكون مخصوصا بالجملة الاسمية ومضمون مثل هذه الجملة الاسمية لايكون مخصوصا بالجملة الاسمية فان

مضمون قوله الله شاهد هو شاهدة الله وهو مضمون شهد الله ايضا واجيب ايضا بان ذلك القيد مراد المصنف ولكنه لم يذكره اكتفاء بالمثال لان المثال وهو زيد ابوك جملة عقدها من اسمين لايصلحان للعمل في الحال قوله: أي الاسم الذي جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ما في تعريف التميز لاتخلو اما ان يكون عبارة عن الاسم او عن المسمى وكلاهما باطلان اما بطلان الاول فلانه لايصح حينئذ قوله يرفع الابهام لان رفع الابهام انما هو بالمسمى لا بالاسم واما بطلان الثاني فلانه يلزم الخروج عن البحث وايضا ان التميز من قبيل الاسماء لا المسميات فحينئذ لايصح حمله علي التميز وحاصل جوابه هو ان المراد من كلمة ما المسمى فيصح قوله يرفعُ الابهام ولكن عبارة المصنف بحذف المضاف وهواسم فيكون التقدير التميز اسم ما يرفع الابهام فلا يلزم الخروج عن البحث وكذا صح الحمل فانقيل لانسلم ان عبارة المصنف بحذف المضاف بل بحذف الموصوف لان الاسم معرف باللام فلايكون مضافا بل موصوفاً قلنا ان اللام في الاسم زائدة لاتفيد التعريف فيصح كونه مضافا او تقرير اصل الاعتراض هكذا ان تعريف التميز لايكون مانعاً عن دخول الغير لانه يدخل فيه قتلت لان كلمة ما المذكورة في التعريف للعموم فيشمل قتلت ايضا وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف فيكون التقدير التميز اسم الذي يرفع الابهام وقتلت فعل او تقرير الاعتراض هكذا بان تعريف التميز لايصدق علي فرد من افراد التميز لان المذكور في تعريف التميز هو ان التميز ما يرفع الابهام وافراد التميز من قبيل الاسم ولاشيء من الاسماء يرفع الابهام لان رفع الابهام انما هو بالمسمى لا بالاسم وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو اسم فيكون التقدير التميز اسم ما يرفع الابهام وهذا التعريف يصدق علي جميع افراد التميز فكان جامعا او تقرير الاعتراض هكذا بان تعريف التميز ليس بجامع ولا مانع وكل تعريف هكذا شانه فهو باطل فتعريف التميز باطل واما الصغرى فلان زيتا في قولهم رطل زيتاً تميز ولايصدق عليه تعريف التميز لانه ليس يرفع الابهام بل مسماه يرفع الابهام فلايكون التعريف جامعاً ومسمى زيتا ليس بتميز ويصدق عليه تعريف التميز لانه شيء يرفع الابهام وحاصل جوابه هو انا نمنع الصغرى لان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو اسم فيكون التقدير التميز اسم ما يرفع الابهام ولاشك ان هذا صادق علي زيتاً لانه ايضا اسم ما يرفع الابهام ولايصدق علي مسماه لانه ليس باسم ما يرفع الابهام بل عين ما يرفع الابهام فكان تعريف التميز جامعا ومانعا قوله: بل هو ترك مبهم فان قيل لايصح حمل ترك علي هو لانه راجع الي البدل فهو امر لفظي أي من قبيل اللفظ والترك امر معنوي أي معنى من المعاني وبين اللفظ والمعنى مباينة فلزم حمل المباين علي المباين قلنا لانسلم ان ضمير هو راجع الي البدل بل راجع الي ذكر البدل والذكر ليس من قبيل اللفظ بل هو ايضا امر معنوى فيصح الحمل وان سلمنا ان الضمير راجع الي البدل فنقول انه راجع الي البدل باعتبار القصد أي القصد من البدل هو ترك المبهم وهو المبدل منه وايراد المعين وهو البدل قوله: أي

الثابت دفع وهم من يتوهم ان المستقر يكون بفتح القاف فيكون صيغة اسم الظرف فلايصح توصيف الابهام به لان الموصوف باسم الظرف اما المكان او الزمان والابهام ليس بواحد منهما وحاصل الدفع هو ان المستقر بكسر القاف صيغة اسم الفاعل معنى الثابت ويصح حينئذ توصيف الابهام قوله: الراسخ في الموضوع له جواب اسولة ثلاثة الاول ان تعريف التميز لا يكون مانعا عن دخول الغير يدخل فيه جارية في قولهم رأيت عينا جارية فانه كان في العين ابهام ورفع هذا الابهام بقوله جارية فهي صفة ويصدق عليه التعريف التميز والثاني انه دخل في تعريف التميز اوصاف المبهمات مثل هذا الرجل فان الرجل صفة هذا وليس بتميز ويصدق عليه تعريف التميز لانه ايضا يرفع الابهام عن هذا والثالث انه يدخل في تعريف التميز عطف البيان مثل ابو حفص عمر فانه كان في ابوحفص ابهام ورفع ذلك بقوله عمر فصدق عليه تعريف التميز وحاصل جوابه هوان ليس المراد من الابهام المذكور في تعريف التميز مطلق الابهام بل المراد منه هو الابهام الراسخ أي المحكم الثابت في المعني الموضوع بان يكون وضعه لمعنًي مبهم فا لتميز ير فع الابهام الثابت بحسب الوضع وفي تلك المواد الثلاثة ليس لابهام بحسب الوضع ففي الاول هوقوله عينا جارية الابهام نشأ بحسب الاستعمال باعتبار تعدد الموضع وفي الثاني وهي اوصاف المبهمات الابهام نشأ امامن تعدد الموضوع له او من تعدد المستعمل فيه وفي الثالث هو عطف البيان الابهام نشأ لاجل عدم الاشتهار فليس في واحد من هذه المواد الثلاثة الابهام بحسب الوضع فيكون تعريف التميز ما نعا عن دخول هذه الثلاثة قوله: من حيث انه موضوع له جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم خروج جارية يقوله الراسخ في الموضوع لان معناه الثابت في الموضوع لهٗ والابهام في لفظ العين ايضا ثابت في المواضوع له فلا يخرج عن التعريف وحاصل جوابه هوان هاهنا قيد الحيثية معتبر فمعناه الراسخ في الموضوع له بل من حيث تعدد الوضع فا نه لو لم يكن لفظ جارية لان الابهام وان كان في الموضوع له في لفظ العين لكن ليس من حيث انه موضوع له بل من حيث انه موضوع له بل من حيث تعدد الوضع فانه لوام يكن لفظ عين مشتركاً ولم يكن فيه تعدد الوضع ماكان فيه ابهام ثبت في الموضع له لامن حيث انه موضوع له بل من حيث تعدد الوضع قوله: فان المستقر وان كان جواب سؤال مقدر وهوانا لانسلم خروج جارية واو صاف المبهمات وعطف البيان بقيد المعتقر الاه معني ُالمستقرمطلق الثابت سؤاء بحسب الوضع او بحسب الاستعمال او بطريق آخر وحاصل جوابه هو سلمنا ان معني المستقر هو مطلق الثابت سواء كان بالوضع او با لاستعمال ولكن المراد منه هاهنا الفرد الكامل وهو الثابت بحسب الوضع بان يكو ن الابهام في المعني الموضوع باعتبار الوضع بان يكون وضعه للمعني البهم فيخرج عن التعريف جارية واو صاف المبهمات وعطف البيان ويمكن أن يقرر الاعتراض بطريق آخر وهو ان المذكور في كلام المصنف لفظ المستقر ومعناه مطلق الثابت والشارح اخذ منه الثابت في المعني المو له فما وجه ارادة هذاا لخاص من

هذا العام وحاصل جوابه هوان الوجه لذلك هي القاعدة المشهورة وهي ان الشيء اذا ذكر مطلقا يراد منه الفرد الكامل ولاشك ان الثابت في الموضوع له فرد كامل للثابت قوله: اما موضوع لمفهوم كلي كما هو مذهب المتقد مين قوله: اولكل جزئي كماهو مذهب المتاخرين قوله: من تعدد الموضوع على مذهب المتاخرين قوله: او المستعمل فيه على مذهب المتقد مين قوله: لكن لما كان جواب سؤالين الاول انه لما لم يكن في المعنى الموضوع له ابهام فما الحاجة حينئذ الي ايراد عطف البيان والثاني انه اذا لم يكن في المعنى الموضوع له وهو الشخص المعين الابهام فلا يكون منشا للسوال فلاحاجة الي دفعه وحاصل جوابه هو انه وان لم يكن الابهام في المعني الموضوع له ولكن الخفاء والابهام موجود من وجه آخر وهو عدم الاستهار ولما كان فيه الابهام والخفاء ثبت الاحتياج الي ايراد عطف البيان وايضا ثبت كونه منشأ للسؤال قوله: لاعن وصف جواب سؤال مقدر وهو ان كل قيد اذاذكر في التعريف فهو اما ان يكون احترازيا او اتفاقيا فهذا القيد من أي قبيل وحاصل جوابه هوان احترازي قوله واحترز عن النعت جواب سوال مقدر وهوانه اذا كان القيد للا حتراز فلابدله من محترز عنه فما هو وحاصل جوابه هوان المحترز عنه مران النعت والحال فا نهما يرفعان الابهام الواقع الثابت في الوصف لا في الذات قوله وتحقيق ذلك جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر ذات في تعريف التميز مستدرك لان الاحتراز عن الوصف والحال حصل بقوله المستقر لان معنى المستقر هو الثابت الراسخ في المعني الموضوع له والابهام الذي يرفع بالحال والنعت لايكون ثابتا في الموضوع له بل ذلك الابهام عارض وحاصل جواب انا لانسلم ان االنعت والحال لايرفعان الابهام الوضعي بل الابهام العارضي بل هما ايضا يرفعان الابهام الوضعي فلا يحصل الاحتراز عنهما بقوله المستقر بل يكو الاحتراز عنهما بقوله عن ذات فلا يكون ذكر ذات مستدرا كما في التعريف قوله: لامن حيث ذاته جواب سؤال مُقدر وهو انه لما ام يكن فيه ابهام فلا حاجة حينئذ الي ايراد التميز عن رطل وايضا لايصحّ ايرادُه عنه وحاصل جوابه نوان الابهام موجوَد من حيث الذات فمستُ الحاجة الي التيمز عنه قوله: أي جنسه جواب سؤال مقدر وهوايا لانسلم وجود الابهام في رطل من حيث الذات لان ذاته معلوم وهو نصفُ من وحاصل جوابه هو ان في الذات الرطلَ حيثيتين حيثية القدر وحيثية الجنس فذات الرطل وان كان معلوما من حيث القدر لكنه اليس بمعلوم من حيث الجنس فالابهام في الذات مؤجود من حيث الجنس وان الم يكن موجوداً من حيث القدر قوله:والا من حيث وصفه عطف علي قول الامن حيث ذاته قوله:صفتان بيان لا عراب قوله مذكورة او مقدرة بان اعرابهما صفتان لذات قوله: اشارة الي تقسيم جواب سؤالين الاول ان كلمة اولا يخلو امان يكون للشك او للتشكيك وكل واحدة منهما لاتنا سب مقام التعريف والثاني ان كل قيد اذا ذكرفي التعريف يكون امقصور به الاحتراز والاحتراز والاحتراز عن الغير حصل بالقيود المذكورة سابقا فلا حاجة الي ايراد قوله مذكورة

ومقدورة بل ذكر هما مستدرك وحاصل جواب ان قوله مذكورة او مقدرة لئلا يرد الي تقسيم التميز وليس جزءمن التعريف وكلمة او فيه للتنويع والتقسيم فلاند فع المحذوران قوله: فانه في قوة جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لايطابق مع المثل فان الذات كما هي مذكورة في رطل زيتا وهو رطل فكذا لك مذكورة في طاب زيد نفسا لان زيد ذات وهو مذكور وحاصل جوابه هوان نفسا ليس تميز اعن زيد بل هو تميز عن شيء المقدر في بهذا المثال فيكون تميز اعن ذات مقدرة قوله: اي القسم الاول بيان اللموصوف بان مو صوفه لفظ القسم قوله: من التميز لما كان الاول من الاسماء اللا زمة الاضافة ذكر المصنف مضافا اليه للفظ الاول قوله: يعني به جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لايطابق الممثل لان المذكور في المثال منوان سمنا وهو لا يرفع الابهام فيه عن المفرد لان سمنا يرفع الابهام عن المنوان وهو تثنية لامفرد وحاصل جواب هوان المراد من المفرد ليس ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف أي القسم الاول من التميز يرفع الابهام عن المفرد لاعن الجملة وشبه الجملة والمضاف ومنوان مفرد بهذا المعني فيطابق المثال مع الممثل قوله: ما يقدر به الشيء دفع وهم من يتو هم ان المقدار يكون صيغه اسم الآ لة من القدرة فعلى هذا لامعني له وحاصل الدفع انه من القدر لامن القدرة قوله: غالبا انما قيده به احترازا نحو خاتم فضة فان فضة يرفع الابهام عن المفرد وهو خاتم وهو ليس بمقدار قوله: أي في غالب المواد جواب سؤال مقدر وهو ان غالبا منصوب وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هوانه منصوب علي انه ظرف مكان قوله: واكثرها جواب سوال مقدر وهو ان الغلبة انما تستعمل في الافعال وكلا منا في الاقوال لافي الافعال وحاصل جوابه هوان المراد من الغلبة الكثرة ولاشك ان الكثرة كما تستعمل في الافعال كذلك تستعمل في الاقوال ايضا قوله: أي رفع الابهام مطلقا جواب اسولة ثلاثة الاول يلزم التكرار في كلام المصنف لا ن المراد من الاول هو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والمفرد المقدار ايضا الذات المذكورة امقدار الاول مايرفع الابهام عن ذات مذكورة والثاني انه ظرفيه الشي الي نفسه لان المراد من غالبا غالب المواد وغاولب المواد ليس الا الفرد المقدار فيكون معناه ان الاول أي مايرفع الابهام عن ذات مذكورة عن مفرد مقدار أي يرفع الابهام عن ذات مذكورة غالبا أي في غالب المواد وهو المفرد المقدار وهو عبارة عن ذات مذكورة فيكون حاصله ان الاول يرفع الابهام عن ذات مذكورة في ذات مذكورة وما هذا الا ظرفية الشيء اليفسه والثالث ان الشرط في المبتداء والخبر هو ان يكون الخبر مفيدا ما لايفيده ابتداء وهاهنا المبتداء قوله فالاول والخبر قوله عن مفرد مقدار والخبر يفيد ما يفيده المبتداء لان معني الخبر هو انه يرفع الابهام عن ذات مذكورة ومعني الاول هو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة وحاصل جوابه هوان الاعتراضات الثلاثة انما تكون وار دة لو كان المفرد المقدرا ذكر الاخص بعد الاعم فلايلزم التكرار وكذا لا يلزم ظرفيه الاخص للاعم لان مفرد المقدار اخص من ذات مذكورة وكذا البتداء لايفيده ما يفيده

الخبر وذلك يظهر بالتا مل الصادق قوله: ضمن عدد جواب سؤال المقدار وهو ان العدد ليس الا مفردا مقدارا فيلزم من ظرفية العددللمفرد المقدار ظرفية الشيء لنفسه وهو باطل وحاصل جوابه هوان المفرد المقدار عام كلي والعدد خاص وجزئي منه فهذه ظرفية الجزئي والخاص للعام والكي وذلك جائز قوله: واما في ضمن غيره جواب سؤال مثل مامر قوله: فان الرطل تعليل لتطبيق المثال منع الممثل قوله: قفيزان برا هـذا موجود في بعض النسخ المتن وشرح الشارح مبني علي نسخة التي يس ذلك مو جودا فيها قوله: زراع ثوبا هذاليس بمو جود في جميع النسخ قوله: وكا المقياس المقدار وهو ما يقدر به الشيء خرصاأي با لظن قوله: وعلي التمرة مثلها زبدا زيدا فان قيل الثال لايطابق المثل لان الممثل هو التميز عن الفراد مقدار ومثل في مثلها وان كان مقدارا لكونه مقياسا ولكنه ليس بفرد بل مضاف قلنا التميز ها هنا عن المضاف لا عن النسبة الا ضافية والمراد من المفرد مقابل النسبة بان لا يكون نسبة سواء كان مضافا اولافا لمضاف داخل في الفرد فيطا بق المثال مع الممثل قوله: والمراد جواب سؤال مقدر وهو انه لا ابهام في هذه المقادير لافي العدد ولاف الوزن ولا في الكيل ولافي الذراع ولافي المقياس لان معني كل واحد ظاهر معلوم فكيف يقع عنها التميز وحاصل جوابه هوان المراد مـن المقـادير هاهنا المقدرات ولا شك ان الابهام مو جود في المقدرات لا نه لايعلم ان عشرين من أي شيء وكذا لايعلم ان رطل من أي شيء وكذا المنوان من أي شيء وعلي هذا القياس فا لتميز انما ير فع الا بهام عن هذه المقدارت قوله: انما اقتصر المصنف جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث ذكر بعض الامثلة وتر ك البعض وهو مثال الكيـل والـذراع وحاصل جواب هوان مقصود المصنف هو التنبيه علي ما يتم به الاسم وما يتم به الاسم اربعه امور فلذا ذكر امثلة التي هي مشتملة علي هذه الامو الاربعة قوله: علي الا مثلة الثلا ية فان قيل لا نسلم ان المصنف اورد ثلاثة امثلا ثة ويمكن ان يجاب ان المراد امثلة المفرد المقدار مطلقاً وان قلت انها ار بعة قلت ان رطل ومنوان مثالان لشيء واحد وهـو الوزن فكانا كمثال واحد فلذا قال الامثلة الثلا ثة قوله:والنون فان قيل هذا يخالف مـا هو المتقرر عندهم فان المتقرر عندهم هو ان ما يتم به الاسم اربعة امور والشارح ذكـر ثلاثة امور النون والتنوين والاضافة قلنا المراد من النون اعم من ان يكون نون التثنية او نون شبه الجمع مثل عشرون فعند الشارح ايضا ما يتم به الاسم اربعة امور فـان قيـل ينبغي ان يكون ما يتم به الاسم خمسة امور خامسها نون الجمع المذكر السالم قلنا نـون الجمع المذكر السالم ليس مما يتم به الاسم لان التميز في مثل حسنون وجهاً لـيس عـن المفرد بل عن النسبة فالعامل حينئذ في التميز الصفة المشبهة وهو لا يحتاج في العمل الي ما يتم به الاسم بل المحتاج اليه هو الأسم الجامد ليكون مشابهاً بالفعل فيعمل وامـا الصفـة المشبهة فمشابهة مع الفعل بدون التمام قوله: وكرر بعضها اشارة الي جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث ذكر مثال البعض كالوزن فانه اورد له مثـالين الاول

رطل زيتاً والثاني منوان سمناً وحاصل جوابه هو انه لما كان مقصوده التنبيه على ما يتم به الاسم فاورد للوزن مثالين الاول مثال تمام الاسم بالتنوين والثاني مثال تمام الاسم بالنون قوله: ومعنى تمام الاسم جواب سؤال مقدر وهو ان تمام الشيء ان يدل على معناه فاذا كان تمام الاسم باحد هذه الامور ينبغي ان يكون الاسم التام باحد هذه الامور من قبيل الحرف لانه كان محتاجاً في الدلالة على معناه الى الغير وهو احد هذه الامور وحاصل جوابه هو ليس المراد من تمام الاسم ما ذكرته بل المراد منه ان يثبت الاسم على حالة لا يمكن اضافتها معها او تقرير الاعتراض هكذا بان التمام عبارة عن ان يفيد الشيء فائدة تامة ولا نسلم ان الاسم يفيد فائدة تامة باحد هذه الامور لان افادة الفائدة التامة موقوف على الكلام وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من التمام ما ذكرته بل المراد منه ان يصير الاسم بحالة لا يضاف الى شيء مع تلك الحالة ولا شك ان التمام بهذا المعنى يحصل باحد هذه الامور قوله: والجمع اي نون شبه الجمع فاذا تم الاسم جواب سؤال مقدر وهو ان الاسم التام ليس بفعل ولا شبه فعل فكيف يعمل النصب في التميز وحاصل جوابه هو ان الاسم اذا تم بهذه الاشياء شابة الفعل في وقوعه في الاول وشابه المستمم بالفاعل في الوقوع موقع الثاني والتميز يشبه المفعول في الوقوع موقع الثالث فينصب الاسم التميز لاجل مشابهة بالفعل فعمل الاسم التام وان كان اسما جامداً لاجل هذه المشابهة بالفعل قوله: وهذه الاشياء جواب سؤالين الاو انه لم اختار النحاة هذه الاشياء للاقامة مقام الفاعل دون غير ها والثاني ان الالف واللام ايضا متمم الاسم بهذا المعنى فينبغي ان ينصب المعرف باللام التميز ومع انه لا ينصبه وحاصله هو ان وجه اقامة هذه الاشياء مقام الفاعل دون غير ها هو وجود المشابهة بين هذه الاشياء وبين الفاعل وتلك المشابهة هي كما ان الفاعل يكون واقعاً عقيب الفعل فكذلك هذه الاشياء ايضا تكون عقيب الاسم واما الالف واللام فهو وان كان مما يتم به الاسم ولكن لا ينصب الاسم المعروف باللام التميز لان اللام لا يشبه الفاعل لوقوع اللام في الاول والفاعل في الآخر فلا يشبه حينئذ الاسم التام بالفعل فلا يعمل النصب لان عمل النصب انما كان لاجل المشابهة فلا يقال عندي الراقود خلا فان الراقود وان كان اسماً تاماً باللام ولكن لا ينصب التميز فلا يصح ذكر خلا بالنصب بعده قوله: وان كان دفع وهم من يتوهم ان التميز يكون مفرداً اذا كان الاسم التام مفرداً واما اذا كان الاسم التام مثنىً او مجموعاً فلا يكون تميزه مفرداً بل يكون هو ايضا مثني او مجموعاً وحاصل الدفع هو ان افراد التميز في الاحوال الثلاثة وليس افراده مختصاً بحال افراد الاسم التام قوله: وهو ما يتشابه هذا بيان معنى الجنس وفيه قيد ان وجد الاجزاء معتبر لان المصادة كلها اجناس مع انه ليس لها اجزاء فكيف يكون فيها تشابه الاجزاء والمراد من تشابهة الاجزاء هو انها تكون واحدة اذا اجتمع في ظرف واحد وتكون متعددة اذا كانت في امكنة متعددة مثل اجزاء المادة فانها تكون واحدة عند الاجتماع ومتعددة عند وجودها في امكنة متعددة او المراد من تشابه

الاجزاء هو ان تكون تلك الاجزاء متشاركة في اطلاق الاسم والماهية قوله: يقع
يعني اطلاقه علي القليل والكثير انما يكون اذا لم يكن معه التاء سواء كان لا يقبل
مثل ماء او يقبل التاء مثل تمر فان تمراً يطلق علي القليل والكثير عند عدم مقارنة
ويقبل التاء مثل تمرة وحينئذ لا يطلق الا علي فرد واحد قوله: بخلاف رجل وفرس
كل واحد منهما لا يتشابه أجزائه وكذا لا يطلق علي الكثير بطريق الاجتماع فيكون
من قبيل اسم الجنس لا من قبيل الجنس فالفرق بين الجنس واسم الجنس بوجهين الاول
انه يكون في اجزاء الجنس تشابه ولا يكون في اجزاء اسم الجنس تشابه والثاني ان
يطلق علي الكثير اي ما فوق الواحد علي سبيل الاجتماع واسم الجنس يطلق علي
البدلية لا علي سبيل الاجتماع قوله: اي ما فوق الواحد جواب سؤال مقدر وهو
الانواع جمع نوع فيعلم منه انه اذا قصد ثلاثة انواع او ما فوقها يورد التميز جمعا
مع اسم التام واما اذا قصد النوعين لايورد التميز مثنيً ليطابق مع الاسم التام مع
الامر ليس كذلك لانه اذا قصد النوعين يورد التميز مثني وحاصل جوابه هو ان الجمع
هاهنا بالمعنى اللغوي اي ما فوق الواحد فيشمل النوعين ايضا قوله: حصص الجنس
افراده قوله: بالخصوصيات اي القيود قوله: الكلية هذا علي تقدير قصد الانواع
قوله: او الشخصية هذا علي تقدير قصد العدد قوله: اي يورد التميز جواب سؤال
مقدر وهو ان التميز كما يجمع في غير الجنس كذلك يثني فلم لم يذكر المصنف المثنى
وذكر الجمع فقط وحاصل جوابه هو ان المراد من يجمع هاهنا المعنى اللغوي وهو ما فوق
الواحد فيشمل المثني ايضا فيكون معناه اي يورد التميز علي ما فوق الواحد في غير
الجنس قوله: حيث لم يقصد الوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الجمعية مستقيمة اذا
اريد من المفرد المقدار الجمعية واما اذا اريد منه الواحد فلا يصح الجمعية فقول المصنف
ليس علي ما ينبغي وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف قيد عدم قصد الواحد معتبر
يعني ان التميز يورد بصيغة الجمع اذا لم يقصد الوحدة من المفرد المقدار واما عند قصد
الواحد عنه فيورد التميز واحدا قوله: اي المفرد المقدار جواب سؤال مقدر وهو ان
الضمير في قوله ان كان يكون راجعاً الي التميز كما هو المتبادر ووجه التبادر ان الضمير
في يفرد وكان ويجمع راجع الي التميز فيكون المعنى ان كان التميز تاما بتنوين كما في
قولك عشرون درهما يجوز الاضافة مع انه لاتجوز الاضافة وحاصل جوابه هو لا نسلم ان
الضمير في كان راجع الي التميز بل هو راجع الي المفرد المقدار وحينئذ يصح المعنى
والعمل بالمتبادر انما يكون عند الامكان قوله: او المعنى ان وجد جواب ثان عن ذلك
السؤال وحاصله ان الضمير راجع الي التميز ولكن المراد من التنوين ونون التثنية هو
تنوين المفرد المقدار ونون المفرد المقدار قوله: فانه لما تم جواب سؤال مقدر وهو انه لما
كان التنوين والنون للمفرد المقدار فاي علاقة بين المفرد المقدار وبين التميز لاجلها صار
التميز متلبسا بهما وحاصل جوابه ان العلاقة بينهما الاقتضاء بان المفرد المقدار التام بهما

ينقض والتميز مقتضاه قوله: اي اضافة المفرد جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض برطل زيتا فان رطل تام بالتنوين ومع ذلك لا يضاف التميز وهو زيتا اليه حيث لا يقال زيت رطل وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الاضافة اضافة التميز الي المفرد المقدار بل اضافة المفرد المقدار الي التميز و لا شك انه صحيح في هذا المثال فانه يقال رطل زيت بالاضافة قوله: اضافة بيانية جواب سؤال مقدر وهو ان اضافة المفرد المقدار الي التميز لا يصح لان الاضافة تقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة بين المفرد المقدار وبين التميز لانهما شيء واحد فان رطل وزيتاً شيء واحد وحاصل جوابه ان اقتضاء الاضافة المغايرة انما في الاضافة بمعنى اللام او بمعنى في والاضافة هاهنا بيانية وهي لا تقتضي المغايرة بل الاتحاد فصحت الاضافة قوله: باسقاط التنوين جواب سؤال مقدر وهو ان المفرد المقدار لما كان تاماً بالتنوين او بنون التثنية لا يصح اضافة لان بين الاضافة وبينهما تناف لانهما يقتضيان الانفصال عما بعد وهي تقتضي الاتصال بما بعد وحاصل جوابه هو ان التنوين والنون تسقطان عند الاضافة فالاضافة انما تكون باسقاطهما قوله: جوازا شائعا دفع وهم من يتوهم ان هذه الاضافة لعلها بطريق القلة وعدم الشيوع فدفع ذلك الوهم بانها بطريق الشيوع والكثرة قوله: كثيراً جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر الشيوع لايصح هاهنا لان الشيوع يستعمل في الافعال لا في الاقوال وكلامنا في الاقوال وحاصل جوابه هو ان المراد من الشيوع هاهنا الكثرة وهو يستعمل في الاقوال ايضا كما يستعمل في الافعال او غرضه من هذه العبارة دفع وهم ان المراد من الشيوع القاعدة الكلية فدفع ذلك الوهم بانها اكثرية لا كلية قوله: الا بقلة جواب سؤال مقدر وهو ان ما قلت من عدم جواز الاضافة حين التلبس بنون الجمع منقوض بمثل عشرو دهم فانه كان في الاصل عشرون درهماً ثم اضيف عشرون باسقاط النون الي دلهم وحاصل جوابه ان ذلك قليل فهو بمنزلة المعدوم فلا اعتبار له قوله: اما في الاضافة دليل لامتناع الاضافة حين التلبس بالاضافة قوله: واما في نون الجمع دليل لامتناع الاضافة حين التلبس بنون الجمع قوله: فلا يضاف في غيره جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يضاف المفرد المقدار اذا كان التميز متلبسا بنون الجمع في صورة عدم الالتباس بطريق الشيوع والكثرة مثل عشرون درهماً فانه لا يلزم فيه الالتباس علي تقدير الاضافة وحاصل جوابه هو ان في صورة عدم الالتباس وان لم يلزم المحذور علي تقدير الاضافة ولكن لا يضاف الا بطريق القلة ليحصل الاطراد في الباب قوله: لا علي قلة هذه النسخة خطاء والنسخة الصحيحة هي الا علي قلة قوله: اقرب الي الاطراد فان قيل ما الوجه للشارح حيث ترك العبارة المشهورة في امثال هذه المقامات وهي قولهم لاطراد الباب وذكر اقرب الي الاطراد قلنا انما قال اقرب لان الاضافة حين التلبس بنون الجمع موجودة بطريق القلة ففيه شرب الي الاطراد لا عين الاطراد فلذا ترك العبارة المشهورة في امثال هذه المقامات قوله: اي ما ليس بعدد جواب سؤال مقدر وهو ان الخاتم ايضا من قبيل المقدار لانه يقدر بالاصبع فلا

يكون مثالاً لمفرد غير مقدار حاصل جوابه هو ان المراد من غير المقدار هو ما لا يكون من المقادير الخمسة سواء كان مقدارا او لا ولا شك ان الخاتم ليس من المقادير الخمسة وان كان في نفسه مقدارا قوله: فان الخاتم جواب سؤال مقدر وهو ان ايراد التميز من الخاتم لا يصح لان التميز انما يورد عن المبهم والخاتم معلوم لانه يكون بقدر الاصبع وحاصل جوابه هو ان الخاتم وان كان معلوما من حيث الضيقة والوسعة لكنه مبهم من حيث الجنس بانه من اي جنس فايراد التميز لرفع هذا الابهام الجنسي قوله: اي خفض التميز جواب سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان الخفض اي الجر اكثر بل الاكثر النصب والرفع لان المجرور قسم واحد وهو المضاف اليه والمرفوعات ثمانية اقسام والمنصوبات اثنى عشر قسما وحاصل جوابه هو انه ليس المراد مطلق الخفض بل المراد خفض التميز ولا شك في انه كثير بالنسبة الي النصب اذا كان التميز عن المفرد الغير المقدار قوله: باضافة غير جواب سؤال مقدر وهو ان الخفض لابد له من خافض فما هو وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الاكثر من حيث المذهب حتى يعلم منه الاختلاف بل المراد من الاكثر هو الاستعمال اي خفض التميز عن المفرد المقدار في الاستعمال اكثر ونصبه اقل استعمالا قوله: لحصول الغرض دليل لنفس الخفض قوله: ولقصور دليل لكون الخفض اكثر قوله: لان الاصل جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لقصور غير المقدار عن طلب التميز وحاصل جوابه هو ان الاصل في المبهمات المقادير دون غير ها لاجل توغل المقادير في الابهام مثل عشرين فانه يقدر به اجناسا غير متناهية ولا يختص بجنس دون جنس بخلاف ما ليس بمقدار مثل خاتم فانه وان كان له اجناس لكنها معدودة معلومة فالمقدار اولي بالنصب الذي هو نص علي كونه تميزا قوله: وهو ما يرفع دفع وهم من يتوهم ان المراد من الثاني هو ما يرفع الابهام عن غير مقدار لانه ثان بالنسبة الي ما يرفع الابهام عن المقدار وحاصل الدفع هو ان المراد من الثاني هو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة فانه ثان بالنسبة الي ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله: كان الظاهر اشارة الي الاعتراض علي المصنف وهو انه كان الظاهر ان يقول المصنف عن ذات مقدرة في نسبة في جملة ووجه الظهور هو ان الابهام الذي يقتضي التميز موجود في الذات دون النسبة ولان القسم الاول من التميز هو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة فقسميه ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة فالمصنف خالف الظاهر قوله: لكن لما كان الابهام جواب عن ذلك الاعتراض حاصله هو ان المصنف انما قال كذلك لاجل ان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في النسبة لان الابهام في الطرف ملزوم والابهام في النسبة لازم معه فاذا رفع الابهام عن النسبة يكون الابهام مرتفعا حينئذ عن الموصوف ايضا لان انتفاء اللازم ورفعه يستلزم انتفاء الملزوم ورفعه فكما يصح ان يقال يرفع الابهام عن النسبة لوجود الملازمة فكذلك لا قدح في كلام المصنف قوله: تنبيها علي ان مقابلة جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان بين رفع الابهام عن الطرف ورفعه عن النسبة ملازمة ويصح الكلام علي كلا العبارتين فما

وجه ترجيح النسبة علي ذات مقدرة وحاصله ان الوجه للترجيح هو التنبيه علي ان المقابلة بين القسمين انما هو باعتبار النسبة بان في القسم الثاني يكون رفع الابهام عن النسبة بخلاف القسم الاول فان رفع الابهام هناك عن ذات فقط لا عن النسبة بخلاف القسم الثاني فان رفع الابهام هاهنا يكون عن النسبة وان كان هو مستلزم لرفع الابهام عن الذات ايضا وليس المقابلة بين القسمين باعتبار كون الذات مذكورة في القسم الاول وعدم ذكرها في القسم لانها قد تكون غير مذكورة في القسم الاول ايضا مثل نعم رجلا زيد فان رجلا يرفع الابهام عن الذات لا عن النسبة وهي مقدرة غير مذكورة قوله: عطف علي جملة دفع وهم من يتوهم ان قوله او ما ضاهاها يكون معطوفا علي جملة لا علي نسبة فيكون المعنى ان القسم الاول يرفع الابهام عن نسبة او عما يشابه النسبة وهذا فاسد لانه خلاف الواقع وحاصل الدفع انه معطوف علي جملة لا علي نسبة فيكون المعنى ان القسم الاول يرفع الابهام عن نسبة في جملة وعن نسبة فيما يشابه الجملة قوله: وكذا كل ما فيه اي كل ما فيه معنى الفعل يكون مشابها مع الجملة ولكن بشرط ان يكون معنى الفعل فيه بطريق الالتزام لا بطريق المطابقة لان اسماء الافعال فيها معنى الفعل فهو يشابه الجملة قوله: مثال للجملة جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح المثل والمثال الواحد كاف لذلك فما الحاجة الي ايراد الامثلة المتعددة وحاصل جوابه هو ان تعدد الامثلة مبني علي تعدد المثل قوله: والتميز فيه خاص جملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال سائل كأن السائل يسئل ان التميز في هذا المثال مختص بالمنتصب عنه او يتعلقه او يحتملها فاجاب بانه مختص بالمنتصب عنه قوله: المنتصب عنه اي الذي نصب تميز لاجله فان قيل ان التميز في هذا المثال ليس عن زيد فلا يصح اطلاق المنتصب عنه عليه قلنا كلمة عن بمعنى بعد اي يكون التميز منصوبا بعده كذا قال عبد الرحمان قوله: والتميز فيه يصلح دفع وهم من يتوهم ان التميز كما كان مختصاً بالمنتصب عنه في المثال الاول يكون مختصاً بالمنتصب عنه في المثال الثاني ايضا فدفع ذلك الوهم بان الاختصاص بالمنتصب عنه ليس بموجود هاهنا بل صالح لهما قوله: وحيث لا فرق دفع وهم من يتوهم ان التميز في المثال الاول مختص بالمنتصب عنه وفي المثال الثاني يحتملها فيكون في كل جملة التميز مختصا بالمنتصب عنه وفي شبه الجملة في الاختصاص بالمنتصب عنه واحتماله لهما لكل واحد من نفسا وابا يصلح انيكون عن نسبة في جملة او عن نسبة في شبه الجملة فلاجل ذلك كان هذان المثالان في قوة اربعة امثلة لان التميز اثنان النفس والاب وما فيه النسبة ايضاً اثنان الجملة وشبه الجملة وبضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة امثلة قوله: لكأنه قال جواب سؤال مقدر وهو ان كون اباً تميزاً عن نسبة في جملة وعن نسبة في شبه جملة صحيح لكونه متأخر عنهما ولكن كون نفسا تميزاً فانما يصح عن نسبة في جملة ولا يصح ان يكون تميزاً عن نسبة في شبه الجملة لتقدمه عليها والتميز يكون متأخراً عن المميز لا متقدماً عليه وحاصل جوابه هو ان في كلام المصنف قلب بان نفسا متأخر في

الاصل وزيد طيب مقدم عليه ثم اخر زيد طيب وقدم نفسا فكان في الاصل طاب زيد
وزيد طيب نفسا وابا فالجملة وشبه الجملة تنازعا في نفسا وابا قوله: فقوله ابوة ودارا
وعلما عطف جواب سؤال مقدر وهو ان الظاهر ان ابوة ودارا وعلما يكون معطوفا
علي ابا لان الاولي في العطف ان يكون علي القريب فيعلم منه ان ابوة ودارا وعلما
تكون تميزا عن نسبة في شبه الجملة لان ابا تميز عن نسبة في شبه الجملة ولا تقع هذه
الثلاثة تميزا عن نسبة في جملة مع ان وقوعها تميزا عن نسبة ي جملة ايضا جائز حاصل
جوابه هو ان الاولي وان كان العطف علي القريب ولكن هاهنا لا يعمل بالاولي للزوم
المحذور بل هذه الثلاثة معطوف علي نفسا وابا كليهما فيعلم ان هذه الثلاثة تقع تميزا عن
نسبة في جملة وعن نسبة في شبه الجملة قوله: بحسب المعنى جواب سؤال مقدر وهو انه
لا يصح عطفها علي نفسا وابا لانه ان كانت هذه الثلاثة معطوفة علي نفسا فهو مذكور
بعد الجملة وليس معه ذكر ابا فلا يكون معطوفة عليه بل علي نفسا فقط وان كانت
معطوفا علي ابا فهو مذكور بعد شبه الجملة وليس معه ذكر نفسا فلا تكون معطوفة علي
كليهما بل هي معطوفة علي ابا فقط وحاصل جوابه هو انها وان لم تكن معطوفة علي
كليهما باعتبار اللفظ بل معطوفة باعتبار اللفظ علي ابا فقط ولكن بحسب المعنى معطوفة
علي كليهما لان ابا موجود لفظا ونفسا متعبر معه معنىً لان نفسا كان في الاصل
مؤخرا ثم قدم وجعل من قبيل القلب قوله: فهو ناظر تفريع علي العطف المذكور اي
تكون هذه الثلاثة تميزا عن نسبة في جملة وتميزا عن نسبة في شبه الجملة كما ان نفسا
وابا تميزان عن نسبة في جملة وعن نسبة في شبه الجملة قوله: بحسب الحقيقة تفريع علي
قوله فهو ناظر الي كل من المثالين يعني انه لما كان قوله ابوة ودارا وعلما ناظرا الي كل من
المثالين فعلم ان المصنف اورد لكل واحد من التميزين اي تميز في الجملة وتميز في شبه
الجملة خمسة امثلة فالمجموع يكون عشرة امثلة قوله: فالنفس عين جواب سؤال مقدر
وهو ان المثال يورد لايضاح الممثل والمثال الواحد لكل واحد من التميزين كاف فما
الحاجة الي ايراد خمسة امثلة لكل واحد منهما وحاصل جوابه هو ان تعدد الامثلة مبني
علي تعدد الممثل قوله: عطف علي قوله في جملة دفع وهم من يتوهم ان قوله او في اضافة
يكون معطوفا علي قوله نسبة فيكون المعنى ان القسم الثاني من التميز يرفع الابهام في
اضافة وهذا لا معنى له وحاصل الدفع انه معطوف علي قوله في جملة و ما ضاهاها فيكون
المعنى ان القسم الثاني من التميز يرفع الابهام عن نسبة في اضافة فان قيل فعلي هذا يلزم
ظرفية الشيء لنفسه لان الاضافة التركيب الاضافي قلنا لانسلم ان الاضافة عبارة عن
التركيب الاضافي بل هي عبارة عن النسبة ولا شك ان التركيب الاضافي مغاير عن نسبة
لانه عبارة عن مجموع المضاف والمضاف اليه من حيث انهما معروضان للنسبة الاضافية
وان سلمنا ان المراد من الاضافة النسبة ولكن لا نسلم لزوم ذلك المحذور لاجل ان
النسبة عامة والاضافة نسبة خاصة فهو من قبيل ظرفية الخاص للعام فاندفع المحذور قوله:

جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف غير الاسلوب لانه ذكر نفسا فيما سبق ولم
يذكره هاهنا فما النكتة في تغير الاسلوب وحاصل جوابه ان نفسا موجود في هذا المثال
تقديرا فلم يوجد تغير المسلوب فلا حاجة الي بيان النكتة قوله. وتركه جواب
سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يذكر لفظ نفسا كما ذكره الباقي فلم لم يذكرها واكتفي
بتقديرها وحاصل جوابه هو انه لم يذكرها لاجل ظهورها وشهرتها في ابائها تميزا فالشهرة
قرينة عليها قوله: اورد هذه الامثلة دفع وهم من يتوهم ان جميع هذه الامثلة تكون وارده
علي وفق ما سبق مع ان الامر ليس كذلك لان فاسا لم يكن موجودا فيما سبق وحاصل
الدفع ظاهر قوله: وزاد عليه جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان ذكر هذه الامثلة علي
وفق ما سبق فما الوجه لزيادة قوله ولله دره فارسا مع انه لم يكن موجودا فيما سبق
وحاصل جوابه هو ان الوجه لزيادة ذلك اشارة الي ان التميز قد يكون صفة مشتقة فان
فارسا صيغة اسم الفاعل قوله: وايضا لما اورده جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله ان
الوجه لذلك التنبيه علي ان فارسا كما يصلح ان يكون مثالاً لتميز عن المفرد كما اورده
كذلك صاحب المفصل فكذلك يصلح ان يكون مثالا لتميز عن نسبة قوله: علي ان يكون
الضمير جواب سؤال مقدر يرد علي صاحب المفصل وهو ان فارسا عند صاحب المفصل
تميز عن ضمير دره والضمير اعرف المعارف فكيف يكون فارسا تميزاً عنه لان التميز انما
يكون عن المبهم لرفع ابهامه وحاصل جوابه ان الضمير انما يكون اعرف المعارف اذا كان
المراد منه الشيء المعين وهاهنا ليس كذلك لان المراد منه الشيء المبهم فيصح ايراد
التميز عنه قوله: كضمير ربه اجلا جواب سؤال مقدر وهو ان كون الضمير مبهما غريب
فلا بد له من شاهد فما هو وحاصل جوابه ان الشاهد موجود وهو الضمير في ربه رجلاً
فان رب لا تدخل الي علي النكرة وهاهنا قد دخلت علي الضمير فعلم ان هذا الضمير
مبهم قوله: علي ان يكون الضمير فيه جواب سؤال مقدر وهو انه كيف يكون تميزاً عن
النسبة مع ان الضمير مبهم فهو احق بالتميز فينبغي ان يكون تميزا عنه وحاصل جوابه هو
ان كونه تميزا عن النسبة مبني علي ان يكون الضمير فيه معينا فحينئذ لا يكون الابهام فيه
ويكون الابهام في نسبة الدر الي ذلك الضمير فيكون تميزاً عن تلك النسبة لرفع الابهام
عنها قوله: والدر في الاصل جواب سؤال مقدر وهو ان اضافة الدر الي ضمير المذكر لا
يصح لان الدر عبارة عن اللبن وهو لا يكون الا للمؤنث وحاصل جوابه هو انه ليس
المراد من الدر معناه الحقيقي بل المراد منه الخير المطلق من قبيل ذكر الخاص وارادة العام
او من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والخير ليس بمختص بالمؤنث فتصح اضافة الي
ضمير المذكر قوله: والفارس اسم فاعل جواب سؤال مقدروهو ان فارسا مثال الصفة
المشتقة فما الدليل علي كونه مشتقا وحاصل جوابه هو ان الدليل علي ذلك هو انه
صيغة اسم الفاعل وهو من المشتقات قوله: من الفراسة بالفتح جواب سؤال مقدر وهو
ان في فارسا احتمالين الاول ان يكون مشتقا من الفراسة بالفتح والثاني ان يكون مشتقا

من الفراسة بالكسر فاي المعنى من هذين المعنيين مراد هاهنا وحاصل جوابه هو ان الواو الاحتمالين الاول دون الثاني قوله: اما الفراسة بالكسر اعترض عليه عبد الرحمن بان الفراسة مجرد والتفرس مزيد والمجرد لا يكون من وادي المزيد فيه بل المزيد فيه من وادي المجرد فينبغي ان يقول ان التفرس من الفراسة ثم اجاب عنه بان التفرس لما كان مشهورا في معرفة الادمي من الفراسة فلذا جعل الفراسة من وادي التفرس لا العكس اعلم ان كثيرا من الطلباء يتفوهون بهذا القول اي لله دره فارسا ولا يفهمون بمعناه بل كثير من المدرسين قد سألوني عن معنى هذا القول مع انهم يدرسون الكتب الكبار فالعجب عن حالهم كل العجب وما بقي من العلم في هذا الزمان الا اسمه فالي الله المشتكي فلذا لا بد من توضيح معنى هذا المثال فنقول وبالله التوفيق ان الدر في الاصل كان بمعنى الادرار اي الانزال بطريق التابعثم نقل منه الي اللبن لان نزوله انما هو بطريق الادرار ثم نقل منه الي الخير بعلاقة النفع ثم انه في المثال يكون كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وانما نسب فعل الممدوح الي الله تعالى حيث يقال لله قصداً للتعجب لان الله تعالي منشي بجميع العجائب فان العرب اذا يريدون التعجب عن شيء ينسبونه الي الله تعالى فمعنى لله دره فارساً ما اعجب فعله اي الممدوح قوله: بعد ما لم يكن نصا جواب سؤال مقدر وهو ان هذه القاعدة منقوضة بقولهم طاب زيد نفساً فان نفساً يصح جعله لما انتصب عنه وهو زيد ومع ذلك لا يجوز فيه ان يكون له او لمتعلقه بل له فقط دون متعلقه وحاصل جوابه هو ان هذه القاعدة فيما سوى التميز الذي يكون نصاً في المنتصب عنه ونفس نص في المنتصب عنه وهو زيد فلا تنقض به القاعدة المذكورة ويمكن تقرير الاعتراض بطريق اخر وهو ان الجزاء لا يترتب علي الشرط لان نفساً اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يجوز فيه ان يكون له ولمتعلقه بل هو له فقط دون متعلقه وحاصل جوابه هو ان في جانب الشرط لم يكن نصاً في المنتصب عنه ولا يجوز فيه ان يكون له ولمتعلقه بل هو فقط دون متعلقه وحاصل جوابه هو ان في جانب الشرط لم يكن نصاً في المنتصب عنه ولاشك انه علي هذا التقدير يترتب الجزاء علي الشرط وينبغي ان يعلم ان هذا الاعتراض بكلا تقريريه وجوابه مبنيان علي ان يكون المراد من النفس ذات الشيء واما اذا كان المراد منها القوة المدركة او النفس الحيوانية فا يرد الاعتراض لان النفس بالمعنيين الآخرين ان يكون له ولمتعلقه كما يظهر ذلك بادني تأمل قوله: لاصفة جواب سؤالين الاول انه منقوض بمثل طاب زيد والدا فان والدا ايضا اسم يصلح جعله لما انتصب عنه وليس بنص في المنتصب عنه ومع ذلك ان هذه القاعدة لا تجري فيه بانه للمنتصب عنه تارة ولمتعلقه تارة بل يكون للمنتصب عنه فقط والثاني ان في كلاميه تناقض لانه يعلم من هذا الكلام ان التميز اذا كان اسما ويصلح جعله لما انتصب عنه ولكن يكون نصاً في المنتصب عنه فحينئذ جاز ان يكون له ولمتعلقه ووالدا في مثل طاب زيد والدا ايضا من من قبيل الاسم المذكور فيعلم انه ايضا يكون له تارة ولمتعلقه تارة وقال فيما سيأتي ان التميز اذا كان

صفة كانت له فقط ولا يكون لمتعلقه فلزم التناقض بين كلاميه وحاصل جوابه هو ان هذين الاعتراضين انما كانا واردين لو كان المراد من الاسم هو ما يقابل الفعل والحرف ويكون شاملاً للصفة وليس كذلك بل المراد من الاسم هو ما لا يكون صفة فالمراد منه مقابل الصفة وحينئذ لا يراد هذان الاعتراضان كما يظهر ذلك بأدنى تأمل قوله: والمراد بجعله جواب سؤالٌ مقدر وهو ان ابوة ودارا وعلما تصح جعلها للمنتصب عنه وهو زيد بان يكون الاول والثالث معنيين حاصلين فيه ويكون الثاني مسكنه ومع ذلك لا يجوز فيها ان تكون له تارة ولمتعلقه تارة بل لمتعلقه فقط وحاصل جوابه هو ان المراد بجعله لما انتصب عنه هو اطلاقه عليه والتعبير عنه وهذاالمعنى مفقود في هذه الثلاثة قوله: تارة جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة الواو للجمع فيكون المعنى جاز ان يكون ذلك التميز لهما معا وهو باطل لانه يكون لهما علي سبيل البدلية لا علي سبيل المعية وايضا يلزم علي هذا التقدير قيام العرض الواحد وهو الابوة بمحلين وهو باطل وحاصل جوابه ان كلمة الواو هاهناليس بمعناه وهو الجمع بل بمعنى او وكلمة او تدل ان التميز يكون لهما علي سبيل البدلية فلا يلزم شيء من المحذورين قوله: بان تميزا يرفع الابهام جواب سؤال مقدر وهو ان الجزاء لا يترتب علي الشرط لان المعتبر في الجزاء هو ان يكون مفيداً لغير ما يفيده الشرط وهاهنا الجزاء وهو قوله جاز ان يكون له ولمتعلقه يفيد عين ما يفيده الشرط وهو قوله ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه لان مفاد كل واحد من الشرط والجزاء جعل التميز لما انتصب عنه فهذا المعنى يفيده الشرط والجزاء وان كان الجزاء مفيداً مع ذلك جعل التميز لمتعلقه وحاصل جوابه هو ان جعله لما انتصب عنه في الشرط انما هو باعتبار الاطلاق عليه والتعبير به عنه وجعله لما انتصب عنه في الجزاء انما هو باعتبار كونه تميزاً عنه فمفاد الجزاء مغاير عن مفاد الشرط فيصح الترتيب فان قيل التميز في القسم الثاني لا يرفع الابهام عن المنتصب عنه بل يرفع الابهام عن النسبة فلا يصح قول الشارح تميزا يرفع الابهام عنه قلنا فيه مسامحة والمراد انه يرفع الابهام عن نسبة الفعل ال بما انتصب عنه كذا قال عبد الرحمن قوله: وذلك بحسب القرائن جواب سؤال مقدر وهو ان جعل التميز لما انتصب عنه تارة وجعله لمتعلقه تارة انما يكون في ارادة المتكلم فالمخاطب كيف يظهر له انه تميز له او لمتعلقه وحاصل جوابه ان ظهوره له انما يكون بحسب القرائن والاحوال فانه اذا قيل ان زيداً اب حسن فهو قرينة علي ان اباً في طاب زيد اباً تميز عن زيد واذا قيل ان لزيد ابا حسناً فهو قرينة علي ان اباً تميز عن متعلقه هكذا قال عبد الرحمن قوله: والاحوال فان قيل ان ذكر الاحوال بعد القرائن للبيان ولا يصح ذلك لان الاخص يكون بياناً للاعم لاالعكس وهاهنا الاحوال والقرائن اخص قلنا انه خطاء من الكاتب او نقول انه محمول علي القلب كان في الاصل هكذا الاحوال والقرائن ثم فعل فيه التقديم والتأخير قوله: فانه يصح ان يجعل تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: اي وان لم يكن التميز جواب سؤال مقدرٍ وهو ان قوله فهو لمتعلقه جزاء

والجزاء يقتضي سبق وجود الشرط والشرط هاهنا ليس بموجود لان الاحرف وحاصل جوابه هو ان الشرط موجود فيما سبق لان وجوده اعم من ان يكون لفظاً او معنى وهاهنا وان لم يكن موجودا لفظاً لكنه موجود معنىً قوله: بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر ان المستثني منه شيئان احدهما اسما يصح جعله لما انتصب عنه والاخر ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه فيكون تقدير المستثني والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه وكان نصاً في المنتصب عنه فحينئذ لا يترتب علي الجزاء وهو قوله فهو لمتعلقه لانه اذا كان نصاً في المنتصب عنه فكيف لم يصح جعله لما انتصب عنه وكيف يكون لمتعلقه بل كونه لمنتصب عنه واجب حينئذ ولا يكون لمتعلقه قطعاً وحاصل جوابه ان المستثني منه ليس امران بل هو مذكور في المتن فهو استثناء من قوله يصح جعله لما انتصب عنه وحينئذ لا يصح ان يجعل لما انتصب عنه وكذا يصح ان يكون لمنتصب عنه قوله: خاصة جواب سؤال مقدر وهو ان التميز كان في السابق ايضا لمتعلقه فلا تصح المقابلة وحاصل جوابه هو ان كونه لمتعلقه في السابق لم يكن بطريق الاختصاص بان يكون له فقط واما هاهنا فكونه لمتعلقه انما هو خاصة بان يكون له فقط فتصح المقابلة قوله: فان هذه الاسماء تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: اي فيما جاز جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير التثنية والمرجع امرو ثلاثة الاول ما يكون نصاً في المنتصب عنه والثاني ما يكون محتملاً لهما والثالث ما يكون لمتعلقه خاصة وحاصل جوابه هو ان المرجع ليس الامور الثلاثة بل المرجع امران الاول امر عام شامل للاول والثاني والامر الثاني هو الثالث في الاعتراض او يكون تقرير الاعتراض هكذا ان الضمير راجع الي شيئين احدهما ما يصح جعله لمنتصب عنه ولمتعلقه والثاني ما لا يصح جعله لمنتصب عنه فحينئذ خرج عن هذا الحكم ما يكون نصاً في المنتصب عنه مع ان هذا الحكم جار فيه ايضاً وحاصل جوابه هو انا لا نسلم خروجه لانه داخل فيما يصح جعله لما انتصب عنه فيعلم حكمه ايضا قوله: اذا اردت اباً وجداً له جواب سؤال مقدر وهو انه لا يكون لشخص واحد ابوان فلا يصح قوله طاب زيد ابوين وحاصل جوابه ان المراد من الابوين ليس الابوين الحقيقيين بل المراد الاب والجد قوله: بالتميز الذي جواب سؤال مقدر وهو انه لزم الخروج عن البحث لان كلامنا انما هو في التميز لا في الانواع وحاصل جوابه هو ان قصد الانواع بالتميز لا بشيء آخر حتي يلزم الخروج عن البحث قوله: من حيث امتيازاتها النوعية جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان التميز يثني ويجمع عند قصد الانواع بل منقوض بما اذا كان زيد عالماً بحكم واحد من الفقه زيد اخر يعلم حكماً واحد من احكام الفقه وزيد اخر يعلم حكماً من الاحكام النحوية فان في هذه الصورة قصد الانواع موجود ومع ذلك لا يثني التميز ولا يجمع فانه يقال طاب الزيدون علماً ولا يقال طاب الزيدون علوماً وحاصل جوابه هو ان المراد من قصد الانواع ليس مطلق قصد الانواع بل المراد قصد الانواع من الامتيازات النوعية

وهاهنا قصد الانواع من حيث الامتيازات الشخصية فالتميز انما يثني ويجمع اذا قصد الانواع من حيث امتيازاتها النوعية لا من حيث امتيازاتها الشخصية قوله. مشتقة جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين المثال والممثل لان الصفة عبارة عما كان معنى قائما بالغير والمذكور في المثال هو فارساً وهو ليس بصفة بهذا المعنى بل ذات مع الصفة وحاصل جوابه هو ان المراد من الصفة ليس المعنى الذي ذكرته بل المراد منه الاسم المشتق ولا شك ان فارسا اسم مشتق فالمثال يطابق الممثل قوله: او مؤولة بهاجواب سؤال مقدر وهو ان رجلاً في كفي به رجلا يجري فيه الحكم الاتي وليس بصفة بمعنى كونه اسما مشتقا لانه من الجوامد فينبغي ان لايجري فيه الحكم التي وحاصل جوابه هو ان كونه صفة مشتقة اعم من ان يكون صراحة او بطريق التاويل ورجلاً وإن لم يكن صفة مشتقة صراحة لكنه صفة مشتقة بطريق التاويل فان معنى رجلا هو كاملاً في الرجولية وهو صفة مشتقة قوله: لان الصفة تستدعي موصوفاً دليل لتعين هذا التميز لما انتصب عنه دون متعلقه قوله: الواو بمعنى مع جواب سؤال مقدر وهو ان قوله طبقة معطوفاً علي اسم كان او خبراً كان وكلاهما باطلان اما الاول فلان كان مؤنث وطبق مذكر واذا عطف علي اسم كانت كان هو ايضا اسماً لكانت وكانت مؤنث ففات المطابقة بين كان وبين اسمه في التذكير والتانيث مع انها واجبة واما بطلان الثاني فلان طبق اذا كان معطوفا علي خبر كانت فيكون هو ايضا خبراً لكانت فيكون محمولاً علي اسم كانت وهو الضمير الراجع الي الصفة ولا يصح هذا الحمل لان الطبق نسبة والصفة طرف النسبة ولا يصح حمل النسبة علي الطرف وحاصل جوابه ان الواو في قوله وطبقه ليس للعطف بل هو مع فيكون طبقه مفعولاً معنه وهذا هو الجواب الاول عن هذا السؤال والجواب الثاني سيذكره الشارح فيما بعد بقوله ويجوز ان يكون الخ قوله: والطبق مصدر جواب سؤال مقدر وهو ان طبق مصدر المجرد والمجرد من هذه المادة لا يستعمل لانه يدل علي الموافقة من احد الجانبين بان يكون احد الموافقة في احد الجانبين موافقا مع الجانب الآخر ولا يكون الاخر موافقا معه وهو لا يتصور لان موافقة احد الجانبين مع الجانب الاخر لا يتصور بدون موافقة ذلك الاخر وحاصل جوابه هو ان طبق هاهنا ليس بمعناه حتى يرد ان مجرد هذه المادة لا يستعمل بل هو بمعنى المزيد وهو المطابقة وهو مستعمل لانه يدل علي الموافقة من الجانبين قوله: اي كانت الصفة جواب سؤال مقدر وهو ان الطبق مصدر مضاف الي الضمير والمصدر لا يضاف الا الي الفاعل او الي المفعول به فاضافته الي الضمير من اي قبيل وحاصل جوابه هو انه يصح كل واحد منهما هاهنا قوله: مع مطابقتها اياه هذا علي تقدير كون الطبق مضافاً الي المفعول قوله: مطابقته اياها هذا علي تقدير كونه مضافاً الي الفاعل قوله: ويجوز ان بمعنى اسم الفاعل جواب ثان عن اصل السؤال وحاصله انا نختار الشق الثاني وهو ان يكون الواو للعطف ويكون معطوفا علي خبر كانت ولا يلزم عطف النسبة علي الطرف لان الطبق ليس المراد منه المعنى المصدري بل

هو بمعنى اسم الفاعل ومعناه مطابقة بكسر الباء علي وزن فاعلة وهو ايضاً طرف النسبة فيصح الحمل قوله: والمراد بالمطابقة جواب سؤال مقدر وهو انّ التميز لا يكون الا نكرة والمنتصب عنه قد يكون معرفة وقد يكون نكرة فكيفَ يكون التميز اذا كانت صفة مطابقة وموافقة مع المنتصب عنه وحاصل جوابه هو ان المراد عن المطابقة هي المطابقة في بعض الامور مثل الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لا في جميع الامور حتي يدخل فيها التعريف والتنكير فلا يجب المطابقة والموافقة في التعريف والتنكير قوله: لكونها حاملة لضميره جواب سؤال مقدر وهو انه ما الباعث علي المطابقة والاتفاق في تلك الامور وحاصل جوابه هو ان الباعث ان الصفة الي وقعت تميزاً حاملة لضمير راجع الي ما انتصب عنه والصفة اذا اجريت علي شيء ويكون فيه ضمير ذلك الشيء فحينئذ لابد من المطابقة والموافقة بين ذلك الشيء والصفة في تلك الامور قوله: اي الصفة بيانُ لمرجع الضمير المستكن ي احتملت قوله: المذكورة جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم الخروج عن البحث لان كلامنا في التميز لا في الحال وحاصل جوابه هو ان المراد من احتمال الصفة الحال ليس احتمال مطلق الصفة لذلك بل المراد احتمال الصفة المذكورة الحال فلا يلزم الخروج عن البحث قوله: اي من حيث انه فارس هذا علي تقدير كونه تميزاً قوله: او حال كونه هذا علي تقدير كونه حالاً قوله: لكن زيادة من جواب سؤال مقدر وهو انه لما استقام المعنى علي تقدير ان تكون حالاً كما استقام علي تقدير ان تكون تميزاً فلم نسب المصنف الاحتمال الي الحال وحكم علي التميز بالقطع واليقين وحاصل جوابه هو ان كلمة مِن تدخحل علي هذه الصفة فانه يقال لله دره من فارسٍ وزيادة كلمة من يؤيد كونه تميزاً لان كلمة من لاتزاد مع الحال فلاجل وجود المؤيد للتمُيز دون الحال نسب المصنف الاحتمال ال يالحال وحككم علي التميز بالقطع واليقين قوله: وايضاً المقصود جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله هو ان المقصود من قولهم طاب زيد فارساً هو مدح المنتصب عَنه بالفروسية وهذا المعنى المقصود يحصل علي تقدير جعل فارساً تميزاً وليس المقصود من ذلك المثال مدحه وقت الفروسية وحال الفروسية وعلي تقدير الحال يلزم المدح حال الفروسية وهو ليس بمقصود ولما كان حصول المقصود موقوفاً عل يتقدير التميز فلذا نسب المصنف الاحتمال الي الحال وذلك التميز بطريق القطع واليقين قوله: اذ قد يمدح دليل علي ان المدح حال الفروسية ليس بمقصود وحاصله ان المنتصب عنه قد يمدح حال الفروسية بغير ها من الصفات مثل زيد عالم من حيث انه فاس فلو كان الفارس حالاً لما جاز ذلك لان الحال يكون قيداً والعلم لا يتقيد بحال من الاحوال فانه لا يجوز ان يقال زيد عالم راكباً معناه ان علمه مقيد بحال الركوب وليس ثابتاً له في غيرْ حالة الركوب قوله: التميز بيان لمرجع الضمير المستكن في يتقدم قوله: اذا كان اسماً تاماً جواب سؤالين الاول انه منقوض بمثل طاب زيد نفساً فان نفساً تميز يصح تقديمه علي ذاب وهو عامل فانه يجوز ان يقال نفساً طاب زيد وحاصل جوابه هو انّ المراد من عامل التميز ليس

مطلق عامله الشامل للفعل ايضا بل المراد منه العامل الخاص وهو الاسم التام يعني اذا كان العامل فيه الاسم التام لا يجوز تقديمه علي التميز وطاب ليس باسم تام بل هو فعل ولذلك السؤال تقرير اخر وهو ان بين كلامي المصنف تناقض لانه قال هاهنا لا يجوز تقديم التميز علي عامله فيعلم ان عدم جواز التقديم اتفاقي وقال فيما سيأتي والاصح الخ فانه يعلم منه ان الجواز المذكور اختلافي وحاصل جوابه ان التناقض انما كان لازماً لو كان المراد من العامل هاهنا مطلق العامل الشامل للفعل ايضا وليس كذلك بل المراد العامل الذي يكون اسما تاما فالاتفاقي عدم جواز التقديم انما هو في هذا العامل والاختلاف انما هو في العامل الذي هو الفعل فلا تناقض بين كلاميه قوله: لان عامله حينئذ دليل لعدم جواز تقديم التميز اذا كان اسماً تاماً وتقريره ظاهر قوله: علي ما هو عامل فيه جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل رطل زيتاً ثبت عندي فان زيتاً تميز تقدم علي الفعل وهو ثبت وحاصل جوابه ان المراد من الفعل ليس مطلق الفعل سواء كان عاملاً فيه او لا يكون عاملاً فيه بل المراد من الفعل هو الفعل الذي يكون عاملاً في التميز وثبت في المثال المذكور ليس بعامل في التميز فلا يرد به النقض قوله: الصريح الغير الصريح جواب سؤال مقدر وهو ان التميز كما لا يتقدم علي الفعل علي اصح المذاهب فكذلك لا يتقدم علي شبه الفعل علي اصح المذاهب فلا وجه لتخصيص الفعل بالذكر دون شبه الفعل وحاصل جوابه ان المراد من الفعل اعم من ان يكون فعلاً صريحا وهو الفعل بعينه او الفعل الغير الصريح وهو شبه الفعل فدخل في الفعل شبه الفعل فلا تخصيص بالفعل والمراد من الفعل الغير الصريح هو ما يدل علي الحدث ولا شك ان شبه الفعل يدل علي الحدث قوله: لكونه من حيث المعنى دليل لعدم تقدم التميز علي الفعل وحاصله ان التميز الذي يكون العامل فيه الفعل يكون ذلك التميز فاعلاً من حيث المعنى والفاعل لا يتقدم علي الفعل للزوم التباسه حينئذ مع المبتداء فكذا هذا التميز ايضا لا يتقدم علي الفعل قوله: اذا جعلته لازماً جواب سؤال مقدر و هو ان فاعلية التميز منقوض بقوله تعالي وفجرنا الارض عيوناً وبقول العرب امتلاء الاناء ماءً فان عيوناً في الاول وماء في الثاني تميزان ولا يصح فاعليتها كما هو الظاهر وحاصل جوابه هو ان كون التميز فاعلاً للفعل العامل فيه اعم من ان يكون فاعلاً لنفس ذلك الفعل او له اذا جعل لازماً او جعل متعديا فلفظ عيوناً الذي هو تميز وان لم يكن لنفس الفعل ولكنه اذا جعل ذلك لازماً وملاء متعدي اي ملائه الماء قوله: وهاهنا بحث هذا هو الجواب الثاني عن شبهة امتلاء الاناء ماء فقط لا عن شبهة فجرنا الارض عيوناً وايضا فيه رد علي جمهور النحاة فان الجواب الاول منقوض منهم وهذا الجواب من الشارح وحاصله هو انا لا نسلم ان الماء ليس بفاعل لامتلاء بل فاعل له لان الفاعل اعم من ان يكون حقيقياً او يكون مجازياً والماء وان لم يكن بحسب المعنى فاعلاً حقيقياً لكنه فاعل مجازي بحسب المعنى لان الفاعل المجازي هو ما يكون من متعلقات الفاعل الحقيقي والفاعل الحقيقي هاهنا الاناء والماء من متعلقاته لانه مظروف

في الاناء فمقصود المتكلم هو اسناد الامتلاء الي بعض متعلقات الاناء فالفاعل في الظاهر الاناء ولكن في قصد المتكلم بعض متعلقات الاناء ولما كان في ذلك البعض ابهام اورد التميز بقوله ماء ولا يجري هذا الجواب في شبهة قوله تعالي فجرنا الارض عيونا فان عيونا كما انه ليس بفاعلي حقيقي فكذلك ليس بفاعل مجازي لان عيونا ليس من متعلقات الفاعل الحقيقي واما الرد علي النحاة فهو ان الماء فالع لامتلاء ولو علي سبيل التجوز فلا حاجة في فاعليته الي جعل الفعل متعدياً والجواب من جانب النحاة هو ان التاويل انما هو لحصول الفاعل الحقيقي وهو اولي من المجازي قوله: وبهذا يندفع ووجه الاندفاع ظاهر قوله: اما فاعل هذا اذا كان تميزاً عن النسبة الاسنادية قوله: او مفعول هذا اذا كان تميزا عن النسبة الايقاعية قوله: في هذا المثال اي امتلاء الاناء ماء قوله: وامثاله مثل ربح زيد تجارة قوله: فلا تطرد اي لاتعم لخروج هذا المثال وامثاله منها قوله: نظراً الي قوة العامل دليل لجواز التقديم علي الفعل واسمي الفاعل والمفعول وهذا هو الدليل العقلي لهما واما الدليل النقلي لهما فسيأتي فيما بعد قوله: لضعفها في العمل تعليل لعدم جواز تقديم التميز علي هذه الاربعة وحاصله هو ان هذه الاربعة ضعيفة في العمل فيعمل في المعمول المتاخر لا في المعمول المتقدم قوله: ومتمسكهما اي الدليل النقلي لهما قوله: علي تقدير تأنيث الضمير جواب سؤال مقدر وهو ان في تطيب احتمالين الاول ان يكون في الضمير المؤنث راجعاً الي سلمي وفي كاد ضمير مذكر راجع الي الشان فحينئذ لابد ان يكون نفساً تميزاً عن نسبة تطيب الي الضمير المؤنث ولا يكون تميزاً عن نسبة كاد الي الضمير لانه راجع الي الشان والاحتمال الثاني هو ان يكون يطيب صيغة مذكر ويكون راجعا الي الحبيب فانه يكون حينئذ ضمير كاد ايضا راجعاً الي الحبيب ويكون نفساً تميزاً عن نسبة كاد الي ذلك الضمير فالتمسك انما يصح علي الاحتمال الاول لان العامل علي ذلك هو تطيب والتميز مقدم عليه ولا يصح علي الاحتمال الثاني لان العامل في التميز علي الاحتمال الثاني هو كاد والتميز لم يتقدم عليه قوله: فانه حينئذ يكون في كاد جواب سؤال مقدر وهو انا سلمنا ان الضمير في تطيب راجع الي سلمي ولكن لايصح ارجاع ضمير كاد الي سلمي لكونه مذكراً وحاصل جوابه هو ان ضمير كاد حينئذ لا يكون راجعاً الي سلمي بل يكون ضمير الشان والجواب عن هذا الدليل هو ان المراد من عدم تقديم التميز علي الفعل العامل فيه علي اصح المذاهب انما هو في صورة عدم الضرورة الشعرية واما عند الضرورة الشعرية فيجوز التقديم علي اصح المذاهب ايضا وتقديمه في هذا الشعر ايضا لوجه الضرورة الشعرية قوله: وما قيل يحتمل هذا اعتراض من الشارح الهندي علي دليل المازني والمبرد بانه لا يصح التمسك بهذا الشعر علي تقدير تأنيث الضمير تطيب ايضا لانه يحتمل ان يكون هذا الضمير راجعاً الي الحبيب ويكون نفساً عن نسبة كادي الي الضمير الراجع الي الحبيب فيكون العامل فيه كاد ونفساً ليس بمقدم عليه قوله: بان يكون تأنيث جواب سؤال مقدر وهو انه يكون الضمير المؤنث راجعا الي الحبيب لانه مذكر ولا يصح

ارجاع الضمير المؤنث الي المذكر ولا العكس وحاصل جوابه ان ارجاع الضمير المؤنث اليه انما هو باعتبار النفس بان الحبيب نفس من الانفس والنفس مؤنث قوله: فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك هذا رد من الشارح علي اعتراض الشارح الهندي اما كونه تكلفا فباعتبار ضمير المؤنث الي المذكر باعتبار النفس واما كونه تعسفا فبارجاع ضمير المؤنث في تطيب الي المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الي سلمي لان المؤنث يرجع الي المؤنث والمذكر يرجع الي المذكر والتعسف هو الخروج عن الطريق الواضح واما كونه قادح في التمسك فلانه يحتمل ان يكون حينئذ نفسا تميزا عن نسبة تطيب الي الضمير المستكن فيه الراجع الي الحبيب باعتبار النفس فيكون حينئذ العامل ايضا تطيب لا كاد ولا شك ان نفسا مقدم علي تطيب فيصح استدلالهما به قوله: اي ما يطلق عليه جواب سؤال مقدر وهو ان المراد بالمستثني لا يخلو اما المتصل او المنقطع او كلاهما والكل باطل اما الاول والثاني فلانه يلزم علي هذين التقديرين تقسيم الشيء الي نفسه والي غيره واما الثالث فلانه يلزم عموم المشترك علي قول من قال باشتراك المستثني بين المتصل والمنقطع او يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز علي قول من قال انه حقيقة في المتصل ومجاز في المنفصل وحاصل جوابه هو ان المراد لا يكون واحدا من هذه الاحتمالات الثلاثة بل المراد منه ما يطلق عليه لفظ المستثني وهذا المعني معني مجازي عام يشمل المتصل والمنقطع فيكون المراد المتصل والمنقطع كليهما ولكن بطريق عموم المجاز لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا بطريق عموم المشترك ويمكن ان يقرر الاعتراض هكذا بان تقسيم المستثني الي المتصل والمنقطع لا يصح لان المستثني عبارة عن المخرج والمخرج ليس الا المستثني المتصل دون المنقطع فيلزم من تقسيمه اليهما تقسيم الشيء الي نفسه والي غيره وهو باطل وحاصل جوابه هو ان المراد من المستثني ليس المعنى اللغوي بل المراد منه المعني الاصطلاحي وهو عام شامل لهما وهو ما يطلق عليه لفظ المستثني فلا يلزم تقسيم الشيء الي نفسه والي غيره قوله: في اصطلاح النحاة جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم شمول المستثني للمتصل والمنقطع علي تقدير ارادة هذا المعني وهو ما يطلق عليه لفظ المستثني لان ما يطلق عليه لفظ المستثني هو المتصل فقط لان المستثني عبارة عن التكلم بالباقي بعد الثنيا وذلك يتصور في المتصل فقط فحينئذ ايضا يلزم تقسيم الشيء الي نفسه والي غيره وحاصل جوابه هو ان ما ذكرته هو اصطلاح اهل اصول الفقه ومرادنا هو علي اصطلاح النحاة وفي اصطلاح النحاة مايطلق عليه لفظ المستثني هو ما يكون مذكورا بعد الي واخواته فعلي اصطلاحهم يعم المتصل والمنقطع فلا يلزم تقسيم الشيء الي نفسه والي غيره قوله: علي قسمين جواب سؤال مقدر وهو ان المستثني مبتداء وقوله متصل خبره والخبر يكون محمولا علي المبتداء وهاهنا لايصح حمل متصل عليه لان المستثني عام من المتصل والمنقطع فيلزم حمل الخاص علي العام وذلك باطل وحاصل جوابه هو ان خبره ليس متصل بل خبره محذوف وهو قوله علي قسمين او حاصله هكذا بان الخبر متصل

ومنقطع ولكن العطف مقدم علي الربط فلا يكون كل واحد منهما محمولاً علي المبتداء بل المحمول هو المجموع وهو ايضا عام فيلزم حمل المساوي علي المساوي وهو صحيح قوله: ولما كان معلومية جواب سؤال مقدر وهو ان قوله متصل ومنقطع تقسيم للمستثني وتقسيم الشيء فرع لتعريفه فينبغي للمصنف ان يذكر اولاً تعريف المستثني وبعد ذلك يذكر تقيسمه وحاصل جوابه هو ان التقسيم فرع لمطلق المعلومية سواء كانت تلك المعلومية حاصلة بالتعريف او بشيء آخر ولا شك ان مطلق المعلومية حاصلة بهذا الوجه وهو ما يطلق عليه لفظ المستثني فلا حاجة الي تعريفه عليحدة واجاب عن هذا السؤال الشيخ الرضي بقوله اعلم انه قسم المستثني قسمين وحد كل واحد منهما بحد منفرد من حيث المعنى وذلك لان ما هيتهما مختلفان ولايمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة وتضمناً والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتي يجتمعا في حد واحد انتهى كلامه قوله: الغير المحتاج قال ابو البقاء صفة لقوله معلومية قوله: وعرف جواب سؤال مقدر وهو انه لما كانت تلك المعلومية مُغنية عن التعريف ينبغي ان لا يتعرض المصنف لتعريف كل واحد من القسمين لوجود تلك المعلومية في حقهما ايضا وحاصل جوابه هو ان المصنف عرفهما توطئة الي بيان احكامهما لان تلك الاحكام لا تجري عليهما الا بعد معرفة كل منهما بتعريف عليحدة عليحدة قوله: اي الاسم الذي اشارة الي ان المخرج صفة للموصوف المحذوف وهو الاسم قوله: واحترز جواب سؤال مقدر وهو ان كل قيد اذا ذكر في التعريف اما ان يكون اتفاقيا او يكون احترازياً فهذا القيد من اي قبيل وحاصل جوابه هو انه احترازي قوله: كجزئيات مثل الحمار والفرس في قولهم جاءني القوم الا حماراً او الا فرساً قوله: جزئياته جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المستثني المتصل لا يكون جامعاً لافراده لخروج مثل اشتريت العبدَ الا نصفه فان هذا مستثني متصل ولا يكون مخرجاً عن متعدد لعدم وجود التعدد ف العبد لانه واحد وحاصل جوابه هو ان المراد من التعدد اعم من ان يكون بحسب الجزئيات كما في القوم او بحسب الاجزاء كما في العبد فانه وان لم يكن متعدداً بحسب الجزئيات لكنه متعدد بحسب الاجزاء فيصدق عليه تعريف المستثني المتصل فيكون جامعاً قوله: سواء كان جواب سؤال مقدر وهو ان قوله لفظا وتقديراً منصوبان وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبهما وحاصل جوابه هو ان الوجه لنصبهما هو انهما خبران لكان المحذوفة قوله: اي ملفوظا جواب سؤال مقدر وهو انه لا يصح خبرية قوله لفظا وتقديراً لان خبر كان يكون محمولاً علي اسم كان وهاهنا لايصح الحمل لان المتعدد ليس عين اللفظ والتقدير وحاصل جوابه هو ان المصدر مؤول باسم المفعول فاللفظ مؤول بالملفوظ والتقدير مؤول بالمقدور ويصح حمل ملفوظاً ومقدوراً علي المتعدد قوله: غير صفة جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المستثني المتصل لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه يدخل فهي لفظ الله في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لانه ايضا اسم

مخرج عن متعدد لفظاً بالا ومع ذلك هو ليس من قبيل المستثني بل صفة لآلهة وحاصل جوابه هو ان المراد من الا في تعريف المستثني المتصل ليس مطلق الا بل المراد منه الا التي لا تكون الصفة في تلك الآية فيخرج لفظ الله في تلك الآية عن التعريف فيكون مانعاً عن دخول الغير ويكون معني قوله غير الصفة هو ان لا تكون الا للصفة وهاهنا احتمال معني آخر وهو ان معنى قوله غير الصفة هو ان المستثني ما يكون مخرجاً بالا لا ما يكون مخرجا بواسطة الصفة مثل جاءني رجل عالم فان عالم صفة لرجل ويخرج بهذا الصفة الرجل الجاهل فهو ليس من قبيل المستثني بل من قبيل التخصيص قوله: فالمستثني الذي هذا رد علي شيخ الرضي وجمهور النحاة ودفع اعتراض وارد علي المصنف وايضا اشارة الي اختيار مذهب المحقيقين فانه وقع الاختلاف بين الجمهور والمحققين فمذهب العامة هو ان المتصل هو ما يكون من جنس المستثني منه سواء كان داخلاً في المتعدد او لم يكن داخلا فيه والمنقطع ما لا يكون من جنس المستثني منه سواء كان داخلاً في المتعدد او لا يكون داخلا فيه ومذهب المحققين هو ان المتصل هو ما يكون داخلاً في المتعدد سواء كان من جنسه او لا ثم اخرج بالا واخواتها والمنقطع هو ما لا يكون الا داخلاً في المتعدد قبل الاستثناء سواء كان من جنسه او لا فرد الشارح علي الجمهور والشيخ الرضي واختار مذهب المحققين وايضا دفع الاعتراض الوارد عل يالمصنف وهو انه ما الوجه للمصنف انه خالف عن تعريف المشهور وهو تعريف الجمهور وهو ان المتصل ما هو من جنس المستثني منه والمنقطع ما لا يكون من جنس المستثني منه وحاصله هو ان المختار عند المصنف مذهب المحققين لا الجمهور فلذا خالف عن التعريف المشهور قوله: مطلقاً جواب سؤال مقدر وهو ان ضمير هو لا يخلو اما ان يكون راجعاً الي المتصل او يكون راجعاً الي المنقطع او راجع الي مطلق المستثني الشامل لكليهما والكل باطل اما الاول والثاني فلانه لا يصح علي هذين الاحتمالين ذكر قوله او منقطعاً لانه يصير المعنى علي الاحتمال الاول ان المستثني المتصل منصوب وجوبا اذا كان منقطعاً وهذا لا يصح لان بين المتصل والمنقطع منافاة فاذا كان متصلاً فكيف يكون منقطعاً ويصير المعنى علي الاحتمال الثاني ان المستثني المنقطع منصوب وجوباً اذا كان منقطعاً وفساده ظاهر وايضا يعلم علي هذين الاحتمالين حكم احد هما دون الاخر واما الثالث فلانه غير معلوم لعدم وجود تعريفه وبيان حكم الشيء موقوف علي معرفته وحاصل جوابه هو انا نختار الشق الثالث وهو ان الضمير راجع الي مطلق المستثني ولكن لا نسلم عدم معلوميته بل هو معلوم بوجه يصح ذلك الوجه تقسيمه وهو ان المستثني هو ما يطلق عليه لفظ المستثني وايضا علم بالمفهوم الذي يفهم من تعريف كل واحد من قسميه وذلك المفهوم هو ان المستثني عبارة عما هو مذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرجا فاذا كان مطلق المستثني معلوما صح الحكم عليه قوله: ولهذا لم يعرف رد علي الشارح الهندي فانه قال لم يعرفه لانه لم يكن للمستثني تعريفا جامعا لقسميه فرد عليه الشارح بان عدم ذكر المصنف تعريفه ليس

لاجل عدم وجود مثل هذا التعريف بل لاجل انه معلومين بالوجهين السابقين فلا حاجة الي تعريفه عليحدة قوله: او ما للاختصار جواب سؤال مقدر وهو ان معرفة المستثني وان علم من تعريف القسمين لكن ينبغي ان يذكر المصنف تعريفه للايضاح وحاصل جوابه هو ان ذكر تعريفه وان كان للايضاح موجودا ولكن لم يذكره المصنف لقصد الاختصار لان الاختصار مطلوب في المتون قوله: وجوبا جواب سؤال مقدر وهو انه لا فرق بين المستثني الواقع في كلام الموجب وبين المستثني الواقع في كلام غير موجب لوجود النصب في كليهما فانه كما حكم بنصبه هاهنا كذلك حكم بنصبه في ما سيأتي حيث قال ويجوز فيه النصب ويختار البدل في مابعد الا في كلام غير موجب فلا تصح المقابلة وحاصل جوابه هو ان الفرق موجود لان وجود النصب هاهنا انما هو بطريق الوجوب وفي المستثني الواقع في كلام غير موجب بطريق الجواز فصح المقابلة قوله: واقعا جواب سؤال مقدر وهو ان قوله بعد الا ظرف والظرف اذا وقع في الكلام لابد له من الاعراب المحلي فما اعرابه المحلي وحاصل جوابه هو ان اعرابه المحلي النصب لانه خبر كان باعتبار المتعلق قوله: لا بعد غير اشارة الي ان قوله بعد الا قيد احترازي ففيه احتراز عن المستثني الواقع بعد غير وسوى وغير مثل سواء فان المستثني حينئذ يكون مجرور قوله: قيد به وان لم يكن جواب سؤال مقدر وهو انه لا حاجة الي قوله غير الصفة لان الواقع بعد الا للصفة ليس من قبيل المستثني فهو خارج بقوله وهو منصوب لان الضمير هو راجع الي المستثني وذلك الواقع ليس بمستثني وحاصل جوابه هو انا نسلم ان ذلك خارج بقوله وهوو منصوب ولكن المصنف قيده به لئلا يذهل عن عدم دخوله في المستثني لأن ذهن المبتدي قد يذهل عنه قوله: اي ليس بنفي جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض علي زيد في هل جاءني القوم الا زيدا فان زيدا واقع بعد الا غير الصفة في كلام موجب وانما كان هذا الكلام موجبا لان موجب مأخوذ من الايجاب وهو مقابل السلب وهو عبارة عن النفي والنهي فيكون الكلام الموجب عبارة عما لا يكون فيه النفي والنهي وفي المثال المذكور النفي والنهي ليسا بموجودين وحاصل جوابه هو ان المراد من الموجب المعنى الاصطلاحي لا اللغوي وفي الاصطلاحي عبارة عما لا يكون فيه نفي ولا نهي ولا استفهام وفي المثال المذكور الاستفهام موجود فيكون غير موجب قوله: ولا حاجة فيه جواب عن اعتراض الفاضل الهندي فانه اعترض علي المصنف بانه يجب علي المصنف ان يذكر هاهنا قيد آخر وهو تاما اي بان يكون الكلام الموجب تاما ليخرج مثل قرأت الا يوم كذا فان يوم منصوب بطريق الوجوب مع انه لي نصبه علي الاستثناء بل علي الظرفية فان يوم يصدق عليه انه واقع بعد الا في كلام موجب فاذا قيد الكلام الموجب بقيد تاما يخرج ذلك لانه قرأت الا يوم كذا ليس بتام لعدم ذكر المستثني منه فيه وحاصل جواب الشارح هو انه لاحاجة الي ذكر ذلك القيد لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا وان قلت انه يدخل فيه هذا المثال مع ان نصبه ليس علي الاستثناء بل علي الظرفية قلت ان كلامنا ليس في نصبه علي

الاستثناء بل في نصبه مطلقاً اي سواء كان علي الاستثناء او علي الظرفية فلا يصح دخوله قوله: بان يكون المستثني منه جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان قرأت ليس بكلام تام بل هو تام لان الكلام التام عبارة عما اشتمل علي الاسناد ولا شك في اشتمال قرأت الا يوم كذا عليه فيكون تاماً وحاصل جوابه هو ان المراد من التام التام بالمعني المختص بباب الاستثناء فان التام في باب الاستثناء عبارة عما يكون فيه ذكر المستثني منه ولا شك ان المستثني منه ليس بمذكور في ذلك المثال قوله: لان الكلام تعليل لقوله لاحاجة الخ قوله: بدليل قوله او كان بعد خلا فان نصب المستثني بعد خلا وعدا ليس علي الاستثناء بل علي انه مفعول به قوله: الا ان يقال فيه اشارة الي الاعتراض علي المصنف وهو انه لابد من قيد التام بان يكون الكلام الموجب تاماً لاخراج مثل قرء الا يوم كذا فان يوم مرفوع لا منصوب لان المستثني منه محذوف فيكون هو من قبيل المستثني المفرغ وهو يكون معربا بحسب العوامل والعامل هاهنا قرء بصيغة الماضي المجهول فيكون يوم مرفوعاً علي انه مفعول ما لم يسم فاعله فهو ليس بمنصوب بل مرفوع ومع ذلك يصدق عليه انه واقع بعد الا غير الصفة في كلام موجب واذا قيد بالتام فيخرج لان ذلك الكلام ليس بتام لعدم ذكر المستثني منه فيه فلذلك لابد من التقيد بقيد تام والجواب عنه انه لاحاجة الي ذلك القيد لاخراج هذا المثال لانه يخرج بسبب المقابلة فان قوله وهو منصوب مقابل لقوله ويعرب علي حسب العوامل اذا كان المستثني منه غير مذكور قوله: والعامل في نصبه هذا رد علي الشيخ عبد القاهر الجرجاني فانه قال العامل في المستثني اذا كان منصوبا علي الاستثناء كلمة الا فرد عليه الشارح بان العامل في نصب المستثني ليس كلمة الا بل العامل فيه الفعل او معنى الفعل لا كلمة الا ووجه الرد هو ان كلمة الا اضعف والفعل ومعنى الفعل اقوى والا ضعف لا يعمل عند وجود الاقوى فكيف يعمل كلمة الا عند وجود الفعل او معنى الفعل قوله: اذا كان منصوبا فيه احتراز عما اذا كان منصوباً علي الظرفية او كونه مفعولاً به فانه حينئذ العامل في نصبه الفعل او معنى الفعل بالاتفاق والخلاف في عامل نصبه اذا كان نصبه علي الاستثناء قوله: عند البصرية فان العامل عندهم الفعل المتقدم او معنى الفعل وهو المذهب المختار عند الشارح واختار الزجاج والمبرد مذهب عبد القاهر الجرجاني بان عامل نصب المستثني هو الا والدليل عل بان عامل نصب الا هو ان العامل هو ما به يتقوم المعني المقتضي للاعراب والمعني المقتضي للاعراب هاهنا الاستثناء ولا شك ان تقوم الاستثناء انما هو بالا وايضا ان الا نائب عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن ادعو واستثني يعمل لكونه فعلاً فالا ايضا يعمل لانه نائب منابه وقال الكسائي هو منصوب بان المقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قوله جاءني القوم الا زيدا هو جاءني القوم الا ان زيداً لم يجيء فزيدا اسم ان ولم يجيء خبره وقال الفراء الا مركبة من ان المكسورة المشددة ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت النون الاولي في لام لا فصار الا فاذا انتصب الاسم بعد ها فبان واذا كان تابعا

في الاعراب مما قبله قبلا العاطفة فكان اصل جاءني القوم الا زيداً جاءني القوم ان زيداً لا جاء اي لم يجيء وقال بعض النحاة هو منصوب بفعل مقدر وهو استثني و السادي والا وحرف النداء دليلان علي الفعلين المقدرين وقال المصنف في الايضاح شرح المفصل فان العامل في نصب المستثني هو المستثني منه بواسطة الا وقال لانه ربما لايكون هناك فعل ولا معناه مثل القوم الا زيداً اخوتك فان الفعل او معنى الفعل ليس بموجود فعلم ان العامل ليس الفعل ومعنى كما هو مذهب البصريين والجواب من جانب البصريين هو ان العامل في هذا المثال معنى الفعل ومعنى الفعل موجود وهو الانتساب بالاخوة قوله: لانه شيء يتعلق دليل لقوله والعامل في نصب المستثني الخ قوله: بالفعل اي الفعل المتقدم اذا كان العامل فيه ذلك قوله: او معناه اي معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءني القوم الا زيداً اي جاءني القوم استثنيت زيداً منهم فاستثنيت معنى الفعل وهو مستفاد من كلمة الا قوله: تعلقا معنويا جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم تعلقه بالفعل او معنى الفعل لان كلمة الا قاطعة للتعلق وحاصل جوابه ان التعلق وان كان معطوفاً بحسب اللفظ لكنه باق بحسب المعنى قوله: اذا له نسبة بيان للتعلق المعنوي والضمير المجرور في قوله له راجع الي المستثني وكلمة ما عبارة عن المستثني منه اي للمستثني نسبة الي لمستثني منه الذي نسب اليه الفعل او معنى الفعل وتلك النسبة هي الجزئية بان المستثني يكون جزء من المستثني منه اذا كان متصلاً مثل جاءني القوم الا زيداً فكان زيداً جزء من القوم او تلك النسبة هي المالكية ان كان منقطعا مثل جاءني القوم الا حماراً فان الحمار مملوك للقوم فلما كان للمستثني نسبة وتعلق مع المستثني منه والمستثني منه له تعلق مع الفعل ومعنى الفعل فيكون للمستثني ايضا تعلقا مع الفعل او معنى الفعل تعلقاً معنوياً قوله: وقد جاء جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان للمستثني تعلقاً مع الفعل او معنى الفعل فينبغي ان يكون المستثني مثل المستثني منه في الاعراب وان لا يكون النصب فيه متعينا وحاصل جوابه ان وجه نصبه هو انه مشابه مع المفعول به في مجيئه بعد تمام الكلام بالفعل والفاعل والمفعول به يكون منصوباً فلذا كان المستثني ايضا منصوباً قوله: عطف علي قوله بعد الا جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة او للعطف والمعطوف يقتضي المعطوف عليه فما هو وحاصل جوابه انه معطوف علي قوله بعد الا قوله: اي المستثني منصوب بيان لحاصل العطف قوله: سواء كان جواب سؤال مقدر وهو انه لاحاجة الي ذكر قوله او مقدماً علي المستثني منه لان ما ذكره سابقا شامل له لانه قال فيما سبق اذا كان بعد الا غير الصفة فهذا يعم لكونه مقدما علي المستثني منه او مؤخرا عنه وحاصل جوابه لانسلم شمول ما سبق لهذا لانه قال فيما سبق في كلام موجب وما ذكره هاهنا اعم من ان يكون في كلام موجب او غير موجب فبين هذا وما ذكره سابقا نسبة العموم والخصوص من وجه قوله: لامتناع دليل لوجوب النصب في صورة تقديم المستثني علي المستثني منه وحاصله ان العدول من النصب انما يكون في احتماله ان يكون

بدلاً والبدلية هاهنا ممتنع لانه لو كان بدلاً لزم تقدم البدل علي المبدل منه وذلك باطل قوله: اي المستثني منصوب بيان لحاصل العطف قوله: اي في اكثر اللغات اشارة الي ان اللام في الاكثر عوض عن المضاف اليه وهو اللغات او المذاهب كما ذكره فيما بعد قوله: فانهم قبائل جواب سؤال مقدر وهو ان نسبة اكثر اللغات الي اهل الحجاز لا تصح لان لهم لغة واحدة وحاصل جوابه ان اهل الحجاز قبائل كثيرة فلكل قبيلة لغة فيكون لهم لغات كثيرة فصح تلك النسبة قوله: مطلقا قال عبد الرحمن اي سواء كان من جنس المستثني منه او لا وقال المحرم الآفندي اي كان قبله اسم يصح حذفه او لا قوله: اذ لا يتصور دليل لوجوب النصب في المستثني المنقطع وحاصله هو ان العدول من النصب انما يكون عند صحة بدليته ولا يصح ان يكون المستثني المنقطع بدلاً من المستثني منه اما عدم صحة بدل الكل والبعض والاشتمال ولكن يتصور ان يكون بدل الغلط فلا يجب نصبه وحاصل الدفع هو ان بدل الغلط ايضا غير متصور لان المعتبر في بدل الغلط هو السهو والغلط وهما منتفيان في المستثني المنقطع قوله: واما بنو تميم هذا بيان فائدة قوله في الاكثر قوله: ما جاءني القوم الا حمارا فان حذف الاسم المذكور قبله وهو القوم جائز لان المقصود هو ثبوت المجيء للقوم وذلك لا يتفاوت بين ان يذكر القوم ويحذفه وايضا لا يلزم الخلل اللازم في القسم الثاني هاهنا وذلك الخلل هو الاحجاف كقوله تعالى لاعاصم فان هاهنا لا يصح كون من رحم بدلاً لان الشرط في البدل ان يصح حذف المبدل منه واقامة البدل مقامه وهاهنا لايصح ذلك لفساد المعنى وايضا لو حذف عاصم وهو اسم وخبره محذوف وهو موجود يلزم الاحجاف فاذا لم يصح كونه بدلاً فيكون واجب النصب علي الاستثناء قوله: اي من رحمه جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة من من الموصولات فلابد لها من عائد في الصلة وهاهنا لم يوجد العائد وحاصل جوابه هو ان العائد موجود تقديراً فكان تقديررحم رحمه فالضمير المنصوب راجع الي كلمة من قوله: وهو في الاصل جواب سؤال مقدر وهو ان نصب المستثني بعد عدا مستقيم لكونه متعديا ولكنه غير مستقيم بعد خلا لعدم تعديته لانه فعل لازم وهو لا يعمل النصب في المفعول به وحاصل جوابه هو انه وان لم يكن متعدياً لكنه متضمن لمعنى فعل متعدي وهو جاوز فالنصب مبني علي هذا التضمن قوله: او يحذف من جواب ثان عن ذلك السؤال وهو انه من قبيل الحذف والايصال فانه اذا حذف الحرف الجار ويوصلُ الفعل فحينئذ يتعدي بنفسه قوله: والتزموا جواب سؤال مقدر وهو ان التضمين والحذف والايصال ليسا من الامور الواجبة بل من الامور الجائزة فينبغي ان يكون المستثني منصوباً في بعض الاوقات وهو وقت التضمين والحذف والايصال ويكون مجرورا عند عدم التضمين والحذف والايصال ويكون مجروراً عند عدم التضمين والحذف والايصال فيكون نصبه جائزاً لا واجبا بان يكون تارة منصوباً وهذا في صورة التضمين او الحذف والايصال وتارة مجرورا عند عدمهما وحاصل جوابه هو ان التضمين والحذف والايصال وان كان من الامور

الجائزة باعتبار الذات ولكن النحاة التزموا هذين الامرين في باب الاستثناء واذا كانا واجبين ولازمين يكون النصب ايضا واجبا قوله: ليكون مابعد ها جواب سؤال مقدر وهو ما الباعث علي التزام هذين الامرين مع كونهما خلاف الظاهر وحاصل جوابه ان الباعث موجود وهو حصول موافقة هذ المستثني اي الواقع بعد خلا مع الواقع بعد الا منصوب فجعل الواقع بعد خلا ايضا منصوباً فجعل الواقع بعد خلا ايضا منصوباً قوله: التي هم ام الباب جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لجعل الواقع بعد خلا مثل الواقع بعد الا ولم لم يعكس الامر بان يجعل بعد خلا مجرورا بحرف الجر ويجعل لموافقته الواقع بعد الا ايضا مجرورا وحاصل جوابه هو ان في باب الاستثناء لانها موضوعة للاستثناء بخلاف ما عداها لانها ليست الا اصل موضوعة للاستثناء وانما استعملت في الاستثناء لنوع مناسبة بين معانيها الاصلية وبين الاستثناء قوله: وفاعلهما ضمير جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الاسم الواقع بعد عدا وخلا مفعولاً به لهما فما فاعلهما وحاصل جوابه هو ان فاعلهما ضمير مستكن فيهما قوله: راجع اما الي مصدر الفعل جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير المستكن فيهما لا يخلو اما ان يكون راجعا الي القوم او الي شيء آخر وكلاهما باطلان اما الاول فلان القوم اسم الجمع فحكمه في ارجاع الضمير مثل حكم الجمع والضمير المستكن فيهما ضمير الواحد فلا يطابق الراجع مع المرجع واما الثاني فلانه يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم ذكر المرجع حينئذ وحاصل جوابه هو انا نختار الشق الثاني وهو ان الضمير راجع الي شيء اخر ولكن المرادُ من الشيء الاخر ليس مطلقه بل هو اما مصدر الفعل المتقدم او اسم الفاعل من الفعل المتقدم او البعض من القوم ولا شك ان هذه الثلاثة مذكورة معنيً فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله: مطلق جواب سؤال مقدر وهو ان ارجاع الضمير الي البعض من القوم لا يصح لانه يلزم علي هذا التقدير خروج زيد عن بعض القوم لا عن كل القوم وهو خلاف المقصود لان المقصود اخراجه عن كل القوم وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من بعض القوم البعض المعين حتي يلزم ذلك المحذور بل المراد من بعض القوم البعض المطلق والبعض المطلق لاجل تنكيره يتناول كل بعض من القوم فيخرج زيد عن جميع القوم فيحصل المقصود قوله: وهما في محل جواب سؤال مقدر وهو ان كل واحد من عدا وخلا جملة فعلية فهل لهما من الاعراب او لا وحاصل جوابه هو نعم ان لهما محل من الاعراب وهو النصب علي انهما حالان من القوم قوله: ولم يظهر معهما جواب سؤال مقدر وهو ان عدا وخلا ماضيان مثبتان والماضي المثبت اذا وقع حالاً فلابد فيه من دخول قد وليس قد هاهنا وحاصل جوابه هو ان قد اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وهاهنا قد وان لم يكن موجوداً في اللفظ لكنه مقدر قوله: ليكونا اشبه جواب سؤال مقدر وهو ما الباعث علي تقدير قد وعدم ذكره في اللفظ مع ان ذكر قد اصل من تقديره وحاصل جوابه هو ان الباعث علي تقديره هو لحصول زيادة مشابهة عدا وخلا مع الا التي هي الاصل في باب الاستثناء فان قد لا يكون

موجوداً قبل الا قوله: اي النصب اشارة الي ان قوله في الاكثر متعلق بالنصب قوله: في اكثر الاستعمالات اشارة الي ان اللام في الاكثر عوض عن المضاف اليه قوله: لانهما فعلان دليل لكونهما ناصبين ثم عدا متعد بنفسه وخلا متعد اما باعتبار المتضمن او بعد الحذف والايصال قوله: علي انهما حرفاً جواب سؤال مقدر وهو ان عدا وخلا فعلان والجر انما هو عمل حرف الجر وليس عمل الفعل الجر وحاصل جوابه هو ان الجر بهما بناء علي انهما حرفا جر لا علي انهما فعلان قوله: قال السيرافي تائيد لما ذكره الشارح من جواز الجر بهما علي القلة فعدا وخلا مشتركان بين الفعل والحرف فاذا كان ما بعدهما منصوباً يكونان فعلين واذا كان ما بعد هما مجرورا يكونا حرفي جر قوله: اي المستثني منصوب بيان لحاصل العطف قوله: لان ما فيهما مصدرية جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث ذكر قيد في الاكثر في خلا وعدا ولم يذكره في ما عدا وما خلا بزيادة كلمة ما وحاصل جوابه هو ان كلمة ما مصدرية وهي مختصة بالافعال فيكون عدا وخلا فيما عدا وما خلا فعلين فقط لا حرفاً جر واذا كانا فعلين لا محالة لابد من ان يكون ما بعدهما منصوبان فقط لا مجروراً فالنصب ثابت فيما عدا وما خلا فعلين فقط لا حرفا جر واذا كانا فعلين لا محالة لابد من ان يكون ما بعد هما منصوباً فقط لا مجروراً فالنصب ثابت فيما بعد هما في جميع الاوقات لا في اكثر الاوقات فلا حاجة الي ذكر قوله في الاكثر قوله: بالنصب جواب سؤال مقدر وهو انهما لما كانا بتأويل المصدر فجعلا بسبب التأويل اسمين ولابد للاسم من الاعراب اما لفظاً او تقديراً او محلاً فما اعرابهما وحاصل جوابه هو ان اعرابهما النصب لفظاً قوله: علي الظرفية جواب سؤال مقدر وهو ان للنصب طرق عديدة فما وجه نصبهما وحاصل جوابه هو ان نصبهما علي الظرفية بانهما ظرفان والظرف يكون منصوباً قوله: بتقدير مضاف جواب سؤال مقدر وهو انه لا يصح ظرفيتهما لان الظرف لا يكون الا زماناً او مكاناً وهما ليسا بواحد منهما وحاصل جوابه هو ان ظرفيتهما بتقدير المضاف وهو وقت ولا شك انه زمان فكان الظرف هذا المضاف ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه قوله: او علي الحالية جواب ثان عن السؤال الذي اجاب عنه اولاً بقوله علي الظرفية وحاصل هذا الجوابه هو ان نصبهما علي الحالية بانهما حالان عن القوم والحال من المنصوبات قوله: بجعل المصدر جواب سؤال مقدر وهو انه لاي صح كونهما حالين لان الحال يكون محمولاً علي ذي الحال وهما مصدران فلو جعلا حالين يلزم حمل الوصف الصرف علي الذات وهو باطل وحاصل جوابه هو انهما لا يجعلان حالين من دون التاويل بل يؤلان اولاً باسم الفاعل ثم يجعلان حالين من القوم

وبعد التأويل يصح الحمل لان اسم الفاعل ذات مع الوصف وحمل الذات مع الوصف صحيح علي الذات قوله: علي ان ما فيهما زائدة جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ما مصدرية وهي مختصة بالافعال فعدا وخلا فعلان فكيف يجوز الجر بهما وحاصل جوابه هو ان جواز الجر بهما مبني علي ان كلمة ما في ما عدا وما خلا زائدة لا مصدرية فهما حرفا جر فيجوز الجر بهما قوله: ولعل هذا جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان خلاف الاخفش ثابتاً هاهنا فينبغي للمصنف ان يقول في الاكثر وحاصل جوابه هو ان المصنف لم يذكر قوله علي الاكثر هاهنا لانه يمكن ان يكون هذا النقل من الاخفش لم يثبت عنده قوله: او لم يعتد به جواب ثان عن ذلك السؤال حاصله ان النقل وان كان ثابتا عند المصنف ولكن المصنف لم يعتد به فلذا لم يذكر قوله علي الاكثر ووجه عدم الاعتداد به هو ان زيادة ما لم تسمع في الافعال اصلاً لا في الاول ولا في الآخر وانما تزاد في الآخر في الاسماء فقط قولـه: ويلزم اضمار جواب سؤال مقدر وهو ان كونهما أي ليس ولا يكون من الافعال الناقصة لايلزم منه كون ما بعد هما خبراً لانه يجوز ان يكون ما بعدهما اسما لهما ويكون مرفوعاً وحاصل جوابه هو انه يجب فيهما اضمار اسميهما في باب الاستثناء ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في هذا الباب فانه لايكون وجود الفصل بين الا وبين الاسم المنصوب علي الاستثناء ولو كان اسمهما اسماً ظاهراً يلزم الفصل بالاسم فاذا وجب اضمار اسميهما فيكون ما بعد هما منصوبا علي الخبرية لامحالة قوله: وهو ضمير راجع جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان اسمهما ضميرا مستكنا فيهما فهو يقتضي المرجع فما مرجعه وحاصل جوابه ظاهر قولـه: وهما في التركيب جواب سؤال مقدر وهو ان ليس ولايكون كل واحد منهما مع الاسم والخبر يكون جملة اسمية ولابد للجملة من محل الاعراب فما محلهما الاعرابي وحاصل جوابه هو ان محلهما النصب علي انهما حالان من القوم قوله: المتصل الغير المفرغ وانما لايستعمل في المستثنى المنقطع لان اسمهما هو الضمير الراجع الي بعض القوم فلو كان المستثنى منقطعا مثل حمارا لايصح حمل خبرهما علي اسمهما لانه لايصح اطلاق الحمار علي بعض القوم واما عدم استعماله في المستثنى المفرغ فلان فيهما ضمير مستكن راجع الي المستثنى منـه واذا كان المستثنى مفرغا يكون المستثنى منه محذوفاً فيلزم الاضمار قبل الذكر وهو لايجوز قوله: ولايتصرف فيهما جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث ذكر لـيس ولم يذكر ليست وكذا ذكر لايكون ولم يُذكر لم يكن وما كان مع انها شـريكة مـع لـيس ولايكون في اخراج ما بعدهما مما قبلها وايضا ذكر عدا وخلا ولم يذكر يعدو ويخلو مع انهما شريكة معهما في الاخراج وحاصل جوابه ان ليس ولايكون اذا اسـتعمل في الاستـثناء لايتصرف فيهما وكذا خلا وعدا اذا استعملا في الاستثناء لايتصرف فيهما قولـه: لانها قائمة تعليل لعدم التصرف فيهما قوله: حال من الضمير المجرور جواب سؤال مقدر وهو ان الجار والمجرور اذا وقعا في كلام العرب لابد لهما من الاعراب المحلي وهاهنا قوله في ما بعد الا جار ومجرور فما اعرابهما المحلي وحاصل جوابه هو ان اعرابهما المحلي هاهنا النصب

علي الحالية قوله: أي حال كون المستثنى جواب سؤالين الاول ان الجار والمجرور انما يقعان حالاً باعتبار المتعلق فما هو والثاني ان تعلق الظرفين المتجانسين بالمتعلق الواحد باطل لاستدراك احدهما وهاهنا هذا المحذور لازم لان فيه وكذا فيما كليهما متعلقين بيجوز وحاصل جوابه هو ان متعلق الجار والمجرور هو قوله واقعاً فهما وقعا حالاً باعتبار هذا المتعلق وايضا هذا الظرف ليس بمتعلق بيجوز حتى يلزم المحذور بل هو ظرف مستقر متعلق بمقدر وهو قوله واقعاً قوله: والحال دفع وهم من يتوهم ان الواو يكون للعطف لكثرة استعماله في العطف فيكون قوله ذكر معطوفا وهو يقتضي المعطوف عليه وهاهنا ليس شيء صالح لان يكون معطوفاً عليه وحاصل الدفع ان الواو للحال لا للعطف قوله: انه جواب سؤال مقدر وهو ان الحال لابد له من ذي الحال فما هو وحاصل جوابه انه ايضا حال من الضمير المجرور في قوله فيه وايضا اندفع بزيادة قوله انه اعتراض آخر يرد هاهنا وهو ان الحال اذا كان جملة لابد فيها من عائد ذي الحال والعائد هاهنا ليس بموجود ووجه الاندفاع هو ان العائد موجود تقديراً وهوالضمير المنصوب في انه الراجع الي المستثنى فان قيل الماضي المثبت اذا وقع حالاً لابد فيه من قد وهاهنا ليس بموجود واجاب عنه عبد الرحمن بان قد مقدر قوله: وفي بعض النسخ وعلي هذا البعض لايرد الاعتراض قوله: فيه جواب سؤال مقدر وهو ان الجملة اذا وقعت صفة لابد فيها من العائد و هاهنا ليس في الجملة عائد راجع الي الموصوف وحاصل جوابه هو ان العائد موجود تقدير العبارة هكذا ذكر فيه المستثنى منه قوله: ولم يشترط جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي للمصنف ان يشترط ان لايكون المستثنى منقطعا ولا مقدماً علي المستثنى منه لانه لايجوز فيهما الوجهان بل النصب واجب فيهما كمامر سابقا وحاصل جوابه هو ان الوجه لعدم ذكرهما هو ان المصنف اكتفي بذكر هما سابقا بان النصب فيهما واجب قوله: وبغير واسطة جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان اعراب البدل بالاصالة بل بالتبعية لكونه من التوابع واعراب التوابع انما يكون بتبعية متبوعاتها وحاصل جوابه هو ان المراد من الاصالة هو ان لا يكون بواسطة وليس المراد منه ان لايكون بالتبعية فالاصالة هاهنا واقعة في مقابلة الواسطة لافي مقابلة التبعية فاعراب البدل وان كان تبعية المتبوع أي المبدل منه لكنه لايكون بواسطة الا بخلاف المستثنى فان اعرابه بواسطة الا قوله: أي بما يقتضيه جواب سؤال مقدر وهو ان حسب عبارة عن القدر فيكون المعنى ان المستثنى يعرب علي قدر العوامل فيعلم منه اجتماع العوامل علي المستثنى الذي هومعمول واحد وهو باطل وحاصل جوابه هو ان حسب ليس بمعنى القدر بل هو بمعنى الاقتضاء فلا يعلم اجتماع العوامل قوله: العامل جواب سؤال مقدر وهو ان الاجتماع وان لم يفهم من قوله حسب لجعله بمعنى الاقتضاء ولكن يفهم من ايراد صيغة الجمع فان العوامل جمع والجمع يدل علي الثلاث فصاعداً وحاصل جوابه هو ان الالف واللام دخل علي هذا الجمع فابطل جمعيته واريد منه الجنس فالمراد من العوامل هو العامل فلايفهم اجتماع العوامل قوله: فالمراد بالمفرغ جواب سؤال

مقدر وهو انه لايصح تسمية هذا المستثنى باسم المفرغ لان المفرغ هو العامل دون المستثنى بل المستثنى مفرغ له لانه فرغ العامل له وحاصل جوابه هو ان المراد من المفرغ هو المفرغ له ففيه حذف قوله له قوله: كما يراد بالمشترك جواب سؤال مقدر وهو ان ارادة المفرغ له من المفرغ خلاف الظاهر فلابد له من شاهد وحاصل جوابهٗ هو انّ الشاهد موجود لانه يراد من المشترك المشترك فيه لان اللفظ لايكون مشتركا بل يكون مشتركا فيه قوله: والحال جواب سؤال مقدر وهو ان الواو للعطف فيكون قوله وهو في غير الموجب معطوفا علي قوله ويعرب بحسب العوامل فهاهنا مع قطع النظر عن عطف الاسمية علي الفعلية يلزم الاستدراك لانه لا حاجة الي ذكره لان المستثنى اذا وقع في كلام غير موجب حكمه في الإعراب يعلم مما سبق لان المستثنى منه لايخلو حينئذ اما ان يكون مذكوراً او يكون محذوفا فحكمه في حالة الاول علم من قوله ويجوز فيه النصب ويختار الخ وفي الحالة الثانية علم من قوله ويعرب علي حسب العوامل فلا حاجة الي ذكره عليحدة بل يكون ذكره مستدركا وحاصل جوابه ان الواو لسي للعطف حتى يلزم ذلك المحذور بل الواو للحال فيكون حالاً من ضمير المستكن في يعرب الراجع الي المستثنى كما قال عبد الرحمن قوله: واشترط جواب سؤال مقدر وهو ان اللام في قوله ليفيد للتعليل فيكون مدخوله علة ودليلا وهويقتضي المدعي ولم يوجد هاهنا وحاصل جوابه انه دليل لمدعى مقدر وهو اشترط ذلك أي كون المستثنى في كلام غير موجب او دفع وهم من يتوهم ان قوله ليفيد دليل لقوله ويعرب وهو لايثبت ذلك لان الافادة لا تقتضي الاعراب علي حسب العوامل وحاصل الدفع هو انه ليس بدليل للمذكور وهو يعرب بل هو دليل للمحذوف وهوقوله واشترط ذلك وهو مثبت له قوله: فائدة صحيحة جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان المستثنى حين كونه في كلام موجب لايفيد فائدة بل يفيد لان فساد المعنى ايضا فائدة من الفوائد وحاصل جوابه هو ان المراد من الفائدة ليس مطلق الفائدة حتى لا يصح تخصيصه بكلام غير موجب بل المراد من الفائدة الفائدة الصحيحة ولاشك ان الفائدة الصحيحة انما تكون في كلام غير موجب لا في كلام موجب قوله: اذ يصح تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: بان يكون الحكم جواب سؤال مقدر وهو ان تخصيص استقامة المعنى في الاثبات بقوله قرات الا يوم كذا غير صحيح لانّه مثال ما يكون هناك قرينة بان المراد من المستثنى البعض المعين يدخل فيه المستثنى قطعا لان استقامة المعنى في الاثبات كما هو حاصل فكذلك هو حاصل عند صحة الحكم علي وجه العموم بان يصح اثبات الحكم للمستثنى منه علي وجه العموم فلاستقامة المعنى في الاثبات طريقان فالتخصيص باحد هما لايكون صحيحا وحاصل جوابه هو ان ذكر ذلك انما هو بطريق التمثيل وليس بمبنى علي ان استقامة المعنى منحصر في هذا الطريق قوله: كل حيوان فان قيل المثال لايطابق المثل لان المستثنى هاهنا ليس بمفرغ لان المستثنى منه مذكور في هذا المثال وهو كل حيوان قلنا انه ليس مثالاً لما نحن فيه بل هو مثال لمجرد صحة الحكم علي وجه العموم وليس ايراده لمثال

مانحن فيه وهو المستثنى المفرغ قوله: أي او قعت القراءة جواب سؤال مقدر وهو ان المثال لايطابق الممثل لانه لا احتياج في استقامة المعنى الي التاويل وهو ان يراد ايامَ الاسبوع او الشهر بل يستقيم هاهنا المعنى بدون ذلك التأويل بان يراد من القراءة ارادة القراءة بطريق المجاز وارادة القراءة في جميع العمر الا يوم كذا مستقيم وممكن عادي وحاصل جوابه هو ان هذا المثال بناء علي ان يراد من القرائة وقوع القراءة لا ارادة القراءة ولاشك ان وقوع القراءة في جميع العمر الا يوم كذا لايستقيم فلا بد من ذلك التأويل فالمثال يطابق الممثل قوله: ولقائل ان يقول اعتراض علي اشتراط استقامة المعنى في كلام موجب وعدم الاشتراط في غير الموجب قوله: وايضا لايصح اعتراض علي الفرق بين ضربني الازيد وبين قرأت الا يوم كذا بعدم صحة الاول وصحة الثاني قوله: واجيب بان المعتبر جواب عن الاعتراض الاول قوله: لان اشتراك دليل لقوله والغالب في الايجاب الخ قوله: وبان الفرق جواب عن اعتراض الثاني قوله: لكن الغالب عدم وجدان جواب سؤالين الاول هو ان الكلام الموجب لما كان مستقيم المعنى فلايصح تقيد الموجب باستقامة المعنى دون غير الموجب لان المعنى يستقيم في كليهما في بعض الصور دون بعض والثاني انه لما كان مدار استقامة المعنى علي وجود القرينة فالمثالان متساويان في انهما يكونان صحيحين عند وجود القرينة وغير الصحيحين عند عدم القرينة فلا يصح الفرق بينهما وحاصل جوابه هو ان الغالب في الكلام الموجب عدم وجدان القرينة فلذا ذكر قيد الاستقامة في الموجب دون غير الموجب وايضا ثبت الفرق بين المثالين قوله: أي من اجل جواب سؤال مقدر وهو ان ثم يشار به الي المكانْ وليس هاهنا مكان يشار اليه به وحاصل جوابه هو ان ثمّ هاهنا ليس للاشارة بل للاجل بمعنى اللام الاجلية التي تكون للتعليل قوله: مثل جواب سؤال مقدر وهو ان لم يجز فعل وقوله مازال زيد الا عالما فاعله وفاعليته لايتسقيم لان الفاعلَ من قبيلَ المفرد لكونه قسما من الاسم وهي جملة وحاصل جوابه هو ان فاعل لم يجز محذوف وهو قوله مثل وهو مضاف الي تلك الجملة ففي كلام المصنف حذف المضاف وهو مثل قوله: اذ معنى ما زال جواب سؤال مقدر وهو ان كلامنا في الموجب وهذا غير موجب لوجود النفي فيه وحاصل جوابه هو انهُ موجَب لانه كما ان كلمة ما للنفي فكذلك كلمة زال للنفي اثبات اوغرضه تعليل لعدم جواز هذا المثال قوله: فلا يستقيم لان البعض من الصفات تكون متضادة فكيف يكون زيد ثابتاً عليها بطريق الدوام والا لزم اجتماع المتضادين قوله: وقال الشارح الرضي اعتراض من جانب الرضي وحاصله هو انا لانسلم عدم استقامة المعنى في مازال زيد الا عالما بل مستقيم باحد التأويلين الاول ان لايراد من الصفات جميع الصفات حتى يلزم اجتماع المتضادين بل يراد منها الصفات التي لا يتناقض ويستثنى من جملة تلك الصفات الغير المتناقضة صفة العلم فيصح معناه والتأويل الثاني ان يراد من الصفات مطلق الصفات سواء كانت متناقضة او غير متناقضة ولكن يحمل ذلك علي المبالغة في نفي صفة العلم عن زيد بان زيداً يمكن ان يجتمع فيه الصفات المتضادة ولكن

لايوجد فيه صفة العلم فستقيم المعنى ايضا فلايصح قول المصنف لم يجز ما زال زيد عالما
قوله: ولا يخفى جواب من جانب المصنف وحاصله هو ان مراد المصنف من عدم جوازه
هو بدون التأويل ولاشك انه لا يجوز بدون التأويل اما بالتأويل فيرجع جميع المواد الايجابية
الي الاستقامة قوله: من حيث حمله جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة علي لاتقع صلة
التعذر لان صلته تقع الباء فلا يصح قوله علي اللفظ وحاصل جوابه هو ان كلمة علي
ليست صلة التعذر بل هي صلة المحذوف وهو الحمل وكلمة علي تقع صلة الحمل قوله: اي
يحمل علي موضع جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فعلي الموضع جزاء للشرط وهو قوله
واذا تعذر البدل علي اللفظ والجزاء لايكون الا جملة وقوله فعلي الموضع ظرف والظرف
قد يكون بالمفرد بان يقدر متعلقه اسما فكيف يكون جزاء وحاصل جوابه هو انه هاهنا
مقدر بالفعل وهو يحمل فيكون جملة فصح وقوعه جزاء ومن قال ان قوله فعلي الموضع
ظرف وهو مؤول بالجملة فيكون الجزاء جملة فلا يرد الاعتراض ونسب الخطاء الي من قال
انه جواب سؤال فنقول لانسلم ذلك لان تأويل الظرف بالجملة انما هو اذا وقع خبرا
الموصول بالاتفاق واذا وقع خبراً فعلي مذهب الاكثر يكون مؤول بالجملة واما الظرف
فيما عداهما فالاتفاق علي انه يصح تأويله بالجملة وكذا بالمفرد وليس فيه تعين تأويل
بالجملة فقط قوله: عملاً بالمختار جواب سؤال مقدر وهو انه لما تعذر البدل علي اللفظ
ينبغي ان يحمل علي المستثنى لانه كما يختار في هذه الصورة البدل كذلك يجوز الاستثناء
وحاصل جوابه هو ان الاستثناء وان كان جائزاً لكن البدل مختار فيحمل علي البدل للعمل
علي المختار وقوله: لا يعبأبه بيان لاختلاف النسخ قوله: وعلي ما وقع جواب سؤال وهو
ان قوله لا يعبأ به جملة وقع في بعض النسخ والجملة اذا وقعت في التركيب لابد لها من محل
الاعراب فما هو وحاصل جوابه هو ان محله الرفع علي انه صفة لقوله شيء قوله: قيل انما
وصفه جواب سؤال مقدر وهو انه لا فائدة في ذكر قوله لا يعبأ به لان المقصود بيان المثال
والمثال هو قوله ما زيد شيئا الا شيء فيكون ذكر قوله لا يعبأبه مستدركاً بلا فائدة
وحاصل جوابه هو لانسلم استدراكه بل في ذكره فائدة وهي دفع لزوم استثناء الشيء من
نفسه وحين توصيف شيء بهذه الصفة لايلزم ذلك المحذور لان المستثنى منه حينئذ الشيء
المطلق العام والمستثنى هو الشيء المقيد الخاص قوله: ولا يخفي اعتراض من الشارح علي
صاحب القيل بان دفع استثناء الشيء من نفسه ممكن بدون ذكر ذلك القول بان يجعل
المستثنى منه الشيء الاعم من ان يزيد عليه صفة غير السيئة اولا ويجعل المستثنى خاصا بما
لايزيد عليه صفة غير الشيئية والجواب من جانب القيل هو ان هذا المتن مدون للمبتدى
وذهنه لايذهب الي مثل هذه المغايرة قوله: وانما تعذر البدل جواب سؤال مقدر وهو ان
المتبادر ان قوله لان من الخ يكون دليلاً لتعذر البدلية علي اللفظ في المثال الثالث لقربه
وهو لايطابق مع المدعى لانه ليست كلمة من موجودة في المثال الثالث وحاصل جوابه هو
انه دليل لتعذر البدلية علي اللفظ في المثال الاول وهو الصورة الاولى قوله: الاستغراقية

جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم زيادة كلمة من بعد الا ثبات بل تزاد مثل قولهم قد كان من مُطر فأن من زيدت في الاثبات في هذا المثال وحاصل جوابه هو ان المراد من من الاستغراقية فانها لاتزاد بعد الاثبات والمذكورة في قد كان من مطر ليست للاستغراق بل هي زائدة لا معنى لها قوله: أي بعد ما صار الكلام جواب سؤال مقدر وهو ان المثال الاول منفي فلا يصح قوله بعد الاثبات وحاصل جوابه ان الاثبات على نوعين ابتدائي وانتهائي والمراد من الاثبات هو الاثبات الانتهائي ولاشك انه موجود في المثال الاول لان انتهائه ثبوت المجيء لزيد وليس المراد الاثبات الابتدائي قوله: لتاكيد النفي أي نفي مجرور ها وانما كان لتاكيد النفي لان النفي يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تاكيداً للنفي قوله: لكان في قوة قولنا جاءني من زيد لان البدل يكون في حكم تكرير العامل فاذا كان كلمة من الاستغراقية موجودة مع المبدل منه ايضا قوله: لان فتحته جواب سؤال مقدر وهو ان احد اسم لا لنفي الجنس وهو اذا كان نكرة غير مضافة يكون مبنيا بالفتح واحدًا ايضا نكرة غير مضافة فيكون هو ايضا مبنياً بالفتح واذا كان هو مبنيا بالفتح فينبغي ان يكون عمروا الذي هو بدل علي اللفظ ايضا مبنيا لان تابع المبنى يكون مبنيا وحاصل جوابه هو ان فتحه احد مشابهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت في احد بواسطة لا التي لنفي الجنس فتكون هذه الفتحة كالنصب الحاصل بالعامل فيكون احد كالمعرب المنصوب فلذا صار البدل معربا منصوباً لامبنياً بالفتح قوله: حقيقة او حكماً هذا الترديد مبنى علي الاختلاف الواقع بين الجمهور وبعض النحاة فان البدل يكون بتكرير العامل عند الجمهور فتكون لامقدرة حقيقة عند هم وعند بعض النحاة لايكون البدل بتكرير العامل فتكون لا مقدرة حكماً قوله: كذلك أي حقيقة كما هو مذهب الجمهور او حكماً كما هو مذهب بعض النحاة قوله: بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا جواب سؤال مقدر وهو ان هذه القاعدة منقوضة بمثل قولنا ليس زيد شيئا الا شيئا فان النفي قد انتقض بالا ومع ذلك حمل البدل علي اللفظ دون المحل فاجاب عنه المصنف بخلاف ليس الخ وتقرير جوابه ظاهر قوله: باعمال ليس جواب سؤال مقدر وهو ان في كلام المصنف تكرار التفريع الواحد لانه قال اولاً بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئاً ثم قال ومن ثم جاز ليس زيد الا قائماً وحاصل جوابه هو انه فرق بين التفريعين لان خبر ليس في المثال الاول مذكور قبل المستثنى وخبره في المثال الثاني عين المستثنى فلا تكرار قوله: أي مجرور جواب سؤال مقدر وهو ان الخفض يكون بالجر الذي يكون بالحركة فلا يتناول الجر الذي يكون بالحرف وحاصل جوابه هو ان المراد من الخفض الجر مطلقا بان ذكر الخاص واراد العام فيتناول الجر بالحركة والجر بالحرف كليهما او تقرير الاعتراض هكذا بانه منقوض علي الزيدين في جاءني القوم غير الزيدين فانه واقع بعد غير مع انه ليس بمخفوض لان الخفض انما يكون بالحركة والزيدين مجرور بالحرف وهو الياء وحاصل جوابه هو ان المراد من الخفض الجر وهو اعم من ان يكون بالحركة او بالحرف وتلك الارادة بطريق المجاز بطريق

من اقسام المعرفة قلنا غرضه من قوله لايعرف باللام بيان مثال وليس غرضه التخصيص والحصر فان قيل ما وجه تعين هذا للمثال ولم يذكر قسماً آخر من المعرفة في المثال قلنا ذلك لوجود الخفاء في المعرف باللام وعدم وجود الخفاء في باقي الاقسام او نقول لان المعرف باللام اكثر استعمالاً من غيره فلذا ذكره في المثال وانما اشترط ان يكون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفاً فلا يتعذر الاستثناء لان دخول المستثنى حينئذ او خروجه متيقن فيكون المستثنى متصلاً او منقطعاً اما في المعرف باللام فلان اللام لايخلوٌ اما ان يكون للاستغراق او للجنس فحينئذ تناول المستثنى منه للمستثنى متيقن فلا يتعذر المستثنى المتصل او يكون للعهد فحينئذ لايخلوٌ اما ان يشاربه الي جماعة يكون زيد منهم فيكون متصلاً و اما ان يشاربه الي جماعة لاَ يكون زيداً منهم فيكون منقطعاً فعلم ان الا اذا كانت تابعة لجمع معرف لايتعذر فيه الاستثناء وحينئذ لا يحمل علي الصفة لان الحمل علي الصفة انما يكون حين تعذر الاستثناء فاذا لم يتعذر الأستثناء لاتحمل علي الصفة قوله: والمحصور نوعان فان قيل المذكور في كلام المصنف غير المحصور فينبغي للمصنف ان يبين غير المحصور دون المحصور قلنا انه لما كان معرفة غير المحصور موقوف علي معرفة المحصور لان بمعرفته يعرف غير المحصور فلذا بين المحصور قوله: ما جاءني رجل فان قيل كلامنا في الجمع المنكور الغير المحصور ورجل ليس بجمع بل هو مفرد قلنا رجل في ذلك المثال جمع بالمعنى المذكور وهو المتعدد لان فيه ايضا التعدد موجودح لكونه نكرة واقعة في سياق النفي والنكرة الواقعة في سياق النفي تكون عامة قوله: وانما اشترط دليل لاشتراط ان يكون ذلك الجمع المنكور غير محصور وتقريره ظاهر قوله: وانما يصار عند دفع وهم من يتوهم ان قوله لتعذر الاستثناء يكون متعلقا بالشرط الاخير وهو كونه غير محصور فدفع ذلك الوهم بانه متعلق بجميع الشرائط المذكورة قوله: هذه الشرائط هي ثلاثة شرائط الاول ان تكون الا تابعة للجمع والثاني ان يكون ذلك الجمع غير محصور قوله: وانما قلنا في صدر بيان لفائدة قيد وهو قوله غالبا حيث قال لكن لاتحمل الا عليها في الصفة غالباً انتهى كلامه وبهذا التقييد اندفع اعتراض الوارد علي هذه القاعدة وتقريره هو انا لا نسلم ان الا تحمل علي غير اذا كانت واقعة بعد جمع منكور غير محصور بل قد يكون محصوراً ويكون الا محمولاً علي غير في الصفة مثل جاءني مائة رجل الا زيد فانه لايعلم دخول زيد في مائة رجل فلا يمكن ان يجعل مستثنى متصلاً وكذا لايعلمٌ خروجه ايضا فلا يمكن ان يجعل مستثنى منقطّعاً فتعذر المستثنى فتكون الا للصفة محمولة علي غير لا للاستثناء وقد لا يكون محصوراً بل يكون غير محصور ومع ذلك لاتكون الا محمولة علي غير للصفة لعدم تعذر الاستثناء هناك نحو جاءني رجال الا واحد والا رجلا والا حماراً فان رجال جمع منكور غير محصور ومع ذلك لا يتعذر فيه الاستثناء لان دخول المستثنى في الاول والثاني وهما واحداً ورجلاً معلوم في المستثنى منه فيكون متصلاً وفي الثالث وهو حمارا خروجه معلوم من المستثنى منه فيكون منقطعا فاذا لم يتعذر الاستثناء لاتحمل علي غير لان كونها للصفة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا عند

تعذر وحاصل الدفع هوان قيد غالباً معتبر في هذه القاعدة فلا يرد النقض قوله: ولكن لما كان جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الامر كذلك فينبغي ان يذكر المصنف قيد غالباً كما ذكره الشارح وحاصل جوابه هو ان ذلك انماهو بطريق الندرة والقلة فلذا لم يلتفت اليه المصنف بان ذكر قيد غالبا قوله: فالاولى الاية تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: بخلاف ما اذا كانت جواب سؤال مقدر وهو ان ذلك الوهم كما هو جار في صورة كون الا بلا ستثناء كذلك جار في صورة كون الا للصفة فانه يصيرمعنى الاية هكذا لوكان فيهما آلهة غير الله فيوهم من هذا المعنى ان المنفي هي الهة مغايرة عن الله ولا يعلم نفي الهة غير مغايرة عن الله بل يلزم منه ان يكون فيهما آلهة غير مغايرة من الله وحاصل جوابه هو ان هذا الوهم لا يجري في هذه الصورة لان المغايرة لازم والتعدد ملزوم فاذا انتفي اللازم وهي المغايرة انتفي الملزوم وهو التعدد قوله: وضعف فيه رد علي السيبويه فانه يجوز كون الا للصفة مع استقامة الاستثناء قوله: لصحة الاستثناء لان الاستثناء معنى اصلي لكلمة الا وكونها للصفة بمعنى غير خلاف الاصل والصيرورة الي خلاف الاصل انما يكون عند تعذر الصيرورة الي الاصل فلا يجوز الصيرورة الي خلاف الاصل عند عدم التعذر قوله: ما اتاني احد الا زيد فان الاستثناء مستقيم هاهنا لان دخول زيد في احد متيقن لكون احد نكرة واقعة في سياق النفي والنكرة الواقعة في سياق النفي تكون عامة فيكون زيد مستثني متصلا ومع ذلك يجوز سيبويه كونها بمعنى غير للصفة قوله: وحمل المصنف هذا جواب من جانب المصنف عن استدلال سيبويه واكثر المتأخرين بهذا البيت قوله: الفصل بالخبر وهو قوله مفارقه اخوه فان قيل ان الفصل بين الموصوف وهو قوله كل اخ والصفة وهو قوله الا الفرقدان كما وقع بالخبر فكذلك وقع بالجملة القسمية ايضا وهي لعمر ابيك فلم لم يتعرض له المصنف قلنا مراد المصنف من الخبر هو الخبر مع متعلقاته ولا شك ان القسم من متعلقات الخبر لكونه تاكيد للخبر فالتعرض له موجود في كلام المصنف قوله: اي بناء جواب سؤال مقدر وهو ان وقوع كلمة علي صلة النصب لا يصح لانه يصير المعنى حينئذ هكذا ان اعراب سوى وسواء النصب الواقع علي الظرف وهذا باطل لان اعراب شيء لا يجري علي شيء آخر وحاصل جوابه هو ان كلمة علي ليست صلة النصب حتى يصير معناه ما ذكرته بل هي بنائية فيكون المعنى ان نصبهما مبنى علي انهما من قبيل الظرف لان الظرف من المنصوبات قوله: ظرفيتهما جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة علي لما كانت بنائية يكون مدخولها علة للنصب وهو لا يصح لان العلة تكون من الاعراض والاوصاف والظرف ذات لانه عبارة عن الاسم الدال علي زمان الفعل او مكانه وحاصل جوابه هو ان الظرف مؤول بالظرفية وهي الوصف والعرض فيح ان تكون علة قوله: المذهب اشارة الي موصوف قوله الاصح لانه صفة يقتضي الموصوف قوله: مذهب سيبويه وكذا البصريين قوله: ولم يبق فان سوى وقع فاعلاً لقوله لم يبق فهو مرفوع قوله: تعالي لقد تقطع بينكم فان بين فاعل لتقطع ومع ذلك منصوب قوله: وستعرفها اي اخوات كان او كان مع

اخواتها وفهي اشارة الي جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله بعد دخولها راجع الي كان واخواتها فهو جزء التعريف وكان واخواتها مجهولة فيلزم التعريف بالمجهول وهو لا يجوز وحاصل جوابه هو ان كان واخواتها معلومة لكونها مذكورة في بحث الفعل واذا كانت معروفة ومعلومة له لا يلزم التعريف بالمجهول قوله: دخول كان او احد جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف خبر كان واخواتها لايصدق علي فرد من افراد المعرف لانه لايكون فردا من افراد خبر كان واخواتها مسنداً بعد دخول كان واخوتها بل يكون مسندا اما بعد دخول كان فقط الو دخول احد اخواتها فقط وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف تأويل وبعد هذا التأويل يصدق التعريف علي كل فرد من افراد خبر كان واخواتها هكذا قاله عبد الرحمن قوله: والمراد ببعديته جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف خبر كان واخواتها لا يكون مانعا عن دخول الغير فانه يدخل فيه يضرب في مثل قولنا كان زيد يضرب ابوه فان يضرب ايضا مسند بعد دخول كان وليس بخبر لكان لان الخبر هو مجموع الجملة الفعلية اعني يضرب ابوه وايضا يدخل فيه قائم في مثل كان زيد ابوه قائم فان قائم ايضا مسند بعد دخول كان وليس بخبر لكان لان الخبر هو مجموع الجملة الاسمية وتقرير الجواب يظهر من كلام الشارح بادني تأمل قوله: ويمكن ان يقال جواب ثان عن ذلك السؤال و تقريره ايضا ظاهر من كلام الشارح وانما ذكر الجواب الثاني بلفظ يمكن الدال علي الضعف مع عدم ضعفه هضماً لنفسه لان هذاالجواب من الشارح فقط قوله: علي ما سبق جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان امره كامر خبر المبتداء في احكامه لانه لايجوز كون خبر المبتداء فانه يكون فعلاً ما ضياً بالاتفاق وايضا ان خبر كان قد يكون فعلاً ماضيا عند الجمهور ولكن الشرط ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة بخلاف خبر المبتداء فانه يكون فعلا ماضيا بدون قد لا في اللفظ ولافي التقدير وايضا الفعل الماضي لا يقع خبراً لليس وما زال وما انفك بالاتفاق ويقع خبراً للمبتداء وحاصل جوابه هو ان المراد من الاحكام ليس مطلق الاحكام بل الاحكام المذكورة في بحث المبتداء والخبر وهذه الاحكام المذكورة في السؤال ليست مذكورة في بحث المبتداء والخبر قوله: حال كونه جواب سؤال مقدر وهو ان معرفة في كلام المصنف منصوب وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو ان نصبه علي انه حال من فاعل يتقدم وهو الضمير المستكن فيه الراجع الي خبر كان واخواتها قوله: حقيقة او حكما جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكره المصنف من قوله ويتقدم معرفة انما كان لمقابلة خبر المبتداء وخبر المبتداء لا يتقدم علي المبتداء سواء كان معرفة او نكرة مخصصة كما قال المصنف هناك او كانا معرفتين او متساويين وقال هاهنا معرفة فقط فلا يصح المقابلة وحاصل جوابه هو ان المراد من المعرفة هاهنا اعم من ان يكون معرفة حقيقة او معرفة حكما كالنكرة المخصصة واذا كان المراد من المعرفة الاعم صح المقابلة قوله: لاختلاف اسمها دليل لتقدم خبر كان واخواتها علي اسمها قوله: وذلك اذا كان جواب سؤال مقدر وهو ان هذه القاعدة وهي تقدم خبر كان واخواتها

علي اسمها اذا كان معرفة منقوضة بمثل كان الفتي هذا فان الخبر في هذا التركيب معرفة ولا يجوز تقديمه علي اسمها للزوم الالتباس علي تقدير التقديم وحاصل جوابه هو ان هذه القاعدة مقيدة بقيد ان يكون الاعراب فيهما او في احدهما لفظياً ليدفع الالتباس وفي مادة النقض الاعراب ليس بلفظي في كليهما او في احدهما بل تقديري في الفتي ومحلي في هذا ويمكن ان يكون غرض الشارح الاعتراض علي المصنف كما ذكره عصام الدين وحاصل اعتراضه هو ان المصنف ذكر حكم التقديم مطلقاً وهذا الاطلاق لايصح لان الخبر اذا كان معرفة ولم يكن الاعراب لفظياً في كليهما او في احدهما لايجوز التقديم الخبر علي اسم كان واخواتها مثل كان الفتي هذا واجاب عنه عصام الدين بان المصنف لما جعل حكمه حكم خبر المبتداء والبعض من احكام خبر المبتداء هو ان الخبر اذا كان معرفة لايجوز تقديمه علي المبتداء فاستثني المصنف ذلك الحكم وقال انه يتقدم علي اسمها اذا كان معرفة واما امتناع التقديم اذا انتفي الاعراب لفظاً فيهما او في احدهما فليس من احكام خبر المبتداء بل من احكام الفاعل والمفعول به فلذا لم يذكره قوله: اي عامل خبر كان دفع وهم من يتوهم ان الضمير في قوله عامله راجع الي خبر كان واخواتها جميعا فيفهم منه ان حذف اخوات كان جائز لانها عاملة في خبر الا خوات كما يجوز حذف كان وهو باطل لان كان يحذف فقط ولا يحذف اخوات كان وحاصل الدفع هو ان الضمير في قوله عامله راجع الي خبر كان فقط دون خب ركان واخوتها فحينئذ يفهم منه حذف كان فقط دون الاخوات وهو جائز قوله: وانما اختصت بهذا الحذف جواب سؤال مقدر وهو ما الفرق بين كان وبين اخواتها حيث يجوز حذف كان ولايجوز حذف اخواتها وحاصل جوابه هو ان الفرق بين كان وبين اخواتها هو ان كان كثير الاستعمال فيناسبها التخفيف والتخفيف يحصل بالحذف فلذا اختصت كان بهذا الحذف واما اخواتها فلم تكن كثيرة الاستعمال فلا حاجة الي التخفيف فيها بالحذف قوله: اي في مثل هذه الصورة جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير مؤنث والمرجع هو قوله الناس مجزيون الخ وهو ليس بمؤنث وحاصل جوابه هو ان هذا القول مؤول بتاويل صورة ولا شك ان صورة مؤنث فيطابق الراجع مع المرجع قوله: وهي ان يجيء جواب سؤال مقدر وهو ان مثل مضاف الي الضمير في قوله مثلها والمضاف اليه يكون قيداً خارجاً والمقصود بالحكم يكون المضاف فيعلم حكم امثال هذا القول ولا يعلم حكم هذا القول وحاصل جوابه هو ان المراد هاهنا الامر الكلي الصادق علي هذا القول وامثاله فيعلم حكم الكل قوله: وقوة هذه الوجوه جواب سؤالين الاول هو هل فرق بين هذه الوجوه بالقوة والضعف او كلها متساوية في القوة او في الضعف والثاني ان كان بينها فرق بالقوة والضعف فأي شيء مدار القوة والضعف وحاصل جوابه هو ان بين هذه الوجوه الاربعة الفرق موجود باعتبار القوة والضعف ومدار القوة والضعف قلة الحذف فهو اقوى وما فيه كثرة الحذف فهو اضعف وما فيه توسط في الحذف فهو الاوسط. فالوجه الاول اقوى الوجوه لقلة الحذف فهي

والرابع اضعفها لكثرة الحذف فيه والثاني والثالث متوسطان لتوسط الحذف فيهما قوله: لِ مثل ما انت منطلقاً وانما وجب الحذف هاهنا لوجود العرض عن كان المحذوفة لان كلمة ما عوض عنها فلو ذكرت لزم الاجتماع بين العوض والمعوض عنه وهو باطل وانما عينت كلمة ما للعوضية لتكون توطئة الي الادغام فيحصل الخفة قوله: فانقلب الضمير لعدم وجود ما اتصل به هذا الضمير قوله: علي حاله وهو النصب ليكون قرينة علي كان المحذوفة قوله: واقتصر جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان هذا المثال محتملاً للاحتمالين فتح الهمزة وكسرها فلم اقتصر المصنف علي فتح الهمزة ولم يذكر كسرها وحاصل جوابه ان ذلك الاقتصار انما هو لاجلان فتح الهمزة اشهر من كسرها قوله: وستعرفها اي اخوات ان او ان واخواتها وهذا جواب سؤال مثل ما مر في اول بحث خبر كان واخواتها قوله: اي بعد دخول جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف اسم ان واخواتها لا يصدق علي فرد من افراده لانه لي فرد من افراد اسم ان واخواتها مسنداً اليه بعد دخول ان واخواتها وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف مؤول بهذا التأويل ولا شك ان تعريفه بعد هذا التأويل يصدق علي كل فرد من افراد اسم ان واخواتها كما يظهر ذلك بادني تأمل قوله: وبما عرفت اشارة الي الجوابين عن الاعتراض الوارد علي تعريف اسم ان واخواتها وحاصله هو ان تعريف اسم ان واخواتها ليس بمانع عن دخول الغير فانه يدخل فيه ابوه في ان زيداً ابوه قائم فان ابوه ايضا اسم المسند اليه بعد دخول ان لان قائم اسند الي ابوه بعد دخول مع انه ليس اسم ان بل هو مبتداء ثم هذا المبتداء مع خبره جملة اسمية خبر لان فاشار الشارح الي الجواب الاول بقوله من معنى البعدية واشار الي الجواب الثاني بقوله والدخول وتقرير هذين الجوابين ظاهر ماسبق فلا حاجة الي اعادته قوله: اي لنفي صفة الجنس جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل قولنا لا رجل قائم فان لا فيه ليس لنفي الجنس وهو رجل بل لنفي الصفة وهو القيام وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ صفة فيكون التقدير بلا التي لنفي صفة الجنس فلا انتقاض بذلك المثال قوله: وحكمه جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل لا رجل في الدار فان لا هاهنا ليس لنفي صفة الجنس لعدم وجود الصفة هاهنا وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف حذف المعطوف وهو حكمه فالتقدير بلا التي لنفي صفة الجنس وحكمه وفي مادة النقض وان لم يكن لا لنفي صفة الجنس لكنه لنفي حكم الجنس وكينونته في الدار حكم من احكام الجنس او تقرير الاعتراض هكذا انه منقوض بمثل لارجل موجود فان لا هاهنا ليست لنفي صفة الجنس لان معنى نفي صفة الجنس هو ان ينفي الصفة ويبقي الجنس وهاهنا ليس نفي صفة الجنس بل ينفي الجنس وهو رجل وحاصل جوابه هو ان المراد من الصفة حكم الجنس ثم ان الجنس قد يبقي وينفي مثل لا رجل قائم وقد ينفي الجنس ايضا بنفي الحكم مثل لا رجل موجود فان بنفي الوجود ينفي الرجل ايضا او تقرير الاعتراض هكذا بانا لا نسلم ان بلا ينفي صفة الجنس فانه منقوض بمثل لا رجل قائم فان فهي ليس نفي الصفة وهو القيام لان القيام

موجود في الدنيا وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من نفي صفة الجنس نفي وجود الصفة في نفسه بل المراد نفي حكمه وهو ثبوته للغير وهو رجل ولاشك ان لا في المثال المذكور لنفي ثبوت القيام لزيد وعلي هذا التقدير يكون الضمير في حكمه راجعاً الي الصفة دون الجنس قوله: لم يقل اسم لا جواب سؤال مقدر وهو انه لم لم يقل المصنف اسم لا مكان قوله المنصوب بلا وحاصل جوابه هو ان المصنف هاهنا في صدد بيان المنصوبات وليس كل فرد من افراد اسم لا منصوبا فلذا قال المنصوب بل ولم يقل اسم لا قوله: ولا اكثر جواب سؤال مقدر وهو انه كما ان اسم لا ليس كله من المنصوبات كذلك ليس التميز كله من المنصوبات وكذا المستثني ليس كله من المنصوبات فينبغي ان يقول هناك المنصوب بالتميز والمنصوب بالاستثناء وحاصل جوابه هو ان المستثني والتميز وان لم يكن كل فرد منهما من المنصوبات ولكن اكثر افراد كل واحد منهما من المنصوبات فلذا جعل كل واحد منهما مطلقا من المنصوبات بطريق المجاز لان للاكثر حكم الكل بخلاف اسم لا فانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا بطريق الحقيقة لانه ليس كله من المنصوبات ولا بطريق المجاز لانه ليس اكثره من المنصوبات قوله: ولا يبعد ان يقال اعتراض علي ما سبق حاصله انا لانسلم ان اسم لا لنفي الجنس ليس كله من المنصوبات بل كله من المنصوبات لان بعضه منصوب لفظاً كالمضاف وشبهه وبعضه منصوب محلاً وهو المبني علي الفتح واما ما هو مرفوع فهو ليس اسماً للا لنفي الجنس لعدم عمل لا فيه لا لفظا ولا محلا والجواب لا نسلم ان اسم لا عبارة عما يكون معمولاً للا التي لنفي الجنس بل هو ما يكون مسنداً اليه بعد دخولها ولا شك ان المرفوع ايضا يكون مسنداً اليه بعد دخولها فاذا كان هو داخلاً في اسم لا فلايكون اسم لا كله من المنصوبات فان قيل ان اسم لا كله وان لم يكن من المنصوبات لان منه مرفوع ولكن اكثره من المنصوبات لان المضاف وشبهه من المنصوبات لفظاً وكذا المبني علي الفتح من المنصوبات محلاً وما لا يكون منصوباً هو نوع واحد وهو المرفوع منه فاذا كان اكثره من المنصوبات ينبغي ان يجعل كله منصوبات بطريق المجاز قلنا لانسلم ان المبني علي الفتح من المنصوبات لان المحل غير معتبر في الافراد فانه لو كان معتبراً لكان المنادي المبني علي ما يرفع به داخلاً في المنادي المنصوب وليس كذلك فيكون المنصوب من اسم لا قليل وهو ما يكون مضافاً حقيقة او حكماً كما في شبه المضاف وغير المنصوب منه كثير لانه نوعان المبني علي الفتح والمرفوع فليس اكثره من المنصوبات فلذا لم يجعل اسم لا مطلقاً من المنصوبات بطريق المجاز قوله: وهذا القدر اعتراض علي المصنف وحاصله هو ان تعريف اسم لا قد تم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها فقوله يليها نكرة مضافاً او مشبهاً به مستدرك لانه لا حاجة اليه في اتمام التعريف والحد قوله: لكنه لما اراد جواب عن ذلك الاعتراض حاصله انا لانسلم ان حد الاسم قد تم بقوله المسند اليه بعد دخولها ولكن مقصوده تعريف المنصوب من اسم لا لان البحث في المنصوبات فلابد من ذكر قوله يليها نكرة مضافاً او مشبهاً به ليتم تعريف المنصوب من

اسم لا لان تعريفه لا يتم الا به قوله: لفظة لا جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع هو الضمير المؤنث والمرجع مذكر وهو لا وحاصل جوابه هو ان لا مؤول بلفظة وهو مؤنث فيطابق الضمير مع مرجعه قوله: اي يقع بعدها جواب سؤال مقدر وهو انه صادق علي مثل لا في الدار غلام رجل لان الغلام نكرة مضافة الي رجل ويلي ذلك الغلام لفظة لا بالنسبة الي رجل فينبغي ان يكون غلام في ذلك المثال منصوب مع ان الامر ليس كذلك بل هو مرفوع وحاصل جوابه هو ان المراد من الايلاء ليس الايلاء الاضافي بل المراد منه الايلاء الحقيقي ولا شك ان الايلاء الحقيقي منتف في ذلك فلا يكون منصوبا قوله: في تعلقه بشيء بيان للمشابهة بالمضاف وانما اشترط الأيلاء والنكارة لان عند فقد هذين الامرين او احدهما يكون اسم لا مرفوعا لا منصوباً وانما اشترط الاضافة وشبهها لان عند انتفاء الاضافة وشبهها يكون اسم لا مبنياً علي ما ينتصب به كما سيجيء بيان الكل قوله: وهذه الاحوال دفع وهم من يتوهم ان قوله يليها وقوله نكرة وقوله مضافاً وقوله مشبهاً به صفات ونعوت لقوله المسند اليه وهو لايصح لان المطابقة بين الموصوف والصفة شرط في التعريف والتنكير وهاهنا انتفت المطابقة لان المسند اليه معرفة وهذه الامرو نكرة وتقرير الدفع ظاهر قوله: من الضمير المجرور فان قيل الحال اما ان يكون من الفاعل او المفعول به والضمير المجرور ليس بواحد منهما قلنا انه مفعول به بواسطة حرف الجر فيصح وقوع الحال منه قوله: او الاولي وهو قوله يليها قوله: منه اي من الضمير المجرور في اليه قوله: وما بقي وهي ثلاثة احوال نكرة ومضافاً ومشبهاً به فالكل اربعة احوال وما قال المحشي انها ثلاثة احوال فهو بالنظر الي ان المضاف وشبهه شيء واحد لان المصنف عطف شبه المضاف علي المضاف بكلمة او التي لا حد الامرين وبهذا اندفع التناقض بين ما قاله ابو البقاء وبين ماقاله عبد الرحمان فانه قال ابو البقاء انها اربعة احوال وقال عبد الرحمان انها ثلاثة احوال قوله: مثال لما يليها نكرة مضافاً جواب سؤال مقدر وهو ان ايراد المثال انما يكون لتوضيح الممثل فالمثال الواحد كاف لذلك وحاصل جوابه هو ان تعدد الامثلة مبني علي تعدد الممثل ولا شك ان الممثل متعددٌ فصح التعدد في الامثلة قوله: وقد عرفت تحقيق وذلك انه يرد علي قوله فيها بانه لا يخلو اما ان يكون ظرف ظريف او حالاً من فاعل ظريف وهو الضمير المستكن فيه وعلي كل التقدير يلزم تقيد ظرفة الغلام بالدار وهو باطل واجيب عنه بانه خبر ثان لكلمة لا وليس بظرف ولا حال فلا يلزم المحذور فان قيل ما الحاجة الي ذكر الخبر الثانيّ ولم لم يكتف بالخبر الاول اجيب عنه اولا انه لو لم يات به لزم الكذب وثانيا ليكون هذا المثال مثالاً لنوعي الخبر الظرف وهو فيها وغير ظرف وهو ظريفٌ قوله: لك علي النسخ جواب سؤال مقدر وهو ان قوله ظريف فيها لما لم يكن موجوداً في المثال الاول علي النسخ المشهورة فعلي هذا يلزم بقاء اسم لا بلا خبر وهو باطل لان اسم لا وخبر متلازمان وحاصل جوابه لا نسلم بقائه بلا خبر لان قوله لك من تتمة كلا المثالين بانه كما انه خبر للمثال الثاني فكذلك خبر للمثال

الاول قوله: كليهما دفع وهم من يتوهم انه تتمة لكل واحد منهما من حيث الاجتماع وهذا باطل وحاصل الدفع هو انه تتمة لمجموع المثالين لكن من حيث الانفراد بان يكون تتمة لكل واحد منهما لا من حيث الاجتماع قوله: بانتفاء الشرط الاخير جواب سؤال مقدر وهو ان الجزاء وهو قوله فهو مبني علي ما ينصب به لا يترتب علي الشرط وهو قوله فان كان مفرداً لان اسم لا مفرد في قولنا لا زيد في الدار ولا عمرو فان زيد اسم لا ومفرد ومع ذلك ليس مبنياً علي ما ينصب به بل مرفوع وحاصل جوابه هو ان مراد المصنف هو ان ينتفي الشرط الاخير وهو كونه مضافا او شبه مضاف مع بقاء الشرط الثاني وهاهنا الشرط الاخير منتف مع انتفاء الشرط الثاني وهو كونه نكرة لانه معرفة قوله: ليترتب عليه جواب سؤال مقدر وهو ان ما الباعث عليك ايها الشارح في تخصيص الانتفاء بالشرط الاخير وحاصل جوابه هو ان الباعث علي ذلك حصول ترتب الجزاء علي الشرط ولا يترتب بدونه قوله: وقوله علي ما ينصب به جواب سؤال وهو انه يلزم علي ماقاله المصنف اجتماع المتنافيين في محل واحد وهو المفرد لان الضمير في قوله مبني راجع الي المفرد وكذا الضمير في قوله ينصب ايضا راجع الي المفرد فكان الشيء الواحد مبنياً ومعربا لان النصب نوع من الاعراب والبناء والاعراب متنافيان وحاصل جوابه انا نسلم اجتماع المتنافيين في المحل الواحد ولكن في زمانين لا في زمان واحد لان الاعراب وهو النصب انما يكون في زمان قبل زمان دخول لا والبناء انما يكون في زمان دخول لا قوله: وهو الفتح جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر مما ينصب هو الفتح لكثرة استعماله للنصب فهذا منقوض بمثل لا مسلمات في الدار فان مسلمات مفرد ومع ذلك لم يكن مبنياً بالفتح بل بالكسر وحاصل جوابه هو ان المراد مما ينصب ليس معناه المتبادر وهو الفتح بل المراد منه الاعم الشامل للكسر ايضا قوله: ويعني بالمفرد جواب سؤال مقدر وهو ان بعض الامثلة في الشرح لا يطابق الممثل لان المذكور في بعض الامثلة مسلمات ومسلمين بالفتح ومسلمين بالكسر وهي ليست بمفردة وايضا يلزم التناقض بين المتن والشرح لان المعلوم من المتن ان اسم لا يكون مبنياً اذا كان مفرداً وعد الشارح مسلمات ومسلمين بالفتح ومسلمين بالكسر من قبيل المبني وحاصل جوابه هو ان المراد من المفرد ليس ما يكون مقابلاً للمثني والمجموع بل المراد منه ما يكون مقابلاً للمضاف وشبهه فالمفرد معناه هاهنا ما لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وان كان مثنيً ومجموعاً فلا تفوت المطابقة بين المثال والممثل وكذا لا يلزم التناقض بين كلام المتن وبين كلام الشرح قوله: وانما بني لتضمنه جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لبنائه مع ان الاصل في الاسماء الاعراب وحاصل جوابه هو ان الوجه لذلك هو تضمن هذا المفرد الحرف وهو كلمة من فبسبب ذلك التضمن ناسب مبني الاصل والمناسب مع مبني الاصل يكون مبنيا قوله: لانه جواب دليل لتضمنه كلمة من قوله: حقيقة او تقديرا جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم كون مثل لا رجل في الدار يكون جوابا لسؤال بل قد يكون ذكره من دون كونه جواباً عن سؤال وحاصل جوابه هو

ان السؤال اعم من ان يكون حقيقة اوو تقديراً وفي الموضع الذي لا يكون هناك سؤال يقدر ويفرض السؤال فوجود السؤال هناك وان لم يكن حقيقة لكن وجوده هناك تقديرا قوله: فحذف من تحقيقا جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان من موجودا في الاصل فما وجه حذفه فينبغي ان لا يحذف لان الذكر اصل من الحذف وحاصل جوابه هو ان الوجه لحذفه هو حصول التخفيف فالعدول من الاصل وهو الذكر الي الحذف انا هو لحصول التخفيف وذلك جائز قوله: وانما بني علي ما ينصب جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لجعله مبنيا علي ما ينصب به ولم لم يجعله مبنياً علي ما يرفع به كما في المنادي المفرد المعرفة وحاصل جوابه ان الوجه لذلك هو موافقة البناء مع الاعراب بان يكون البناء بالحركة والحرف اللتين يكون بهما الاعراب قبل البناء ولا شك ان الاسم المفرد كان معرباً قبل البناء علي ماينصب به فبني عليه ايضا قوله: ولم يبن المضاف جواب سؤال مقدر وهو كما ان اسم لا اذا كان مفردا يكون متضمناً لمعنى الحرف وهو من فكذلك اذا كان مضافاً اوشبه مضاف يكون ايضا متضمناً لمعنى الحرف فينبغي ان يكون مبنياً وحاصل جوابه هو انا سلمنا تضمنه لمعنى الحرف ولكن الاضافة لكونها من معظم خواص الاسم ترجح جانب الاسمية ويضعف مناسبة الحرف فلذا صار الي الاعراب الذي هو الاصل في الاسم قوله: بانتفاء شرط النكارة دفع وهم من يتوهم ان المتبادر من كونه معرفة ان تكون التعريف مع الافراد فعلي هذا ينبغي ان لا يكون غلام في لاغلام زيد ظريف في الدار مرفوعاً لانه وان كان معرفة بالاضافة ولكن ليس بمفرد بل مضاف وحاصل الدفع هو ان المراد من كونها معرفة هو ان ينتفي النكارة سواء كانت الاضافة موجودة او لا وليس المراد انتفاء النكارة مع انتفاء الاضافة بان يكون مفرداً فلا يخرج عن هذه الصورة غلام في غلام زيد ظريف في الدار قوله: بانتفاء شرط الاتصال دفع وهم من يتوهم المتبادر من الفصل هو الفصل مع الافراد فعلي هذا ينبغي ان لا يكون غلام في مثل لا في الدار غلام رجل مرفوعاً المتبادر من الفصل هو الفصل مع الافراد فعلي هذا ينبغي ان لا يكون غلام في مثل لا في الدار غلام رجل مرفوعاً لان الفصل بين لا والمسند اليه وان كان موجوداً بالخبر لكن الاسم ليس بمفرد بل مضاف وحاصل الدفع هو ان المراد من الفصل هو الاعم اي سواء كان مع انتفاء الاضافة اولا فيدخل في هذه الصورة مثل لا في الدار غلام رجل قوله: علي سبيل منع الخلو دفع وهم من يتوهم ان كلمة او في قوله او مفعولاً تكون للانفصال الحقيقي فيكون المعنى ان الرفع انما يكون عند احد هذين الامرين لا عند كليهما فهذا منقوض بمثل قولنا لا في الدار زيد ولا عمرو فان زيد اسم وهاهنا وجد الفصل والتعريف كلاهما مع ان الاسم مرفوع وحاصل الدفع هو ان كلمة او ليست للانفصال الحقيقي بل لمنع الخلو يعني ان للرفع لابد من احد هذين الامرين سواء كان مع وجود الامر الآخر او لا قوله: في جميع هذه الصور دفع وهم من يتوهم ان قوله وجب الرفع يكون متعلقاً بالقريب وهو قوله او مفصولاً بينه وبين لا فدفع ذلك الوهم انه متعلق بالجميع لا بالقريب وهو الاخير قوله:

علي الابتداء جواب سؤال مقدر وهو ان اسم لا اذا كان مرفوعاً فللرفع طرق عديدة فما وجه رفعه وحاصل جوابه هو ان رفعه بالابتداء بان يكون ذلك الاسم مرفوعا علـــي انـــه مبتداء وعلي هذا التقرير يكون معنى قوله علي الابتداء اي علي انه مبتداء قوله: فلامتناع . لان وضعها لنفي الجنس ونفي الجنس يستلزم نفي الافراد ونفي الافراد يتحقق في النكرة لا في المعرفة فلهذا امتنع اثر لا في المعرفة قوله: فللضعف لا ووجه الضعف هو ان لا انما تعمل لمشابهة ان المفتوحة وهي انما تعمل لمشابهة الفعل فيكون لا فرع الفرع فيكـــون ضـــعيف العمل فلا تعمل مع الفصل فا اذا لم تعمل لا يكون العمل للعامل المعنوي وهـــو الابتـــداء وعمله ليس الا الرفع فيكون مرفوعاً حين كونه معرفة وكذا حين الفصل قوله: اي وجب اشارة الي ان اللام في قوله التكرير عوض عن المضاف اليه قوله: لكن مطلقا جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكرته من وجوب التكرير منقوض بقولنا لا زيد في الدار ولا عمرو فان اسم لا هاهنا معرفة ومع ذلك ليس فيه تكرار لان التكرار عبارة عن اعادة اللفظ بعينـــه ولفظ عمرو ليس بعينه لفظ زيد فلا تكرار فيه وحاصل جوابه هو ان المراد من التكـــرار هو تكرار نوع الاسم لا تكرار شخصه ولا شك ان التكرار النوعي موجـــود لان زيـــد وعمرو من نوع واحد لان كليهما معرفتان قوله: وهذا التعليل فيكون وجوب التكرار في المعرفة بدليلين وفي النكرة بدليل واحد قوله: لان اباحسن جواب سؤال مقدر وهـــو انـــا لانسلم كون اسم لا معرفة لان لفظ ابا مضاف الي حسن وحسن نكرة فلا يصير لفظ ابا بالاضافة معرفة لان الاضافة الي النكرة لا تفيد التعريف بل تفيد التخصيص وحاصل جوابه هو ان تعريفه ليس من اجل الاضافة من وجه آخر وهو انه المجموع من المضاف والمضاف اليه اسم كنية فيكون علماً والعلم من المعارف فيكون اسم لا معرفة قوله: فان مثلا جواب سؤال مقدر وهو انه اذا قدر مثل وجعل اسم لا فهو مضاف الي اين حسن وهو علـــم فيكون مثل معرفة بسبب الاضافة الي العلم وحاصل جوابه هو ان مثل لاجـــل توغلـــه في الابهام لايصير معرفة بالاضافة فهي بعد الاضافة نكرة لا معرفة فيكون اسم لا بعد تقـــدير مثل نكرة قوله: ويقوى هذا التأويل جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان تأويل اســـم لا بالنكرة في هذا المثال بالوجهين فاي الوجهين قوي وحاصل جوابه هو ان القوي هو الوجه الثاني من التأويل ثم ذكر وجه القوة بان المقوي لهذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام وانمـــا كان هذا مقويا له لان الظاهر ان تنوينه للتنكير ووجه الظهور هو ان المشـــهور في اســـم الكنية الرفع والتعريف اللامي مثل ابوالخطاب فالمشهور في اباحسن هو ابو الحســـن ولمـــا اعرضوا فيه عن المشهور حيث نصبو ابا ونزعوا اللام عن الحسن واعطوا التنوين علم ان ذلك انما هو للتنكير لانه لو لم يكن لذلك فما اعرضوا عن المشهور وهو الرفع والتعريـــف اللامي وعلم من هذا الوجه ان النصب ايضا لتنكيره مثل التنوين فيكون ابا حسن بنفســـه نكرة لا باعتبار الامر الخارج وهو انما يصير بنفسه نكرة علي التأويل الثاني لان فصل بين الحق والباطل بدل عنه واما نكارته بالتأويل الاول فانما هو باعتبار الامر الخارج وهو مثـــل

فالمؤيد وهو ان الظاهر ان تنوينه للتنكير موجود في التاويل الثاني فيكون قويا من الاول وغرض المصنف من قوله وفي مثل الاحول الخ جواب سؤال مقدر وهو انه تقرر فيما سبق ان اسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصلة فمبنى علي الفتح فهو منقوض بمثل لاحول الخ وحاصل جوابه ان ما ذكر سابقا انما فيما اذا لم يتكرر اسم لا وفي صورة التكرار ليس منه قوله: فيما كررت فيه جواب سؤال مقدر وهو انه يخرج عن الحكم الآتي وهو جريان خمسة اوجه قوله لاحول ولاقوة الا بالله لانه وقع مضافا اليه للفظ مثل ولان الحكم انما يتعلق بالمضاف ويكون المضاف اليه قيدا خارجا فلم يعلم حال هذا القول بل علم حال امثاله وحاصل جوابه هو ان المراد من مثل لاحول ولاقوة الا بالله الامر الكلي وهو التركيب الذي كررت الخ ولاشك ان هذا الامر الكلي يصدق علي هذا القول وامثاله جميعا قوله: بحسب اللفظ جواب سؤال مقدر وهو ان حصر الوجوه في الخمسة باطل لوجود وجه سادس وهو فتح الاول علي ان لا لنفي الجنس ورفع الثاني علي ان لا فيه بمعنى ليس وحاصل جوابه هو ان المراد من الوجوه هي الوجوه باعتبار اللفظ اي التلفظ والقراءة لا بحسب التوجيه اي الدليل ولاشك ان الوجوه باعتبار القراءة خمسة لان ماذكره المعترض وعده وجها سادسا هو بعينه الوجه الثالث باعتبار القراءة لان الاول في كليهما مفتوح و الثاني في كليهما مرفوع وانما المغايرة باعتبار الدليل والتوجيه فان التوجيه في الثالث هو ان فتح الاول لاجل ان لا لنفي الجنس ورفع الثاني علي ان لا زائدة وفي هذا الوجه المذكور في الاعتراض هوان فتح الاول باعتبار ان لا لنفي الجنس ورفع الثاني باعتبار ان لا بمعنى ليس فالمغايرة بحسب التوجيه والدليل لا بحسب القراءة قوله: تزيد عليها ففي صورة فتح الاسمين يحتمل ان يكون اللام فيهما لنفي الجنس ويحتمل ان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة وفي صورة رفعهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل ويحتمل ان يكون في الموضعين بمعنى ليس ويحتمل ان يكون في الموضع الاول بمعنى ليس وفي الموضع الثاني زائدة وهكذا تزيد الوجوه بحسب التوجيه ولكن بحسب القراءة خمسة فقط قوله: اي لا حول وقوة موجودة اعترض عليه عبد الغفور بان الاظهر ان يقول موجود ان اسم لا تثنية والجواب انهما بحكم المماثلة بمنزلة اسم واحد فلذا اورد الخبر مفردا قوله: اي لا حول الا بالله فان قيل ان بين كلامي الشارح تناقض لانه يعلم من قوله لاحول وقوة موجود ان الخبر هو موجود ويعلم من هذا القول ان الخبر هو بالله قلنا ان الخبر في كليهما هو بالله وما قال فيما سبق ان خبر ها محذوف وهو موجود معناه ان متعلق خبرها محذوف وهو موجود فموجود متعلق الخبر لا عين الخبر قوله: لمشابهة حركته جواب سؤال مقدر وهو ان لفظ الاول مبنى فكيف يكون الثاني منصوبا حملا علي لفظ الاول لانه ليس في لفظ الاول النصب وحاصل جوابه هو ان حركة الاول مشابهة بحركة اعرابية لحصول بالا كما ان الحركة الاعرابية تكون حاصلة بالعامل فتكون حركة الاول كالاعراب فيكون كالمنصوب لفظا فصح حمل الثاني منصوبا علي لفظ الاول وللاعتراض

تقرير آخر وهو ان الاول مبنى وتوابع المبنى تحمل علي محله لا علي لفظه فينبغي ان لايحمل الثاني علي لفظ الاول بل علي محله وحاصل جوابه هو ان حركة الاول مشابهة بالحركة الاعرابية لحصوله بالا فيكون كالمعرب وتوابع المعرب تحمل علي لفظه لا علي محله قوله: ويجوز الامران أي عطف مفرد علي مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة علي جملة بان يقدر لكل منهما خبر عليحدة قوله: فأن عمل لا هذا بيان لوجه الضعف قوله: وضعف وجه هذا اعتراض الرضي علي المصنف بانا لانسلم ان الرفع في الاول لاجل ان لا بمعني ليس فنقول ان الرفع في الاول ضعيف لان كون لا بمعنى ليس قليل لكن يجوز ان يكون لا ملغاة عن العمل بسبب تكرير الاسم لاجل ان لا بمعنى ليس قوله: لان شرط جواب سؤال يرد علي الشيخ الرضي بانا لانسلم ان الرفع يمكن ان يكون هاهنا لا لغاء لا عن العمل لان الشرط في الالغاء امران الاول التكرير والثاني توافق الاسمين في الاعراب فهاهنا وان وجد التكرير ولكن لم يجد الموافقة في الاعراب وحاصل جوابه هو لانسلم ان الشرط لصحة الالغاء امران بل امر واحد وهو التكرار وهو موجود فيمكن ان يكون الرفع للالغاء فلا ضعف في رفع الاول والجواب من جانب المصنف هو ان حكم المصنف بضعف رفع الاول ليس مطلقا بل اذا كان رفع الاول لاجل ان لا بمعنى ليس ولاشك في ضعفه علي هذا التقدير واما اذا كان الرفع لاجل الالغاء فلا يكون المصنف حينئذ قائلاً بضعفه قوله: فهذا علي التوجيه دفع وهم من يتوهم ان الوجه الخامس من هذه الوجوه الخمسة علي توجيه الاول وهو ان يكون لا بمعنى ليس يكون مثل الوجوه الاربعة السابقة في جواز الامرين أي عطف مفرد علي مفرد وعطف جملة علي جملة فعلي هذا يلزم كون الشيء الواحد وهو الخبر مرفوعاً ومنصوباً اذا جعل من قبيل عطف المفرد علي المفرد لان خبرهما حينئذ واحداً فيقتضي لا الاولى ان يكون ذلك الخبر منصوباً لكون لا بمعنى ليس وخبر ليس من المنصوبات ويقتضي لا الثانية رفع الخبر لكونها لنفي الجنس وخبر هذا اللا يكون مرفوعاً وحاصل الدفع ان هذا الوجه علي التوجيه الاول لايجوز فيه الامران بل متعين لامر واحد وهو عطف جملة علي جملة فلا يلزم ذلك المحذور قوله: وعلي التوجيه الثاني وانما جاز الامران هاهنا لانه اذا جعل من قبيل عطف المفرد علي المفرد لايلزم منه ان يكون الخبر مرفوعاً ومنصوباً لان لا لما كان ملغاة العمل في الاول فيكون العامل الابتداء وهو العامل المعنوي وهو ايضا يقتضي رفع الخبر ولا لنفي الجنس في الثاني وهو ايضا يقتضي رفع الخبر قوله: علي لا التي لنفي الجنس جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم الخروج من البحث لان البحث انما هو في لا واسمها لافي الهمزة وحاصل جوابه هو ان المراد من دخول الهمزة هو دخولها علي لا التي لنفي الجنس فيكون البحث عن الهمزة هو البحث عن لا قوله: أي عمل لا جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم الخروج من البحث لان بحثنا انما هو في عمل لا لافي مطلق العمل وحاصل جوابه هو ان المراد من العمل ليس مطلق العمل بل المراد هو عمل لا بان اللام في العمل عوض عن المضاف اليه قوله: أي تاثيرها جواب سؤال مقدر

وهو ان العمل يستعمل في المعرب دون المبنى فيعلم ان بدخول الهمزة لايتغير الاعراب فقط واما البناء فيتغير به وحاصل جوابه هو ان المراد من العمل هو التاثير وهو يعم الاعراب والبناء ويستعمل في كل واحد من المعرب والمبنى قوله: اعرابا وبناء لا دفع وهم من يتوهم ان المراد من التاثير يكون التاثير الاعرابي لتبادره دون البنائي لعدم تبادره وحاصل الدفع هو ان المراد من التاثير مطلق التاثير سواء كان اعرابيا او بنائيا قوله: لان العامل دليل لعدم تغير العمل قوله: الداخلة علي لا جواب سؤال مقدر وهو ان معنى الهمزة الاستفهام فقط فلا يصح قول المصنف الاستفهام والعرض والتمنى وحاصل جوابه هو ان معنى الهمزة هو الاستفهام فقط اذا لم تدخل علي لا التي لنفي الجنس واما اذا دخلت علي لا التي لنفي الجنس لايكون معناها الاستفهام فقط فصح قول المصنف قوله: اما الاستفهام كلمة اما زيادة من الشارح وغرضه من تلك الزيادة جواب عن سؤال مقدر وهو ان المذكور في كلام المصنف هو الواو وهو حرف الجمع يدل علي الجمع فيكون المعنى ان معنى همزة الاستفهام مجموع هذه الامور الثلاثة لا كل واحد منها وهذا باطل وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف تقدير كلمة اما في المعطوف عليه وكذا في المعطوفين وهي تدل علي ان معناها يكون كل واحد لا المجموع من حيث المجموع قوله: حقيقة جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر العرض والتمنىّ بعد الاستفهام مستدرك لانهما ايضا استفهامين وايضاً لايصح المقابلة وحاصل جوابه هو ان المراد من الاستفهام هو الحقيقي والعرض والتمنى من قبيل الاستفهام المجازي فلا يكون ذكرهما مستدركاً وكذا صح المقابلة قوله: ولم يذكر سيبويه اعتراض علي المصنف وهو ان المصنف تبع في اكثر قواعد هذا الفن سيبويه فلم خالف عنه هاهنا فان سيبويه لم يذكر حال لا في العرض كحال لا قبل دخول الهمزة ف تغير العمل وذكر المصنف حال لا في العرض بانه لايتغير عمله فعند سيبويه لا في العرض يكون من حروف الافعال أي من الحروف الداخلة علي الافعال لان العرض لايكون الا في الافعال فلا يدخل علي الاسماء حينئذ قوله: بل ذكره جواب من جانب المصنف حاصله هو ان المصنف تبع في هذا السيرافي فلذا خالف عن سيبويه قوله: ورد ذلك الاندلسي اشارة الي الاعتراض علي ما اختاره المصنف تقريره هو ان كون حال لا بعد دخول الهمزة مثل حال لا قبلها بدون تغير في عملها خطاء لان لا اذا كانت للعرض بعد دخول الهمزة كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض يعنى كما ان هذه الحروف من دواخل الافعال فكذلك يكون لا بعد دخول الهمزة اذا كانت للعرض من دواخل الافعال فحينئذ يجب انتصاب الاسم الواقع بعد لا بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مثلً ألا زيداً تكرمه فان ألا هاهنا للعرض فيكون من دواخل الافعال ولما لم يكن هاهنا الفعل مذكوراً يكون مقدراً ويكون زيدا منصوبا بذلك الفعل المقدر يفسره الفعل المذكور وهو تكرمه فكان تقدير ألا تكرم زيد تكرمه والجواب عن اعتراضه هو ان ألا اذا كان للعرض يكون بالتخفيف واذا كان للتحضيض يكون بالتشديد ووجوب نصبه الاسم انما هو بعد

ألا للتحضيض لابعد ألا للعرض فاذا لم يجب النصب فيما بعده يكون حال لا بعد دخول الهمزة وكون لا للعرض مثل حاله قبل دخول الهمزة قوله: واما قوله ألا رجلاً جواب سؤال مقدر وهو ان القاعدة المذكورة وهي إن الهمزة اذا دخلت على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل منقوضة بقول الشاعر الا رجلاً فانه قد جاء من حيث البناء لان رجلا اسم لا واسم لا اذا كان نكرة مفرداً يكون مبنياً على ما ينصب به وهاهنا رجلا معرب منصوب منون بتنوين التمكن وحاصل جوابه هو انه ليس لا لنفي الجنس دخلت عليه الهمزة بل هو من حروف التحضيض موضوع له برأسه قوله: فكأنه قال جواب سؤال مقدر وهو ان حرف التحضيض من دواخل الفعل فكيف يصح دخوله هاهنا على الاسم وهو رجلا وحاصل جوابه هو انه ايضا دخل على الفعل ولكنه مقدر قوله: وهي عند يونس جواب ثان عن اصل الاعتراض وحاصله نسلم ان هذا اللا انما هو لنفي الجنس دخلت عليه الهمزة وكان حقه البناء لكونه نكرة مفرداً ولكن اعرب ونون للضرورة الشعرية قوله: اسم لا جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم الخروج عن البحث لان كلامنا في اسم لا لا في نعت المبنى وايضا هذا منقوض بمثل يازيد العاقل بالرفع والعاقل بالنصب فانه نعت المبنى وهو زيد ولا يجوز في هذا النعت البناء وحاصل جوابه هو ان المراد من المبنى ليس مطلق المبنى بل اسم لا المبنى فيكون البحث عن نعت اسم لا والبحث عن متعلقات الشيء بحث عن ذلك الشيء فلا يلزم الخروج عن البحث وايضا ان البناء انما يكون في نعت اسم لا المبنى والعاقل في يازيد العاقل ليس بنعت اسم لا المبنى فلا انتقاض به قوله: حال جواب سؤال مقدر وهو ان قوله مفردا منصوب وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو ان نصبه لاجل انه حال وايضا فيه دفع وهم من يتوهم ان لفظ الاول كان صفة للنعت معرفة لاجل الاضافة ومفرد نكرة فيلزم توصيف المعرفة بالنكرة وذلك لايجوز وتقرير الدفع ظاهر قوله: من ضمير مبنى دفع وهم من يتوهم ان مفرداً يكون حالاً من الضمير المستكن في المبنى الراجع الي اسم لا فعلي هذا يكون ذكر قوله مفرد مستدركا لان اسم لا المبنى لايكون الا مفردا وحاصل الدفع هو انه حال من الضمير المستكن في قوله مبنى فيما بعد وهو راجع الي النعت فيكون المعنى ان النعت يكون مفردا فلا استدراك قوله: حال بعد حال اوصفة دفع وهم من يتوهم ان قوله يليه يكون صفة للنعت كما ان لفظ الاولي صفة له فعلي هذا يلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان يليه جملة وهي نكرة فدفع ذلك الوهم بانه حال من الضمير المستكن في مبنى بعد حال وهو مفرداً او صفة لمفرداً فلا يلزم ذلك المحذور قوله: وهذا القيد اعتراض علي المصنف بان ذكر قوله الاول مستدرك لان قوله يليه يغنى عن ذلك القيد لان النعت لما يلي اسم لا المبنى فلا محالة يكون اولاً لا ثانيا او ثالثا والجواب من جانب المصنف هو ان استغناء القيد الثاني عن الاول جائز لايعد من الاستدراك وما لايجوز هو استغناء القيد الاول عن الثاني فما هو استدراك فليس بلازم وما هو لازم فهو ليس باستدراك قوله: لمكان الاتحاد جواب سؤال

مقدر وهو انه ما لباعث علي حمل النعت علي المنعوت في البناء وحاصل جوابه هو ان الباعث علي ذلك امور ثلاثة الاول الاتحاد الذاتي بين المنعوت والنعت فانهما باعتبار الذات متحدان لانهما عبارتان عن ذات واحدة فلا الداخلة علي المنعوت كانها داخلة علي النعت لان الفاصل بين لا وبين النعت هو المنعوت والفصل به كلا فصل فكما ان المنعوت وهواسم لا مبنى لاجل القرب فكذلك نعته يكون مبنيا لاجل ذلك القرب والثاني الاتصال لفظا بينهما بان بين الموصوف والصفة اتصال بحسب اللفظ والثالث هو ان النفي المستفاد من لا التي لنفي الجنس يكون متوجها الي النعت حقيقة وذلك بناء علي قاعدة وهي ان النفي اذا دخل علي كلام فيه تقيد توجه النفي الي القيد دون المقيد ولاشك ان النعت يكون قيداً للمنعوت فيكون النفي متوجها الي ذلك القيد وهو النعت هاهنا حقيقة فمعنى قوله لارجل ظريف فيها هو لاظريف فيها فيكون النعت قريبا ومتصلاً مع لا فكما ان المنعوت مبنى فيكون النعت ايضا مبنياً قوله: والمبنى في قوله جواب سؤال ذكره الشارح بقوله فلايرد انه الخ وخلاصة ذلك السؤال هوان هذه القاعدة منقوضة بمثل بارداً في قوله لا ما ماء بارداً فان بارداً نعت المبنى وهو ماء الثاني وهذا نعت اول ومفرد ويلي ذلك المبنى مع انه لايجوز فيه البناء بل يجوز فيه الرفع و النصب من الاعراب وخلاصة جوابه هو ان المراد من المبنى ليس مطلق المبنى بل المراد منه هو ما يكون مبنياً علي الفتح بالاصالة لا بالتبع كالتوابع وبارداً وان كانة نعتاً للمبنى وهو الماء الثاني لكنه ليس بمبنى علي الفتح بالاصالة بل بالتبعية لكونه من التوابع فانه تاكيد للاول قوله: ولو جعل جواب سؤال مقدر وهو ان بارداً يمكن ان يجعل نعتاً لماء الاول الذي هو المتبوع فينبغي ان يكون مبنياً لكونه نعتاً للمبنى علي الفتح بالاصالة ومع ذلك ليس بمبنى وحاصل جوابه هو ان المعتبر في هذه القاعدة قيد آخر وهو قوله يليه وهاهنا بارداً ليس مما يلي المبنى علي الفتح بالاصالة لوجود الفصل بالتابع وهو الماء الثاني قوله: لان الاصل في التوابع هذا دليل اعراب ذلك النعت واما وجه كون الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء هو ان الاصل في الاسماء الاعراب دون البناء فلذا كان الاصل في التوابع ذلك قوله: محله البعيد هو كونه مبتداء قوله: حملاً علي اللفظ يعنى ان نصبه يصح للامرين الاول لاجل الحمل علي اللفظ والثاني لاجل الحمل علي المحل القريب لان محله القريب هو النصب لان اسم لايكون منصوباً اذا كان مضافاً او مشبهاً به فمحله هوالنصب فانقيل نسلم نصبه حملاً علي محله القريب ولكن لانسلم نصبه حملاً علي اللفظ لان لفظ ذلك المبنى مبنى علي الفتح فاذا حمل النعت علي لفظه ينبغي ان يكون النعت ايضا مبنياً علي الفتح قلنا ان بناء هذا المبنى عارضى لحصول فتحه بسبب لا كا الاعراب فانه يحصل بسبب العامل فيكون ذلك المبنى كالمعرب ويكون فتحه كا الاعراب فيصح نصب النعت حملاً علي لفظه قوله: أي وان لم يكن جواب سؤال مقدر وهو إن الفاء في قوله فالاعراب جزائية وهي تقتضي سبق وجود الشرط وهو ليس بموجود فيما سبق لان الا حرف والشرط يكون جملة وحاصل جوابه ان

الشرط موجود معنىً وان لم يكن موجوداً لفظاً لان معنى قوله والا هو وان لم الخ قوله: أي فحكمه الاعراب جواب سؤالٍ مقدرٍ وهو ان الفاء في قوله فالاعراب جزائية وهي ما يكون مدخولها جزاء ولا يصحّ جزائيّة قوله الاعراب لكونه مفردا والجزاء يكون جملة وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف حذف المبتداء وهو قوله فحكمه ثم هذا مع الخبر وهو الاعراب جزاء وهي جملة قوله: علي اسم المبنى جواب اسولة ثلاثة الاول انه يلزم الخروج عن البحث لان كلامنا انما هو في اسم لا التي لنفي الجنس لا في العطف والثاني انه لايصح قوله علي اللفظ وعلي المحل لان لفظ اسم لاهو البناء ومحل اسم لا هو الاعراب وهما من الاوصاف والعطف انما يصح علي الذوات والثالث ان المثال لايطابق مع المثل فان ابنا ليس بمعطوف علي البناء والاعراب بل معطوف علي اسم لا وحاصل جوابه هو ان في كلام المصنف حذف عبارة أخرى وهو قوله علي اسم لا المبنى وحينئذ لا يرد شيء من تلك الاسولة الثلاثة كما يظهر ذلك بادنى تامل قوله: اذا كان المعطوف نكرة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض علي الفرس في قولهم لا غلام لك والفرس فان الفرس معطوف علي اسم لا المبنى وهو غلام ومع ذلك لا يجوز الحمل علي اللفظ والمحل كليهما بل علي المحل ولا يجوز حمله علي اللفظ والمراد من المحل هو المحل البعيد وهو الرفع علي انه مبتداء وحاصل جوابه ان هذه القاعدة مقيدة بقيد ان يكون المعطوف نكرة والفرس معرفة لدخول اللام عليه قوله: بلا تكرير لا جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل لا حول ولا قوة فان المعطوف هاهنا نكرة وليس من هذا القبيل بل فيه خمسة اوجه وحاصل جوابه هو ان المعتبر في هذه القاعدة هو ان لايكون العطف بتكرير لا وفي المثال المذكور تكرار لا موجود قوله: بان يحمل جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان في كلام المصنف حذف عبارة اخرى وهو قوله علي اسم لا المبنى فيلزم تعلق الجارين من نوع واحد بشيء واحد وهو قوله والعطف وهو باطل فانه يصير تقديره هكذا والعطف علي اسم لا علي اللفظ وعلي المحل ولاشك في فساد هذا المعنى وحاصل جوابه هو ان قوله علي اللفظ وعلي المحل ليس بمتعلق بالعطف بل متعلق بالمقدر وهو قوله يحمل ولاشك في صحة المعنى حينئذ قوله: لمكان الفصل فلا يجعل لا التى لنفي الجنس الداخلة علي المعطوف عليه كا الداخلة علي المعطوف حتى يكون مبنيا قوله: ولم يجعل جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يجعل المعطوف كا المتصل مع المعطوف عليه بجعل الواو زائدة لتأكيد اللصوق او لاجل ان الواو لقلته لان بنائه حرف واحد كالعدم فيكون حين هذا الجعل اللام الداخلة علي المعطوف عليه كالداخلة علي المعطوف فيكون مبنيا لاجل اللام التى لنفي الجنس وحاصل جوابه هو انه لايجعل المعطوف في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة فلا يكون اللام الداخلة علي المعطوف عليه كالداخلة علي المعطوف قوله: اذا المعطوف علي المنفي جواب سؤال مقدر وهو ما منشأ هذا الظن وحاصل جوابه هو ان منشا الظن هو ان لايزاد بطريق الكثرة مع المعطوف علي النفي ولاشك ان المعطوف عليه هاهنا منفي بلا التى لنفي الجنس فيظن علي

المعطوف ان لا التى لنفي الجنس يكون مقدراً معه قوله: في قول الشاعر جواب سؤال مقدر وهو انه لابد في الشاهد ان يكون من الفصيح وهذا المثال لايعلم هل من فصيح او غيره وحاصل جوابه هو انه قطعة من كلام الشاعر فيكون من كلام الفصيح فيصح كونه شاهداً قوله: وسائر التوابع جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف قصر على بيان حال النعت والمعطوف بحرف ولم يذكر حال باقي التوابع من التاكيد والبدل وعطف البيان فينبغي للمصنف ان يذكر باقي التوابع ايضا وحاصل جوابه ان المصنف انما لم يذكر باقي التوابع لعدم وجود التصريح من النحاة في بيان حالهم قوله: لكن ينبغي جواب سؤال مقدر وهو ان النحاة وان لم يصرحوا بحال باقي التوابع ولكن لابد من ثبوت حال من الأحوال لها فما حالها وحاصل جوابه هو ان حالها مثل حال توابع المنادى المبنى علي مايرفع به قوله: ومثل لا ابا له جواب سؤال مقدر وهو انه قد تقرر فيما سبق ان اسم لا التى لنفي الجنس اذا كان مفرداً نكرة بلا فصل يكون مبنياً علي الفتح فهذه القاعدة منقوضة بقولهم لا ابا له ولا غلامي له فان اسم لا التي لنفي الجنس في الاول هو ابا وفي الثاني غلامي وهما مفردان أي ليسا بمضافين ونكرتان ومع ذلك ليسا بمبنيين علي الفتح وحاصل جواب المصنف هو انهما مشابهان مع المضاف واسم لا التي لنفي الجنس اذا كان مضافا يكون معرباً منصوبا فهذين لاجل المشابهة صار معربين منصوبين لا المبنيين علي ما ينصب به قوله: أي كل تركيب جواب سؤال مقدر وهو ان مثل مضاف الي قوله لا ابا له ولا غلامي له والحكم يكون علي المضاف والمضاف اليه يكون قيداً خارجا فحينئذ يعلم حال امثال هذا القول ولا يعلم حال هذا القول مع انه لابد من معرفة حاله وحاصل جوابه هو ان المراد من مثل هذا القول الامر الكلي وهو كل تركيب الخ وهذا الامر الكلي يشمل الكل أي هذا القول وامثاله قوله: من اثبات الالف وانما كان اثبات الالف وحذف النون من احكام المضاف لاجل ان الاب من الاسماء الستة المكبرة وهي انما تكون معربة بالحروف اذا كانت مضافة الي غير ياء المتكلم فهاهنا ابا معرب بالحرف وهو الالف واما اسقاط النون فلان نون التثنية والجمع انما تسقطان عند الاضافة قوله: يعنى الاصل اشارة الي بيان السؤال الوارد علي قوله لا ابا له ولا غلامي له قوله: أي لاسم لا جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير الواحد والمرجع امران ابًا وغلامي وحاصل جوابه هو ان الضمير ليس براجع الي هذين الامرين بل راجع الي اسم لا في هذين التركيبين هو يشمل ابا وغلامي قوله: مع انه ليس بمضاف جواب سؤال مقدر وهو ان اسم لا في هذين التركيبين عين مضاف كما قال سيبويه انه مضاف واللام زائد لتاكيد اللام المقدرة واذا كان مضافا فلا يصح تشبيهه بالمضاف للزم تشبيه الشيء بنفسه وحاصل جوابه هو ان الكلام مبنى علي مذهب الجمهور لا علي مذهب سيبويه و لاشك ان اسم لا في هذين التركيبين ليس بمضاف عند هم فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه قوله: واجراء لاحكام قال عبد الغفور زاد هذا لدفع وهم من يتوهم ان اسم لا في هذين التركيبين يكون منصوبا

بالمشابهة كما سبق ان اسم لا اذا كان نكرة مضافاً او شبه مضاف يكون منصوباً فيكون اسم لا في هذين التركيبين من هذا القبيل فينبغي ان يصير ابا معرباً بالحركة و منونا مثل لا حسنا وجهه بتنوين حسنا ولم يحذف النون من غلامي لان الاسماء الستة انما تكون معربة بالحرف حين الاضافة وايضا سقوط نون التثنية ونون الجمع حين الاضافة وحاصل الدفع هو انه ليس المراد نصب اسم لا في هذين التركيبين لاجل المشابهة بل المراد اجراء احكام المضاف علي هذا الاسم لاجل المشابهة ولاشك ان الاضافة يقتضي الالف في ابا و سقوط النون في غلامي قوله: وذلك التشبيه انما هو دفع وهم من يتوهم ان قوله لمشاركته يكون وجهاً ودليلا لجواز ذلك التركيب كما ان قوله تشبيها له وجه ودليل لذلك الجواز فدفع ذلك الوهم بانه وجه ودليل لقوله تشبيهاً فيكون هو وجه الوجه ودليل الدليل فيكون في كلام المصنف التدقيق قوله: أي مشاركة اسم لا جواب سؤال مقدر مثل مامر في قوله أي اسم لا في هذين التركيبين قوله: حين يضاف اعلم ان في كل واحد من لا ابا له ولا غلامي له تركيبان الاول تركيب خبري وهو ان يكون ابا وغلامي اسم لا ويكون له خبره باعتبار المتعلق فيكون التقدير هكذا لا ابا موجود له ولا غلامي موجود له والثاني ان يكون ابا وغلامي مضافين الي الضمير المجرور في قوله له ويكون الاضافة باظهار اللام ويكون الخبر محذوفاً فيكون التقدير لا ابا ثبت له موجود ولا غلامي ثبتا له موجود ان وهذا التركيب اضافي فالتركيب الخبري مشابه في الصورة مع هذا التركيب الاضافي ثم هذا التركيب الاضافي مشابه بنفس المضاف في اصل معناه فمشابهة التركيب الاضافي بالمضاف بالذات ومشابهة التركيب الخبري بالمضاف بالواسطة فمشاركة هذا التركيب الخبري مع المضاف ليس بالفعل بل حين يضاف اسم لا باظهار اللام وغرض الشارح من قوله حين يضاف جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان اسم لا مشابه بالمضاف في مشاركته له في اصل معناه لان اسمَ لا في هذين التركيبين ثابت مع الخبر فيكون التركيب جملة خبرية فلا يفيد معنى مشاركته للمضاف بالفعل بل حين الاضافة باظهار اللام ولاشك انه حينئذ يفيد معنى الا ختصاص ولما كان في كل واحد من لا ابا له ولا غلامي له تركيبان اندفع الاعتراض الآخر كان يرد هاهنا وهو ان بين كلامي الشارح تناقض لانه قال فيما سبق مع انه ليس بمضاف وقال هاهنا حين يضاف فعلم انه مضاف ووجه الاندفاع ان هاهنا تركيبين خبري واضافي فما قال انه ليس بمضاف فمراده التركيب الخبري وما قال انه مضاف فمراده التركيب الاضافي فلا تناقض بين كلاميه قوله: من حيث هو مضاف جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان ابا وغلامي مشاركان مع المضاف في معنى المضاف فان غلام مثلا في غلام زيد مضاف ومعناه الشخص الموصوف بوصف الرق وليس معنى ابا وغلامي ذلك وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من المضاف ذات المضاف بل المراد من المضاف هو المضاف من حيث هو مضاف ومعناه حينئذ هي الاضافة كما ان معنى الانسان من حيث انه انسان الانسانية والاضافة عبارة عن الاختصاص ولاشك ان ابا وغلامي شريكان مع

المضاف في معنى الاختصاص او تقرير السؤال هكذا بانا لانسلم ان معنى المضاف الاختصاص فان غلام في غلام زيد مضاف وليس معناه الاختصاص بل لشخص الموصوف بوصف الرق وحاصل جوابه هو ليس المراد ان الاختصاص معنى ذات المضاف بل المراد هو ان الاختصاص معنى المضاف من حيث هو مضاف ولاشك ان معنى المضاف من حيث هو مضاف معناه الاضافة وهي عبارة عن الاختصاص كما ان معنى الانسان من حيث هو انسان الانسانية قوله: او المعنى ان مثل لا ابا له اعلم انه ورد سؤال علي الضمير المجرور في قوله تشبيها له وفي قوله لمشاركته بانه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير الواحد والمرجع امران لا ابا له ولا غلامي له فاجاب عنه الشارح فيما سبق ان الضمير في كلا الموضعين راجع الي اسم لا في هذين التركيبين فيطابق الراجع مع المرجع ويجيب هاهنا عنه بان الضمير المجرور راجع الي مثل وهو مفرد فيطابق راجع مع المرجع قوله: أي بتركيب جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح تشبيه التركيبين بالمضاف لان المضاف يكون مفرداً أي لايكونُ جملةً فيلزم تشبيه المركب بالمفرد وهو لايصح وحاصل جوابه هو ان المراد من المضاف هو التركيب الذي يشتمل علي الاضافة فهو تشبيه المركب بالمركب قوله: أي لما يشتمل جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله راجع الي المضاف فيلزم مشاركة المركب مع المفرد في اصل معناه وهذا لايصح و حاصل جوابه هو ان الضمير وان كان راجعا الي المضاف ولكن المراد منه التركيب الذي يشتمل علي الاضافة فهو مشاركة المركب مع المركب في اصل معناه قوله: الا ان بين الاختصاصين جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان هذان التركيبان شريكين مع التركيب الذي فيه الاضافة في الاختصاص بان في كل واحد منهما معنى الاختصاص فينبغي ان يفيد هذان التركيبان التعريف كما ان التركيب الذي فيه الاضافة يفيد التعريف وحاصل جوابه هو ان المشاركة في الاختصاص مسلمة ولكن بين الاختصاصين فرق فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم والتخصيص المفهوم من هذين التركيبين غير اتم فلذا كان التركيب الاضافي مفيداً للتعريف و هذان التركيبان لايفيدان التعريف فالتخصيص في التركيب الاضافي واصل الي مرتبة التعريف واما التخصيص في هذين التركيبين فليس بواصل الي مرتبة التعريف قوله: أي لاجل جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ثم انما تجيء للاشارة الي المكان وليس هاهنا مكان يشار اليه بها وحاصل جوابه هو ان ثم هاهنا بمعنى الاجلية وليست للاشارة الي المكان قول: تركيب جواب سؤال مقدر وهو ان لم يجز فعل وقوله لا ابا فيها فاعله والفعل يكون مفردا لكونه قسماً من الاسم وهذا القول جملة فلا يمكن ان يكون فاعلاً وحاصل جوابه هو ان فاعله محذوف وهو تركيب ولا شك ان لفظ تركيب مفرد وان قوله لا ابا فيها بيان لقوله تركيب قوله: أي مثل هذين التركيبين جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع ان الضمير مفرد والمرجع امران لا ابا له ولا غلامي له وحاصل جوابه هو ان الضمير راجع الي مثل هذين التركيبين ولاشك ان مثل

مفرد قوله: حقيقة جواب سؤال مقدر وهو لانسلم عدم الاضافة في هذين التركيبين بل الاضافة موجودة فيهما لانها عبارة عن نسبة شيء الي شيء آخر وتلك النسبة موجودة في هذين التركيبين وحاصل جوابه هو ان المراد من الاضافة الاضافة حقيقة في اصطلاحهم وهي ما يكون بتقدير حرف الجر والموجود فيهما انما هي الاضافة اللغوية قوله: المراد جواب سؤال مقدر وهو انه يكون المراد من المعنى المعنى الزائد علي المعنى الاصلي للكلام ولا يضر فساده فينبغي ان يكون مثل هذين التركيبين من قبيل المضاف وحاصل جوابه هو ان المراد من المعنى ليس المعنى الزائد بل المعنى المراد الي المقصود الاصلي و لاشك ان فساد مثل هذا المعنى يضر قوله: المفاد بهما جواب سؤال مقدر وهو انه لعل يكون المعنى المراد من هذين التركيبين هو الاختصاص فحينئذ لايصح قوله لفساد المعنى لان الاختصاص لايفيد علي تقدير الاضافة بل تاكدت بالاضافة وحاصل جوابه هو ان المراد من المعنى هو ما يكون مفاداً بهذين التركيبين ولاشك ان ذلك ليس الاختصاص بل هو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الي تقدير خبر لان الخبر موجود وهو قوله له قوله: من غير احتياج الي تقدير خبر جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم علي هذا ان المعنى المراد يكون مدلولا عليه لهذين التركيبين بالاستقلال علي تقدير عدم الاضافة وعلي تقدير الاضافة يكون الدلالة عليه بطريق الاستقلال فيكونان من قبيل الحرف وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الاستقلال هو ما يكون معتبراً في مفهوم الاسم اثباتا وفي مفهوم الحرف نفياً بل المراد منه عدم الحاجة الي تقدير الخبر ويكون عدم الاستقلال حينئذ بالحاجة الي تقدير الخبر فلا يلزم ذلك المحذور قوله: والخليل جواب سؤال مقدر وهو ان تخصيص سيبويه لايصح لان الخلاف كما هو ثابت لسيبويه فكذلك ثابت لخليل وجمهور النحاة ايضا وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المعطوفين قوله: وانما خص سيبويه جواب سؤال مقدر وهو ان الخلاف لما كان ثابتاً لغير سيبويه ايضا فما وجه تخصيص سيبويه بالذكر دون غيره وحاصل جوابه ان وجه ذلك هو ان سيبويه عمدة فيما بين النحاة فلذا ذكره دون غيره واعترض عليه عصام الدين بانا لانسلم ان سيبويه عمدة فيما بينهم لان سيد السند الشريف حكم بان الخليل اعلي من سيبويه واجاب عنه عبد الرحمن بان المراد هو ان سيبويه عمدة فيما بين النحاة البصريين لانه رئيسهم لاانه عمدة من الكل قوله: او لان المقصود جواب ثان عن اصل الاعتراض بان وجه تخصيص سيبويه بالذكر دون غيره هو ان المقصود بيان الخلاف لا تعين المخالفين فلا بأس بعدم ذكر غير سيبويه من المخالفين قوله: باعتبار المعنى وذلك لان معنى هذين التركيبين هو نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فانقيل اذا كان مضافاً حقيقة وكان معناه هو ما ذكر كان اسم لان هذين التركيبين معرفة واذا كان اسم لا معرفة يلزم ان يكون مرفوعاً ويكون مكرر لانه تقرر فيما سبق ان اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير مع انهما ليسا بموجودين في هذين التركيبين قلنا ان اسم لا وان كان معرفة باعتبار المعنى علي

مذهب سيبويه والخليل والجمهور ولكنه مشابه بالنكرة بحسب الصورة لوجود الفصل باللام الجارة فلذا لم يكن مرفوعا ولا مكررا قوله: واقحام اللام جواب سؤال مقدر وهو لايصح كونه مضافا حقيقة لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه لايجوز وهاهنا وجد الفصل بينهما باللام الجارة وحاصل جوابه هو ان اللام زائدة والفصل بين المضاف والمضاف اليه بالحرف الزائد جائز فمعنى اقحام اللام وزيادتها هو ايراد ها في اللفظ وعدم رادة معناها قوله: تاكيد للام المقدرة جواب سؤال مقدر وهو انه لما كانت اللام زائدة و لايراد معناها فما الفائدة في ايراد ها حاصل جوابهٔ ان الفائدة في ايراد ها تاكيد اللام المقدرة لان بين المضاف والمضاف اليه تقدير اللام في الاضافة اللامية فهذه اللام الزائدة تؤكد تلك اللام المقدرة قوله: حذفا جواب سؤال مقدر وهو ان المتقرر ان نصب قوله كثيراً انما هو علي انه مفعول مطلق لانه لاوجه لنصبه سوى كونه مفعولاً مطلقاً مع ان تعريف المفعول المطلق لايصدق عليه لان المعتبر فيه هو ان يكون الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل علي الجزء وقوله يحذف ليس بمشتمل عليه بذلك الاشتمال بل هو مشتمل علي حذفا وحاصل جوابه هو انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف وهو حذفا ثم حذف المفعول المطلق وهو حذفا واقيم الصفة مقامه قوله: ولا يحذف دفع وهم من يتوهم بانه كما يجوز حذف الاسم عند وجود الخبر فكذلك يكون حذفه جائزاً عند عدم الخبر بان كليهما محذوفان وحاصل الدفع ان جواز حذف الاسم مقيد بقيد عند وجود الخبر لان حذف الاسم عند عدم وجود الخبر يستلزم الاحجاف للكلام وهو باطل وكذا حذف الخبر ايضا يكون عند وجود الاسم لانه يلزم الاحجاف هاهنا ايضا عند عدم وجود الاسم فان قيل لما كان هذا القيد وهو وجود الخبر مراداً هاهنا فلم لم يذكره المصنف قلنا انما لم يذكره اكتفاء بالمثال لان في المثال حذف الاسم مع وجود الخبر وهو قوله عليك فان قيل يلزم علي تقدير الاكتفاء بالمثال ان يكون المثال من تتمة القاعدة وهو لايصح لان المثال انما يورد بعد تمام القاعدة قلنا لانسلم انه مثال بل هو متعلق بقوله يحذف ويدل علي ذلك ايراده بكلمة في الجارة ولو كان مثالاً لذكره بدون كلمة في كذا قال عبدالرحمن قوله: وقولهم لا كزيد جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان اللازم من حذف الاسم مع عدم وجود الخبر الاحجاف فهو لازم في قولهم لا كزيد فان لا لنفي الجنس والاسم والخبر كلاهما محذوفان لان الكاف في كزيد حرف جر فلا يصلح ان يكون اسما وايضا لايصلح ان يكون خبراً وحاصل جوابه ان الكاف ليس بحرفي بل هو اسمي بمعنى مثل فيصلح ان يكون اسما وكذا يصلح ان يكون خبراً قوله: وان جعلناه جواب ثان عن ذلك السؤال حاصله ان الكاف حرفي ويصلح ان يكون الكاف الجارة مع مجرورها خبراً باعتبار المتعلق فلا يلزم الاحجاف قوله: في النفي هذا بيان المشابهة باعتبار المعنى قوله: والدخول علي الجملة هذا بيان المشابهة باعتبار المدخول بان مدخول ما ولا هي الجملة الاسمية كما ان مدخول ليس هي الجملة الاسمية قوله أي خبرية خبر ما ولا جواب سؤال مقدر وهو ان

ضمير هي راجع الي خبر ما ولا والضمير مؤنث والمرجع مذكر فلا مطابقة بين الراجع والمرجع وحاصل جوابه هو ان الضمير ليس براجع الي خبر ما ولا بل راجع الي خبرية خبر ما ولا ولاشك ان خبرية مؤنث فان قيل فعلي هذا يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم ذكر خبرية قبل الضمير قلنا ان الخبرية مذكورة معنىً لانها تستفاد من قوله خبر ما ولا الخ وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان الضمير راجع الي خبر ما ولا والمرجع وان كان مذكرا ولكن اورد الضمير مؤنثا لرعاية الخبر وهو قوله لغة اهل الحجاز لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر يكون رعاية الخبر اولي وايضا قد يجاب بان ضمير هي ليس براجع الي خبر ما ولا بل راجع لغة اعمال ما ولا فيكون المرجع ايضا مؤنثا فيكون تقدير الكلام هكذا وهي اي لغة اعمال ما ولا لغة اهل الحجاز قوله: وكذا اسمية دفع وهم من يتوهم ان الاختلاف بين الحجازيين وبني تميم انما يكون في خبر ما ولا فقط دون اسمهما مع ان الامر ليس كذلك فدفع الوهم بان الاختلاف موجود في كليهما قوله: وخص الخبرية جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الاختلاف موجود في الخبرية والاسمية كليهما فما وجه تخصيص المصنف الخبرية بالذكر ولم يذكر الاسمية وحاصل جوابه ان وجه التخصيص هو ان اعمال ما ولا انما يظهر في الخبر بان الخبر يكون منصوبا عند الحجازيين ولا يكون منصوباً عند بني تميم بل يكون مرفوعاً عندهم ولا يظهر اعمالهما في الاسم لان الاسم يكون مرفوعاً عند الفريقين ولكن عامل الرفع عند الحجازيين هو ما ولا وعند بني تميم هو العامل المعنوي اي الابتداء قوله: ولغة اهل الحجاز جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان في عمل ما ولا مذهبان فما الوجه للمصنف حيث اختار مذهب الحجازيين وحاصل جوابه هو ان الوجه لذلك الاختيار هو انه نزل القرآن علي لغتهم قوله: قال الله تعالي فانه لولم يكن ما عاملاً لكان بشراً مرفوعاً وكذا كان امهاتهم ايضا مرفوعاً مع انهما منصوبان فعلم ان ماعامل قوله: قيل انما اختصت جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ان النافية كما تبطل عمل ما فكذلك تبطل عمل لا فينبغي للمصنف ان يذكر لا ايضا وحاصل جوابه هو ان وجه تخصيص ما بالذكر لاجل ان كلمة ان النافية تزاد مع ما فقط ولا تزاد مع لا فلذا ذكر ما فقط قوله: وهي زائدة جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة ما نافية وكلمة ان ايضاً ففي صورة الزيادة يكون دخول النفي علي النفي ودخول النفي علي النفي يفيد الاثبات مع ان الاثبات غير مراد في ما ان زيد قائم وحاصل جوابه هو ان كلمة ان زائدة فلا تفيد النفي هذا علي مذهب البصريين او هي نافية ولكن مؤكدة للنفي هذا عند الكوفيين وحينئذ لايفيد هذا الدخول الاثبات قوله: اي عمل ما جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل ضَرب زيد فان كلمة ان زيدت في مثل ما ان زيد قائم مع انّ عملَ ضرب في زيد لم يبطل وحاصل جوابه هو انه ليس المراد ان بزيادة ان يبطل عمل مطلق العامل حتى يشمل ضرب في ضرب زيد بل المراد هو عمل ما ولاشك ان عند زيادة كلمة ان يبطل عمل ما قوله: بكسر الجيم دفع وهم من يتوهم ان لفظ موجب يكون بفتح الجيم فحينئذ لايطابق المثال مع الممثل لان المذكور في المثال انما هو

كلمة بل وكلمة لكن يفيد ان الايجاب أي هما فاعل الايجاب لا مفعول الايجاب والموجب بالفتح يكون مفعول الايجاب وحاصل الدفع انه بكسر والموجب بالكسر فاعل الايجاب فيطابق المثال مع الممثل قوله: أي بعاطف يفيد الايجاب دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد من الموجب لفظ الموجب ولا يصح العطف بالموجب لعدم كونه من الحروف العاطفة وحاصل الدفع هو ان المراد من الموجب هو مصداق الموجب وهو الحرف العاطف الذي يفيد الايجاب قوله: أي فحكم المعطوف جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فالرفع جزاء والجزاء يكون جملة وهو مفرد فلا يصح كونه جزاء وحاصل جوابه ان في عبارة المصنف حذف المبتداء وهو فحكم المعطوف فيكون جملة.

تمت

منصوبات

بسم الله الرحمن الرحيم

مجرورات

قوله: أي اسم اشتمل جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المجرور لايكون مانعاً عن دخول الغير لدخول حروف الآواخر مثل الدال في غلام زيد لانه ايضا شيء اشتمل علي علم المضاف اليه وهي الكسرة وحاصل جوابه هو ان اعتراضك انما كان وارداً لو كان المراد من كلمة ما الشيء وليس الامر كذلك بل المراد منه هو الاسم والحروف الاواخر من قبيل الحروف فان قيل ان كلمة ما للعموم وارادة الخاص منها لايكون الا بقرينة فما هي قلنا القرينة موجودة وهي ان المعتبر في مفهومات الاقسام المقسم ومقسم المجرور هو الاسم فيكون معتبراً في تعريفه قوله: لتخرج الحروف هذا بيان العلة لارادة الاسم من كلمة ما قوله: فانه لايطلق عليها جواب سؤال مقدر وهو ما الباعث علي الشارح في اخراج الحروف الاواخر من تعريف المجرور مع انها محل الاعراب حقيقة حاصل جوابه هو ان المقصود هو تعريف المجرور الاصطلاحي وهذه الحروف لايطلق عليها في الاصطلاح المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فلا تكون هذه الحروف مجرورات فلا تكون هذه الحروف مجرورة اصطلاحا وان كانت مجرورة لغة فلا بد من اخراجها من تعريف المجرور الاصطلاحي لعدم دخولها في المعرف وهو المجرور الاصطلاحي قوله: الا انها اقسام الاسم جواب سؤال مقدر وهو ما الوجه لعدم اطلاق المرفوعات والمنصوبات والمجرورات علي هذه الحروف في الأصطلاح حاصل جوابه هو ان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات الاصطلاحية اقسام الاسم وهذه الحروف ليست من قبيل الاسم فلذا لايطلق عليها هذه الاسماء قوله: أي علامة المضاف اليه جواب اسولة ثلاثة الاول ان تعريف المجرور لايصدق علي فرد من افراد المجرور لان العلم قسم من المعرفة وهي قسم من الاسم وليس فرد من افراد المجرور مشتملا علي علم وذلك ظاهر والثاني ان اطلاق العلم علي الفتحة والكسرة والياء لايصح لان العلم قسم من الاسم وهذه الامور الثلاثة ليست من قبيل الاسم والثالث ان العلم يجيء علي ثلاثة معان بمعنى القسم من المعرفة وبمعنى الجبل وبمعنى العلامة فاي المعنى مراد هاهنا وحاصل جوابه هو ان المراد من العلم العلامة التي هي المعنى اللغوي للعلم فيصدق التعريف علي كل فرد من افراد المجرور لان كل فرد من افراد المجرور مشتمل علي علم علامة المضاف اليه وهي الكسرة والفتحة والياء وكذا صح حينئذ اطلاق العلم علي هذه الامور الثلاثة قوله: من حيث هو مضاف اليه جواب سؤال مقدر وهو لانسلم ان الكسرة مثلا علامة للمضاف اليه لان علامة الشيء تكون لازمة

مع ذلك الشيء والكسرة مثلاً ليست بلازمة مع المضاف اليه فان زيداً في غلام زيد مضاف اليه وهو قديكون موجوداً بدون الكسرة مثل جاءني زيد حاصل جوابه ان الكسرة مثلاً ليست علامة ذات المضاف اليه بل هي علامة كونه مضافا اليه وزيد في جاءني زيد ليس بموصوف بوصف المضاف اليه فالعلامة انما لوصفه لا لذاته قوله: يعني الجر جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المجرور لايكون جامعا لافراده لخروج بعض افراده منه مثل مررت بأحمد فان احمد مجرور لدخول حرف الجر عليه مع انه ليس بمشتمل بعلامة المضاف اليه وهي الكسرة وحاصل جوابه هو ان علامة المضاف اليه ليست هي الكسرة فقط بل علامة الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء ولاشك ان الجر في احمد في ذلك المثال موجود وهي الفتحة فان جر غير المنصرف انما يكون بالفتحة قوله: لفظاً او تقديراً جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المجرور لايكون جامعاً لافراده لخروج بعض افراده مثل غلام موسىٰ فان موسى مجرور في هذا المثال وليس بمشتمل علي علم المضاف اليه لعدم وجود الكسرة او الفتحة او الياء في آخره وحاصل جوابه هو ان اشتماله بعلامة المضاف اليه اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً والكسرة في موسى في غلام موسى وان لم يكن موجودة لفظاً لكنه موجود تقديرا قوله: وانما قلنا بيان العلة لتقييد المضاف بقيد الحيثية قوله: والمضاف اليه جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف عرف المجرور بقوله مااشتمل علي علم المضاف اليه ثم عرفَ المضافَ اليه بقوله كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً فاذا كان المجرور عبارة عما هو مشتمل علي علم المضاف اليه فيكون المجرور هو المضاف اليه لان المساواة بين العلامة وذي العلامة واجب فاذا وجدت علامة المضاف اليه في المجرور يكون ذلك المجرور مضافا اليه واذا كان كذلك لايكون تعريف المجرور جامعاً لافراده لخروج بعض افراده مثل المجرور بالباء الزائدة نحو بحسبك درهم فان الباء فيه زائدة فمدخول الباء ليس بمضاف لعدم وجود نسبة شيء الي المضاف اليه وكذا خرج عنه مثل كفى بالله فانه وان نسب الي لفظ الله الفعل بواسطة حرف الجر وهو الباء لكن هذه النسبة من قبيل الاسناد لامن قبيل الاضافة فلا يكون مضافا اليه وكذا خرج المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانه لم ينسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لعدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية وحاصل جوابه لانسلم وجوب المساواة بين العلامة وذي العلامة بل العلامة اعم من المضاف اليه واذا كانت اعم يكون المجرور ايضا اعم من المضاف اليه فيكون معنى تعريف المجرور هو ان المجرور عبارة عن الاسم الذي يكون مشتملاً علي علم المضاف اليه سواء نسب الي ذلك الاسم شيء بواسطة حرف الجر او لا فيصدق التعريف علي تلك الامور الثلاثة من بحسبك درهم وكفي بالله و الاضافة اللفظية او يقال في تقرير الاعتراض هكذا بان المشتمل علي علم المضاف اليه ليس الا المضاف اليه فينبغي ان يقول في تعريف المجرور بان المجرور هو المضاف اليه فيحصل الاختصار وحاصل جوابه هو ان المجرور ليس المضاف اليه بل هو

اعم منه فان بحسبك درهم وكذا بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية من قبيل المجرور وليس واحد منها بمضاف اليه بالمعنى الذي ذكره المصنف وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً فالمشتمل علي علم المضاف اليه اعم من ان يكون مضافاً اليه او لا فلو عرف المجرور بانه هو المضاف اليه للزم تعريف الاعم بالاخص ولايكون التعريف جامعا قوله: وهو هاهنا غير ماهو المصطلح جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف لم خالف عن التعريف المشهور الذي عرف الجمهور المضاف اليه بذلك التعريف وهو قولهم كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر تقديراً حاصل جوابه هو ان المصنف اختار مذهب سيبويه وعند سيبويه المضاف اليه اعم من ان يكون هناك حرف الجر مذكوراً او مقدراً قوله: حقيقة او حكماً جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المضاف اليه لايكون جامعاً لافراده لخروج مثل قوله تعالي يوم ينفع الصادقين صدقهم فان يوم مضاف والمضاف اليه الجملة فلا يصدق عليه قوله كل اسم وحاصل جوابه هو ان الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكماً والمضاف اليه وان لم يكن هاهنا اسماً حقيقة لكنه اسم حكماً لان الجملة مؤولة بتأويل المفرد وهو المصدر فيكون التقدير يوم نفع الصادقين قوله: اسماً كان جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث ذكر في تعريف المضاف اليه شيء ولم يقل اسم وحاصل جوابه هو ان وحاصل جوابه هو ان مانسب الي المضاف اليه اعم من الاسم والفعل فلذا قال شيء ليعم كليهما ولم يقل اسم قوله: ملفوظا كان ذلك جواب سؤال مقدر وهو ان لفظاً وتقديراً منصوبان وللنصب طرق عديدة فما وجه نصبهما وحاصل جوابه هو ان نصبهما علي انهما خبر كان أي ان قوله لفظاً خبر وقوله تقديراً معطوف علي لفظاً ثم اورد عليه ان خبر كان يكون محمولاً علي اسم كان وهاهنا لايصح الحمل لان الاسم هو الحرف وهو ليس لفظاً او تقديراً بل ملفوظ او مقدور وحاصل جوابه هو ان المصدر بمعنى اسم المفعول فيصح الحمل وليس بمعناه حتى لايصح الحمل قوله: حال كون ذلك المقدر قال بعض الشارحين غرض الشارح من هذه العبارة هوالجواب عن الاعتراض حاصله هو ان مرادا منصوب وللنصب طرق عديدة فهو بأي طريق منصوب وحاصل جوابه هو انه منصوب علي انه حال من اسم كان المحذوف وهو ضمير مستكن في كان المحذوف وهو ضمير مستكن في كان المحذوف وقال جمال الدين انه حال من اسم كان المحذوف ولكن قال عبد الرحمن الظاهر من كلام الشارح هو ان قوله مرادا حال من خبر كان فيرد عليه ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والخبر ليس بفاعل ولا مفعول واجيب عنه بان مشبه بالمفعول به في وقوعه في الموضع الثالث فيكون مفعولا حكماً ويمكن ان يقال بان ماذكره الشارح هو بيان حاصل المعنى وليس مراده انه حال عن خبر كان فهو في الحقيقة اما صفة تقديرا بمعنى مقدراً او خبر بعد خبر لكان المحذوف قوله: من حيث العمل جواب سؤال مقدر وهو ان ذكر قوله مرادا بعد قوله تقديراً مستدرك لان التقدير عبارة عن اسقاط شيء من اللفظ وابقائه في

النية وهذا هو معنى مراداً لان معناه ان يكون شيئاً باقياً في النية وحاصل جوابه لانسلم الاستدراك وانما يلزم ذلك لو كان معناه مراداً من حيث المعنى لان معنى التقدير هو اسقاط من اللفظو وابقائه في النية أي باعتبار المعنى وليس هذا معناه هاهنا هو ابقائه في النية من حيث العمل ففي التقدير يكون الابقاء من حيث المعنى وفي المراد يكون الابقاء من حيث العمل قوله: بابقاء اثره جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف المضاف اليه ليس بمانع عن دخول الغير لدخول المفعول فيه والمفعول لهُ في هذا التعريف لان كل واحد منهما اسم نسب اليه شيء وهو الفعل بواسطة حرف الجر المقدر وهو في الاول واللام في الثاني وذلك حرف الجر مراد من حيث العمل وذلك العمل هو النصب فان كل واحد منهما منصوب وحاصل جوابه هو ان المراد من العمل ليس مطلق العمل بل المراد منه عمل حرف الجر وهو الجر واما النصب وان كان عملاً لكنه ليس بعمل لحرف الجر بل ذلك عمل الفعل قوله: بخلاف قمت هذا هو بيان فائدة قوله مراداً قوله: لكنه غير مراد أي غير مراد من حيث العمل وهو الجر وقوله: اذ لو كان فعلاً ووجه ذلك هو انه لو قدر حرف الجر لتوهم البدلية في مثل مر زيد بعمرو فانه لو قيل مر زيد عمرو لتوهم ان عمرو بدل من زيد فلذلك لابد من التصريح بحرف الجر في صورة اضافة الفعل ولا يتوهم ذلك في اضافة الاسم مثل غلام زيد لان سقوط التنوين من المضاف دليل علي الاضافة وايضا ان الاضافة من خواص الاسم فيجوز تقدير حرف الجر فيه بخلاف الفعل فان الاضافة ليست من خواصه فلا يجوز فيه التقدير وهذا الوجه الثاني ذكره المحرم الافندي وفيه تأمل قوله: أي منسلخا عنه جواب سؤال مقدر وهو ان عبارة المصنف لاتدل علي المقصود اذ المقصود هو ان يكون الاسم ثابتًا في مُركزه وزال عنه التنوين وعبارته تدل علي العكس وهو ان يكون التنوين ثابتاً في مركزه وزال عنه الاسم وحاصل جوابه هو ان مجردا بمعنى منسلخاً عنه أي عن الاسم تنوينه ولاشك ان الانسلاخ يدل علي المقصود وهو ان الاسم ثابت في مركزه وانسلخ عنه التنوين أي زال عنه فان قيل ان التجريد وان كان بمعنى الانسلاخ يدل علي وجود التنوين لان التجريد والانسلاخ يقتضي سبق وجود التنوين فلا يشمل مررت باحمدكم فان احمد مضاف الي ضمير كم وليس فيه تنوين قبل الاضافة حتى يجرد قلنا ان قيد ان كان موجوداً مرادٌ هاهنا وليس التنوين موجود في احمد قوله: و ما قام مقامه جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض باضافة التثنية والجمع المذكر السالم مثل غلاما زيد اصله غلامان وَمسلمو مصر اصله مسلمون فان فيهما سقوط النون لا التنوين فلا يشمل هذين الاسمين وهما التثنيةُ والجمع المذكر السالم وحاصل جوابه هو ان عبارة المصنف بحذف المعطوف فيكون الشرط شاملاً لهذين الاسمين قوله: لان التنوين هذا دليل لوجوب تجريد المضاف عن التنوين و نوني التثنية والجمع قوله: فلما ارادوا جواب سؤال مقدر وهو ان المضاف لما كان تاماً بالتنوين او ماقام مقامه فلا حاجة الي حذف التنوينَ او ما قام مقامه واتمام المضاف بشيء آخر

وحاصل جوابه ان الغرض من الاضافة ليس الاتمام حتى تقول انه لا حاجة اليه لحصوله بغيره بل الغرض من الاضافة هو المزج بين الكلمتين لاكتساب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف ولاشك ان هذا الغرض لايحصل بدون الاضافة هكذا قاله عبد الرحمن قوله: ثم المتبادر جواب اسولة ثلاثة الاول ان تعريف المضاف اليه لايكون جامعاً لافراده لخروج المضاف اليه بالاضافة اللفظية لان القوم غير قائلين بوجود حرف الجر في الاضافة اللفظية فالنسبة الي المضاف اليه في الاضافة اللفظية لايكون بواسطة حرف الجر والثاني ان المنقسم الي الاضافة المعنوية والاضافة اللفظية هي الاضافة بتقدير حرف الجر ولاشك ان الاضافة بتقدير حرف الجر منحصر في الاضافة المعنوية فتلك الاضافة انما هي اضافة الشيء الي نفسه والي غيره والثالث ان قسم الشيء يكون اخص من الشيء بان يكون بينهما عموم وخصوص مطلق وهاهنا لزم كون قسم الشيء مباينا لذلك الشيء لان المقسم هو الاضافة بتقدير حرف الجر وقسمه الاضافة اللفظية وليس فيها تقدير حرف الجر وحاصل جوابه هو ان تقدير حرف الجر ليس بموجود في الاضافة اللفظية عند القوم واما عند المصنف فالاضافة اللفظية ايضا تكون بتقدير حرف الجر قوله: لكنه لم يبين جواب سؤال مقدر وهو انه لما كانت الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف الجر فاي حرف يكون مقدراً فيها عند المصنف وحاصل جوابه هو ان المصنف لم يبين ذلك في المتن وهي الكافية ولا في الشرح وهو امالي الكافية قوله: وقد تكلف جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف لما لم يبين ذلك الحرف فكان مجهولاً وبجهالته يكون الاضافة اللفظية ايضًا مجهولة وحاصل جوابه لانسلم لزوم جهالة ذلك الحرف لان المصنف وان لم يبين ذلك الحرف لكن بينه بعض النحاة فلا يكون مجهولاً ووجه التكلف في اللام هو ان اللام للتقوية تكون زائدة لمجرد ربط ما قبلها بما بعدها فينبغي ان يكون ذلك اللام موجوداً في اللفظ دون التقدير واما التكلف في تقدير من فهو ان الوجه فاعل ولايدخل حرف الجر علي الفاعل قوله: تقوية للعمل جواب سؤال مقدر وهو ان اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة فيه الي تقدير حرف الجر وهو اللام وحاصل جوابه ان تقدير اللام ليس لاجل التعدية بل ذلك لتقوية العمل و اسم الفاعل يشبه الفعل فهو ضعيف العمل فيصح ايراد اللام لتقويته قوله: بمنزلة التميز وزيادة من في التميز شائع قوله: فان في اسناد الحسن جواب سؤال مقدر وهو لانسلم كون الوجه بمنزلة التميز لان التميز يقتضي الابهام ولا ابهام في حسن الوجه وحاصل جوابه ان الابهام موجود في نسبة الحسن الي زيد فانه لايعلم ان أي شيء حسن من زيد وجهه ام رأسه او عضوا آخر من اعضاء بدنه وقد زال ذلك الابهام بالوجه بان الحسن من زيد هو وجهه قوله: في الحقيقة تخصيص لان الحسن كان قبل الاضافة الي الوجه مبهما وعاما وكان محتملاً لاشياء كثيرة واذا ذكر وجه بعده واضيف هو اليه حصل فيه التخصيص بان المراد من الحسن هو الوجه لاشيء آخر ذا حسن قوله: واقعا قبل الاضافة وذلك لانا اذا قلنا الحسن الوجه بدون الاضافة

بان يكون الوجه مرفوعاً او منصوباً يكون التخصيص حاصلاً فيه بان المراد من الحسن هو الوجه وبعد الاضافة يحصل التخفيف فقط قوله: أي الاضافة بتقدير جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير المؤنث يكون راجعاً الي مطلق الاضافة سواء كان بتقدير حرف الجر اوْ بذكره فيلزم ان يكون الاضافة بحرف الجر لفظاً ايضا منقسماً الي اللفظية والمعنوية مع ان هذين القسمين لايجريان فيه وحاصل جوابه هو ان المتبادر وان كان ارجاع ذلك الضمير الي مطلق الاضافة ولكن العمل بالمتبادر انما يكون عند عدم المانع وهاهنا وجد المانع منه وهو المحذور المذكور في الاعتراض فالضمير راجع الي نوع من مطلق الاضافة وهو ما يكون بتقدير حرف الجر ولاشك ان الاضافة اللفظية والمعنوية تجريان فيها وايضا فيه رد علي الجمهور فانهم يقولون بتقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية فقط دون اللفظية فرد عليهم الشارح بان المنقسم الي الاضافة اللفظية والمعنوية هو ما يكون بتقدير حرف الجر فيكون حرف الجر مقدراً في كل واحد من هذين القسمين قوله: أي منسوبة جواب سؤال مقدر وهو ان الياء في قوله معنوية للنسبة فهو يقتضي المنسوب اليه فما هو وحاصل جوابه هو ان المنسوب اليه هو المعنى قوله: لانها تفيد جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لنسبة هذه الاضافة الي المعنى وحاصل جوابه هو ان ذلك لوجودُ العلاقة بين هذه الاضافة وبين المعنى وهي علاقة الافادة فان هذه الاضافة تفيد معنىً وهو تعريف في بعض الصور وتخصيص في البعض الآخر قوله: أي منسوبة الي اللفظ جواب سؤال مثل مامر في قوله أي منسوبة الي المعنى قوله: لعدم سرايتها جواب سؤال مقدر وهو أنه ما الوجه لنسبة هذه الاضافة الي اللفظ دون المعنى وحاصل جوابه هو انّ فائدةً هذه الاضافة مقصورة علي اللفظ بان تفيد التخفيف في اللفظ فسراية فائدتها الي اللفظ وعدم سرايتها الي المعنى أي عدم سراية فائدتها الي المعنى فانها لاتفيد معنىً وهو التعريف في بعض الصور والتخفيف في البعض الآخر قوله: علامتها جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فالمعنوية مبتداء وقوله ان يكون المضاف الخ خبره والخبر يكون محمولاً علي المبتداء وهاهنا لايصح الحمل لان كلمة ان اذا دخلت علي الفعل يكون بتأويل المصدر فيكون تقديره كون المضاف وكون المضاف غير صفة الي معمولها لايكون متحداً مع المعنوية فلا يكون محمولاً عليه لان الحمل يقتضي الاتحاد وحاصل جوابه هو ان الخبر لقوله فالمعنوية ليس قوله ان يكون الخ بل هو خبر المبتداء المحذوف وهو قوله علامتها ثم هذا المبتداء مع ذلك الخبر يكون جملة خبراً لقوله فالمعنوية والخبر اذا كان جملة لايكون محمولاً بل يكون فيه عائد راجعاً الي المبتداء والعائد موجود وهو الضمير المجرور في قوله وعلامتها او تقرير الاعتراض هكذا انا لانسلم ان الاضافة المعنوية عبارة عن كون المضاف فيها غير صفة مضافة الي معمولها بل حقيقة الاضافة المعنوية عبارة عن نسبة الشيء الي شيء آخر بواسطة حرف الجر تقديراً وحاصل جوابه هو ان ماذكره المصنف ليس تعريفاً وبياناً لحقيقة الاضافة المعنوية بل هو علامة لها وايضا فيه رد علي الشارح الهندي لان الشارح

الهندي قدر لفظ علامة قبل قوله المعنوية بان قال فعلامة المعنوية لدفع ذلك الاعتراض فرد عليه الشارح بان قوله علامة يكون مقدراً بعد قوله فالمعنوية لا قبله ووجه الرد هو ان المخبر عنه هاهنا هي الاضافة المعنوية فينبغي ان تكون مبتداء وعلي ما ارتكبه الشارح الهندي يكون المبتداء علامة لا الاضافة المعنوية قوله: فيها جواب سؤال مقدر وهو ان علامة الشيء تكون مختصة بالاضافة المعنوية فلا تكون علامة لها فان هذه العلامة موجودة في مررت بزيد فان مررت ايضا مضاف غير صفة مضافة الي معمولها لان بذلك الشيء وهذه العلامة لا تكون مختصة الصفة عبارة عن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ومررت ليس بواحد منها بل فعل وحاصل جوابه هو ان المضاف ليس المراد منه المطلق حتى يشمل مررت في ذلك المثال بل المراد منه الخاص وهو المضاف في الاضافة المعنوية وهو مايكون بتقدير حرف الجر وليس مررت من قبيل هذا المضاف فلا تكون هذه العلامة موجودة فيه قوله: كاسم الفاعل جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل ضرب اليوم فان ضرب مصدر مضاف الي اليوم فهو اضافة معنوية مع ان المضاف فيها صفة لان الضرب صفة من الصفات وحاصل جوابه هو ان المراد من الصفة هي الصفة علي اصطلاح النحاة فان الصفة في اصطلاحهم عبارة عما يدل علي ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واما المصدر فهو لاتدل علي ذات بل هو وصف محض فلا يكون صفة عند النحاة وانما هو صفة علي اصطلاح اهل الميزان فانها عندهم ما يقوم بالغير قوله: فاعلها جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض علي مثل كريم البلد ومصارع مصر فان اضافة كل واحد من كريم ومصارع اضافة معنوية مع ان المضاف فيها صفة مضافة الي معمولها وهو البلد في الاول مصر في الثاني لان المضاف اليه يكون معمولاً للمضاف والمضاف يكون عاملاً فيه وحاصل جوابه هو ان المراد من المعمول ليس مطلق المعمول بل المعمول الخاص وهو ان يكون فاعلاً او مفعولاً والمعمول في كريم البلد ومصارع مصر ليس بفاعل او مفعول فيصدق عليها ان المضاف غير صفة مضافة الي معمولها قوله: قبل الاضافة جواب سؤال مقدر وهو ان الاضافة الي الفاعل والمفعول لايتصور لان الشيء اذا كان فاعلاً او مفعولاً لايمكن ان يكون مضافاً اليه والا لكان الشيء الواحد يكون مرفوعاً ومجروراً او منصوباً ومجروراً واذا لم يكن متصوراً فلا يصح نفيه وايضا انه يعلم منه ان المضاف اليه في الاضافة اللفظية يكون الفاعل او المفعول مع انهما لايمكن ان يكونا مضافاً اليه وحاصل جوابه هو ان المراد من كون المعمول فاعلاً اومفعولاً هو قبل الاضافة لا حين الاضافة وهذا متصور فيصح نفيه وايضا المضاف اليه في الاضافة اللفظية انما يكون فاعلاً او مفعولاً قبل الاضافة لا حين الاضافة قوله: سواء لم يكن اشارة الي تقسيم الاضافة المعنوية الي القسمين قوله: اي لايكون صادقا جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض علي غلام في غلام زيد فان المضاف اليه وهو زيد ليس عدا جنس المضاف لان الجنس عبارة عن المجانس ولاشك ان زيد مجانس مع غلام باعتبار ان

كل واحد منهما حيوان ناطق وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الجنس بالمعنى اللغوي وهو المجانس بل المراد منه الامر الكلي الصادق علي المضاف وعلي غيره وزيد ليس بامر كلي صادق علي غلام وغيره فيصدق عليه ان المضاف اليه في غلام زيد عـدا جنس المضاف قوله: بشرط ان يكون جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض باحد اليوم لانك قلت ان في الاضافة البيانية يكون المضاف اليه جنسَ المضاف أي صادقاً عليه وعلي غيره واليوم ايضا كذلك لانه يصدق علي احد وعلي غيره من ايام الاسبوع فينبغي ان يكون هذه الاضافة بمعنى من وليس كذلك بل هو ممتنع وحاصل جوابه هو ان ذلـك القدر لايكفي في الاضافة بمعنى من بل يشترط فيها ان يكون المضاف ايضا امراً كليـاً صـادقا علي المضاف اليه وغيره واحد ليس كذلك فانه خاص لانه اسم يوم خـاص مـن ايـام الاسبوع فلا يصدق علي اليوم وغيره بل علي اليوم فقط فلذا لم يكن من قبيل الاضـافة بمعنى من قوله: والحاصل ان المضاف اليه جواب سؤال مقدر وهو ان تعريـف الاضـافة المعنوية بمعنى اللام منقوض بمثل ليث اسد فان ذلك التعريفُ صادق عليه لان المضاف اليه وهو اسد ليس جنساً للمضاف لانه لايصدق عليه وعلي غيره لانه مساو مـع المضـاف وكذا ليس هو ظرف المضاف ومع ذلك هو ليس من قبيل الاضافة المعنوية بمعنى اللام بل ممتنعة وحاصل جوابه ان ذلك القدر لايكفي في تعريف الاضافة المعنوية بمعنى اللام بـل يشترط مع ذلك ان لايكون بين المضاف والمضاف اليه مساواة وفي ليث اسـد مسـاواة لكونهما مترادفين فلا يصدق عليه تعريف الاضافة المعنوية بمعنى اللام قوله: فهـي بمعنى اللام مثل غلام زيد قوله: وعلي التقديرين ممتنعة ووجه الامتناع هو ان فائدة الاضافة اما التعريف او التخصيص ولم يوجد في هذين الصورتين التخصيص ولا التعريف كما هـو الظاهر قوله: فالاضافة لصدق تعريف الاضافة المعنوية بمعنى اللام علي هذه الاضافة فان المضاف اليه لكونه اخص من المضاف ليس امراً كلياً صادقاً علي المضا وعلي غيره وكذا لس ظرفه قوله: فان كان المضاف اليه اعتراض علي النحاة فانهم قالوا ان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجـه فالشـارح يقول انه منقوض بمثل فضة خاتمك فان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مـن وجه ومع ذلك الاضافة بمعنى اللام لا بمعنى من فينبغي ان يفصل بان المضاف اليه ان كان اصلاً للمضاف يكون بمعنى من والا يكون بمعنى اللام والجواب لانسلم ان كون المضاف اليه اصلاً للمضاف شرط فاضافة فضة الي الخاتم في قولك فضة خاتمك بمعنى من كما ان اضافة خاتم الي الفضة بمعنى من مثل خاتم فضة فان الاضافة في مائة رجل بمعنى من وليس رجل اصلا لمائة قوله: واعلم انه لايلزم جواب سؤال مقدر وهو انه لايصـح ان يكـون الاضافة في يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام لانه لايصح اظهار الـلام في هذه الامثلة لانه لو اظهر اللام في مثل يوم الاحد يكون معناه ان الاحد شيء آخر له يوم وليس كذلك لان الاحد يوم بنفسه وكذا يكون التقدير في الثاني علم للفقه فانه يعلم منه

ان الفقه شيء آخر له علم وليس كذلك بل هو علم ويكون التقدير في الثالث شجر للاراك فانه يعلم منه ان الاراك شيء آخر له شجر وليس كذلك بل بنفسه شجر وحاصل جوابه هو ان الواجب في الاضافة بمعنى اللام هو افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام بان يكون بين المضاف والمضاف اليه اختصاص سواء صح اظهار اللام اولا وليس الواجب اظهار اللام ولاشك ان الاختصاص موجود في هذه الامثلة فان اليوم له اختصاص مع الاحد بان الاحد فرد منه وكذا الفقه فرد من العلم وكذا الاراك فرد من الشجر ويمكن ان يقرر الاعتراض بتقرير آخر وهو ان الاضافة المعنوية بمعنى اللام عبارة عما يصح فيها اظهار اللام فما لايصح فيها اظهار اللام لايكون من الاضافة بمعنى اللام فينبغي ان لايكون الاضافة في مثل كل رجل وكل احد بمعنى اللام لعدم صحة اظهار اللام في هذين المثالين لانه لو اظهر اللام وقيل كل لرجل وكل لاحد لزم انفكاك كل عن الاضافة مع ان النحاة صرحوا بان هذين المثالين من قبيل الاضافة بمعنى اللام وحاصل جوابه هو ان الواجب في الاضافة بمعنى اللام هو افادة الاختصاص سواء صح اظهار اللام اولا كما في يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فان الاضافة في هذه الامثلة بمعنى اللام لوجود الاختصاص وان لم يصح فيها اظهار اللام ولاشك ان الاختصاص موجود في كل رجل وكل واحد لان كل لاحاطة الافراد ولاشك ان رجل واحد فرد من تلك الافراد وعلي هذا التقرير يكون ذكر يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك من قبيل الشاهد بانها شهود علي ان الواجب في الاضافة بمعنى اللام افادة الاختصاص لا صحة اظهار اللام واختار التقرير الاول للاعتراض عبد الرحمن وذكر التقرير الثاني بعض الشارحين قوله: وهذا قال المصنف تفريع علي قوله واعلم ان لايلزم الخ وجواب لسؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث قال بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وحاصل جوابه هو ان الوجه لذلك هو ان الواجب فيها هو افادة معنى اللام وهوالاختصاص لاكون اللام مقدراً ويكون اظهارها صحيحاً فلذا قال بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام قوله: ولا يحتاج الي التكلفاة رد علي الشارح الهندى فانه اجاب عن الاعتراض الوارد علي كل رجل وكل احد بان اظهار اللام في هذين المثالين صحيح لان كل فيهما مؤولة بالافراد لانها وضعت لاحاطة الافراد فيكون التقدير افراد رجل وافراد واحد والافراد ليست بلازمة الاضافة فيصح اظهار اللام بين الافراد ورجل وبينها وبين واحد فرد عليه الشارح بان هذا من التكلفات البعيدة اما كونه تكلفا فلوجود التأويل فيه وأما كونه بعيداً فللزومه في مواد كثيرة قوله: أي كون الاضافة جواب سؤال مقدر وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع في التذكير والتأنيث لان الراجع ضمير مذكر والمرجع الاضافة بمعنى في وهو مؤنث وحاصل جوابه هو ان ضمير هو ليس براجع الي الاضافة بمعنى في بل راجع الي كون الاضافة بمعنى في ولاشك ان الكون المذكور مذكر فيطابق الراجع مع المرجع قوله: فان معنى ضرب اليوم جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح رد الاضافة بمعنى في الي

الاضافة بمعنى اللام لوجود التغاير بين مفاديهما لان مفاد الاضافة بمعنى اللام هو اختصاص المضاف بالمضاف اليه ومفاد الاضافة بمعنى في هو ظرفية المضاف اليه للمضاف وحاصل جوابه هو ان الاختصاص كما هو موجود في الاضافة بمعنى اللام فكذلك موجود في الإضافة بمعنى في فان للمضاف اختصاص وقوع مع المضاف اليه بان يكون المضاف واقعاً في المضاف اليه فصح رد الاضافة بمعنى في الي الاضافة بمعنى اللام قوله: اي الاضافة المعنوية جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان الاضافة تفيد التعريف مع المعرفة والتخصيص مع النكرة مثل ضارب زيد وضارب رجل فان المضاف اليه في الاول معرفة مع انه لم يكن المضاف معرفة وفي الثاني نكرة مع ان المضاف لم يكن مخصصاً وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الاضافة مطلق الاضافة سواء كانت لفظية او معنوية بل المراد الاضافة المعنوية وهذان المثالان من قبيل الاضافة اللفظية قوله: أي تعريف المضاف جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل غلام زيد فان اضافة غلام الي زيد معنوية مع انها ليستْ مفيدةً للتعريف في زيد والا لزم تحصيل الحاصل لان التعريف حاصل فيه بالعلمية قبل الاضافة وحاصل جوابه هو ان المرا من التعريف هوتعريف المضاف لا تعريف المضاف اليه وزيد مضاف اليه والمضاف هو غلام وهو صار معرفة بسبب تلك الاضافة قوله: لان الهيأة تعليل لافادة الاضافة المعنوية تعريف المضاف وحاصله هو ان الاضافة المعنوية انما تفيد التعريف لاجل ان الهيأة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة علي معلومية المضاف فتلك الافادة انما هي لاجل الوضع قوله: لا ان نسبة امر رد علي الشارح الهندى فانه علل افادة الاضافة المعنوية تعريف المضاف بان نسبة امر الي معين يستلزم معلومية المنسوب مثل غلام زيد فان غلام منسوب الي معين وهو زيد فيكون غلام معلوماً لاجل تلك النسبة قوله: فان ذلك غير لازم هذا بيان وجه الرد وحاصله انا لانسلم ان معلومية المنسوب لازم مع نسبة امر الي معين فان الفعل في قولنا ضرب زيد منسوب الي الفاعل المعين مع ان هذه النسبة لاتفيد التعين في الفعل فانه لايعلم ان الضرب شديد ام خفيف كثير ام قليل قوله: وليس يجري جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكر تم من ان الاضافة المعنوية تفيد تعريف المضاف اذا كان مع المضافُ اليه المعرفة منقوض بمثل زيد وغير زيد فان مثل وغير مضافان الي زيد وهو معرفة ومع ذلك لا تفيد هذه الاضافة تعريف المضاف فان مثل وغير لايكونان معرفتين بهذه الاضافة وحاصل جوابه هو ان هذا الحكم مقصور بما عدا مثل وغير قوله: الا ان يكون جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكرتم من عدم تعريف مثل وغير بالاضافة منقوض بمثل قولهم عليكَ بالحركة غير السكون فان غير صار معرفة بالاضافة الي المعرفة وهو السكون بدليل وقوعه صفة للمعرفة وهو الحركة وحاصل جوابه هو ان عدم تعريف غير بالاضافة الي المعرفة مقيد بما اذا لم يكن للمضاف اليه ضد واحد مثل غير زيد فان زيد له اضداد كثيرة من عمروٍ وبكرٍ وخالدٍ وغيرهم واما اذا لم يكن له اضداد كثيرة بل ضد واحد فيصير غير

معرفة بالاضافة ولاشك ان للمضاف اليه للغير في ذلك المثال وهو السكون ضد واحد وهو الحركة فلذا صار غير معرفة بالاضافة قوله: يعرف أي يعرف ذلك الضد بغيريته أي بكون ذلك الضد مغايراً عن المضاف اليه وذلك لانحصار الغيرية فيه قوله: وكذلك اذا كان جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكرتم من عدم تعريف مثل وغير بالاضافة الي المعرفة منقوض بقولهم جاءني مثلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء فان مثل يكون معرفة بالاضافة الي المعرفة كما في المثال المذكور وحاصل جوابه انا ما قلنا مقيد بان لايكون للمضاف اليه مثل اشتهر به واما اذا كان له مثل اشتهر به فيصير معرفة بالاضافة الي المعرفة قوله: أي شرط الاضافة المعنوية جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل الضاربا زيد والضاربو زيد فان المضاف في هذين المثالين معرفة باللام وحاصل جوابه هو ان الضمير في شرطهما ليس براجع الي مطلق الاضافة سواء كانت لفظية او معنوية بل راجع الي الاضافة المعنوية فالتجريد عن التعريف انما هو شرط في الاضافة المعنوية دون الاضافة اللفظية والاضافة في المثالين المذكورين لفظية لامعنوية قوله: اذا كان معرفة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بغلام زيد فان اضافة غلام الي زيد معنوية مع انه ليس في غلام التجريد من التعريف لان التجريد من التعريف يقتضي سبق وجود التعريف والتعريف ليس بموجود في غلام لكونه نكرة وحاصل جوابه هو ان تجريد المضاف من التعريف مقيد بكون المضاف معرفة أي تجريد المضاف من التعريف انما يكون حين كون المضاف معرفة لا مطلقاً والمضاف في غلام زيد ليس بمعرفة قوله: او المراد بالتجريد التجرد جواب ثان عن ذلك السؤال حاصله هو ان المراد من التجريد المتعدي هو التجرد اللازمي ولاشك ان التجرد لايقتضي سبق الوجود فهو موجود في غلام زيد قوله: وخلوه من التعريف جواب سؤال مقدر وهو ان التجرد يشمل ما اذا لم يكن فيه التعريف ابتداء ولايشمل ما اذا كان المضاف معرفة او لا ثم جرد من التعريف لانه تجريد لا تجرد فحينئذ يلزم الانتقاض بهذه الصورة بان التجرد ليس بموجود فيه مع كونه مضافاً بالاضافة المعنوية وحاصل جوابه هو ان المراد من التجرد هو الخلو وهو عام يشمل التجريد والتجرد كليهما فلا يلزم النقض قوله: الحاصل باللام كما في النجم والثريا والصعق قوله: وما اجازه الكوفيين جواب سؤال مقدر وهو ان ما شرطتم من تجريد المضاف من التعريف في الاضافة المعنوية منقوض بما اجازه الكوفيون من قولهم الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم والمائة الدينار فان الاضافة في هذه الامثلة معنوية مع ان المضاف ليس مجرداً عن التعريف بل معرف باللام وحاصل جوابه هو ان ما اجازه الكوفيين ضعيف فلا يكون نقضاً ودليل الكوفيين علي جواز مثل هذه التراكيب هو ان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه فان الثلاثة هي الاثواب وكذا الباقي وشرط كسب المضاف التعريف من المضاف اليه التغاير وهاهنا التغاير ليس بموجود فلا يكتسب المضاف التعريف من المضاف اليه فلا يلزم تحصيل الحاصل عند كون المضاف معرفة ولم يجرد من

التعريف ولكن مذهبهم ضعيف من وجهين الاول انه علي هذا ينبغي ان يجوز الخاتم فضة لان المضاف هاهنا ايضا هو المضاف اليه مع انه لا يجوز بالاتفاق والثاني هو ان شرط كسب المضاف التعريف من المضاف اليه هو التغاير في اللفظ ولا شك ان التغاير في اللفظ موجود في تلك الامثلة فيلزم تحصيل الحاصل عند عدم تجريد المضاف عن التعريف قوله: التركيب جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة من حرف جر وهو لايدخل الا علي الاسماء وقوله الثلاثة الاثواب مركب فلا يصح دخول كلمة منْ عليه وحاصل جوابه هو انه مؤول بتركيب فيكون مفردا بهذا التاويل فيصح دخول كلمة من عليه او تقرير الاعتراض هكذا ان قوله من الثلاثة الاثواب اما بيان الضمير البارز في اجازه او لكلمة ما وكل واحد منهما مفعول به لاجاز الاول بنفسه والثاني باعتبار ذلك الضمير لان ذلك الضمير راجع الي كلمة ما ولا يصح هذا البيان لان مفعول اجاز لايكون الا من الاحداث ومقدور المتكلم والثلاثة الاثواب ليس من الاحداث ولا من مقدور المتكلم وحاصل جوابه ان في عبارة المصنف حذف المضاف وهو لفظ تركيب فيكون البيان هو التركيب بالمعنى المصدري ولاشك انه من الاحداث ومن مقدور المتكلم قوله: المعرف باللام جواب سؤال مقدر وهو ان البعض من شبه قوله الثلاثة الاثواب هو قوله مائة الدارهم ومائة الدينار فانّ المضاف هاهنا عدد مضاف الي معدوده كما في الثلاثة الاثواب مع ان هذين المثالين جائزان بالاتفاق وحاصل جوابه هو ان المراد من شبهه هو شبهه في كون المضاف معرفا باللام المضاف الي معدوده وهذان المثالان ليس المضاف فيهما معرفا باللام قوله: قياساً واستعمالاً دفع وهم من يتوهم انه يكون ضعيفا من حيث القياس دون الاستعمال او من حيث الاستعمال دون القياس فدفع ذلك الوهم بان الضعف فيهما من حيث الاستعمال والقياس كليهما قوله: واما ما جاء في الحديث جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم انه مخالف عن الاستعمال بل هو مستعمل في كلام الفصحاء فانهُ قالَ عليه السلام اغسلوا يوم الجمعة ولو اشتريتم كأساً بالالف الدينار من دون التجريد من التعريف وهو مستعمل في كلامه عليه السلام وهو افصح العرب فعلم انه لايخالف عن استعمال الفصحاء وحاصل جوابه هو انا لانسلم انه من قبيل الاضافة بل هو من قبيل البدل بان الدينار بدل من الالف فانقيل لما كان الثلاثة الاثواب وشبهه مخالفاً عن القياس والاستعمال فينبغي ان يقول المصنف ممتنع مكان ضعيف لانه اذا كان كذلك يكون ممتنعا لا ضعيفا قلنا نسلم انه ممتنع ولكن لما كان مشابهاً بحسب الصورة بالالف الدينار المذكور في الحديث لم يقل ممتنع رعاية للادب قوله: علامتها جواب سؤال مثل مامر في بيان الاضافة المعنوية وقد ذكرنا هناك للسؤال تقريرين وهذان التقريران كائنان هاهنا ايضا قوله: من قبيل اضافة اسم الفاعل الي مفعوله جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل والمثال الواحد كاف لذلك فينبغي ان لا يورد المثال الثاني وحاصل جوابه هو ان تعدد المثال مبنى علي تعدد الممثل فان قيل ان اضافة ضارب الي زيد كما يصح ان

يكون من قبيل اضافة اسم الفاعل الي مفعوله فكذلك يصح ان يكون من قبيل اضافة اسم الفاعل الي فاعله فمن أي شيء يعلم انه من قبيل اضافة اسم الفاعل الي مفعوله دون فاعله قلنا يعلم ذلك من ايراد حسن الوجه بعده فانه من قبيل اضافة الصفة الي الفاعل فلو كان الاول من قبيل اضافة اسم الفاعل الي فاعله لكان هو ايضا من قبيل الصفة الي فاعله فيلزم التكرار حينئذ قوله: فائدة جواب سؤال مقدر وهو ان قوله الا تخفيفاً مستثنى من قوله لا تفيد وهو لايصح لان المستثنى منه يكون من الاسماء وقوله لا تفيد من الافعال وحاصل جوابه هو ان المستثنى منه محذوف وهو قوله فائدة وهو اسم فيصح كونه مستثنى منه قوله: لا تعريفاً ولا تخصيصاً فان قيل نفي التعريف والتخصيص قد استفاد من الحصر فينبغي ان لايذكرهما الشارح قلنا ان نفيهما وان كان مستفاداً من الحصر ولكن ذكرهما الشارح لاقامة الدليل علي نفيهما قوله: لكونها في تقدير الانفصال دليل لعدم افادة الاضافة اللفظية التعريف او التخصيص وحاصله هو ان الاضافة اللفظية وان كانت في صورة الاتصال ولكن في تقدير الانفصال لان صورة الاتصال غير زائدة علي صورة الانفصال في التخصيص وعدمه يعني كما ان صورة الانفصال لا تفيد التخصيص فكذلك صورة الاتصال لا تفيد تخصيصاً واذا لم تكن مفيدة للتخصيص لاتكون مفيدة للتعريف بالطريق الاولي او حاصل دليله هكذا ان الاضافة اللفظية في تقدير الانفصال أي الانفصال بين اللفظ والمعنى في ان لفظ المضاف اليه يكون مجروراً في الاضافة اللفظية ولكن معناه مرفوع اذا كان فاعلاً او منصوب اذا كان مفعولاً بخلاف الاضافة المعنوية فان المضاف اليه فيها يكون مجروراً لفظاً ومعنىً قوله: لا في المعنى بأن يسقط جواب سؤال مقدر وهو أن ذكر قوله في اللفظ مستدرك لان التخفيف لايكون الا في اللفظ دون المعنىً فلا حاجة الي ذكره وحاصل جوابه هو انا لانسلم ان التخفيف لايكون الا في اللفظ دون المعنى بل هو كما يكون في اللفظ فكذلك يكون في المعنى ايضا غاية الامر ان التخفيف في المعنى مغاير بالنوع عن التخفيف في اللفظ قوله: والتخفيف اللفظي جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف لم قال في اللفظ ولم يقل في المضاف مع ان المراد من اللفظ هو لفظ المضاف وحاصل جوابه لانسلم ان المراد من اللفظ هو لفظ المضاف وانما كان المراد من اللفظ هو لفظ المضاف لو كان التخفيف مختصاً بالمضاف وليس كذلك لان التخفيف قد يكون في المضاف وقد يكون في المضاف اليه وقد يكون في كليهما قوله: او حكماً جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم حواج بيت الله فان حواج مضاف الي بيت الله وليس فيه التخفيف بحذف التنوين لعدم وجود التنوين فيه لكونه غير منصرف وحاصل جوابه هو ان التخفيف اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وهاهنا التخفيف الحكمي موجود لان معنى التخفيف الحكمي هو انه لو كان هناك منصرف لسقط تنوينه بالاضافة قوله: تركيب جواب سؤال مقدر وهو ان جاز فعل وقوله مررت برجل حسن الوجه فاعل له والفاعل قسم من الاسم وهذا القول جملة فلا يصح ان يكون فاعلاً وحاصل جوابه هو

انه مؤل بتركيب وهو مفرد فيصح ان يكون فاعلاً قوله: تركيب هذا ايضا جواب سؤال مثل ذلك قوله: والمراد ان المشار اليه جواب سؤال ذكره الشارح بقوله فلا يرد انه لا دخل الخ وحاصل هذا الجواب هو انه لايلزم من نسبة شيء الي مجموع اشياء ان يكون لكل واحد دخلاً في ذلك الشيء فانه ربما ينسب الفعل الي الكل والحال انه يكون صادراً عن البعض كما يقال بنو فلان قتلوا زيداً مع انه يكون القتل صادراً من البعض فهاهنا جواز التركيب الاول وامتناع التركيب الثاني منسوبا الي مجموع هذه الامور الثلاثة ولا يلزم منه ان يكون لكل واحد من تلك الامور الثلاثة دخلاً في ذلك الجواز والامتناع قوله: لانتفاء التخصيص فان قيل كما انه لا دخل في ذلك الجواز والامتناع لانتفاء التخصيص فكذلك لا دخل للتخفيف ايضا فلا وجه لتخصيص انتفاء التخصيص بالذكر قلنا التخفيف وان لم يكن له دخل في جواز التركيب الاول وامتناع التركيب الثاني لكن له دخل في جواز التركيب الثالث والرابع وهما الضاربا زيد والضاربو زيد او نقول لانسلم انه لا دخل في جواز الاول لانه لولم يكن التركيب الاول مفيداً للتخفيف لما كان جائزاً لانه لابد من وجود التخفيف في الاضافة اللفظية قوله: تركيب فان قيل لا حاجة الي التأويل بالتركيب لان الضاربا زيد وكذا الضاربو زيد مثل غلام زيد فيصح كون كل واحد منهما فاعلاً لجاز بدون ذلك التأويل قلنا انما اولهما بالتركيب وان الفاعلية صحيحة بدون ذلك التأويل لاجل متابعة السابق او نقول ان الضاربا وكذا الضاربو من قبيل اسم الفاعل واللام اذا دخل علي اسم الفاعل يكون بمعنى الذي ويكون اسم الفاعل بمعنى الفعل فيكون كل واحد منهما جملة معنىً فلا يصلح ان يكون فاعلاً بدون التأويل قوله: ولاشك توطئة وتمهيد الي الاعتراض الآتي من الشارح علي المصنف قوله: وعلي هذا هذا هو الاعتراض علي المصنف وحاصله هو ان الانسب تقديم هذا التفريع علي التفريع السابق ففيما اختاره المصنف ترك الانسب ووجه الانسبية هو ان التفريع السابق تفريع علي امرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف وهذا التفريع تفريع علي امر واحد وهو التخفيف فيكون هذا بمنزلة المفرد والتفريع السابق بمنزلة المركب والمفرد يكون مقدما علي المركب طبعاً فينبغي ان يقدم وضعاً ايضا ليوافق الوضع الطبع قوله: لكنه اخره جواب عن ذلك الاعتراض حاصله ان الانسب وان كان تقديمه بالنظر الي كونه كالمفرد ولكنه اخره لان له لواحق كثيرة وهي قوله خلافاً للفراء وقوله وضعف الخ وقوله وانما جاز الضارب الرجل الخ قوله: في شرحه أي علي الكافية وهو امالي الكافية او علي المفصل وهو الايضاح قوله: المتقدمة حساً فان قيل كيفية تكون اللام متقدمة حساً لانها من الالفاظ وهي لاتكون محسوسة واما النقوش فهي وان كانت محسوسة ولكنها ليست بالفاظ قلنا ان الالفاظ وان لم تكن محسوسة بحاسة البصر محسوسة بحاسة السمع فصح الحكم بتقديم اللام حساً فان قيل التقدم الحسي لايقتضي ان يكون ذلك المقدم مقدماً في الواقع ايضا ألا ترى ان كلمة ما في قولنا مازيد قائماً متقدمة حساً مع انها متأخرة في

الواقع عن مجموع زيد قائماً لانها تدخل علي مجموع الجملة فيمكن ان تكون اللام متقدمة حسا ومتاخرة في الواقع بان دخلت علي المضاف بعد الاضافة قلنا قياس اللام علي كلمة ما قياس مع الفارق لانه وجدت القرينة علي تاخير كلمة ما عن مجموع زيد قائماً لان كلمة ما عاملة في الاسم والخبر والعامل يكون مؤخراً عن المعمول ولم توجد القرينة علي تاخير اللام قوله يعنى ان هذا القول هذا توجيه الشارح الهندي لبيان الضعف نقله الشارح للرد عليه قوله: ولا يخفى ان فيه هذا رد من جانب الشارح علي توجيه الشارح الهندى بان فيه شائبة مصادرة علي المطلوب ثم ان المصادرة علي المطلوب علي اربعة انواع الاول ان يجعل المدعىٰ عين الدليل والثاني ان يجعل المدعي جزء الدليل والثالث ان يجعل المدعى موقوفاً عليه للدليل و الرابعان يجعل المدعى موقوفا عليه لجزء الدليل وفي كل واحد من هذه الانواع الاربعة دور ولذا كانت المصادرة علي المطلوب باطلة وانما قال الشارح شوب مصادرة ولم يقل مصادرة لعدم لزوم عين المصادرة علي المطلوب لان المدعي هاهنا هو امتناع الضارب زيد ولم يجعل ذلك المدعى عين الدليل ولا جزئه ولا موقوفا عليه له ولا موقوفاً عليه لجزئه بل جعل المدعي وهو امتناع الضارب زيد دليلا علي ابطال دليل الخصم وهو ذلك الشعر يثبت به الخصم خلاف المدعى وهو جواز الضارب زيد وليس هذا بواحد من انواع المصادرة علي المطلوب وانما كان فيه شائبة المصادرة علي المطلوب لوجود الدور فيه ولاشك ان في الدور شوب من المصادرة وانما كان فيه دورا فلان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد موقوف علي ابطال دليل الخصم الذي يوجب نقيض المطلوب وجعل المطلوب دليلا علي ابطال دليل الخصم فتوقف ابطال دليل الخصم علي المطلوب فلزم الدور قوله: اللهم الا ان يقال هذا توجيه الضعف من جانب الشارح والفرق بين توجيه الشارح وبين توجيه الشارح الهندي هو انه توجيه الشارح الهندي بناء علي ان الضعف في هذا القول والتركيب وتوجيه الشارح بناء علي ان الضعف انما هو في الاستدلال بهذا القول والتركيب لافي نفس القول والتركيب قوله: حملاً علي المحل ومحل المائة النصب لكونه مفعولاً لقوله الواهب قوله: ولم يجز رب سخلتها وانما لم يجز هذا لان رب لا تدخل علي المعرفة فلا يجوز رب سخلتها بدون العطف بان يكون رب داخلاً عليه بدون واسطة العطف وكذا لا يجوز رب الشاة بتعريف الشاة قوله: أي ممدوحه جواب سؤال مقدر وهو ان قوله الواهب المائة من المفردات أي ليس بجملة فلو جعل مبتداء بقي بلا خبر ولو جعل خبراً بقي بلا مبتداء فلا يفيد فائدة تامة وحاصل جوابه انه خبر ولكن بحذف المبتداء وهو قوله ممدوحه فلم يبق الخبر بلا مبتداء فيفيد فائدة تامة قوله: أي ابيض من النوق جواب سؤال مقدر وهو انة فات المطابقة بين الموصوف والصفة من وجهين الاول ان الموصوف وهو المائة جمع معنىً والصفة وهو الهجان مفرد والثاني ان المائة مؤنث والهجان مذكر وحاصل جوابه ان الهجان جمع لانه كما يستعمل مفرداً كذا يستعمل جمعاً والجمع بتأويل الجماعة مفرد

مؤنث فلا يفوت المطابقة اصلاً قوله: يستوى فيه لان كسرة هجان لو فرضت مثل كسرة الحمار يكون مفرداً وان فرضت مثل كسرة رجال يكون جمعاً فالفرق بين المفرد والجمع فيه حكماً لا حقيقة قوله: والهجان صفة جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الهجان جمعاً معنىً فلا يصح جعله تميزاً للمائة لان تميز العدد الاكثر يكون مفرداً لاجمعاً وحاصل جوابه لانسلم انه تميز له بل هو صفة له قوله: او بدل عنها جواب ثان عن ذلك السؤال وتقريره ظاهر قوله: او من قبيل الثلاثة الاثواب عطف علي قوله او لانه يحتمل الخ فيكون وجها اخر للضعف وحاصله ان قوله الواهب المائة ضعيف لان فيه اضافة المعدود الي عدده والمضاف معرف باللام من قبيل الثلاثة الاثواب وهو لا يجوز للزوم تحصيل الحاصل فيه فلا يصح به الاستدلال ولكن لا يخفي ان في هذا التوجيه ايضا شوب. مصادرة علي المطلوب كما يظهر ذلك بادنى تامل لان بناء هذا التوجيه ايضا علي ضعف هذا القول والتركيب قوله: أي راعيها جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح اضافة العبد الي ضمير المائة الهجان لان العبد عبارة عن المملوك وهو انما يكون للانسان لالغيره وحاصل جوابه هو ان المراد من العبد ليس المملوك بل المراد منه الراعي ولاشك ان الراعي يكون لغير الانسان قوله: او عبد ها جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله هو ان المراد من العبد معناه الحقيقي وهو المملوك ولكن الاضافة الي ضمير المائة الهجان انما هي لادنى الملابسة قوله: وحقيقة الامر جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة او في قوله او علي صيغة المجهول للترديد فحينئذ لايعلم حال ذلك بانه علي صيغة المعلوم المذكر او علي صيغة المجهول المؤنث فينبغي للشارح ان يعين احدهما وحاصل جوابه هو انه انما لم يعينه لاجل ان التعين موقوف علي حركة الحرف الروي وهو اللام في اطفالها فان كان بالنصب يكون علي صيغة المعلوم المذكر وان كان بالرفع يكون علي صيغة المجهول المؤنث قوله: واما لانه قاسه عطف علي قوله اما لانه توهم ان دخول الخ فيكون هذا دليلا ثالثا للفراء علي جواز الضارب زيد قوله: جر الوجه وانما كان هذا الوجه مختاراً لان فيه حصول التخفيف بحذف ضمير المضاف اليه واستتاره في الصفة وبقلب الضمة بالكسرة وليس فيه خلو الصفة عن عائد الموصوف لان الضمير المستكن في الصفة راجع الي الموصوف قوله: رفعه وانما كان هذا غير مختار لخلو الصفة عن عائد الموصوف قوله: ونصبه وانما كان هذا غير مختار لان الحسن لازم لايعمل النصب واما انه منصوب علي انه شبيه بالمفعول به لا انه مفعول به فهو تكلف واما الخبر فليس فيه التكلف ولا الخلو عن عائد الموصوف قوله: أي في قول من قال جواب سؤال مقدر وهو انه لاحاجة في جواز الضاربك الي الحمل لانه عند البعض غير مضاف فيكون جائزا من دون الحمل وحاصل جوابه هو ان الاحتياج الي الحمل ليس علي الاطلاق بل علي مذهب من قال انه مضاف فحينئذ لابد من الحمل في جوازه واما عند من لايكون هو مضافاً عنده فلا حاجة فيه الي الحمل قوله: والتنوين جواب سؤالٍ مقدرٍ وهو انه لما لم يكن الضارب مضافاً ينبغي ان لايسقط التنوين

مع انه ساقط وحاصل جوابه ان علة سقوط التنوين ليس بمنحصر في الاضافة بل التنوين كما يسقط بسبب الاضافة كذلك يسقط بسبب اتصال الضمير المتصل وهاهنا سقط بسبب الاتصال قوله: أي لمحموليته انما زاد اللام دفع اعتراض يرد هاهنا وهو ان قوله حملاً منصوب وللنصب وجوه عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو ان نصبه انما هو علي انه مفعول له لقوله جاز ثم اول حملاً علي المحمولية لدفع اعتراض آخر وهو ان نصب المفعول له وتقدير لامه مشروط بشروط ثلاثة واحد منها ان يتحد فاعل المفعول له وفاعل الفعل المعلل به وهو مفقود هاهنا لان فاعل جاز هو قوله الضاربك وفاعل الحمل هو المتكلم وحاصل جوابه هو ان حملاً مصدر مبنى للمفعول فيكون فاعله أي مفعول ما لم يسم فاعله له هو الضاربك فوجد الشرط وهو الاتحاد قوله: التزموا الاضافة ووجه التزامها هو حصول كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة قوله: بنفس اتصال الضمير وانما يسقط التنوين بالاتصال في ضاربك وكذا نون التثنية في ضارباك ونون الجمع في ضاربوك لان بين الضمير المتصل وبين هذه الامور الثلاثة منافاة لانها تدل علي تمام الكلمة وانقطاعها عما بعد ها والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما قوله: لانهما من باب واحد جواب سؤال مقدر وهو انه لابد في الحمل من المناسبة فما هو هاهنا وتقرير جوابه ظاهر قوله: ولم يحملوا الضارب زيد جواب سؤال مقدر وهو انه لما حمل الضاربك علي ضاربك فينبغي ان يحمل الضارب زيد عليه ايضاً وحاصل جوابه هو ان في الحمل لابد من وجود المناسبة والمناسبة هاهنا ليست بموجودة لان المضاف اليه فيه اسم ظاهر لا ضمير متصل قوله: والدليل جواب سؤال مقدر وهو انه لم لا يجوز ان يكون حذف التنوين وسقوطه من اجل الاضافة في ضاربكَ لامنْ اجل الاتصال وما الدليل علي ان سقوطه لاجل الإتصال وحاصل جوابه هو ان الدليل علي ذلك موجود وهو ان التنوين لو كان ساقطاً لاجل الاضافة لكان وجوده متصوراً قبل الاضافة وان سقوطه لاجل الإتصال لا للاضافة قوله: ولقائل ان يقول: والجواب انه لوكان كذلك لكان مسموعاً من العرب قبل الاضافة كذلك مع انهٔ ليس بمسموع كذلك قوله: واعلم انا حملنا اشارة الي الاحتمال الثاني في كلام المصنف فخلاصة المقام هو ان في كلام المصنف احتمالين الاول ان يكون قوله وضعف الواهب الخ وقوله وانما جاز الخ وقوله الضاربك وشبهه الخ اجوبة عن استدلالات الفراء فان الفراء استدل بهذه الثلاثة لجواز الضارب زيد فاجاب المصنف عنها والاحتمال الثاني ان يكون كل واحد من هذه الاقوال الثلاثة مسئلة عليحدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد بان يكون كل واحدة من هذه المسائل الثلاثة تحقيقا للمقام او يكون جوابا عن سؤال مقدر وارد علي وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ وعلي كل واحد من التقديرين تُناسب كل واحدة من هذه المسائل الثلاثة الحكم بامتناع الضارب زيد لان كل واحدة منها تدل علي امتناع الضارب زيد قوله: الي مسألة ظاهر وذلك لانهما مثل

الضارب زيد بدون توسط العطف واما الواهب المائة فانما يكون مثل الضارب زيد بتوسط العطف ولايكون مثله بدون توسطه قوله: ويتضمن الرد جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان قوله الاول غير ظاهر في كونه مسئلة عليحدة لان كونه مثل الضارب زيد بتوسط العطف فيكون ظاهراً في الرد علي استدلال الفراء واما الصورتين الاخيرتين فلما كانتا ظاهرتين في كون كل واحدة منهما مسئلة عليحدة فكيف يصح الرد بهما علي استدلال الفراء وحاصل جوابه هو انهما وان لم يكونا ظاهرين في الرد ولكن كل واحد منهما متضمن للرد علي استدلال الفراء بهما بان يقال بانه لما كان جواز الاضافة فيهما بالحمل لايمكن الاستدلال بهما لانه يكون الاستدلال بهما حينئذ كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك لايجوز وعلي هذا التقدير يكونً الضمير في قوله: بهما راجعا الي الضارب الرجل والضاربك والي هذا الارجاع ذهب المحرم الافندي وقد ذهب بعض المحشين الي ارجاعه الي الصور الثلاثة بان جعل الصورتين الاخيرتين امراً واحداً فلذا كان الضمير مثنىً قوله: مع بقاء المعنى المفاد جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم اضافة الموصوف الي الصفة لانه اذا زال المعنى المفاد بالتركيبً التوصيفي يجوز حينئذ الاضافة لعدم لزوم المحذور فيه وحاصل جوابه هو ان مراد نا من عدم اضافة الموصوفً الي الصفة هو ما يكون مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي ولاشك في لزوم المحذور حينئذ وهو ارادة المعنى الوصفي من التركيب الاضافي وهو لايجوز لان احد التركيبين لايقومً مقام الاخر في ارادة معنى الآخر منه قوله: لايقوم احدهما في ارادة معنى قوله: ولهذا المعنى بعينه وهو ان لكل واحد من هيأتيَ التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لايقوم احدهما مقام الآخر فان قيل ما الفرق بين مفاد التركيب الوصفي وبين مفاد التركيب الاضافي مع ان في كل واحد من التركيبين الجزء الثاني يكون قيداً للجزء الاول قلنا الفرق ثابت بينهما فان معنيِ التركيب الوصفي هو تقيدِ شي بشيء واتصافه به مع صحة حمل الثاني علي الاول بناء علي الاغلب وانما قلنا بناء علي الاغلب اذ يصح الحمل في الاضافة البيانية قوله: بمعنى المسجد الجامع اشارة الي ان المنع مقيد ببقاء المعنى الوصفي لان عند زوال المعنى الوصفي يجوز تلك الاضافة قوله: بمعنى قطيفة جرد فيه ايضا مثل مامر آنفا من الاشارة قوله: فان في كل واحد بيان لذلك الاعتراض الوارد علي القاعدة الاولى قوله: مقدرا بان يكون مرادا في النية ولا يكون محذوفاً نسياً منسيا قوله: ان يكون الوقت محذوفا اي يكون محذوفاً بحذف نسياً منسياً فالمراد من الحذف هو هذا الحذف قوله: منطويا عليه اي مشتملاً عليه قوله: الصفات الغالبة بان يكون معنى الجامع صادقاً علي الوقت وغيره فاريد منه هاهنا الوقت كما يؤخذ احد المعانى من الصفات الغالبة مثل الرحمن فانه كان صادقاً علي الله تعالي وغيره ثم غلب استعماله في الله تعالي قوله: علي الاحتمالين بان يكون الموصوف مقدرا لا محذوفا حذفاً نسياً منسياً فيندفع حينئذ الايراد بالوجهين او يكون محذوفاً حذفاً نسيا منسياً فيندفع الايراد بوجه واحد قوله: لكن هذا

التأويل استدراك لدفع وهم من يتوهم ان التأويل المذكور كما يجري في مسجد الجامع وصلواة الاولي و بقلة الحمقاء كذلك يكون جاريا في جانب الغربي ايضا فدفع ذلك الوهم بان ذلك التأويل لايجري في جانب الغربي قوله: فانه لاشك هذا دليل علي عدم جريان ذلك التأويل في جانب الغربي وحاصله انه لو اجري هذا التاويل في جانب الغربي يلزم توصيف المكان بالغربية لكن التالي باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فلانه يكون التقدير هكذا جانب المكان الغربي عند التاويل المذكور وفيه صار الغربي وصفا للمكان واما بطلان التالي فذكره الشارح بقوله ان المقصود توصيف الخ وانما كان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا المكان لان المكان عبارة عن جميع الارض وهي لاتوصف بالغربية بل الموصوف بالغربية جانب من جوانبها قوله: اللهم الا ان يقال توجيه لجريان ذلك التاويل في جانب الغربي ليدفع الايراد الوارد بهذا التركيب علي القاعدة الاولي قوله: هو الجزء ويكون الموصوف بالغربية هذا الجزء ولاشك في صحة توصيفه به قوله: والاضافة جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المراد من المكان الجزء فهو متحد مع الجانب فلا يصح اضافة الجانب اليه للزوم اضافة الشيء الي نفسه فلابد من المغايرة وحاصل جوابه هو ان هذه الاضافة بيانية والمغايرة انما تجب فيما عدا الاضافة البيانية قوله: فان اصلهما بيان للاعتراض الوارد علي القاعدة الثانية قوله: بانهم حذفوا قطيفة حاصله هو ان هذا ليس من قبيل اضافة الصفة الي الموصوف بل من قبيل اضافة العام الي الخاص لتخصيص ذلك العام قوله: وعلي هذا القياس اخلاق ثياب بان كان في الاصل ثياب اخلاق ثم حذف ثياب حتى صار اخلاق كانه اسم غير صفة ثم لما قصدوا تخصيصه لكونه عاما صالحا لان يكون ثيابا وغيره اضافوه الي جنسه الذي يتخصص به وهو ثياب فصار اخلاق ثياب فاضافة اخلاق الي ثياب ليس من حيث انه صفة لها بل من حيث ان اخلاق جنس مبهم اضيف الي ثياب ليتخصص فيكون هذا ايضا من قبيل اضافة العام الي الخاص لامن قبيل اضافة الصفة الي موصوفها قوله: أي مشابه جواب سؤالين الاول ان المماثلة عبارة عن الاشتراك في النوع فعلي هذا ينبغي ان لايجوز اضافة غلام الي زيد في غلام زيد مع انه جائز بالاتفاق والثاني انه لايصح قوله في العموم والخصوص لان المماثلة انما يكون في الماهية النوعية والعموم والخصوص من الاوصاف وحاصل جوابه هو ان المراد من المماثلة المشابهة ولاشك انه ليس بين غلام وزيد المشابهة في العموم والخصوص لان بينهما تباين فلا يطلقان علي شيء واحد وكذا صح قوله في العموم والخصوص لان المشابهة عبارة عن الاشتراك في الوصف قوله: في العموم والخصوص العموم عبارة عن الشمول والاطلاق فكل ما يطلق عليه احد الشيئين المشابهين في العموم يطلق عليه الآخر والخصوص عبارة عن عدم الشمول والاطلاق فكل ما لايطلق عليه احد الشيئين لايطلق عليه الآخر قوله: سواء كانا مترادفين دفع وهم من يتوهم ان المراد من المماثلة هو ما تكون بين المترادفين ومنشا هذا الوهم المثالان المذكوران وحاصل الدفع هو ان المراد من المماثلة اعم من ان

تكون بين المترادفين او بين المتساويين في الصدق قوله: في الاعيان جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل والمثال الواحد كاف فما الحاجة الي ايراد المثالين وحاصل جوابه هو ان تعدد المثال مبنى علي تعدد الممثل قوله: والجثث جواب سؤال مقدر وهو ان الاعيان جمع عين وهو لفظ مشترك بين المعاني الكثيرة فاي معنىً مراد منه هاهنا وحاصل جوابه هو ان المراد منها هاهنا الجثث أي الاجسام التى هي من قبيل الجواهر المقابلة للاعراض قوله: والاحداث جواب سؤال مقدر وهو كما ان جس ومنع من المعاني فكذلك ليث واسد ايضا من المعاني فلا تفرق بيّن المثالين لكون الممثل لهما واحد وهي المعاني وحاصل جوابه هو ان المراد من المعاني ليس مطلقها بل المراد منها الاحداث وليث واسد ليسا من الاحداث فلا يكون ممثل المثالين واحدا قوله: لعدم الفائدة دليل لعدم جواز هذه الاضافة قوله: بخلاف جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكرتم من عدم اضافة اسم مماثل للمضاف اليه منقوض بقولهم كل الدراهم وعين الشيء فان الكل عين الدراهم وكذا العين هو الشيء مع وجود الاضافة وحاصل جوابه لانسلم المماثلة بين الكل والدراهم لان الكل اعم من الدارهم صالح للدراهم وغيره وكذا العين اعم من الشيء وغيره فهذه اضافة العام الي الخاص قوله: أي يصير خاصا جواب سؤال مقدر وهو ان الدراهم في الاول والشيء في الثاني معرفتان والمضاف فيهما نكرة واضافةُ النكرة الي المعرفة تفيد التعريف في المضاف لا التخصيص فلا يصح قوله فانه يختص به وحاصل جوابه هو ان الخصوص علي قسمين احدهما مقابل للعموم والثاني مقابل للتعريف والمراد من الخصوص هاهنا هو ما يقابل العموم وهو شامل للتعريف والتخصيص كليهما قوله: واعمية العين اشارة الي الاعتراض وهو انه ان كان اللام في الشيء للعهد ويكون المراد به الشيء المعهود مثل زيد وعمرو او غير هما يكون الشيء خاصا والعين عاما فيطابق المثال مع الممثل واما اذا كان اللامُ فيه للجنس فهما متساويان فلا يطابق المثال مع الممثل لان الشيء حينئذ يتناول الموجود والمعدوم جميعا كما ان العين شامل لهما والجواب ان اللام اذا كان للجنس فايضا يطابق المثال مع الممثل لان للشيء معنيين الاول بمعنى الموجود في الخارج ولايكون متناولاً للمعدوم والثاني ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وهذا المعنى يشمل الموجود والمعدوم جميعا والمراد من الشيء هو المعنى الاول لا الثاني فيكون العين عاما منه لتناوله للمعدوم بخلاف الشيء فانه يتناول الموجود الخارجي فقط قوله: ولم يقولوا دفع وهم من يتوهم انه كما جاز سعيد كرز بالتاويل المذكور فيكون كرز سعيد ايضا يكون جائزا بالتاويل المذكور فدفع ذلك الوهم بانه ليس بجائز لانه غير مسموع من العرب لان المقصود بالاضافة انما هو توضيح المضاف وهو يحصل بسعيد كرز لان كرز اوضح من سعيد لكونه لقبا فيحصل به توضيح في سعيد ولو اضيف كرز الي سعيد لايحصل توضيح المضاف قوله: واللقب اوضح وذلك لأن للقب لما وضعه الناس له فيكون اشهر والاسم مما وضعه ابوه فيكون غير اشهر قوله: وهو في عرف النحاة جواب

سؤال مقدر وهو انه منقوض بثوبي وداري فان ثوب ودار ليسا بصحيحين لوجود حرف العلة في مقابلة العين مع ان الكسر موجود في آخر هما عند الاضافة الي ياء المتكلم وحاصل جوابه هو ان المراد من الصحيح هاهنا هو الصحيح في صطلاح النحاة وهو ما لايكون في آخره حرف علة سواء وجد في اوله ووسطه او لا فالصحيح شامل لثوب ودار وللاعتراض تقرير آخر وهو ان هذا الحكم كما يجري في الصحيح كذلك يجري في معتل الفاء وهو المثال مثل وعدي ومعتل العين مثل داري وثوبي فلم لم يتعرض لهما المصنف وحاصل جوابه هو ان المراد من الصحيح هو ما يكون في عرف النحاة وهو شامل لهما قوله: ولان حرف العلة بعد السكون دليل ثان لقوله وانما كان ملحقا بالصحيح قوله: وقد اختلف جملة مستانفة واقعة في جواب سؤال سائل كانه يسئل انه لما كان في الياء احتمالان فايهما اصل فاجاب بانه مختلف فيه قوله: حقيقة اوحكما جواب سؤال مقدر وهو ان الابتداء بالساكن انما يلزم اذا كانت الكلمة علي حرف واحد في صدر الكلام وياء المتكلم انماهي في آخر الكلام فلا يلزم من سكونها الابتداء بالساكن وحاصل جوابه هو ان لزوم الابتداء بالساكن اعم من ان يكون حقيقة اوحكما وهاهنا وان لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم حكما لان الياء لكونها كلمة مستقلة يصح ان تقع في صدر الكلام وان لم يقع هاهنا بعارض الاضافة قوله: والاصل جواب سؤال مقدر وهو انا سلمنا ان الاصل في الكلمة التي علي حرف واحد هو الحركة لكن الحركات ثلاثة فما وجه تعين الفتح دون الضم والكسر وحاصل جوابه هو ان الوجه لتعين الفتح هو ان الفتح اصل في الاسم الذي بني علي حرف واحد لان هذا الاسم لاجل بنائه علي حرف واحد يكون ضعيفا فلا يحتمل الضم والكسر قوله: علي اللغة الفصيحة جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان الالف تثبت لان هذيل تقلبها ياء وحاصل جوابه هو ان الاثبات انما هو علي اللغة الفصيحة ولغة هزيل غير فصيحة قوله: وهي قبيلة جواب سؤال مقدر وهو ان هذيل مذكر فلايصح ايراد صيغة المؤنث وهي تقلبها بتاء التانيث وحاصل جوابه هو ان التانيث بناء علي تأويل هذيل بالقبيلة وبهذا التأويل يكون مؤنثا قوله: حال كونها جواب سؤال مقدر وهو ان قوله لغير التثنية جار ومجرور وهما اذا وقعا في الكلام لابد لهما من الاعراب المحلي فما هو وحاصل جوابه هو ان اعرابهما النصب علي الحالية عن مفعول تقلبها قوله: وفتحت الياء جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف قال فيما سبق والياء مفتوحة او ساكنة فعلي تقدير سكون الياء هاهنا يلزم اجتماع الساكنين لان الياء الاولي مدغمة فهي ساكنة فلو اسكنت ياء المتكلم ايضا لزم اجتماع الساكنين لان الياء الاولي مدغمة فهي ساكنة فلو اسكنت ياء المتكلم ايضا لزم اجتماع الساكنين وحاصل جوابه هو ان جواز الامرين هما فتح الياء وسكونها انما هو اذا لم يلزم اجتماع الساكنين واما عند اجتماع الساكنين فلا تكون ياء المتكلم الا مفتوحة لا ساكنة قوله: أي ياء المتكلم دفع وهم من يتوهم ان المراد من الياء هي الياء المدغمة

مع انها تكون ساكنة ابداً فدفع ذلك الوهم بان المراد ياء المتكلم لا الياء المدغمة قوله: في الصور الثلاث دفع وهم من يتوهم انه يكون قوله فتحت الياء متعلقاً بقوله الاخير وهو قوله وان كان آخره واواً مع ان فتح الياء ثابت في الصور الثلاث فدفع ذلك الوهم بانه متعلق بالصور الثلاث وهي قوله فان كان آخره الفاً الخ وقوله ان كان ياء الخ وقوله وان كان واواً الخ قوله: واختير الفتح جواب سؤال ظاهر قوله: التي مر البحث عنها جواب سؤال مقدر وهو ان كلمة اما لا تخلو اما ان تكون تفصيلية او استنافية ولايصح واحدة منهما لان التفصيلية تقتضي سبق الاجمال ولا اجمال سابقاً والاستنافية انما تكون في صدر الكتب لا في الوسط وهاهنا هي في الوسط وحاصل جوابه هو انها تفصيلية والاجمال موجود سابقاً في بحث الاعراب فان هذه الاسماء الستة قد ذكرت في بحث الاعراب فذلك الذكر اجمال لهذا التفصيل قوله: مضافة الي ياء المتكلم جواب سؤال مقدر وهو انه لما مر البحث عن الاسماء الستة فيما سبق فينبغي ان لايذكر ها هاهنا وحاصل جوابه ان البحث عنها فيما سبق انما كان باعتبار كونها مضافة الي غير ياء المتكلم والبحث عنها هاهنا انما باعتبار كونها مضافة الي ياء المتكلم فلا يغني البحث السابق عنها عن البحث اللاحق قوله: فالحال جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فاخي وابي جزاء لانه خبر لقوله واما الاسماء الستة وهو متضمن لمعنى الشرط فيكون شرطاً ويكون خبره جزاء والجزاء يكون جملة وهذا مفرد وحاصل جوابه هو ان قوله فاخي وابي مقولة لقول محذوف وهو ان يقال ثم هذا القول مع المقولة خبر للمبتداء المحذوف وهو قوله فالحال فيكون الجزاء جملة لا مفرداً قوله: يرد لام الفعل فان قيل لام الفعل هاهنا ليس بموجود فكيف يصح قوله يرد لام الفعل قلنا المراد من الفعل هاهنا الميزان أي يرد لام الميزان قوله: وابي مالك ومحل التمسك والاستشهاد هو ابي بتشديد الياء فانه كان في الاصل ابوي ثم ابدل الواو ياء وادغم الياء في الياء فصار ابي بالتشديد قوله: وحمل الاخ جواب سؤال مقدر وهو ان مدعى المبرد في ابي يثبت بالاستدلال بهذا الشعر ولكن لايثبت مدعاه في اخيّ لعدم وجوده في الشعر المذكور فما دليله لجريان ذلك الحكم في اخي وحاصل جوابه ان اخي محمول عنده علي ابي في جريان ذلك الحكم قوله: لفظاً ومعنىً اما لفظاً فلان كل واحد منهما منقوص واوي وكذا كل واحد منهما باق علي حرفين واما معنىً فلان كل واحد ينبئى عن التعدد فان الاب هومن له الابن والاخ من له الاخ الآخر وكذا كل واحد منهما من الاسماء المتضائفة قوله: مع انه يحتمل جواب ثان عن تمسك المبرد بذلك الشعر قوله: وقد جاء جمعه جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح جمع اب بالجمع المذكر السالم لان الاسم الجامد يجمع بهذا الجمع اذا كان مذكر علم عاقل واب وان كان مذكر ولكن ليس بعلم وحاصل جوابه هو ان الاب يجمع بهذا الجمع بطريق الشذوذ ليكون جبيرة لما فات من حذف الواو من آخره قوله: أي لما سمعن جواب سؤال مقدر وهو ان تعين بمعنى الظهور وهو لايكون الا في المحسوس فلا يصح اسناده الي الاصوات لانها لاتكون

محسوسة وحاصل جوابه هو انا نسلم ان تبين بمعنى الظهور وهو يستعمل في المحسوس ولكن لانسلم ان الاصوات لاتكون محسوسة بل هي محسوسة وان لم تكن بالبصر لكنها محسوسة بالسمع فيكون المراد من تبين ظهور محسوس السمع ولاشك ان الاصوات تظهر بالسمع قوله: أي امرأة دفع وهم من يتوهم ان تقول يكون صيغة المخاطب المذكر ويكون التاء للخطاب فيلزم اضافة الحم الي المذكر مع انه لايكون للمذكر حم لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فدفع ذلك الوهم بان تقول صيغة الواحدة المؤنثة الغائبة والتاء فيها للتانيث فلا يلزم اضافة الحم الي المذكر قوله: وانما فصلها جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان حمي وهني مثل ابي واخي في عدم رد المحذوف عند الاضافة الي ياء المتكلم فلم فصلها المصنف عن اخي وابي وحاصل جوابه ان الوجه لفصلهما هو انه لم ينقل في حمي وهني خلاف المبرد مع الجمهور بخلاف ابي واخي فان فيهما خلاف المبرد مع الجمهور قوله: في المشهور جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم نقل خلاف المبرد مع الجمهور في حمي وهني لان بعض النحاة نقلوا خلاف المبرد مع الجمهور في حمي وهني حاصل جوابه هو ان المراد من عدم نقل الخلاف في حمي وهني هو نقل في المشهور لامطلق النقل ولاشك ان الخلاف لم ينقل في المشهور وان كان منقولاً في غير المشهور وهو نقل بعض النحاة قوله: في ضم دفع وهم من يتوهم ان قوله ويقال في بتشديد الياء انما يكون في حمي وهني وليس كذلك فدفع ذلك الوهم بان ذلك انما يقال في فمي لافي حمي وهني قوله: حال اضافته جواب سؤال مقدر وهو انه كما يقال في بتشديد الياء وفمي في فم فكذلك يقال فيه فوه ايضا فان فوه اصل فم فلا يصح التخصيص بفي بالتشديد وفي وحاصل جوابه ان المراد هو حال اضافة فم الي ياء المتكلم ولاشك انه لايقال في حال الاضافة فوه بل يقال في بتشديد الياء وفمي فصح التخصيص بفي وفمي قوله: هذه الاسماء الخمسة جواب سؤال مقدر وهو ان الواحد من الاسماء الستة هو ذو وهو لايقطع عن الاضافة فلايصح قوله واذا قطعت حاصل جوابه هو ان الضمير في قطعت ليس براجع الي الاسماء الستة بل هو راجع الي هذه الاسماء الخمسة المذكورة فيما سبق ولاشك ان قطع هذه الخمسة عن الاضافة صحيح قوله: بالحركات الثلاث في فاء فم اما الفتح فلاصالة الفتح فيه لانه كان في الاصل بفتح الفاء ولذا كان الفتح افصح واما الضم فليدل علي المبدل منه الميم واما الكسر فلان الميم يبدل بالياء في حال الاضافة الي ياء المتكلم والمناسب مع الياء الكسر قوله: هذا حم او حمك الاول مثال الافراد والثاني مثال الاضافة وكذا البواقي قوله: وقد اضيف جواب سؤال مقدر وهو ان ما قلتم من ان ذو لايضا في مضمر منقوض بقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فان ذو هاهنا اضيف الي الضمير وحاصل جوابه هو شاذ فلا يكون نقضا علي تلك القاعدة قوله: ولو قيل اعتراض علي المصنف وهو ان ذو كما لايضاف الي المضمر كذلك لايضاف الي اسم الاشارة و العلم فينبغي ان يقول المصنف وذو لايضاف الي غير اسم الجنس ليكون

شاملاً لاسم الاشارة والعلم ايضا **قوله: وكانه خص** جواب عن ذلك الاعتراض وتقريره يظهر من كلام الشارح.



بسم الله الرحمن الرحيم

توابع

قوله: وهو جمع تابع جواب سؤال مقدر وهو ان التوابع صفة الاسماء وتوصيف الجمع بالجمع يستلزم توصيف المفرد بالمفرد فيكون الاسم موصوفا وتابعة صفة له لان التوابع جمع تابعة فعلي هذا فات المطابقة بين الموصوف والصفة في التذكير والتانيث وحاصل جوابه هو ان التوابع جمع تابع فيلزم من توصيف الاسماء بالتوابع توصيف الاسم بالتابع وهو جائز لحصول المطابقة قوله: عن الوصفية جواب سؤال مقدر وهو ان التوابع جمع تابعة لانه علي وزن فواعل ويجمع بهذا الجمع فاعلة لا فاعلُ فلايكُون مفرده تابع بل تابعة فيلزم المحذور المذكور وحاصل جوابه هو ان التابع نقل من المعنى الوصفي الي المعنى الاسمي وهو كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فكان التابع الفاعل الاسمي ولاشك ان الفاعل الاسمي يجّمع علي فواعل وانما لايجمع علي فواعل الفاعل الصفتى فيكون مفرد التوابع التابع لاتابعة فلايلزم المحذور المذكور قوله: والمراد جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف التابع لايكون جامعاً لافراده لخروج بعض افراده من التعريف مثل انَّ ان وضرب وضرب فان الثاني في كل واحد منهما تابع لانه تاكيد ولايصدق عليه انه معرب باعراب سابقه لعدم وجود الاعراب فيه لكونه مبنيا وحاصل جوابه ان هذا التعريف ليس لمطلق التابع بل للتابع الخاص وهو ان يكون اسما فكما لايصدق التعريف علي الثاني في مادة النقض كذلك ليس هو من افراد المحدود فلا بأس بخروجه بل خروجه ضروري قوله: أي كل متاخر جواب سؤال مقدر وهو انه لايكون التعريف جامعاً لافراده لانه يخرج عنه التابع الواقع في الموضع الثالثَ مثل جاءني زيد وعمرو وبكر فان بكر تابع وليس بثان فيخرج عن التعريف وهكذا التابع الواقع في الموضع الرابع او الخامس وحاصل جوابه هوَ ان المراد من قوله كل ثان هو كل متأخر وهذا يصدق علي التابع الواقع في الموضع الثالث او الرابع او مافوقهَ قوله: متى لوحظ جواب سؤالين الاول هو انه يخرج من تعريف التابع التابع المقدم علي المتبوع فانه لايكون متاخرا مثل ورحمة الله عليكم السلام فان السلام معطوف عليه ورحمة الله معطوف قدم عليه فكان في الاصل عليكم السلام ورحمة الله والثاني انه يخرج عن التعريف مثل عمرو في قولنا جاءني زيد وعمرو وبكر فان عمرو تابع وليس بمتاخر بل متوسط وحاصل جوابه هو ان المراد من المتاخر ان يكون في الرتبة الثانية اذا لوحظ مع المتبوع ولاشك ان التابع المقدم اذا لوحظ مع متبوعه يكون في الرتبة الثانية لان المتبوع يكون في الرتبة الاولي وايضا ان عمرو في ذلك المثال مع المتبوع يكون في المرتبة الثانية فيكون المراد من الثاني والمتاخر هو في الرتبة لا في الذكر وكذا

يكون المراد من الثاني والمتاخر هو ان يكون بالنظر الي المتبوع لا بالنظر الي غيره قولـه: متلبس جواب سؤال مقدر وهو ان جعل الباء صلة ثان لايصح لانه يفسد المعنى حينئذ لانه يكون المعنى هكذا كلّ ثان ثنويته باعراب سابقه وهذا فاسد لإن اعراب سابقه ليس بسبب لثنوية ثان وحاصل جوابُه ان قوله باعراب سابقه ليس متعلقا بقوله ثان بـل هـو متعلق بالمحذوف وهو قوله متلبس فيكون الباء صلة التلبس لاصلة ثان وحينئـذ يكـون المعنى صحيحا قوله: أي بجنس جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان التابع معرباً باعراب سابقه أي المتبوع فلا يخلو اما ان يكون ذلكُ الاعراب جارياً علي المتبوع فقط او علـي كليهما او علي التابع فقط والكل باطل لانه يلزم علي الاول احراء اعراب كلمة وهـو التابع علي الاخرى وهو المتبوع وعلي الثاني يلزم قيام العرض بالمحلين وعلي الثالث يلزم خلو المتبوع عن الاعراب وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف حذف المضاف وهـو لفظ جنس فيكون التقدير بجنس اعراب سابقه لابعين اعراب سابقه فلا يلـزم المحـذور قوله: بحيث يكون جواب سؤال مقدر وهو ان التابع لما كان معرباً بجنس اعراب المتبوع يلزم منه ان يكون اعراب المتبوع فرداً من اعراب التابع ويكون اعراب التـابع جنسـا لاعراب المتبوع مع ان الإمر بالعكس وهو ان اعراب التابع فرد من جنس اعراب المتبوع ليكون اعراب التابع تابعاً لاعراب المتبوع كما ان نفس التابع تابع للمتبـوع وحاصـل جوابه هو ان في عبارة المصنف قلب وبعد ذلك القلب يكون المعنى ان اعراب التابع فرد من جنس اعراب المتبوع قوله: ناشيء كلاهما جواب سؤال مقدر وهو ان قوله من جهة واحدة جار ومجرور ولابد لهما من الاعراب المحلي فما هو وحاصل جوابه هو ان الاعراب المحلي لهما الرفع علي انهما خبر باعتبار المتعلق وهو ناشيء للمبتداء المحذوف وهو كلاهما قوله: شخصية جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف التابع لايكون مانعاً عن دخول الغـير لانه يدخل فيه خبر المبتداء فانه معرب باعراب سابقه من جهة واحدة وهي الابتداء لان الابتداء عامل في المبتداء والخبر وكذا دخل فيه المفعول الثاني من باب اعطيت لان كـل واحد منهما معرب باعراب سابقه من جهة واحدة وهي المفعولية وحاصل جوابه هـو ان المراد من وحدة الجهة ليست الوحدة النوعية بل الوحدة الشخصية وهاهنا الوحدة نوعة لا شخصية كما بينه الشارح مفصلاً قوله: فقوله كل ثان جواب سؤال مقدر وهو انـه لابد في التعريف من وجود الجنس والفصل فما هما في تعريف التابع وتقرير الجواب ظاهر قوله: للاسناد جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان التجرد عن العوامل اللفظية عامل في المتبداء والخبر لانه لو كان ذلك التجرد عاملاً لكان الاسماء المعدودة ايضا مرفوعة لان التجرد عن العوامل اللفظية موجود فيها ايضا وحاصل جوابه هو ان المراد من التجرد عن العوامل اللفظية ليس مطلق التجرد بل المراد منه التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد أي لاجل انه مسند او مسند اليه ولاشك ان مثل هذا التجرد مفقود في الاسمـاء المعـدودة قوله: واعلم ان الاعراب جواب سؤال ذكره الشارح وهو ان تعريف التـابع لايكـون

جامعاً لافراده لخروج بعض افراد التابع منه مثل جاءني هؤلاء الرجال فان هؤلاء منعوت والرجال نعته مع انه ليس بمعرب باعراب سابقه لعدم وجود الاعراب في سابقه وكذا خرج مثل جاءني موسى والعاقل ومثل يا زيد العاقل ومثل لا رجل ظريفا فان كل واحد من عاقل وظريف نعت وتابع وليس بمعرب باعراب سابقه لعدم وجود الاعراب في موسى وزيد ورجل فان آخر موسى ساكن وآخر رجل وزيد مبنى وحاصل جوابه هو ان الاعراب المعتبر بالنسبة الي السابق وهو المتبوع واللاحق وهو التابع اعم من ان يكون لفظا اوتقديرا او محلا ثم اللفظي اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهؤلاء معرب بالاعراب المحلي وموسى معرب بالاعراب التقديري وزيد ورجل معربان بالاعراب اللفظي الحكمي لان ضمة زيد وفتحة رجل وان كان للبناء ولكنهما مشابهتان بالاعراب في العروض فتكونان اعرابا لفظيا حكما قوله: حقيقة او حكما هذا تعميم في الاعراب اللفظي قوله: ان لفظة كل اشارة الي الاعتراض وهو ان في تعريف التوابع خللا في جانب الحد وخللاً في جانب المحدود اما الخلل في جانب الحد فلان ذكر كل ليس في محله لانه يكون لاحاطة الافراد فيلزم التعريف بالافراد وذا لايجوز وذكر هذا الخلل بقوله ثم ان لفظة كل الخ واما الخلل في جانب المحدود فلانه ذكر في جانب المحدود لفظ الجمع وهو التوابع وهو يدل علي الافراد فيلزم تعريف الافراد بالافراد وذلك لايجوز لان التعريف انما يكون للجنس والماهية بالجنس والماهية وذكر الخلل في جانب المحدود بقوله لان التعريف انما يكون للجنس الخ قوله: فالمحدود جواب عن ذلك الاعتراض وحاصله هو ان المحدود ليس التوابع بل هو التابع وهو جنس وماهية فلا خلل في المحدود والحد ليس هو كل بل مدخول كل وهو قوله ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وهو جنس وماهية فلا خلل في الحد ايضا قوله: لكنه لما ادخل جواب سؤال مقدرٍ وهو انه لما كان الحد مدخول كلمة كل فلا حاجة الي ذكر كل فينبغي ان لايذكرها المصنف وحاصل جوابه هو ان كلمة كل وان لم تكن داخلة في الحد لكن ايراد ها انما هو لما نعتيه التعريف فا الحاجة ثابتة اليها في مانعية التعريف فان قيل ان المحدود لما كان التابع فما الحاجة الي ذكر التوابع بصيغة الجمع فينبغي ان يذكر التابع مكان التوابع قلنا انما ذكر التوابع اشارة الي كثرتها بانها كثيرة غير منحصرة في واحد قوله: والظاهر جواب سؤال مقدر وهو انه كما لابد في التعريف ان يكون مانعا عن دخول الغير فكذلك لابد فيه ان يكون جامعا لافراد المحدود وهاهنا وان علم مانعيته من ذكر لفظ كل ولكن لم يعلم جامعيته لعدم وجود شيء في التعريف يدل علي ذلك وحاصل جوابه هو انا لانسلم عدم العلم علي جامعيته بل جامعيته ايضا علم من ذكر الخمسة وعدم ذكر غيرها فانه لما قسم التابع الي الخمسة ولم يذكر غيرها علم ان التوابع خمسة فقط دون غيرها والتعريف جامع لهذه الخمسة وليس هاهنا تابع آخر لايكون التعريف جامعا له فالظاهر ان التابع منحصر في هذه الخمسة قوله: يكون جمعه ومنعه جواب سؤال مقدر وهو ان الجمعية والمنعية تفهمان من

نفس التعريف لانه لابد في كل تعريف ان يكون جامعاً ومانعاً فلا حاجة الي ذكر لفظة كل لافادة المنعية وحاصل جوابه هو سلمنا ان الجمعية والمنعية تفهمان من نفس التعريف ولكن ذكر لفظة كل ليكون الجمعية والمنعية كالمنصوص عليه فان قيل ان بذكر لفظة كل صارت المنعية نفس المنصوص عليه وبذكر هذه التوابع الخمسة وعدم ذكر غيرها صارت الجمعية عين منصوصاً عليه لا كالمنصوص عليه فلا يصح قول الشارح كالمنصوص عليه قلنا ان الكاف في قوله كالمنصوص عليه زائدة قوله: النعت تابع فان قيل ما الوجه لتقديم النعت علي باقي التوابع قلنا ذلك لوجوه اربعة الاول انه اكثر استعمالاً في كلام العرب من باقي التوابع والثاني انه اوفر تبعية لمتبوعه فانه يتبع متبوعه في عشرة اشياء كما ستجيء ذكرها والثالث انه اكثر فائدة لان فوائد النعت خمسة والرابع انه اكثر بحثا قوله: جنس بيان للجنس في تعريف النعت قوله: وقوله يدل الخ بيان للفصل في تعريف النعت قوله: اي يدل بهياة جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف النعت لايكون جامعا لافراده لخروج هذا فان هذا نعت لزيد في مثل قولهم جاءني زيد هذا مع ان هذا لايدل علي معنى الاشارة في زيد فانه اذا قيل هذا بدون ذكر زيد لايدل علي كون زيد مشارا اليه وكذا خرج عنه العالم فانه نعت لزيد في مثل جاءني زيد العالم مع انه اذا قيل العالم بدون ذكر زيد لايدل علي العلم في زيد وحاصل جوابه هو ان المراد من دلالته علي معنى في المتبوع هو دلالته بهيئته التركيبية مع متبوعه ولاشك ان هذا وكذا العالم يدلان بهيئتهما التركيبية مع متبوعهما علي معنى العلم والاشارة في المتبوع قوله: علي حصول جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف النعت لايكون جامعاً لافراده لخروج بعض الافراد منه مثل جاءني زيدٌ المضروب لكل شخص فان المضروب لكل شخص نعت لزيد مع انه لايدل علي معنى في زيد لانه لايتصور وقوع ذلك المعنى وهو كون زيدٌ مضروباً لكل شخص لان ذلك محال عادى وحاصل جوابه هو ان المراد بالدلالة علي معنىً في متبوعه هي الدلالة علي حصول المعنى في متبوعه بحسب الفهم سواء كان واقعاً ذلك في نفس الامر اولا وليس المراد حصول ذلك المعنى بحسب نفس الامر فمراد الشارح من الحصول هو فهم المعنى ولاشك ان حصول مضروبية لكل شخص في زيد يفهم من ذلك المثال وان لم يتصور وقوعه في نفس الامر قوله: اي دلالة جوابُ سؤال مقدر وهو ان المتقرر هو ان مطلقا مفعول مطلق لقوله يدل مع ان تعريف المفعول المطلق لايصدق عليه لان يدل ليس بمشتمل علي مطلقا من قبيل اشتمال الكل علي الجزء وحاصل جوابه هو انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف وهو دلالة ولاشك ان يدل مشتمل عليه بذلك الاشتمال فكان المفعول المطلق في الاصل دلالة ثم حذف هو واقيم الصفة مقامه قوله: غير مقيدة دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد من اطلاق الدلالة هو العموم في النعت بان دلالة النعت علي معنىً في متبوعه عام اي هذه الدلالة كائنة سواء كان النعت نعتاً بحال الموصوف او نعتاً بحال متعلق الموصوف واذا كان كذلك فلا يحصل الاحتراز عن سائر التوابع بقوله يدل علي معنىً في متبوعه

مطلق لان تلك الدلالة مأخوذة في بعض التوابع في بعض الامثلة كما ذكرها الشارح فيما بعد وحاصل الدفع هو ان المراد من اطلاق الدلالة ليس ذلك العموم بل المراد منه عدم تقيد تلك الدلالة بمادة من المواد وحينئذ يصح الاحتراز عن سائر التوابع لان دلالة بعض التوابع علي معنى في متبوعاتها في بعض الامثلة انما هو باعتبار خصوص المادة لا مطلقا قوله: ولايرد عليه بيان فائدة تفسير الاطلاق بقوله غير مقيدة بخصوصية الخقوله: لدلالة كلهم لما كان دلالة كلهم علي معنىً في القوم خفياً ذكره الشارح بقوله لدلالة الخ قوله: فان دلالة التوابع تعليل لقوله ولا يرد عليه قوله: غالباً جواب سؤال مقدر وهو ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فينبغي للمصنف ان يقول تخصيص او توضيح او لمجرد الثناء او الذم او التاكيد بدون ذكر قوله وقد يكون وحاصل جوابه هو ان التخصيص والتوضيح يتحققان في النعت بطريق الغلبة بخلاف الباقي فانه يوجد فيه بطريق القلة فلولم يذكر قوله قد يكون للزم ان هذه الامور مستوية في النعت فلا بد من ذكر قوله وقد يكون ليفيد التقليل قوله: في النكرة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل زيد العالم فان العالم نعت لزيد مع عدم حصول التخصيص بُه في زُيد لانه ليس بعام لان التخصيص يقتضي سبق العموم وهو ليس بموجود في زيد وحاصل جوابه هو ان فائدته التخصيص ليس مطلقا بل اذا كان نعتا للنكرة قوله: في المعرفة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل رجل عالم فان عالم نعت لرجل مع انه ليس للتوضيح لانّ ذلك في المعارف ورجل نكرة وحاصل جوابه هو ان كون النعت للتوضيح لان ذلك ليس بطريق الاطلاق بل اذا كان في المعرفة ورجل في ذلك المثال معرفة فان قيل ما الفرق بين التخصيص والتوضيح قلنا التخصيص عبارة عن تقليل الشركاء في الذوات والتوضيح عبارة عن تقليل الشركاء في الاوصاف مع اتحاد الذات قوله: من غير قصد جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان الرحمن والرحيم لمجرد الثناء ولا يفيدان التوضيح بل يفيداله لانهٗ اذا وُصف العالم للجاهل الله تعالي بوصف الرحمانية والرحيمية يحصل بالنسبة اليه التوضيح وان لم يكن حاصلاً بالنسبة الي العالم لعدم الابهام الوصفي في الله بالنسبة اليه فلا يطابق المثال مع الممثل وحاصل جوابه هو ان كون ذلك المثال مثالاً لمجرد الثناء ليس علي الاطلاق بل ذلك حين عدم قصد التخصيص وتوضيح فيطابق المثال مع ممثله قوله: اذا الوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان كون واحدة للتاكيد لايصح لانه انما كان صحيحاً لو كان الوحدة مفهومةً من لفظ نفخة بدون ذكر واحدة ولايفهم ذلك لانه ليس في نفخة شيء يدل علي الوحدة وحاصل جوابه لانسلم عدم فهم الوحدة من قوله نفخة فان التاء في نفخة تدل علي الوحدة لانها للوحدة فيكون ذكر واحدة تاكيد لتلك الوحدة المفهومة الاشارة الي امور منها التوطية للعبارة الآتية ومنها الاشارة الي وقوع الاختلاف في اشتراط الاشتقاق في النعت ومنها بيان منشأ لاشتراط الاشتقاق في النعت بان منشا ذلك غلبة اشتقاق النعت ومنها الاشارة الي الاشتقاق عند المصنف وان لم يكن شرط لكنه اولى

قوله: أي لافرق جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم انه لافصل بين النعت المشتق والنعت غير المشتق بل الفصل موجودٌ بينهما وهو المشتق فان بالمشتق يمتاز النعت المشتق عن غير المشتق والفصل عبارة عن الكلي المميز والمشتق كذلك وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الفصل هو الفصل بالمعنى المصطلح بل المراد منه المعنى اللغوي وهو الفرق ولاشك ان الفرق ليس بموجود بينهما قوله: في صحة وقوعها جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم الفرق بين النعت المشتق والنعت الغير المشتق بل الفرق الفرق موجود بينهما لان النعت اذا كان مشتقاً لابد فيه من العائد الي الموصوف واذا كان غير مشتق لايكون فيه العائد وحاصل جوابه هو ان المراد من عدم الفرق هو عدم الفرق في صحة وقوعه نعتاً لاعدم الفرق في العائد وعدمه قوله: أي لغرض الدلالة جواب سؤال مقدر وهو ان اضافة الغرض الي المعنى لاتصح لان المعنى لايكون غرضاً للوضع لان غرض الشيء يكون مرتباً علي ذلك الشيء والمعنى مقدم علي الوضع فلا يكون مرتباً علي الوضع فلا يكون غرضا للوضع ايضا وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف تقدير عبارة اخرى وهو قوله الدلالة علي فيكون غرض الوضع دلالة اللفظ علي المعنى ولاشك ان المعنى وان كان مقدماً علي الوضع ولكن دلالة اللفظ علي المعنى ليس بمقدم علي الوضع بل متاخراً عنه ومرتب عليه قوله: الواقع في المتبوع جواب سؤال مقدر وهو انه يلزم علي هذا ان يصح كون زيد نعتاً لشيء لان وضع زيد ايضا للدلالة علي المعنى في جميع الاستعمالات فان وضعه لغرض ان يدل علي معناه في جميع الاستعمالات وحاصل جوابه هو ان المراد من المعنى ليس مطلق المعنى بل المعنى الواقع في المتبوع وزيد وان يدل علي معناه ولكن لايدل علي المعنى في المتبوع فلا يصح كونه صفة قوله: أي في جميع جواب سؤال مقدر وهو ان قوله عموما منصوب وللنصب وجوه كثيرة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو ان نصبه علي انه ظرف قوله: أي في بعض جواب سؤال مثل مامر في قوله عموما قوله : بان يدل دفع وهم من يتوهم بان المراد من بعض الاستعمالات هو استعمال بعض العرب بان يكون دلالته علي المعنى الواقع في المتبوع دائماً لكن في استعمال بعض العرب مع انه خلاف الواقع وحاصل الدفع هو ان المراد ان يدل في بعض المواضع علي ذلك ولا يدل في بعضها علي ذلك قوله: أي كامل فان قيل ان تاويل أي رجل بالكامل في الرجولية لايصح لانه لا يأول بالمشتقي عند المصنف قلنا هذا بيان حاصل معنى أي رجل وليس غرضه التاويل بالمشتقي قوله: فاي رجل تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: فان هذا تعليل لتطبيق المثال مع ممثله قوله: وذهب بعضهم وهذا البعض من الذين اشترطوا الاشتقاق في النعت فانهم يقولون ان الرجل بدل الكل من هذا ولايصح ان يكون نعتا لوجهين الاول انه يدل علي الذات لا علي الصفة والثاني ان الرجل معرف باللام وتعريف اللام ازيد من تعريف اسم الاشارة فلا يكون الموصوف اخص او مساوياً مع الصفة مع ان الموصوف اما ان يكون اخص من الصفة او مساوياً معه قوله: وبعضهم الي

انه وهذا البعض ايضا من الذين اشترطوا الاشتقاق في النعت فالهم يقولون ان الرجل عطف بيان لهذا لا نعت وهم ايضا استدلوا بالوجهين المذكورين قوله: فهذا تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: لا المعرفة جواب سؤال مقدر وهو ان القيد علي قسمين احترازي واتفاقي وقيد النكرة من اي قبيل وحاصل جوابه انه قيد احترازي فيه احتراز عن المعرفة قوله: التي هي في حكم جواب سؤال مقدر وهو ان اتصاف النكرة بالجملة الخبرية لايجوز لان المطابقة بين الموصوف والصفة شرط في التعريف والتنكير وهاهنا لم توجد لان الموصوف نكرة والجملة ليست بنكرة ولا معرفة لانهما من اقسام الاسم وحاصل جوابه هو ان الجملة وان لم تكن نكرة حقيقة لكنها في حكم النكرة لان النكرة كما تدل علي الفرد المبهم كذلك الجملة تدل علي المضمون المبهم فان مضمون قولنا زيد ضارب هو ضرب زيد وهو مبهم من حيث شدة الضرب وخفته وزمانه ومكانه فاذا كانت الجملة نكرة حكماً ثبت المطابقة بين الموصوف والصفة قوله: لان الدلالة دليل لصحة وقوع الجملة الخبرية صفة للنكرة وايضا ان الصفة في المعنى يكون خبراً عن الموصوف والجملة الخبرية تصح ان تقع خبراً للمبتداء فكذلك تصح ان تقع صفة ايضا قوله: وانما قيد جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لتقيد الجملة بالخبرية وحاصل جوابه هو ان الوجه لذلك هو الاحتراز عن الجملة الانشائية لانها لاتقع صفة لان الصفة تكون ثابت للموصوف وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له في نفسه والانشاء لايكون ثابتاً في نفسه لانه عبارة عن ايجاد ما لم يوجد واذا لم يكن الانشاء ثابتاً في نفسه فلا يصح ان يثبت للغير فلا يصح كونها صفة قوله: الا بتأويل جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم وقوع الجملة الانشائية صفة بل تقع صفة كما في جاءني رجلٌ اضربه فان اضربه جملة انشائية وقعت صفة رجل وحاصل جوابه هو ان المراد من عدم وقوعه هو عدم وقوعه بدون تاويل واما بعد التاويل فيصح ان تقع صفة ووقوعها صفة في ذلك المثال انما هو بعد التاويل قوله: أي مستحق لان جواب سؤال مقدر وهو ان توصيف رجل بمقول انما يصح اذا صدر ذلك القول من احد قبل التوصيف لدلالته علي معنىً في موصوفه حينئذ واما اذا لم يصدر ذلك القول من احد فينبغي حينئذ ان لايصح توصيفه به لعدم دلالتهٔ علي معنىً في موصوفه مع انه يصح توصيفه به مطلقاً وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من مقول معناه الظاهري بل المراد منه هو مستحق لان يؤمر به ولاشك ان هذا المعنى موجود في الموصوف مطلقا فلذا صح التوصيف مطلقا قوله: فيها جواب سؤال مقدر وهو لانسلم لزوم الضمير في الجملة فان ضرب زيد جملة وليس فيها ضمير وحاصل جوابه هو ان المراد من لزوم الضمير انما هو في الجملة التي وقعت صفة للنكرة لا في مطلق الجملة وضرب زيد ليست بصفة للنكرة قوله: الراجع الي تلك النكرة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل جاءني رجل زيد عالم فان في زيد عالم ضمير مستكن في عالم ومع ذلك لايصح وقوع هذه الجملة الخبرية صفة لرجل وحاصل جوابه هو ان المراد

من الضمير ليس مطلق الضمير بل المراد منه الضمير الراجع الي النكرة الموصوفة بالجملة والضمير في عالم ليس براجع الي تلك النكرة بل راجع الي المعرفة وهو زيد قوله: اي بحال جواب سؤال مقدر وهو ان الصفة باعتبار حال المتعلق ايضا حال الموصوف فلا يصح مقابلة هذا القسم بالقسم الثاني وحاصل جوابه هو ان المراد بحال الموصوف في هذا القسم هو ان تكون تلك الحال قائمة بالموصوف والصفة في القسم الثاني وان كان حال الموصوف ولكن لاتكون قائمة بالموصوف بل تكون قائمة بمتعلق الموصوف فصح المقابلة قوله: يعني بصفة اعتبارية جواب سؤال مقدر وهو انه لما كانت هذه الصفة من احوال المتعلق فكيف يكون صفة للموصوف لان صفة الشيء تكون قائمة به وحاصل جوابه هو ان حال المتعلق وان لم تكن صفة للموصوف حقيقة بان تكون صفة له بنفسها ولكنها صفة اعتبارية له أي باعتبار المتعلق والقيام بالموصوف واجب في الصفة الحقيقية دون الصفة الاعتبارية قوله: تحصل له جواب سؤال مقدر وهو ان الصفة الاعتبارية هي ما تكون حاصلة للموصوف بسبب الغير ولكن شرط وجود العلاقة بين الموصوف وذلك الغير فما العلاقة هاهنا وحاصل جوابه ان العلاقة موجودة وهي التعلق فان العلاقة بين الموصوف وذلك المتعلق هو التعلق قوله: يوجد في كل تركيب جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان القسم الاول من الصفة مطابقة مع الموصوف في عشرة امور والا لزم اجتماع المتنافيين لان بين البعض منافاة مثل التعريف والتنكير ومثل الافراد والتثنية والجمعية ومثل الرفع والنصب والجر وحاصل جوابه هو انه ليس المراد ان تكون تلك العشرة موجودة في كل تركيب حتى يلزم اجتماع المتنافيين بل المراد هو ان يكون الاربعة موجودة في كل تركيب واحدا من الافراد والتثنية والجمعية وواحدا من التذكير والتانيث وواحدا من الرفع والنصب والجر وواحدا من التعريف والتنكير قوله: الا اذا كان جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكرتم من المطابقة بين الموصوف والصفة في التذكير والتانيث منقوض بمثل امرأة صبور وامرأة جريح فان الموصوف فيهما مؤنث والصفة مذكر وكذا هو منقوض علي مثل رجل علامة فان الموصوف مذكر هاهنا والصفة مؤنث وحاصل جوابه هو ان اشتراط المطابقة في التذكير والتانيث انما هو فيما عدا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث واما ما يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يشترط فيه المطابقة في التذكير والتانيث وصبور فعول بمعنى فاعل وفيه يستوي المذكر والمؤنث وجريح فعيل بمعنى مفعول وفيه يستوي المذكر والمؤنث وكذا هذا الاشتراط فيما عدا صفة مؤنثة تجري علي المذكر مثل علامة فانه صفة مؤنث ولكن تجري علي المذكر ففيه لايشترط المطابقة في التذكير والتانيث قوله: ويوجد منها جواب سؤال مقدر مثل مامر قوله: لشبهه به جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه لكون القسم الثاني من الصفة مثل الفعل في الامور الخمسة الباقية وحاصل جوابه هو ان الوجه لذلك مشابهة هذه الصفة بالفعل فلذا كان كالفعل في هذه الامور ثم ان مشابهته بالفعل اما في العمل واما لاجل ان كل واحد من الفعل والصفة

يكون مسنداً الي مابعده قوله: فانه لما حكم جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المقصود الاصلي في هذا المقام الحكم بتبعية الصفة للموصوف وعدمها فينبغي ان يكتف المصنف بالحكم بعدم تبعيته الصفة للموصوف في الخمسة الباقية من دون بيان ان هذا القسم مثل الفعل في هذه الخمسة وحاصل جوابه هو انه لو اكتفي بذلك لم يعلم حال هذا القسم من الصفة في هذه الخمسة الباقية فلذا بين ضابطة لذلك بقوله وفي البواقي كالفعل قوله: من غير جنس جواب سؤال مقدر وهو ان قوله يجوز مقابل لقوله حسن وقوله ضعف ولاتصح المقابلة لان الجوازُ موجوْد في صورة الحسن و الضعف ايضا وحاصل جوابه هو ان المراد من الجواز هو ان يكون خالياً من الحسن والضعف فيكون هذا الجواز مقابلاً للحسن والضعف قوله: لانك اذا كسرت جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان قعود جمعا مثل قاعدون فما الوجه لجواز قعود غلمانه من غير ضعْف و جواز قاعدون غلمانه مع ضعف و حاصل جوابه هو ان الوجه لذلك هو ان قعود جمع مكسر فلا يكون مثل جمع الفعل لان الفعلٍ لايجمع بطريق التكسير واما قاعدون فهو جمع سالم فيكون كجمع الفعل فلذا كان جائزا مع الضعف قوله: في الظاهر جواب سؤال مقدر وهو انه لايتصور ان يكون للفعل الواحد فاعلان لان الفعل عرض و لايتصور قيام العرض الواحد الشخصي بالمحلين وحاصل جوابه هو ان المراد من اجتماع الفاعلين انما هو بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لان بحسب الحقيقة لايكون للفعل الواحد الا فاعلاً واحداً قوله: الا ان تخرج جواب سؤال مقدر وهو انه لما يلزم اجتماع الفاعلين في مثل يقعدون غلمانه ينبغي ان يكون قولهم يَقعدونَ غلمانه ممتنعاً لوجود التأويلات الثلاثة فيه وعند هذه التأويلات الثلاثة لا يلزم اجتماع الفاعلينِ الاول اخراج الواو من الاسمية الي الحرفية بان يكون حرفاً دالاً علي كون الفاعل جمعاً والثاني جعل الاسم الظاهر بدلاً من الضمير الذي هو فاعل والثالث جعل الفعل خبراً مقدماً علي المبتداء وجعل الاسم الظاهر مبتداء فان قيل لما وجدت فيه هذه التأويلات الثلاثة في يقعدون غلمانه فينبغي ان يجوز بلا ضعف قلنا التاويل الاول خلاف مذهب الجمهور لان اخراج الواو من الاسمية الي الحرفية انما هو علي مذهب البعض دون الجمهور وعلي التاويل الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وعلي الثالث يلزم التباس المبتداء بالفاعل فلذا كان ضعيفاً فان قيل لما لزم الاضمار قبل الذكر علي التاويل الثاني والالتباس بالفاعل علي التاويل الثالث فينبغي ان يكون ممتنعا علي هذين التأويلين لاجائزا مع الضعف قلنا يمكن ان يجعل في التاويل الثاني الضمير مبهما كما في ربه رجلاً فانه جائز والمراد من الفعل في التاويل الثالث الجملة الفعلية أي الفعل مع الفاعل فلا يلزم الالتباس بالفاعل قوله: وحمل جواب سؤال مقدر وهو ان ضمير المتكلم والمخاطب وان كان اعرف المعارف ولكن ضمير الغائب ليسَ بهذه المرتبة فينبغي ان يوصف ليحصل التوضيح بالصفة وحاصل جوابه هو ان ضمير الغائب محمول علي ضمير المتكلم والمخاطب في ذلك فلذا لايوصف هو ايضا قوله: وعلي الوصف الموضح

جواب سؤال مقدر وهو ان الضمائر لما كان بعضها اعرف المعارف وبعضها حمل علي الاول فهذا يقتضي ان لا توصف بالوصف الموضح ولا يقتضي عدم توصيفها مطلقا فينبغي ان يوصف بالوصف المادح او الذام وغيرهما كالصفة المفيدة للتاكيد وحاصل جوابه هو ان الموصف المادح والذام وغير هما محمولة في هذا الحكم علي الوصف الموضح فلذا امتنع اتصاف الضمير بهذه الاوصاف ايضا قوله: طرداً للباب جواب سؤال مقدر وهو انه ما الباعث علي حمل ضمير الغائب علي ضمير المتكلم والمخاطب و حمل الوصف الغير الموضح علي الوصف الموضح مع ان الحمل خلاف الاصل وحاصل جوابه هو ان الباعث عليه اطراد الباب قوله: وكأنه لم يقع جواب عن الاعتراض الوارد علي الشارح فانه اعتذر عن عدم ذكر قوله ولايوصف به؛ فاعترض عليه بان ذلك الاعتذار لايصح لان هذا القول موجود في المتن وحاصل جواب الشارح هو ان هذا القول ليس بموجود في بعض النسخ والشيخ الرضي نظر الي ذلك البعض فلذا اعتذر عن عدم ذكر ذلك القول قوله: لانه تبين ذلك ووجه ذلك هو انه لما اشترط في الموصوف ان يكون أخص من الصفة في التعريف او مساويا معها علم ان الضمير لا تقع صفة لانه ليس شيء من المعارف اخص من الضمير في التعريف او يكون مساويا معه قوله: أي الموصوف المعرفة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل حيوان ناطق فان ناطق صفة حيوان وحيوان اعم من الناطق لا أخص منه و لا مساويا معه وحاصل جوابه هو ان ذلك الشرط انما هو انما هو في الموصوف المعرفة وحيوان نكرة قوله: اشد اختصاصاً جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل حيوان ناطق فان الحيوان باللام معرفة مع انه اعم من الناطق وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الاخصية بحسب الصدق علي الافراد بل المراد من الاخصية هي الاخصية في التعريف ولاشك ان الحيوان وان كان من الناطق في الصدق علي الافراد لكنه مساوٍ معه في التعريف لان كليهما معرفان باللام قوله: يعنى اعرف منها جواب سؤال مقدر وهو ان التعريف مقابل للتخصيص فكيف يجتمعان في شيء واحد لان المعرفة اشد أختصاصا وحاصل جوابه هو ان المراد من اشد اختصاصه ليس معنى التخصيص اللغوي بل المراد منه كونه اعرف أي زائداً في التعريف من الصفة قوله: بخلاف سائر المعارف متعلق بقوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله فيكون المعنى ان الباقي من المعارف لايجوز ان تقع وصفاً لانها اخص من المعرف باللام فلو وقعت وصفاً للمعرف باللام لزم كون الموصوف اعم في التعريف من الصفة وذلك لايجوز لاشتراط كونه اخصاً او مساويا قوله: فلو وقع جواب سؤال مقدر وارد علي من اشترط كون الموصوف اخص او مساويا بانه منقوض بمثل جاءني زيد صديقك فان الصفة لكونه مضافاً الي الضمير اعرف من الموصوف وهو العلم عند سيبويه وبمثل مررت بزيد هذا. عند ابن سراج فان هذا اعرف عنده من العلم وبمثل مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف عندهم من المعارف باللام وحاصل جوابه هو ان التابع في هذه الامثلة ليس بصفة

بل هو بدل عند صاحب هذا المذهب ولا يشترط في البدل ذلك قوله: صاحب هذا المذهب وهو من اشترط كون الموصوف اخص او مساويا واما عند بعض النحاة الذين لايشترط عندهم ذلك بل يجوزون ان يكون الصفة اخص من الموصوف فلا يرد عليهم الاعتراض المذكور فلا حاجة عندهم الي الحمل علي البدل قوله: وانما التزم جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الشرط في الوصف ان يكون الموصوف اخص او مساويا فينبغي ان يجوز توصيف اسم الاشارة باسم اشارة اخر لانه مساو معه وان يجوز توصيفه بالمضاف الي اسم الاشارة لانه اما مساو معه كما هو عند البعض اوانقص منه كما هو عند البعض الآخر وان يجوز توصيفه بالمضاف الي المعرف باللام او المضاف الي الموصول لانهما ناقصان منه مع انكم التزمتم توصيفه بالمعرف باللام او بالموصول فقط وحاصل جوابه هو ان الوجه لالتزام توصيفه بذي اللام لاجل وجود الابهام باعتبار الجنس في اسم الاشارة ولا يرتفع ذلك باسم الاشارة الآخر وانما يرتفع بذي اللام فلذا التزم توصيفه بذي اللام واما المضاف الي ذي اللام او الموصول اواسم الاشارة فلان المضاف اكتسب التعريف من المضاف اليه فلو وصف اسم الاشارة بذلك المضاف لزم الاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير قوله: أي باب اسم الاشارة جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح اضافة الباب الي هذا لان الباب عبارة عن النوع وهذا شخص وفرد لأنوع وحاصل جوابه هو ان المراد من هذا هومطلق اسم الاشارة ولاشك انه نوع فان قيل فعلي هذا يلزم ان يكون لاسم الاشارة نوع مع انه باطل لان اسم الاشارة بنفسه نوع لا ان له نوع قلنا اضافة الباب الي اسم الاشارة بيانية وليست بمعنى اللام حتى يلزم ان يكون لاسم الاشارة نوع قوله: بحسب اصل الوضع فان قيل وجود الابهام مسلم قبل الاشارة الحسية واما بعد الاشارة الحسية فلا نسلم وجود الابهام في اسم الاشارة قلنا المراد من الابهام هو الابهام باعتبار الجنس وباسم الاشارة بعد الاشارة الحسية انما يعرف الذات والشخص لا الجنس فالابهام باعتبار الجنس موجود بعد الاشارة الحسية ايضا فان قيل انه اذا علم باسم الاشارة بعد الاشارة الحسية الذات والتشخص يلزم معه العلم بالجنس ايضا لأن العلم بالجنس لازم مع العلم بالذات والتشخص لكون تلك الذات فرداً من الجنس قلنا نسلم ذلك ولكن ليس في كلام المتكلم شيء دال علي الجنس فالتزم التوصيف بذي اللام ليوجد شيء دال علي الجنس في كلام المتكلم قوله: وحمل الموصول جواب سؤال مقدر وهو ان الموصول ايضا يعرف به الذات والتشخص لا الجنس فينبغي ان لايجوز توصيف اسم الاشارة بالموصول وحاصل جوابه هو ان الموصول محمول في ذلك الحكم علي ذي اللام لان الموصول مع الصلة بمعنى ذي اللام فان الذي كرم بمعنى الكريم قوله: بل رجل لتذكير الصفة قوله: يعنى المعطوف جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح حمل قوله تابع علي العطف لانه يلزم حمل الذات مع الوصف علي الوصف الصرف وذلك لايجوز وحاصل جوابه هو ان المصدر مبنى للمفعول فيكون العطف بمعنى المعطوف وهو ايضا

١٤

ذات مع الوصف فيصح الحمل قوله: بالحرف جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان المراد من العطف المعطوف دخل فيه عطف البيان لانه ايضا معطوف فدخل في المحدود مع ان الحد لايصدق عليه وحاصل جوابه هو ان المراد من المعطوف هو المعطوف بالحرف فلا يدخل فيه عطف البيان لانه يكون معطوفا بدون الحرف قوله: أي قصد نسبته دفع وهم من يتوهم ان المراد من النسبة هو نسبة شيء آخر اليه لتبادره فحينئذ يكون منقوضا بمثل زيد عالم وقائم فان قائم معطوف بالحرف ومع ذلك ليس هاهنا نسبة شيء آخر اليه بل نسب هو الي شيء اخر وحاصل الدفع هو ان المراد من النسبة اعم من نسبته الي شيء اخر او نسبة شيء آخر اليه فلا نقض بذلك المثال اوهو جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله مقصود راجع الي التابع والضمير في التابع راجع الي المعطوف فيكون مقصود صفة للمعطوف ولايصح توصيفه به لان القصد انما يتعلق بمقدور المتكلم وذات المعطوف ليس بمقدوره فكيف يكون مقصوداً وحاصل جوابه هو ان المقصود ليس صفة للمعطوف بحاله بل هو صفة له بحال متعلقه وهو نسبة شيء آخر اليه ولاشك ان تلك النسبة مقدور المتكلم وان لم يكن ذات المعطوف مقدوراً له قوله: الواقعة جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان المقصود هو نسبة الي شيء آخر او نسبة شيء آخر اليه يلزم قصد النسبة بالنسبة لان قوله بالنسبة متعلق بقوله مقصود وذا باطل لان الشيء لايقصد بنفسه وحاصل جوابه هو انه فرق بين النسبتين فان المراد من النسبة المذكورة في قول الشارح هو النسبة الواقعة في نفس الامر وهو مرتبة المحكي عنه والمراد من النسبة المذكورة في كلام المصنف هي النسبة الواقعة في الكلام وهو مرتبة الحكاية فلم يلزم قصد الشيء بنفسه قوله: بالنسبة جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر ان يكون قوله بالنسبة متعلقا بالتلبس كماهو الشائع المتعارف فحينئذ لايحصل الاحتراز عن باقي التوابع لان التلبس بالنسبة موجود في باقي التوابع ايضا وحاصل جوابه هو انه متعلق بالقصد فيحصل الاحتراز عن باقي التوابع والعمل بالمتبادر انما هو عند عدم المانع واما عند وجود المانع فلا يعمل به قوله: المفهوم جواب سؤال مقدر وهو ان المتعلق انما يكون بالامر الموجود لا بالامر المعدوم والقصد ليس بموجود هاهنا وحاصل جوابه هو ان القصد موجود لانه يفهم من المقصود فيكون موجودا لانه يفهم من المقصود فيكون موجوداً ضمنا قوله: أي كما يكون جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر ان يكون قوله مع متبوعه متعلقا بقوله بالنسبة لقربه فلا يحصل الاحتراز عن البدل وان كان الاحتراز حاصلاً عن باقي التوابع لانه يكون المقصود في العطف هو المعطوف الذي هو التابع وفي البدل ايضا يكون المقصود التابع فقط وهو البدل وحاصل جوابه هو ان قوله مع متبوعه ايضا متعلق بالقصد كما ان قوله بالنسبة متعلق بالقصد فيكون المعنى ان في العطف يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودان وفي البدل يكون التابع مقصوداً فقط فيحصل الاحتراز عن البدل ايضا قوله: فعمرو تابع تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: فقوله مقصود بيان

للجنس والفصل في التعريف قوله: من غير استقلال جواب سؤال مقدر وهو ان المعطوف ايضا كالفرع علي المتبوع لان المعطوف لايوجد بدون المعطوف عليه فيكون كالفرع وحاصل جوابه هو ان المراد من الفرعية عدم استقلاله بان لايكون مقصودا بالنسبة ولاشك ان المعطوف مستقل بالنسبة فلا يكون كالفرع وليس المراد من الفرعية ان يكون وجوده موقوفا علي وجود المتبوع قوله: ولما تم الحد جواب سؤال مقدر وهو ان المقصود من قيود التعريف هو الاحتراز فما عدا المعرف والاحتراز عما عداه حصل بما ذكر من القيود وكذا المقصود من قيود التعريف هو الجمعية وهي ايضا حصلت بما ذكر من القيود فالاشتغال بقوله يتوسط الخ اشتغال بما لا يعني وفي تقرير جوابه احتمالان الاول هو ان قوله يتوسط الخ ليس داخلا في التعريف اورده لزيادة التوضيح والثاني هو انه داخل في المنع والجمع لان القيد لايجب فيه ان يكون للجمع او للمنع بل قد يكون لزيادة التوضيح وهذا القيد من هذا القبيل وذكر هذين الاحتمالين في كلام الشارح عبد الغفور قوله: ولم يكتف جواب سؤال مقدر وهو ان الاصل في العبارة الاختصار والايجاز فينبغي ان يقول المصنف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وحاصل جوابه هو انه لو اكتفي المصنف بذلك القدر لزم ان لايكون تعريف المعطوف مانعا عن دخول الغير وهو الصفة وتفصيل الجواب يعلم من كلام الشارح بادنى التفات قوله: والدبير معناه الكاتب قوله: فالصفة جواب سؤال مقدر وهو ان الصفة الداخلة عليها حرف العطف معطوف فلا بأس في دخولها في تعريف المعطوف بل يجب دخوله فيه ليكون التعريف جامعا وحاصل جوابه هو ان لهذه الصفة جهتان وبالجهة الاولي ليست بمعطوف وان كان معطوفا بالجهة الثانية ودخولها انما هو بالجهة الاولى ففي دخوله الخلل موجود قوله: لان توسط جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الحرف متوسطا بين الموصوف والصفة ينبغي ان يكون الصفة معطوفا علي الموصوف لان توسط الحرف بين الشيئين لايكون الا لعطف الثاني علي الاول وحاصل جوابه لانسلم ان توسط الحرف بين الشيئين انما يكون لعطف الثاني علي الاول بل قد يكون الحرف متوسطا بدون العطف فلذا لايكون الصفة معطوفا علي الموصوف قوله: وهي من هذه الجهة دفع وهم من يتوهم لعل تكون الصفة من هذه الجهة معطوفا فلا يلزم المحذور فدفع ذلك الوهم بانها بهذه الجهة ليس بمعطوف قوله: وحكم المصنف هذا تائيد لقول القيل قوله: ونقل عن المصنف هذا تائيد ثان لقول القيل والفرق بين هذا وبين ماقاله اولا هو ان للصفة جهتان فيما سبق وهاهنا ملحوظ بجهة واحدة وهو كونه صفة وليس فيه جهة العطف فلا يرد انه بعينه ما قاله سابقا قوله: وانما حسن جواب سؤال مقدر وهو ان العاقل في المثال المذكور لما لما ن صفة لا معطوفا فلم يجز دخول حرف العاطف عليه فينبغي ان لايورد الواو وحاصل جوابه هو ان ايراد الواو العاطفة ودخولها علي العاقل انما هو لشبه هذه الصفة بالمعطوف وتلك المشابهة انما هي في التغاير فكما ان المعطوف يكون مغايرا عن المعطوف عليه فكذلك نوع من المغايرة وهي

مغايرة باعتبار المفهوم موجود بين الموصوف والصفة فالهما يكونان متغايرين باعتبار المفهوم وان كانا متحدين باعتبار الذات قوله: وقال بعضهم اشارة الي الاعتراض علي قول القيل وكذا علي التائيد وهو كلام المصنف والجواب عنه هو ان الدلالة علي معني الجمع والترتيب لا تكفي في كون تلك الحروف عاطفة بل لابد ان يكون الشيئان مقصودين ومتغايرين في الصدق لان المعطوف والمعطوف عليه كليهما مقصودان وكذا يكونان متغايرين بحسب الصدق والصفة لاتكون مقصودة وكذا لاتكون متغايرة بحسب الصدق وان كان التغاير بحسب المفهوم ثابتاً قوله: اولاً ثم عطف عليه جواب سؤال مقدر وهو ان قوله اذا عطف جملة شرطية وقوله اكد بمنفصل جملة جزائية والشرط يكونُ مقدماً علي الجزاء وهاهنا الامر بالعكس فان الجزاء وهو التاكيد بالمنفصل مقدم علي الشرط وهو العطف وحاصل جوابه ان هاهنا تقدير في جانب الشرط وكذا تقدير في جانب الجزاء اما التقدير في جانب الشرط فهي الارادة فيكون المعنى اذا اريد العطف علي المرفوع المتصل واشار الشارح الي هذا التقدير بقوله ثم عطف عليه لانه يعلم منه ان العطف بالفعل يكون مؤخراً عن التاكيد بالمنفصل فيكون المراد من العطف المقدم ارادة العطف واما تقدير في جانب الجزاء هو قيد اولاً وذكر الشارح هذا القيد فالشرط ارادة العطف والجزاء التاكيد بالفعل ولاشك ان التاكيد بالفعل يكون مؤخراً عن ارادة العطف قوله: لان بذلك يظهر جواب سؤال مقدر وهو انه لا فائدة في التاكيد بالمنفصل لانه لايخرج هذا العطف من عطف كل الكلمةَ علي جزئها لان المتصل في حين التاكيد ايضا يكون جزء للفعل وحاصل جوابه هو ان المنفصل الذي هو مستقل مرادف فاذا صار مستقلاً لم يلزم العطف علي جزء الكلمة قوله: ولايجوز جواب سؤال مقدر وهو ليست الفائدة في التاكيد بالمنفصل لانه حين التاكيد بالمنفصل يكون المعطوف معطوفاً علي ذلك المنفصل لاعلي المتصل وحاصل جوابه انه لايجوز العطف علي الضمير المنفصل في مثل ضربت انا وزيد فانه لوعطف زيد علي انا كان زيد ايضا تاكيد للضمير المتصل وهو باطل لانه لابد في التاكيد اتحاد المعنى وهو ليس بموجود هاهنا قوله: فان كان الضمير بيان لفائدة تقيد الضمير المرفوع بقيد المتصل قوله: وكذا ان كان بيان لفائدة تقيد الضمير بالمرفوع قوله: سواء كان الفصل دفع وهم من يتوهم ان المراد من الفصل هو ما يكون قبل حرف العاطف ومنشا الوهم هو المثال المذكور في كلام المصنف فان الفصل فيه مقدم علي حرف العطف فدفع ذلك الوهم بان الفصل اعم من ان يكون مقدماً علي حرف العطف او مؤخراً عنه قوله: واعلم ان مذهب فعلم ان مذهب المصنف مخالف عن كلا الفريقين وغرض الشارح من قوله واعلم الخ ايضا الاشارة الي ان قول المصنف مخالف عن كلا الفريقين قوله: حرفا كان جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من الخافض حرف الجر فينبغي ان يذكر المضاف ايضا لان كما وجب اعادة حرف الجر فكذلك وجب اعادة المضاف ايضا وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الخافض حرف الجر فقط بل المراد منه

اعم من ان يكون حرفاً او اسماً وهو المضاف لان لاسم الخافض لايكون الا المضاف قوله: علي بعض حروف لان المجرور صار لاجل شدة الاتصال بالجار مثل بعض حروف الكلمة فالعطف عليه كالعطف علي بعض حروف الكلمة وهذا انما يلزم اذا عطف من دون اعادة الخافض واما عند اعادة الخافض يكون العطف علي مجموع الجار والمجرور لا علي المجرور فقط قوله: وليس للمجرور جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يؤكد المجرور اولاً بالمنفصل ثم عطف عليه فلا يلزم حينئذ العطف علي بعض حروف الكلمة كما فعل ذلك في المرفوع المتصل وحاصل جوابه انما لم يفعل ذلك لعدم وجود الضمير المنفصل للمجرور لان المجرور لاينفصل عن جاره قوله: وفي استعارة جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يستعار الضمير المرفوع المنفصل للمجرور المنفصل ويؤكد به المجرور ثم يعطف عليه وحاصل جوابه هو ان هذه الاستعارة مذلة للضمير المرفوع المنفصل لان استعمال العمدة وهي المرفوع في الفضلة وهي المجرور ذلة للعمدة قوله: ولا يكتفي جواب سؤال مقدر وهو انه ينبغي ان يكتفي بالفعل كما في الضمير المرفوع المتصل فحينئذ لايجب اعادةُ الخافض وحاصل جوابه هو ان الفصل خلف ونائب عن التاكيد بالمنفصلِ فحيث لايتصور التاكيد بالمنفصل في المجرور لايكتفي بالفصل فلذا لم يكتف بالفعل ووجب اعادة العائد قوله: فالمعطوف جواب سؤال مقدر وهو ان جعل بزيد معطوفا لايصح لان المعطوف المبحوث عنه هاهنا هو ما يكونُ مفرداً واسماً لان كلامنا في توابع الاسماء وبزيد مركب وحاصل جوابه هو ان المعطوف هو زيد فقط بدون الجار وهو مفرد او دفع وهم من يتوهم ان مجموع بزيد يكون معطوفاً علي كاف الخطاب فيكون مجموع بزيد مدخولاً لحرف الجر الداخل علي كاف الخطاب فيلزم دخول الحرف علي الحرف وهو باطل لان الحرف يدخل علي الاسماء او الافعال لا علي الحروف وحاصل الدفع هو ان المعطوف زيد فقط لا مجموع بزيد او هو تعليل لتطبيق المثال مع الممثل كما يعلم ذلك من قوله والعامل مكرر فانّ هذا القول لادخل له في دفع الاعتراض او الوهم بل له دخل في تطبيق المثالَ مع الممثل قوله: وجزه بالاول جواب سؤال مقدر وهو انه اذا صار العامل مكررا لزم توارد العاملين في المعطوف لانه كما يعمل فيهُ العاملُ الداخل عليه كذلك يعمل فيه عامل المعطوف عليه لان العامل في المعطوف عليه يكون عاملاً في المعطوف ايضا وحاصل جوابه هو ان جر المعطوف بالعامل الاول فقط واما الثاني فهو كالمعدوم قوله: معنىً جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان العامل الثاني كالعدم فلا يجوز العطف اذ يلزم حينئذ العطف بلا اعادة الخافض وحاصل جوابه هو ان كونه كالعدم معنىً فقط لا لفظاً لانه موجود في اللفظ قوله: لايضاف الا الي المتعدد فانه لو لم يكن البين الثاني زائدا لزم اضافة كل واحد من البينين الي امر واحد واما اذا كان البين الثاني زائدا يكون البين مضافاً الي كلا الامرين وهما ياء المتكلم وكاف الخطاف فيكون مضافاً الي المتعدد وقيل جره بالثاني جواب ثان عن اعتراض توارد العاملين علي معمول واحد وحاصله انه لايلزم ذلك التوارد لانّ

العامل في مثل هذا المعطوف هو العامل الثاني لا العامل الاول وان كان العامل في المعطوف هو عامل المعطوف عليه في غير هذا المعطوف قوله: كما في الحرف الزائد جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان جر المعطوف بالعامل الثاني فيكون معتبراً وغير زائد فيلزم اضافةُ البينَ في قولهم بيني وبينك الي الواحد لان كل واحد يكون مضافا لانهما ليسا بزائدين مع ان البين يضاف الي المتعدد لا الي الواحد وحاصل جوابه هو انه لا منافاة بين الزيادة والعمل بل يجوزان يكون الشيء عاملاً ومع ذلك زائدا وغير معتبر كما في قولهم كفي بالله فان الباء زائدة ومع ذلك عامل فالعامل الثاني وان كان عاملاً ولكن يكون زائدا قوله: وهذا الذي دفع وهم من يتوهم ان لزوم اعادة الجار يكون بالاتفاق فدفع ذلك الوهم بانه مختلف فيه قوله: في حال السعة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض ببعض الاشعار كما سنذكره فيما بعد فان اعادة الجار مع المعطوف ليست بموجودة فيها وحاصل جوابه هو ان لزوم اعادة الجار ليس مطلقاً بل حين السعة واما حين الاضطرار كما في الشعر فيجوز ترك الاعادة عندهم قوله: اضطرارا لان الضروراة تبيح المحظورات قوله: مستدلين بالاشعار مثل قول الشاعر شعر بلغ العلى بكماله+ كشف الدجى بجماله+ حسنت جميع خصاله+ صلوا عليه وآله+ فان قوله آله معطوف علي الضمير المجرور في قوله عليه بلا اعادة الجار وكما في قول الشاعر شعر اليوم قربت تهجونا وتشمتنا + فما بك والايام من عجب + فان قوله والايام معطوف علي الضمير المجرور وفي قوله بك بلا اعادة الجار والجواب من جانب البصريين عن استدلال الكوفيين هو ان كلامنا انما هو في حال السعة والاشعار حال الضرورة فيجوز فيها ما لا يجوز في غير ها فلا يصح قياس حال السعة عليها لان ذلك قياس السعة علي الضرورة قوله: والغلط قليل نادر جواب سؤال مقدر وهو ان بدل الغلط ليس كلَّ المتبوع ولا بعضه ولا متعلقه فينبغي ان يجب حين كونه بدلاً عن الضمير المرفوع المتصل التاكيد بالمنفصل او بالفصل ويجب اعادة الجار عند كونه بدلاً عن الضمير المجرور مع ان الامر ليس كذلك وحاصل جوابه هو ان بدل الغلط قليل ونادر ولا اعتبار بالنادر لكونه في حكم المعدوم قوله: فيما يجوز له ويمتنع دفع وهم من يتوهم ان المراد ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز للمعطوف عليه دون ما يمتنع له وحاصل الدفع هو ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع كليهما قوله: من الاحوال العارضة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل قولهم جاءني انسان وفرس فان النطق يجوز للانسان ولا يجوز للفرس لان الفرس لايكون ناطقاً ففي هذا المثال لايكون للمعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجوز وهو النطق وحاصل جوابه هو ان المراد ان للمعطوف حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة والنطق ليس من الاحوال العارضة بل من ذاتيات الانسان قوله: نظرا الي ما قبله جواب سؤال مقدر وهو ان الاعراب والبناء والافراد والتثنية والجمعية من الاحوال العارضة مع أنه لايشترط ان يكون المعطوف في

حكم المعطوف عليه في هذه الامور وحاصل جوابه هو ان المراد من الاحوال العارضة هي ما تكون عارضة بالنظر الي ما قبله مثل الفاعليه والمفعولية فانهما تعرضان للمعطوف عليه بالنظر الي ماقبله وهو الفعل فاذا كان المعطوف عليه فعلا او مفعولا يكون المعطوف ايضا كذلك واما هذه الامور المذكورة في السؤال فهي ليست عارضة بالنظر الي ماقبله بل عارضة بالنظر الي نفس المعطوف فلذا لايكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجوز عطف المبنى علي المعرب وبالعكس والمفرد علي المفرد والمجموع وبالعكس واندفع بهذا اعتراض اخر وهو انه منقوض بمثل جاءني رجل وفرس فانه يجوز الضحك للانسان ولا يجوز للفرس مع ان الضحك ليس من ذاتيات الانسان بل من عوارضه وتقرير الدفع ان عروض الضحك للانسان انما هو باعتبار نفسه لا بالنظر الي ماقبله قوله: بشرط جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بمثل يازيد والحارث فان زيد معطوف عليه وقد عرض له البناءُ بالضمّة بالنظر الي ما قبله وهو حرف النداء مع ان البناء علي الضمة لايجوز في المعطوف وهو الحارث بل هو معرب بحيث ترفع حملا علي لفظ المنادى وتنصب حملا علي محل المنادى وحاصل جوابه هو ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الي ما قبله ولكن بشرط ان لايكون الامر المقتضى للاحوال العارضة منتفيا في المعطوف واما عند انتفائه فلا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه وهاهنا الامر المقتضي للبناء علي الضمة هو حرف النداء وهو منتف في الحارث لانه يلزم من ايراد حرف النداء في الحارث اجتماع اللام والياء وهو باطلٌ لانه اجتماع آلتي التعريف بدون وجود الفاصلة وللاعتراض تقرير آخر وهو انه منقوض بمثل يارجل والحارث فان رجل معطوف عليه والحال العارض له هو التجرد عن اللام والمقتضى لذلك التجرد هو اجتماع حرف النداء واللام علي تقدير عدم التجرد فهذه الحالة عارضة له بالنظر الي ما قبله وهو حرف النداء مع ان التجرد ليس بموجود في المعطوف وهو الحارث لان اللام موجود فيه فالمعطوف ليس في حكم المعطوف عليه في هذه الحالة العارضة له بالنظر الي ما قبله وحاصل جوابه هو ان المعطوف يكون في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الي ما قبله لكن بشرط ان لايكون المقتضى للحالة العارضة له منتفياً في المعطوف وهاهنا الامر المقتضى للتجرد عن اللام وهو اجتماع حرف النداء واللام منتف في المعطوف لان حرف النداء لم يباشر المعطوف والتقرير الثاني للاعتراض والجواب يعلمُ من كلام الشارح فيما بعد واما التقرير الاول فلا يدل كلامه عليه فلذا كان التقرير الثاني اولى من التقرير الاول قوله: من خيث تجرده فهذا يؤيدالتقرير الثاني للاعتراض والجواب ويمكن رجوعه الي التقرير الاول بان يراد من التجرد لازمه وهو البناء علي الضمة قوله: واما نحو رب شاة جواب سؤال مقدر وهو ان ما تقرر عندكم من ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الي ماقبله اذا لم يكن المقتضى لتلك الاحوال منتفيا في المعطوف واما عند انتفاء المقتضى في المعطوف فلا يكون المعطوف في حكم

المعطوف عليه في الاحوال العارضة بالنظر الي ما قبله منقوض بمثل رب شاة وسخلتها فان شاة معطوف عليه وسخلتها معطوف والاحوال العارضة للمعطوف عليه هي الجر والتقليل اذا كان رب للتقليل او التكثير اذا كان رب للتكثير وهذه الاحوال عارضة له بالنظر الي ما قبله وهو رب والمعطوف وهو سخلتها في هذه الاحوال في حكم المعطوف عليه لانها ثابتة للمعطوف مع ان مقتضى هذه الاحوال وهو التنكير لان رب لاتدل علي المعرفة مفقود في المعطوف وهو سخلتها لانها معرفة فلا تدخل عليها رب وحاصل جوابه هو ان سخلتها في تقدير النكرة لعدم قصد التعين فيها بان تكون الاضافة فيها للعهد الذهني فالمقتضى لهذه الاحوال موجود في المعطوف قوله: او محمول جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله ان سخلتها انما تكون معرفة بالاضافة لوكا الضمير الذي وقع مضافاً اليه معرفة وليس كذلك بل هو نكرة فلا يحصل التعريف في هذه المضاف بهذه الاضافة قوله: أي رب شاة جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع مذكور وهاهنا مرجعه مذكور وهو شاة فكيف يكون ذلك الضمير نكرة وحاصل جوابه هو ان ذلك الضمير ليس براجع الي شاة مذكور بل الراجع الي مطلق شاة فلا يكون المرجع مذكوراً فيكون الضمير نكرة لا معرفة وحكم الشارح بان نكارة الضمير شاذ ووجه الشذوذ هو ان الضمير مطلقاً وضع لان يكون معرفة واذا كان نكرة فهو مخالف عن وضعه ومخالفة الوضع شذوذ قوله: وكذا المعطوف جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكرتم من ان المعطوف لايكون في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الي نفسه لا بالنظر الي ما قبله ينقض بمثل يا زيد وعمرو فان زيد مبنى علي الضمة وعمرو في حكم زيد في هذه الحالة وهي البناء علي الضمة لانه ايضا مبنى علي الضمة وحاصل جوابه هو ان المعطوف لايكون في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الي نفسه اذا لم يكن المعطوف مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه فيكون في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له سواء كانت عارضة له بالنظر الي نفسه او بالنظر الي ما قبله والحق ان هذه العبارة من الشارح ليس جواباً عن السؤال المقدر لان الاعتراض انما كان وارداً لو كان البناء علي الضمة من الاحوال العارضة للمعطوف عليه بالنظر الي نفسه فقط وليس كذلك بل هو من الاحوال العارضة له بالنظر الي نفسه والي ما قبله فان البناء علي الضم انما عرض لزيد لاجل الياء ولاجل كونه مفردا معرفة فاذا لم يكن الاعتراض واردا لايكون هذا جواباً عنه فهذه العبارة من الشارح مسئلة ابتدائية ذكرها لاستفاء المسائل لانه قد علم فيما سبق ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الي ما قبله و لايكون في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الي نفسه فقط ولم يعلم حال المعطوف في الاحوال العارضة للمعطوف عليه بالنظر الي ما قبله وبالنظر الي نفسه كليهما هل هو في ذلك في حكم المعطوف عليه او لا فبين الشارح بان المعطوف ان كان مثل المعطوف عليه يكون في حكم

المعطوف عليه في تلك الاحوال مثل يا زيد وعمرو فان عمرو مثل زيد في كونه مفـردا معرفة فلذا كان مبنياً علي الضمة فان البناء علي الضم من الاحوال العارضة لزيد بالنظر الي ما قبله وهو حرف النداء وبالنظر الي نفسه وهو كونه مفردا معرفـة واذا لم يكـن المعطوف مثل المعطوف لايكون في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال مثل يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد لان زيد مفرد معرفة وعبد الله ليس بمفرد لكونه مضـافاً وان كان معرفة فلذا لم يكن مبنياً علي الضمة قوله: تركيب جواب سؤال مقدر وهو ان دخول كلمة في علي قوله ما زيد بقائم لايجوز لان كلمة في من الحروف الجـارة وهـي تدخل علي الاسم وذلك القول جملة وحاصل جوابه ان هاهنا تقدير مضاف وهو لفـظ تركيب وهو مفرد فصح دخول في عليه وحاصله ان ذلك القول مؤول بتركيب فيكون مفردا تأويلا فصح دخول في عليه قوله: في ذاهب جواب سؤال مقدر وهو انه يكـون المراد من الرفع هو رفع عمرو فيلزم ان رفع عمرو انما كان لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لان الاشارة بكلمة ثم تدل علي ان ما قبل ثم علة لما بعده وليس كـذلك لان رفع عمرو ليس بذلك الاعتبار بل باعتبار آخر وحاصل جوابه هو ان المراد من الرفع هو رفع ذاهب ولاشك ان رفع ذاهب لذلك الاعتبار أي لاجل ان المعطوف في حكـم المعطوف عليه فلو عطف ذاهب علي قائما او قائم فالمعطوف عليه خبر وفيه ضمير عائد الي زيد فيكون ذاهب ايضاً خبراً وفيه ضمير عائد الي زيد وليس كذلك فلا يصح العطف فيكون مرفوعاً بالعامل المعنوي وانما وجب ان يكون فيه ضميرٌ عائد الي زيد علي تقـدير العطف لانه يكون ايضاً خبراً عن زيد علي ذلك التقدير واذا كان خبراً لابد فيـه مـن العائد لان الخبر المشتقي لابد فيه من عائد يعود الي المبتداء قوله: بان يكون دفع وهم من يتوهم وهو ان نسبة الفاء الي السببية يكون بعلاقة الاثبات بان الفاء مثبت بالنسبة مـع ان الامر ليس كذلك وحاصل هو ان هذه النسبة ليست بعلاقة السببية بـل بعلاقـة ان السببية معنى الفاء والفاء تدل عليها قوله: او يكون معناه هذا هو الجواب الثـاني عـن اصل الاعتراض قوله: لكنها تجعل جواب سؤال مقدر وهو ان الفاء اذا كانت للسـببية فقط فنسلم انه لا حاجة الي العائد في يغضب ولا يردُ ذلك النقض ولكن اذا كان معناها السببية والعطف كليهما فلابد لاجل معنى العطف من العائد مع ان العائد مفقود فـيرد ذلك النقض وتقرير الجواب ظاهر من كلام الشارح قوله: والمعنى الذي ولما كان المتقرر عندهم ان معنى السببية يعبر عنه بادواة الشرط فلذا عبر عن هذا المعـنى بادخـال اداة الشرط وهو كلمة اذا ليوافق المتقرر عندهم قوله: او يفهم هذا هو الجواب الثالث عـن اصل الاعتراض والفرق بين هذا والاحتمال الثاني هو ان في الاحتمال الثاني معناه مجموع العطف والسببية وفي هذا الاحتمال معناه العطف فقط ولكن مع ذلك يفهم منها معـنى السببية ويرد عليه ايضا بانه لابد من العائد لاجل معنى العطف في الفاء ويجاب بمثل مـا تقدم وهو ان هذه الفاء تجعل الجملتين جملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى قوله: ويمكن

ان يقدر هذا اما جواب رابع عن اصل الاعتراض او تتمة للجواب الثاني والثالث وتقرير كلامه علي كلا التقديرين ظاهر والجواب الاول للمصنف والاجوبة الثلاثة اوالجوابان للشارح قوله: أي اذا وقع جواب سؤال مقدر وهو ان الجزاء وهو قوله لم يجز لا يترتب علي الشرط لان قوله واذا عطف يدل علي حصول العطف وثبوته واذا حصل العطف ووقع وثبت فكيف لايكون جائزا وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من عطف وقوع العطف وثبوته بعد الايقاع حتى لا يترتب عليه الجزاء بل المراد منه الايقاع الذي هو صفة المتكلم ومعناه احداث العطف لا تحقق العطف والايقاع يكون في وقت عدم تحقق العطف لان التحقق يحصل بعده فيترتب عليه الجزاء قوله: بناء جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح ان يكون قوله علي العاملين صلة العطف لان العطف لايكونُ علي العاملين بل علي معموليهما وحاصل جوابه هو ان كلمة علي ليست صلة العطف بل هي بنائية وصلة العطف محذوفة وهو قوله علي معمولين قوله: وقال بعض شارحي جواب ثان عن ذلك السؤال وهو ان قوله علي عاملين صلة العطف وان قلت ما قلت قلنا ان المراد من العطف المعنى اللغوي وهو الامالة ويصح ان يكون قوله علي عاملين صلة العطف بالمعنى اللغوي وان لم يكن علي المعنى الاصطلاحي قوله: واكثر الشارحين جواب ثالث عن ذلك السؤال وحاصله هو ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ معمول فيكون التقدير هكذا واذا عطف علي معمولى عاملين فيصح وقوع كلمة علي صلة حينئذ قوله: وانما قال جواب سؤال مقدر وهو انه ما الوجه للمصنف حيث ذكر صيغة التثنيةُ بان قال عاملين ولم يذكر صيغةَ المفرد وهو عامل ولا صيغة الجمع وهي العوامل وحاصل جوابه ان الاختلاف واقع في صورة عاملين فقط لا في صورة عامل و لافي صورة العوامل لوجود الاتفاق في هذين الصورتين ففي صورة العامل الاتفاق علي الامتناع قوله: أي غير متحدين جواب سؤال مقدر وهو ان قوله مختلفين انما افرده المصنف للاحتراز عن مثل ضرب ضرب زيد عمرًوا وبكرٌ خالداً ولا يحصل به الاحتراز عن هذا المثال لان الاختلاف موجود في هذا المثال ايضا لان ضرب الاول مؤكد بصيغة اسم المفعول وضرب الثاني مؤكد بصيغة اسم الفاعل وحاصل جوابه هو ان المراد من مختلفين هو غير متحدين وضرب الاول وضرب الثاني متحدان فيحصل به الاحتراز من هذا المثال قوله: بان لا يكون الثاني جواب سؤال مقدر وهو ان ضرب الاول وضرب الثاني ايضا غير متحدين باعتبار الوصف لان وصف ألاول المؤكدية ووصف الثاني المؤكدية فلا يحصل الاحتراز وحاصل جوابه هو ان المراد من عدم الاتحاد هو عدم الاتحاد باعتبار الذات بان لايكونا متحدين ذاتا وعدم الاتحاد الذاتي ليس بموجود في ذلك المثال بل فيه اتحاد باعتبار الذات بان الثاني فيه عين الاول فيحصل الاحتراز قوله: وذلك لدفع بيان فائدة قيد مختلفين قوله: ما كل سوداء فقوله سوداء مجرور والعامل فيه المضاف وهو كل وتمرة منصوب وخبر كلمة ما والعامل فيه كلمة ما النافية واسمها كل فسوداء وتمرة معمولان

لعاملين مختلفين وبيضاء عطف علي سوداء وشحمه عطف علي تمرة وهذا القول مثل يضرب في حال خطاء الظن قوله: أكل امرئي هذا الشعر قاله الشاعر حين فضلت زوجته عليه زوجاً آخر وامرئي مجرور مضاف اليه لكل والعامل فيه ذلك المضاف وامرء منصوب بفعل وهو تحسبين فهما معمولان لعاملين مختلفين و نار معطوف علي امرئي ونارا معطوف علي امرء قوله: فهذا وان كان جواب آخر عن السؤال الوارد علي عدم ترتب الجزاء علي الشرط بان الجزاء وهو قوله لم يجز لا يترتب علي الشرط وهو قوله واذا عطف لوجود المنافاة بين الشرط والجزاء هاهنا لان الشرط يدل علي تحقق العطف والجزاء يدل علي امتناعه وحاصل جوابه هو ان التحقق المعلوم من الشرط انما هو بحسب الظاهر والامتناع انما هو بحسب الحقيقة فلا منافاة بينهما هكذا قاله عبد الغفور قوله: لان الحرف دليل لعدم جواز العطف المذكور قوله: فانه يجوز اشارة الي ان خلاف الفراء ليس من الجواز الذي يعلم من الشرط وهو الجواز بحسب الظاهر بل خلافه من عدم الجواز الذي يعلم من الجزاء قوله: كما جاز بحسب الصورة دفع وهم من يتوهم وهو ان جواز العطف المذكور انما هو بحسب الحقيقة عنده لا بحسب الظاهر لان لايكون جائزاً بحسب الظاهر عنده وحاصل الدفع هو ان الجواز عنده كما هو بحسب الحقيقة كذلك بحسب الظاهر قوله: ولا يؤول الامثلة جواب سؤال مقدر وهو ان هذا العطف كما هو جائز بحسب الحقيقة عند الفراء فكذلك هو جائز بحسب الحقيقة عند سيبويه فلا مخالفة بينهما مع ان المتقرر عندهم ان بينهما خلاف في هذا العطف وحاصل جوابه هو ان هذا العطف جائز لكن بتأويل فانه يؤول الامثلة الواردة علي صورة هذا العطف بخلاف الفراء فانه يجوز هذا العطف بدون تأويل وسيبويه لايجوزه بدون تأويل بل يجوزه بالتأويل قوله: ولا يقتصر جواب سؤال مقدر هو ان هذا العطف في صورة تقديم المجرور كما هو جائز عند الفراء فكذلك جائز عند الجمهور ايضا فلا خلاف بين الجمهور والفراء مع ان المتقرر عندهم ان الخلاف ثابت في صورة تقديم المجرور بين الجمهور والفراء وحاصل جوابه هو ان عند الجمهور جواز هذا العطف في صورة تقديم المجرور مقصور علي صورة السماع من العرب ولايجوز قياس الغير عليه واما الفراء فيجوز قياس الغير عليه فالخلاف بين الجمهور والفراء ثابت في صورة تقديم المجرور قوله: وعدم جواز جواب سؤال مقدر وهو ان الاستثناء في قوله الا في نحو في الدار الخ لا يخلو اما من مخالفة الفراء او من عدم الجواز وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يصير معنى كلامه ان هذا العطف لايجوز عند الجمهور والفراء يخالفهم في عدم الجوز الا انه موافق مع الجمهور في عدم جواز العطف في مثل في الدار زيد الخ وهذا خلاف المقصود واما الثاني فلانه اذا كان استثناء من عدم الجواز فيكون في جنب قوله لم يجز فيكون التقدير هكذا لم يجز عند الجمهور هذا العطف الا في نحو في الدار زيد الخ خلافاً للفراء فيكون خلاف الفراء في الجميع بان يكون هذا العطف جائزا في مواضع اخر ولايكون جائزاً في قولهم في الدار الخ مع انه باطل لان عنده هذا

العطف جائز في هذا القول ايضا وحاصل جوابه هو ان هذا الاستثناء متعلق بالجميع أي بعدم الجواز وبخلاف الفراء فيكون ان عدم الجواز عند الجمهور ليس في هذا القول بل فيه جواز عندهم وكذا خلاف الفراء مع الجمهور ليس في هذا القول لانه جائز عند الجمهور ايضا كما هو جائز عند الفراء قوله: يعني الا في صورة جواب سؤال مقدر وهو ان تخصيص الجواز بهذا القول غير صحيح لان المجرور اذا كان مقدما يجوز العطف سواء كان هذا القول او غيره وحاصل جوابه هو ان ذكر هذا القول انما هو بطريق التمثيل والمراد منه الامر الكلي وهوصورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب وهذا الامر الكلي يعم هذا القول وامثاله قوله: واقتصر الجواز جواب سؤال مقدر وهو ان النقل من العرب في الاحكام اللفظية كالنص في الاحكام الشرعية وفي الأحكام الشرعية يقاس الحكم الذي لانص فيه علي الحكم الذي فيه نص فينبغي ان يقاس هاهنا الموضع الذي لا نقل فيه علي الموضع الذي فيه نقل وحاصل جوابه هو ان الشرط في القياس ان يكون الاصل أي المقيس عليه معقول المعنى وهاهنا الاصل وهو ما فيه نقل غير معقول المعنى لان الحرف الواحد لايقو ان يقوم مقام العاملين المختلفين فلا يقاس عليه الموضع الذي لا نقل فيه والفراء يقيس علي هذه الصورة صورتان اخريان وهما صورة تقديم المرفوع و صورة تقديم المنصوب قوله: بل يحملها جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح انكار سيبويه عن جواز هذا العطف في صورة تقديم المجرور لان المثالين المذكورين في الشرح والمثال المذكور في المتن منقولة من العرب ومسموعة منهم فلا شك في صحتها وحاصل جوابه هو ان سيبويه يحمل هذه الامثلة علي حذف المضاف فلا يكون هذا العطف موجوداً فيه فالمثال في الاصل كل بيضاء والمثال الثاني كان في الاصل كل نار ثم حذف المضاف وبقي المضاف اليه علي اعرابه وهو الجر فان قيل ان تقدير المضاف لايصح في المثال المذكور في المتن لان المعنى الظرفي مراد من الحجرة فلا يستقيم فيه تقدير المضاف وانما يستقيم فيه تقدير حرف الجر وهو في قلنا المراد من المضاف هو العامل الجار سواء كان مضافا او حرف جر ولا شك ان في ذلك المثال يصح تقدير حرف الجر وهو في او نقول ان المراد بالمضاف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وكلمة في وان لم تكن مضافا حقيقة لكنها مضاف حكماً لكونها مشبهاً بالمضاف من حيث ان كل واحد منهما يعمل الجر قوله: وابقاء المضاف اليه جواب سؤال مقدر وهو ان القاعدة ان المضاف اذا حذف أقيم المضاف اليه مقام المضاف واعرب باعرابه وهاهنا لما بقي المضاف اليه علي اعرابه لزم المخالفة عن تلك القاعدة وحاصل جوابه هو ان ذلك انما هو في صورة ان لايكون المضاف مذكورا فيما سبق وهاهنا ذكر المضاف سابقاً في هذه الامثلة وعند ذكر المضاف سابقاً يجوز ابقاء المضاف اليه علي اعرابه فلا يلزم المخالفة عن القاعدة قوله: في بعض القراءة انما قال في بعض القراءة لان في القرائة المشهورة لفظ الآخرة منصوب فلا يصح به حينئذ الاستشهاد قوله: أي حاله جواب سؤال مقدر وهو ان اضافة الامر الي المتبوع

لايصح لان الامر في اللغة عبارة عن =فرمودن كاري= وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها الفعل ولايصح هاهنا ارادة واحد من هذين المعنيين كما هو الظاهر حاصل جوابه هو ان المراد هاهنا معناه المتعارف عند العامة وهو الحال قوله: شانه جواب سؤال مقدر وهو ان اضافة الحال الي المتبوع ايضا لايصح لان المراد منه اما الزمان المقابل للماضي والمستقبل او المراد منه ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به ولايصح واحد من هذين المعنيين وحاصل جوابه هو ان المراد من الحال الشان وهو عبارة عن الهيئة فيصح تلك الاضافة قوله: عند السامع جواب سؤال مقدر وهو ان امر المتبوع مراد هاهنا للمتكلم قطعاً فلا حاجة الي ايراد التاكيد لتقرير ذلك وحاصل جوابه هو ان ارادة التاكيد ليس بالنسبة الي المتكلم بل ايراد التاكيد انما هو للتقرير عند السامع ولاشك ان ارادة امر المتبوع لا يكون قطعيا عند السامع وان كان قطعياعند المتكلم قوله: يعني يجعل جواب سؤال مقدر وهو ان قوله يقرر مأخوذ من التقرير وهو عبارة عما يتصور في القلب ويظهر باللسان وهذا الامران لايتصور من التاكيد لانه يكون لفظاً وهذان الامران يستدعي القلب واللسان وحاصل جوابه هو ان المرادمن التقرير التثبيت ولا شك انه متصور في حق التاكيد قوله: أي في كونه منسوباً جواب سؤال مقدر وهو انه خرج من تعريف التاكيد زيد الثاني في مثل قولهم جاءني زيد زيد فان زيد الثاني تاكيد مع انه لايقرر امر المتبوع وهو زيد الاول في النسبة لعدم وجود النسبة في زيد الاول لانه النسبة موجودة في الفعل وهو جاءني لانه منسوب الي زيد وحاصل جوابه هو ان ليس المراد من نسبة كون الشيء منسوبا فقط بل المراد اعم من ان يكون الشيء منسوباً اومنسوبا اليه وزيد الاول وان لم يكن منسوبا لكنه منسوب اليه فزيد الثاني يقرره امره في النسبة أي في كونه منسوبا اليه قوله: وذلك اما لدفع بيان لفائدة التاكيد قوله: لافي نفس المنسوب اليه جواب سؤال مقدر وهو انه لا حاجة الي ذكر قوله او في الشمول لان تقرير امر المتبوع في الشمول انما يكون لدفع وهم المجاز و ذلك الدفع يحصل بتقرير امر المتبوع في النسبة وحاصل جوابه هو ان بالاول يدفع وهم المجاز في نفس المتبوع بان يكون المراد منه غيره وبالثاني يدفع وهم المجاز في شمول المتبوع لافراده فلا يغني الاول من الثاني قوله: ثلاثتهم مثل جاءني القوم ثلاثتهم وجاءني القوم اربعتهم وهذا انما يكون تاكيداً للقوم اذا عرف السامع كمية عدد القوم قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيداً بل يكون صفة كذا قاله عصام الدين والشيخ الرضي والمحرم الافندى قوله: فظاهر خروجهما وذلك لان التاكيد لايكون مقصوداً بل يكون لتقرير المتبوع واما البدل فيكون هو مقصوداً دون المبدل منه واما المعطوف فهو مقصود مع متبوعه قوله: فلان وضعها بخلاف التاكيد فان وضعها ليس للدلالة علي معنىً في المتبوع بل يكون لتقرير المتبوع قوله: وافادتها جواب سؤال مقدر وهو ان تقرير المتبوع ليس الا توضيحه والصفة الموضحة يفيد توضيح متبوعه مثل زيد العالم فلا تخرج الصفة عن التاكيد وحاصل جوابه هو ان التاكيد يدل علي تقرير المتبوع بالوضع والصفة

وان كانت تدل علي توضيح المتبوع في بعض المواضع لكن ليس ذلك بحسب الوضع حتى يرد ذلك الاعتراض بل دلالته بحسب الوضع علي معنىً في متبوعه لا علي التوضيح قوله: اما عطف البيان جواب سؤال مقدر وهو كما ان التاكيد يقرر امر المتبوع فكذلك عطف البيان يقرر امر المتبوع فلا يخرج عن تعريف التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع وحاصل جوابه هو انه فرق بين تقرير امر المتبوع في التاكيد وبين تقريره في عطف البيان فان عطف البيان يقرر امر المتبوع لا في نسبة او الشمول بل يقرر امره في نفسه والتاكيد يقرر امر المتبوع في النسبة او في الشمول فخرج عن تعريف التاكيد قوله: منه جواب سؤال مقدر وهو ان قوله فاللفظي مبتداء وقوله تكرير اللفظ خبره والخبر يكون محمولا علي المبتداء وهاهنا لايصح الحمل لانه يلزم حمل الخاص علي العام لان اللفظي كما يطلق علي التاكيد اللفظي فكذلك يطلق علي العامل اللفظي وكذلك يطلق علي الاضافة اللفظية وقوله تكرير لفظ مختص بالتاكيد اللفظي وحاصل جوابه هو ان المراد من اللفظي ليس مطلقه بل المراد منه اللفظي من التاكيد ولاشك ان اللفظي المقيد بقيد منه مختص كالخبر فيصح الحمل قوله: أي مكرر اللفظ الاول جواب سؤال مقدر وهو ان لا يصح الحمل بعد تقيد اللفظي بقيد منه ايضا لان التاكيد اللفظي عبارة عن التابع الخاص فهو ذات وقوله تكرير اللفظ الاول وصف محض فيلزم حمل الوصف علي الذات وذلك لا يجوز وحاصل جوابه هو ان تكرير بمعني مكرر وهو ذات مع الوصف فيصح الحمل قوله: ومعاده جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح حمل مكرر علي التاكيد اللفظي لان المكرر عبارة عن شيء مذكور مرتين بلا فائدة في تكريره والتاكيد اللفظي ليس كذلك لان فيه فائدة كما ذكره الشارح فيما سبق وحاصل جوابه هو ان المراد من المكرر هو المعاد والاعادة لا يعتبر فيها عدم الفائدة فيصح الحمل قوله: حقيقة جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف التاكيد اللفظي لايكون جامعاً لافراده لخروج مثل انت في ضربتُ انت فان انت تاكيد للضمير المتصل ومع ذلك ليس فيه تكرير اللفظ الاول لان الضمير المنفصل مغاير عن الضمير المتصل وحاصل جوابه هو ان تكرير اللفظ الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما وفي ضربت انت وان لم يكن التكرير موجوداً حقيقة لكنه موجود حكماً لان انت مرادف الضمير المتصل فذلك المتصل مكرر باعتبار المرادف فهو كتكراره بنفسه قوله: اذا لضرورة جواب سؤال مقدر وهو ان المراد بالتاكيد اللفظي لا يخلو اما ان يكون المراد منه تكرير اللفظ الاول بعينه او يكون المراد منه الاعم سواء كان بنفسه او بمرادفه وكلاهما باطلان لان علي الاول يخرج من التاكيد اللفظي مثل ضربت انت وعلي الثاني يدخل فيه اجمعون في مثل جاءني القوم اجمعون مع انه تاكيد معنوي وحاصل جوابه هو ان المراد الاعم ولا يدخل فيه اجمعون لانه فرق وهو ان في التاكيد اللفظي ضرورة داعية الي مخالفة التاكيد عن المؤكد في مثل ضربت انت لان تكريره متصلاً متعذر بخلاف التاكيد المعنوي فانه لايكون هناك ضرورة لانه يجوز ان يقال جاءني القوم القوم مكان جاءني

القوم كلهم قوله: أي التكرير مطلقاً جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله يجري راجع الي التاكيد وهو مختص في اصطلاحهم بالاسم لانّ التاكيد الاصطلاحي قسم من الاسم فقط فلا يصح قوله في الالفاظ كلها لان التاكيد الاصطلاحي لايجري في الالفاظ كلها لان البعض من الالفاظ الافعال والحروف ولا يجري فيهما التاكيد الاصطلاحي و حاصل جوابه هو ان الضمير راجع الي مطلق التكرير سواء كان في ضمن التاكيد الاصطلاحي اوغيره فيصح قوله في الالفاظ كلها لان مطلق التكرير يجري في الكل قوله: ولا يبعد جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله هو ان الضمير راجع الي التاكيد الاصطلاحي ولكن المراد من الالفاظ كلها هي الاسماء فقط دون الافعال والحروف قوله: ويكون المقصود جواب سؤال مقدر وهو انه لما اختص قوله الالفاظ بالاسماء فما الحاجة الي التعميم بقوله كلها فينبغي ان لايذكر قوله كلها وحاصل جوابه هو ان المقصود بذلك هو التنبيه علي ان التاكيد اللفظي ليس بمختص بالفاظ معدودة كا التاكيد المعنوي قوله: أي معدودة جواب سؤال مقدر وهو ان المحصور ما وقع عليه الحصر وهو يكون بادواة الحصر وليس في الفاظ التاكيد المعنوي ادواة الحصر وحاصل جوابه ان المراد منه معدودة وهو ما وقع عليه العد والحساب ولاشك ان الفاظ التاكيد المعنوي معدودة قوله: في حال الافراد جواب سؤال مقدر وهو انه اذا لم يكن لهذه الكلمات الثلاثة معنى فلا يصح ذكرها للتاكيد لانه يلزم تاكيد الموضوع بالمهمل لانه اذا لم يكن لها معان كانت مهملة وتاكيد الموضوع بالمهمل لايصح لانه لايكون مقررا لامر المتبوع وحاصل جوابه هو ان مراد صاحب القيل هو ان هذه الالفاظ الثلاثة لا معنى لها حين افراد ها عن اجمع بان لاتكون مذكورة مع اجمع وعند تركيبها مع اجمع يكون لها معنى اجمع فلم يلزم تاكيد الموضوع بالمهمل قوله: مفرزه وهو موضع يوضع علي القدم وقت الركوب وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا في الابل ولا يتصور في غيره الا علي سبيل المجاز قوله: مناسبات خفية اما مناسبة معنى اكتع الذي هو التمام مع معناه التاكيدي فظاهر لان معناه التاكيدي هو تمام الافراد اما مناسبة معنى ابصع مع معناه التاكيدي فلان السيلان لايكون الا بالكثرة والغلبة وفي معناه التاكيدي ايضا كثرة وغلبة لان تمام الافراد كثيرون واما مناسبة معنى ابتع فلان الري عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة الي شرب آخر وهو يناسب تمام الافراد قوله: أي يقعان جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح توصيف النفس والعين بالعموم لان العام ما يتناول الافراد دفعة واحدة وهما لايتناولان الافراد دفعة واحدة وحاصل جوابه هو ان المراد من العموم لازمه وهو الوقوع ولاشك ان الوقوع لازم مع العموم لان العام يقع علي الافراد لامحالة قوله: افرادا وتثنية جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم وقوع النفس والعين مع اختلاف الصيغة فان نفسه تاكيد للمذكر ونفسها تاكيد للمؤنث مع عدم اختلاف الصيغة وحاصل جوابه هو ان اختلاف الصيغة ليس مطلقا بل هو حال الافراد والتثنية والجمع لاحال التذكير والتانيث قوله: والعائد جواب سؤال

مقدر وهو ما الفائدة في ذكر النفس والعين وحاصل جوابه هو ان الفائدة فيه هو ربط التاكيد مع المتبوع لان ذلك الضمير يكون عائداً الي المتبوع قوله: في المذكر والواحد جواب سؤال مقدر وهو ان المثال انما يورد لتوضيح الممثل والمثال الواحد كاف لذلك فما الحاجة الي ايراد امثلة متعددة وحاصل جوابه هو ان تعدد الامثلة بناء علي تعدد الممثل قوله: بايراد صيغة جواب سؤال مقدر وهو ان في قوله انفسهما اجتماع المتضادين لان الانفس جمع فيقتضي ان يكون تاكيداً للجمع والضمير المضاف اليه ضمير تثنية فيقتضي ان يكون انفسهما تاكيداً للتثنية وحاصل جوابه هو كما ان الضمير يقتضي ان يكون هذا تاكيداً للتثنية كذلك انفس ايضا تاكيد للتثنية لان التاكيد للتثنية يورد بصيغة الجمع فلا منافاة بين الصيغة والضمير فان قيل ما الوجه لايراد صيغة الجمع في تاكيد التثنية مع ان الاصل ان يورد صيغة التثنية ليحصل الموافقة بين المؤكد والتاكيد قلنا الوجه لذلك هو كراهة اجتماع التثنيتين مع وجود الاتصال بينهما لفظا ومعنىً اما لفظا فلاضافة الاول الي الثاني واما معنىً فلان الاول قد يكون جزء من الثاني وقد يكون عينه باعتبار المصداق قوله: لما سمي جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان كلاهما ثان بل هو ثالث فلا يصح قوله والثاني وحاصل جوابه هو ان كلاهما وان كان في الحقيقة ثالثاً ولكن لما سمي النفس والعين بالاولين فسمي كلاهما ثانياً لان بعد الاول يكون الثاني قوله: تغليبا جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح تسمية النفس والعين بالاولين لان الاول لايكون الا واحدا وهو السابق علي الكل ولا يكون اثنان فالاول هاهنا النفس فقط دون العين وحاصل جوابه هو ان ذلك بطريق التغليب والمجاز وانما لا يجوز اذا كان بطريق الحقيقة قوله: بعد الثلاثة جواب سؤال مقدر وهو ان الباقي يقتضي غير الباقي فما هو وحاصل جوابه هي الثلاثة المذكورة اولاً من النفس والعين وكلاهما قوله: مفردا كان دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد من غير المثنى هو الجمع فقط لان المثنى هو الجمع فدفع ذلك الوهم بان المراد من غير المثنى هو الاعم الشامل للجمع والمفرد قوله: مفردا كان اوجمعا دفع وهم من يتوهم وهو انه يكون المراد من ذو اجزاء المفرد دون الجمع او الجمع دون المفرد فدفع ذلك الوهم بان المراد منه كلاهما قوله: اذا الكلية دليل علي اختصاص تاكيد كل واجمع بذي الاجزاء قوله: ولا حاجة جواب سؤال مقدر وهو ان الواجب علي المصنف ان يقول الا ذو اجزاء او افراد لانه يصح تاكيد انسان ورجل بكل واجمع مع انهما ليسا بذي الاجزاء بل هما ذو الافراد وحاصل جوابه هو ان الكلي مثل رجل وانسان انما يؤكد بهما بعد جعل افراد هما اجزاء فلا حاجة الي ذكر الافراد قوله: ويجب دفع وهم من يتوهم ان قوله يصح يكون بمعنى يجوز فيلزم منه ان الافتراق بين الاجزاء ليس بواجب مع ان الافتراق بين الاجزاء واجب وحاصل الدفع هو ان قوله يصح بمعنى يمكن لا بمعنى يجوز فلا يلزم ذلك المحذور قوله: بارزا او مستكنا دفع وهم من يتوهم انه يكون المراد الضمير البارز فقط لان المتصل لا يكون الا البارز لان الاتصال انما هو في اللفظ وهو

البارز واما المستكن فليس بلفظ حقيقة فدفع ذلك الوهم بان المراد الاعم من البارز والمستكن بان يكون بمعنى غير المستقل لا بمعناه اللغوي حتى لا يشمل المستكن قوله: أي اذا اريد جواب سؤال مقدر وهو ان الجزاء يكون متأخراً من الشرط وهاهنا مقدم على الشرط لان التاكيد بالضمير المنفصل يكون مقدما علي التاكيد بالنفس والعين وحاصل جوابه هو ان المراد من التاكيد بالنفس والعين في جانب الشرط هو ارادة التاكيد و المراد من التاكيد بالمنفصل في جانب الجزاء متأخرا عن الشرط لان التاكيد بالضمير المنفصل بالفعل يكون مؤخرا عن ارادة التاكيد بالنفس والعين قوله: لنفسك تعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله: اذ لو لا ذلك دليل لوجوب تاكيد الضمير المتصل بالمنفصل اولا عند ارادة تاكيده بالنفس والعين قوله: اذا وقع تاكيدا جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم التباس التاكيد بالفاعل لان الفاعل مذكور في مثل ضربت وهو التاء وحاصل جوابه ان الالتباس انما يلزم اذا كان الضمير المتصل مستكنا لا مطلقا قوله: وقع جواب سؤال مقدر وهو ان الالتباس لما كان يلزم في صورة الضمير المستكن فقط دون البارز فينبغي أن يأتي با التاكيد بالمنفصل في صورة الضمير المستكن فقط دون البارز وحاصل جوابه هو ان اتيان التاكيد في البارز انما هو لاجراء باقي الباب علي صورة الضمير المستكن ليحصل الاطراد في الباب قوله: لان كلا واجمعين جواب سؤال مقدر وهو ان الالتباس في بعض الصور يلزم في كل فينبغي ان يورد التاكيد بالمنفصل في هذه الصورة لدفع الالتباس ويورد ايضا في صور عدم الالتباس للاجرائها علي هذه الصورة مثال صورة الالتباس العبد اشتري كله فان كله تاكيد للضمير المستكن في اشتري مع ان الالتباس لازم لانه لايعلم ان كله تاكيد للضمير المستكن في ذلك الفعل ام هو مفعول ما لم يسم فاعله وحاصل جوابه هو ان كل واجمعين انما يليان العوامل قليلا وحين الايلاء قد يلزم الالتباس في كل ولا اعتبار للقليل فلذا لم يجب تاكيد بالمنفصل ولم يجري الباقي عليه واما النفس والعين فكثيرا يليان العوامل لانهما يقعان فاعلا ايضا ويقعان تاكيدا للضمير المستكن ايضا فوقوعهما بعد العوامل متصلا كثير فلابد من التميز بين كونهما فاعلا او تاكيدا واما كل واجمعون فلا يليان الفعل بان يكونا فاعلا له بل قديليان الفعل بان يكونا تاكيدا قوله: بفتح الهمزة جواب سؤال مقدر وهو ان حمل اتباع علي قوله اكتع واخواه لايصح لان اتباع مصدر فيلزم حمل الوصف الصرف علي الذات وذلك غير جائز وحاصل جوابه هو ان اتباع انما كان مصدرا لو كان بكسر الهمزة وليس كذلك بل هو بفتح الهمزة فهو جمع تابع فلا يلزم حمل الوصف علي الذات بل حمل الذات مع الوصف علي الذات قوله: علي ما هو المشهور واما علي غير المشهور فيصح التاكيد بها بدون اجمع قوله: يعني تستعمل جواب سؤال مقدر وهو ان اجمع ايضا تابع تاكيد لما قبله فاذا كانت هذه الكلمات اتباع لاجمع تكون هذه الكلمات تابع التابع فيكون كالمصفر للمصفر وذلك غير جائز وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الاتباع المعنى الاصطلاحي بل المراد منه

هو ان هذه الكلمات لا تستعمل بدون اجمع لا التبعية الاصطلاحية حتى يلزم ان تكون هذه الكلمات تابع التابع واما كونها تابعة بالمعنى الاصطلاحي فهو لمؤكد اجمع بواسطة اجمع او دفع وهم من يتوهم ان المراد من كون هذه الكلمات اتباع لاجمع انما يكون باعتبار الوضع بان وقع علي تركيبها مع اجمع الوضع مع ان الوضع ليس بمتحقق في المركبات بل في المفردات وحاصل الدفع هو ان تبعية اكتع واخواته انما هي باعتبار الاستعمال لا باعتبار الوضع قوله: لعدم ظهور دليل اول للضعف قوله: وللزوم دليل ثان للضعف قوله: أي تقصد جواب سؤال مقدر وهو ان المفهوم من كلام المصنف هو ان البدل يكون مقصودا بما نسب الي المتبوع وذلك باطل لان اخوك في جاءني زيد اخوك لايقصد من جاء مع ان اللازم من كلام المصنف هو ذلك وحاصل جوابه هو ان معنى مقصود هو ان تقصد النسبة اليه أي الي التابع ثم بعد ذلك في عبارة المصنف حذف المضاف وهو قوله نسبة فيكون المعنى ان المقصود هو النسبة الي التابع بتوطية نسبة ما نسب الي المتبوع فالنسبة الي المتبوع يكون توطئة النسبة الي التابع ويكون النسبة الي التابع مقصودا قوله: أي لاتكون النسبة جواب سؤال مقدر وهو ان الضمير في قوله دونه لما كان راجعا الي المتبوع فلا حاجة الي نفي قصده لانّ عدمُ قصده ظاهر لان ذات المتبوع ليس مقدوراً للمتكلم فلا يتعلق به القصد لان القصد انما يتعلق بما هو مقدور دون ما هو غير مقدور وحاصل جوابه هو ان المراد من عدم قصد المتبوع هو عدم قصد النسبة اليه ولا شك ان النسبة الي المتبوع مقدور المتكلم ويتعلق به القصد فصح نفيه قوله: ابتداء جواب سؤال مقدر وهو انه يدخل في تعريف البدل المعطوف بكلمة بل مثل جاءني زيد بل عمرو فانّ المقصود بالنسبة هاهنا التابع وهو عمرو دون المتبوع وهو زيد وحاصل جوابه هو ان المتبوع لايكون مقصودا في البدل ابتداء أي من اول الامر بخلاف المتبوع في العطف بكلمة بل فان المتبوع فيه يكون مقصوداً ابتداء وان لم يكن مقصوداً انتهاء لان المتكلم قصد في جاء زيد النسبة الي زيد ثم بداله بان الجائي عمرو فقصد النسبة الي التابع انتهاء قوله: بل تكون النسبة جواب سؤال مقدر وهو انه اذا لم يكن النسبة الي المتبوع من اول الامر فلا فائدة في ذكره فينبغي انْ لايذكر وحاصل جوابه هو ان الفائد موجودة في ذكره لان النسبة اليه توطئة وتمهيد الي ذكر التابع قوله: سواء كان مانسب جواب سؤال مقدر وهو ان المتبادر من النسبة الاسنادي بان يكون التابع مقصوداً باسناد ما اسند الي المتبوع فيخرج عن هذا التعريف بعض افراد البدل مثل ضربت زيداً اخاك فان اخاك ليس مقصودا بالاسناد لان الفعل ليس بمسند الي زيد حتى يكون هذا الاسناد توطئة للاسناد الي اخاك بل الفعل واقع عليهما وحاصل جوابه هو ان المراد من النسبة اعم من ان تكون اسنادية او غيره كالنسبة الايقاعية ولاشك ان النسبة الايقاعية موجودة في ذلك المثال فالنسبة الايقاعية الي اخاك مقصود والي زيد توطئة وتمهيد للنسبة الي التابع فلا يخرج اخاك عن التعريف قوله: ولا يصدق الحد هذا تفصيل الجواب الذي اشار اليه فيما

سبق بقوله ابتداء فقوله ابتداء وقوله ولايصدق الحد كل واحد منهما جواب عن الاعتراض الوارد بالمعطوف بكلمة بل ولكن بقوله الاول اشار الي الجواب اجمالا وبقوله الثاني ذكره علي التفصيل فلذا جعل بعض الشارحين قوله ابتداء جوابا عن الاعتراض المذكور وجعل بعضهم الآخر قوله ولايصدق الحد جوابا عن الاعتراض المذكور قوله: قلنا ما نسب حاصل جوابه هو ان البدل يكون مقصودا باصل المنسوب الي المتبوع سواء كان صفة ذلك المنسوب من حيث النفي والاثبات متحدا في المتبوع والبدل او مختلفا فيهما قوله: ويمكن ان يقصد جواب سؤال مقدر وهو انه لما كانت النسبة الاولي وهي النسبة الي المتبوع نفيا والنسبة الثانية وهي النسبة الي التابع ايجابا فكيف تكون النسبة الاولي توطئة الي النسبة الثانية لانه توطئة الشيء لنقيضه وذلك باطل وحاصل جوابه هو ان المقصود من توطئة النسبة الاولي للثانية هو ايقاظ الغافل وهو يحصل بالنقيض قوله: انواع جواب سؤال مقدر وهو ان قوله هو مبتداء وقوله بدل الكل خبره والخبر يكون محمولاً علي المبتداءَ وهاهنا لايصح الحمل لان الضمير راجع الي البدل مطلقا فيكون من قبيل حمل الخاص علي العام وذلك باطل وحاصل جوابه ان خبر المبتداء محذوف وهو قوله انواع فلا يلزم حمل الخاص علي العام قوله: اربعة جواب سؤال مقدر وهو ان ما ذكره المصنف فيما بعد تفصيل وهو يقتضي الاجمال ولا اجمال هاهنا وحاصل جوابه هو ان الاجمال موجود تقديرا وهو قوله اربعة قوله: أي بدل هو اشارة الي ان اضافة البدل الي الكل بيانية وكذا في قوله أي هو بعض المبدل منه وكذا اشارة الي ان اللام في الكل والبعض عوض عن المضاف اليه قوله: فا الاضافة تفريع علي هذين التفسيرين قوله: غالبا جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان بدل الاشتمال يكون مسببا عن الاشتمال لانه منقوض بمثل جاءني زيد حماره فان حماره بدل اشتمال في هذا المثال وليس فيه اشتمال اصلا لا اشتمال البدل علي المبدل منه ولا اشتمال المبدل منه علي البدل وحاصل جوابه هو ان قيد غالبا مراد هاهنا بان الاشتمال يكون في غالب المواد لا في جميع المواد قوله: لادنى ملا بسة فان قيل لانسلم ان اضافة المسبب الي السبب يكون بادنى الملابسة بل بين السبب والمسبب تلازم فيكون الملابسة قوية و اعلي لا انها ادنى قلنا ان اطلاق الادنى علي هذه الملابسة انما هو بالنسبة الي الملابسة في الاضافة البيانية ولاشك ان الملابسة في الاضافة البيانية اقوي من الملابسة بين السبب والمسبب قوله: يعني متحدان جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان في بدل الكل يكون مدلول البدل هو مدلول المبدل منه فانه منقوض بمثل جاءني زيد ولا اتحاد بينهما في المدلول لان مدلول زيد هو الحيوان الناطق مع هذا التشخص و معنى اخوك وهو ذات من له الاخوة فلا اتحاد في المدلول وحاصل جوابه هو ان المراد من كون مدلول البدل هو مدلول المبدل منه هوان يكون البدل والمبدل منه متحدان ذاتا لا ان يكون مفهوما هما متحدين ولاشك ان الاتحاد الذاتيّ موجود في جاءني زيد اخوك قوله: الشارح الرضي اشارة الي الاعترض من جانب الرضي علي المصنف وفي

تقرير اعترضه احتمالان الاول ان حصر التوابع في الخمسة باطل بل التوابع محصورة في اربعة لان عطف البيان داخل في بدل الكل فلا يكون تابعا خامسا والثاني ان جعل اقسام البدل اربعة باطل بل ثلاثة لان بدل الكل داخل في عطف البيان قوله: وما قالوا هذا اعتراض يرد علي الشارح الرضي بان الفرق ثابت بين بدل الكل من الكل وعطف البيان لان بدل الكل يكون مقصودا بالنسبة دون المتبوع بخلاف عطف البيان فانه لايكون مقصودا لانه بيان والبيان فرع المبين واذا كان فرعا لايكون مقصودا بل المقصود هو المبدل منه فقط فلا يصح القول بعدم الافتراق بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان قوله: فالجواب هذا جواب من جانب الشارح الرضي عن الاعتراض وحاصله لانسلم ان بدل الكل يكون مقصودا دون المتبوع بل المقصود المتبوع والتابع كلاهما في جميع الابدال سوى بدل الغلط فان المقصود فيه يكون البدل دون المبدل منه واما الباقي ففيهما كلاهما مقصودان اما المبدل منه فيكون لاجل التوطئة واما البدل فيكون مقصودا اصليا فلا يصح ان المقصود هو البدل فقط دون المتبوع قوله: وقال بعض المحققين هذا جواب من جانب سيد السند عن قوله الشارح الرضي انا لانسلم ان المقصود الخ وحاصل جوابه هو انه ليس مرادهم ان المتبوع لايكون مقصودا اصلا أي لا لنفسه ولا للغير بل مراد هم انه ليس مقصودا اصليا أي لنفسه وان كان مقصودا للغير وهو البدل لان المتبوع قصد ليكون توطئة وتمهيدا الي البدل قوله: والحاصل لما بين بعض المحققين الامر الكلي اورد المصنف المثال الجزئي لإيضاح ذلك الكلي قوله: وحينئذ يكون جواب سؤال مقدر وهو ان كون البدل مقصودا لاينافي كونه عطف البيان لانه يوضح المتبوع كما ان عطف البيان يوضح المتبوع فان زيد يوضح الا خ اذا كان بدلا فيكون البدل داخلا في عطف البيان وحاصل جوابه هو ان البدل وان كان يوضح المتبوع لكن توضيحه لايكون مقصودا بالذات بل يكون مقصودا تبعا والضروري في عطف البيان ان يكون التوضيح الحاصل به مقصودا بالذات لا تبعا فلا يدخل البدل في عطف البيان قوله: فالفرق ظاهر أي الفرق بين بدل الكل وبين عطف البيان ظاهر لان البدل يكون هو بنفسه مقصودا اصليا بالنسبة بخلاف عطف البيان فانه لايكون بنفسه مقصودا بل يكون المقصود فيه التوضيح قوله: بحيث توجب جواب سؤال مقدر وهو ان تعريف بدل الاشتمال لايكون مانعا عن دخول الغير لدخول بعض افراد بدل الغلط فيه مثل ضربت زيد غلامه وضربت زيدا حماره فان بين زيد وغلامه وكذا بينه وبين حماره ايضا ملابسة وتعلق وهي ان زيد ما لكه وكل واحد منهما مملوكه فيصدق علي هذا البدل ان بينه وبين الاول أي المبدل منه ملابسة مع ان هذين البدلين من افراد بدل الغلط وحاصل جوابه هو انه ليس المراد من الملابسة مطلق الملابسة بل المراد منها الملابسة الخاصة وهي ان تكون النسبة الي المتبوع ولاشك ان هذه الملابسة الخاصة ليست موجودة في هذين المثالين من بدل الغلط فلا يدخلان في تعريف بدل الاشتمال قوله: اجمالا أي ملابس ما لا ملابسا بعينه قوله: أي

تكون تلك الملابسة جواب سؤال مقدر وهو انه منقوض بقولهم نظرت الي القمر فلكه فان فلكه بدل الاشتمال من القمر مع أن بينهما ملابسة بالجزئية فان القمر جزء من الفلك وحاصل جوابه هو ان المراد من الملابسة بالكلية والجزئية المنفية هاهنا هو ان يكون البدل كل المبدل منه او يكون البدل جزء من المبدل منه وفي المثال المذكور ليس البدل وهو الفلك جزء من القمر بل القمر جزء من الفلك قوله: والمناقشة جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم ان القمر جزء الفلك بل هو كوكب ليلي مركوز في الفلك لا انهٗ جزئة وحاصل جوابه ان هذه مناقشة في المثال وهي لا تجوز لانه يمكن ابدال هذا المثال بمثال آخر قوله: وانما لم يجعل جواب سؤال مقدر وهو انه لم يجعل المصنف هذا القسم وهو ان يكون المبدل جزء من المبدل قسما خامسا من المبدل ويسميه ببدل الكل من البعض وحاصل جوابه هو ان كلام المصنف انما هو في الكليات والاكثريات وهذا القسم ليس من قبيل واحد منهما فلذا لم يجعله قسما خامسا بل هو قليل ونادر قوله: بل قيل جواب ثان عن هذا السؤال وهو ان هذا القسم ليس بواقع بل هو مجرد فرض قوله: فان هذه الأمثلة جواب سؤال مقدر وهو انا لانسلم عدم وقوعه وكونه مجرد فرض بل واقع مثل نظرت الي القمر فلكه ومثل رئيت درجة الاسد برجه وحاصل جوابه ان هذه الامثلة ليس بمسموعة من العرب بل هي مصنوعة قوله: أي ان يكون جواب سؤال مقدر وهو ان قوله الرابع مبتداء وقوله ان تقصد خبره ولايصح هذا لان ان مصدرية فيكون تقصد بتأويل المصدر فيلزم حمل الوصف وهو المصدر علي الذات لان الرابع عبارة عن البدل وهو ذات وحاصل جوابه هو ان خبرا وقوله الرابع محذوف وهو قوله يكون وهو مع اسمه وهو الضمير المستكن فيه الراجع الي الرابع اسمه وخبره هو متعلق قوله بان تقصد جملة اسمية خبر للمبتداء وهو قوله الرابع فلا يلزم حمل الوصف الصرف علي الذات فان قيل علي هذا التقدير ايضا ذلك المحذور لازم لان قوله يكون ايضا يكون بتأويل المصدر لدخول ان المصدرية عليه ايضا قلنا ان عبارة الشارح هو قوله أي يكون و اما زيادة ان فليست من الشارح بل هو من خطاء الناسخ أي الكاتب قوله: بان تقصد جواب سؤال مقدر وهو ان قوله ان تقصد خبر يكون بعد تقدير يكون واسم يكون ضمير راجع الي الرابع وخبر يكون يكون محمولاً علي اسم يكون فيلزم حينئذ ايضا حمل الوصف علي الذات وحاصل جوابه هو ان في عبارة المصنف تقدير حرف الجر ثم الجار مع المجرور يقتضي المتعلق وهو هاهنا متلبسا فهما مع المتعلق خبر يكون ومتعلقه ذات مع الوصف فهو حمل الذات مع الوصف علي الذات وهو جائز قوله: من غير اعتبار ملابسة جواب سؤال مقدر وهو انه لافرق بين بدل الغلط وبدل الاشتمال في بعض الصور فان الملابسة كما تكون موجودة في بدل الاشتمال كذلك تكون موجودة في بدل الغلط في بعض الصور مثل ضربت زيد حماره فان حماره بدل الغلط من زيد وبينهما ملابسة المالكية والمملوكية وحاصل جوابه هو ان الفرق في هذه الصور ايضا موجودة لان الملابسة في

بدل الاشتمال تكون معتبرة ولاتكون معتبرة في بدل الغلط وان كانت موجودة قوله: ويكونان اشارة الي تقسيم آخر في البدل والاقسام الحاصلة من هذا التقسيم ايضا اربعة الاول ان يكون كل واحد من البدل والمبدل منه معرفتين والثـاني ان يكونـا نكـرتين والثالث ان يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة والرابع عكسه وامثلة الكل مذكورة في الشرح ويحصل من ضرب هذه الاقسام الاربعة في الاقسام الاربعة السابقة ستة عشر قسما قوله: أي نعت البدل جواب سؤال مقدر وهو ان يكون المراد من النعت هو نعت المبدل منه بان نعته واجب في هذه الصورة مع انه خلاف الواقع وحاصل جوابه هـو ان المراد من النعت هو نعت البدل لا المبدل منه قوله: واجب جواب سؤال مقدر وهـو ان قوله اذا كان نكرة من معرفة شرط وقوله فالنعت جزائه والجزاء لايكون الا جملة وقوله فالنعت مفرد وحاصل جوابه ان قوله فالنعت مبتداء محذوف الخبر وهو قولـه واجب والمبتداء مع الخبر جزاء فيكون الجزاء جملة لا مفردا قوله: لئلا يكون دليل لوجوب نعت البدل قوله: من كل وجه جواب سؤال مقدر وهو ان النقصان بعد النعت ايضا موجـود لان النكرة الموصوفة تكون انقص من المعرفة لان في النكرة الموصوفة تخصيص لا تعريف فلا يخرج المقصود وهو البدل عن النقصان بالنعت وحاصل جوابه هو ان بالنعـت وان لم يخرج عن النقصان من كل وجه لكنه يخرج عن النقصان من وجه لانه وان كـان حـين كونه موصوفا ناقصا لكن لايكون ناقصا من كل وجه قوله: ويكونان هـذا اشـارة الي التقسيم الثالث في البدل بان البدل علي اربعة اقسام الاول ان يكون البـدل والمبـدل ظاهرين والثاني ان يكونا مضمرين والثالث ان يكون المبدل منه ضميرا والبدل اسما ظاهرا والرابع عكس الثالث وامثلة الكل موجودة في الشرح قوله: مع كون مدلولهما جـواب سؤال مقدر وهو ان هذه العلة وهو لزوم كون المقصود انقص من غير المقصود موجودة في بدل البعض والاشتمال والغلط فينبغي ان لايبدل ظاهر من مضمر متكلم او مخاطب في هذه الثلاثة ايضا مع انه جائز وحاصل جوابه هو ان هذه العلة ليست تمام الدليل بل جزء الدليل وجزئه الآخر وحدة مدلولهما فتمام دليل مع ذلك الا بدال مفقود في تلك الاقسام الثلاثة فلذا جاز فيها ابدال الظاهر من مضمر متكلم او مخاطب قوله: ولايلـزم فيـه رد علي بعض النحاة حيث اشترطوا في عطف البيان ان يكون اوضح من متبوعه لانه يكون لايضاح المتبوع والايضاح يحصل بالاوضح ويقول ان عطف البيان اشـهر مـن اسمـي المسمى الواحد نحو ابو حفص عمر فان عمر اوضح من ابو حفص فرد عليه الشارح انه لايشترط في عطف البيان ان يكون اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احد هما سواء كان الاول اوضح من الثاني او بالعكس او يكونـان متساويين في الوضاحة فكما يصح ان يكون الثاني اوضح فكذلك يصح ان يكون الاول اوضح من الثاني او جواب سؤال مقدر وهو ان قولكم يوضح متبوعه منقوض بمثل جاءني سيبويه عمرو عطف بيان ليسبويه مع ان عمرو لايوضح سيبويه لانه ليس باوضح مـن

سيبويه بل الامر بالعكس فكيف يوضحه وحاصل جوابه انه لايلزم في عطف البيان ان يكون اوضح من متبوعه بل قد لايكون اوضح من متبوعه ومع ذلك يوضحه بان يحصل الايضاح من مجموعهما فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني كما يصح ان يكون الثاني اوضح من الاول قوله: فابوحفص تعليل لتطبيق المثال مع ممثله قوله: دبراء =بشت زخمي يعنى شاه ددي وخي زخمي ده= قوله: عجفاء - لاغر يعني خواره او ډنګره ده - قوله: نقباء = سوده شده يعنى خپي سوده شوي دي = قوله البطحاء وهو أدي فيه احجار صغيرة قوله: ان كان فجر فان قيل ان كلمة ان الشرطية تدل علي التردد فلا يصح ايراد ها في قوله ان كان فجر لان الذنب صدر عن عمر بيقين اذ ناقة الاعرابي كان دبراء وعجفاء ونقباء بيقين وقد اقسم عمر ان الناقة ليست كذلك قلنا ان ايراد ها انما هو لرعاية الادب او نقول ان معنى قول عمر والله ليس لها نقب ولا دبر أي في ظني لا انه ليس بها ذلك في الواقع او نقول ان كلمة ان ليست شرطية بل هي مخففة من المثقلة واسمها ضمير الشان محذوف قوله: صدق أي صدق الاعرابي ان ناقته دبراء عجفاء نقباء او معناه صدق الاعرابي في سؤال غفرانه لي بان تغفرلي قوله: وفصله جواب سؤال مقدر وهو انه لا فرق بين بدل الكل وعطف البيان فان كل واحد منهما يصح في قوله جاءني زيد اخوك فاجاب ببيان الفرق بينهما قوله: أي فرقه جواب سؤال مقدر وهو ان المراد من الفصل لايخلو اما ان يكون المراد منه ما يكون مقابل الباب والكتاب او يكون المراد منه مقابل الجنس والنوع ولايصح ارادة واحد منهما في هذا المقام لانه لا معنى له وحاصل جوابه هو ان المراد من الفصل هاهنا معناه اللغوي ويصح ارادته قوله: لفظا جواب سؤال مقدر وهو ان تخصيص الفرق بين البدل وعطف البيان بهذا القول أي قول الشاعر لايصح لانّ الفرق ثابت بينهما في مثل جاءني زيد اخوك فانه اذا كان اخوك بدلاً يكون مقصوداً بنفسه واما اذا كان عطف بيان لايكون هو مقصوداً بنفسه بل المقصود منه يكون ايضاح المتبوع وحاصل جوابه هو ان المراد من الفرق هو الفرق باعتبار اللفظ ولاشك ان الفرق باعتبار اللفظ ليس بموجود في مثل جاءني زيد اخوك لانه يحتمل كل منهما وانما الموجود فيه هو الفرق باعتبار المعنى والفرق باعتبار اللفظ موجود في قول الشاعر وامثاله فصح التخصيص قوله: أي من حيث جواب سؤال مقدر وهو ان قوله لفظاً منصوب وللنصب وجوه عديدة فما وجه نصبه وحاصل جوابه هو ان نصبه انما هو علي التميز من نسبة الفرق الي ضمير عطف البيان في قوله وفرقه قوله: واقع جواب سؤال مقدر وهو انه يكون قوله في مثل الخ متعلقاً بقوله وفصله وهو لايصح لان صلة الفصل انما هو كلمة من لا كلمة في وحاصل جوابه انه ظرف مستقر متعلق بمقدر وهو قوله واقع لا بمذكور وهو قوله وفصله قوله: لان البدل في حكم بخلاف عطف البيان فانه لايكون في حكم تكرير العامل قوله: في الضارب زيد وهو ان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف وليس فيه حصول التخفيف لان التنوين سقط من المضاف بلام التعريف قبل

الاضافة واما قوله التارك البكري فهو جائز لانه مثل الضارب الرجل وهو جائز لكونه محمولاً علي الحسن الوجه قوله: وعليه الطير بيان التركيب في الشعر قوله: والا لهو زهو ان وقوعا علي وزن فعولاً وهو من اوزان المفرد كالجلوس والقعود فلا يصح جعله حالاً منه فاعل ترقبه لان فاعله ضمير راجع الي الطير لان الحال يكون محمولاً علي ذي الحال ولايصح هاهنا الحمل من وجهين الاول انه يلزم حمل الوصف الصرف علي الذات لان وقوعا مصدر والثاني انه يفوت المطابقة بين الحال وذي الحال في الافراد والجمعية لان ذي الحال جمع وهو مفرد وحاصل جوابه هو ان وزن الفعول مشترك بين الجمع والمفرد فوقوعا جمع واقع فيصح الحمل لانه يكون من قبيل الذات مع الوصف فلا يلزم حمل الوصف الصرف علي الذات وكذا حصلت المطابقة بين الحال وذي الحال قوله: أي واقعة حوله جواب سؤال مقدر وهو انه لايصح جعل قوله وقوعاً حالاً من ضمير ترقبه لان الحال يكون قيداً لعامل ذيّ الحال والوقوع لازم مع الترقب فلا حاجة الي جعل الوقوع قيداً للترقب وحاصل جوابه هو ان في ظاهر الحال وان كان قوله وقوعا حال لكن في الحقيقة كلامه محمول علي القلب بان الترقب حال من ضمير الوقوع والترقب ليس بلازم مع الوقوع فيصح جعله قيداً للوقوع قوله: فيما سبق أي في الجواب عن قول الرضي قوله: والمراد بمثل جواب سؤال مقدر وهو انه يخرج منه قوله انا ابن التارك لان المضاف ليه يكون خارجا فيكون المعنى ان الفرق بين البدل وعطف البيان ثابت في مثل انا ابن التارك الخ وهو الضارب الرجل زيد ولا يعلم الفرق فيه وحاصل جوابه هو ان المراد من مثل انا ابن التارك الخ الامر الكلي وذلك الامر الكلي نوع لا جنس او تقرير الاعتراض هكذا ان المثل يجيء بمعنيين احدهما الاشتراك بين الشيئين في النوع مثل زيد وعمرو فانهما اشتركا في الرجولية والرجل نوع عند الاصوليين وثانيهما الاشتراك بين الشيئين في الجنس مثل اشتراك الرجل والمرأة في الانسانية فان الانسان جنس عند الاصوليين فأي معنىً مراد هاهنا وحاصل جوابه هو ان المراد المعنى الاول وهو الاشتراك في النوع قوله: ويمكن ان يراد به جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله علي التقرير الثاني هو ان المرادمن مثل انا ابن التارك الأمر الكلي وهو جنس شامل لانا ابن التارك الخ وامثاله وحاصله علي التقرير الثاني هو ان المراد من المثلية الاشتراك في الجنس.

تمت بحث المعرب

سؤال سجاوندي علي شرح شرح جامي

تأليف

حضرت مولانا محمد زاهد عزيز خيل

تکمیلہ انا روح	پشتو شرح مراح الارواح
تحفۃ الوافیہ	عربی شرح کافیہ
توضیح الدراسہ	پشتو شرح الحماسہ
حکایات عجیبہ	پشتو نکلے قصے
درس قطبی	پشتو شرح قطبی
درس مقامات	پشتو شرح مقامات
ملفوظات امام ابوحنیفہؒ	پشتو
د حج احکام	پشتو
د کا ئنا تو رازونہ	پشتو
دیوان حضرت علیؓ مجلد	پشتو
د نبی کریم ﷺ نصیحتونہ	پشتو
سوال سجاوندی	عربی شرح شرح جامی
د شریعت او طریقت تلازم	پشتو
د نکحو مسئلے فتاوی	2 جلد
قصیدہ بردہ	پشتو ترجمہ وتشریح
کنز النوادر	پشتو شرح ارشاد الصرف
مقام ابی حنیفہؒ	پشتو
معدن الحقائق	پشتو شرح کنز الدقائق کامل
منہاج الصیغہ	پشتو شرح علم الصیغہ
تکمیل الایضاح	پشتو شرح نور الایضاح
مفتاح البلاغہ	پشتو شرح دروس البلاغہ
نور التھذیب	پشتو شرح تہذیب
فیض الجامی	پشتو شرح ملا جامی معرب منی کامل
ایضاح الغواشی	پشتو شرح اصول الشاشی
ایضاح النحو	پشتو شرح ھدایۃ النحو
درس مثنوی	پشتو

النجم الثاقب	شرح المیبذی
انوار الشمسیہ	پشتو شرح الشمسیہ
ایضاح المنطق	پشتو شرح مجموعہ منطق
ایضاح الصرف	پشتو شرح میزان الصرف
الفجر المنیر	پشتو شرح نحو میر
الصبح النوری	پشتو شرح مختصر القدوری
العلامات النحویہ	پشتو نحوی کتاب
فیض الجامی فارسی	شرح ملا جامی (معرب مبنی کامل)
الفیوضات النافعۃ	پشتو شرح کافیہ (معرب مبنی)
المھند علی المفند	پشتو عقائد علماء دیوبند
الحامیہ مع تکملہ	عربی شرح ھدایۃ النحو
الاوفاق	پشتو تعویذات
المراۃ الراشیدہ	پشتو شرح القراۃ لراشیدہ
الفوائد الاصولیہ	
الھدیۃ المرضیہ	پشتو شرح مسلم الثبوت
تحفۃ الطالبین	پشتو شرح مفید الطالبین
العلاجیہ	پشتو شرح شافیہ
بلغۃ المبتدی مجلد	پشتو شرح صرف بھائی
بھارستان	پشتو شرح گلستان
ایھا الولد	پشتو
د ینگی مسائل	پشتو
قصیدہ طولی	پشتو
تنویر التھذیب	پشتو شرح التھذیب
ترکیب عزیزی	پشتو ترکیب شرح مائۃ عامل
تعلیم المعلم	پشتو مترجم
تیسیر المنطق	پشتو

داھل دلو دپارہ زرہ رانبکونکی واقعات

انتشارات رحمانیہ کابل

مسئول: بیدار بخت
0774985470
0780818647